تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٠

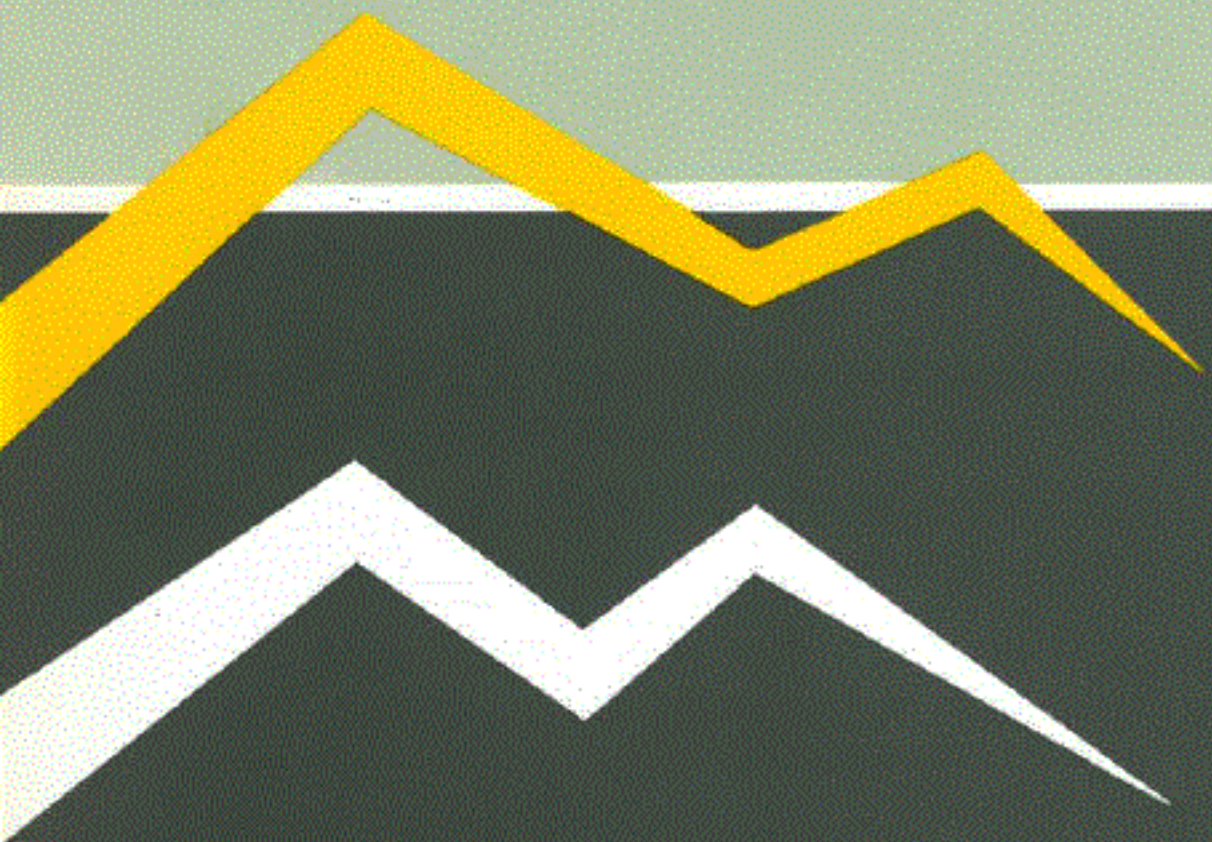

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير مناخ الاستثمار في
الدول العربية لعام ١٩٩٠

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح بالاقتباس بشرط ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

ص.ب ٢٣٥٦٨ صفاة 13096 الكويت – تلفون ٢٤٠٤٧٤٠

تلكس : ٢٢٥٦٢ كفيل، كويت – برقياً كفيل، كويت

مكتب القاهرة

ص.ب ٥١٢٩ هـ/غرب ١١٧٧١ القاهرة – تلفون ٢٦٠١٥٤٩ – تلكس ٢١٠٤٧ كفيل – فاكس ٢٦١٨٥٥٤

مكتب الرياض

ص.ب ٥٦٥٧٨ الرياض ١١٥٦٤ – تلفون ٤٦٢٠١٥٠ – فاكس ٤٦٤٩٩٩٣ – تلكس ٤٠٦٩٤٠ كفيل إس جي.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

بالرغم من المشاكل السياسية والاقتصادية الجليلة التي شهدها الوطن العربي في الشهور الخمسة الأخيرة من عام ١٩٩٠ وما سببه ذلك من تعطيل لاعمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد تم استئناف نشاطها من خارج مقرها بالكويت.

واستشعارا من المؤسسة بأهمية تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية فقد افلحت، بدعم من الدول العربية، في اخراج تقرير عام ١٩٩٠ ليكون التقرير السادس في سلسلة تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار التي أصدرت أولها في عام ١٩٨٥، ومما شجع المؤسسة على مواصلة اصدار التقارير ما وجدته من اهتمام بها على مختلف الأصعدة في الدول العربية.

وامتثالا لقرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في اجتماعها العاشر لعام ١٩٨٧ بأن تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير بشكله النهائي باستطلاع آراء الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كلا منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات واجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة والا فان المؤسسة ستقوم بنشر التقرير بعد انقضاء أجل المدة المحددة، قامت المؤسسة – بناء على ذلك – بتزويد الجهات المعنية في جميع الأقطار العربية بنسخة من مسودة التقرير القطري الذي يخص كلا منها، وتلقت المؤسسة اجابات من بعض الأقطار خلال المدة المحددة لاستلام الردود وقد تم أخذها جميعا بعين الاعتبار.

وبصدور التقرير يسر المؤسسة أن تقدم وافر شكرها وجزيل تقديرها لكل الذين ساهموا في اعداد التقرير من السادة المراسلين والمسئولين بالدول الأعضاء بالمؤسسة، فقد كانت لآرائهم ومناقشاتهم معنا حقا أكبر الأثر في تجويد التقرير والارتقاء بمستواه، الأمر الذي يدعونا إلى أن نتوجه من جديد لكل صاحب رأي أو تعليق أو اقتراح بناء في تقديم كل ما هو مفيد لتجويد التقرير وتعظيم فائدته وتأكيد دوره.

أسال الله جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الأمة العربية، وانجاح العمل العربي المشترك.

والله ولي التوفيق ،،،

مأمون ابراهيم حسن

المدير العام

الفهرس

صفحة

الجزء الأول: التقرير القومي ٩

١ – ١ مقدمة ١١

١ – ٢ الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي ١٢

١ – ٣ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي ٢١

١ – ٤ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي ٥٠

١ – ٥ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار ٥٣

١ – ٦ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٩٠ ..... ٥٤

١ – ٧ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار ٦٣

الجزء الثاني: التقارير القطرية ٧١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في المملكة الاردنية الهاشمية ٧٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في دولة الامارات العربية المتحدة ٩٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في دولة البحرين ١١٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في الجمهورية التونسية ١٣٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ١٥٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في جمهورية جيبوتي ١٦٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في المملكة العربية السعودية ١٧٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في جمهورية السودان ٢٠٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في الجمهورية العربية السورية ٢٢٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في جمهورية الصومال الديمقراطية ٢٥٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في الجمهورية العراقية ٢٦١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في سلطنة عمان ٢٨٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في دولة فلسطين ٣٠١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في دولة قطر ٣١٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في دولة الكويت ٣٣٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في الجمهورية اللبنانية ٣٥٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ٣٧١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في جمهورية مصر العربية ٣٨٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في المملكة المغربية ٤١٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ٤٣٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٠ في الجمهورية اليمنية ٤٤٧

الجزء الأول

التقرير القومي

الجزء الأول

التقرير القومي*

١٠١ مقدمة :

اتجاهان متناقضان شهدهما الوطن العربي في عام ١٩٩٠، أولهما اتجاه ايجابي في الشهور السبعة الأولى من العام واتجاه سلبي أدى للانقسام في الشهور الخمسة الأخيرة من العام.

ففي الشهور السبعة الأولى شهد الوطن العربي مجموعة من التطورات والمستجدات الهامة على المستويين السياسي والاقتصادي كانت ايجابية نسبيا في معظمها.

فعلى الصعيد السياسي تم انعقاد القمة الاستثنائية في بغداد حيث تم بها اقرار انشاء صندوق دولى لمساعدة لبنان وتمكينه من احياء مؤسساته وتشغيل مرافقه العامة، وفي المسألة الفلسطينية شدد المؤتمر على ضرورة تأمين كل أشكال الدعم المادي والسياسي والشعبي للانتفاضة الفلسطينية، كما تمكن القادة العرب في هذا الموتمر من تدعيم المصالحة والوفاق ما بين الدول العربية لصالح المواطن العربي، كما تم أيضا خلال تلك الفترة اعلان الوحدة اليمنية، وزيادة اللقاءات الثنائية بين رؤساء الدول العربية للتشاور المستمر من أجل وفاق عربي وتضامن عربي فعال.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تم في الشهور السبعة الأولى من العام التوصل إلى اتفاق جماعي برفع أسعار النفط من ١٨ دولارا إلى ٢١ دولارا للبرميل الواحد كما اتخذت مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي، استهدفت تشجيع الاستثمار في الوطن العربي واقامة المشروعات العربية المشتركة، وتنمية التجارة العربية البينية، كما تضاعف عقد اللجان المشتركة بين الدول العربية لدعم التعاون فيما بينها في شتى المجالات الاقتصادية.

وبالنسبة للمنظمات العربية المتخصصة تم في ضوء القرارات السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، دفع الحقوق المكتسبة للعاملين الذين انتهت خدماتهم في المنظمات العربية التي تم الغاؤها أو دمجها كما تم بدء تنظيم عمل الحساب الموحد بين صندوق النقد العربي والمنظمات العربية المتخصصة.

وعلى مستوى التجمعات العربية الاقليمية تم خلال الشهور السبعة الأولى من العام عقد اتفاقيات وتدابير كثيرة استهدفت تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها واقامة المشروعات المشتركة.

أما بالنسبة للشهور الخمسة الأخيرة من العام، فقد بدأت بحدث قل مثله في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تمثل باحتلال العراق للكويت وبدء أزمة خليجية تجاوزت حدودها الثنائية العراقية/الكويتية لتتحول إلى أزمة عربية ومن ثم دولية، وامتدت آثارها السلبية بسرعة على واقع ومستقبل العديد من القضايا العربية الأساسية وصيغ التضامن العربي التي دشنت رسميا في مؤتمر قمة فاس سواء على المستوى العربي الكلي داخل الجامعة العربية أو على المستويات الاقليمية الفرعية في مجالس التعاون العربية أو حتى على المستويات الثنائية.

وامتدت الأزمة في تداعياتها لتخلق احداثا كبيرة وخطيرة الحقت بالدول العربية خسائر فادحة، وخلقت ضغوطاً مالية واقتصادية أدت إلى تباطؤ النشاط الاستثماري، وحركة التجارة العربية البينية، وتركت انعكاسات سلبية

---

* تم ترتيب عرض الوقائع والأحداث السياسية والتدابير والمقررات الاقتصادية وفق تواريخ حدوثها ما لم تقتض اعتبارات عرض الموضوع غير ذلك.

على اقتصاديات الدول العربية وتعامل الدول العربية مع العالم الخارجي حيث اصبحت المنطقة العربية تمثل منطقة ذات مخاطر لا توفر الأمان للأموال الأجنبية كما خلقت نوعا من القلق الدولي من حقيقة الاعتماد على المنطقة العربية المضطربة كمصدر أساسي للطاقة. وامتدت الآثار السلبية للأزمة ايضا إلى العملات العربية حيث توقفت البنوك واسواق المال العالمية عن التعامل بالعملات العربية لدول الخليج بيعا وشراء هذا إلى جانب خروج عملة هامة من السوق العالمي وهي الدينار الكويتي والذي كان يساوي نحو ثلاثة وثلث دولار أمريكي قبل الاحتلال العراقي للكويت.

وانعكس تضرر العملات العربية بصورة واضحة على زيادة الضغوط التضخمية في العديد من الدول العربية مع تباطؤ واضح في معدلات السيولة المحلية وعجز كبير في المصارف عن ممارسة نشاطها في الاقراض وبالتالي انعكس ذلك على خطط التنمية الاقتصادية في العديد من الدول العربية.

كذلك أدت الأزمة إلى ازدياد الفجوة في موجودات العملات الحرة في كثير من الدول العربية، بسبب توقف التحويلات والمساعدات الخارجية التي كانت تحصل عليها من الكويت.

وعلى صعيد العمل العربي المشترك ادت إلى شل عمل المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية، وتأجيل اعمال العديد منها، وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وأظهرت الاحصاءات زيادة في حجم ما صدق عليه ورخص له من مشاريع استثمارية عربية وافدة إلى الدول العربية مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت جملة ما تم الترخيص له خلال العام نحو ٤٠٠٫٨ مليون دولار أمريكي مقابل نحو ٢٥٨٫٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩ وتوزعت هذه الاستثمارات على عشر دول عربية، كان نصيب القطاع الصناعي نحو ٣٩ بالمائة من اجمالي الاستثمارات، ونصيب كل من القطاع المالي والمصرفي، وقطاع التجارة والمقاولات والخدمات، والقطاع السياحي والعقاري، والقطاع الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري، ٣٣٫٧ بالمائة، ١٦٫١ بالمائة، ٩٫٦ بالمائة، ١٫٦ بالمائة، على التوالي.

وبالنسبة لانطباعات رجال الأعمال والمستثمرين العرب عن مدى التحسن أو التدهور في مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام تشير النتائج التجميعية للاستبيان الذي تقوم المؤسسة بتوزيعه بنهاية كل عام إلى أن مناخ الاستثمار قد تحسن فى أربع دول عربية وتدهور عما كان عليه خلال العام المنصرم في ١٢ دولة عربية أخرى وبقي على ما كان عليه في باقي الدول العربية.

٢٠١ الوقائع والأحداث السياسية ذات البعد القومي:

شهد العام سلسلة متصلة ومتلاحقة من الوقائع والأحداث السياسية ذات البعد القومي، فيما يلي بيان بأهم ما استجد منها:

١٠٢٠١ اللقاءات العربية على مستوى القمة:

١/١٠٢٠١ القمة العربية:

– انعقد مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد خلال الفترة من ٢٨ – ١٩٩٠/٥/٣٠، وبحث كموضوع رئيسي التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي واتخاذ التدابير اللازمة حيالها، وتناولت قراراته مختلف الأمور الملحة على الساحة العربية. ففي المسألة الفلسطينية شدد المؤتمر على ضرورة تأمين كل أشكال الدعم المادي والسياسي الرسمي والشعبي للإنتفاضة الفلسطينية، وادان في الوقت نفسه بشدة تهجير اليهود إلى فلسطين ودعا إلى عقد المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة وحضور كل اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير

الفلسطينية، بهدف وضع الحل العادل والدائم لما يعاني منه الشعب الفلسطيني.

وفي المسألة اللبنانية اعرب عن اسفه الشديد لقيام عقبات امام مسيرة السلام والوفاق التي انطلقت بوضع وثيقة الوفاق الوطني مؤكدا مواصلة دعمه للسلطة اللبنانية الشرعية واستعداده الكامل لبذل كل ما يمكن لانهاء المأساة اللبنانية. كما طلب المؤتمر من اللجنة الثلاثية العربية العليا العمل على مواكبة وتنفيذ اتفاق الطائف، وقرر في الوقت نفسه انشاء صندوق دولي لمساعدة لبنان وتمكينه من احياء مؤسساته وتشغيل مرافقه العامة.

واستعرض المؤتمر تطورات الوضع بين العراق وايران واكد دعم الجهود الهادفة إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ باعتباره خطة سلام شاملة، واتفاق ١٩٨٨/٨/٨ عن طريق المفاوضات المباشرة برعاية الأمم المتحدة، وبما يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيه وخصوصا حقه التاريخي فى السيادة على شط العرب وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وضمان امن الخليج العربي وحرية الملاحة في مياهه الدولية.

كما أكد المؤتمر حق الأمة العربية غير القابل للتصرف في التنمية واستخدام العلم والتكنولوجيا لصالح المواطن العربي والانسانية جمعاء، وطلب من وزراء الخارجية العرب اتمام الاجراءات المتعلقة بتعديل ميثاق الجامعة العربية ورفع توصياتهم إلى مؤتمر القمة القادم في جمهورية مصر العربية.

– وفي القاهرة انعقدت قمة عربية غير عادية بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٠ نتجة للظروف العصيبة الناجمة عن الاحتلال العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على تضامن وتعاون وأمن الوطن العربي، وتناولت قراراته تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٩٩٠/٨/٣ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامي الصادر في ١٩٩٠/٨/٤ وتأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣، ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦، ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ وادانة العدوان العراقي على دولة الكويت وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه، والنتائج الأخرى المترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا واعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١، كما أكد المؤتمر سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية، باعتباره دولة عضوا في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائما في الكويت قبل الغزو العراقي.

كما شجب المؤتمر التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، وأيد الاجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، اعمالا لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦، على أن يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت. كذلك استجاب المؤتمر لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى نقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعا عن اراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان خارجي. وقد وافق على هذه القرارات (١٢) دولة واعترضت ثلاث دول، وامتنعت عن التصويت دولتان ووافقت ثلاث دول مع ابداء تحفظ ولم تشارك في المؤتمر دولة واحدة*.

---

* وافق على هذه القرارات كل من السعودية، مصر، سوريا، البحرين، قطر، عمان، الامارات، الكويت، المغرب، الصومال، جيبوتي، ولبنان، واعترض عليها العراق، ليبيا، وفلسطين، فيما امتنع عن التصويت الجزائر، واليمن ووافق عليها أعضاء مع ابداء تحفظ هى الأردن، السودان، وموريتانيا، ولم تشارك تونس في المؤتمر.

٢/١٠٢٠١ قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

عقدت الدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الدوحة خلال الفترة من ٢٢ إلى ١٩٩٠/١٢/٢٥ تحت شعار «التحرير والتغيير». وقد تدارس المجلس الوضع الخطير في المنطقة الناجم عن احتلال النظام العراقي لدولة الكويت وتهديد أمن وسلامة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأدان قادة دول المجلس في بيانهم الختامي النظام العراقي لعدوانه على دولة الكويت، واشادوا بشعب الكويت الصامد الرافض للاحتلال والمتمسك بحكومته الشرعية، كما طالبوا النظام العراقي باحترام المدنيين وتأمين سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم والمحافظة على المنشآت والالتزام بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وحملوا العراق مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الغزو، واكدوا الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين ومن رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما اصابهم بسبب الاحتلال العراقي للكويت.

وفي اطار الجهود السياسية والدبلوماسية لضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية قرر قادة مجلس التعاون تكليف لجنة من وزراء الخارجية في الدول الأعضاء القيام بجولات جماعية إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وإلى بعض الدول العربية وغيرها لمتابعة الجهود الرامية لتنفيذ قرارات الشرعية العربية والشرعية الدولية.

وفي هذا الاطار عبر قادة المجلس عن تقديرهم وامتنانهم لجميع الدول العربية والاسلامية والصديقة التي وقفت إلى جانب الحق والشرعية وادانت العدوان وسعت إلى ازالته، مستجيبة لطلب دول المجلس في نشر قواتها إلى جانب القوات الخليجية لمساندتها في مهامها الدفاعية، واكد قادة دول المجلس أن القوات العربية والاسلامية والصديقة ستعود إلى بلدانها عندما تطلب منها دول المجلس ذلك بعد أن تزول الأسباب التي استدعت تواجدها.

ومن أجل دفع عملية التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء وعد قادة المجلس باسراع الدول الأعضاء باحداث نقلة نوعية في العمل الجماعي خلال المرحلة القادمة بما يحقق مزيدا من التنسيق والتكامل والترابط بينها، كما قرر القادة استكمال خطوات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ووضع برنامج لاستكمال انشاء السوق الخليجية المشتركة والاتفاق على سياسة تجارية موحدة.

وفي المجال العربي حث قادة دول المجلس الدول العربية على تدارك انهيار البيت العربي وذلك بالالتزام بمبادئ احترام الجوار بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية وعدم اللجوء إلى القوة والابتزاز السياسي وأساليب التهديد.

وعلى الصعيد الاقتصادي أقر قادة المجلس انشاء برنامج لدعم جهود التنمية في الدول العربية والاسلامية، يهدف بشكل اساسي إلى تشجيع الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاديات السوق وتحسين الاداء الاقتصادي العربي وحشد الدعم الدولي لعملية التنمية العربية.

وفي مجال القضية الفلسطينية اكد قادة المجلس مساندة دولهم لانتفاضة الشعب الفلسطيني وجددوا تأييدهم لعقد مؤتمردولي لحل المشكلة الفلسطينية، ورحبوا بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨١ الخاص بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كذلك اكد قادة دول المجلس دعمهم لانشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان.

٣/١٠٢٠١ قمة مجلس التعاون العربي:

انعقدت الدورة الثانية للهيئة العليا للمجلس في عمان خلال الفترة ٢٤-١٩٩٠/٢/٢٥، وتدارس قادة المجلس المتغيرات الدولية وأجروا بحثا معمقا لموضوع تدفق المهاجرين اليهود من الإتحاد السوفيتي، ودول اوروبا الشرقية إلى الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وللآثار والمخاطر الناجمة عن هذه الهجرة، واكدوا ضرورة العمل على

وقفها لما تشكله من انتهاك للقانون الدولي ولحقوق الانسان واعتداء على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتهديد للأمن القومي والنظام العربي بأسره، وإفشال للمساعي المبذولة للتوصل لتسويه سلمية شاملة ودائمة لأزمة الشرق الأوسط.

وأشاروا في هذا الصدد إلى المسؤولية الخاصة التي يتحملها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وطالبوهما بالعمل على وقف تلك الهجرة. واستعرض القادة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واعربوا عن اعتزازهم بالنضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي والذي تجسده الانتفاضة المباركة التي دخلت عامها الثالث، والتي تؤكد اصرار الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

وأكد القادة من جديد ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية الأمم المتحدة لتحقيق التسوية الشاملة والعادلة، كما عبروا عن دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية في جهودها للمشاركة في عملية السلام بكافة مراحلها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

واستعرض قادة المجلس الوضع الراهن للنزاع بين العراق وايران وعبروا عن قلقهم العميق لتعثر مفاوضات السلام التي يرعاها الأمين العام للأمم المتحدة، بسبب موقف ايران السلبي وتعنتها وشروطها الابتزازية والتعجيزية.

وأكد قادة المجلس ضرورة السعي لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم بين العراق وايران وفي منطقة الخليج العربي وذلك بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ كخطة سلام.

كما أكد قادة المجلس قرار قمة الدار البيضاء وجددوا دعمهم لموقف العراق الثابت في الحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب.

وبخصوص الوضع اللبناني اعرب القادة عن تقديرهم للجهود التي بذلتها اللجنة العربية الثلاثية العليا للتوصل إلى حل يضمن استقلال وسيادة ووحدة لبنان ارضا وشعبا ومؤسسات.

كما تناول القادة باهتمام موضوع موارد المياه العربية، وابدوا الرغبة في الاستمرار بالتعامل مع هذا الموضوع بما يستحقه من جدية على اساس الالتزام بقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية، بما يكفل الحقوق العربية المكتسبة، ويحافظ على علاقات حسن الجوار.

كما استعرض القادة الوضع في منطقة البحر الأحمر واكدوا ضرورة أن يسود السلام والاستقرار والأمن في هذه المنطقة بما يكفل حرية الملاحة فيها ويبقيها بعيدة عن الصراعات الدولية والتوترات الاقليمية.

وفي مجال التعاون ما بين دول المجلس اطلع القادة على الاتفاقيات والقرارات المرفوعة من قبل الهيئة الوزارية للمجلس التي اجتمعت في بغداد خلال الفترة ١٦ - ١٩٩٠/١/١٧، وقرر القادة الموافقة على اتفاقيات تعاون بين دول المجلس في المجال العلمي والتكنولوجي، والمجال التخطيطي، ومجال النفط والغاز، والصناعة، والسياحة والحكم المحلي والشؤون البلدية، ومجال الشؤون الصحية، ومجال الأنواء والأرصاد الجوية، ومجال النقل الجوي والطيران المدني ومجال النقل البري للأشخاص والبضائع، وفي مجال الشؤون الدينية.

٤/١٠٢٠١ قمة اتحاد المغرب العربي:

- عقدت الدورة الثانية لقادة الاتحاد في مدينة تونس بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٣، قيم بها القادة المغاربيون مسيرة الاتحاد، واتخذوا مجموعة من القرارات تناولت زيادة عدد أعضاء كل دولة في المجلس الاستشاري للاتحاد

(البرلمان المغاربي) من ١٠ أعضاء إلى ٢٠ عضوا، وتأليف أربع لجان وزارية*، وتكوين أمانة عامة للاتحاد، وتعيين أمين عام دائم، كما طالبت القرارات وزراء الخارجية والدفاع أن يضعوا صيغة للتعاون في مجال الدفاع وتنسيق المواقف السياسية ازاء القضايا الدولية، كذلك قرر قادة الاتحاد ضرورة تمتين التعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي، والتجمعات الافريقية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وبالنسبة لقضيتي لبنان وفلسطين أكدوا دعمهم لاتفاق الطائف لتسوية الأزمة اللبنانية، وللانتفاضة الفلسطينية، ودعوا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر أكد البيان الختامي للقمة قلق قادة دول المغرب العربي ازاء وضع جالية دول المغرب العربي في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكلفوا وزراء خارجية دولهم متابعة هذا الموضوع، كما اعرب البيان عن قناعة القادة المغاربة بضرورة العمل لتطوير التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

- عقدت الدورة الثالثة لقادة الاتحاد في مدينة الجزائر خلال الفترة ٢٢-٢٣/٧/١٩٩٠، تعهد بها القادة المغاربيون بتسريع خطى التكامل الاقتصادي واقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كما صادقوا على خمس اتفاقيات اقتصادية تتعلق بتبادل المنتجات الزراعية، واتخاذ اجراءات لمنع انتشار الآفات الزراعية، وتشجيع الاستثمارات وضمانها، وانهاء الأزدواج الضريبي، وتأمين حرية انتقال البضائع والأشخاص بين الدول الأعضاء.

ومن جانب آخر أصدر قادة الاتحاد بيانا سياسيا أبدوا فيه قلقهم لتدهور العلاقات بين العراق والكويت والامارات العربية المتحدة، ودعوا البلدان الثلاثة إلى العمل باعتدال وحكمة، وحل الخلافات المعلقة بروح الأخوة، وتم في هذا الشأن تكليف الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد للتوسط بين بغداد والكويت، كذلك أكد البيان الختامي ضرورة المساهمة في اعمار ما دمرته الحرب في لبنان، ودعم الانتفاضة الفلسطينية ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية ماديا ومعنويا.

٢٠٢٠١ تنقية الأجواء العربية:

شهدت الشهور السبعة الأولى من العام تواصلا في الجهود المبذولة لتنقية الأجواء العربية، فقد شدد المؤتمر القومي العربي الأول المنعقد في تونس خلال شهر مارس/آذار ١٩٩٠ في ختام أعماله، والذي شارك فيه ٦١ مفكرا وسياسيا ومؤرخا من مختلف البلاد العربية، على ضرورة وضع حد فوري للخلافات العراقية - السورية لما لها من آثار سلبية في تطور العمل العربي الوحدوي والقضايا العربية.

وبمناسبة الذكرى الـ ٤٥ لتأسيس جامعة الدول العربية (مارس/آذار ١٩٩٠) أكد الأمين العام للجامعة في بيان أصدره بهذه المناسبة ضرورة تنقية الأجواء العربية واتخاذ المواقف العربية الموحدة لمواجهة السياسة الاسرائيلية المتغطرسة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني والوضع في جنوب السودان، وتسلل اسرائيل إلى القرن الأفريقي والوضع القائم في النزاع العراقي - الايراني والتطورات في لبنان.

وفي سياق تنقية الأجواء العربية، سجل العام تطويرا للعلاقات الثنائية بين كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية السودان**، وتم أيضا عقد العديد

---

* لجنة الموارد البشرية، ولجنة الاقتصاد والمال، ولجنة الأمن الغذائي، ولجنة البنية الأساسية.

** تم الاتفاق بين البلدان الأربعة على تأسيس منظمة للبحث العلمي تضم الوزراء المختصين بهدف تحقيق التكامل في مجال البحث العلمي وبخاصة في مجاله التطبيقي.

من اللجان العليا الثنائية للعديد من الدول العربية كما سيجيء ذكره لاحقا. كما تم أيضا انضمام جمهورية مصر العربية إلى الهيئة العربية للطاقة الذرية التي تتخذ من تونس مقرا لها لتصبح بذلك العضو الحادي عشر في هذه الهيئة.

ومع مطلع مارس/ آذار ١٩٩٠ من العام أعلن عن عقد إتفاق للتكامل بين جمهورية السودان والجماهيرية الليبية في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وانشاء هيئة سياسية عليا وأخرى وزارية، تمهيدا للوحدة الكاملة بين البلدين، كما تم أيضا عقد اتفاق للتكامل في مجالات عدة ما بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية، وفي ١٩٩٠/٥/٢١ تم تحقيق الوحدة بين شطري اليمن، وأعلن عن قيام الجمهورية اليمنية، ومن جانب آخر تواصلت زيارات القادة العرب، فقد زار رئيس الجمهورية التونسية على سبيل المثال لا الحصر جمهورية مصر العربية، وهي أول زيارة لرئيس تونسي لمصر منذ خمسة وعشرين عاما، كما زار الرئيس المصري الجمهورية العربية السورية، وهي الأولى أيضا منذ انقطاع العلاقات بين البلدين قبل اثنى عشر عاما، كما قام الرئيس الجزائري بزيارة إلى بيروت هي الزيارة الأولى لرئيس عربي للجمهورية اللبنانية منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥.

٣.٢.١ الحوار العربي الأوروبي:

عقدت اللجنة العامة للحوار العربي الأوروبي دورتها السادسة في دبلن خلال شهر يونيو/حزيران من العام بحضور وفود عربية وأوروبية. واتخذت مجموعة من القرارات منها: الاتفاق بين الجانبين العربي والأوروبي على تمويل المشاريع المشتركة وفقا لقاعدة المناصفة، وبلورة التعاون في شتى المجالات، وتأليف ثلاث لجان للتعاون تشترك في رئاستها شخصيات عربية وأوروبية* واعداد دراسات مشتركة حول جدوى انشاء معهد عربي-أوروبي للموارد المائية وتحلية المياه، ودراسة جدوى أخرى حول انجاز مركز عربي لنقل التكنولوجيا. وكان انشاء هذه اللجان المشتركة للتعاون العربي الأوروبي تنفيذا لتوصيات الحوار الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩.

٤.٢.١ القضية الفلسطينية:

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية سجل عام ١٩٩٠ مجموعة من الأحداث أبرزها ما يلي:

- أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بيانا في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاق الثورة الفلسطينية، عبرت فيه عن بالغ اعتزازها بالانتفاضة المباركة، وأكدت الموقف القومي الثابت الداعم والمساند للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- أكدت اللجنة الوزارية العربية الخاصة بدعم الانتفاضة الفلسطينية في اجتماع لها عقدته في تونس خلال شهر فبراير/شباط ١٩٩٠، التزام الدول الأعضاء بتقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني وفق قرارات قمتي الجزائر، والدار البيضاء، كما استعرضت اللجنة بقلق كبير موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفيتي، لما ينطوي عليه من خطورة بالغة على مستقبل الأراضي العربية المحتلة.

---

* تم تأليف هذه اللجان بناء على توصيات اجتماعات الحوار العربي الأوروبي التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، وتشمل هذه اللجان اللجنة الاقتصادية التي تعنى بمسائل الزراعة والأمن الغذائي والصناعة وتطوير التجارة واللجنة التقنية وتكلف بموضوعات نقل التكنولوجيا والبيئة والنقل والمواصلات، واللجنة الاجتماعية والثقافية وتعنى بالتدريب المهني والتقني ومكافحة المخدرات والمسائل الاجتماعية والثقافية.

- اشاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين المنعقد في القاهرة خلال الفترة ١٩-١٩٩٠/٢/٢١ بدور الدول العربية شعوبا وحكومات وخاصة تلك التي أوفت بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني وصموده وانتفاضته المباركة، ودعا الدول العربية الأخرى إلى المبادرة بتنفيذ قرارات دعم الانتفاضة والصمود الصادرة عن قمة الانتفاضة المنعقدة في الجزائر عام ١٩٨٨، والاستمرار في تقديم المساعدة العينية وضرورة مواصلة الدعم للشعب الفلسطيني الذي يعيش في حالة من التجويع في ظل الاحتلال.

- أعرب مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية اثناء انعقاد دورتيه الحادية والسبعين في دولة الكويت خلال الفترة ١٠-١٩٩٠/٢/١١ والثانية والسبعين في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠ عن تأييده المطلق لانتفاضة الشعب العربي الباسلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحيا بطولاتها، ودعا إلى مساندتها بكل الوسائل المادية والمعنوية وعلى وجه الخصوص من القطاع الخاص ومن خلال تشكيل لجان شعبية لمساندتها وجمع التبرعات لها حتى يتحقق تحرير جميع الأراضي المحتلة واسترداد الشعب الفلسطيني لجميع الحقوق المغتصبة.

- في ختام اجتماع استثنائي عقد في تونس بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٧، دعا مجلس وزراء الخارجية العرب إلى استئناف الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية - بعد أن أعلنت الادارة الأمريكية عن تعليقه - على أسس جديدة تؤدي إلى البحث في عملية السلام وفقا للقرارات العربية والدولية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي، كما أكد المجلس أيضا تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية في موقفها من هذا الحوار.

٥٠٢٠١ الأوضاع اللبنانية:

- شهد عام ١٩٩٠ في نصفه الأول سلسلة من الوقائع المأساوية تمثلت بحرب داخلية في بيروت الشرقية بين انصار قائد الجيش والقوات اللبنانية أدت إلى قيام «شرقيتين»، وحرب اقليم التفاح وحرب الاستعصاء التي واصلها قائد الجيش في مواجهة الشرعية اللبنانية واتفاق الطائف. وكرس النصف الثاني من العام بدايات وطيدة لسلام أخذ يشق طريقه بخطوات بطيئة، حيث حقق الحكم في لبنان عدة انجازات اشتملت على اقرار وثيقة الطائف دستورا جديدا للبلاد، وانهاء تمرد قائد الجيش السابق، وهدم الخط الأخضر الفاصل بين شطري العاصمة اللبنانية، وتنفيذ مشروع بيروت الكبرى، وتثبيت الشرعية اللبنانية فيها، والانسحاب النهائي للمليشيات اللبنانية منها.

وبهذه الانجازات تقدم لبنان خطوات باتجاه انهاء الحرب.

وفي ضوء هذه الاحداث سجل العام مجموعة من التطورات، أبرزها مايلي:

- قرر مؤتمر القمة العربي الاستثنائي المنعقد ببغداد خلال الفترة ٢٨-١٩٩٠/٥/٣٠ انشاء «الصندوق الدولي لمساعدة لبنان» لتمكينه من احياء مؤسساته وتشغيل مرافقه العامة واعادة بناء البنية الأساسية ومساندة لبنان في جهوده لاعادة الاعمار والبناء واستعادة العافية للهياكل الاقتصادية، كما كلف المؤتمر اللجنة الثلاثية العليا بدعوة المجتمع الدولي إلى المساهمة في هذا الصندوق لدعم وحدة لبنان واستقلاله وسيادته.

- أعلن قادة اللجنة الثلاثية العربية العليا المختصة بحل الأزمة اللبنانية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٢، عن انشاء «الصندوق الدولي لمساعدة لبنان» برأسمال قدره مليار دولار أمريكي يتم الاكتتاب فيه من قبل الدول والهيئات الدولية، وقد جاء ذلك في بيان أصدره قادة اللجنة وهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، والعاهل المغربي الملك الحسن الثاني، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وأذيع في كل من الرياض والرباط والجزائر

في وقت واحد. ودعا البيان الدول العربية المبادرة إلى الوفاء بالتزاماتها نحو هذا المشروع الحيوي وفقا لما ورد في قرار قمة بغداد الاستثنائية.

- حيا المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين المنعقد في القاهرة خلال الفترة ١٩-١٩٩٠/٢/٢١ صمود الشعب اللبناني والمقاومة الوطنية في جنوب لبنان ضد الاحتلال والتدخل الاسرائيلي، ودعا الدول العربية إلى دعم القطاعات الاقتصادية والصناعية في لبنان محافظة على وحدته وديمومته وليستطيع مواجهة الأخطار المحدقة به.

٦.٢.١ العلاقات العراقية الايرانية:

- أدى احتلال العراق للكويت إلى تغير هام في بنية العلاقات العراقية الايرانية، حيث اعلن العراق في ١٩٩٠/٨/١٥ عن مبادرة لاجراء تسوية للنزاع العراقي الايراني الذي استمر نحو ثماني سنوات، على أساس اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، التي تقضي بتقسيم شط العرب بين الدولتين، وعلى أساس انسحاب القوات العراقية الموجودة في الأراض الايرانية اضافة إلى التبادل الفوري للأسرى والذين يقدرون بحوالي مائة ألف أسير لدى الجانبين.

وإلى جانب هذه الأمور الثلاثة الجوهرية هناك امور اخرى مكملة لها تضمنتها المبادرة العراقية واشتملت على سحب القوات العراقية من الحدود مع ايران، وارسال وفد إلى طهران واستقبال آخر في بغداد للعمل على تنظيم عملية التوصل إلى اتفاقيات تنهي حالة الحرب، وتؤدي إلى فتح الحدود بطريقة عادية بين البلدين.

وقد رحبت ايران بالعرض العراقي، الا أن ايران حرصت في الوقت نفسه على التفرقة بين امري ايجاد تسوية لمشكلات الحرب مع العراق من جهة، وموقفها من احتلال الكويت وتأكيدها ضرورة الانسحاب العراقي من جهة اخرى، والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة بحق العراق.

- تم في شهر أغسطس/ آب ١٩٩٠ تحت اشراف قوات السلام المنتشرة على الحدود العراقية الايرانية اتمام عملية انسحاب القوات العراقية من الأراضي الايرانية* إلى الحدود الدولية بين البلدين، كما تم أيضا تبادل الأسرى بين البلدين واعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وقامت وفود رسمية بزيارات لبغداد وطهران لبحث نقاط خلاف معلقة تتعلق بالأسرى، وتعليم خط الحدود، وقضية النفط الذي استخرجه العراق من حقلين ايرانيين هما خانه ونفطشاه، اللذين كانا تحت سيطرة العراق منذ عام ١٩٨٠.

٧.٢.١ أزمة الخليج:

- بدأت بمذكرة بعثها وزير خارجية حكومة العراق إلى أمين عام الجامعة العربية بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ أشار فيها إلى تضرر العراق من حكومة الكويت نتيجة استغلالها لانشغال العراق مع ايران في اقامة المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق، واشتراك حكومتي الكويت والامارات في عملية مدبرة لاغراق السوق النفطية بمزيد من الانتاج خارج حصتهما المقررة في منظمة الأوبك الأمر الذي ادى إلى تدهور اسعار النفط من ١٨ دولارا أمريكيا للبرميل إلى ما بين ١١ و ١٣ دولارا أمريكيا مما أصاب العراق بخسارة بلغت في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠، ٨٩ مليار دولار أمريكي، مشيرا إلى أن نقص كل دولار في البرميل يصيب العراق

---

* تقدر مساحتها بـ ٢٥٠٠ كيلو متر مربع.

بخسارة تبلغ مليار دولار سنويا، واتهمت المذكرة العراقية الكويت باقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وسحبت النفط منه، وقدرت قيمة النفط الذي سحبته الكويت بـ ٢٤٠٠ مليون دولار امريكي خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠، وطالب العراق بالغاء الديون المستحقة على العراق من دول الخليج العربي وتنظيم خطة عربية لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب.

- رد وزير خارجية دولة الكويت بارسال مذكرة إلى امين عام الجامعة العربية بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٨ ردا على المذكرة العراقية ذكر فيها أن الكويت تلقت بدهشة واستغراب بالغين المذكرة العراقية التي تأتي في وقت يتواصل فيه التنسيق بين البلدين الشقيقين في المجالات المختلفة، وطالب بتشكيل لجنة عربية في نطاق الجامعة العربية يتفق على اعضائها لكي تفصل في موضوع ترسيم الحدود بين البلدين على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق. وفيما يتعلق بأسعار النفط أوضحت المذكرة الكويتية أن الكويت عانت كما عانى العراق من قلة الانتاج في فترة الثمانينات في الوقت الذي كان بمقدور الكويت أن تنتج النفط بطاقة كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطي هائل، واكدت المذكرة أن الجزء الجنوبي من حقل الرميلة يقع ضمن الأراضي الكويتية وان عمليات الانتاج تتم داخل الأراضي الكويتية.

- وكرد على المذكرة الكويتية بعث وزير خارجية العراق برسالة مؤرخة في ١٩٩٠/٧/٢١ اتهم فيها الحكومة الكويتية بسرقة ثروة العراق ووصف المذكرة الكويتية بأنها مليئة بالمغالطات.

- على اثر نشوب الخلاف بين الدولتين سارعت حكومة دولة الكويت إلى ارسال رسائل إلى رؤساء وملوك الدول العربية، والأمين العام للأمم المتحدة، وقامت جهات عربية عديدة بالتوسط بين العراق والكويت، وتكللت هذه الجهود بعقد اجتماع مشترك بجدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١ حضره مسؤولون عراقيون وكويتيون، غير أن المحادثات انهارت في اليوم التالي، ولم يتمخض الاجتماع عن اية نتائج ايجابية.

- بعد فشل المحادثات اعلنت الكويت ايمانها بالحوار الموضوعي والرغبة في حل المشاكل بالتفاهم والمفاوضات المباشرة واعربت عن املها في استمرار المفاوضات، ودعت إلى ايجاد حل نهائي لكافة المشكلات والقضايا المعلقة بين البلدين.

- غزت* القوات العراقية الكويت في الثاني من اغسطس/آب ١٩٩٠، وتحولت بذلك الأزمة من أزمة ثنائية بين قطرين عربيين إلى أزمة للوطن العربي بأسره، واحدثت خللا في العلاقات العربية - العربية لم يسبق له مثيل، وتسارعت الاتصالات بين العواصم العربية لمتابعة التطورات الخطيرة، وعقدت** قمة عربية طارئة في القاهرة

---

* تم الغزو بداية بدعوى استجابة الحكومة العراقية لنداءات الشعب الكويتي ومناشدة ما سمي «بحكومة الكويت الحرة المؤقتة» التي تنازلت بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ عن الكويت للعراق تحت شعار «عودة الفرع إلى الأصل» وأعلن العراق في اليوم نفسه قيام وحدة اندماجية مع الكويت، ثم أعلن في ١٩٩٠/٨/٢٨ أن الكويت هي المحافظة العراقية التاسعة عشرة.

** عقد ايضا المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية دورة غير عادية في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣ قرر فيها ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته، وطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت. كذلك عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورة طارئة (رقم ١١) في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣ اكد فيها ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت وطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل تاريخ ١٩٩٠/٨/١، كما رفض هذا العدوان وأية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته وطالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد لانهاء العدوان وازالة آثاره من أجل الحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية لدولة الكويت.

كذلك عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورة طارئة (رقم ١٢) في جدة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٧، أكد فيها بيانه الصادر في دورته الطارئة المنعقدة في القاهرة، وسجل تأييده للكويت ودعم الشرعية فيها.

– سبق ذكرها – لبحث العدوان العراقي، وانتهت القمة مقررة بأغلبية الأصوات ادانة العدوان العراقي، وعدم الاعتراف بضم الكويت، وارسال قوات إلى السعودية ودول الخليج استجابة لطلب تلك الدول للمساهمة في الدفاع عن اراضيها ضد أي عدوان خارجي. وقررت كل من مصر والمغرب وسوريا ارسال قوات إلى الخليج.

– أما على الصعيد الدولي فقد أصدر مجلس الأمن في اليوم الأول للغزو، قراره رقم ٦٦٠ الذي أدان به الغزو العراقي للكويت وطالب العراق أن يسحب قواته فورا ودون قيد أو شرط من الأراضي الكويتية، مع عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت، كما أدانت الدول الغربية والصين واليابان والاتحاد السوفيتي الغزو منذ اليوم الأول، وتم تجميد الودائع والممتلكات الكويتية والعراقية في الدول الغربية، وتكونت جبهة من الحلفاء في مواجهة العراق، ثم اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات لضمان امتثال العراق للانسحاب واعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت. وبمقتضى تلك القرارات تم فرض عقوبات اقتصادية ضد العراق، وحصار عسكري بحري، وجوي، وفرض تعويضات عن تدمير بنية الكويت، واخيرا اتخذ مجلس الأمن بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩ قراره رقم (٦٧٨) يطالب العراق بالامتثال للقرارات الدولية جميعها في حدود مهلة ٦ أسابيع، ويتيح للمجتمع الدولي استخدام الوسائل الضرورية، وهو ما يعني جواز استخدام القوة العسكرية بعد انتهاء المهلة في ١٩٩١/١/١٥.

٣٠١ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي:

سجل العام مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي وعلى مستوى المجالس والاتحادات الاقليمية العربية كان أبرزها ما يلي:

١٠٣٠١ جهود تشجيع الاستثمار:

– عقدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في دولة الكويت اجتماعا لخبراء اجهزة الاستثمار الوطنية في الدول العربية خلال الفترة ٤–١٩٩٠/٣/٥، تم فيه استعراض دراسة تقويمية اعدتها المؤسسة لبعض اجهزة الاستثمار في الأردن، تونس، السودان، مصر، والمغرب، كما قدم في الاجتماع ايضا أوراق عمل خاصة بالجزائر، المملكة العربية السعودية، سوريا، العراق، موريتانيا، واليمن، ودراستان من ماليزيا والفلبين، وقد شارك في أعمال الاجتماع ممثلون من القائمين على شؤون الاستثمار في ١٣ دولة عربية بالاضافة إلى خبيرين من ماليزيا والفلبين، واجمع المشاركون على أن الدراسات والأوراق المقدمة، والمداولات التي دارت حولها تشكل تراثا قيما لموضوع الأجهزة المستقبلة للاستثمار، ومفيدة للحكومات والعمل العربي المشترك على حد سواء، اذ تعتبر مرجعا يحوي حقائق اساسية لا غنى عنها عن أجهزة الاستثمار بما يساعد على تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال استقبال وتهيئة الاستثمار.

وقد برز من خلال المداولات التي جرت في الاجتماع أن هناك أهمية كبرى لأجهزة الاستثمار نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به، وأن الظروف السائدة في كل بلد من حيث التطور الاقتصادي والاطار المؤسسي هي التي تحدد الشكل الأنسب لهذه الأجهزة، وايا كان شكل الجهاز المسؤول عن استقبال الاستثمار فان العبرة بكفاءة الاداء والمكانة التي يحتلها هذا الجهاز كنتيجة طبيعية لذلك.

وقد طلب الاجتماع في بيانه الختامي من حكومات الدول العربية أن تولي اجهزة الاستثمار عنايتها وان توفر لها الامكانات اللازمة من حيث مباشرة السلطة التي منحت لها قانونا ومن حيث الامكانات البشرية والمادية التي تمكنها من الأداء الفعال لواجباتها، كما أكد الاجتماع ضرورة التوافق بين كافة السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة الاستثمارية في اطار من التناغم والتناسق، كما أكد أيضا أهمية التوافق بين كافة اجراءات العملية

الاستثمارية، وضرورة التنسيق بين اجهزة الاستثمار في مجالات الترويج لتحقيق كفاءة العملية الترويجية وتحقيق التكامل. وأكد الاجتماع كذلك أهمية تبادل الخبرة والزيارات والبرامج التدريبية المشتركة، والمعلومات فيما بين اجهزة الاستثمار العربية، مع ضرورة تعاونها في نفس الوقت مع الهيئات المماثله في الدول النامية التي حققت انجازات يعتد بها في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية.

- اعدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٩٠ دراسة حول تشجيع الاستثمارات العربية في الوطن العربي بتكليف من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتقديمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية* رقم (٤٩). وقد أعطت هذه الدراسة لمحة عن تجربة الاستثمارات العربية وعلى وجه الخصوص اطارها القانوني واطارها المؤسسي وانجازاتها في العقود السابقة وما تواجهه هذه الاستثمارات من معوقات وما يلزمها من حلول، وأوصت الدراسة بأن يتم التركيز في المرحلة القادمة على تهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات العربية البينية، وهذا يتطلب من الحكومات العربية أن تعمل على اصلاح المسار الاقتصادي، وما يعنيه ذلك من العمل بدأب ومثابرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية ومحاولة وضع الحلول المناسبة لمشاكل المديونية الخارجية، ثم تعبئة الموارد المحلية ورفع مستوى الكفاءة في استخدامها، مع دعم القدرة التنافسية، وتشجيع الحافز على الادخار والحد من هروب رأس المال العربي للخارج، ورفع مستوى كفاءة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص. كذلك لابد من العمل بجدية على ازالة المعوقات التي تواجه الاستثمارات العربية، ولابد من تدعيم وزيادة كفاءة عملية ترويج الاستثمارات العربية في الوطن العربي المتمثلة في بعث المشاريع منذ أن تكون فكرة إلى أن تتحقق بما يشمله ذلك من دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى وعرض الدراسات لايجاد الممولين اللازمين.

وطالبت الدراسة في هذا الشأن بأن تعمل الشركات الاستثمارية العربية، سواء القطرية منها والقومية، على بلورة فرص استثمار لمشاريع قادرة على تحقيق الترابط العضوي الانتاجي والتبادلي بين الدول العربية، كما أن عليها من جانب آخر أن تعمل على خلق «مجمع» كبير لهذه الفرص، اشبه ما يكون ببنك معلومات للترويج للاستثمار العربي حيث يكون بمقدور المستثمر العربي - سواء أكان فردا أم شركة استثمارية - أن يأخذ منه ما يريده من فرص استثمارية قابلة للتنفيذ. كما أن عليها أن تبذل جهودا مكثفة للترويج للفرص الاستثمارية بكل الوسائل الممكنة، ويكمل ذلك ما يمكن بذله من جهد جماعي عربي لانجاز دراسات مشتركة للوصول إلى تحديد المشروعات الاستثمارية وتأسيس شركات استثمارية مشتركة جديدة.

وركزت الدراسة على أن توفير فرص الاستثمار الجيدة وبذل الجهود الجادة لتنفيذها هو السبيل الوحيد والأكفأ لمعالجة مشاكل الاستثمار وتحسين مناخه في الوطن العربي، لان عملية التحسين هذه لا تتم بالاستنكاف عن الاستثمار، بل بالتدخل الفعلي في شتى مجالاته، وبخلق حوار بين اطراف العملية الاستثمارية، وتمهيد الظروف اللازمة لمزيد من التدفقات الاستثمارية.

وفي مجال الاطار المؤسسي العامل في مجال الاستثمار ممثلا بشركات الاستثمار العربية وصناديق التنمية بينت الدراسة أنها من الانجازات الهامة التي يجب على الدول العربية أن تحافظ عليها وتدعمها وتعمل على توسيعها وزيادتها كلما كان ذلك ضروريا فالمال العربي لا تحركه الا المؤسسات القادرة الكفؤة.

---

* اجتمع المجلس في دورته هذه خلال يومي ٤و٥/٩/١٩٩٠ ونظرا للظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية فقد تم تعليق اجتماعات هذه الدورة وبقائها مفتوحة إلى حين تحديد موعد يتفق عليه.

وفيما يخص صناديق التنمية العربية، سواء القطرية منها والقومية، طالبت الدراسة بتوجيه الجهود نحو ترشيد ادائها المالي وزيادة التنسيق فيما بينها بما يساعد على زيادة حجم التمويلات المشتركة وتوجيهها نحو تحقيق التنمية والتكامل العربيين، مع العمل على بناء الطاقة العربية من خلال تعظيم حصة الموردين والمقاولين والاستشاريين العرب في تنفيذ المشاريع الممولة التي تمولها الصناديق العربية وذلك عن طريق المنافسة المفتوحة والأداء المقبول.

يضاف إلى هذا ضرورة السماح لبعض الصناديق بالاسهام فى رؤوس أموال المشاريع الحديثة المشتركة والمشاريع المنتجة في القطاعات الحيوية لأن من شأن هذا أن يشجع المستثمرين الآخرين من القطاع الخاص والمختلط على الاسهام في رؤوس اموال هذه المشاريع نظرا لما يضفيه اسهام الصناديق من طمأنينة بالنسبة لسلامة المشروع وعوائده المتوقعة.

- بلغ اجمالي قيمة عقود الضمان التي ابرمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال العام نحو ٣ر١٦١ مليون دولار أمريكي أي ما يقارب نحو ٥ر٤٦ مليون دينار كويتي، بنسبة زيادة قدرها ٦٢٪ مقارنة بالعام الماضي.

توزعت عقود الضمان على (٢٤) عقدا، منها عقدان لضمان الاستثمار واثنان وعشرون عقدا لضمان ائتمان صادرات وقد تمثلت عقود ضمان الاستثمار في عقد ضمان مساهمة إحدى الشركات الاستثمارية العربية التي مركزها الرئيسي في دولة الامارات العربية المتحدة في رأسمال أحد المشاريع الاستثمارية السياحية بالجمهورية العربية السورية، كما تمثلت في عقد ضمان قرض استثماري مقدم من احدى المؤسسات المالية بالجمهورية التونسية لتمويل مشروع استثماري في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

أما عقود ضمان ائتمان الصادرات فقد استفادت منها سبع دول عربية مصدرة جاءت في مقدمتها المملكة العربية السعودية ثم دولة الكويت ثم دولة الامارات العربية المتحدة فالمملكة المغربية ثم جمهورية مصر العربية. كما استفادت منها (١٣) دولة عربية مستوردة (بالاضافة إلى عدد آخر غير محدد بعد من الأقطار المستوردة)، وجاء في مقدمة الدول المستوردة المستفيدة من الضمان جمهورية السودان ثم المملكة العربية السعودية فالجمهورية العراقية ثم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فجمهورية مصر العربية.

ويظهر التوزيع السلعي للصادرات المضمونة أن السلع الرأسمالية تحتل المرتبة الأولى تليها المواد الكيماوية ثم المواد الانشائية فى الدرجة الثالثة.

٢٠٣٠١ القطاع المصرفي:

- نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع بنك قطر الوطني بالدوحة في خلال الفترة ٢٠ - ١٩٩٠/١/٢٥ ندوة بعنوان «المهارات الاشرافية والقيادية في المصارف العربية» قدمت بها بحوث ودراسات عديدة دارت حول المهارات المصرفية.

- نظم اتحاد المصارف العربية ضمن برنامجه السنوي دورة تدريبية فى بغداد خلال الفترة ٢/٢٤ - ١٩٩٠/٣/١ بالتعاون مع مركز التدريب المالي والمحاسبي التابع لوزارة المالية العراقية، وقد تمحورت مواضيع الندوة حول تحليل ميزانيات المصارف وميزانيات العملاء بالاضافة إلى التركيز على كيفية قراءة البيانات والمعلومات المالية والمصرفية المتعلقة بالعمليات المصرفية.

– عقد مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية اجتماعه العادي الثامن والثلاثين في فرانكفورت أعقبه اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد، وذلك خلال الفترة ٢٢ – ١٩٩٠/٣/٢٣، وقد جاءت هذه الاجتماعات عقب انتهاء المؤتمر المصرفي السنوي الذي عقده الاتحاد في فرانكفورت حول موضوع «الاقاليم الاقتصادية ومستقبل العمل المصرفي العربي» خلال الفترة ١٩ – ٢١ مارس/آذار ١٩٩٠. وقد تركز اهتمام المؤتمر في بحث مستقبل المصارف العربية في عصر التكتلات الاقليمية، وتوصل إلى نتيجة مفادها انه في عصر التكتلات تقف المصارف العربية أمام الكثير من التحديات والقليل من الفرص، فعلى الصعيد الدولي تبدو المصارف العربية غير قادرة على مواكبة التطورات والاستفادة من اتجاهات التكتل التي تسود البيئة الاقتصادية العالمية مثل اوروبا ١٩٩٢، فمعظمها لا يمتلك المعطيات الأساسية كالحجم المطلوب والقاعدة الحيوية من الزبائن، اضافة إلى الخبرات المطلوبة للتعامل مع أسواق دولية تمر بتغيرات أساسية.

وتوصل المؤتمر إلى توصيات عدة تناولت اعداد دراسة لانشاء مصرف عربي استثماري برأسمال أدناه ١٠ مليار دولار أمريكي، ورفع كفاية رساميل المصارف العربية، واعداد دراسة حول مخاطر المصارف العربية المتأتية من تقرير لجنة «بازل» حيث صنفت الدول العربية بين الدول ذات المخاطر المرتفعة فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

– نظم اتحاد المصارف العربية في القاهرة خلال الفترة ١٧–١٩٩٠/٤/٢٠، ندوة مصرفية متخصصة حول «المصارف العربية في مواجهة قرارات لجنة «بازل» المتعلقة بكفاية رأس المال «الملاءة» وبحثت الندوة بصفة أساسية موضوع الرقابة المصرفية ومجالات التعاون الدولي بشأنها، كما ناقشت موضوع كفاية رأس المال وتقرير لجنة «بازل» وانعكاساته الايجابية والسلبية على المصارف العربية، وخرجت بعدة توصيات عرضت على مجلس محافظي المصارف المركزية والمؤسسات النقدية العربية.

وقد دعت هذه التوصيات المصارف العربية إلى احتساب نسبة كفاية رأس المال بما يتفق والمعيار الذي وضعته لجنة «بازل» كما دعا اتحاد المصارف العربية وصندوق النقد العربي إلى عقد ندوات مصرفية مماثلة وبصورة دورية للمسؤولين في المصارف المركزية ودوائر الرقابة على المصارف، أسوة بما هو متبع في المصارف المركزية الأوروبية، كما دعت لزيادة التعاون والتنسيق بين المصارف العربية وزيادة دور هذه المصارف في تخفيف عبء المديونية الخارجية العربية والمساهمة في تطوير رأس المال في البلدان العربية، كذلك دعت المصارف العربية العاملة في خارج الوطن العربي إلى اعادة النظر في أوضاعها الراهنة بحيث يتم دمجها أو تصفيتها لكي تستطيع مواجهة التكتلات المصرفية الضخمة التي ستنشأ بعد عام ١٩٩٢ في أوروبا الغربية.

– نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع المعهد العربي للدراسات المصرفية بعمان في خلال الفترة ٩ –١٩٩٠/٦/١٣، ندوة مصرفية متخصصة حول المخالفات المصرفية، حضرها ٩٠ مصرفيا عربيا من مختلف المصارف والمؤسسات المالية العربية، وقدم بها عدد من الدراسات تمت مناقشتها واتخاذ توصيات في مجال الادارة والرقابة الداخلية ومكاتب التدقيق والبنوك المركزية.

– عقد اتحاد المصارف العربية دورة مصرفية متخصصة لمدراء الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف والمؤسسات المالية العربية في مدينة لارنكا/قبرص خلال الفترة ٢١/٥ – ١٩٩٠/٥/٢٦ وحضر الدورة (٣٣) مصرفيا عربيا.

– أعد اتحاد المصارف العربية دراسة حول الاستراتيجية العربية المصرفية خلال عقد التسعينات طالب فيها البنوك العربية في أوروبا بالتكيف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة التي ستبرز خلال التسعينات وتدوير المال إلى المنطقة العربية التي ستشهد فرصا استثمارية كبيرة، كما دعا فيها المصارف المركزية والمؤسسات النقدية في العالم العربي إلى تقديم الدعم للمصارف العربية في أوروبا خصوصا في مجال عمليات الاندماج فيما بين هذه

البنوك وتأسيس مشروعات مشتركة مع المؤسسات المالية الأوروبية.

- قرر وزراء الصناعة العرب في ختام اجتماعاتهم بالقاهرة خلال شهر أبريل/نيسان ١٩٩٠ العمل على اقامة مصرف عربي للتنمية الصناعية.

٣٠٣٠١ الأسواق المالية:

- استمر صندوق النقد العربي في تنفيذ برنامجه الخاص بتطوير الأسواق المالية العربية*، حيث تمكن خلال العام من اعداد مسح ميداني للأسواق المالية في عشر دول عربية، واجراء تقييم مقارن لأوضاعها العملية والمؤسسية والقانونية، وهذه الدول هي، الامارات، البحرين، تونس، عمان، الجزائر، قطر، الكويت، مصر والمغرب.

وفي اطار اهتمامه بانشاء قاعدة بيانات عن نشاط الأسواق المالية العربية، عقد الصندوق في مقره بأبو ظبي خلال شهر مايو/آيار ١٩٩٠ دورة تدريبية لـ ١٥ شخصا من المتخصصين بالدول العربية لتعريفهم بالمنهجية العلمية والتقنية لقاعدة البيانات المستهدفة، وتأهيلهم للقيام بمهمة «مراسلين» مكلفين بتجميع وتنميط وارسال البيانات عن الأسواق المالية المعنية للصندوق كي يتسنى لجهازه الفني تحليلها ونشرها بالطرق المناسبة.

كما أعد الصندوق في هذا الاطار مسودة مذكرة تفاهم أرسلها للأسواق المالية العربية المعنية، تشرح التزامات الطرفين، وتضع الاطار العملي المناسب لمشاركتها في نظام قاعدة البيانات المشتركة، ويتوقع أن يتم وضع هذه المذكرة في نصها النهائي والتوقيع عليها في العام القادم.

- تم خلال شهر أغسطس/آب ١٩٩٠ توقيع صندوق النقد العربي، واتحاد البورصات العربية على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بينهما في مجال الدراسات والندوات والدورات التدريبية لتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها.

- عقد اتحاد البورصات العربية** دورته رقم (١١) في القاهرة خلال الفترة ١٩-١٩٩٠/١٢/٢١ تناول فيها مناقشة أثار أزمة الخليج على الأسواق المالية العربية، وبحث ما يمكن عمله من اجراءات، وتوصل إلى أن الوضع الراهن أحدث صدمات اقتصادية في جميع دول العالم وضاعف من أسعار النفط، وشل حركة التعامل في الأسواق المالية العالمية، حيث انخفضت مؤشراتها الرئيسية في تلك الأسواق بنسبة وصلت إلى ٢٠ بالمائة كما قوض الثقة في الأعمال التجارية، وترك بلدانا عديدة في أوروبا الشرقية، وأسيا وأفريقيا في ضائقة مالية شديدة، كما كان له تأثيره الأشد على الاقتصاد العربي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الكويتي بصفة خاصة، حيث أن الكثير من الدول العربية كانت ترتبط مع الكويت اقتصاديا إما عن طريق الاستثمار المباشر فيها أو عن طريق تحويل مدخرات رعاياها العاملين في الكويت إليها.

وبالنسبة للاتحاد نفسه أكد في نهاية أعماله أن أزمة الخليج جاءت في الوقت الذي كان يستكمل فيه الاتحاد بناء هياكله ونظمه ولوائحه حتى يتمكن من تحقيق اهدافه، وأكد أيضا أنه مطالب ليس فقط باستمرار مسيرته بمواجهة ما فرضته الظروف عليه من تحديات بل والعمل على انقاذ دعائم التنمية في العالم العربي والدفع بمزيد من الجهد إلى معدلات أكبر لرفاهية شعوب المنطقة.

---

* يشتمل هذا البرنامج على مهمتين أساسيتين، تتعلق الأولى منهما باعداد مسح ميداني للأسواق المالية العربية، بهدف الخروج بتوصيات عملية تفيد السلطات بالدول المعنية لاتخاذ السياسات اللازمة من جهة، وتساعد الصندوق على وضع برنامج للمعونة الفنية التي يمكن أن يقدمها لتلك الدول من جهة أخرى، وتتعلق المهمة الثانية بانشاء قاعدة بيانات عن نشاط الأسواق المالية العربية، ومتابعة تحديثها كي تصبح أساسا للأبحاث المتخصصة، ووسيلة فعالة لنشر الوعي الاستثماري على الساحة العربية.

** يضم الاتحاد حاليا مصر. الكويت، الأردن، تونس، المغرب، السودان، البحرين.

٤٠٣٠١ أوضاع الطاقة العربية:

سجل العام العديد من التطورات فيما يلي أهمها:

- عقد في جدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١١ اجتماع لوزراء النفط في خمس دول عربية اعضاء في منظمة الأوبك هي السعودية والكويت والامارات والعراق وقطر وقد تقرر في هذا الاجتماع منح الأولوية لتصحيح مسار اسعار النفط العالمية بما يضمن اعادة سعر برميل سلة نفط الأوبك إلى ما يزيد على ١٨ دولارا أمريكيا من خلال الالتزام الدقيق والفوري من جانب جميع الدول الأعضاء في الأوبك بسقف الانتاج المقرر في مؤتمر نوفمبر ١٩٨٩ والبالغ ٢٢٫٠٨٠ مليون برميل يوميا. كما تقرر في الاجتماع أن يتم بعد بلوغ الأسعار لمستويات معقولة اجراء موازنة بين تعديل سقف الأنتاج وبين الحد الأدنى المستهدف لسعر سلة نفط أوبك، تبعا لتنامي الطلب على نفط المنظمة وبموافقة الدول كافة.

- انعقد المؤتمر الوزاري العادي رقم (٨٧) لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في جنيف خلال الفترة ٢٦ - ١٩٩٠/٧/٢٧ وتم فيه التوصل إلى اتفاق جماعي يقضي برفع سعر سلة خام القياس* لبترول أوبك من ١٨ دولارا أمريكيا للبرميل إلى ٢١ دولارا أمريكيا للبرميل كحد أدنى وتحديد سقف الأنتاج لدول أوبك للنصف الثاني من العام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٢٫٤٩١ مليون برميل يوميا (شاملا انتاج المنطقة المقسومة) وفقا للحصص الموزعة على الأعضاء الموضحة فيما يلي:

سقف الإنتاج المحدد من قبل أوبك وفق حصة كل دولة

(الف ب/ي)

الجزائر	٨٢٧	ليبيا	١٢٣٣
اكوادور	٢٧٣	نيجيريا	١٦١١
الجابون	١٩٧	قطر	٣٧١
اندونيسيا	١٣٧٤	السعودية	٥٣٨٠
ايران	٣١٤٠	الامارات	١٥٠٠
العراق	٣١٤٠	فنزويلا	١٩٤٥
الكويت	١٥٠٠	الاجمالي	٢٢٤٩١

وقد أكد الأعضاء باسم حكوماتهم الالتزام الجدي والدقيق بنظام الحصص الأساسي، واقر المؤتمر آلية للرقابة الشهرية يصعب معها على أي منتج أن يخفي لأكثر من اسبوع تجاوزه لحصته.

كما أقر المؤتمر اعتماد آلية جديدة لزيادة الحصص مستقبلا في حال زيادة سقف الانتاج وعند قصور عضو عن انتاج حصته جزئيا أو كليا، وترتكز هذه الآلية على الطاقات الانتاجية القائمة وغير المستخدمة، ولا تلغي هيكل

* السعر الاسترشادي أو السعر المستهدف أو سعر القياس هو عبارة عن متوسط الأسعار الفورية لسبعة خامات رئيسية من بينها خام (استيموس) المكسيكي اتفق على تسميتها (سلة خامات)، ويتأثر هذا السعر صعودا أو هبوطا بمستوى انتاج أوبك وبما إذا كانت تلتزم بالحصص الانتاجية المقررة أم لا.

التوزيع السابق الذي استند إلى معايير الوزن البشري والاقتصادي وحجم الاحتياطيات النفطية.

كذلك كلف المؤتمر لجنة الاستراتيجية التابعة للمنظمة بتقييم ومراقبة الأسعار، ومتابعة تطورات الطلب على النفط، وتم في الوقت نفسه تشكيل لجنة وزارية لمتابعة ومراقبة الانتاج في الدول الأعضاء بالمنظمة.

وتقدم هاتان اللجنتان تقريرا في الأسبوع الأخير من كل شهر إلى اللجنة الوزارية لمراقبة السوق حول هذا الغرض.

- شهد سوق النفط العالمي خلال الشهور الخمسة الأخيرة من العام تغييرات جوهرية بسبب احتلال العراق للكويت في الثاني من شهر أغسطس/آب ١٩٩٠، وما صاحبه من توقف في انتاج الدولتين* مما أدى إلى نقص الامدادات العالمية، وحدوث ارتفاع كبير في اسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث سجل سعر برميل سلة خامات أوبك ٥ر٢٦ دولارا في ١٩٩٠/٨/٦، ثم تجاوز هذا الحد حتى كاد سعر برميل خام برنت يتخطى حاجز الـ ٤٠ دولارا أمريكيا** في أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٠، وقد بلغ انتاج العراق والكويت معا خلال شهر يوليو/تموز ١٩٩٠ نحو ٥ ملايين برميل يوميا (٧ر٨ بالمائة من الانتاج العالمي) انخفض بعد شهر أغسطس/آب إلى نحو ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف برميل يوميا فقط لتغطية الطلب المحلي نتيجة توقف انتاج البلدين. وقد أدى هذا إلى نقص في الامدادات العالمية من النفط بنحو ٥ر٤ مليون برميل يوميا، حتى كاد الطلب لأول مرة منذ عقد من السنين يتجاوز العرض في السوق العالمية، مما حدا بالمملكة العربية السعودية بدعوة منظمة الأوبك لعقد اجتماع استثنائي، لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين تغطية الطلب العالمي على النفط عن طريق الانتاج بأقصى طاقة ممكنة للتعويض عما فقدته السوق نتيجة توقف الانتاج العراقي والكويتي.

- استجابة لدعوة المملكة العربية السعودية تم في العاصمة النمساوية ڤينا خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ /٨/ ١٩٩٠ عقد اجتماع استثنائي لوزراء نفط الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك، استهدف دراسة الوضع النفطي في السوق العالمي واثر ازمة الخليج عليه، واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الامدادات النفطية للسوق العالمي. وقد تغيب عن حضور هذا المؤتمر كل من العراق وليبيا، ورغم الانقسامات التي سادت هذا المؤتمر توصل الوزراء إلى اتفاق بأغلبية الآراء من شأنه زيادة الانتاج بصورة مؤقتة لتعويض ايقاف انتاج كل من العراق والكويت وضمان تأمين امدادات نفطية بصورة منتظمة للمستهلكين. وبين الاجتماع أن قرار الامدادات النفطية الاضافية من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك هو ترتيب مؤقت يطبق فقط إلى أن تنتهي الأزمة الحالية، ولا يمس بأي حال من الأحوال نصوص قرار يوليو/تموز ١٩٩٠ الذي لا يزال صالحا، حيث تعود المنظمة عندما تنتهي الأزمة الحالية إلى اتفاقية يوليو/تموز ١٩٩٠، وسوف يتم تحديد السعر الاسترشادي الأدنى ومستوى الانتاج عند مراجعتهما بعد انتهاء الأزمة وفقا لنصوص الفقرة «٤» من اتفاقية يوليو/تموز ١٩٩٠، كما أن السعر المتوازن الذي سيعتمد آنئذ لن يتوقف على منظمة الأوبك وحدها، بل إلى حد كبير على قرارات المستهلكين وأفعالهم.

---

* تم بسبب احتلال العراق للكويت سد منافذ النفط من هاتين الدولتين بطرق مختلفة من حظر استقبال الناقلات إلى منع تقدمها نحو أرصفة البيع بالقوة استجابة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ القاضي بمنع جميع الدول من أن تستورد إلى اقاليمها أيا من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق والكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار.

** كانت الأسعار خلال الربع الأخير من العام ترتفع وتنخفض تبعا للظروف السياسية لازمة الخليج، وقد هبطت اسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ اليوم الذي اعقب الاحتلال العراقي للكويت بفعل مقابلة وزير الخارجية العراقي لنظيره الأمريكي في جنيف بتاريخ ١٩٩١/١/٩ وهبط سعر النفط الخام للتسليم في فبراير/شباط ١٩٩١، بمقدار ٥٨ سنتا أي إلى ٢٤ر٩٠ دولار أمريكي للبرميل في بورصة نيويورك للمعاملات الآجلة.

– انعقد المؤتمر الوزاري العادي رقم (٨٨) لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في فينا خلال الفترة ١١-١٢/١٣/١٩٩٠ تم فيه استعراض الأوضاع النفطية في السوق العالمية، والمشاكل المتعلقة بالطاقة واسعار النفط الناجمة عن ازمة الخليج بعد الاحتلال العراقي للكويت.

كما تم فيه الاتفاق على استمرار العمل باتفاقية أغسطس/آب ١٩٩٠ إلى أن يتم حل أزمة الخليج.

– وعلى الصعيد العربي عقد مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) اجتماعه الخامس والأربعين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨، تم فيه الاتفاق على نقل مقر المنظمة مؤقتا من الكويت* إلى القاهرة لمدة عام لحين عودة الأمور إلى نصابها في الكويت، كما تم ايضا اقرار ميزانية المنظمة وميزانية الهيئة القضائية التابعة للمنظمة وميزانية معهد النفط العربي للتدريب ومقره بغداد، كذلك تمت الموافقة على اختيار سبعة قضاة جدد للهيئة القضائية للمنظمة لمدة ثلاث سنوات قادمة، واعادة دراسة مشروع الحوض الجاف في الجزائر وتأجيل انعقاد مؤتمر الطاقة العربي الخامس إلى عام ١٩٩٤.

– عقد في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٩ الاجتماع السادس للجنة الفنية للربط الكهربائي للمشرق العربي، بحضور وفود من الأردن، مصر، سوريا، السعودية الكويت، الامارات، لبنان، عمان، اليمن، وأعلنت اللجنة عن الانتهاء من اعداد المواصفات الفنية لبعض مكونات مشروع الربط الكهربائي بين مصر والأردن، الذي سيتم طرحه في مناقصة عالمية في أوائل العام القادم تمهيدا للانتهاء من تنفيذه في عام ١٩٩٤.

– وافق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي على تمويل مشروع الربط الكهربائي بين مصر وليبيا، بالاضافة إلى تمويله لعملية الربط بين ليبيا وتونس في اطار عملية الربط الكهربائي الكامل بين مصر والمغرب العربي.

٥٠٣٠١ التجارة العربية البينية:

سجل العام العديد من التطورات فيما يلي أهمها:

– عقدت لجنة المفاوضات التجارية** خلال الفترة ١٨-١٩/٢/١٩٩٠ اجتماعها الخامس بحضور وفود الدول الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، اكدت فيه توصيتها المتعلقة باعتبار القرار الخاص بالاعفاء الكامل للقائمة السلعية الأولى (١٦ مجموعة سلعية) نافذ المفعول بالنسبة للدول العربية الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية التي ابلغت الأمانة العامة بموافقتها على الاعفاء واتخاذ الاجراءات التنفيذية لتطبيق الاعفاءات وان يسري هذا الاعفاء بين تلك الدول اعتبارا من ١٩٩٠/٣/٣١. كما حثت اللجنة الدول العربية على ابلاغ الامانة العامة بقراراتها التنفيذية في أقرب وقت ممكن، وناشدت الدول العربية التي لم تنضم بعد لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الانضمام اليها، كذلك بحثت اللجنة موضوع المواصفات الفنية لشهادة المنشأ العربية وطالبت الدول العربية الأعضاء بأن تبلغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بملاحظاتها في هذا الخصوص.

عقدت لجنة المفاوضات التجارية خلال الفترة ١ – ١٩٩٠/٩/٢ اجتماعها السادس بحضور وفود اغلبية الدول الاعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، اكدت فيه على توصياتها السابقة التي

---

* دولة الكويت هي المقر الرسمي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) منذ انشائها في عام ١٩٦٨.

** تضم اللجنة: الأردن، الأمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، الصومال، لبنان،اليمن.

اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن نفاذ القرار الخاص بالاعفاء الكامل لسلع القائمة الأولى (١٦ مجموعة سلعية) وطالبت الدول الاعضاء البدء في التنفيذ، كما وافقت على تحرير اربع مجموعات سلعية من القائمة الثانية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية (كبسولات فارغة للأدوية، الجبس، الصودا الكاوية، حبيبات البلاستيك) كذلك اعتبرت اللجنة أن السودان من الدول العربية الأقل نموا لاغراض تطبيق تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، واحالت في هذا الشأن قائمة سلع سودانية من ١٥ سلعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها والموافقة على منحها المعاملة التفضيلية واعفائها من رسوم الوارد والضرائب الأخرى المفروضة على استيراد هذه السلع في الدول العربية.

- أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم (٤٨) المنعقدة في القاهرة خلال الفترة ١٩-١٩٩٠/٢/٢١ قراره السابق حول أهمية دورية المعارض التجارية العربية في تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية والطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بمفاتحة الدول العربية لتحديد موعد ومكان اقامة المعرض التجاري العربي، كذلك أكد أهمية مواصلة اجتماعات لجنة تنسيق المعلومات التجارية المشكلة بموجب قرار المجلس رقم (١٠٧٣) وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة القادمة.

- عقدت الجمعية العمومية لبرنامج تمويل التجارة العربية اجتماعها التأسيسي بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨ واتخذت عددا من القرارات الهامة اللازمة للدخول بالبرنامج إلى مرحلة العمل الفعلي على أساس نظامه الأساسي، ومن أهمها انتخاب أعضاء مجلس ادارة البرنامج من المؤسسات المساهمة حسب مساهمتها في رأسمال البرنامج.

- وفي سبيل استكمال نظمه وقواعد اجراءاته، نظم برنامج تمويل التجارة العربية اجتماعا خاصا لممثلي الوكالات الوطنية وكذلك الجهات التي يحتمل تسميتها كوكالات وطنية في مقره بأبو ظبي خلال يومي ٩ و ١٩٩٠/٤/١٠ لمناقشة قواعد واجراءات خطوط الائتمان واتفاقية خط الائتمان والاستماع لملاحظاتهم حولها قبل عرضها على مجلس الادارة.

- كما تم التوصل خلال العام إلى اتفاق بين البرنامج والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار توافق المؤسسة بموجبه على توفير ضمانها للبرنامج ووكالاته الوطنية وفقا للنظام المعمول به لديها، مع منح البرنامج ووكالاته الوطنية الأولوية في تنفيذ الطلبات المقدمة منها للضمان.

- عقد مجلس ادارة برنامج تمويل التجارة العربية ثلاثة اجتماعات خلال العام وأصدر عددا من القرارات الهيكلية الهامة تضمنت الموافقة على قواعد واجراءات خطوط الائتمان، وعلى اتفاقية خط الائتمان بين البرنامج ووكالاته الوطنية، وكذلك على سياسة البرنامج الاستثمارية كما اعتمد النظام المالي والهيكلي التنظيمي للبرنامج ووافق على اعتماد قواعد استفادة الدول من موارد البرنامج والمصادقة على الاتفاق الذى تم بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والبرنامج.

- وفي سبيل استكمال الاستعداد لبدء نشاطه الاقراضي في مطلع ١٩٩١، نظم برنامج تمويل التجارة العربية ندوة متخصصة لممثلي الوكالات الوطنية في مقره خلال ٢٢-١٩٩٠/١٠/٢٥ تم خلالها مناقشة الاجراءات التطبيقية للسحوبات من خطوط الائتمان وكذلك اجراءات العمل بالضمان الذي تقدمه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للبرنامج ووكالاته الوطنية.

- وسعيا من برنامج تمويل التجارة العربية لتوفير المعلومات اللازمة حول التجارة العربية البينية للمصدرين والمستوردين في الدول العربية بادر البرنامج بمساعدة مركز التجارة الدولية في تنفيذ المرحلة الأولى من بناء شبكة المعلومات للتجارة العربية البينية ومن المؤمل الانتهاء من بناء هذه الشبكة في منتصف ١٩٩١، وسيتمكن البرنامج

بواسطة هذه الشبكة من بناء قاعدة معلومات مركزية للدول العربية حول التجارة العربية البينية بتجميع المعلومات حولها من المصادر الوطنية ومن قواعد المعلومات المختلفة لدى المنظمات العالمية، واتاحتها لكافة الجهات المعنية في الدول العربية.

– بلغ رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية المكتتب والمدفوع خلال العام ٤٥٣٫٦٧٥ مليون دولار أمريكي، كما بلغ عدد الوكالات الوطنية التي تمت تسميتها حتى الآن عشرين وكالة في خمس عشرة دولة عربية.

– عقدت الندوة السادسة لمديري غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في القاهرة خلال الفترة ٨–١٠/١/١٩٩٠، وشارك فيها وفود تمثل الغرف العربية واتحاداتها والغرف التجارية العربية الاجنبية المشتركة، كما شارك فيها ممثلون عن بعض المنظمات الاقتصادية العربية والدولية، وكان موضوع الندوة «الخدمات التي تقدمها المنظمات العربية والدولية إلى القطاع الخاص في البلاد العربية».

وتم في اطار الندوة تقديم ومناقشة اوراق من ممثلي المنظمات العربية والدولية فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها إلى القطاع الخاص في البلاد العربية، وقررت الندوة في ضوء ذلك أن تقوم غرف كل بلد عربي بدراسة احتياجاتها التطويرية بعد التشاور مع مجالس ادارتها واعضائها وتحديد الأولويات التي ترغب بالحصول على معونة فنية من المنظمات المختلفة، وان تقدم مقترحاتها إلى لجنة متابعة فنية خصصتها لهذا الغرض، ستعمل على تنسيق المقترحات وتقديمها إلى الأمانة العامة للاتحاد وبعض الغرف العربية ذات الامكانات المناسبة لتتولى مسؤولية الاتصال بالمنظمات العربية والدولية والاتفاق على برامج تنفيذية لهذه الاحتياجات والأولويات.

– قرر مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية اثناء انعقاد دورته الحادية والسبعين في مدينة الكويت خلال الفترة ١٠–١١/٢/١٩٩٠، منح الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة حق التصديق على شهادات المنشأ لمجرد تطبيقها للمبادىء المعتمدة لتنظيم الغرف المشتركة وبالتالي الاعتراف بها من قبل جامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية، وان يكون منح هذا الحق من كافة السفارات العربية الموجودة في الدولة المضيفة للغرفة وعلى نطاق الدولة، شرط التزام الغرفة المشتركة بالقيام بعملية التصديق هذه على مستوى عال من الكفاءة وسرعة الانجاز، وان يترك لمجلس ادارة الغرفة تحديد قيمة رسم التصديق بالتشاور مع الجهات العربية الرسمية.

– رحب مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية اثناء انعقاد دورته الثانية والسبعين في مدينة دمشق بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠ بالبدء في تنفيذ تمويل التجارة العربية البينية الذي أقره صندوق النقد العربي، وأكد أهمية اقامة المعرض التجاري العربي المقترح من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتبار أن التجارة العربية البينية تمثل مدخلا اساسيا للتكامل الاقتصادي، واقترح المجلس أن يتم عقد معرض تجاري عربي في القاهرة اثناء انعقاد المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.

– نظم المعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة ١٧–٢١/٣/١٩٩٠ اجتماعا للخبراء حول «تنمية وتشجيع الصادرات العربية» ودار هذا الاجتماع حول ثلاثة محاور رئيسية تركز أولها على دراسة وتحليل واقع التجارة الخارجية العربية، والتجارة العربية البينية في شكليها السلعي والخدمي، في حين تركز المحور الثاني على دراسة وتحليل قضايا ومشاكل التسويق والنقل والتمويل والضمان للصادرات العربية، أما المحور الثالث فقد ركز على عرض تجارب بعض المؤسسات القطرية والاقليمية في مجال تشجيع وترويج وتمويل التجارة الخارجية.

وتم في اطار هذه المحاور تقديم مجموعة من الدراسات التي أكدت أهمية القطاع الخاص في تنمية الصادرات، وطالبت بوضع السياسات الملائمة لتنمية وتشجيع الصادرات، واقامة المشروعات الكبيرة المتكاملة رأسيا وأفقياً بديلا للمشروعات الفردية مثل تكوين المشروعات القابضة وشركات المساهمة العامة.

– ناقشت اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عمان خلال الفترة من ١٥–١٩٩٠/٤/٢٠ المرحلة التي وصل إليها تطبيق البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري وخاصة قوائم السلع المقرر تبادلها بين دول المجلس عام ١٩٩١، واوصت اللجنة باعتماد قوائم السلع التي تقدمت بها بعض الدول.

– قرر بصفة مبدئية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ختام اجتماعات دورته العادية الثالثة والخمسين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٧ في مجال البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري اعتماد قوائم الصادرات التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء ودعا الدول الأخرى لموافاة الأمانة العامة بقوائم صادراتها في اقرب وقت ممكن.

ومن أجل استكمال التحضيرات بشأن الجانب السلعي للمرحلة الثانية من البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري قرر المجلس دعوة المنظمات العربية المتخصصة والصناديق العربية ذات العلاقة والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى اجتماع مشترك بهدف الوصول إلى تصور عملي منسجم مع البرامج والخطط التي اقرها المجلس في هذا الشأن.

– أوصت اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعها المنعقد في عمان خلال الفترة من ١–١٩٩٠/١٠/٥، باعتماد قوائم الصادرات المقدمة من الدول الأعضاء ودعت بقية الدول الأعضاء التي لم تتقدم بعد بتلك القوائم لتقديم قوائم صادراتها في أقرب وقت ممكن قبل انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للمجلس والمقرر عقدها بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥*، كما أوصت بوضع البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري موضع التطبيق في الدول الأعضاء اعتبارا من مطلع عام ١٩٩١. ويتحدد الجانب السلعي من البرنامج لعام ١٩٩١ وفقا لما يلي:

• يتم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بالاستناد إلى قوائم الصادرات المعتمدة والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من البرنامج لعام ١٩٩١.

• تسعى الدول الأعضاء لزيادة حجم تبادلها التجاري إلى اقصى حد ممكن على اساس حجم التبادل التجاري لعام ١٩٨٩ مضافا إليه ٥ بالمائة كحد أدنى شريطه أن لا يقل ذلك عن متوسط السنوات الثلاث الأخيرة.

• يجري التبادل التجاري وفقا للشروط والمزايا والآليات التي نص عليها البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري مع مراعاة ما يلي:

• يتم خلال عام ١٩٩١ منح المزايا والاعفاءات الجمركية للسلع التي تضمنتها قوائم الصادرات المعتمدة في ضوء المرحلة التي وصل إليها تطبيق قرار السوق العربية المشتركة في الدول المطبقة لذلك القرار، وطبقا لما هو قائم من اعفاءات أو مزايا بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف وذلك بالنسبة لباقي الدول الأعضاء أو بينها وبين دول السوق العربية المشتركة.

• يستمر التزام الجمهورية الاسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية بمنح الاعفاءات والمزايا لمستورداتهما من دول السوق العربية المشتركة الأخرى وفقا للصيغة التي تقوم كل منها بتطبيق قرار السوق على أساسها.

• يجري تطوير العمل بالبرنامج وتوسيع نطاق الاعفاء الجمركي وتطوير اساليب مناسبة لتسوية المدفوعات وغير ذلك مما نص عليه البرنامج خلال عام ١٩٩١ والأعوام التالية وفقا لقرار المجلس رقم ٩٣٤/د ٥٢ بتاريخ

---

* تم تأجيل انعقاد هذه الدورة.

١٩٨٩/١٢/٧ وتوصيات اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة في اجتماعها للفترة من ١-٥/١٠/١٩٨٩ بهذا الشأن.

كما أكدت اللجنة أهمية تطبيق الإعفاء الكامل للمواد الأولية المنتجة في دول السوق العربية المشتركة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى لدى تبادلها بين تلك الدول في ضوء المرحلة التي وصل اليها تطبيق احكام السوق العربية المشتركة مع مراعاة الاستثناءات والمراحل المقررة بشأن كل من الجمهورية الاسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية.

كذلك دعت اللجنة الدول الأعضاء التي تستورد مواد أولية لصناعاتها من خارج دول السوق العربية المشتركة إلى تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى إلى ادنى حد ممكن وفقا لما تراه مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود الدنيا للتعريفة المطبقة في بقية الدول الأعضاء من أجل وضع الصناعات المتماثلة في دول السوق العربية المشتركة في موقع تنافسي متكافىء فيما بينها من هذه الزاوية.

- أوصى الاجتماع الدوري السابع عشر للاتحادات العربية النوعية المتخصصة الذي عقد في بغداد خلال الفترة من ١٠-١٩٩٠/١١/١١ بمناشدة كافة الجهات الرسمية العربية تسهيل مهمة قيام الاتحادات العربية النوعية المتخصصة بدورها في تعزيز أهدافها في تنمية المبادلات التجارية بين أعضائها، كما أوصى كافة الجهات المعنية القطرية والقومية باعفاء السلع والمنتجات التي منشؤها دول السوق العربية المشتركة من اية مبالغ تستوفى عليها عند الاستيراد سواء أكانت رسوما جمركية أم ضرائب أخرى، كذلك طالب الاتحادات العربية النوعية المتخصصة بالتعرف على الفوائض والاحتياجات من السلع كل في مجال اختصاصه والعمل على ترويجها بمختلف الوسائل المتاحة وبالتعاون مع كافة الجهات العربية المختصة، وطالبها بتأسيس مكاتب تسويق عربية لمختلف الصناعات القائمة في الوطن العربي، واقامة نواة مركز عربي لابحاث التسويق، مع اعطاء الدعم والعناية للسلع الغذائية العربية المنشأ وتفضيلها على غيرها من السلع المثيلة المستوردة من الخارج.

٦٠٣٠١ الزراعة والأمن الغذائي العربي:

شهد العام مجموعة من الأحداث الهامة فيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي العربي فيما يلي أبرزها:

- عقد مجلس وزراء الزراعة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في طرابلس اجتماعات دورته العادية رقم (١٩) في الفترة ١٦-١٩٩٠/١/١٨ بمشاركة ممثلي الدول العربية والصناديق ومؤسسات التمويل ومراكز البحوث الزراعية، واتخذ المجلس جملة من القرارات والتوصيات المتعلقة بالأمن الغذائي العربي، وقرر في هذا الشأن انشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية كوكالة متخصصة برأسمال قدره مليار دولار أمريكي ليتولى تمويل مشاريع وبرامج زراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي على الصعيدين المشترك والقومي، ودعا الدول والجهات والهيئات العربية للمشاركة في هذا الصندوق.

كما ناشد القادة العرب عقد مؤتمر قمة خاصة بالأمن الغذائي العربي ودعا الاقطار العربية لتكثيف جهودها القطرية للمساهمة في حل مشكلة الأمن الغذائي على الصعيدين القطري والقومي من خلال زيادة نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة بالقدر الذي يحقق تنمية حقيقية للقطاع وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي، ووضع الضمانات التي تؤمن الحافز للمستثمرين، وفتح الحدود والأسواق العربية امام انسياب السلع بين الاقطار العربية وتشجيع التجارة البينية، وفرض رسوم مرتفعة على استيراد السلع الزراعية الاجنبية، على أن تستغل حصيلة الأموال المتجمعة في تمويل استثمارات قطرية وقومية جديدة، وفي تسهيل وتطوير التجارة البينية الزراعية في الاقطار العربية، وكذلك من خلال العمل على تحقيق السوق العربية المشتركة بتطوير ما هو

موجود من اتفاقيات بشأن هذه السوق والسعي الجاد لوضعها موضع التنفيذ.

- عقد مجلس وزراء الزراعة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في عمان اجتماعات دورة استثنائية بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٨، واتخذ المجلس جملة من القرارات بشأن الهيئة العربية للمياه، والصندوق العربي للتنمية الزراعية، والهيئة العربية للحبوب، وبعض الأمور الأخرى المتعلقة بعمل المنظمة ومكاتبها، والمعهد العربي للغابات والمراعي التابع لها، وعلاقة المنظمة بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

- عقد مجلس وزراء الزراعة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في عمان اجتماعات دورته العادية العشرين خلال الفترة ٢٩-١٩٩٠/٧/٣٠ واتخذ المجلس جملة من القرارات بشأن خطة عمل المنظمة لعامي ١٩٩١ و١٩٩٢ ومشروع الحزام الأخضر لمقاومة الزحف الصحراوي في الوطن العربي، وتصريف فوائض المنتجات الزراعية بالجمهورية اللبنانية، ودعم التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تم تخصيص برنامج مستقل ودائم ضمن برامج المنظمة لذلك الغرض، ورصد مبلغ ١٥٠ الف دولار أمريكي سنويا للبرنامج على أن يتم الاتفاق على مكونات البرنامج واسلوب تنفيذه بالتنسيق والتعاون مع دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بدولة فلسطين.

- عقد فريق عمل الأمن الغذائي العربي اجتماعه الحادي عشر بمدينة عمان خلال الفترة ٢٤-١٩٩٠/٧/٢٥ وحضره ممثلون عن المؤسسات الأعضاء في الفريق* وأوصى الفريق بمواصلة الجهود لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وفي مجال تقييمه لمنجزاته وتحديد الصعوبات التي تواجهه، ناشد الفريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تخصيص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المهام المنوطة بالفريق وذلك ضمن الموازنات التي يقرها المجلس للمنظمات والهيئات اعضاء الفريق، كما أوصى الفريق بضرورة الربط بينه وبين صناديق ومؤسسات التمويل العربية وذلك من خلال مشاركة ممثل عن الفريق في اجتماعات لجنة التنسيق بين الصناديق ومؤسسات التمويل العربية.

ومن جانب آخر أوصى الفريق بزيادة الربط بين الدول العربية وفريق العمل وذلك من خلال الاجتماعات القطاعية وتعميم جدول أعمال اجتماعات الفريق على الدول العربية لاتاحة الفرصة لمن يرغب في حضورها.

- عقد بمدينة عمان خلال الفترة ١٦-١٩٩٠/٧/١٩ المؤتمر العربي الأول لتطوير صناعة الدواجن والبيض وقد ناقش المؤتمر العديد من الدراسات والابحاث، واصدر العديد من التوصيات التي تمحورت حول قيام الدول العربية باعطاء العناية لخلق الكوادر الفنية اللازمة لتطوير صناعة الدواجن، والتأكيد على استمرار المساعي لتوفير الكم الاعظم من المواد الأولية التي يحتاجها هذا القطاع من مصادر محلية وبخاصة الاعلاف، وكذلك التأكيد على أهمية توفير كافة مستلزمات الانتاج لمختلف الحلقات الانتاجية لقطاع الدواجن والبيض بالكميات والنوعيات التي تحتاجها مواد الانتاج، وبالتنسيق بين الدوائر الاستيرادية العربية مع الجمعيات التعاونية الانتاجية المتخصصة وممثلي المنتجين، ومع ضرورة زج القدرات العلمية في توطين وتطوير قطاع الدواجن في الدول العربية، وذلك من خلال تشكيل فرق قطرية من ممثلي وزارات الزراعة والصناعة والتجارة والجمعيات التعاونية الانتاجية وبعض الخبرات المؤهلة، لتقييم وتقويم التقنيات المستخدمة حاليا في حقول الانتاج، وللاطلاع على الجديد والمستجدات في ميدان تقنياتها المختلفة واقتراح اساليب التطوير وتحديد أكثر لتلك التقنيات ملاءمة للبيئات العربية.

---

* هذه المؤسسات هي: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، الشركة العربية للاستثمار، الشركة العربية لمصائد الاسماك، الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الامانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

– لتلافي أزمة نقص المياه في الوطن العربي دعا تقرير اعده المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة التابع لجامعة الدول العربية إلى تكثيف استعمال مياه الصرف الصحي في الدول العربية، وذلك بعد معالجتها، والتوسع في سحب المياه الجوفية من الخزانات المائية بمعدلات كبيرة، والتوسع كذلك في تنمية الموارد المائية السطحية كالانهار والينابيع العادية، وذلك كاجراءات وقائية للحيلولة دون استفحال ازمة المياه العربية.

كذلك اقترح التقرير على الدول العربية ان تنفذ خطة شاملة تؤدي إلى تجميع الخبرات العربية وتنسيق تعاونها على المستوى القومي، وتكثيف برامج الاستثمار القطرية، وتنفيذ مجموعة من المشاريع المائية المشتركة، وتطويع التقنيات الصناعية، وترشيد استخدام المياه وفق طرق عملية، والتصدي لمخططات سرقة المياه العربية التي تقوم بها اسرائيل، ووضع حد للانفجار السكاني، والاستفادة من مياه البحار والمحيطات، ودعم شبكات الرصد المائية العربية بما يؤدي فعليا إلى سد العجز وتحقيق فائض في الاحتياط القومي من الماء.

٧٠٣٠١ التعاون الصناعي العربي:

– عقدت في القاهرة الدورة العادية رقم (١١) للمجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين خلال الفترة ١٧–١٩٩٠/٦/٢١ وفيما يلي أبرز قراراتها:

• ربط استراتيجية المنظمة بالقضايا القومية الشمولية كالتمويل والتبادل التجاري في المنتجات الصناعية مع الاهتمام بدور القطاع الخاص في التنمية الصناعية العربية ومتابعة نشاط الترويج للمشاريع التي انتهت دراساتها، وتلك التي تحت التأسيس ودعوة الدول العربية لدعم هذه المشروعات والمساهمة فيها والعمل على اقامتها.

• اعطاء أهمية لبرامج المعونة الفنية والاستعانة بخبراء الدول العربية وخبراء المنظمة في تنفيذ وتوطين مشروع محركات الديزل المتوسط في مصر.

• اعطاء المرونة الكافية للمنظمة بالتنسيق مع الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحديد اوجه واسلوب دعم الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعطاء الاولوية لبرامج الخدمات القطرية والمعلومات الصناعية مع الاهتمام بنشاطي التعدين والمقاييس في الوطن العربي والاهتمام ايضا بدور القطاع الخاص في التنمية الصناعية العربية.

• اعتبار الدراسة المقدمة من مصر ورقة أساسية لصياغة سياسات تصنيعية تكاملية تستوعب نتائج تجارب التكامل الصناعي السابقة وتقترح مناهج واساليب جديدة في مجال الصناعات المعدنية.

• قيام الدول العربية بدراسة التصورات الخاصة لاقتراح ليبيا بانشاء هيئة عربية للتصنيع ومصرف عربي للتنمية لتمويل المشروعات العربية.

• دعم الدول العربية للبرنامج المشترك بين المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

• اقرار مشاريع الأنظمة الداخلية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وقيام المنظمة بمتابعة اجراءات الاعداد الفني لمؤتمر التنمية الصناعية الثامن للدول العربية الذي سيحدد موعده ومكانه فيما بعد وكذلك التحضير لعقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية للمتابعة.

– وفي بغداد نظمت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتاريخ ٥–١٩٩٠/٣/٧ ندوة خاصة بالتصورات المستقبلية لنشاطات التقييس في الوطن العربي، وأوصت في ختام اجتماعاتها بضرورة تبادل الخبرات والتكامل والتنسيق العربي للاستفادة من الامكانات المتاحة في اعداد المواصفات، ووضع أدلة ضبط الجودة، وتبادل الخبرة وتدريب الأطر الفنية، كما أوصت الندوة بتشكيل لجنة عليا للتقييس من مسؤولي أجهزة التقييس العربية تجتمع

مرة أو مرتين في السنة بهدف دراسة مشاريع المواصفات وتقديم التوصيات بشأن اعتمادها واقتراح سياسات وبرامج العمل مع دعوة أمانات مجالس التعاون العربية والمنظمات الاقليمية والاتحادات النوعية ذات العلاقة للمساهمة في اغناء النقاش.

– وافق مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية اثناء انعقاد دورته الثانية والخمسين في مدينة دمشق بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠ على اقامة ندوة لتأسيس شركة عربية مشتركة للصناعات الهندسية لوضع تصور يعرض على المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.

– عقدت الندوة الثانية لتكامل الصناعات البتروكيماوية في الاقطار العربية في مدينة تونس خلال الفترة ما بين ٢٨–٣٠/٥/١٩٩٠ وتطرقت إلى عدد من الموضوعات تركزت على محورين اساسيين هما الأوراق المحورية والأوراق القطرية التي ركزت على ضرورة التنسيق والتكامل بين الصناعات البتروكيماوية العربية وضرورة بناء استراتيجية صناعية بهذا الخصوص، ودراسة فرص الاستثمار فيها، واصدرت الندوة بيانا ختاميا تضمن الاشارة إلى أهمية التنسيق بين الصناعات الكيماوية في الوطن العربي ودراسة آفاق استخداماتها الجديدة وتطوير أساليب البحث بما يخدم هذه الصناعة الاساسية ودورها الذي يمكن أن يلعبه في توفير الغذاء والكساء والزراعة والصناعة مع التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون على المستويين الدولي والاقليمي.

٨.٣.١ المقاولات العربية:

– عقد اتحاد المقاولين العرب مؤتمره الثالث في الدار البيضاء خلال الفترة ٢٥–٢٧/٢/١٩٩٠ وناقش المؤتمر أوضاع المقاولات والانشاءات في الدول العربية والصعوبات التي تعترض المقاولين في الدول العربية وامكانية ايجاد الحلول للتغلب على تلك الصعوبات للنهوض بقطاع المقاولات والانشاءات في الدول العربية. وعقدت على هامش اجتماعات المؤتمر ندوة علمية حول آفاق تصدير مقاولات البلاد العربية ناقشت عددا من المواضيع المتعلقة بتصدير المقاولات وفرص تصدير المقاولات العربية. واتخذ المؤتمر عددا من التوصيات من أهمها ضرورة تكوين وحدات أو شركات عربية متخصصة لترويج وتنمية الصادرات من المقاولات البينية في المحيط العربي وتسويق خدمات المقاولة العربية بالتنسيق مع اتحاد المقاولين العرب ومع هيئات المقاولين في الأقطار العربية المختلفة.

كما أوصى المؤتمر بضرورة الاتفاق مع البنوك والمؤسسات المالية العربية على ترتيبات معينة تستهدف منح المقاول الكفالات والتسهيلات والائتمانات والتمويل اللازم بشروط مناسبة وفي الاوقات المطلوبة وبالشكل الذي يمكن المقاول من الوفاء بالتزاماته التعاقدية من ناحية وتوسيع قاعدة انتشاره في الأسواق العربية من ناحية أخرى. كذلك أوصى المؤتمر بضرورة العمل على تشكيل تجمعات من المقاولين.

٩.٣.١ قطاع التأمين:

– عقد المؤتمر العام الثامن عشر للاتحاد العام العربي للتأمين في مدينة القاهرة خلال الفترة ١٢–١٤/٣/١٩٩٠ تحت شعار «في سبيل عمل افضل للتعاون العربي في التأمين»، وقد تزامن المؤتمر مع الاحتفال باليوبيل الفضي للاتحاد.

واتخذ المؤتمر عدة توصيات أهمها توصية خاصة بمجال التعاون بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية، وركز المؤتمر في هذا الشأن على الاستخدام الامثل لطاقات سوق التأمين واعادة التأمين العربية سواء أكان ذلك من خلال التعاون الثنائي بين الشركات أم التعاون المشترك من خلال المجمع العربي لاعادة التأمين وشركة اعادة التأمين العربية وكذلك من خلال التعاون بين الشركات العاملة في أسواق التجمعات الاقتصادية العربية الثلاثة.

– وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ختام اجتماعات دورته العادية الثالثة والخمسين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٧ على طلب الاتحاد العام العربي للتأمين الانضمام إلى مجموعة الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

١٠٠٣٠١ النقل والمواصلات والاتصالات:

– عقد وزراء المواصلات والبريد والبرق والهاتف رؤساء وفود اللجنة الوزارية الثمانية للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) اجتماعا في مسقط بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦، تم به مناقشة تقرير المدير العام للمؤسسة فيما يتعلق بالعرضين المقدمين من الصين وفرنسا لاطلاق القمر الصناعي الثالث.

– عقدت في الدار البيضاء خلال الفترة ٢٠–١٩٩٠/٢/٢٩ اجتماعات الدورة الثالثة والخمسين لمجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) بحضور ممثلين عن الدول العربية، وقد اتخذ المجلس العديد من القرارات والتوصيات التي رفعها إلى الجمعية العمومية، منها خطة للتسويق، وسير العمل وخطط التشغيل، والتحكم والصيانة، واطلاق القمر العربي الثالث، وتحديد عمر الاقمار (١ – أ) (١ – ب).

– عقد مجلس ادارة الاتحاد العربي للنقل البري اجتماعه الحادي والعشرين بتونس يومي ٧ ، ١٩٩٠/٥/٨، وتم خلاله استعراض انشطة الاتحاد وانجازاته ومناقشة خطة عمله واقرارها.

– عقدت الجمعية العمومية للاتحاد العربي للنقل البري اجتماعها السنوي العادي الحادي عشر في مدينة نابل/ تونس بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩ واتخذت مجموعة من التوصيات تتعلق بدفتر المرور العربي الموحد، واتفاقيات النقل البري الطرقي بين الدول العربية وخاصة الاتفاقية بين دول الاتحاد العربية الحديثة، كما تمت المصادقة على خطة الاتحاد وأعماله المستقبلية.

– في ختام الاجتماع السنوي لمجلس ادارة الاتحاد العربي للسكك الحديدية والجمعية العمومية في العاصمة الجزائرية خلال يومي ١١ و ١٩٩٠/٦/١٢ دعا المجلس إلى ضرورة الاهتمام بالنقل السككي في الوطن العربي يساعد على دفع العمل العربي المشترك في مجال النقل.

– انعقدت في عمان خلال شهر يوليو/تموز ١٩٩٠ الجمعية العمومية للاتحاد العربي للنقل الجوي وسط احتفالات بمرور ٢٥ عاما على تأسيس الاتحاد وتم في الاجتماع مناقشة مشروع النظام العربي للتوزيع الشامل واقرار خطة العمل الخاصة به وتشكيل لجنة تنفيذية للاعلان عن المشروع.

ويذكر أن ١٠ شركات عربية تشترك في هذا المشروع المبني على نظام «غاليليو» العالمي الذي يتيح للشركات العربية الاعضاء تقديم خدمات الحجز للمسافرين اينما كانوا في العالم وفي اي شركة طيران، وكذلك الحجز الفندقي والسيارة السياحية والترانزيت وتأكيد الحجز، كما يؤمن النظام اتصالات عضوية مباشرة مع كل الشركات ووكلاء السفر والسياحة في العالم.

– عقد مجلس وزراء النقل والمواصلات العرب دورته السادسة خلال الفترة ٢٧–١٩٩٠/١٠/٣٠ بمدينة القاهرة، بحضور مندوبي ١٩ دولة عربية وقرر تشكيل لجنة للطيران المدني تتكون من مديري سلطات الطيران المدني في الدول العربية، تبدأ أعمالها قبل نهاية العام، لمعالجة قضايا الطيران المدني تحت اشراف المجلس في ضوء قرار حل مجلس الطيران المدني للدول العربية، وقرر أيضا تكليف الاتحاد العربي للنقل البري بموافاة الأمانة الفنية للمجلس بالاقتراحات الخاصة بشأن الشروط الواجب توافرها في دفتر المرور العربي الموحد المزمع اصداره، كما قرر اعادة مقر الاكاديمية العربية للنقل البحري إلى الاسكندرية، وتصفية أكاديمية الشارقة، ودعا وزارة النقل المصرية لاعداد دراسة نهائية حول انشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن. كذلك قرر بالاجماع اعتبار جميع

القرارات والاجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية فيما يخص مجالات النقل المختلفة بدولة الكويت باطلة ولا يترتب عليها أي أثر وأكد حق دولة الكويت في التعويض عما لحقها من أضرار نتيجة للغزو العراقي.

– عقد في بغداد يومي ١٠ و ١٩٩٠/١١/١١ الاجتماع السابع عشر للاتحادات العربية النوعية المتخصصة، وتم خلاله مناشدة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاتحاد العربي للنقل البري تحديث دراسة الجدوى المتعلقة بانشاء شركة عربية دولية للنقل البري بمساهمة من القطاعين العام والخاص في الأقطار العربية ومناشدة الأقطار العربية السعي لتطبيق بنود جميع الاتفاقيات العربية الثنائية والجماعية الخاصة بتسهيل انسياب البضائع والأفراد فيما بينها والسعي الجاد لتبسيط الاجراءات الجمركية.

كما أيد الاجتماع الجهود التي يبذلها الاتحاد العربي للنقل البري بشأن اصدار دفتر المرور العربي الموحد وناشد الدول العربية اقرار استعمال هذا الدفتر في حالة انجازه، ودعا في الوقت نفسه الهيئات العربية الرسمية والشعبية العاملة في مجال النقل مراعاة ما جاء باستراتيجية النقل في الوطن العربي واثراءها بما يساعد على تطويرها والعمل على تطبيقها وتعميق التوجه لدعم قطاع النقل والمواصلات وصولا لتحقيق اهدافها المنشودة.

١١.٣.١ العمالة:

– عقد مؤتمر العمل العربي إجتماعات دورته العادية رقم (١٨) بمدينة القاهرة خلال الفترة ٦-١٣/٣/١٩٩٠ بحضور وزراء العمل العرب ورؤساء الاتحادات العمالية وأصحاب الأعمال في الدول العربية، وهي أول دورة تعقد في القاهرة منذ انتقال منظمة العمل العربية إلى بغداد وتعليق عضوية مصر في عام ١٩٧٩. وقد تزامن انعقادها مع مناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لمنظمة العمل العربية، وقد ناقش المؤتمر خطط وبرنامج منظمة العمل العربية والقضايا المالية التي تتعلق بالمستحقات والمتأخرات على البلدان العربية والتي تبلغ قيمتها ٢٧ مليون دولار أمريكي، كان من نتائجها تعطيل أعمال ١٥ مركزا تدريبيا تابعا للمنظمة، كما ناقش المؤتمر سياسات العمل العربي المشترك واستراتيجية التشغيل والتكامل في مجال القوى العاملة العربية حتى عام ١٩٩٦، وبحث تأهيل وتشغيل المعوقين الذين يبلغ عددهم في الوطن العربي ١٥ مليون معاق. وقرر المؤتمر كذلك اعتماد خطة منظمة العمل العربية متوسطة المدى الثانية ١٩٩١ – ١٩٩٦.

– عقد مجلس ادارة منظمة العمل العربية دورته رقم ٣٤ خلال شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ بمدينة عمان، وناقش عددا من التقارير المقدمة اليه من اللجان المتخصصة، وتقريرا عن الموقف المالي للمنظمة من حيث الأموال المستحقة على الدول الأعضاء. كما ناقش المجلس تقارير نتائج أعمال لجنة التنسيق بين الأمانة العامة للجامعة العربية والمنظمات المتخصصة العاملة في نطاقها، واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، كذلك ناقش تقريرا للمنظمة حول الهجرة العربية إلى دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أصدرته المنظمة، وطالبت فيه البلدان الأوروبية باحترام الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، والتي تنص على تقديم التأمينات الاجتماعية للمهاجرين والعمال العرب في أوروبا، واقترحت انشاء هيئة عربية موحدة للبحث مع الهيئات الأوروبية الخاصة بالهجرة حول عودة المهاجرين العرب الراغبين في العودة وزيادة القدرة على استيعابهم.

١٢.٣.١ السياحة:

– وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ختام اجتماعات دورته العادية الثالثة والخمسين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٧ على طلب اتحاد منظمات مكاتب السياحة العربية الانضمام إلى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

– ناقشت الاتحادات العربية النوعية في اجتماعها السابع عشر المنعقد في بغداد خلال الفترة ١٠-١٩٩٠/١١/١١ مواضيع السياحة العربية وأوصت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمساعدة اتحاد مكاتب السفر العربية لتبني فكرة وضع تسعيرة خاصة للمجموعات السياحية لشركات الطيران العربية للمساعدة في زيادة الحركة السياحية بين الأقطار العربية. كما دعت كافة الجهات المعنية لضرورة الاهتمام بانشاء الاستراحات الحديثة للمسافرين برا تتوافر فيها متطلبات الاستراحة والطعام، وحثت الدول العربية على اصدار نشرات سياحية اعلامية مشتركة تطبع بلغات مختلفة بسبب الاقبال المتزايد على زيارة الأقطار العربية ولغرض التوسع في الزيارات المشتركة للمجموعات الأجنبية.

١٣٠٣٠١ أوضاع المنظمات العربية:

شهد عام ١٩٩٠ العديد من المستجدات في مجال المنظمات العربية فيما يلي أبرزها:

– طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته العادية رقم (٤٨) في القاهرة خلال الفترة ١٩-١٩٩٠/٢/٢١ من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي توفير مبلغ يقارب ستة ملايين دولار أمريكي لتغطية الحقوق المستحقة للموظفين وللغير نتيجة الغاء ودمج بعض المنظمات العربية، كما طلب منه وضع الآلية المناسبة لتحصيل المبلغ المطلوب سداده من الدول العربية الاعضاء في المنظمات الملغاة أو اعتباره معونة فنية.

كذلك أكد المجلس ضرورة تخفيض عدد المراكز والوحدات والفروع للمنظمات العربية وفقا لقرار المجلس ١٠٨٦، وطالب الدول الأعضاء بدفع مساهماتها المالية ابتداء من عام ١٩٩٠ بما في ذلك المتأخرات في الحساب الموحد الخاص بالمنظمات العربية المتخصصة المفتوح لدى صندوق النقد العربي.

وطالب المنظمات بتوحيدسلم الرواتب والأجوروشروط التوصيف الوظيفى وفقاً للمعايير الموضحة فى قرار المجلس رقم ١٠٨٦، وقرر فى الوقت نفسه عدم إعادة توظيف الموظفين الذين تقاضوا مكافآت نهاية الخدمة.

وفيما يخص الهيكل التنظيمى للمنظمات وافق المجلس على تشكيل المنظمات لمجالسها التنفيذية وفقاً لدساتيرها وأنظمتها الداخلية على أن لا يترتب على ذلك أية آثار مالية على المنظمة المعنية بما فى ذلك بطاقة سفر الوفود وضيافتهم.

وفى مجال التنسيق بين أنشطة المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة قرر المجلس ضرورة اشراف وزراء الزراعة العرب بشكل مباشر وفعلي على برامج ونشاطات كل من المنظمة والمركز وذلك تفادياً للازدواجية وترشيداً للانفاق بما فى ذلك إمكانية وضع موازنة موحدة.

وفيما يتعلق بمعهد الغابات التابع للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أكد المجلس قراره السابق باعتماده على مبدأ التمويل الذاتى ابتداء من شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩١.

ومثل هذا القرار اتخذ أيضاً بالنسبة للمركز العربى للتدريب الإذاعى والتلفزيونى بدمشق التابع لاتحاد إذاعات الدول العربية، حيث قرر المجلس أن يقوم هذا المركز باعتماد مبدأ التمويل الذاتي ابتداء من شهر يناير ١٩٩٢.

كذلك أكد المجلس فى هذا الخصوص قراره السابق والمتعلق باعتماد مبدأ التمويل الذاتي للأكاديمية العربية للنقل البحري بصفتها إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك التي تعمل في نطاق جامعة الدول العربية.

ومن جانب آخر قرر المجلس الغاء الأمانة العامة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب وتحويل اختصاصاتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

– وافق مجلس محافظي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في دورة انعقاده السنوي التاسع في ابو ظبي بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ على تخصيص منحة مالية لمرة واحدة وبصورة استثنائية لا تتكرر لتغطية الحقوق

المكتسبة للعاملين الذين انتهت خدماتهم في المنظمات العربية التي تم الغاؤها أو دمجها على الا تتجاوز هذه المنحة ما كان معتمدا من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ناقصا حقوق الغير خصما على الاحتياطي الاضافي للصندوق العربي، مع تكليف الصندوق بالقيام بكافة الاجراءات لوضع القواعد اللازمة لتحديد هذه الحقوق وطرق تسديدها إلى أصحابها.

– وفي ختام أعمال دورته رقم ٩٣ المنعقدة في تونس خلال شهر مارس/آذار ١٩٩٠ أوصى مجلس جامعة الدول العربية من حيث المبدأ باعادة مقر جامعة الدول العربية إلى مقرها الدائم في القاهرة على أن يعلن ذلك رسميا خلال دورة المجلس المقبلة في شهر سبتمبر/إيلول من العام نفسه، وبتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ تم الانتهاء من اعداد الدراسات الفنية المتعلقة بنقل مقر الجامعة من تونس إلى القاهرة بين ممثلين عن الأمانة العامة للجامعة والحكومة المصرية، وتم في ضوء ذلك تقديم تقرير شامل للجنة الوزارية الخماسية المكلفة بمهمة نقل الأمانة العامة للجامعة العربية إلى القاهرة. وبتاريخ ١٩٩٠/٩/١٠ عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة طارئة اتخذ بها القرار رقم ٥٠٤٢ الذي نص على عودة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى مقرها الدائم في القاهرة في موعد أقصاه ١٩٩٠/١٠/٣١. وبتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٢ عقد مجلس الجامعة أعمال دورته رقم ٩٤ لبحث تنفيذ اجراءات نقل المقر، وبدأت ادارات الجامعة العربية المختلفة بالانتقال إلى القاهرة اعتبارا من يوم ١٩٩٠/١٠/٢٧ وبدأت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فعلا بمباشرة أعمالها من القاهرة منذ يوم ١٩٩٠/١٠/٣١ بعد غياب ١١ عاما عملت خلالها من مقرها المؤقت في تونس.

– في يومي ٢٠ ، ١٩٩٠/٦/٢١ عقدت لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات دورتها رقم (١٩) واتخذت توصيات كثيرة من أبرزها: اعتبار عام ١٩٩٣ منطلقا للبدء في توحيد بداية اعداد الخطط والموازنات لمدة سنتين لكافة المنظمات المعنية، وتعزيز دور المنظمات العربية كل حسب اختصاصها في أنشطة الحوار العربي الأوربي ودعوتها إلى تقديم تصوراتها ومقترحاتها حول مختلف مشروعات ومجالات التعاون. كما أوصت بتشكيل لجنة من مجموعة من المنظمات العربية لاعداد صيغة جديدة للائحة لجنة التنسيق تعبر عن المتغيرات التي طرأت على مسيرة وهيكلة المؤسسات القومية للعمل العربي المشترك، وشكلت لجنة أخرى لاعداد دراسة شاملة بشأن استراتيجية عربية لاكتساب العلم والتكنولوجيا واستخدامها لأغراض التنمية على المستوى العربي، وطلبت من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار اعداد دراسة حول تشجيع الاستثمارات العربية في الوطن العربي.

كما تم التأكيد خلال الاجتماع على ضرورة الالتزام بالفقرة «ثالثا» من القرار رقم ١٠٩٨ الصادر عن الدورة ٤٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١ التي تنص على «التأكيد على الدول الأعضاء دفع مساهماتها المالية ابتداء من عام ١٩٩٠ بما في ذلك المتأخرات في الحساب الموحد الخاص بالمنظمات العربية المتخصصة المفتوح لدى صندوق النقد العربي».

كما تم التأكيد أيضا على أن الصرف من المساهمات المتأخرة المستلمة من قبل الحساب الموحد سيكون لمقابلة التزامات فعلية وبعد أن تقدم المنظمات المعنية المستندات والوثائق المقررة لذلك.

– بدأ خلال العام تنظيم عمل الحساب الموحد بين صندوق النقد العربي والمنظمات العربية المعنية وتتلخص اجراءاته العامة بالآتي:

• تقدم كل منظمة إلى ادارة الحساب الموحد ميزانيتها التفصيلية لفترة السنتين والمعدة وفقا للنظام المالي والمحاسبي الموحد بعد اعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

• تقدم كل منظمة جدولا زمنيا بتوقيعات الصرف الشهري على مستوى الابواب لكامل فترة الميزانية تمكينا لادارة الحساب الموحد من توفير السيولة اللازمة في مواعيدها واستثمار الأموال الفائضة بكفاءة.

• يتولى الصندوق الصرف من المبالغ المرصودة لديه لحساب كل منظمة لمطالبات تفصيلية تغطي فترة شهرين وفقا لبنود الميزانية المعتمدة وتمشيا مع الجدول الزمني المشار إليه في الفقرة السابقة ويتم الصرف بناء على

طلبات من مدير عام المنظمة المعنية بالتلكس المشفر أو بخطابات موقعة منه.

• ترسل كل منظمة إلى ادارة الحساب الموحد بيانا ربع سنوي بالمنصرف الفعلي على اعتمادات الميزانية موزعة على الأبواب والبنود وذلك خلال ثلاثة أسابيع من نهاية الفترة.

• يستقطع الرصيد النقدي غير المستخدم لدى المنظمة من المبالغ المحولة إليها من مطالبات كل ربع سنة كما هي مبينة في البيان المذكور في الفقرة السابقة من قيمة المطالبات التي تقدمها لاحقا.

• تعمل كل منظمة على استثمار المبالغ الفائضة عن حاجتها العاجلة في حساب ودائع قصيرة وتقدم بياناً عن الفوائد المحققة عليها لادارة الحساب الموحد كل ثلاثة شهور وتستقطع قيمة هذه الفوائد من المطالبات اللاحقة لكل منظمة.

• تقدم ادارة الحساب الموحد لكل منظمة تقريرا ربع سنوي يوضح تفصيلا ما تم استلامه من مساهمات الدول الاعضاء من ميزانية المنظمة والمبالغ المحولة للمنظمة من هذه المساهمات لتمويل مصروفات المنظمة وفق بنود الصرف المعتمدة في الميزانية والرصيد المتبقي ومواقف الدول الاعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية.

١٤٠٣٠١ التعاون الاقتصادي على مستوى التجمعات الاقليمية:

١/١٤٠٣٠١ مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

شهدت دول الخليج العربية مع بداية عام ١٩٩٠ جهودا متواصلة لاستكمال تنفيذ الخطوات الاقتصادية التكاملية المجسدة لبنود الاتفاقية الاقتصادية، وفيما يلي استعراض لما تم اتخاذه من تدابير في هذا الشأن:

القطاع المالي والاقتصادي:

– واصلت لجنة التعاون المالي والاقتصادي خلال العام بحث الموضوعات الخاصة بتنسيق السياسات المالية بين دول المجلس، ففي اجتماعات دورتها الرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ ناقشت التعاون الاقتصادي بين دول المجلس بما يدعم العمل الخليجي المشترك، كما ناقشت في دورتها الخامسة والعشرين المنعقدة بالطائف بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣ الأمور المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين دول المجلس أهمها السماح لمواطني دول المجلس بالحصول على قروض من صناديق وبنوك ومؤسسات الاقراض بدول المجلس.

وبحثت كذلك في دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في مسقط بتاريخ ١٩٩٠/١١/٣ الآثار المترتبة على احتلال العراق لدولة الكويت اقتصاديا وابعاده على المنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية والاستثمارية في دول المجلس، وناقشت خطة العمل المستقبلية وعمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاطار الاقتصادي، كما اقرت في نهاية اعمالها اتخاذ الترتيبات اللازمة لمعالجة الأوضاع النقدية والمصرفية المترتبة على الاحتلال العراقي لدولة الكويت وخاصة فيما يتعلق بدعم المصارف الخليجية المشتركة وكذلك البنوك الوطنية العاملة في المنطقة.

– عقد بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ الاجتماع الثالث عشر للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس، وناقش الاجتماع الاوضاع المالية والنقدية بدول المجلس وآخر التطورات فى أسواق النقد والمال وتأثير ذلك على دول المجلس وكذلك تطبيقات نظام معايير كفاية رأس المال في دول المجلس.

– عقد بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٣ الاجتماع الرابع عشر للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس، وناقش الاجتماع عدة موضوعات تتعلق بتنسيق السياسات المالية والنقدية منها: الأسس التي وضعتها اتفاقية «بازل» لملاءة المصارف وما تلا ذلك من تصنيف

للبنوك العالمية (بما في ذلك بنوك دول مجلس التعاون) حسب قدراتها المالية ودرجات المخاطر المحيطة بالعمليات التي تقوم بها، كما ناقش الاجتماع التقرير المقدم من لجنة مديري المعاهد المصرفية والخاص بتوحيد المقررات والنظم، واستعرض الاجتماع كذلك التقارير الاقتصادية المتعلقة بتطورات الاوضاع الاقتصادية والمالية في الدول الاعضاء للفترة الاخيرة.

– عقد محافظو البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي في لندن بعد أيام قليلة من احتلال العراق للكويت اجتماعا لمناقشة مدى انعكاس الأزمة على أوضاع المصارف فيها بشكل عام وما يجب أن تكون عليه العلاقات بين المصارف الكويتية ومصارف دول المجلس في هذا الظرف بشكل خاص، وجرى الاتفاق خلال الاجتماع على اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المؤسسات المصرفية الكويتية، وبحثت كيفية صرف الدينار الكويتي في تلك الدول، وجرت الترتيبات اللازمة لتسهيل وتقنين عملية صرف الدينار الكويتي بهدف المحافظة على قيمته، واتاحة الفرصة في الوقت نفسه للمواطنين الكويتيين في الحصول على سعر صرف مناسب من العملات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما يحملونه من مبالغ بالدينار، وتم تثبيت سعر صرف ثابت للدينار الكويتي مقابل عملات دول المجلس.

– عقد في مسقط بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ اجتماع اللجنة الثلاثية لوزراء المالية بدول مجلس التعاون والمكونة من وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي ووزير المالية الكويتي ونائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصاد العماني، وتم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع الاقتصادية التي تهم دول المجلس والمجموعات الاقتصادية الدولية بالاضافة إلى تبادل الآراء حول السبل المثلى التي تساهم في تدعيم العلاقات في مجال المال والاقتصاد بين دول المجلس.

في مجال التجارة الخليجية:

– أجرت لجنة الشراء الجماعي للأرز التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مفاوضات خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ مع مؤسسة تصدير الأرز الباكستانية والمؤسسة الحكومية الهندية لتصدير الأرز، أسفرت عن اتفاق اللجنة مع المؤسستين على شراء احتياجات دول المجلس من الأرز لعام ١٩٩٠.

– في ١٩٩٠/٣/١ بدأ تنفيذ قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الذي اتخذه في دورته السابعة بأبو ظبي حول السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط التجاري في تجارة الجملة في أية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة.

– عقد في المنامة بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ المؤتمر الثاني لتسويق منتجات البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية بدول مجلس التعاون، ودعا المؤتمر في ختام اجتماعاته إلى انشاء منظمة للمنتجين والمستهلكين بدول المجلس تعنى بالتنسيق والتعاون فيما بينها واعداد دراسة جدوى اقتصادية لانشاء شركة تسويق مشتركة للبتروكيماويات.

– دعا اتحاد الغرف العربية الخليجية بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٥ دول المنطقة التي لا توجد لديها أنظمة للعلاقات التجارية وبراءات الاختراع والوكالات التجارية والسلع المقلدة للاسراع باصدار هذه الأنظمة، كما أكد أهمية اتخاذ الخطوات المناسبة لمواجهة عمليات الغش التجاري وظاهرة دخول السلع المقلدة للدول العربية الخليجية.

– عقد في الرياض بتاريخ ١٩٩٠/٦/٥ الاجتماع الخامس عشر للجنة التعاون التجاري لوزراء التجارة بدول مجلس التعاون، وتم خلال هذا الاجتماع مناقشة الموضوعات التي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول المجلس، ومنها السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط الوكالات التجارية والسماح للمؤسسات والوحدات بالنشاط في أي من دول المجلس، كذلك تمت الموافقة على انشاء مركز للتحكيم التجاري في البحرين خاص بدول المجلس.

– عقد اتحاد الغرف العربية اجتماعا له بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٠، ونتيجة للغزو العراقي للكويت تم استبعاد العراق من عضوية الاتحاد وانشاء اتحاد جديد باسم «اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي للتجارة والزراعة والصناعة» وقصر العضوية على الدول الخليجية الست الاعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– وضعت مؤسسة الخليج للاستثمار خلال العام برنامجا لتمويل الصادرات الخليجية يهدف إلى مساعدة المنتجين والمصدرين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على زيادة حجم صادراتهم ومساعدتهم لتحقيق تطلعاتهم لزيادة حجم اعمالهم في اسواقهم التقليدية أو لفتح اسواق جديدة بدون اخذ مخاطر اضافية مع احتفاظهم بمميزاتهم التنافسية.

ويستفيد من البرنامج كل منتجي مجلس التعاون لدول الخليج العربية سواء في مجال الصناعة أو الزراعة أو صيد الاسماك أو مشتقات البترول أو الثروة المعدنية.

كما أن كل منتجات مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنطبق عليها شروط المنتج الوطني بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة للمجلس مؤهلة لبرنامج مؤسسة الخليج للاستثمار لتمويل الصادرات.

ويتميز هذا البرنامج بتجنيب المصدر مخاطر الائتمان ومخاطر تقلب اسعار الفائدة، وحصوله على استحقاقاته المالية عند تقديم المستندات المطلوبة، وحصوله على أداة جيدة للتوسع في حجم الاعمال في الاسواق الحالية أو للدخول في اسواق جديدة، وكذلك حصوله على تمويل لفترات متوسطة الأجل تصل إلى ٦٠ شهرا.

– أصدرت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية خلال العام كتابا لقوانين الشركات التجارية في دول الخليج العربية.

وفي مجال الطاقة:

– بحث الاجتماع الثالث عشر للجنة مدراء التسويق في شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في الرياض خلال شهر يناير/كانون الثاني ١٩٩٠، في التوقعات المستقبلية للعرض والطلب لسوق المنتجات النفطية، وناقش مسألة تبادل المعلومات بشأن حجم صادرات دول المجلس من المنتجات النفطية المكررة إلى الأسواق العالمية، وأسس تسعيرها وقرر رفع توصياته إلى وزراء النفط في دول المجلس.

وفي مجال الزراعة:

– عقد بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٠ في مدينة تبوك بالمملكة العربية السعودية الاجتماع الخامس للجنة التعاون الزراعي والمائي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم خلال الاجتماع بحث الموضوعات التي تهم السياسات الزراعية بالدول الاعضاء والتنسيق في المجالات الزراعية والثروة السمكية والثروة الحيوانية.

وفي مجال الصناعة:

– عقدت بالكويت خلال الفترة ٢٦–١٩٩٠/٢/٢٨ ندوة لمصافي شركات البترول الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قدم فيها مجموعة كبيرة من البحوث العلمية وشارك فيها العديد من المهندسين والفنيين العاملين بمصافي الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأوصت الندوة بالاستخدام الأمثل للأجهزة الدقيقة حتى يتم رفع الكفاءة الانتاجية للمصافي وتقليل تكاليف عملية التكرير، مع تكثيف التنسيق والتعاون بين مصافي شركات البترول الوطنية ومعاهد البحوث والجمعيات المهنية بالدول الاعضاء لتبادل وجهات النظر الفنية والتجارب العملية حول الآلات الدقيقة ونظم التحكم في مصافي الدول الاعضاء للاستفادة من

الخبرات العلمية المتوفرة في هذا المجال ولتجنب ازدواجية العمل.

– ضمن برامج حماية البيئة تبنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشروعا لانتاج البنزين الخالي من الرصاص اعتبارا من عام ١٩٩٥.

– عقد الاجتماع الثامن لمسؤولي التكرير في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ابو ظبي خلال الفترة ٥-١٩٩٠/٣/٧ وتم به مناقشة عدد من الوسائل الهامة ذات العلاقة بصناعة تكرير النفط في الدول الاعضاء منها مسألة الشراء الموحد للمواد اللازمة للمصافي والمشاريع الحالية والمستقبلية في الدول الاعضاء.

– عقد مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض الاجتماع الثالث عشر بتاريخ ١٩٩٠/٦/٦، وتم خلال الاجتماع اعتماد ست عشرة مواصفة قياسية خليجية في مجالات المواد الغذائية والكيماوية والبترولية والقياس والمعايرة كمواصفات قياسية خليجية ملزمة.

– عقدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بالتعاون مع المركز الياباني للتعاون مع الشرق الأوسط خلال شهر ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٠ ثلاث ندوات متتالية حول تجربة الادارة الصناعية في اليابان، الأولى في مسقط والثانية في العين والثالثة في الدوحة. وتهدف هذه الندوات إلى التعرف على تجربة اليابان في الادارة الصناعية باعتبارها من أهم العوامل الاساسية في نجاح عملية التصنيع في اليابان وذلك في اطار الجهود الرامية إلى تطوير مستوى الادارة الانتاجية في الصناعة الخليجية. وقد تناولت هذه الندوات موضوعات تتعلق بالسياسة الصناعية والتجديد التكنولوجي، ودور التسويق في الادارة الصناعية، وادارة الاعمال وتطوير الموارد البشرية، والادارة الانتاجية في المشروعات الصناعية اليابانية.

وفي مجال النقل والمواصلات:

– عقد بالرياض بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠ الاجتماع الخامس لوزراء المواصلات والبريد والبرق والهاتف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات الخاصة بالتعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومجالات البريد ووضع مواصفات ومقاييس موحدة في الدول الاعضاء للاجهزة والمعدات والأنظمة المتبعة في مجالات الاتصالات وتوحيد المناهج التدريبية في مجالات الاتصالات وتكامل شبكات الاتصالات الموجودة بدول المجلس.

وفي مجال النشاط الاستثماري والمشروعات المشتركة:

– عقدت خلال العام ندوة حول طبيعة ومستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد دعت إلى العمل على استكمال التشريعات القانونية لدول المجلس والتنسيق بينها وتطويرها لدفع عجلة الاستثمار كما دعت إلى العمل على وضع قواعد موحدة للأنظمة المحاسبية والبيانات الاحصائية مع ضرورة التنسيق الفعال في مجال ترخيص المشاريع الاستثمارية لتجنب الازدواجية، كما أوصت الندوة بالتوسع في إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لاقامة المزيد من فرص الاستثمار.

– أقيمت في البحرين خلال الفترة ١٢-١٩٩٠/٣/١٣ حلقة دراسية حول تشجيع الاستثمار في المشروعات المشتركة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتنظيم مشترك بين الامانة العامة للمجلس ومؤسسة الخليج للاستثمار، وهدفت هذه الحلقة إلى محاولة تحديد أكثر الأساليب فعالية في تعميق التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون وتوسيع قاعدتها الانتاجية عن طريق التركيز على اقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة. وقدمت إلى هذه الحلقة دراستان رئيسيتان تناولت الأولى الأوضاع الراهنة لأهم المشاريع المشتركة القائمة والفرص

المستقبلية للاستثمار في المشاريع المشتركة الجديدة، وكانت الثانية بعنوان «تشجيع المشاريع المشتركة الصناعية في القطاع الخاص لدى الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

– صدر خلال العام عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقرير نهائي لدراسة المشروعات المشتركة بين دول مجلس التعاون، ويشتمل التقرير على عشرين دراسة جدوى أولية لمشروعات مشتركة محتملة تم اختيارها بناء على البحث والتحليل في دول مجلس التعاون.

– أعدت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام مشروعا بشأن القواعد الموحدة لتشجيع الاستثمار في المشاريع المشتركة تم تعميمه على الدول الأعضاء.

ووفقا لبنود هذا المشروع تسعى الدول الاعضاء إلى تنشيط الاستثمارات في المشاريع المشتركة عن طريق العناية بعدة جوانب رئيسية تتضمن تخصيص نسبة معينة «موحدة» من جملة الاستثمار العام لكل دولة لتمويل اقامة وتطوير مشاريع التجهيزات الاساسية والمرافق المشتركة والوطنية بدول المجلس، والتخلي التدريجي عن ملكية حصص الحكومات في المشاريع الخليجية المشتركة في المناطق الأقل تطورا حتى ولو كانت تلك المشاريع ذات مردود أو عوائد منخفضة، وكذلك توجيه وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

ويعتبر مشروعا مشتركا بموجب مواد هذا المشروع كل مشروع استثماري تتوافر فيه الشروط المطلوبة وهي أن تكون ملكية المشروع مشتركة بين أكثر من دولة من دول المجلس سواء أكانت هذه الملكية عامة أم خاصة، طبيعية أم اعتبارية، وأن تكون نسبة المشاركة في المشروع نسبة مقبولة ومستمرة وليست اسمية على أن يترك للجنة التنسيق في المجلس تحديد النسبة المقبولة، وألا يقل اجمالي رأس المال المستثمر في المشروع عن خمسين مليون ريال سعودي أو ما يعادلها من عملات دول المجلس الأخرى وأن يحقق المشروع آثارا تنموية وتكاملية على مستوى دول المجلس على أن تختص لجنة تنسيق المشاريع المشتركة بتقدير هذه الآثار وان يكون مقر المشروع في احدى دول المجلس.

وينص المشروع أيضا على أن تنشأ المشاريع المشتركة في أية دولة من دول المجلس بموجب قوانينها الداخلية وبما لا يتعارض مع أحكام هذه القواعد، وتتمتع بجميع المزايا والحقوق التي يتمتع بها المشروع الوطني في هذه الدولة، وتعامل هذه المشاريع ومنتجاتها في بقية دول المجلس معاملة مشاريعها الوطنية.

ويجيز المشروع لأية جهة فى أية دولة من دول المجلس أن تتقدم للأمانة العامة بطلب الموافقة على انشاء مشروع مشترك وعلى الامانة العامة أن تدعو لجنة تنسيق المشاريع المشتركة للنظر في الطلب خلال شهر من تقديمها على أن تفصل اللجنة في الطلب خلال شهرين من تاريخ عرضه عليها. كما يحق لأي مشروع قائم بأن يصبح مشروعا مشتركا متى توافرت فيه شروط المشروع المشترك الواردة في هذه القواعد.

ويراعى بموجب احكام المشروع في ادارة المشاريع المشتركة تمثيل جميع المساهمين بصرف النظر عن مقدار المساهمة. ويجوز مساهمة رأس المال الاجنبي في المشاريع المشتركة اذا كان ذلك يحقق مصلحة ظاهرة للمشروع تعود على الدول الاعضاء بمردود ملموس في النواحي التنموية أو التقنية أو الادارية أو التسويقية على أن يعود تقدير ذلك إلى لجنة تنسيق المشاريع المشتركة. ووفقا لهذا المشروع المقترح يتمتع المشروع المشترك بجميع الحقوق والمزايا التي اقرها أو يقرها المجلس الاعلى للمنتجات والانشطة الاقتصادية. وتحدد لجنة التنسيق الحوافز الاضافية التي يمكن أن يتمتع بها أي مشروع مشترك وفقا لأهميته وطبيعته وحجم آثاره التنموية والتكاملية وبخاصة حماية منتجات المشروع في جميع دول المجلس من المنافسة الأجنبية الضارة ولا يجيز المشروع الترخيص لأي مشروع منافس للمشروع المشترك قبل مدة لا تقل عن خمس سنوات وذلك لتمكين المشروع المشترك من اثبات نجاحه. وتنشأ بقرار من المجلس الوزاري لجنة تسمى «لجنة تشجيع المشاريع المشتركة»

تختص بتنفيذ احكام هذه القواعد وما يسند لها من المجلس الوزاري من اعمال على أن تستعين في سبيل انجاز عملها بمن تراه. كما تنشأ ادارة بالأمانة العامة تكون مهمتها جمع ونشر المعلومات عن فرص الاستثمار المتاحة في المشاريع المشتركة وكذلك البيانات الخاصة بأسواق دول المجلس والتنسيق في هذا الشأن ومتابعة تعاون المؤسسات العاملة في مجال الكشف عن فرص الاستثمار بدول المجلس. ويقضي المشروع بأن تقوم مؤسسة الخليج للاستثمار بالمساهمة في تمويل المشاريع المشتركة وفقا للأسس والأهداف التي تعمل بموجبها صناديق التنمية الوطنية بالدول الأعضاء حسب اللوائح والأنظمة التي يضعها مجلس ادارة المؤسسة بهذا الشأن.

وفي مجال العمالة:

– أنهى مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية مشروع الدليل العلمي الخليجي الموحد لمصطلحات الاعاقة وتأهيل المعاقين لاقراره من قبل المجلس وتعميمه على الدول الأعضاء ليستفيد منه العاملون في ميدان الرعاية الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم ودرجاتهم.

وفي مجال التأمين:

– عقد مدراء شركات التأمين والملاحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماع في ابو ظبي بتاريخ ١٩٩٠/١١/٩، ناقش الارتفاع الكبير في أسعار التأمين عقب غزو الكويت، واستبعد انشاء صندوق خليجي للتأمين، وأوصى بدعم أنشطة الصندوق العربي للتأمين ضد مخاطر الحرب «الأوراس»*، كما أوصى بايفاد بعثة مشتركة من شركات التأمين والملاحة إلى لندن للتفاوض مع هيئة لويدز للتأمين بهدف حملها على تعديل الأسس التي يتم على أساسها تقدير مخاطر الحرب.

٢/١٤٠٣٠١ اتحاد المغرب العربي:

شهد عام ١٩٩٠ عددا من الخطوات الايجابية على صعيد التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد منها ما يلي:

في مجال النشاط الاستثماري والمالي:

– عقدت اجتماعات للخبراء في تونس بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٣ في اطار اربع لجان عمل مختصة بحثت اللجنة المالية فيها مشاريع اتفاقية في ميادين الاستثمار ومشاريع اتفاقيات للازدواج الضريبي، وتنسيق العمل في المجالات الجمركية.

– بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٣ وقعت في الجزائر اتفاقية بين دول الاتحاد خاصة بتشجيع الاستثمار وضمانه.

– تم في الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٣ التوقيع على اتفاقية بين دول الاتحاد خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وارساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل.

– تم في الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٣ التوقيع على اتفاقية بين دول الاتحاد خاصة بتقديم الحوافز لتشجيع اقامة المشاريع المشتركة، واتفاقية أخرى للتنسيق بين النظم الضريبية في الدول الأعضاء.

---

* يقوم بعملياته من مدينة ليماسول في قبرص بعد أن أوقف نشاطه من مقره الرئيسي في بغداد، اثر الغزو العراقي للكويت.

وفي المجال المصرفي:

– عقدت اجتماعات للخبراء في تونس بتاريخ ١٩٩٠/٤/٣٠ في اطار اربع لجان عمل مختصة. بحثت اللجنة المالية منها مشروع انشاء بنك مغاربي لتمويل الاستثمارات الصناعية والتجارية.

– عقد في تونس يومي ٦ و ١٩٩٠/١٢/٧ الملتقى الثالث لرؤساء البنوك المغاربية، حقق به المصرفيون المغاربة خطوة جديدة في طريق بناء اتحاد المغرب العربي، حيث أقروا تأسيس اتحاد المصارف المغاربية، وتشكيل مجلس ادارة له من عضوين يمثلان كل بلد، أحدهما رئيس جمعية المصارف في كل بلد مغاربي. ويهدف الاتحاد إلى تنسيق نشاطات البنوك وتعزيز التعاون والتكامل بينها على صعيد دول المغرب العربي، وعلى صعيد علاقاتها الخارجية مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية، كما يهدف أيضا إلى حل اشكالات الصرف والاقراض والعمليات البنكية من أجل ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع بين دول الاتحاد، وكذلك تنسيق التشريعات والتنظيمات البنكية والمالية في دول المغرب العربي.

وفي مجال الزراعة:

تم في الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٣ التوقيع على اتفاقية بين دول اتحاد المغرب العربي خاصة بالحجر الزراعي.

وفي مجال الصناعة:

– عقدت اجتماعات للخبراء في تونس بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٣ في اطار اربع لجان عمل مختصة، تركزت اعمال اللجنة الصناعية منها على السبل الكفيلة باضفاء طابع مغاربي على المشاريع الصناعية المنجزة على الصعيد الثنائي ومواجهة التحديات التي تواجه تحقيق مثل هذه المشاريع.

وفي مجال التجارة:

– صادق قادة دول اتحاد المغرب العربي في ختام اجتماعات قمتهم الثالثة في الجزائر على اتفاقات تتعلق بتأمين حرية انتقال البضائع والأفراد بين الدول الأعضاء.

– عقدت اجتماعات للخبراء في تونس بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٣ في اطار اربع لجان عمل مختصة أعدت اللجنة التجارية منها مشروع اتفاقية في الميدان التجاري تستهدف اقامة إقتصاد اقليمي متكامل، وبحثت اللجنة في هذا الاطار امكانية اقرار اعفاء جمركي بالنسبة للمنتجات المغربية، كما درست امكانية القيام بعمليات شراء وبيع بصفة مشتركة لدى الأسواق الخارجية.

– اتخذ اتحاد المغرب العربي في شهر يوليو/تموز ١٩٩٠ خطوة هامة لتعزيز التعاون التجاري المغاربي حيث وافق على اقامة اتحاد جمركي سيباشر مهامه في عام ١٩٩٥، ويتوقع أن توضع تعريفة موحدة على الواردات في عام ١٩٩١.

– قرر وزراء التجارة في دول المجلس في اجتماع لهم عقد في شهر ديسمبر/كانون أول ١٩٩٠ رفع القيود غير الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وشكلوا مجموعة عمل لتحديد القيود غير الجمركية التي سترفع على مراحل، كما عينوا خبراء مكلفين لوضع تنظيم موحد على صعيد التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير والعلاقات مع المجموعات الأخرى.

وفي مجال المقاولات والانشاءات:

– قرر وزراء التجهيز والاشغال العامة لبلدان اتحاد المغرب العربي انشاء طريق تربط بين عواصم دول الاتحاد الخمس وتدعيم شبكة الطرق بين الدول المغاربية بالعمل على ترقيمها بصفة موحدة في انتظار ربط هذه الشبكة بدول عربية وافريقية وأوروبية. وأكد الوزراء كذلك على اهمية احصاء نقاط العبور بين الدول الاعضاء بالاتحاد والعمل على تحسينها وتطويرها، كما أقروا اعتماد مبدأ المساواة في التعامل مع المقاولات ومكاتب الدراسات المغاربية ومكاتب الدراسات الوطنية وقرروا كذلك توحيد المواصفات الفنية بين كل الطرق المغاربية حيث تتولى فرق عمل مشتركة دراسة هذه المواصفات.

وفي مجال التأمين:

– عقدت بالجماهيرية الليبية يومي ٢٤ و ١٩٩٠/١١/٢٥ ندوة تأمينية بعنوان «الندوة العربية المغاربية حول تأمينات النفط» حضرها ممثلون عن شركات النفط والتأمين الوطنية العاملة في اطار اتحاد المغرب العربي، وممثلون عن شركات التأمين العربية الكبرى وبعض المتخصصين العرب العاملين بشركات التأمين واعادة التأمين العالمية، وتمحورت اعمال الندوة حول موقف أقطار اتحاد المغرب العربي على خارطة انتاج النفط والمشتقات النفطية العالمية، وموقع هذه الاقطار الجغرافي وعلاقة هذا الموقع بالاخطار الطبيعية التي يمكن أن تؤثر في المنشآت النفطية، هذا بالاضافة إلى محور تأميني فني تناول موضوع التأمين المناسب للمنشآت النفطية القائمة على اليابسة وفي البحر.

وفي مجال الطاقة:

– عقد وزراء الطاقة بدول الاتحاد اجتماعا في تونس خلال شهر فبراير/شباط ١٩٩٠ اتفقوا فيه على مشروعي ربط الشبكات الكهربائية في الدول الأعضاء، ومد شبكة من خطوط أنابيب الغاز الطبيعي في هذه الدول.

– اجتمع خلال العام ممثلون من شركات الكهرباء الوطنية في دول اتحاد المغرب العربي لمناقشة سبل ربط التوصيلات الكهربائية فيما بينها.

وفي مجال الزراعة:

– صادق قادة الاتحاد في ختام قمتهم الثالثة المنعقدة في الجزائر على مجموعة اتفاقات اقتصادية تتعلق بتبادل المنتجات الزراعية واتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع انتشار الآفات الزراعية.

وفي مجال النقل والمواصلات:

– اتفقت دول الاتحاد على دمج عمليات شركاتها الوطنية لخطوط الطيران كخطوة أولى نحو اقامة شركة مشتركة واحدة في مجال الطيران. ويتضمن الاتفاق أن تكون تذاكر كل شركة من شركات الدول الأعضاء سارية بصورة آلية لدى أي من الشركات الأربع الأخرى، كما نص الاتفاق على أن تتقاسم الشركات الخمس أرباح بعض الخطوط، وتشترك في برامج التدريب، وتقدم كل شركة الخدمات الأرضية لطائرات الشركات الأخرى.

اضافة إلى كل هذا، وضعت الشركات الخمس ميثاقا لشركة موحدة للدول الأعضاء بالاتحاد يكون لكل بلد فيها حصة مساوية لحصص نظيراتها من الدول الأخرى.

وفي مجال العمالة:

– اتفقت دول الاتحاد على اجراءات عدة تتعلق بحرية الانتقال عبر الحدود وحق الاقامة فيها، واقامة مراكز حدودية مشتركة، وخطوط عبور خاصة بمواطني الدول الأعضاء في المطارات والموانيء، واستخدام بطاقة الهوية، والتنسيق لحماية أراضي الدول الأعضاء من أي تسلل أو هجرة غير مشروعة.

٣/١٤٠٣٠١ مجلس التعاون العربي:

أكمل المجلس في الشهر الثاني من العام عامه الأول الذي تم به بلورة أسس وضع هيكلية التعاون المشترك بين الدول الاعضاء، وبدأ العام الثاني في محاولة ترجمة هذه الأسس إلى قرارات تنفيذية شملت العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يلي استعراض لما تم اتخاذه من تدابير في هذا الشأن خلال السبعة الأشهر الأولى من العام قبل نشوب أزمة الخليج:

في مجال التخطيط الاقتصادي:

لتحقيق التنسيق والتعاون بين دول المجلس في مجال التخطيط والتنمية وقعت الدول الأعضاء اتفاقية للتنسيق بين الخطط التنموية بأمادها القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى لتحقيق أهداف الاستراتيجية التخطيطية بعيدة المدى ومن أجل تحقيق التكافؤ في فرص التنمية للدول الاعضاء، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وكذلك الانشطة والفعاليات الاقتصادية وتحديد الأماد الزمنية لخطط التنمية والتشاور في مرحلة اعداد الخطط والتنسيق في مجال تنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وتوحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في المجالات التخطيطية والتنموية.

وفي مجال الاسكان والمقاولات والانشاءات:

– أقر وزراء الاسكان في دول المجلس نتائج أعمال اللجان الفنية والخطط والبرامج المتعلقة بالاسكان والتعمير بدول المجلس ومشروع النظام الأساسي للجنة الوزارية للاسكان والتعمير.

– عقد في صنعاء بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٠ الاجتماع الثالث للمجلس الاعلى لهيئات مقاولي دول مجلس التعاون العربي، وحضره ممثلو هيئات المقاولين في الدول الاعضاء، وتم به التأكيد على تطوير التعاون في قطاع المقاولات بين دول المجلس من خلال تأهيل عدد من المقاولين وشركات المقاولات في كل قطر للقيام بتنفيذ المشاريع الانشائية في اقطار المجلس الأخرى، وانشاء شركات مقاولات مشتركة لتنفيذ الاعمال الانشائية الضخمة، ومواجة تحديات الشركات الأجنبية.

– عقد وزراء الاسكان والتعمير في دول مجلس التعاون العربي مؤتمرهم الثالث في عمان بتاريخ ١٠ – ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠، واتخذوا عدة قرارات وتوجيهات، منها وضع خطة عمل لتوحيد المواصفات في الدول الأعضاء، والسعي لتأهيل عدد من شركات المقاولة والمقاولين من ذوي الكفاءة للعمل خارج دولهم في بقية دول المجلس.

وعلى صعيد التعاون التجاري:

- بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٤ تم التوقيع على محضر أعمال الملتقى الثالث لاتحادات وغرف التجارة والصناعة لدول المجلس، الذي تضمن جملة من الاتفاقيات والقرارات، منها الموافقة على النظام الأساسي وعقد تأسيس شركة مساهمة عربية قابضة، والترويج لها في دول المجلس.

- بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٣ تم التوقيع على محضرين للتعاون التجاري والاقتصادي بين دول المجلس، قضى الأول منهما باقرار الصفقة المتكافئة الرباعية باعتماد مبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي، بين أقطار المجلس موزعة بنسبة ٣٥ مليون دولار أمريكي لكل من العراق ومصر والأردن، و١٥ مليون دولار لليمن، وذلك لأغراض الاستيراد والتصدير بين دول المجلس. وينص المحضر الثاني على تحرير بعض السلع من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود غير الجمركية.

- اتخذت قرارات تنفيذية للاتفاقيات التجارية التي وقعتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون العربي استهدفت اعفاء مواطني المجلس ومركباتهم من أي رسوم أو ضرائب للمغادرة عند تحركهم فيما بين دول للجلس، وتحديد قائمة سلعية تضم ٣٤ سلعة وطنية المنشأ من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية، واقرار مبدأ الشراء الموحد للدواء للدول الأعضاء واعطاء أولوية لتلبية الاحتياجات الدوائية للدول الاعضاء من بعضها بعضا.

وفي مجال النقل:

- تم اقرار اتفاقيتي تعاون بين دول المجلس في مجال الملاحة البحرية تقضي بمعاملة سفن دول المجلس في كل دولة من دول المجلس معاملة السفن الوطنية من حيث الاجراءات والتسهيلات واعطاء الأولوية في النقل، بالاضافة إلى التنسيق بين دول المجلس في مجال النقل والاتفاقيات الدولية.

- تم في صنعاء بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٩ التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة التجارية لمجلس الطيران الموحد لدول مجلس التعاون العربي، الذي تضمن عددا من النقاط الخاصة بسبل تعزيز التعاون بين شركات الطيران في دول المجلس، أهمها ضرورة الاستغلال المشترك للحقوق التي تمتلكها احدى الدول الأعضاء من قبل شركات الطيران الأربع بموجب ترتيبات تجارية، وضرورة اجراء الدراسات للتنسيق والربط بين نظم الحجز الآلي، ووضع ترتيبات تجارية موحدة لقبول مستندات السفر والشحن، واستحداث أسعار وأجور خاصة لمواطني دول مجلس التعاون العربي، واعتبار الأسواق السياحية في دول المجلس سوقا سياحيا واحدا يمكن استثمارها ببرامج سياحية موحدة.

- جرى التنسيق بين أساطيل الدول الأعضاء لرسم سياسة موحدة لها في علاقاتها مع نوادي حماية وتعويض السفن، وتوفير التسهيلات اللازمة لها أثناء وجودها في موانىء الدول الأعضاء وفقا للأجور المقررة وعوائد الميناء التي تسري على السفن الوطنية.

كما جرى التباحث بين الجهات المعنية في دول المجلس لانشاء أسطول تجاري مشترك وخط بحري تجاري وسياحي لنقل المسافرين والبضائع فيما بينها.

وفي مجال العمل:

- عقد في صنعاء بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٧، الاجتماع الرابع لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون العربي، واتخذ الوزراء عددا من القرارات كان منها الموافقة على آلية تنفيذ بنود اتفاقية تنظيم وتشغيل وانتقال

القوى العاملة لدول المجلس، والموافقة على برنامج للتعاون في مجال العمل والشؤون الاجتماعية لعام ١٩٩١/٩٠، كما تم تشكيل لجنة من المختصين لتنسيق وتوحيد المواقف خلال مؤتمرات واجتماعات العمل العربية والدولية.

وفي المجال المصرفي:

– أقرت بنوك التنمية والائتمان الزراعي بدول مجلس التعاون بحث انشاء بنك أو صندوق مشترك لتدعيم الهياكل التمويلية لبنوك المجلس والمساهمة في انشاء المشروعات القومية في مجالات استصلاح الأراضي والمشروعات الصناعية والزراعية، وتكليف بنك التسليف التعاوني والزراعي في اليمن باعداد دراسة حول شركة استثمار خاصة تساهم فيها بنوك التنمية في دول المجلس.

وفي المجال الاستثماري:

– أقر المشاركون في الملتقى الثالث لاتحادات وغرف التجارة والصناعة السابق ذكره تشكيل لجنة مشتركة لدراسة قوانين الاستثمار في الدول الأربع واقتراح مشروع قانون استثمار موحد وتقديمه إلى الملتقى الرابع.

وفي مجال الطاقة:

– عقد وزراء النفط في بلدان مجلس التعاون العربي اجتماعا في القاهرة تم خلاله تشكيل لجنة رباعية لمسح الامكانات النفطية والغازية والامكانات البشرية في الدول الأعضاء، وكذلك حصر المنشآت النفطية ومراكز التدريب وامكانات تبادل الخبرات فيما يتعلق بترشيد الطاقة، كما بحث الوزراء في امكانية قيام شركة مشتركة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وانشاء شركة هندسية تقدم خدماتها لأي من بلدان المجلس.

– وقع وزراء الكهرباء والطاقة بدول مجلس التعاون العربي اتفاقية للتعاون في مجال الكهرباء ورسم استراتيجيات التكامل في مجال الطاقة والبحوث التطبيقية وتطوير مصادرها، ورفع كفاءة استخدامها، وتنسيق الجهود في نقل وتطويع التكنولوجيا الحديثة، وتنمية الطاقة البديلة وتصنيع المعدات الكهربائية وقطع الغيار لمحطات التوليد بما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

٤٠١ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي:

كان لمجمل التدابير والمقررات والأحداث والوقائع على الصعيدين القومي والقطري انعكاس واضح على الاتجاهات القومية التي سادت خلال العام في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، نورد الخطوط العريضة لأهمها فيما يلي:

١٠٤٠١ شهد العام في شهوره الخمسة الأخيرة نشوب أزمة الخليج من جراء الغزو العراقي لدولة الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢، وقد ألحقت هذه الأزمة أضرارا بالغة في البنية الأساسية والحياة الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت، كما أدت إلى تشويه مناخ الاستثمار في كثير من الدول العربية، وبالتالي أدت إلى اهتزاز ثقة أصحاب رؤوس الأموال العربية وجمدت نشاطهم في مجال البحث عن فرص جديدة للاستثمار، وبشكل عام أثرت الأزمة في أبعادها العربية على ما يلي :

– توقف النشاط الاقتصادي في دولة الكويت، وتوقف التعامل بالدينار الكويتي الذي كان قبل الغزو العراقي من أقوى العملات العربية، وتدعمه موجودات ضخمة.

– عودة العمالة العربية من الكويت والعراق، مما أدى إلى انخفاض تحويلاتها للعملة الأجنبية إلى أوطانها وكان أكثر المتضررين جمهورية مصر العربية، والأردن، واليمن، وسوريا، ولبنان والسودان.

– ارتفاع رسوم التأمين ضد أخطار الحرب في منطقة الخليج مما أثر في زيادة تكاليف الشحن، وبالتالي زيادة أسعار السلع المستوردة.

– زيادة الضغوط التضخمية في العديد من الدول العربية مع تباطؤ واضح في معدلات السيولة المحلية وعجز كبير في المصارف عن ممارسة نشاطها في الاقراض وقد انعكس ذلك بالتالي على خطط التنمية الاقتصادية.

– توسع فجوة الموارد الصعبة في كثير من الدول العربية وبخاصة في مصر والأردن، حيث لم تقتصر آثار الأزمة السلبية على انخفاض التحويلات الخارجية فحسب بل امتدت إلى قطاعات كثيرة كالسياحة، والتجارة والنقل، وغيرها من القطاعات الأخرى.

– ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها منذ تسع سنوات تقريباً، مع توقف صادرات النفط من العراق والكويت، مما أدى إلى توقف التعامل في حصص الإنتاج التي حددتها منظمة الأوبك في يوليو/ تموز ١٩٩٠، وبالتالي زيادة إنتاج عدد من الدول كالسعودية والإمارات لمواجهة نقص الامدادات العالمية من النفط.

٢٠٤٠١ شهد العام تواصلاً في الجهود التي برزت في المنطقة منذ عدة سنوات، والتي رمت إلى تنشيط القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في الحياة الاقتصادية من خلال طرح ملكية بعض المنشآت والمؤسسات الحكومية للقطاع الخاص، أو من خلال تقديم مزيد من التسهيلات والحوافز لهذا القطاع. ففي جمهورية مصر العربية دعا برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي صدر خلال العام إلى الإسراع في عملية بيع عدد من مشاريع القطاع العام للمستثمرين، وتحديد برنامج زمني لهذه العملية. وفي الجمهورية الجزائرية أصدرت الحكومة الجزائرية عدداً من الاجراءات والتدابير التي من شأنها توسيع إمكانات القطاع الخاص، كما تم خلال العام تأسيس شركات خاصة، ومصرف مشترك بمساهمة أجنبية خاصة. وفي الجماهيرية الليبية شهد العام مجموعة من القرارات والخطوات المهمة في إتجاه إعادة هيكلة الاقتصاد، وتحريره وتشجيع مشاركة القطاع الخاص سواء الفردي أو التشاركي في شتى القطاعات الاقتصادية بما فيها المصارف التجارية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على ترك الخدمة العامة، وتقديم التسهيلات المالية والإجرائية لهم لممارسة أنشطة خاصة كانت مقصورة في الماضي على الدولة، وشركات القطاع العام.

وفي الجمهورية العراقية واصلت الحكومة للعام الثاني على التوالي عرض المرافق السياحية للبيع للقطاع الخاص من ضمنها عدد من القرى السياحية، والفنادق الكبرى، والاستراحات، بالإضافة إلى إعطاء القطاع الخاص دوراً في عملية التنمية من خلال طرح عدد من المشاريع الزراعية والصناعية لاستقطاب مستثمرين عرب للمساهمة في رؤوس أموالها. وفي المملكة المغربية تم اكمال الإجراءات اللازمة لبيع نحو ١١٣ مؤسسة أو منشأة عمومية تشرف عليها الدولة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص. وفي دولة الكويت تقرر خلال العام تحويل مساهمات الحكومة في بعض الشركات الى القطاع الخاص. وفي السودان تم خلال العام عرض بنوك القطاع العام التجارية للبيع للقطاع الخاص. وفي البحرين طرحت الحكومة للأكتتاب العام حصتها في شركة الفنادق، وفي عمان أعلن أن هناك اتجاها كذلك لدى الحكومة لنقل ملكية بعض الأسهم التي تملكها في عدد من الشركات الى شركات القطاع الخاص، وفي تونس شمل التخصيص حوالي ٢٠ بالمائة من مؤسسات القطاع العام التي يعمل فيها ٢٥ بالمائة من موظفي وعمال الدولة، وتقدر اجراءات التخصيص التي تمت حتى نهاية عام ١٩٩٠ بـ٣٨ عملية.

٣٠٤٠١ تواصل الاتجاه نحو دعم وتطوير الأسواق المالية العربية، فسجل العام انشاء شركة في الجزائر تتولى اقامة أول سوق للأوراق المالية، كخطوة رئيسية باتجاه تحقيق اقتصاد يعتمد على قوى السوق. كما تمثل ذلك الاتجاه في استمرار صندوق النقد العربي في تنفيذ برنامجه الخاص بتطوير الأسواق المالية العربية، حيث تمكن خلال العام من اعداد مسح ميداني للأسواق المالية في عشر دول عربية، واجراء تقييم مقارن للأوضاع العملية والمؤسسات العملية والمؤسسية والقانونية، وتمثل أيضا في اهتمام اتحاد البورصات العربية بضرورة تطوير أسواق الأوراق المالية العربية. وطالبت دراسة لمصرف الامارات الصناعي بأقامة سوق للأوراق المالية في دولة الأمارات العربية المتحدة ودول المجلس التي لاتوجد بها مثل هذه الأسواق مثل قطر، وتطوير الأسواق القائمة في بقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٤٠٤٠١ شهد العام عددا من الاتجاهات الرامية الى توسيع وتعزيز حركة التبادل التجاري بين الدول العربية منها ماقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثامنة والأربعين بشأن اقامة المعرض التجاري العربي، وما قررته لجنة المفاوضات التجارية بشأن الاعفاء الكامل لقائمة سلعية تشتمل على ست عشرة سلعة.
ويأتي في هذا النطاق بدء نشاط برنامج تمويل التجارة العربية، حيث تم استكمال نظمه وسياسته الاستثمارية، وقواعد اجراءات خطوط الإئتمان، وعقد اتفاقية خط إئتمان بينه وبين الوكالات الوطنية، كما عقد اتفاق مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار توافق المؤسسة بموجبه على توفير ضمانها للبرنامج ووكالاته الوطنية وفقاً للنظام المعمول به لديها، مع منح البرنامج ووكالاته الوطنية الأولوية في تنفيذ الطلبات المقدمة منها للضمان، إضافة إلى أن مؤسسة الخليج للاستثمار وضعت خلال العام الحالي برنامجاً لتمويل الصادرات الخليجية يهدف إلى مساعدة المنتجين والمصدرين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على زيادة حجم صادراتهم ومساعدتهم لتوسيع أسواقهم وفتح أسواق جديدة لهم في الخارج.
إضافة إلى كل هذا شهد العام توقيع عدد كبير من البروتوكولات التجارية والاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية في مجال الصفقات التجارية المتكافئة لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها. كما سعى عدد من الدول العربية نحو إنشاء مؤسسات وطنية لضمان ائتمان الصادارات، وقام عدد آخر منها بإنشاء شركات تسويق ومراكز للصادرات، كما قامت بعض الدول العربية وبخاصة مصر والجزائر وليبيا وسوريا، بتوسيع تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات من القيود الكمية وتقليل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتزايد الاعتماد على آليات السوق لتحديد أسعار السلع في السوق المحلية. كما تواصلت الجهود القطرية والقومية التي بدأت في العام الماضي لسد ثغرة التسويق في حلقة التبادل التجاري العربي من خلال قيام شركات إقليمية وقطرية لتسويق وترويج السلع العربية.

٥٠٤٠١ تواصلت مسيرة التعاون الاقتصادى بين دول التجمعات الإقليمية، ففي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية سمح خلال العام لمواطنى دول المجلس بممارسة النشاط التجاري في تجارة الجملة ونشاط الوكالات التجارية في إية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة، كما تمت الموافقة على إنشاء مركز للتحكيم التجاري في البحرين خاص بدول المجلس. ومن جانب آخر أعدت الأمانة العامة للمجلس مشروعاً بشأن القواعد الموحدة لتشجيع الاستثمار في المشاريع المشتركة، ينص على أن تتمتع هذه المشاريع بجميع المزايا والحقوق التي تتمتع بها المشاريع الوطنية.

وفي إطار اتحاد المغرب العربى تم توقيع عدد من الاتفاقيات التي تهدف إلى زيادة التعاون والتكامل في شتى المجالات، منها اتفاقيات خاصة بتشجيع الاستثمار وضمانه، ومنع الإزدواج الضريبى، والتنسيق بين النظم الضرائبية، وحرية التجارة وكيفية إقامة اتحاد جمركي بين الدول، إضافة إلى إنشاء اتحاد المصارف المغاربي.
أما بالنسبة لمجلس التعاون العربي، فقد وافق على ١١ اتفاقية نص أغلبها على زيادة أواصر التعاون والتكامل فيما بين دول المجلس. غير أن نشوب أزمة الخليج أثر سلباً على عمل المجلس مما جمد نشاطه في الشهور الخمسة الأخيرة من العام، وذلك لكون أحد أعضائه وهو العراق قد تسبب في نشوب هذه الأزمة، وتحالف عضو آخر وهو مصر مع دول أخرى في مواجهة العراق.

٦.٤.١ تزايد خلال العام اتجاه بعض الدول العربية كسوريا والأردن، والسودان، واليمن، وتونس، والصومال، والجزائر ومصر وغيرها، نحو الإجراءات التصحيحية لمسار الاقتصاد الوطني، واجراء تغييرات هيكلية متعددة الجوانب والأبعاد في شتى المجالات الاقتصادية، تمثلت في تخفيض العجز في الموازنات العامة، والعمل على زيادة الإيرادات وترشيد الاستهلاك وضبط الاستيراد والسعي لزيادة الصادرات.

٧.٤.١ شهد العام على أثر اتفاق عدن التاريخي بروز دولة عربية موحدة ضمت في اطارها شطري اليمن وكانت وحدة البلدين شاملة في كل نواحيها السياسية والاقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية والتربوية والتشريعية والشؤون الخارجية.

٨.٤.١ استمر خلال العام اهتمام الدول العربية بمتابعة التطورات الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ ودراسة تأثيراتها المحتملة على العمل المصرفي العربي وبخاصة المصارف العربية القائمة في أوروبا.

٩.٤.١ سجل العام اتجاهاً تمثل فى أهمية تعزيز أواصر التعاون العربي الأوروبي من خلال اقرار اللجنة العامة للحوار العربي الأوروبي تمويل المشاريع المشتركة بين الجانبين مناصفة، إضافة إلى بلورة التعاون بينهما في شتى المجالات.

٥.١ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار :

– قامت خلال العام عدة مؤسسات عربية قومية باعداد دراسات جدوى للعديد من المشروعات التي تصلح أن تقام كمشروعات مشتركة تساهم فيها عدة أطراف من دول عربية مختلفة.
ويؤمل أن تساهم هذه المشروعات في تغطية احتياجات الوطن العربي الأساسية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية القومية المتكاملة.
والجدول التالي رقم (١) يشتمل على قائمة بأهم هذه المشروعات المعروضة للاستثمار والتي يبلغ عددها ٥٠ مشروعاً تتراوح تكاليفها التقديرية ما بين نصف مليون دولار أمريكي، ٤٢٥٫٩ مليون دولار أمريكي، وتتوزع على مختلف القطاعات. ويتبوأ القطاع الصناعي مركز الصدارة إذ تبلغ مشاريعه المعروضة للاستثمار ٧٤ بالمائة من إجمالي عدد المشروعات يليه القطاع الزراعي ٢٤ بالمائة وأخيراً قطاع الخدمات ٢ بالمائة.

وبمقارنة عام ١٩٩٠ بسابقه نجد أن المشروعات المعروضة للاستثمار في عام ١٩٨٩ قد بلغ عددها ٧٢ مشروعاً بتكلفة اجمالية تراوحت ما بين ٢ مليون دولارا أمريكي و٩ر٤٢٥ مليون دولار أمريكي.

٦٠١ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال عام ١٩٩٠ :

– يتبين من البيانات التي أمكن الحصول عليها من واقع السجلات الرسمية في الدول العربية المضيفة للاستثمار ان إجمالي الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية التي تم الترخيص لها في عام ١٩٩٠ بلغ نحو ٨ر٤٠٠ مليون دولار أمريكي مقابل ٥ر٢٥٨ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩، مسجلة بذلك زيادة بنسبة ١ر٥٥ بالمائة عن عام ١٩٨٩. وقد احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات الوافدة إليها خلال العام، حيث بلغت نحو ٩٢ مليون دولار أمريكى بنسبة زيادة ٣ر١٨ بالمائة عن عام ١٩٨٩، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام ٨ر٨٠ مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض بلغت ٨ر١٢ بالمائة بالمقارنة بعام ١٩٨٩. وجاءت دولة البحرين في المركز الثالث حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام نحو ١ر٧٤ مليون دولار أمريكي مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٣ر٤٢٣ بالمائة عن عام ١٩٨٩، واحتلت المملكة المغربية المركز الرابع بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية تليها الإمارات العربية المتحدة، فالجمهورية التونسية، فالجمهورية الجزائرية، فالمملكة الأردنية الهاشمية، فالجمهورية اليمنية، فدولة قطر على التوالي، كما هو مبين في الجدولين رقم (٢) و(٣).

جدول رقم (١) المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالى الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع إنتاج المكابس لمحركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية «١»	لم يحدد	دراسة جدوى نهائية	٥ر٨٣مليون دولار
مشروع دراسة الصمامات لمحركات الديزل والبنزين	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة جدوى نهائية	٧ر١٩مليون دولار
مشروع بادئات الحركة والمولدات لمحركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة جدوى نهائية	٨ر٦٣مليون دولار
مشروع محركات الديزل المتوسطة والثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة جدوى نهائية	٩ر٤٢٥مليون دولار
مشروع البدالات في مصر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر	دراسة جدوى نهائية	٤٠مليون دولار
مشروع البدالات في الجزائر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر	دراسة جدوى نهائية	٤٠مليون دولار
مشروع شاشات التلفزيون الملونة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة أولية	٨٠مليون دولار
مشروع العازلات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة أولية	١٦مليون دولار
مشروع كوابل الجهد المتوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة أولية	٥ر٢٨مليون دولار
مشروع محولات نقل الكهرباء	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة أولية	٢٥مليون دولار
مشروع المراجل البخارية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة أولية	٣٩٥مليون دولار
مشروع خيوط ونسيج تصليح الإطارات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة أولية	٢٠مليون دولار
مشروع إنتاج راتنجات عجينة PVC	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة أولية	٣٤مليون دولار
مشروع انهايدريد الماليك	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	لم يحدد	دراسة أولية	٣٢مليون دولار
مشروع الزجاج المسطح لدول المغرب العربى	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	دراسة جدوى نهائية	١٢٩مليون دولار
مشروع الحراريات في الوطن العربى	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق	دراسة جدوى نهائية	٤٠ر١١٥مليون دولار
مشروع الحراريات في الوطن العربى	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر	دراسة جدوى نهائية	٤٠ر١١٥مليون دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالى الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع الصلب المخصوص	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر	دراسةجدوى	١٣٤ مليون دولار
مشروع الغزول القطنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	دراسةجدوى	١٣٦ مليون دولار
مشروع المبيدات الحشرية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	سوريا	دراسةجدوى	٢٨ مليون دولار
مشروع الدرافيل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	تونس	دراسةجدوى	٣٢ مليون دولار
مشروع الأقطاب الجرافيتية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية أو مصر	دراسةجدوى	٢١١ مليون دولار
مشروع إنتاج الحبوب والأعلاف	المنظمة العربية للتنمية الزراعية «٢»	سوريا	دراسة أولية ١٩٨٩	٢٨٤٠ مليون ل . س
مشروع إنتاج الحبوب والأعلاف وتربية الأغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	سوريا	دراسة أولية ١٩٨٩	١٥٧٩٩ مليون ل . س
مشروع الأعلاف والألبان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	موريتانيا	دراسةجدوى اقتصادية	٨٩٠ مليون أوقية موريتانية
مشروع المجمع الزراعى الصناعى لإنتاج الزيوت النباتية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الصومال	دراسة جدوى أولية	٧ر٧ بليون شلن صومالى
مشروع المجمع الزراعى بحمص	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حمص/سوريا	دراسة جدوى أولية	٦ر٦٠٣ مليون ل . س
مشروع إنتاج اللحوم بالسودان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	أم درمان	دراسة جدوى أولية	٨ر٨٩ مليون جنيه سودانى
مشروع الصلب المخصوص	الشركة العربية للاستثمار «٣»	مصر	دراسةجدوى نهائية	١٢٠ مليون دولار
مشروع T.S.P للفوسفات	الاتحاد العربى للصناعات الجلدية «٤»	سوريا	دراسةأولية	٢٠٠ مليون دولار
مشروع إنتاج أمونيا – يوريا	الإتحاد العربي للصناعات الجلدية	سوريا	دراسةأولية	٢٣٥ مليون دولار
مشروع تسمين سمك فى الماء العذب	الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك «٥»	الجزائر	دراسة جدوى اقتصادية	١ر١٩ مليون د . جزائري
مصنع تعليب الأسماك فى الصومال	الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك	الصومال	دراسة ما قبل الجدوى	١١٥٩٠٠ ألف شلن صومالي
الشركة العربية المشتركة لصناعة الأدوية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية(٦)	تونس	دراسةجدوى اقتصادية وفنية	٢٢ مليون دولار
مشروع المضادات الطبية في الجمهورية اليمنية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	صنعاء	دراسة جدوى اقتصادية وفنية	١٧ مليون دولار
مشروع التغليف	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	البحرين أو الامارات	دراسة أولية	٢٨ مليون دولار
مشروع مشتقات النشا	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	لم يحدد	دراسة جدوى اقتصادية وفنية	٥ر١٨ مليون دولار
مشروع أسماك النوبا	الشركة العربية لمصائد الأسماك(٧)	السودان	دراسة جدوى نهائية	٦٠ مليون جنيه سوداني
مشروع إنشاء مزرعة سمكية في الأردن	الشركة العربية لمصائد الأسماك	الأردن	دراسة السوق	٢ مليون دولار
مشروع نقل تكنولوجيا المزارع السمكية	الشركة العربية لمصائد الأسماك	مصر	دراسة جدوى مالية واقتصادية	٤ مليون دولار
مشروع تطوير وتشغيل مزرعة الشعيبة لتربية الأسماك	الشركة العربية لمصائد الأسماك	السعودية	دراسةجدوى اقتصادية وفنية	٢ مليون ريال سعودي
مشروع اختبار الآبار	الشركة العربية للخدمات البترولية(٨)	مصر	دراسة السوق	٥–٦ مليون دولار
مشروع انتاج الوالدات وجدات الدواجن المبيضة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية(٩)	لم يحدد	دراسةجدوى اقتصادية	٧٨ر٨٤ مليون ريال سعودي
مشروع انتاج المبيدات الحشرية	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي(١٠)	سوريا	دراسة جدوى نهائية	٢٨ر٥ مليون دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالى الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع انتاج البذور المحسنة بالسودان	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	الجزائر	دراسة جدوى نهائية	١٩ مليون دولار
مشروع لانتاج بذور الخضر	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	السودان	دراسة جدوى نهائية	٣ر٩ مليون دولار
مشروع لانتاج الأعلاف	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	السودان	دراسة جدوى مبدئية	٦ر٦١ مليون دولار
مشروع تخزين الغلال بالسودان	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	السودان	دراسة جدوى نهائية	٩ر٣٤ مليون دولار
مشروع معدات الري بالرش والتنقيط	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية(١١)	لم يحدد	دراسة نهائية	١١٦ مليون دولار
مشروع أنابيب الصلب غير الملحومة	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	العراق	دراسة نهائية	٣٠٠ مليون دولار

(١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ص ب: ٣١٥٦ – بغداد – الجمهورية العراقية، تلكس: ٢٨٢٣، ايدو اي ك، هاتف : ٧١٨٧٠٥٩.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص ب: ٤٧٤ شارع الجامعة، الخرطوم، جمهورية السودان تلكس: ٢٢٥٥٤، هاتف ٣/٢/١/٧٢٧٦٠، عنوان بر قي: معتزين الخرطوم.

(٣) الشركة العربية للاستثمار، ص ب: ٤٠٠٩ – الرياض – المملكة العربية السعودية، تلكس ٤٠١٢٣٦ تايك اس جي، فاكس: ٤٨٢٣١٦٩ – هاتف: ٤٨٢٣٤٤٤، برقيا: اموال.

(٤) الاتحاد العربي للصناعات الجلدية، ص ب: ٢١٨٨ – دمشق – الجمهورية العربية السورية، تلكس: ٤١٩١٤٥ – هاتف: ٤٥٨٢٥٥.

(٥) الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك، ص ب ١٥٠٧٨، اليرموك – بغداد – الجمهورية العراقية، تلكس: ٣١٨٠ عربفش، هاتف: ٤٢٥٢٥٨٨.

(٦) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما)، ص ب: ٩٢٥١٦١ – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، تلكس: ٢١١٧٣ أكديما جو، هاتف: ٨٢١٦١٨ ,٨٢١٦٣٢، فاكس: ٨٢١٦٤٩، برقيا: اكديما – عمان ٠ الأردن.

(٧) الشركة العربية لمصائد الأسماك، ص ب ١٧٦٠٤ – جدة – المملكة العربية السعودية، تلكس: ٦٠٥٥١٦، هاتف: ٦٥١٠٥٢٨، ٦٥١٩١٦.

(٨) الشركة العربية للخدمات البترولية، ص ب: ١٢٩٢٥، طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، تلكس: ٢٠٤٠٥، هاتف: ٤٥٨٦٠، ٤٥٨٦١.

(٩) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، ص ب: ٥٣٠٥ – دمشق – الجمهورية العربية السورية، تلكس: ٤١١٣٧٦ اكوليد، هاتف: ٦٦٦٠٣٩، ٦٦٦٠٣٧، ٦٦٥٦٧٨، ٦٦٥٦٦٨.

(١٠) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، ص ب ٢١٠٢ – الخرطوم – جمهورية السودان، تلكس: ٢٤٠٤١، هاتف: ٤/٣/٢/٤٠١٠١ ، ٤١١٠٨، برقيا: استثمارات، – الخرطوم.

(١١) الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، ص ب ٢١٥٤، جادرية – بغداد – الجمهورية العراقية، تلكس: ٢٦٢٨ ابيت اي اكي، هاتف: ٧١٨٩٢١٥، ٧١٩٨٥٩٤، برقيا: عرب انفست بغداد.

أما بالنسبة لجنسيات المستثمرين فقد احتلت الاستثمارات الوافدة من المملكة العربية السعودية المركز الأول. وبلغت تلك الاستثمارات ١٥٩ر٨ مليون دولار امريكي موزعة على ثماني دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. واحتلت استثمارات دولة الكويت المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٦٤ر٧ مليون دولار امريكي موزعة على ست دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية واحتلت الاستثمارات الوافدة من الجمهورية العربية السورية المركز الثالث حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٥١ر٩ مليون دولار أمريكي موزعة على سبع دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الامارات العربية المتحدة، والجمهورية التونسية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية اليمنية. واحتلت الاستثمارات الوافدة من الجمهورية اللبنانية المركز الرابع حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٤٢ر٣ مليون دولار أمريكي موزعة على ست دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. كما وفدت استثمارات من دول عربية اخرى كما هو مبين في الجدول رقم(٢).

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي فقد احتل القطاع الصناعي المركز الأول حيث بلغت الاستثمارات العربية في هذا القطاع نحو ١٥٦ر٤ مليون دولار امريكي أو ما نسبته ٣٩ بالمائة من اجمالي الاستثمارات خلال هذا العام، وجاء القطاع المالي والمصرفي في المركز الثاني من حيث نصيبه من جملة الاستثمارات حيث بلغت جملة الاستثمارات في هذا القطاع نحو ١٣٥ر١ مليون دولار امريكي أو ما نسبته ٣٣ر٧ بالمائة من اجمالي الاستثمارات، واحتل قطاع التجارة والمقاولات والخدمات المركز الثالث حيث بلغت الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٦٤ر٥ مليون دولار امريكي أو ما نسبته ١٦ر١ بالمائة من الاجمالي، يليه القطاع السياحي والعقاري وأخيرا القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

ويتضح من الجدول رقم (٥) عن التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٠، ان الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الأول حيث بلغت نحو ٢٣٢ر٢ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته نحو ٥٧ر٩ بالمائة من اجمالي الاستثمارات، اتجه منها نحو ١٢١ر٧ مليون دولار امريكي إلى دول المجلس، أي ما نسبته ٥٢ر٤ بالمائة من اجمالي استثماراتها ونحو ١١٠ر٥ مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته ٤٧ر٦ بالمائة إلى الدول العربية الأخرى. واحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ١٣٠ر٦ مليون دولار امريكي أو ما نسبته ٣٢ر٦ بالمائة من الاجمالي. واحتلت دول المغرب العربي المركز الثالث حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ١٣ر٩ مليون دولار أمريكي اي ما نسبته ٥ر٣ بالمائة من اجمالي الاستثمارات، اتجه منها إلى دول المجموعة نفسها نحو ١٢ر٣ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٨٨ر٣ بالمائة من اجمالي استثماراتها ونحو ١ر٦ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ١١ر٧ بالمائة اتجهت إلى باقي الدول العربية. واحتلت مجموعة دول وادي النيل المركز الرابع، حيث بلغت جملة الاستثمارات العائدة لها نحو ٢ر٥ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته نحو ١ر٣ بالمائة من اجمالي الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية وقد اتجه ٨٠ر١ بالمائة من هذه الاستثمارات إلى خارج هذه المجموعة، تليها باقي الدول العربية (الصومال واليمن) بنسبة ٥ر٠ بالمائة من جملة الاستثمارات العربية البينية.

جدول رقم (٢)

الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٩٠

حسب الاقطار المصدرة والمضيفة*

(بالدولار الامريكي)

إلي/من	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الأردن	–	–	٣٠٠ر٠٠٠	٩٤ر٥٠٠	–	–	١ر٢٦١ر٥٠٠	٢٢ر٥٠٠	١ر٧٤٢ر٢٥٠	–	٢ر٠٨٣ر٣٥٠
الامارات	٣ر٢١٥ر٩١٩	–	١ر٥٩١ر٢٩٢	–	–	–	٣١ر٣٩٠ر٣٨٨	٥٧ر٣٧٥	٣٦٣ر٧٥٥	٢٨٥ر٤٤٢	٦٢٦ر٣٩٤
البحرين	٣٠٠ر٠٠٠	٨١٢ر٩٨٥	–	–	–	–	٣١ر٠٦٨ر٦٠٠	–	–	–	–
تونس	٩٠٧ر٠٩٠	–	–	–	٥٨ر٦٨٠	–	٥٩١ر٦٨٧	–	٦٦ر٠١٥	–	–
الجزائر	–	–	–	–	–	–	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	٩ر٩٧٤ر٦٦٧	–	–	–	–	–	–	–	٣٨ر١١٣ر٣٣٣	–	–
السودان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سوريا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
عمان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	–	–	١٣٦ر٩٨٦	–	–	–	١٣٦ر٩٨٦	–	–	–	–
الكويت	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	١٢ر٤٤٢ر١٣٥	٤٧٣ر٨٤٧	–	–	–	–	٤٦ر٣٣٤ر٦٠٩	١ر٠٤٢ر٤٦٤	٤,٨٥٥,١١٢	–	٣٠٠ر٧١١
المغرب	١١١ر٤٧٥	٣٠٧ر٢٠٠	–	٦ر٠٣٩ر٤٧٥	١ر٠٦٨ر٣٦٢	–	٣١ر٠٤٠ر٥٨٧	٥٤٠ر٤٢٥	٩٩٢ر٥٨٨ره	–	٣١٩ر١٧٥
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	–	–	–	–	–	–	–	–	٧٧٩ر٠٣٣	–	–
المجموع	٢٦ر٩٥١ر٢٨٦	١ر٥٩٤ر٠٣٢	٢ر٠٢٨ر٢٧٨	٦ر١٣٣ر٩٧٥	١ر١٢٧ر٠٤٢	–	١٥٩ر٨٢٤ر٣٥٧	١ر٦٦٢ر٧٦٤	٥١ر٩١٢ر٠٨٦	٢٨٥ر٤٤٢	٣ر٣٢٩ر٦٣٠

* تم اعتماد سعر الصرف السائد وقت تمويل هذه الاستثمارات إلى البلدان المضيفة.

عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	مشروعات عربية مشتركة	المجموع
–	٩٠٫٠٠٠	٢٤٠٫٠٠٠	٢٥٫٥٠٠	٢١٠٫٠٠٠	–	٧٣٥٫٦٧٥	–	–	–	–	٦٫٨٠٥٫٢٧٥
٣٫٠٥٣٫٧٤٢	٥٧٢٫٧٦٢	٥٦٠٫٠٠٠	٩٦٤٫٦٢٦٫٥	٢٫٨٣٢٫٥١٧	–	٣٨٢٫٩٣٩٫٠٠٠	٨٨٤٫٣٥٤٫٠٠٠	–	١٥٠٫٠٤١	–	٥١٫٩٣١٫٥٤٦
١٢٫٩٨٥	–	٢٠٠٫٠٠٠	٤٠٫٤٥٤٫٢٨٩	٢٣١٫٣٠٥	١٨٧٫٥٠٠	٨٢٥٫٠٠٠	–	–	–	–	٧٤٫٠٩٢٫٦٦٤
–	٨٠٫٦٨٥	–	–	–	٢٫٤١٩٫٥٦٠	–	٢٫٤٠٤٫٦٤٥	–	–	١٦٫٧٨٣٫٤٦٠	٢٣٫٣١١٫٨٢٢
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٨٫٠٠٠٫٠٠٠
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	٥٫٢٩٢٫١٦٠	–	٦٫٣٤٠٫٢٦٧	٢١٫٠٩٥٫١٦٠	–	–	–	–	–	–	٨٠٫٨١٥٫٥٨٧
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٧٣٫٩٧٢
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	٨٫٢١٣٫٥٩٦	١٦٫٢٨٦٫٤٩٥	٢٠٤٫٨٤٨	–	٢٤٦٫٠٣٧	–	١٫٦٤٧٫٨٩٥	–	٩٢٫٠٤٧٫٧٤٩
–	٩٤٫٧٢٥	–	٣٫٧٤٢٫٨٥٠	١٫٦٢٢٫٢٣٨	٢٦٧٫٢٧٥	١٫٦٤١٫٤٢٥	–	–	–	–	٥٢٫٧٨٧٫٨٠٠
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧٧٩٫٠٣٣
٣٫٠٦٦٫٧٢٧	٦٫١٣٠٫٣٣٢	١٫٠٠٠٫٠٠٠	٦٤٫٧٤١٫١٢٨	٤٢٫٢٧٧٫٧١٥	٣٫٠٧٩٫١٨٣	٣٫٠٨٥٫٠٣٩	٣٫٥٣٥٫٠٣٦	–	١٫٧٩٧٫٩٣٦	١٦٫٧٨٣٫٤٦٠	٤٠٠٫٤٤٨٫٤٥٨

جدول رقم (٣)

الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية

حسب الأقطار المضيفة خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠

(بالدولار الأمريكي)

القطر المضيف	١٩٨٩ جملة الاستثمارات	١٩٨٩ (٪)	١٩٩٠ جملة الاستثمارات	١٩٩٠ (٪)	نسبة التغير (٪)
الأردن	٨ر٣٨٠ر٤٧٠	٣ر٢٤	٦ر٨٠ر٢٧٥	١ر٧	(١٨ر٨)*
الامارات	٢١ر٧٢٧ر٦٣٢	٨ر٤١	٥١ر٩٣١ر٥٤٦	١٣ر٠	١٣٩
البحرين	١٤ر١٥٩ر٠٥٨	٥ر٤٧	٧٤ر٠٩٢ر٦٦٤	١٨ر٥	٤٢٣ر٣
تونس	–	–	٢٣ر٣١١ر٨٢٢	٥ر٨	١٠٠
الجزائر	–	–	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠	٤ر٥	١٠٠
جيبوتي	١ر٤١٢ر٥٠٠	٥٥ر٠	–	–	(١٠٠)
السعودية	٩٢ر٦٤٩ر٠٠٠	٣٥ر٨٥	٨٠ر٨١٥ر٨٧٥	٢٠ر١	(١٢ر٨)
السودان	٧٠٩ر٠١٧	٢٧ر٠	–	–	(١٠٠)
سوريا	–	–	–	–	–
العراق	٧ر٢٤٧ر٠٠٠	٨٠ر٢	–	–	(١٠٠)
عمان	٨٥٦ر٤٩١	٣٣ر٠	–	–	(١٠٠)
قطر	٣ر٩١٦ر٨٣٠	٥٢ر١	٢٧٣ر٩٧٢	٠ر١	(٩٣)
الكويت	١٥ر٢٩٠ر٩٤٠	٩٢ر٥	–	–	(١٠٠)
لبنان	–	–	–	–	–
ليبيا	–	–	–	–	–
مصر	٧٧ر٧٨٧ر٨٩٠	١٠ر٣٠	٩٢ر٠٤٧ر٧٤٩	٠ر٢٣	(١٨ر٣)
المغرب	٨ر٤٠٥ر٩٢٢	٢٥ر٣	٥٢ر٧٨٧ر٨٠٠	١ر١٣	٥٢٨
اليمن	٥ر٩١٥ر٨٠٥	٢٩ر٢	٧٧٩ر٠٣٣	٠ر٢	(٨٦ر٨)
المجموع	٢٥٨ر٤٥٨ر٥٦٠	١٠٠	٤٠٠ر٨٤٥ر٤٤٨	١٠٠	٥٥ر١

* الأرقام التي بين قوسين تعني أرقام سالبة

جدول رقم (٤)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية

خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠

(بالدولار الأمريكي)

القطاع	١٩٨٩ جملة الاستثمارات	١٩٨٩ (٪)	١٩٩٠ جملة الاستثمارات	١٩٩٠ (٪)	نسبة التغير (٪)
الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري	٣٦ر٩٤٢ر١٢٣	١٤ر٣	٦ر٤٨٦ر٣٥٣	١ر٦	(٨٢ر٤)
الصناعي	٨٤ر٧١٠ر٧٠٠	٣٢ر٨	١٥٦ر٣٧١ر٨٨٦	٣٩ر٠	٨٤ر٦
المالي والمصرفي	٧٤ر٠٣٢ر٤٠٢	٢٨ر٧	١٣٥ر٠٥٣ر٦٤٤	٣٣ر٧	٨٢ر٥
التجارة والمقاولات والخدمات	٤١ر٤٦٥ر٢٦٤	١٦ر٠	٦٤ر٤٦٧ر١٦٥	١٦ر١	٥٥ر٥
السياحي والعقاري	٢١ر٣٠٨ر٠٦١	٨ر٢	٣٨ر٤٦٦ر٤٠٠	٩ر٦	٨٠ر٥
الاجمالي	٢٥٨ر٤٥٨ر٥٦٠	١٠٠	٤٠٠ر٨٤٥ر٤٤٨	١٠٠	٥٥ر١

جدول رقم (٥)

التوزيع الإقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٠

(بالدولار الأمريكي)

المجموعة الجغرافية	اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة	النسبة المئوية إلي الاجمالي (٪)	اجمالي الاستثمارات الوافدة إلى المجموعة	النسبة المئوية إلى الاجمالي (٪)	اجمالي الاستثمارات فيما بين دول المجموعة	النسبة المئوية إلى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة (٪)	اجمالي استثمارات المجموعة في الدول الأخرى	النسبة المئوية إلى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة (٪)
١ – دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٢٣٢ر٢٥٤ر٥٢٢	٥٧ر٩	٢٠٧ر١١٣ر٧٦٩	٥١ر٧	١٢١ر٧٢٣ر١٤٦	٥٢ر٤	١١٠ر٥٣١ر٣٧٦	٤٧ر٦
٢ – بلاد الشام والعراق	١٣٠ر٦٠١ر٠٤٩	٣٢ر٦	٦ ر٨٠٥ر٢٧٥	١ر٧	٤ر١٢٥ر٦٠٠	٣ر٢	١٢٦ر٤٧٥ر٤٤٩	٩٦ر٨
٣ – دول وادي النيل	٥ر٢٤٧ر٨٠٣	١ر٣	٩٢ر٠٤٧ر٧٤٩	٢٣ر٠	١ر٠٤٢ر٤٦٤	١٩ر٩	٤ر٢٠٥ر٣٣٩	٨٠ر١
٤ – دول المغرب العربي	١٣ر٨٧٥ر٢٣٦	٥ر٣	٩٤ر٠٩٩ر٦٢٢	٢٣ر٤	١٢ر٢٥٧ر٩٩٧	٨٨ر٣	١ر٦١٧ر٢٣٩	١١ر٧
٥ – باقي الدول العربية	٢ر٠٨٣ر٣٧٨	٥ر٠	٧٧٩ر٠٣٣	٢ر٠	–	–	٢ر٠٨٣ر٣٧٨	١٠٠
٦ – مشروعات عربية مشتركة	١٦ر٧٨٣ر٤٦٠	٢ر٤	–	–	–	–	١٦ر٧٨٣ر٤٦٠	١٠٠
الاجمـــــــالي	٤٠٠ر٨٤٥ر٤٤٨	١٠٠	٤٠٠ر٨٤٥ر٤٤٨	١٠٠	١٣٩ر١٤٩ر٢٠٧	٣٤ر٧	٢٦١ر٦٩٦ر٢٤١	٦٥ر٣

١ – تضم المجموعة الأولى كلا من دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت.

٢ – تضم المجموعة الثانية كلا من المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية، دولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية.

٣ – تضم المجموعة الثالثة كلا من جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية.

٤ – تضم المجموعة الرابعة كلا من الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، المملكة المغربية، والجمهورية الاسلامية الموريتانية.

٥ – تضم المجموعة الخامسة كلا من جمهورية جيبوتي، جمهورية الصومال الديمقراطية، والجمهورية اليمنية.

٧٠١ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار:

١٠٧٠١ وزعت المؤسسة استمارة استبيان حول مناخ الاستثمار في الوطن العربي (مرفق بالملحق رقم «١») على نخبة مختارة من المستثمرين العرب (مؤسسات وافراد) في مختلف الدول العربية روعي فيهم أن يكونوا ممن لهم تجارب استثمارية سابقة في أكثر من دولة عربية واحدة وذلك بهدف التعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام، وآرائهم فيها حول مستجدات مناخ الاستثمار ومعوقاته في الدول التي لهم تجارب استثمارية فيها باعتبارهم العنصر الفعال في عملية تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية.

٢٠٧٠١ أهم العناصر الجاذبة للاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار. ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه أمكن حصر تسعة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري (العناصر واردة في البند الثالث من الاستمارة).

وقد أنطوى الاستبيان على أن يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصر حسب اهميتها - من وجهة نظره - وأن يضيف لها أية عناصر أخرى لها أهميتها في اتخاذ القرار بالاستثمار بالنسبة لمجموع الدول العربية ويمكن تصنيف العناصر التي تم الحصول عليها في ثلاث مجموعات من حيث ترتيب اهميتها كباعث للمستثمر العربي على اتخاذ قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى:

١ - تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي

٢ - استقرار سعر صرف العملة المحلية.

٣ - حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.

٤ - امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.

المجموعة الثانية:

١ - وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

٢ - سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثالثة:

١ - توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج.

٢ - الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

٣ - توفر شريك محلي من القطر المضيف.

ويتضح من ذلك أن أهم العناصر الجاذبة للاستثمار في الأقطار العربية لهذا العام هي: تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج، وامكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.

٣٠٧٠١ أهم العناصر المعوقة للاستثمار:

بين المستثمرون الذين وجه لهم الاستبيان، أهم معوقات الاستثمار في كل قطر من الأقطار العربية التي توفر لهم فيها تجارب استثمارية، وللحرص على نشر النتائج التجميعية فقط، أمكن تجميع المعوقات التي ذكرها المستثمرون في خمس مجموعات تعكس اهميتها وذلك حسب درجة تكرارها على النحو التالي:

المجموعة الأولى:

١ – تدهور الأوضاع السياسية.
٢ – الاعتداء على قطر عربي مجاور.
٣ – أزمة الخليج العربي، وانتشار أجواء الحرب في المنطقة العربية.
٤ – عدم الاستقرار الأمني.
٥ – ارتفاع أسعار النفط جراء أزمة الخليج العربي.
٦ – الفساد الادارى.
٧ – عدم ثبات وتدهور سعر العملة المحلية.
٨ – انكماش النشاط الاقتصادي.
٩ – احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية.
١٠ – عدم توفر حماية كافية للاستثمارات الوافدة.

المجموعة الثانية:

١ – عدم توفر النقد الأجنبي.
٢ – القيود المفروضة على حركة الأيدي العاملة ورجال الأعمال.
٣ – القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح.
٤ – الروتين والبيروقراطية وصعوبة اجراءات التسجيل والترخيص.
٥ – محدودية السوق المحلية.
٦ – عدم وجود تشريعات لحماية الانتاج المحلي.
٧ – عدم وجود سوق منظم للأوراق المالية.
٨ – القيود الاشتراكية في بعض الدول العربية.
٩ – عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

المجموعة الثالثة:

١ – عدم احترام ملكية الغير.
٢ – عدم استقرار قوانين الاستثمار.
٣ – الغموض في القوانين.
٤ – محدودية نسبة مساهمة المستثمر الوافد.
٥ – عدم توفر المياه اللازمة للمشاريع الزراعية.

٦ – عدم حرية تملك الأراضي والعقارات.
٧ – ازدواجية الضرائب.
٨ – صعوبة تحقيق عوائد مالية مجزية.
٩ – عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر.
١٠ – عدم توفر برامج استثمارية واضحة.

المجموعة الرابعة:
١ – عدم وجود معرفة مسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار.
٢ – ضعف البنية الأساسية.
٣ – ارتفاع الضرائب.
٤ – انخفاض مستوى المعيشة.
٥ – عدم توفر حوافز للتصدير.
٦ – عدم توفر أنظمة مصرفية كافية ومتطورة.
٧ – عدم اهتمام المصارف المحلية بالصناعة والتصدير.

المجموعة الخامسة:
١ – عدم وجود خطط اقتصادية واضحة.
٢ – عدم كفاءة وسائل الاتصال والمواصلات.
٣ – عدم توفر المعلومات الاحصائية.
٤ – عدم توفر فرص وخرائط استثمارية.
٥ – عدم توفر تسهيلات ائتمانية.
٦ – نقص الكوادر الفنية.
٧ – فرض عمالة محلية على المستثمر الوافد.

٤٠٧٠١ مدى تحسن أو تدهور مناخ الاستثمار خلال العام:

تبين من آراء المستثمرين العرب حول مدى التحسن أو التدهور الذي طرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام، أن مناخ الاستثمار قد شهد تحسنا خلال العام في ٤ دول عربية، وتدهور عما كان عليه في العام الماضي في ١٢ دولة عربية أخرى، وبقي على ما كان عليه في باقي الدول العربية.

٥٠٧٠١ أهم القطاعات التي يتجه إليها المستثمر الوافد:

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج اجابات المستثمرين حول القطاعات التي يفضلون الاستثمار فيها في كل قطر من الأقطار العربية.

جدول رقم (٦)

القطاعات التي يفضل المستثمرون العرب الاستثمار فيها

الدول	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع العقارات	قطاع الخدمات	قطاع المال والمصارف	قطاع السياحة	قطاع المقاولات
الأردن		•					
الامارات	•	•	•	•		•	•
البحرين				•	•		
تونس	•	•	•			•	
الجزائر	•			•			
السعودية	•		•	•	•		•
السودان	•	•					
سوريا	•	•					
الكويت	•		•				•
لبنان			•			•	
ليبيا		•		•			
مصر	•	•	•	•	•	•	•
المغرب	•	•		•		•	

استمارة استقصاء
مناخ الاستثمار في الوطن العربي

اسم رجل الاعمال أو الشركة .....

العنوان : .....

.....

١ – هل سبق لك الاستثمار في احد الاقطار العربية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم اذكر الأقطار العربية التي سبق لك الاستثمار فيها؟

الأقطار	القطاعات
١ –	.....
٢ –	.....
٣ –	.....
٤ –	.....
٥ –	.....

٢ – ما هي الأقطار العربية التي تفضل الاستثمار فيها مستقبلا وفي أي قطاعات؟

وترتيبها حسب الاولوية:

الأقطار	القطاعات
١ –	.....
٢ –	.....
٣ –	.....
٤ –	.....
٥ –	.....

– وزعت هذه الاستمارة على نخبة مختارة من المستثمرين العرب.

– يرجى الاجابة على اكبر عدد ممكن من الاسئلة الواردة في هذا الاستبيان، ولا غضاضة في عدم الاجابة على أي جزء لا ترغبون في الاجابة عليه لاي سبب من الاسباب، علما بأن البيانات ستعالج بسرية مطلقة وسيتناول النشر نتائج تجميعية فقط.

– يرجى سرعة استيفاء وإرسال البيانات وأرسال الاستمارة إلى المؤسسة.

٣ – يرجى ترتيب الدوافع (من ١ – ١٠) من حيث درجة أهميتها في اختيارك للقطر المضيف للاستثمار (ويمكن اعطاء ترتيب واحد لاكثر من دافع إذا تساوت في أهميتها).

الدوافع المحفزة لاختيار القطر المضيف	الترتيب
١ – تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي	
٢ – حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج	
٣ – الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	
٤ – سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية	
٥ – امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	
٦ – توفر شريك محلي من القطر المضيف	
٧ – توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج	
٨ – وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها	
٩ – استقرار سعر صرف العملة المحلية	
١٠ – دوافع أخرى (توضح بالتفصيل)	

٤ – ما هي معوقات الاستثمار من وجهة نظرك، في الأقطار العربية التي تتعامل معها، وما هي مقترحاتك لتحسين مناخ الاستثمار فيها؟

(يمكنكم ذكر الأقطار المعنية إذا رغبتم بذلك)

معوقات الاستثمار	المقترحات

٥ – ما رأيك في مناخ الاستثمار بالاقطار العربية خلال العام الحالي؟

(يرجي بيان ذلك بالتأشير في المكان المناسب قرين كل قطر)

(لكم الحرية في تعبئة البيانات على هذه الصفحة أو إهمالها، علما بأن الاجابات سوف تعامل بسرية مطلقة)

الأقطار	لم يطرأ أي تغيير على مناخ الاستثمار خلال العام الحالي	تحسن عن السابق	تدهور عن السابق
– المملكة الأردنية الهاشمية			
– دولة الامارات العربية المتحدة			
– دولة البحرين			
– الجمهورية التونسية			
– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
– جمهورية جيبوتي			
– المملكة العربية السعودية			
– جمهورية السودان			
– الجمهورية العربية السورية			
– جمهورية الصومال الديمقراطية			
– الجمهورية العراقية			
– سلطنة عمان			
– دولة قطر			
– دولة الكويت			
– الجمهورية اللبنانية			
– الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية			
– جمهورية مصر العربية			
– المملكة المغربية			
– الجمهورية الاسلامية الموريتانية			
– الجمهورية اليمنية			

الجزء الثاني
التقارير القطرية

(١)

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة الأردنية الهاشمية
لعام ١٩٩٠

شهد العام العديد من الأحداث الهامة على المستويين السياسي والاقتصادي، فعلى الصعيد السياسي شهد العام مواصلة المسيرة الديمقراطية في البلاد، وأجري تعديل على الحكومة الأردنية ودخل وزراء جدد من الاخوان المسلمين وغيرهم من الكتل النيابية، وعلى الصعيد الاقتصادي شهد العام مواصلة تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، وصدور قرارات وقوانين جديدة لهذا الغرض، وتحقيق نتائج ملموسة في مختلف المجالات. إلا أن نشوب أزمة الخليج العربي في الثاني من شهر أغسطس/آب، وما أعقبها من فرض حصار اقتصادي دولي على الجمهورية العراقية، والتزام الحكومة الأردنية بذلك، وقيام البحرية الأمريكية المرابطة قرب خليج العقبة بفرض حصار اقتصادي غير معلن على المملكة الأردنية الهاشمية، أدى إلى تراجع ملموس في التجارة الخارجية الأردنية وفقدانها أسواقها التقليدية المتمثلة في أسواق الجمهورية العراقية، ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية، مما كبد الاقتصاد الأردني خسائر بالغة وجعل تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي أمرا عسيرا.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠١ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد عام ١٩٩٠ صدور عدد من التشريعات المتعلقة بالمجالات التالية:

– صدر على صعيد الضرائب والرسوم الجمركية النظام رقم (٤) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢ متضمنا النص على استيفاء ضريبة اضافية مقدارها ١٠ بالمائة من قيمة أقساط بوالص التأمين من صاحب العلاقة باستثناء بوالص التأمين على الحياة وذلك مقابل الخدمات التي تقدمها أجهزة الدفاع المدني والاسعاف الفوري. وصدر النظام رقم (٧) لسنة ١٩٩٠ بشأن الضريبة الاضافية على المواشي المستوردة إذ قرر استيفاء ما قدره ديناران* عن كل رأس مستورد من الضأن أو الماعز وعشرة دنانير عن كل رأس مستورد من العجول.

وصدر عن مجلس الوزراء النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٨ معدلا الجدول رقم (١) من نظام الضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ وفقا لما هو مبين بالجدول المرفق بالقرار.

كما صدر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٩/٨ قرار بتعديل جدول التعريفة الجمركية بالنسبة للسلع المدرجة بالقرار ووفقا للتعديل المبين ازاء كل بند منها. وصدر عن المجلس بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٢ النظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٠ بتعديل رسوم تسجيل وترخيص قيادة المركبات على النحو الوارد بالقرار.

– وفي مجال التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي صدر الأمر الملكي باصدار نظام رقم (١) لسنة ١٩٩٠ (نظام الدين العام لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ونص على أن تصدر السندات المسجلة والسندات لحاملها بالدينار ويتم تسديدها والفوائد المترتبة عليها بالدينار ويجوز أن تصدر هذه السندات بعمله أجنبية ويتم تسديدها والفوائد المترتبة عليها بذات العملة التي أصدرت بها أو بأية عملة أخرى. وصدر الأمر الملكي باصدار قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠ «قانون سوق عمان المالي» مشتملا على الأحكام المتعلقة بالأعضاء والوسطاء والأوراق المالية

---

* الدينار الأردني يعادل ١ر٥١ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

المقبولة ومالية السوق وادارته ومن أهم ما إشتمل عليه القانون من أحكام نصه على استقلالية السوق وعلى أن يتمتع السوق بالتسهيلات والاعفاءات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى، واعتبار السوق مؤسسة عامة تقوم بأعمال تجارية تخضع لقانون التجارة الأردني. وأصدرت دائرة الجمارك تعليمات معدلة لتعليمات الإدخال المؤقت بهدف تنشيط الصناعة الوطنية كما احالت الحكومة إلى مجلس النواب قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠. وينص المشروع على أن جميع البضائع المستوردة تخضع لرخصة استيراد أو تصدير باستثناء البضائع والجهات المعفاة منها بموجب القوانين والأنظمة السارية المفعول والمحاضر والاتفاقيات والبروتوكولات التي تكون المملكة طرفا فيها.

كما احالت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون تنظيم الأعمال الأجنبية ويتم بموجبه تحديد شروط الاستثمار الأجنبي في الأردن واقامة المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والمقاولات والنقل البري والبحري والجوي سواء اتخذ ذلك شكل مؤسسة فردية أم شراكه.

– وعلى صعيد الملكية العقارية صدر الأمر الملكي باصدار قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق نص على أن تعتبر عقود بيع الشقق والأبنية بالتقسيط عقودا قانونية للمتعاقدين في حالة توثيقها لدى مديرية الأراضي على أن تتضمن وصفا للشقة أو البناية المراد بيعها والثمن المتفق عليه وفق نموذج موحد تضعه دائرة الأراضي والمساحة، وبعد تنفيذ عقد البيع وفقا للشروط المتفق عليها يتم نقل ملكية الشقة أو البناية موضوع العقد بناء على طلب المتعاقدين، ويعود الفصل في أي نزاع يتعلق بالاختلاف حول شروط العقد أو تنفيذه للمحاكم النظامية المختصة.

وفي إطار القطاعات الاقتصادية النوعية صدرت عدة تشريعات في القطاعات التالية:

– ففي نطاق القطاع الزراعي صدر القرار رقم ١/ب ز لسنة ١٩٩٠ استنادا للمادة ١٠ من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣، وتعلق القرار بشروط تسجيل الحاصلات الزراعية لسنة ١٩٩٠ وكيفية معاملة الأصناف المسجلة أن كانت منتجة محليا أو مستوردة، كما صدر القرار رقم ٢/ب ز لسنة ١٩٩٠ ناصا على شروط واجراءات الترخيص باستيراد وتداول البذور والتقاوي الزراعية، وصدرت عن وزير الزراعة القرارات المرقمة (٥/١)، (٥/٢)، (٥/٣)، (٥/٤)، (٥/٥)، والتي اشتملت على أحكام ترخيص وتسجيل وعمل مزارع الأبقار والأغنام والأرانب والدواجن والأسماك والعقوبات المقررة للمخالفين لتلك الأحكام.

– وفي نطاق قطاع التأمين واستنادا لأحكام المادة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٥ بشأن عطاءات التأمين للدولة والمؤسسات العامة والشركات الكبرى تم اقرار تعديل القرارين (١٣ – ٨٥) و (١٤ – ٨٥) ونص التعديل على أنه لا يجوز لأي شركة تأمين أردنية عاملة في المملكة أن تتقدم بمفردها للدخول في مناقصات أو عطاءات تأمين للدولة والمؤسسات العامة والشركات الأخرى إذا كانت قيمة الأخطار المراد التأمين عليها ٣ ملايين دينار فأكثر الا من خلال مجمع شركات تأمين لا يقل عن ٣ شركات، ويشترط في الشركة التي تقود المجمع أن تكون شركة أردنية، وأن تظهر في عرضها للمناقصة أو العطاء أسماء الشركات المشاركة معها في العطاء التأميني. وتعتبر الشركات المشتركة في المجمع متضامنة مع الشركة التي تقود المجمع وبالنسبة المئوية التي التزمت بقبولها في العطاء. ويستثنى من هذا القرار التأمينات على الحياة.

– وفي نطاق قطاع التعدين صدر الأمر الملكي باصدار نظام رقم ٢ لسنة ١٩٩٠ نظام عائدات تعدين البوتاس ونص على أن تفرض لمصلحة الخزينة عائدات تعدين بواقع ستة دنانير عن كل طن من البوتاس المعدن، وتدفع هذه العائدات شهريا.

٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

وقعت الحكومة الأردنية خلال العام العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع عدد من الدول العربية والصديقة في مختلف مجالات التعاون وذلك على النحو التالي:

١٠٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- وافق مجلس الوزراء الأردني بتاريخ ١٩٩٠/١/٩ على البروتوكول التجاري المعدل للاتفاق التجاري المعقود بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان والصفقة المتكافئة، اللذين تم التوقيع عليهما بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢. وبموجب هذا التعديل تم تمديد اتفاقية الصفقة المتكافئة لعام ١٩٨٩/٨٨ حتى تاريخ ١٩٩٠/٤/٣٠، وتمديد العمل بالبروتوكول التجاري لمدة عام، اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٥/١ بقيمة ٦٠ مليون دولار أمريكي، بواقع ٣٠ مليون دولار أمريكي لكل طرف. وبموجب هذا البروتوكول حددت السلع السودانية القابلة للتصدير للأردن بالسمسم، والذرة والجلود الخام وشبه المصنعة والمانجو، والفول السوداني، والقطن.
- عقدت اللجنة العليا الأردنية السورية المشتركة اجتماعا لها في عمان خلال الفترة ٢٩-١٩٩٠/١/٣٠ تم خلاله استعراض نتائج التعاون القائم بين البلدين والتأكيد على ضرورة اقامة مشاريع مشتركة في المجال الزراعي، والطاقة، والنقل، والصناعة، والتبادل التجاري، والتعاون السياحي.
- تم في عمان بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨ التوقيع على محضر اجتماعات لجنة التنسيق الصناعي السورية الأردنية المشتركة، وينص المحضر على تبادل المستلزمات الأولية للصناعة في البلدين تمهيدا لاجراء تبادل سلعي لهذه المستلزمات، وكذلك زيادة التبادل السلعي بينهما، وتعزيز الشركات الصناعية السورية الأردنية المشتركة.
- وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٥ على تفويض وزير الصناعة والتجارة بتبادل وثائق التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني مع دولة الامارات العربية المتحدة، والتي كان قد تم التوقيع عليها في العام الماضي. وتتضمن الاتفاقية تشجيع حرية تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية ومنتجات الثروات الحيوانية والطبيعية ذات المنشأ المحلي، من وإلى الطرف الآخر على ألا تكون من المنتجات التي تقضي الأنظمة المحلية بحظر استيرادها وتصديرها.
- عقدت اللجنة التجارية الأردنية المصرية المشتركة اجتمّاعا لها في عمان خلال الفترة ١١-١٩٩٠/٧/١٥، تم خلاله استعراض واقع ومستقبل العلاقات التجارية بين البلدين وسبل تنميتها وتطويرها من حيث الصفقات المتكافئة.
- اختتمت لجنة متابعة الدورة العاشرة للجنة الأردنية العراقية اجتماعاتها بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦، حيث تم استعراض العلاقات ما بين البلدين في المجالات التجارية، والمالية، والصناعية، والزراعية، والنقل والمواصلات وربط البلدين بخط سكة حديد، كما تم الاتفاق على تسمية ممثلين لها في لجنة التنسيق الصناعي.
- عقدت اللجنة العليا الأردنية السورية المشتركة اجتماعا لها بتاريخ ١٩٩٠/٨/٧ تم به الاتفاق على اعادة تشكيل اللجان الفرعية المشتركة والتأكيد على تطوير التعاون في مجالات عدة كالزراعة، والنقل، والاتصالات، والطاقة، والثروة المعدنية، والمياه، والري، والصناعة، والسياحة، والمبادلات التجارية.
- جرى في وزارة الصناعة والتجارة بعمان بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٠ التوقيع على البروتوكول رقم (١١) الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم مع جمهورية مصر العربية. وينص البروتوكول على تعزيز وتعميق العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، بما في ذلك توسيع مجالات العمل في مختلف الأنشطة

التجارية والصناعية بهدف وصول التبادل التجاري خلال عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، مناصفة بينهما، وأن يجري تنفيذه من خلال الصفقة المتكافئة والحصة العامة.

– وافق مجلس الوزراء الأردني بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ على محضر الاجتماع الثاني للجنة الاقتصادية الأردنية اليمنية المشتركة التي عقدت جلساتها في صنعاء خلال الفترة ٢٦-١٩٩٠/١١/٢٨. وتم خلالها مناقشة سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين والاتفاق على تسريع العمل لاستكمال اجراءات اصدار تراخيص الاستيراد والتصدير ذات المنشأ الوطني في كلا البلدين، واقامة معرض أردني في اليمن، وانشاء مشاريع مشتركة في شتى المجالات.

٢٠٢٠١ اتفاقيات ثنائية مع دول غير عربية:

– أقر مجلس الوزراء الأردني بتاريخ ١٩٩٠/٨/٤ الاتفاقية المالية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية التي تنص على تقديم ٥٥ مليون مارك ألماني للمساهمة في تمويل البرنامج التصحيحي لقطاع الصناعة والتجارة.

– تم في عمان بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٦ التوقيع على محضر اجتماعات الدورة الثانية للجنة الأردنية السوفياتية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، واشتمل المحضر على بحث أوجه التعاون بين البلدين في مجالات الكهرباء، والزراعة، والسياحة، وتدريب الكوادر وقيام المؤسسات السوفياتية بتنفيذ مشروع لانتاج حامض الفوسفوريك في الأردن. كما أكد المحضر ضرورة زيادة حجم المبادلات التجارية إلى ٥٠ مليون دولار امريكي مناصفة سواء من خلال الصفقات المتكافئة بين المؤسسات في البلدين، أو بشكل قطاعي أو من خلال الأفراد.

– عقدت اللجنة الأردنية الهندية المشتركة اجتماعات دورتها الرابعة في مدينة دلهي خلال الفترة ١٧-١٩٩٠/١٢/٢٢، وتم الاتفاق على زيادة الصادرات الأردنية إلى الهند من ٥ر١ إلى ٨ر١ مليون طن سنويا من الفوسفات الخام، ومن ٣٥٠ إلى ٤٥٠ ألف طن سنويا من الأسمدة، و ٥٠٠ ألف طن سنويا من البوتاس، وزيادة استيراد الجانب الأردني من السلع الهندية مثل القمح، واللحوم المجمدة، وفول الصويا، والبهارات، وغيرها إلى ٦٠ مليون دولار أمريكي خلال العام، كما تم الاتفاق على اقامة معارض تجارية في البلدين، وبخاصة المتخصصة منها، والعمل على تنشيط السياحة بينهما، وتقديم الجانب الهندي للأردن نتائج خبرته الصناعية والتدريب المهني، كذلك تم أيضا متابعة تنفيذ المشروع الأردني الهندي المشترك لانتاج حامض الفورسفوريك في الأردن.

– عقدت اللجنة الأردنية الصينية المشتركة اجتماعا لها في بكين خلال الأسبوع الأخير من العام، تم خلاله بحث التبادل التجاري بين البلدين وامكانية زيادة وتطوير التعاون الصناعي والتكنولوجي.

– عقدت اللجنة الأردنية الرومانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتقني اجتماعات دورتها التاسعة في عمان خلال الفترة ١١/٢٢ – ١٩٩٠/١٢/٢، وتم خلال الاجتماعات بحث أوجه التعاون في مختلف المجالات وبخاصة تصدير الفوسفات والبوتاس الأردني إلى رومانيا، والتربيات المالية الخاصة بها. كما تم بحث التعاون في مجال التنقيب عن النفط في الأردن. وقد أبدت الحكومة الرومانية استعدادها لاستيراد نحو ٤٠٠ ألف طن فوسفات من الأردن خلال العام القادم.

٣٠١ وقائع وأحداث:

شهد العام عددا من الوقائع والأحداث نشير إلى أهمها فيما يلي:

الاصلاحات الاقتصادية:

– باشرت الحكومة الأردنية خلال العام تنفيذ برنامج للاصلاحات الاقتصادية وتقييمها وتطويرها بانتظام، بهدف استئناف النمو الذاتي وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية، كما عملت على خلق المناخ الضروري لتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة فرص الاستثمار والصادرات الوطنية، وقد دلت المؤشرات الأولية للنصف الأول من العام على أن الاقتصاد الأردني شهد نمواً مرضياً شمل جميع القطاعات، وقد تجاوز النمو في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي ١ر٤ بالمائة في المتوسط كما تمكن قطاعا الزراعة والبناء من تحقيق نمو مرض.

أما الصادرات الوطنية فقد انخفضت بحوالي ٧ر٠ بالمائة بينما ارتفعت المستوردات بنسبة ٥ر٦ بالمائة مقومة بالدولار الأمريكي. وانخفضت حوالات الأردنيين بنسبة ٢٪ وارتفعت أرصدة المملكة من العملات الأجنبية إلى ٨٤٨ مليون دولار أمريكي بعد أن كانت ٤٦٥ مليون دولار أمريكي في نهاية العام الماضي. وتعززت الثقة بالدينار واستقرت أسعار صرفه، وانحسرت الاتجاهات التضخمية وثبت الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ابتداء من شهر أبريل/ نيسان وحتى شهر أغسطس/ آب ١٩٩٠.

كما نظمت الحكومة المؤسسات المصرفية وأعادت هيكلتها ووفرت المزيد من السيولة للمؤسسات التي واجهت بعض الأزمات، وقد انتهت الحكومة من اعداد مشروع قانون جديد لتنظيم أعمال الصرافين وتعديل قانوني البنوك ومراقبة العملة.

– عملت الحكومة على ضبط الانفاق الحكومي وترشيده مع المحافظة على مستوى جيد من الخدمات والاستمرار في تقديم الدعم لمستحقيه. ومن المتوقع ألا تزيد النفقات الجارية خلال هذا العام عما قدر لها في قانون الموازنة العامة باستثناء دعم المواد التموينية الذي قد يظهر تجاوزاً لارتفاع الأسعار العالمية وزيادة الاستهلاك والاستمرار بتوفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة.

– أولت الحكومة إدارة الدين العام عناية خاصة، وذلك من خلال الإلتزام بسقف محدد للاقتراض الداخلي، والحد من الاقتراض التجاري وقصر الاقتراض الخارجي على القروض التنموية بشروط ميسرة لدعم ميزان المدفوعات.

– عنيت الحكومة بتحقيق الأمن الاجتماعي بمفهومه الواسع ليشمل معالجة مشكلة البطالة، فحسنت قاعدة المعلومات عن القوى العاملة الأردنية والوافدة، واتخذت الإجراءات لضبط سوق العمل وتنشيطه، وعممت مراكز التدريب المهني على مختلف مناطق المملكة لتوفير التدريب لما يزيد على ١٠ آلاف متدرب خلال العام و١٤ ألف متدرب خلال العام القادم.

– عملت الحكومة على توفير السلع الغذائية الرئيسية بانتظام مع الحفاظ على استقرار أسعارها وضمان مخزون استراتيجي كاف منها بهدف إيصال الدعم لمستحقيه. ولترشيد الاستهلاك، فقد بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية في مطلع شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠. وعملت الحكومة على تشجيع الثروة الحيوانية المحلية بتأمين الأعلاف بأسعار مدعومة.

– في الوقت الذي بدأ فيه برنامج التصحيح الاقتصادي بتحقيق إنجازات ملموسة، اندلعت أزمة الخليج وأدت إلى إلقاء أعباء جمة على الاقتصاد الوطني، فاضطربت مسيرة التصحيح الاقتصادي، وانقطعت قوى الدفع الإيجابي التي أوشكت أن تعيد زخم التنمية إلى مساره المنشود وبدأت القطاعات الاقتصادية واحداً تلو الآخر

تعاني من الآثار السلبية للأزمة، وبخاصة قطاعات النقل، والسياحة، والصناعة، والزراعة بالإضافة إلى النقص الحاد في حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج نتيجة للعودة المفاجئة لعشرات الآلاف منهم من منطقة الخليج والغاء عقودهم فضلاً عما شكلته هذه العودة من عبء جديد على قطاع الخدمات وزيادة حدة البطالة.

– لمواجهة أزمة الخليج، تبنت الحكومة منهجاً علمياً لاحتواء ما يمكن من آثارها السلبية من جهة، ومحاولة تصحيح المسيرة الاقتصادية وفق هذه المستجدات من جهة أخرى، فقامت بتطبيق برامج مشددة لترشيد الاستهلاك والحد منه شملت تعديل جداول التعرفة الجمركية وتعديل أسعار المياه والطاقة للشرائح الاستهلاكية العليا للحد من الكميات المستهلكة. وركزت في هذا المجال على ترشيد الاستهلاك الحكومي بتخفيض النفقات الجارية التي ليس لها أولوية قصوى، وأعادت النظر بالنفقات الرأسمالية باتجاه اعطاء الأولوية في التنفيذ للمشاريع ذات الكثافة العمالية والتي تستخدم مواداً أولية محلية، مع الاستمرار بالتوسع في الخدمات الأساسية والضرورية كالتعليم والصحة لمواجهة حاجات العائدين من الخارج.

– كما أعادت الحكومة النظر في السياسة الزراعية بهدف استغلال جميع الأراضي الزراعية، وتأجير أراضي الدولة بأجور رمزية، وتنويع الإنتاج لمواجهة احتياجات الأمن الغذائي، وشرعت في المجال الصناعي بمحاولة إيجاد أسواق جديدة للسلع الأردنية وتوجيه القطاع الصناعي لزيادة مخزونه من المواد الأولية الصناعية.

– ونتيجة لكل هذه التطورات والمستجدات فقد قامت الحكومة بإعادة النظر في برنامج التصحيح الاقتصادي، فشرعت في اعداد اطار كلي جديد للاقتصاد الأردني للأعوام ١٩٩١ – ١٩٩٥ وتصور أولي للاستراتيجية والسياسات والإجراءات التي ينبغي تبنيها لمواجهة التحديات والمعطيات الجديدة.

– وقد تم أخذ هذه المعطيات عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١، حيث أخذ بعين الاعتبار وضع برنامج للنفقات يساعد على زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لمواجهة عودة الوافدين الأردنيين العاملين في الخارج، وعلى مجابهة آثار أزمة الخليج ونتائجها وزيادة القدرة التخزينية للمواد الأساسية، مع تخصيص ما يكفي من المخصصات للنفقات الجارية وعدم زيادتها إلا في الحالات الضرورية بما يضمن الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل جيد، ودعم المواد التموينية الأساسية، ودعم القوات المسلحة وجهاز القضاء ومعالجة مشكلة البطالة، وكذلك توفير أكبر قدر ممكن من المخصصات الرأسمالية مع الاهتمام بالقضايا التنظيمية التي تهدف إلى زيادة الضبط والرقابة المالية.

الموازنة العامة للدولة :

– أقرت الحكومة الأردنية مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠، وقد بلغت تقديرات إيرادات الميزانية ٩٠٦ مليون و٧٠٠ ألف دينار أردني، في حين قدرت النفقات بمبلغ مليار و٩٤ مليون و١٤٧ ألف دينار أردني، أي بعجز يبلغ ١٨٧ مليون و٤٤٧ ألف دينار أردني.

– حددت المادة الثالثة من قانون الموازنة العامة أن يغطى العجز، وتسدد أقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ ٨٧ مليون و٤٥٦ ألف دينار أردني من الوفر في النفقات والتحسن في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية.

وفي القطاع المصرفي والمالي :

– أشارت مصادر رسمية أردنية إلى أن حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية في البنك المركزي الأردني قد

بلغ في نهاية العام نحو ٨٤٨ مليون دولار أمريكي غير الذهب والديون بالعملات الاجنبية الناجمة عن اتفاقيات الدفع، وهو مبلغ يغطي نفقات استيراد ما يزيد عن اربعة أشهر في الظروف الطبيعية اي أكثر من حدود الأمان المتعارف عليها. ويعود الفضل في ذلك إلى استمرار فرض نسبة ٣٥٪ كاحتياطي إلزامي على ودائع البنوك بالعملات الاجنبية وإلى هبوط تلقائي في المستوردات تجاوباً مع الظروف الطارئة وتأجيل تسديد الأقساط والفوائد المستحقة لنادي باريس ونادي لندن مع استثناءات محدودة وتحويل حصيلة الصادرات إلى البنك المركزي الأردني، هذا فضلا عن الدور الذي لعبته المساعدات الخارجية بهذا الخصوص.

– حققت الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن ارتفاعاً كبيراً في النصف الأول من العام حيث ارتفعت من ٦٤٦ مليونا و٦٨١ ألف دينار أردني في نهاية العام الماضي، إلى ماقيمته نحو ٧٣٨ مليونا و٢١٤ ألف دينار أردني في نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٠.

– بلغ مجموع ودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن في نهاية النصف الأول من هذا العام ٣٦٦ مليونا و٤١٨ الف دينار مقارنة مع ٢٨٢ مليونا و٩٧٥ ألف دينار في نهاية العام الماضي ١٩٨٩.

– أصدرت لجنة الأمن الاقتصادي أربعة قرارات رئيسية تتعلق ببنك البتراء الأردني الذي تعرض لأزمة إدارية حادة، يتعلق الأول منها بالغاء دمج بنكي البتراء والأردن والخليج، ويقضي القرار الثاني بنقل التزامات بنك البتراء تجاه المودعين من بنك البتراء إلى بنك الإسكان بحيث يكون مسؤولاً تجاه جميع المودعين في بنك البتراء بدفع قيمة ودائعهم أو الاحتفاظ بها إذا شاؤوا في بنك الإسكان أو نقلها إلى بنك آخر وتقدر تلك المبالغ بحوالى مئة مليون دينار أردني من العملات الأجنبية والمحلية. ويتعلق القرار الثالث بتصفية بنك البتراء أما القرار الرابع فهو خاص بموظفي بنك البتراء حيث ينص على إبقائهم خلال فترة التصفية، أو نقلهم واستيعاب قسم كبير منهم في مجالات العمل المصرفي المختلفة.

– وافق البنك المركزي الأردني على زيادة رأس مال البنك الإسلامي الأردني بمقدار ٦٠٠ ألف دينار أردني عن طريق رسملة هذا المبلغ من الأرباح لعام ١٩٨٩، ليصبح رأس مال البنك ٦ ملايين و٦٠٠ ألف دينار أردني بقيمة إسمية تساوي ديناراً أردنياً للسهم الواحد.

– أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٦ مذكرة إلى البنوك التجارية والشركات المالية المرخصة داخل المملكة سمح بموجبها لأي شخص طبيعي كامل الأهلية، وأي شخص معنوي مقيم أن يحتفظ بحسابات بالعملات الأجنبية لدى البنوك والشركات المالية المرخصة بما يعادل ١٥٠ ألف دينار أردني، بينما كان الحد الأقصى المسموح للمواطن الاحتفاظ به من العملات الأجنبية في السابق لا يتجاوز ما يعادل ٥٠ ألف دينار أردني. وتأتي هذه الخطوة ضمن سياسة البنك المركزي الأردني الرامية إلى تعزيز المناخ الإدخاري والاستثماري في البلاد.

– منذ مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ انضم بنك الأعمال إلى قائمة البنوك العاملة في الأردن، بعد أن كان في السابق شركة استثمارية تسمى «الشركة الأهلية للاستثمارات المالية»، وقد حدد رأس ماله الجديد بنحو ستة ملايين دينار أردني، كما حصرت أعماله بتقديم التسهيلات الإئتمانية واصدار الكفالات وفتح الاعتمادات والتعامل بالعملات الأجنبية ضمن تعليمات البنك المركزي بالإضافة إلى قبول الودائع بالدينار الأردني والعملات الأجنبية.

– تشجيعاً للاستثمار في المناطق الريفية أنجز بنك الإسكان برنامجاً خاصاً بمنح تسهيلات وقروض لأصحاب المشاريع المحلية الصغيرة لتمكينهم من زيادة قدرتهم على إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة أو رفع كفاءة وقدرة

مشاريعهم الإنتاجية القائمة لتلبية حاجة السوق المحلية وأسواق التصدير الخارجية بما يؤدي إلى زيادة إيرادات الأردن من العملات الأجنبية وإيجاد فرص عمل جديدة.

– اعتمد البنك المركزي الأردني اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ سعراً واحداً فقط لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي وذلك لتغطية جميع المدفوعات التجارية وغير المنظورة ولم يعد هناك سعران للصرف أحدهما رسمي والآخر حر كما كان سابقاً.

– سمح البنك المركزي الأردني استناداً إلى تعليمات مراقبة العملة الأجنبية للبنوك والشركات المالية المرخصة بإجراء عمليات البيع الآجل للعملات الأجنبية الرئيسية لعملائها بالتحوط مقابل عمليات الاستيراد، وسمح لها أيضاً باجراء عمليات الشراء الآجل للعملات الأجنبية الرئيسية من عملائها للتحوط مقابل عمليات التصدير، مع ضرورة أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة على أية عمليات للتثبيت الآجل للعملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني والتي تنوي البنوك والشركات المالية المرخصة إجراء ها مع غير المقيمين.

– أصدر البنك المركزي الأردني مذكرة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٩ إلى البنوك والشركات المالية المرخصة بخصوص تعديل الحد الأدنى لنسبة التأمين النقدي الذي تحصل عليه البنوك والشركات المالية المرخصة على الاعتمادات المستندية والسحوبات عند الإطلاع والسحوبات الزمنية المكفولة لتصبح للآلات والماكنات الصناعية بنسبة ٢٠ بالمائة، والمواد الأولية المستعملة في الصناعة ومستلزماتها، كمواد التعبئة والتغليف بأنواعها ٢٥ بالمائة. وفي ١٩٩٠/٥/٣ صدرت مذكرة أخرى لتحدد النسبة للمواد الغذائية بجميع أنواعها لتصبح ٢٥ بالمائة.

– سجلت تحصيلات دائرة ضريبة الدخل خلال العام زيادة ملحوظة مقارنة مع تحصيلات عام ١٩٨٩ بلغت نسبتها ١٢٠ر٤٨ بالمائة حيث بلغت ١١٣ مليونا و٢٨٥ ألف دينار أردني مقابل ٥١ مليونا و٣٨٢ ألف دينار خلال عام ١٩٨٩، وبذلك تكون الزيادة في التحصيلات عن المبلغ المقدر ٢٠ر٤٧٦ مليون دينار أي ما نسبته ١٣ر٣ بالمائة.

– اتفق الأردن والاتحاد السوفيتي على إعادة جدولة ديون الأردن لعام ١٩٩٠/٨٩ والتي تقدر بـ ١٦٨ مليون دولار أمريكي، وأن يستورد الإتحاد السوفيتي صادرات أردنية قيمتها ٤٢ مليون دولار أمريكي وهو ما يعادل فوائد الديون الأردنية.

– واجه القطاع المصرفي الأردني عدة مخاطر في أعقاب نشوب أزمة الخليج يمكن تلخيصها بما يلي :

• خطر السيولة، حيث أقبل المودعون على سحب نسبة من ودائعهم تخوفاً من قرب نشوب الحرب في المنطقة والاحتفاظ بها لديهم لمواجهة احتياجاتهم التي قد تطرأ نتيجة للتوتر السياسي في المنطقة.

• خطر هروب رأس المال، فقد لجأ بعض المودعين إلى نقل جزء من إيداعاتهم لدى البنوك التجارية الأردنية إلى خارج البلاد.

• تراجع عائدات البنوك التجارية المتمثلة بالعمولات التي تحصل عليها من تمويل التجارة وفتح الاعتمادات لقطاع التجارة نظراً للتراجع الخطير في حجم التجارة الخارجية.

سوق عمان المالي:

– انخفض حجم التداول في سوق عمان المالي خلال العام بنسبة ٢٧ر١ بالمائة مقارنة مع حجم التداول خلال عام ١٩٨٩، فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٣٠ر٢ بالمائة وانخفض عدد العقود بنسبة ٢٥ر٢ بالمائة وانخفضت أسعار الأسهم بنسبة١٣ر٨ بالمائة. ويعود الإنخفاض الكبير إلى الآثار التي خلفتها أزمة الخليج على الاقتصاد الأردني والأوضاع السياسية في المنطقة العربية. وقد بلغ حجم التداول خلال العام ٢٦٦ مليونا و٤٠٢

ألفا و٦٩٧ دينار أردني مقارنة مع ٣٦٥ مليونا و٢٤٠ ألفا و٣٧٩ دينارا عام ١٩٨٩، كما بلغ معدل حجم التداول اليومي خلال العام ١٫٠٦٩٫٨٩٠ ديناراً مقارنة مع ١٫٠٤٦٦٫٨٢٩ ديناراً لعام ١٩٨٩. أما بالنسبة لعدد الأسهم المتداولة فقد بلغ ١٣٤٫٣٨٢٫٦١٢ سهماً مقارنة مع ١٩٢٫٨٥٤٫٩٥١ سهماً في عام ١٩٨٩ كما بلغ المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة خلال عام ١٩٩٠ نحو ٥٣٩٫٦٨٩ سهماً مقارنة مع ٧٧٣٫٤٣٤ سهماً خلال عام ١٩٨٩ مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة ٣٠٫٢ بالمائة أما العقود المنفذة خلال عام ١٩٩٠ فقد بلغت نحو ١٥٦٫٢٥٧ عقداً مقارنة مع ٢٠٨٫٧٦٨ خلال عام ١٩٨٩ كما بلغ المعدل اليومي لعدد العقود المنفذة خلال عام ١٩٩٠ نحو ٦٢٨ عقداً مقارنة مع ٨٣٨ عقداً لعام ١٩٨٩ مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة ٢٥٫١ بالمائة.

– بلغ حجم التداول في سوق السندات خلال العام نحو ٣٫١٢١٫٠١٤ ديناراً مقارنة مع ٢٢٫١٧٥٫٣٤٣ ديناراً خلال عام ١٩٨٩ بنسبة إنخفاض مقدارها ٨٥٫٩ بالمائة. كما بلغ عدد السندات المتداولة بأنواعها لهذا العام ١٩٨٫٩٢٦ سنداً مقارنة مع ٦٥٨٫٦٥٢ سنداً لعام ١٩٨٩ بنسبة انخفاض مقدارها ٦٩٫٨ بالمائة.

– سجل الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم سعر اغلاق في نهاية العام مقداره ١١٨٫٤ نقطة مقارنة مع ١٣٧٫٣ نقطة في نهاية عام ١٩٨٩ بنسبة انخفاض ١٣٫٨ بالمائة أما على المستوى القطاعي لأسعار الأسهم فقد سجل قطاع الصناعة انخفاضاً مقداره ١٨٫٥ نقطة أو ما نسبته ١٢ بالمائة وسجل قطاع البنوك والشركات المالية انخفاضاً قدره ٢٢٫٩ نقطة أو ما نسبته ١٣٫٢ بالمائة وقطاع الخدمات ١٤٫٤ نقطة أو ما نسبته ١٤٫٣ بالمائة، وقطاع التأمين ٢٠٫٦ نقطة أو ما نسبته ١٥٫٥ بالمائة.

– اتسمت عمليات السوق الأولية «الاصدارات» بالاعتدال في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩. حيث بلغت القيمة الإجمالية للإصدارات في السوق الأولية خلال العام نحو ٣٨٫٤٥٠٫٠٠٠ ديناراً مقابل ٤٠٫٥٩٥٫٠٧٤ ديناراً لعام ١٩٨٩ بنسبة انخفاض مقدارها ٥٫٣ بالمائة وقد تأسست شركة مساهمة عامة خلال العام برأس مال قدره ٨٫١٠٠٫٠٠٠ دينار أردني بالمقارنة مع أربع شركات برؤوس أموال مقدارها ١٩٫٠٠٠٫٠٠٠ ديناراً أردنياً خلال عام ١٩٨٩ بنسبة انخفاض مقدارها ٥٧٫٤ بالمائة. كما قامت شركتان خلال العام بزيادة رؤوس أموالهما بطرح ١٫٣٠٠٫٠٠٠ سهم للاكتتاب الخاص بقيمة ٢٫٣٥٠٫٠٠٠ دينار أردني مقارنة مع ثلاث شركات قامت بزيادة رؤوس أموالها بطرح ١٫٧٩٥٫٠٧٤ سهماً للاكتتاب العام بقيمة ٢٫٨٤٥٫٠٧٤ ديناراً أردنياً خلال عام ١٩٨٩ بنسبة انخفاض مقدارها ١٧٫٤ بالمائة. أما بالنسبة لاصدارات اسناد القرض، فقد تم خلال العام طرح سند واحد قيمته ستة ملايين دينار أردني مقارنة مع طرح واحد في عام ١٩٨٩ لاسناد قرض بقيمة خمسة ملايين دينار. أما بالنسبة لاصدارات سندات التنمية فقد تم خلال العام طرح أربعة اصدارات بقيمة ٢٢ مليون دينار أردني مقارنة مع ثلاثة اصدارات بقيمة ١٨ مليون دينار أردني لعام ١٩٨٩.

قطاع الصناعة :

– بلغ مجموع المشاريع الصناعية التي تم تسجيلها لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام نحو ٤١٧ مشروعاً صناعياً بلغ حجم رؤوس أموالها ٣٠٫٤ مليون دينار أردني منها ٧٥ مشروعاً في قطاع الصناعات الغذائية و١١١ مشروعاً في قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية و٨١ مشروعاً فى قطاع الصناعات الكيماوية و٢٨ مشروعاً في قطاع الصناعات البلاستيكية و٦٥ مشروعاً في قطاع الصناعات النسيجية و٢١ مشروعاً في قطاع الصناعات الورقية.

– تم خلال العام إعادة تنظيم مديريات وزارة الصناعة والتجارة بشكل يمكنها من تحقيق الأهداف المتوخاة بشكل أفضل وذلك بدمج مديريات الصناعة وتشجيع الاستثمار والنافذة الاستثمارية في مديرية واحدة هي «مديرية

التنمية الصناعية وتشجيع الاستثمار» لتتولى مهام المديريتين والنافذة نظراً للترابط بين الاستثمار والتنمية الصناعية والعلاقة الوثيقة بينهما وذلك بهدف عدم بعثرة جهود العاملين في الاستثمار. كما تم دمج مديريتي التجارة والسجل التجاري في مديرية واحدة وجرى تغيير اسم مديرية المعلومات والدراسات لتصبح «مديرية المعلومات والحاسوب» وتم ايضا انشاء مديرية باسم «مديرية التخطيط والدراسات» تتولى الدور الرئيسي في وضع الخطط الخاصة بأعمال الوزارة وتطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة.

– بهدف تحقيق التكامل والتوازن والتوزيع الأفضل للصناعات على مختلف الأقاليم والمساهمة في تنميتها أنشأت مؤسسة المدن الصناعية مدينة الحسن الصناعية في محافظة أربد والتي تبلغ مساحتها نحو ٤٢٧ ألف متر مربع وهي مزودة بجميع الخدمات الأساسية والمساندة اللازمة للصناعات كما أنها تحتوي على معرض دائم للصناعات من شأنه تمكين الصناعات الوطنية من ابراز منتجاتها والترويج لها من خلال اطلاع زوار المدينة عليها. وتشجيعاً لإقامة المشاريع الصناعية في هذه المدينة فقد وفرت مؤسسة المدن الصناعية قطع أراض مطورة ومباني جاهزة تتيح للمستثمر حرية الاختيار بين شراء أو استئجار الأراضي أو المباني الجاهزة بأجور أو أسعار أقل مما هو في مدينة عمان الصناعية في سحاب.

– بلغ عدد المشاريع الصناعية في مدينة عمان الصناعية في سحاب ١٩١ مشروعاً من بينها ١٦٠ مشروعاً باشرت بالإنتاج التسويقي في حين يبلغ حجم الاستثمارات في المشاريع الصناعية كافة ١٠٤ ملايين دينار أردني.

– تحقيقاً لأهداف مؤسسة المدن الصناعية في توفير المتطلبات الأساسية للنهضة الصناعية وقعت مؤخراً اتفاقية مع أحد المقاولين المحليين لبناء ثمانية عشر مصنعاً جديداً في مدينة عمان الصناعية في سحاب لتلبية طلبات المستثمرين المتزايدة في إقامة مشاريع صناعية جديدة بعد أن تم اشغال جميع مباني المصانع في المدينة.

– تم خلال العام تنفيذ وإقامة مشروع مصنع شركة الفوسفات لإنتاج عشرة آلاف طن من سماد السوبر فوسفات الأحادي سنوياً لتغطية حاجة السوق الاردني ويمكن زيادة طاقته الإنتاجية إلى ثلاثة أضعاف طاقته التصميمية عند تشغيله على مدار الساعة إذا ما توفرت أسواق خارجية مناسبة.

– تسعى شركة البوتاس العربية إلى زيادة إنتاجها من ١ر٤ مليون طن إلى ١ر٨ مليون طن سنوياً من البوتاس وذلك بتوسيع المصنع الحالي واستخدام تكنولوجيا حديثة تتميز بكلفة تشغيلية أقل واستهلاك أقل في الطاقة.

– أحالت شركة البوتاس العربية عطاء الجدوى الفنية والاقتصادية والتسويقية لمشروع مجمع البحر الميت للصناعات الكيماوية الذي يعتمد على استغلال أملاح البحر الميت لإنتاج عدة مركبات كيماوية وذلك ببناء عدد من المصانع على امتداد منطقة الأغوار الجنوبية تكون مرتبطة مع بعضها في استكمال عمليات تصنيع المركبات الكيماوية التي يثبت جدواها ومردودها الاقتصادي. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في هذا المشروع عام ١٩٩٣ وتصل كلفته في حالة تنفيذه بالكامل نحو ملياري دينار أردني ويتوقع أن يساهم في توفير ما يزيد على عشرة آلاف فرصة عمل جديدة.

– وافق مجلس الوزراء الأردني على إنشاء مصنع لإنتاج معجون الطماطم في منطقة البادية الشمالية التي أصبحت منتجاً رئيسياً لمحصول الطماطم.

– ألقت أزمة الخليج العربي بانعكاساتها السلبية على قطاع الصناعة حيث تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة ٢ر٤ بالمائة وتم ضياع أثمان بضائع أردنية سبق شحنها للكويت وإلغاء اعتمادات كانت مفتوحة من الكويت لاستيراد سلع أردنية، وتوقف تصدير المنتجات الصناعية الأردنية إلى الجمهورية العراقية التى كانت تستورد أكثر من ٥٠

بالمائة من المنتجات الصناعية الأردنية باستثناء الفوسفات والأسمنت. وقد أصبحت معظم الشركات الصناعية الأردنية فى مأزق حرج حيث كانت قد تعاقدت مع مؤسسات عراقية لتصدير منتجات أردنية خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٠، والنصف الأول من العام القادم. وبناء على تلك العقود قامت الشركات الأردنية بزيادة خطوط إنتاجها وزيادة رؤوس أموالها وبدأت الإنتاج إلا أنها لم تتمكن من التصدير بسبب التزام الحكومة الأردنية بقرار مجلس الأمن الدولي بفرض المقاطعة الاقتصادية على الجمهورية العراقية.

– بهدف تذليل العقبات التى تواجه قطاع الصناعة عقد وزير الصناعة والتجارة عدة لقاءات مع ممثلين عن الشركات الصناعية واستمع إلى وجهات نظرهم حول المشاكل التى تواجه المشروعات الصناعية والمتمثلة بتمويل المشروعات الصناعية واجراءات التصدير والاستيراد.

– عانت الصناعة الأردنية من نقص في المواد الأولية اللازمة لها بسبب عمليات اعتراض البحرية الأمريكية في خليج العقبة للسفن المحملة للأردن بالمواد الأولية وقطع الغيار بهدف تضييق الخناق على الاقتصاد الاردني والحيلولة دون وفاء المصانع الأردنية بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى والمتمثلة بعقود تصدير منتجات صناعية أردنية إلى بعض الدول العربية والأجنبية والتي تقدر قيمتها بنحو مليار دولار أمريكي. وقد اضطرت بعض المصانع الأردنية إلى التوقف عن العمل والاستغناء عن بعض العاملين فيها بسبب عدم مقدرتها على تصدير منتجاتها نتيجة للعقبات التي تواجه الشحن البحري عن طريق خليج العقبة.

– اضطرت شركة الفوسفات الأردنية للتوجه إلى مصادر جديدة لشراء مادتي الكبريت والأمونيا اللتين تدخلان في تصنيع الأسمدة الفوسفاتية بعد أن توقفت المملكة العربية السعودية عن تصدير مادة الكبريت إلى الأردن وتوقف استيراد مادة الأمونيا من الكويت التي كانت تصدرها للأردن كمساعدات عينية للخزينة الأردنية مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج في ظل الارتفاع الباهظ لعمليات الشراء من مصادر أخرى مثل إيران بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين. ونتيجة لذلك أصبح استمرار التصدير أمراً صعباً مما دفع المستوردين إلى البحث عن مصادر أخرى لشراء الفوسفات. وتقدر خسارة الشركة بنحو مائة مليون دولار أمريكي حتى نهاية هذا العام.

– نظراً لعدم توفر المواد الخام اللازمة للصناعة وتراجع حجم الصادرات الأردنية من المنتجات الزراعية والصناعية فقد أقدمت بعض الشركات والمؤسسات الأردنية على الاستغناء عن خدمات بعض الموظفين والمستخدمين متذرعة بالظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد. ومن المتوقع أن يفقد نحو ١٦ ألف عامل من أصل ٨٠ ألف عامل يعملون في ١١ ألف مؤسسة صناعية وظائفهم بسبب الخسائر التي مني بها قطاع الصناعة فى أعقاب أزمة الخليج.

قطاع الطاقة :

– أنتهت سلطة المصادر الطبيعية خلال الربع الأخير من العام من حفر البئر رقم ٢٠ في منطقة الريشة لإنتاج الغاز، وتقدر طاقته الإنتاجية بنحو ١٨ مليون قدم مكعب تعادل ٣٠٠٠ برميل مكافىء من النفط الخام وكانت السلطة قد أتمت خلال الربع الثاني من العام حفر بئر رقم ١٨ في منطقة الريشة وطاقته الإنتاجية ١٨ مليون قدم مكعب أيضاً.

وجدير بالذكر أن استغلال الغاز يوفر ما نسبته ١٢ بالمائة من احتياجات الأردن من الطاقة الكهربائية الأمر الذي يساهم في تخفيض استهلاك الأردن من المحروقات اللازمة لتوليد الكهرباء.

– أكدت مصادر سلطة المصادر الطبيعية أن احتياطي موجودات الأردن من الصخر الزيتي الذي يستخرج منه النفط تقدر بحوالي ٤٠–٥٠ مليار طن وهو يعتبر من أجود الأنواع في العالم. إلا أن العائق أمام استخدام

الصخر الزيتي في سد احتياجات الأردن النفطية يعود إلى الكلفة العالية لاستخراجه والتى تصل إلى ٢٨ دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد.

– أكدت مصادر وزارة الطاقة أن تقارير خبراء التنقيب عن البترول في منطقة عجلون تشير إلى أن احتمالات وجود البترول في المنطقة تصل إلى ٨٥ بالمائة وأن المؤشرات تدل على وجود كميات تجارية إلا أن الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة أدت إلى توقف عمليات التنقيب مؤقتاً.

– اتخذت الحكومة الأردنية بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٠ اجراءات تهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة فى البلاد ركزت بشكل أساسي على استهلاك الكهرباء والبنزين والديزل مما يترتب عليه توفير نحو ٣٥٥٠ طناً من النفط شهرياً أو ما يعادل ٦ بالمائة من استهلاك الطاقة في البلاد وهذا يوفر نحو ٥٠٠ ألف دولار شهرياً. وجدير بالذكر أن الأردن يستورد نحو ١٨ر٢ مليون برميل من النفط الخام سنوياً تزيد كلفتها على ٣٦٠ مليون دولار أمريكي وهذا المبلغ يعادل ثلاثة أرباع صادراته من الفوسفات والبوتاس والأسمدة.

– شملت الصعوبات الاقتصادية التي أخذ الأردن يعاني منها في أعقاب نشوء أزمة الخليج العربي امدادات الأردن بالنفط الخام . والانتقادات التي وجهتها الحكومة الأمريكية للحكومة الأردنية حول استيراد الأردن لاحتياجاته من النفط من الجمهورية العراقية، واتخاذ حكومة المملكة العربية السعودية قراراً بإيقاف ضخ النفط الخام السعودي إلى مصفاة البترول الأردنية، اعتباراً من منتصف ليلة ١٩/٩/١٩٩٠ بسبب عجز الحكومة الأردنية عن تسديد مليون دولار لشركة التابلاين السعودية.

التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات :

– قرر البنك المركزي الأردني الغاء شرط تقديم كفالة مصرفية لصالحه بالنسبة للصادرات من البضائع الأردنية المنشأ المنصوص عليها في تعليمات مراقبة العملة الأجنبية والاكتفاء بتقديم تعهد من المصدر الأردني لصالح البنك المركزي الأردني بإعادة أثمان الصادرات بالعملة الأجنبية إلى المملكة وإبقاء هذا الشرط بالنسبة للبضائع ذات المنشأ الأجنبي المعاد تصديرها فقط.

– أصدر البنك المركزي الأردني مذكرة إلى البنوك والشركات المالية المرخصة المشاركة في برنامج المنحة الأمريكية (CIP) يسمح لها بإعطاء مستوردي القطاع الخاص فترة سداد لغاية سنتين للمواد الخام وثلاث سنوات للسلع الوسيطة وفترة أربع سنوات للسلع الرأسمالية وذلك للتغطيات الصادرة عن مكتب (US. AID)

– تم خلال العام إنشاء مركز للمعلومات التجارية لدى مؤسسة المراكز التجارية الأردنية بالتعاون مع مركز التجارة الدولي وذلك لتوفير المعلومات التجارية للمصدرين الأردنيين لمساعدتهم في ولوج أسواق جديدة.

– قامت مؤسسة المراكز التجارية الأردنية وبعض الشركات الخاصة بإقامة ١٤ معرضاً تجارياً خلال العام بهدف تسويق المنتجات الأردنية محلياً ودولياً.

– نظمت جمعية المصدرين الأردنيين بالتعاون مع بنك الإنماء الصناعي لقاء نخبة من رجال الأعمال الأردنيين استمعوا خلاله إلى تقييم نتائج الدراسة التي أجرتها شركة متخصصة حول مشاركة الصناعات الأردنية في معرض جاكرتا الدولي الذي عقد في منتصف شهر يونيو/حزيران ١٩٩٠ واستمر شهراً واحداً والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإردنية لتشجيع الصادرات الأردنية إلى إندونيسيا.

– اسهاماً من وزارة الصناعة والتجارة الأردنية في دعم الصادرات الأردنية فقد عملت على تخفيف القيود وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتصدير. وفي هذا المجال تم تبسيط اجراءات منح رخص التصدير للسلع التي تحتاج إلى رخص تصدير والتي تشكل ما نسبته ٢٥ بالمائة من اجمالي الصادرات الأردنية.

– عقدت في عمان بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ ندوة التعامل والتعاون التجاري مع الاتحاد السوفيتي باشراف غرفة صناعة عمان ومؤسسة المراكز التجارية الأردنية وركزت على تعريف رجال الصناعة والمصدرين الأردنيين بامكانات وسبل التصدير والاستيراد في الاتحاد السوفيتي.

– قام وفد صناعي أردني يمثل جميع قطاعات الصناعة في الأردن بزيارة إلى الإتحاد السوفيتي بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠ بهدف الإطلاع على السوق السوفيتية دراسة السبل الكفيلة بتوطيد العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي وتهيئة الفرص المناسبة لعقد صفقات تجارية في المستقبل مع الإتحاد السوفيتي، وقد أقام الوفد معرضاً مصغراً للصناعات الأردنية بمناسبة زيارته للإتحاد السوفيتي كما تم الاتفاق على افتتاح مركز تجاري في موسكو.

– تم خلال العام عقد ندوة تحت شعار تنمية الصادرات الأردنية إلى السويد في خطوة جديدة لارتياد الأسواق السويدية وقد شارك في هذه الندوة أربع مؤسسات سويدية متخصصة في تنمية استيراد السويد من البلدان النامية إلى جانب ممثل للبنك التجاري الذي يقوم بتمويل عمليات الاستيراد إلى السويد. كما شارك نحو مائة وعشرين شخصاً من رجال الأعمال وممثلي الشركات الصناعية والزراعية الأردنية.

– بلغت قيمة الصادرات الأردنية خلال العام نحو ٦١٢ر٣ مليون ديناراً أردنياً في حين بلغت المستوردات نحو ١٧٢٥ر٨ مليون دينار أردني أي بعجز قدره نحو ١١١٣ر٥ مليون دينار أردني.

– وقعت شركة البوتاس العربية ومؤسسة سانوكيم الصينية اتفاقية في بكين تصدر بموجبها شركة البوتاس ٢٠٠ ألف طن من مادة البوتاس إلى الصين خلال الربع الأول من العام القادم ١٩٩١ ومن المتوقع أن يصل إجمالي صادرات الشركة إلى الصين ٣٥٠ ألف طن من مادة الأسمنت خلال العام القادم ١٩٩١.

– تم في شركة الفوسفات الأردنية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٧ التوقيع على اتفاقية بين الشركة وشركة كيميكا الرومانية تتضمن تصدير ٢٠٠ ألف طن من الفوسفات الخام إلى رومانيا سنوياً.

– يعتمد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على تجارة الترانزيت التي يحقق منها مكاسب كبيرة نظراً لموقع الأردن الجغرافي الذي يتوسط مجموعة دول المشرق العربي. وقد شهدت تجارة إعادة التصدير تراجعاً ملموساً خلال العام، بسبب أزمة الخليج وما تبعها من حصار اقتصادي فرضه مجلس الأمن الدولي على الجمهورية العراقية (والحصار غير المعلن الذي فرضته البحرية الأمريكية والدول المتحالفة معها على البواخر القادمة إلى والمتجهة من ميناء العقبة الأردني)، مما أثر سلباً على قطاع التجارة الأردني وعلى كثير من القطاعات الأخرى التي ترتبط أعمالها بالتجارة، ومنها شركات الملاحة والنقل البري واعمال الميناء والتخليص وغيرها.

– في أعقاب اندلاع أزمة الخليج توقفت الصادرات الأردنية إلى معظم أسواق المنطقة. وبدأت وزارة الصناعة والتجارة تدرس بالتعاون مع مؤسسة المراكز التجارية وغرفة صناعة عمان عدداً من الأسواق الجديدة بهدف التصدير إليها ومن ضمنها السوق الإيراني، والليبي، والأندونيسي، والجزائري، والبولندي، علماً بأن أي مصدر أردني يستطيع التصدير للسوق الليبي بدون قيود أو رسوم، كما أن هذه الجهات تركز بشكل كبير على إيجاد أسواق أمام الصادرات الأردنية في الدول الأوروبية الشرقية وبخاصة الإتحاد السوفيتي. وهناك جهود مكثفة تدرس لوضع صيغ ودراسات لواقع الأسواق العالمية بغية الدخول إليها عبر الصادرات السلعية.

قطاع النقل المواصلات :

– يمتلك الأردن أسطولاً برياً ضخماً يتكون من ١٢ ألف شاحنة منها ١٩٠٠ شاحنة مبردة و٤٢٣٠ شاحنة رأس قطعة واحدة و٣ آلاف شاحنة مقطورة ونصف مقطورة و١٧١٠ صهاريج، إلى جانب العديد من شركات النقل البري

والبحري ذوات المستوى العالي. ويشكل مردود هذا القطاع نحو ٨ر١ بالمائة من حصيلة الناتج المحلي الإجمالي إى ما قيمته نحو ٢٠٨ مليون دينار أردني. ويعمل في قطاع النقل أكثر من ستين ألف عامل وموظف.

– يعتبر قطاع النقل من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلباً بأزمة الخليج، نظراً لفرض حصار اقتصادي على ميناء العقبة الأردني مما أدى إلى منع معظم السفن الشاحنة من الوصول إليه. وكان الميناء يستقبل في الماضي بضائع الترانزيت المرسلة إلى الجمهورية العراقية، ونتيجة لذلك لم يعد هناك وكلاء بحريون في بعض الدول مثل اليابان وهنغاريا يقبلون القدوم إلى ميناء العقبة ويشترطون تسليم البضائع المشحونة إلى الأردن في موانىء أخرى.

– أدى تطور الأحداث في منطقة الخليج إلى إحداث تأثيرات كبيرة في اقتصاديات تشغيل شركة الخطوط الملكية الأردنية حيث أضافت هذه الأحداث أعباء مالية جديدة عليها كبدتها خسائر اجمالية تبلغ نحو ٦ر١٢ مليون دولار شهرياً.

– نتيجة لانخفاض حركة العبور في الاجواء الأردنية، تكبدت سلطة الطيران المدني خسائر خلال الأشهر الخمسة الاخيرة من العام تقدر بنحو ٧ر٣ مليون دينار أردني.

– يقدر أن تبلغ خسائر شركة الخطوط البحرية الوطنية نحو ٦ ملايين دينار أردني لأن أكثر من ٥٠ بالمائة من البضائع التي تنقلها الشركة كانت بضائع خاصة بالجمهورية العراقية.

– يقدر أن تبلغ خسائر مؤسسة سكة حديد العقبة نحو مليون دينار شهريا بسبب توقف نقل الفوسفات من المناجم إلى ميناء العقبة.

خسائر الاقتصاد الأردني من أزمة الخليج:

– اضافة إلى ما تم ذكره في هذا الشأن في أجزاء التقرير المختلفة تقدر خسائر الأردن التي تكبدها نتيجة لأزمة الخليج بنحو ٢ر١٤٤ مليار دولار أمريكي.

وتتمثل بنود هذه الخسائر فيما يلي:

– فقدان الاستثمارات والمدخرات الحقيقية للاردنيين العاملين في الكويت المتمثلة في ودائعهم بالدينار الكويتي أو بالعملات الاجنبية.

– الخسائر الناشئة عن نقص تحويلات العاملين الأردنيين في الكويت حيث تقدر حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال هذا العام بأكثر من ٦١١ مليون دولار نصفها من الكويت وحده حيث يبلغ عدد الأردنيين فيها حوالي ٤٢٠ ألفا. وتشير التقديرات إلى أن نحو أكثر من ٥٠ بالمائة من هؤلاء قد عادوا إلى الأردن، مما سيخفض دخل الأردن بمقدار ما كانوا يحصلون عليه من دخول.

– المبالغ المستحقة للقطاع الخاص في الأردن على الحكومة العراقية ووكالاتها والقطاع الخاص العراقي الذي يتعامل مع المصدرين واصحاب العقود الأردنيين.

– خسائر شركات القطاع الخاص الأردني كأصحاب الشاحنات وشركات التصنيع التي تصدر منتجاتها بصورة رئيسية إلى العراق حيث أن ٥٠ بالمائة من صادرات الأردن الوطنية – باستثناء الفوسفات والبوتاس – تتجه عادة إلى السوق العراقية.

– خسارة الأردن من دعم الموازنة واسترداد القروض حيث يصل اجمالي المنح التي تعهدت كل من العراق والكويت بدفعها للأردن لدعم موازنته في عام ١٩٩٠ حوالي ١٨٥ مليون دولار أمريكي، أما القروض العراقية

المستحقة للأردن فانها تبلغ ٣١٠ ملايين دولار أمريكي منذ أوائل ١٩٩٠ اضافة إلى الفوائد المترتبة على ذلك. وفي حال عدم دفع هذه الديون سيتعرض الأردن لخسارة في رأس المال تصل إلى ٣٥٩ مليون دولار أمريكي.

– خسارة الترانزيت والسياحة حيث تقدر ايرادات الأردن من رسوم الميناء والنقل ونشاطات التغليف والشحن الداخلي بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار أمريكي سنويا، اضافة إلى مبلغ ٤٦٠ مليون دولار أمريكي بدل عائدات السياحة.

– خسائر من المستوردات من النفط الخام والوقود حيث يستورد الأردن ٢٢ مليون برميل من النفط ومشتقاته سنويا منها ٩٠ بالمائة من العراق والكويت. وتزود الكويت الأردن بالنفط الخام والمحروقات على شكل منح تصل إلى ٦٠ مليون دولار أمريكي سنويا، أما الباقي فيتم استيراده من العراق ويمول من خلال الديون الأردنية على العراق، وعن طريق ترتيب صفقات تجارية أخرى. ويحصل الأردن على النفط والوقود من العراق بشروط ميسرة وتمويل مناسب، فخلال شهر يوليو/تموز بلغت تكلفة النفط الذي حصل عليه الأردن ٦٥ دولارا للطن الواحد علما بأن السعر العالمي هو ١١٠ دولارات للطن. وإذا ما اضطر الأردن للبحث عن مصادر جديدة للنفط فان ذلك سيكلف عبئا ماليا اضافيا بقيمة ٣٦ مليون دولار سنويا على مستورداته النفطية التي تبلغ ٨٠٠ الف طن.

– وبالاضافة إلى ذلك فان الأردن سيتعرض إلى دفع تكاليف اضافية لاستيراد ١٦ مليون برميل من النفط الخام من مصادر جديدة تتمثل في السعر العالمي الحالي للنفط الخام بدلا من ١٦ دولارا للبرميل الواحد الذي تتكفل به العراق. ومن المتوقع أن تصل الزيادة الاجمالية في تكلفة استيراد الأردن للنفط إلى ١٨٠ مليون دولار سنويا.

– خسائر أخرى ناشئة عن زيادة اقساط التأمين ورسوم الشحن بما لا يقل عن ١٢٠ مليون دولار أمريكي.

الاجراءات الحكومية للحد من آثار أزمة الخليج:

– دأبت الحكومة الأردنية في نهاية العام على تركيز جهودها بهدف الحد من الآثار السلبية الناجمة عن أزمة الخليج العربي على الأوضاع الاقتصادية الأردنية. وفيما يلي أهم الاجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن:

- التوقف عن خدمة الديون الخارجية سواء ما كان منها لنادي باريس أو لنادي لندن، والتي تكلف أكثر من المساعدات العربية للأردن والتي توقفت منذ اندلاع أزمة الخليج العربي.
- تحقيق وفورات في ميزانية عام ١٩٩٠، حيث من المتوقع أن يتراجع العجز الحقيقي إلى نحو ٧٠ مليون دينار اردني بينما كان مقدرا له أن يصل إلى نحو ١٨٧٫٤ مليون دينار أردني.
- تكثيف الزيارات الترويجية لمؤسسة المراكز التجارية الأردنية لترويج الصناعات الأردنية في الأسواق الواعدة، واقامة المعارض التجارية خلال تلك الزيارات، وتوقيع اتفاقيات للتبادل التجاري مع تلك الدول، ومن بينها اندونيسيا التي تعتمد على الاستيراد من مختلف انحاء العالم والتي أقيم معرض للصناعات الأردنية في عاصمتها جاكرتا.
- اعداد برامج تنشيطية للسياحة الداخلية كعنصر تعويض للخسارة الناجمة عن انحسار الطلب السياحي الدولي، والتعاون مع مؤسسات ومنظمات سياحية دولية لابقاء الطلب السياحي على الأردن مستمرا وبخاصة فيما يتعلق بالسياحة الثقافية والدينية.
- اعداد خطة طوارىء لمواجهة الصعوبات التي تواجه قطاع الزراعة والظروف والاحتمالات المستقبلية وتوجيه الانتاج الزراعي نحو سد أكبر قدر ممكن من الاحتياجات الغذائية للسكان.
- البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الزراعية الأردنية بديلة لتلك الأسواق التي توقفت بسبب أزمة الخليج، كأسواق ايران وتركيا، وزيادة الصادرات الزراعية إلى لبنان ومحاولة القيام بمقايضات تجارية مع سورية. هذا

إلى جانب تشجيع الصناعات الزراعية عن طريق شراء المنتجات الزراعية من المزراعين وتصنيعها.

وقائع وأحداث أخرى:

– تم خلال العام وضع اللمسات الفنية والاقتصادية الأخيرة على مشروع التعاون الأردني السوري لانتاج الأغنام الذي يهدف إلى تطوير وتنمية التعاون بين القطرين في مجال الانتاج الحيواني وسيقام المشروع على أرض مساحتها حوالي ٢٥٠ ألف هكتار في المرحلة الأولى، لكي تصبح في المرحلة النهائية ٤٩٠ ألف هكتار في منطقة حوض الحماد الواقعة في ملتقى البوادي المشتركة بين الأردن وسورية والعراق.

– أصدر رئيس الوزراء تعليمات إلى دائرة الجمارك بتقديم أقصى التسهيلات الممكنة للمواطنين الأردنيين القادمين من الكويت بصورة خاصة والقادمين من دول الخليج العربي بصورة عامة، واعفاء الجزء الأكبر من الأمتعة الشخصية والأثاث المنزلي من الرسوم الجمركية للقادمين، ومنح اقامات طويلة الأجل لسياراتهم حتى انتهاء أزمة الخليج.

– تم انشاء صندوق التنمية والتشغيل الذي يهدف إلى توفير التمويل اللازم للخدمات الضرورية بشروط ميسرة، لتمكين الأفراد والجماعات من اقامة مشاريع انتاجية لتوليد الدخل وفرص العمل، اضافة إلى تمويل مشاريع الخدمات المساندة للمشاريع الانتاجية التي تشمل مشروعات البنية الاجتماعية والأساسية اللازمة لاقامة المشاريع الانتاجية لتمويلها من قبل الصندوق.

– يستدل من احصاءات صادرة عن مكتب مراجع السكان التابع للأمم المتحدة أن نسبة زيادة السكان في المملكة الأردنية الهاشمية هي أعلى نسبة في العالم العربي اذ أن عدد الأردنيين يتضاعف كل ١٩ سنة ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان الأردن عام ٢٠٠٠ نحو ٤ر٦ مليون نسمة.

– تقدر نسبة البطالة بنحو ١٦ بالمائة ومن المتوقع أن ترتفع إلى نحو ٣٠ بالمائة نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة في أعقاب ازمة الخليج. وفي حالة عودة جميع الأردنيين العاملين في دولة الكويت إلى الأردن من المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى نحو ٥٠ بالمائة وهي من أعلى نسب البطالة في العالم.

– نظرا لالغاء البرامج السياحية في البلاد نتيجة الغاء المجموعات السياحية الأوروبية والأمريكية لحجوزاتهم التي كانت مقررة لزيارة الأردن فقد ترتب على ذلك الاستغناء عن نسبة كبيرة من القوى العاملة في هذا القطاع بشكل مباشر كما هو الحال بالنسبة لمستخدمي الفنادق والمطاعم والادلاء السياحيين ووسائط النقل السياحي، أو بشكل غير مباشر مثل العاملين في الخدمات المساعدة للقطاع السياحي.

– أوقفت شركتا طيران لوفتهانزا الألمانية وشركة الخطوط الجوية الهولندية رحلاتهما الجوية إلى المملكة الأردنية الهاشمية اعتبارا من نهاية العام. وكانت شركات الخطوط الجوية اليونانية (أولمبيك) والسويسرية والايطالية قد أوقفت رحلاتها الجوية إلى الأردن لأسباب اقتصادية في أعقاب اندلاع أزمة الخليج، بموجب ترتيبات تجارية مع الملكية الأردنية.

– جرت انتخابات غرفة تجارة عمان، وتم انتخاب ١٢ عضوا لمجلس ادراتها الجديد، للدورة التاسعة عشرة ١٩٩٠ – ١٩٩٤.

أحداث سياسية:

– ساهم جلالة الملك حسين في أعمال مؤتمر القمة العربي الطارىء في بغداد وكذلك مؤتمر القمة الطارىء الذي عقد بالقاهرة بعد نشوب أزمة الخليج.

- رحبت منظمة العفو الدولية بالخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة الأردنية لحماية حقوق الانسان.
- صدر مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٩ باجراء تعديل وزاري محدود في الحكومة الأردنية.
- تم خلال العام تأسيس عدة أحزاب سياسية أردنية.
- شهد العام استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- عقدت في عمان بتاريخ ٢٤ - ١٩٩٠/٢/٢٥ القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي وتم خلالها اقرار ١١ اتفاقية جديدة للتعاون كما بينا في الجزء الأول من هذا التقرير.
- بتاريخ ١٩٩٠/١/١ فازت الحكومة الأردنية برئاسة مضر بدران بثقة مجلس النواب بأغلبية ٦٥ صوتا من مجموع أصوات أعضاء المجلس الـ ٨٠ ضد ٩ أصوات وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت.
- قرر مجلس النواب الأردني بتاريخ ١٩٩٠/١/١٣ الغاء القانون المؤقت الخاص بشؤون الأرض المحتلة بعد الغاء وزارة شؤون الأرض المحتلة عقب قرار فك الأرتباط بين الضفتين عام ١٩٨٨.
- بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٩ قدم أربعة وزراء في الحكومة الأردنية استقالتهم إلى رئيس الوزراء وتم بذلك اجراء تعديل وزاري أدى إلى دخول ممثلين في الحكومة عن حركة «الأخوان المسلمين» للمرة الأولى في تاريخ الأردن.
- صدر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٩ الميثاق الوطني الأردني الذي يعتبر بمثابة دستور جديد تناول مختلف النواحي في البلاد، كما حدد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الأردني، وثبت قيام النظام الاقتصادي للدولة الأردنية على أساس احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية وتأكيد ملكية الدولة للموارد والثروات الطبيعية والمشاريع الاستراتيجية، وحقها في ادارة تلك الموارد والمشاريع أو الاشراف عليها حسبما تقتضيه المصلحة العامة، وتنظيم الاقتصاد الوطني وتخصيص الموارد وفقا للأولويات الوطنية.

القروض:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا : جهات التمويل العربية:				
الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠/١/٨	٨ر٠٠٠ر٠٠٠	دينار كويتي	سلطة الكهرباء وشركة الفوسفات
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٠/٤/٣٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دينار كويتي	بنك الانماء الصناعي
ثانيا : جهات التمويل الأخرى:				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/٥/٩	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	تمويل مستوردات نفط
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/١٢/٢٦	١٣ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	تمويل شراء عبارة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠	٧٨٠ر٠٠٠	دينار اسلامي	مجمع الكيماويات – البحر الميت
بنك التعمير والاستيراد الياباني	١٩٩٠/١٢/٣١	١٠ر٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	ين ياباني	دعم موارد الخزينة
الحكومة اليابانية	١٩٩٠/٥/١٥	١٠ر٣٨١ر٠٠٠ر٠٠٠	ين ياباني	تطوير الموارد البشرية
صندوق التعاون الياباني لما وراء البحار	١٩٩٠/١١/٢٨	١٤ر٥٥٦ر٠٠٠ر٠٠٠	ين ياباني	قرض سلعي
صندوق التعاون الياباني لما وراء البحار	١٩٩٠/١٢/١٧	١٠ر٩١٧ر٠٠٠ر٠٠٠	ين ياباني	تمويل مستوردات من اليابان
الحكومة الألمانية	١٩٩٠/٦/٢١	٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠	مارك ألماني	تمويل عمليات برنامج التصحيح الاقتصادي
الحكومة الألمانية	١٩٩٠/١٢/٨	١٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠	مارك ألماني	دعم ميزان المدفوعات
بنك الأعمار الألماني	١٩٩٠/٦/٢٣	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	مارك ألماني	دعم عمليات البنك الصناعي
بنك الاعمار الألماني	١٩٩٠/٧/٢٦	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	مارك ألماني	سلع وخدمات لقطاع المياه
بنك الاعمار الألماني	١٩٩٠/١٠/١٢	٥٥ر٠٠٠ر٠٠٠	مارك ألماني	قرض تصحيحي
بنك الاعمار الألماني	١٩٩٠/١٠/٢٦	٧ر٠٠٠ر٠٠٠	مارك ألماني	قرض سلعي
بنك الأعمار الألماني	١٩٩٠/١٢/١٢	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	مارك ألماني	تمويل استيراد سلع ألمانية
الحكومة الأمريكية	١٩٩٠/٧/١٤	٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	اسكان ذوي الدخل المحدود
بنك الاستثمار الأوروبي	١٩٩٠/١٢/٢٤	١٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	دعم لبنك الانماء الصناعي
البنك الدولي	١٩٩٠/١/٥	١٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	قرض تصحيحي
البنك الدولي	١٩٩٠/٧/٢٧	٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	شركة مناجم الفوسفات
وزارة المالية الفرنسية	١٩٩٠/١٠/١٠	٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	دعم ميزان المدفوعات
الحكومة الهولندية	١٩٩٠/١٢/٢٦	٣١ر٠٠٠ر٠٠٠	جلدر هولندي	منحة لتعويض أضرار أزمة الخليج
الحكومة الكورية	١٩٩٠/١٠/٣٠	١٥ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	تمويل استيراد سلع كورية
حكومة تايوان	١٩٩٠/١١/١٩	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	مساعدات مالية
حكومة السويد	١٩٩٠/١١/٥	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	دولار أمريكي	مساعدات عينية ومالية
حكومة الصين الشعبية	١٩٩٠/٨/١٥	٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	يوان صيني	دعم موارد الخزينة
الحكومة الايطالية	١٩٩٠/١١/١١	٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	لير ايطالي	تمويل مشاريع زراعية

٤٠١ فرص الاستثمار:

١٠٤٠١ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

أعد البنك المركزي الأردني دراسة مستفيضة عن فرص الاستثمار بالمملكة الأردنية الهاشمية في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة.

وفيما يلي تفصيل لفرص الاستثمار المتاحة في كل من هذه القطاعات:

القطاع الصناعي:

وتتوفر فرصه في المجالات التالية:

- انتاج الأسمدة المركبة
- انتاج كربونات الصوديوم.
- صناعة العبوات الزجاجية.
- انتاج حامض الفوسفوريك.
- انتاج السوبرفوسفات الثلاثي.
- انتاج المعدات وأدوات المكائن (المكابس).
- انتاج الفلسبار.
- انتاج سيلكات الصوديوم.
- انتاج ميثيل سيليولوز.
- انتاج حامض الكبريتيك.
- انتاج الاسبرين والباراسيتامول.
- صناعة أغذية الأطفال والزيوت النباتية.
- صناعة الملبوسات والأنسجة الطبية.
- صناعة الجبس.
- صناعة البلاط البلاسيتكي لاستعمال المكاتب والمنازل.
- انتاج أثاث بلاستيكي.
- انتاج حقائب ولوازم سفر بلاستيكية.
- صناعة اللوازم الكهربائية والمفاتيح والأباريز.
- صناعة الأواني المنزلية والأنابيب الأسمنتية.
- صناعة الورق ومشتقاته.
- صناعة مسكبة المضخات والصمامات.
- انتاج ريش مقادح.
- انتاج عدد يدوية والأقفال والمفاتيح.
- صناعة الحبال الفولاذية.
- صناعة البراغي وتوابعها.

- انتاج عدد وقوالب صناعية.
- انتاج ماكينات لحام.
- انتاج محركات ومحولات كهربائية.
- صناعة أجسام مركبات تجارية.

القطاع الزراعي:

وتتمثل أهم فرصه الاستثمارية فيما يلي:

- انتاج الحبوب والأعلاف.
- انتاج بذور الخضروات.
- انتاج تقاوي البطاطا.
- تجميد الخضار.
- انتاج الغراس المثمرة.
- انتاج اللقاحات البيطرية.
- تربية الأغنام.
- انتاج اللحوم الحمراء.
- تربية الأسماك.

القطاع السياحي:

- اقامة مدن سياحية في دبين وفي مناطق سياحية أخرى.
- بناء فنادق وموتيلات ومصحات علاجية.
- انشاء مساكن سياحية لخدمة المواطنين والزوار.
- انشاء استراحات سياحية.
- انشاء مدن اصطياف تخدم أغراض السياحة الداخلية والعربية والدولية وتتوافر فيها جميع المرافق السياحية اللازمة للترويح من فنادق، وشاليهات، ،محلات تجارية، ومجمعات رياضية وملاهي ليلية.
- اقامة وادارة مدن العاب سياحية في مناطق الأغوار ودبين وعجلون لتوفير وسائل الترويح البريئة لأطفال السياح في هذه المناطق.

٢٠٤٠١ المشروعات المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
تجميد الخضار	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة الاضافات الغذائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة مواد أولية للاعلاف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة الأجبان الجافة ونصف الجافة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة الأجبان القابلة للتلوين	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة تعليب خضار وبقولات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة اللحوم المعلبة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة الزبدة المملحة وغير المملحة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة المربيات والجلي والمخللات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة القوارير الفارغة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة عبوات الألمونيوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة القوالب الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة اطارات السيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة قداحات الغاز	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة الأدوات الكهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة ورق الصحف والمجلات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة ورق تغليف السجاير والفلاتر	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة أفلام التصوير	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة أثواب القماش النسائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة أفران الغاز الكهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة عدادات المياه والكهرباء	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
مصنع تجميع أجهزة الهاتف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
مصنع لأجهزة المذياع	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة سحابات، أزار، كلف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة قطع غيار السيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
انتاج فراشي الأسنان	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة مستحضرات التجميل والعطور	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة مضادات حيوية خام	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة تكرير الزيوت المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة الحديد الخاص بالحدادين	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة الأحبار للطباعة والكتابة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	أجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة الصابون الطبي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة البطاريات الجافة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	لا تقل عن ١٥٠ ألف
صناعة معاجين حلاقة ومعاجين أسنان	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة صابون الزينة والطبي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
انتاج الشامبوات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
انتاج مصنوعات خزفية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الشوك والسكاكين والملاعق	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعات ورقية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الدبابيس والشكالات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة معدنية من الفضة والكروم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الأقفال بأنواعها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الترموميترات بأنواعها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الحنفيات النحاسية والكروم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الكفوف المطاطية والجلدية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الأسرة الخشبية والحديدية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعات زجاجية – كاسات ومنافض	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة البراغي ومستلزماتها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة العبي والعقل والدشاديش	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة ملابس الأطفال	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الملابس الرياضية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الملابس بمختلف أنواعها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة الأحذية بأنواعها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعات جلدية أخرى عدا الأحذية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة المبيدات الحشرية وملطفات الجو	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة مظلات المطر	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة البيكنج باودر	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة البسطرمة والنقانق والمرتديلا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة السرنجات الطبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة ألعاب الأطفال	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة كرات القدم والكرات المطاطية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة ماء الورد والزهر	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة ورق الجدران والمرايا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة مناحل العسل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة البسط والسجاد البدوي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف
صناعة جواريش الأعلاف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	أقل من ١٥٠ ألف

٥٠١ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (دينار أردني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (دينار أردني)
١٢٣	صناعة ، زراعة تجارة ،وخدمات	١٩٩٠	١١ر٤٣٩ر٠٠٠	سوريون	١ر١٦١ر٥٠٠
				مصريون	٤٩٠ر٤٥٠
				عراقيون	١ر٣٨٨ر٩٠٠
				فلسطينيون	٦٠ر٠٠٠
				لبنانيون	١٤٠ر٠٠٠
				تونسيون	٦٣ر٠٠٠
				كويتيون	١٧ر٠٠٠
				سعوديون	٨٤١ر٠٠٠
				سودانيون	١٥ر٠٠٠
				قطريون	١٦٠ر٠٠٠
				بحرينيون	٢٠٠ر٠٠٠

(٢)

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٠

شهد العام في أشهره السبعة الأولى انتعاشاً متسارعاً في دولة الامارات العربية المتحدة، حيث تم التوسع في الانفاق الحكومي، وتم تنفيذ مشروعات عديدة، وارتبط بذلك نشاط استيرادي كبير وتوسع في أعمال المصارف التجارية.

وبالرغم من أن أزمة الخليج قد أثرت سلباً على الأوضاع الاقتصادية، فإن مجهودات واجراءات الحكومة قد ساعدت منذ بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول على تخطي الأزمة واستيعابها، مما أدى إلى استقرار الانشطة الاقتصادية وزيادة الثقة بالجهاز المصرفي، حيث بدأت ودائعه وصافي موجوداته تأخذ بالازدياد.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها العام :

١٠٢ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد عام ١٩٩٠ صدور عديد من التشريعات التي اتصلت ببعض المجالات.

– فعلى صعيد تنظيم التجارة صدر القرار الوزاري رقم (٤) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٧ بشأن تشكيل لجنة الشركات التجارية. وتختص هذه اللجنة بالنظر في طلبات الترخيص للشركات الأجنبية بمزاولة نشاطها الرئيسي في الدولة، وتحدد اللجنة النشاط المرخص للشركة بمزاولته وشروطه، وصدر عن وزير الاقتصاد والتجارة القرار رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٣ بتعيين شروط واجراءات الترخيص للشركات الأجنبية بمزاولة نشاطها في الدولة. وصدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٠ بشأن تمديد مهلة القيد الخاصة بالشركات ونص على تمديد المهلة الخاصة بقيد أو تجديد قيد الشركات القائمة أو المؤسسة في الدولة وقت العمل بأحكام قانون الشركات التجارية (رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون ١٣ لسنة ١٩٨٨) في السجل التجاري أو في سجل الشركات بالوزارة حسب الأحوال لموعد غايته ١٩٩٠/٩/٣٠. وفي إمارة الشارقة صدرت التعليمات الإدارية رقم (١٢) لسنة ١٩٩٠ ناصة على أن تبدأ الدائرة الاقتصادية في الإمارة بتنفيذ أحكام قانون الشركات بشكل كامل على الشركات الجديدة. أما الشركات المؤسسة أو العاملة في الإمارة قبل صدور التعليمات فيستمر وضعها كما كان على أن تعدل أوضاعها حسب القانون، واعتبرت التعليمات الدائرة الاقتصادية في الإمارة السلطة المختصة بتطبيق قانون الشركات. ونصت التعليمات على وجوب إصدار إعلان من حاكم الإمارة بتأسيس الشركات المساهمة العامة والخاصة والتوصية بالأسهم، كما أن الترخيص للشركات الأجنبية بافتتاح مكتب أو فرع لها في الأمارة يجب أن يصدر عن ديوان الحاكم. وصدر القرار الوزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٠ بشأن تحديد أسماء المكلفين بمراقبة تنفيذ أحكام القانون الإتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم الوكالات التجارية والقوانين المعدلة له وتنظيم إجراءات ضبط ما يقع من مخالفات لأحكامها، وحدد القرار أسماء ممثلي الوزارة والسلطات المختصة في كل إمارة ومنحهم حق الدخول للأماكن التي تزاول فيها أعمال الوكالة التجارية وحق الإطلاع على المستندات والأوراق المتعلقة بالوكالة لاثبات وضبط المخالفات.

وصدرت عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥ الموافقة على مشروع قانون الرقابة على الاتجار بالمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة وحدد هذا القانون العيارات القانونية للمشغولات الذهبية (٢٤/٥ر٢٣/٢١/١٨/١٦/١٤/١٢ قيراط) وما يحتويه كل من العيارات السابقة من أسهم ذهبية لكل منها. كما حدد القانون العيارات الخاصة

بالمشغولات الفضية والبلاتينية. وفرض القانون عدم بيع المشغولات أو الأصناف غير المشغولة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مدموغة بالدمغة الرسمية للدولة أو بدمغة إحدى الدول المعترف بدمغتها. كما نص القانون على مجموعة من العقوبات لمن يزور الدمغة أو يعدل فيها أو لمن يتعامل بدمغات مزورة أو معدلة أو لمن يتعامل بمشغولات أو بسبائك غير مدموغة، ويمنع القانون إقامة معارض محلية للمشغولات والأحجار ذات القيمة إلا بترخيص من دوائر البلدية.

وصدر القرار الوزاري رقم (١٩) لسنة ١٩٩٠ بشأن اعتماد مواصفات قياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. واعتمد القرار مجموعة من المواصفات القياسية الخليجية التي وضعتها هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأصدرت جمارك أبوظبي نظام تسهيلات البضائع المستوردة الذي تقوم بموجبه دائرة جمارك أبوظبي اعتباراً من مطلع أبريل/نيسان ١٩٩٠ بمنح المستوردين عن طريق موانىء الإمارة فترة سماح مدتها ٩٠ يوماً لدفع الرسوم الجمركية والأجور المترتبة على البضائع المستوردة، وأعدت الدائرة استمارات خاصة بذلك، ويتم تفويض أحد البنوك ترتيب عملية الدفع إلى دائرة الجمارك عند انقضاء فترة السماح.

- وعلى صعيد الرسوم صدر المرسوم الإتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦ معدلاً بعض أحكام المرسوم الإتحادي رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٢ بشأن الرسوم القنصلية الخاصة بالتصديق على الوثائق والمستندات حيث أصبحت الرسوم القنصلية المستحقة مقابل التصديق على شهادات المنشأ والفواتير والمانيفست وفقاً للجدول المرفق بالمرسوم ، كما نص المرسوم على تحصيل رسم تصديق مقداره (١٠٠٠) درهم إماراتي* عن كل وكالة تجارية يتم توثيقها لدى أي من سفارات الدولة بالخارج. وفي إطار القطاعات النوعية صدرت بعض التشريعات في القطاعات التالية:

- ففي نطاق القطاع الزراعي صدر عن وزير الزراعة والثروة السمكية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٨ القرار رقم (١٠٤) لسنة ١٩٩٠ بشأن استيراد حيوانات الفصيلة الخيلية وحظر بموجبه استيراد وإدخال (خيول/ بغال/ حمير بوني/ حمير وحشية) إلى أراضي الدولة إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من قسم الحجر البيطري بإدارة الثروة الحيوانية بالوزارة، وصدر القرار الوزاري رقم (١٤) لسنة ١٩٩٠ بشأن تشكيل لجنة لدراسة إنتاجية وتصنيع التمور تقوم بالتعرف على احتياجات السوق المحلية والخليجية من التمور وجمع كافة البيانات حول إنتاجها وأسعارها وحركتها التجارية وجمع الدراسات حول إنتاجها وتصنيعها وإعداد ملخصات تحليلية.

- وفي القطاع الصناعي صدر قرار بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠ بإعادة تشكيل اللجنة الصناعية التي أوصت بذات التاريخ بإجراء مسح صناعي بالدولة لتحديث المعلومات ومعرفة إمكانات النمو وأكدت الإتجاه نحو التنسيق في منح الرخص والعمل على تنفيذ القانون الإتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم الصناعة وتطبيق العقوبات على المخالفين وحرمانهم من تصدير إنتاجهم إلى أسواق الدول الخليجية (بعدم منحهم شهادة المنشأ اللازمة لذلك).

---

* درهم إماراتي يعادل ٢٧٢ر٠ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

تم التوقيع خلال العام على العديد من الاتفاقيات والترتيبات الثنائية والجماعية التالية :

١٠٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

- محضر اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة مع جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٩٠/١/١٢ الذي نص على تطوير فرع شركة مصر للتصدير في دبي لتقوم بدور أكبر في ترويج الصادرات المصرية، وتخصيص أرض مستصلحة للإمارات في جمهورية مصر العربية لإنشاء مشروعات زراعية وحيوانية عليها، ودعم شركة الاستثمار التي أنشئت في السابق بين حكومتي البلدين، وتسجيل شركات المقاولات والشركات الاستثمارية في البلدين لتتمكن من المشاركة في المناقصات فيهما، وتبادل الخبرة في صناعة الأسمنت والأكياس، وتنقية المياه والاستفادة من الخبرات المصرية في المجالات الزراعية والمياه والتدريب، وإنشاء مشروعات مشتركة في مجال صناعة الخامات الدوائية والمستلزمات الطبية.
- المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٤ على بروتوكول المزايا والحصانات لبرنامج تمويل التجارة العربية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج تمويل التجارة العربية. وقد نص البروتوكول على الأعمال التي يمكن للبرنامج أن يمارسها وعلى المزايا والحصانات التي يمكن أن يتمتع بها.
- اتفاقية بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧ للنقل الجوي مع حكومة الجمهورية العراقية، تفسح المجال لطائرات البلدين الدخول في أجواء كل منهما بحرية وبدون تحديد.
- اتفاقية بالأحرف الأولى بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥ للتعاون الاقتصادى والتجاري والفني مع الجمهورية العربية اليمنية.
- اتفاقية مع دولة البحرين ودولة الكويت حول استخدام الهاتف المتحرك خارج الدولة، تنص على استطاعة مشتركي الهواتف المتحركة في أي من الدول الثلاث استخدام هواتفهم في الدول الأخرى أثناء زيارتهم لها وذلك بعد إجراء الترتيبات الفنية اللازمة من قبل المشترك والإدارة التابع لها في بلده.
- المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٧ على اتفاقية للتعاون الزراعي مع حكومة المملكة المغربية.
- المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ على اتفاقية للنقل الجوي مع الجمهورية العربية السورية.
- محضر مشترك بين وزيري التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية، نص على تبادل الخبرات بين البلدين في مجال التخطيط وتأهيل وتدريب الكوادر الفنية وتبادل التقارير والمنشورات التخطيطية.
- محضر اجتماع الدورة الثالثة المشتركة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة ما بين ٥ و١٩٩٠/٥/٧، وقد تم خلاله الاتفاق بين الجانبين على تدعيم التعاون المالي، والإسراع بتأسيس الشركة المختلطة للاستثمار، ودراسة إمكانية فتح خط جوي بين البلدين، والتعاون في مجال الطاقة والصناعة البتروكيماوية والثروة المعدنية.
- اتفاقية تم التوقيع عليها في شهر سبتمبر/أيلول للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الجمهورية العربية السورية، تتاولت حرية تصدير المنتجات الزراعية والصناعية، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال، وإقامة المشاريع المشتركة بين البلدين.

٢٠٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية :

– اتفاقية تم التوقيع عليها مع الإتحاد السوفيتي بتاريخ ١٩٩٠/١/٢ لتنظيم التعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والنقل والمواصلات والإنشاءات والاستثمار وتبادل الخبرات والتدريب، كما نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لتضع المقترحات لتطوير التعاون ومناقشة الخلافات التي قد تنشأ بسبب تنفيذ بنود الاتفاقية.

– المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ على الاتفاقية المبرمة مع حكومة جمهورية كينيا بشأن الخطوط الجوية بين اقليميهما وما وراءهما.

– اتفاقية تم التوقيع عليها بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥ لتنظيم النقل الجوي مع بلجيكا.

– اتفاقية تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢ مع جمهورية تركيا لإعفاء المستثمرين من دولة الإمارات من الضرائب على الدخل ورأس المال والضرائب الخاصة بالمساهمات والأنشطة الاجتماعية وضرائب إعادة التقييم في تركيا.

– المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ على اتفاقية للإعفاء الضريبي المتبادل على الدخل الناتج عن عمليات النقل الجوي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية سنغافورة.

– المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٧ على الاتفاقية المبرمة مع جمهورية الصين الشعبية بشأن النقل الجوي المدني.

– المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٧ على الاتفاقية المبرمة مع حكومة جمهورية أندونيسيا بشأن الخطوط الجوية بين اقليميهما وما وراءهما.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ على الإنضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

– المصادقة على اتفاقية روما لعام ١٩٥٢ التي تحدد المسئولية في حوادث الطائرات.

– المصادقة على اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني مع حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

– اتفاقية تم التوقيع عليها في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ حول تنظيم النقل الجوي مع بريطانيا.

٣٠٢ وقائع وأحداث :

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام العديد من الوقائع والأحداث فيما يلي أبرزها :

الأداء الاقتصادي :

– يشير تقرير لمصرف الإمارات المركزي أصدره في ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٠ بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسه – أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد قفز من ١٠١ر٨ مليار درهم إماراتي في عام ١٩٨٩ إلى ١٢٧ر٨ * مليار درهم إماراتي في عام ١٩٩٠، وارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٨ر٨ مليار درهم إماراتي إلى ٥٩ر٦ مليار درهم اماراتي في العامين السابقين على التوالي، كما ارتفعت مساهمة القطاعات الأخرى للفترة نفسها من ٦٣ مليار درهم إماراتي إلى ٦٨ر٢ مليار درهم اماراتي.

---

* تقديرات أولية

الميزانية العامة :

وافق مجلس الوزراء بدولة الامارات العربية المتحدة على مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٠، وقد بلغت تقديرات النفقات الإتحادية ١٥ ملياراً ٦٤٥ مليوناً و٤١٩ ألف درهم في حين قدرت الإيرادات بمبلغ ١٤ ملياراً و٩٧٨ مليونا و٧٦٠ ألف درهم، أي أن الإيرادات ازدادت بنسبة ١٥ بالمائة عما كانت عليه عام ١٩٨٩، كما أن النفقات ازدادت هي الأخرى بنحو ٦ر٨ بالمائة أي بزيادة نحو ١ر٩٩٥ مليون درهم، بسبب إيجاد ٧٠٠ وظيفة جديدة في المؤسسات الإتحادية خصوصاً في قطاعي التعليم والصحة. وكان انفاق العام الماضي قد ازداد بواقع ٣٩٥ مليون درهم عن انفاق عام ١٩٨٨ البالغ ٢٥ر١٤ مليار درهم ليصل إلى ٦٥ر١٤ مليار درهم.

– بلغ عجز الميزانية لعام ١٩٩٠، ٦٦٦ مليونا و٦٥٩ ألف درهم مقابل ٨ر١ مليار درهم في عام ١٩٨٩، أي بنسبة انخفاض مقدارها ٦٣ بالمائة تقريباً عن العجز فى العام الماضي، بسبب زيادة الإيرادات نتيجة ارتفاع أسعار وكميات الصادرات النفطية. ويعتبر العجز خلال العام هو الأول من نوعه منذ عام ١٩٨٢، عندما تحول الفائض المتواصل إلى نقص نتيجة بدء انخفاض أسعار وإنتاج النفط.

البرنامج الاستثماري :

– أوضح تقرير لوزارة التخطيط أن البرنامج الاستثماري لعام ١٩٩٠ قد تميز ببعض الخصائص أهمها استمرار زيادة التكاليف الكلية للمشروعات الإتحادية بنسبة كبيرة بلغت أكثر من ٨٠ بالمائة قياساً إلى تكاليف عام ١٩٨٩، وكذلك زيادة الاعتمادات المدرجة لهذه المشروعات بنسبة ٢ر١٠ بالمائة. وهكذا شهد عام ١٩٩٠ رفداً جديداً للمشروعات الإتحادية انعكس على القفزة الكبيرة التي حدثت في تكاليف المشروعات حيث وصلت إلى ٧ مليارات درهم تقريباً، منها ٦ مليارات درهم تكاليف مشروعات الاستكمال، ويتضمن هذا المبلغ ٧ر٢ مليار درهم زيادة كلفة بعض مشروعات الكهرباء والماء وكذلك مبلغ مليار درهم تمثل كلفة المشروعات الجديدة المدرجة لأول مرة هذا العام.

– توزعت التكاليف الكلية للمشروعات لهذا العام إلى ٣ر٢ مليار درهم تقريباً للمشروعات المنفذة بمعرفة وزارة الأشغال العامة والإسكان، و٧ر٤ مليار درهم تقريباً تكاليف المشروعات المنفذة بمعرفة الوزارات والجهات المعنية الأخرى.

الجهاز المصرفي:

– انعكس الإنتعاش الاقتصادي الذي شهده النصف الأول من العام إيجابياً على المصارف التجارية سواء من حيث الأقراض أو إصدار الكفالات وخطابات الاعتماد أو أداء الخدمات المصرفية، كما تمكنت من ناحية أخرى من السيطرة على مشكلة الديون المصرفية المعدومة أو المشكوك في تحصيلها منذ زمن حيث تم التغلب على هذه المشكلة بتوجيهات المصرف المركزى واشرافه واصدار التشريعات التي تتعلق بتنظيم هذه الديون والمشاكل العالقة حولها وقيام المصارف التجارية بعمل المخصصات اللازمة لضمان قوة أوضاعها المالية.

– أوضح تقرير مصرف الإمارات المركزي السابق ذكره إن ميزانيته ارتفعت من ٩ مليارات و٨٠٥ ملايين درهم في ١٩٨٠/١٢/٣١ إلى ١٧ ملياراً و٦٧٢ مليون درهم في ١٩٩٠/٦/٣٠ بزيادة مقدارها ٨٠ بالمائة، كما ارتفعت الودائع الحكومية بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي خلال الفترة نفسها من ٣٦٧ مليون درهم إماراتي إلى ٤ر١ مليار درهم إماراتي، بزيادة مقدارها ١٠١٧ بالمائة، وارتفعت الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي من حوالي ٧ر٣ مليار درهم إماراتي إلى ١ر١٧ مليار درهم بزيادة مقدارها ١٣٥ بالمائة، وارتفع أيضاً رأس مال

المصرف المركزي والاحتياطي من ٥٩٤ مليون درهم إماراتي إلى حوالي ٢ر٥ مليار درهم إماراتي أي بزيادة مقدارها ٣١٤ بالمائة.

– أوضح التقرير السابق ذكره الصادر عن مصرف الإمارات المركزي، أن الميزانية المجمعة للمصارف التجارية قد ارتفعت من ٥١ ملياراً و٩٤٣ مليون درهم في ١٩٨٠/١٢/٣١ إلى ١٢٣ ملياراً و٣٣٧ مليون درهم اماراتي في ١٩٩٠/٦/٣٠، أي بزيادة مقدارها ٤ر١٣٧ بالمائة.

كما ارتفعت الودائع النقدية خلال الفترة نفسها من ٢ر٥ مليار درهم إماراتي إلى ٩ر٧ مليار درهم، بزيادة مقدارها ٩ر٥٢ بالمائة، وارتفعت الودائع شبه النقدية من ٢ر١٦ مليار درهم إماراتي إلى ٧ر٥٣ مليار درهم بزيادة مقدارها ٢٣٢ بالمائة، وارتفعت الخصوم الأجنبية قليلاً من ٨ر١٦ مليار درهم إلى ٤ر١٧ مليار درهم بزيادة نسبتها ٧ر٣ بالمائة، وارتفعت ودائع الحكومة لدى المصارف من ٧ر٣ مليار درهم إلى ٩ر٥ مليار درهم، بزيادة مقدارها ٥ر٦٢ بالمائة، وارتفع أيضاً رأس مال البنوك العاملة واحتياطياتها من ٥,٥ مليار درهم إماراتي إلى ٦ر١٤ مليار درهم بزيادة مقدارها ٥ر١٦٤ بالمائة.

– ارتفع النقد المصدر في الدولة – حسب التقرير السابق ذكره – من ٢ر٤ مليار درهم في ١٩٨٠/١٢/٣١ إلى ٤ر٨ مليار درهم في ١٩٩٠/٦/٣٠، كما ارتفع النقد لدى المصارف خلال الفترة نفسها من ٢٥٤ مليون درهم إلى ٥٤٨ مليون درهم بزيادة مقدارها ٧ر١١٥ بالمائة.

– تعرضت المصارف التجارية في دولة الإمارات العربية إلى موجة من الصعوبات بعد احتلال دولة الكويت، تمثلت بالإقبال المتزايد من قبل بعض المودعين على سحب أرصدتهم من المصارف التجارية خلال الأسبوعين الأولين من شهر أغسطس/آب ١٩٩٠. وبين محافظ مصرف الإمارات* المركزي في هذا الشأن أن السيولة الاجمالية تقلصت بين ١٩٩٠/٧/٣١ و١٩٩٠/٨/٣١ بمقدار ١ر٧ مليار درهم إماراتي، وأن السحب من الودائع شبه النقدية كان كبيراً حيث انخفضت هذه الودائع من ٢ر٧ مليار درهم إماراتي بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١ إلى ٤٦ مليار درهم بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣١، أي ما نسبته ٧ر١٣ بالمائة، كما انخفضت الودائع النقدية تحت الطلب خلال الفترة نفسها من ٧ر٧ مليار درهم إماراتي إلى ٦ر٣ مليار درهم أي ما نسبته ٢ر١٨ بالمائة، كذلك انخفض صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية من ٤ر٥٧ مليار درهم إلى ٤ر٥٠ مليار درهم أي بمقدار ٧ مليارات درهم إماراتي.

– تحركت السلطات النقدية المركزية بسرعة لاحتواء الأزمة، فاتخذ مصرف الإمارات المركزي العديد من الخطوات والإجراءات التي استهدفت إعادة الاستقرار وإشاعة الطمأنينة بين الجمهور وإعادة الثقة في القطاع المالي والمصرفي، من خلال توفير السيولة بالدرهم والدولار الأمريكي للمصارف العاملة في الدولة، ومحلات الصرافة، لمقابلة طلبات عملائها. وقد زود المصرف المركزي المصارف الوطنية بالسيولة بناء على طلبها، كما انتهج حيالها سياسة مرنة وذلك بالسماح للمصارف التجارية التي بحوزتها شهادات إيداع صادرة عن المصرف المركزي باستخدام قيمة تلك الشهادات قبل تاريخ الاستحقاق في حالة الاحتياج للسيولة النقدية.

– في هذا الإطار نفسه أكد المصرف المركزي في تعاميم وبيانات صحفية ثبات سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي، وهو ٣ر٦٦٩٠ درهم في حالة الشراء و ٣ر٦٧٣٠ درهم في حالة البيع، كما استبعد المصرف المركزي أية نية لتخفيض قيمة الدرهم أو تعديل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي، وأكد قدرة الدولة على دعم الدرهم محلياً ودولياً وضمان حرية تحويله إلى أى من العملات الأجنبية مهما كانت المبالغ. ومن جانب آخر اتصل المصرف

---

* في محاضرة ألقاها في دبي في أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠

المركزي بالبنوك العالمية التي امتنعت في بداية الأزمة عن التعامل مع المصارف الوطنية، وقدم لها حقائق الوضع النقدي والمالي للدولة، مما ساعد على إعادة العلاقات معها كما كانت من قبل.

– أدت الإجراءات السابق ذكرها إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي المحلي، وإلى استعادة الاستقرار في سعر صرف الدرهم، وانخفاض السحوبات النقدية من المصارف وإتجاه ودائع القطاع الخاص النقدية وشبه النقدية نحو الإرتفاع تدريجياً.

– تبين مصادر مصرف الإمارات المركزي أن المصارف التجارية الوطنية تتمتع بملاءة مرتفعة رغم أزمة الخليج إذ ارتفعت تلك النسبة من ١٤ر٢ بالمائة في نهاية يوليو/ تموز ١٩٩٠ إلى ١٥ر٢ بالمائة في نهاية أغسطس/ آب ١٩٩٠ ثم إلى ١٥ر٤ بالمائة بنهاية سبتمبر/ أيلول من العام نفسه.

– على صعيد الإئتمان المحلي ارتفع اجمالي القروض والسلف والسحب على المكشوف من ٥٥ر٨ مليار درهم في ديسمبر/ كانون أول ١٩٨٩ إلى ٥٨ر٣ مليار درهم في نهاية يوليو/ تموز ١٩٩٠. وبعد أن انخفض إلى ٥٧ر٧ مليار درهم بنهاية سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ عاود ارتفاعه ليصل إلى ٥٨ مليار درهم بنهاية أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه.

– قام مصرف الإمارات الصناعي منذ تأسيسه وحتى بداية العام بتمويل ما يقرب من مائة مشروع صناعي متوسط وصغير بمبلغ تجاوز ٣٦٠ مليون درهم موزعة على مختلف إمارات الدولة، هذا بالإضافة إلى ما قدمه في مجال إعداد الدراسات التقييمية للمشاريع، وإعداد الدراسات التسويقية، وتقديم خطاب ابتدائي وخطاب ضمان حسن أداء المشاريع.

– أقر مصرف الإمارات الصناعي في النصف الأول من العام استراتيجية جديدة للتمويل للسنوات الثلاث المقبلة تعتمد على مبدأ التوسع في النشاط التمويلي وعمليات الاقراض ليشمل المزيد من الصناعات القائمة والجديدة، كذلك الشركات ذات المشاركة (٥١ بالمائة – ٤٩ بالمائة) بعد أن كان لا يقرض في السابق إلا الشركات التي تكون فيها حصص المواطنين ٧٠ بالمائة كحد أدنى. كما ينوي أن يدخل كمساهم في بعض المشاريع الصناعية بحيث يتحمل جزءاً من مخاطر المشروع بعد أن كان دوره يقتصر على المساهمة في التمويل فقط.

– نفذ معهد الإمارات للتدريب المصرفي ٤٩ برنامجاً خلال العام شارك فيها ما يزيد على ٧٠٠ متدرب بلغت نسبة المواطنين منهم ٥٧ بالمائة أي ما يربو على ٤٠٠ مواطن.

– قرر مجلس إدارة بنك الاعتماد والتجارة الدولي .نقل مقره الرئيسي من لندن إلى أبوظبي.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٢ الافتتاح الرسمي لمجموع البنوك العاملة في ميناء جبل علي بامارة دبي والتي يبلغ عددها ثمانية بنوك.

القطاع النفطي :

– يبين تقرير أعده مصرف الإمارات الصناعي في نهاية العام أن أزمة الخليج حولت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية وإيران، حيث ارتفعت طاقتها الإنتاجية عقب الاحتلال العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠ إلى أكثر من مليوني برميل يومياً، وبلغت في شهر ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه حوالي ٥ر٢ مليون برميل يومياً، يمكن زيادتها إذا لزم الأمر أكثر من ٥ر٣ مليون برميل يومياً.

– يبلغ احتياطي النفط في دولة الامارات العربية المتحدة ٢٤٠ مليار برميل، منها ١٢٠ ملياراً قابلة للاستخراج. كما يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي فيها حوالي ٣٥٤ تريليون قدم مكعب وتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد الإتحاد

السوفيتي وإيران في حجم الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

– تمكنت شركة أبو ظبي للعمليات البترولية البرية «ادكو» خلال العام من حفر ثلاث آبار أفقية هي عصب ٦٥، عصب ١٩، وباب ١٠٨، وتخطط لحفر بئر أخرى رابعة بوحصا ٣٦٥. وذكرت مصادر الحفر بالشركة أنه تم حفر ٨٥٨ قدماً في نهاية المنحنى في بئر عصب ١٩ وبذلك تم تحطيم الرقمين القياسيين لمنطقة الشرق الأوسط وهما ٨١٣ قدماً و٧٢٧ قدماً بالنسبة لأسلوب الحفر الأفقي ذي الشعاع القصير.

– اشترت شركتان للبترول إحداهما بريطانية والأخرى سويدية ٥ر١٧ بالمائة من امتياز شركة عالمية للتنقيب عن الغاز والنفط على شاطىء إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

– وقع سمو حاكم الشارقة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣ اتفاقية امتياز مع شركة أمكو – الشارقة البحرية للتنقيب، والتي تمتلك حكومة الشارقة ٦٠ بالمائة من أسهمها، للتنقيب عن النفط في مساحة قدرها ١٠١٨ كيلو متراً مربعاً من المياه الإقليمية، والجرف القاري للإمارة في مياه الخليج العربي.

– اتخذت شركة النفط العالمية تكساكو من دبي مركزاً إقليمياً لعملياتها في الشرق الأوسط. وتتركز أعمال هذه الشركة في عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه وفي صناعة البتروكيماويات، ومبيعات الوقود وزيوت المحركات إلى شركات الملاحة والطيران العالمية بالإضافة إلى أعمال التجارة العامة.

– منحت حكومة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة امتيازاً للتنقيب عن النفط لشركة أمكو الأمريكية في جميع المياه الإقليمية للإمارة.

– تم خلال العام بدء أعمال الحفر ببئر السلم (١) النفطي التابع لشركة نفط دبي.

– أبرمت شركة أبوظبي لتسييل الغاز المحدودة عقداً مع مجموعة من الشركات اليابانية تستهدف مضاعفة الطاقة الإنتاجية لمجمع الغاز في جزيرة داس من ٢ر٣ مليون طن إلى ٤ر٦ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال (LNG) سنوياً، وزيادة كل من البروبين والبوتان والبنتان وإقامة ٤ خزانات كبيرة للغاز المسيل.

– وقعت شركة إبوظبي لتسييل الغاز (ادجاز) اتفاقية جديدة مع شركة كهرباء طوكيو اليابانية تزود (ادجاز) بموجبها الشركة اليابانية ٦ ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال لمدة ٢٥ عاماً ابتداء من عام ١٩٩٤، أي ضعف الكمية التي كانت تصدرها سنوياً للشركة نفسها منذ عام ١٩٧٧.

– عقدت خلال الفترة ١٨–١٩٩٠/٣/٢١ بمركز دبي العالمي المعرض الرابع لتكنولوجيا الغاز والنفط بمشاركة ١٦٠ شركة عربية وعالمية من ١٠ دول عرضت أحدث منتجاتها في مجالات استخراج واستخدام الغاز والنفط في الحقول البرية والبحرية وشبكات التحكم الإلكترونية لمتابعة ومراقبة الصمامات والأنابيب والمضخات والاستشارات في مجالات تكنولوجيا الغاز والنفط، وتم على هامش المعرض عقد ٥٠ ندوة ولقاء بصالة المعرض وقاعة الاجتماعات بمركز دبي التجاري، غطت تقنيات الغاز والنفط وأنشطة التنقيب والحفر والإنتاج.

قطاع الصناعة :

– عقدت اللجنة الصناعية الاستشارية في دولة الإمارات اجتماعها الأول خلال شهر مايو/آيار ١٩٩٠، وأوصت بتحديث البيانات حول القطاع الصناعي بإجراء مسح صناعي شامل جديد في الدولة، كما وافقت على عدد من التراخيص لإقامة مشاريع صناعية تشمل الإنارة، والديكور، والبيوت الجاهزة، والمواد الكيماوية، والسفن، والنظارات، وقضبان الحديد، والمسبوكات، والطباعة، والمواد العازلة وغيرها.

– تشير المصادر الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن القطاع الصناعي واصل خلال العام تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وأن إنتاج ومبيعات المصانع المحلية سجلت ارتفاعاً كبيراً على الرغم من الظروف غير

المواتية المتمثلة في احتلال العراق لدولة الكويت ومأأعقبه من حالة الركود التي تشهدها المنطقة.

– بين رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعة في إمارة أبوظبي أن أداء المصانع التابعة لها خلال العام، كان أفضل من أداء العام الماضي، وأن إرباحها تفوق بالمتوسط أرباح السنة الماضية بنسبة ٣٠ بالمائة بالرغم من ظروف أزمة الخليج.

– رفعت المؤسسة العامة للصناعة في إمارة أبوظبي مذكرة إلى المجلس التنفيذي لإنشاء سلطة عليا للمناطق الصناعية فى الإمارة تتولى توزيع قطع الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية.

– قرر مجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعة فى إمارة أبوظبي دفع ٥٠ بالمائة من تكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية التي تقام في الإمارة وذلك تشجيعاً للقطاع الخاص على اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية.

– تم خلال العام السماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي الطبيعيين والاعتباريين بممارسة النشاط الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة في مجال الصناعة، على أن تقوم وزارة المالية والصناعة باجراءات التسجيل واصدار التراخيص الصناعية اللازمة لهم بعد التأكد من استيفاء الشروط المطلوبة قانوناً لممارسة تلك الأنشطة.

– منحت سلطة المنطقة الحرة في جبل علي بامارة دبي تراخيص لنحو ٦٠ شركة ومؤسسة عالمية، وارتفع بذلك عدد الشركات العاملة فيها إلى ٣٠٠ شركة تتجاوز استثماراتها ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، ويعمل فيها ١٢ ألف عامل.

ويذكر أن ٧٠ بالمائة من منتجات جبل على يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية في حين تستهلك أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية باقي الإنتاج مما رفع عدد الشركات الخليجية العاملة بجبل علي إلى ٧٥ شركة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن صناعة الملابس الجاهزة تتركز في منطقة جبل علي الصناعية في دبي، ويقوم في هذه المنطقة نحو ٤٠ مصنعا للألبسة الجاهزة تفوق طاقتها الانتاجية نسب الحصص المتفق عليها مع الولايات المتحدة وكندا.

– نفذت شركة ألمنيوم دبي (دوبال) خلال العام برنامج توسع رئيسي لزيادة طاقتها الانتاجية من ١٣٥ ألف طن إلى ١٧٠ ألف طن سنويا، بلغت تكاليفه الاجمالية ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.

– أعلنت شركة دبي للكابلات الخصوصية المحدودة (دوكاب) القائمة في منطقة جبل علي عن خطة لها في بناء وحدة انتاجية جديدة لزيادة طاقتها الانتاجية إلى الضعف، سيتم تنفيذها خلال ١٥ شهرا، وبتكلفة اجمالية مقدارها ٩٠ مليون درهم اماراتي.

– احالت المؤسسة العامة للصناعة في امارة ابو ظبي حوالي ٢٠ مشروعا جديدا إلى غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي لتعميمها على المستثمرين الراغبين بالمساهمة مع المؤسسة العامة للصناعة في تنفيذ هذه المشاريع، والتي تشتمل على مصنع للسخانات الشمسية، ومصنع للطابوق الخفيف العازل للحرارة، ومصنع لحبر الطباعة، ومصنع لبطاريات السيارات، ومصنع للورق، ومصنع لعدات انذار الحريق، وغيرها من المصانع الأخرى.

– قامت المؤسسة العامة للصناعة في امارة أبو ظبي خلال العام باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لعدة مشاريع صناعية ذوات رؤوس الأموال تتراوح بين ١٥ و ٣٠ مليون درهم اماراتي لكل مشروع، وتشتمل هذه المشاريع على: مشروع لانتاج الموارد الأولية للفايبرجلاس، ومشروع لصناعة طباخات الغاز، ومشروع لصناعة المفاتيح الكهربائية، ومشروع لتكرير الزيوت النباتية، ومشروع لتجميع الساعات الكهربائية.

– صدر عن غرفة تجارة وصناعة دبي «دليل دبي الصناعي ١٩٩٠» الذي يشتمل على معلومات باللغتين العربية والانجليزية عن ٢٩٠ مؤسسة صناعية قائمة في امارة دبي وهي تتضمن التعريف بمنتجات كل مؤسسة وموقعها وعنوانها واسم المالك والمدير المسؤول، وعدد العاملين والمصارف التي تتعامل المؤسسة معها، والشركات المتفرعة عنها وغير ذلك من المعلومات التي تهم المنتجين والمستوردين.

– تم خلال العام توقيع عقد تأسيس «شركة تصنيع معدات الدواجن والأبقار الحلوب» بين حكومة الفجيرة وبعض الفعاليات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي برأس مال يقدر بـ ٢٥ مليون دولار أمريكي. ويتألف المصنع من ثلاثة معامل ستقوم بتصنيع أكثر من ٨٠ سلعة مختلفة تستخدم كمعدات تجهيز للدواجن والأبقار.

– افتتح خلال شهر أغسطس/آب ١٩٩٠ أول مصنع للمياه المعدنية في مدينة العين بامارة أبو ظبي بطاقة انتاجية تبلغ ٢٤٠ ألف عبوة في اليوم الواحد، وبتكلفة بلغت ١٤ مليون درهم اماراتي.

سوق الأسهم المحلية:

– طالبت دراسة لمصرف الامارات الصناعي باقامة سوق للأوراق المالية في دولة الامارات العربية المتحدة لكي تساهم في استقطاب جزء كبير من الأموال المستثمرة في الخارج، والتوسع في الشركات المساهمة القائمة من خلال حركة رؤوس الأموال، واقامة مشاريع مساهمة جديدة في مختلف القطاعات، وبالأخص تأسيس الشركات المسماه بصانعة الأسواق.

– مر سوق الأسهم في دولة الامارات العربية المتحدة خلال عام ١٩٩٠ بمرحلتين مختلفتين امتدت الأولى من مطلع يناير/كانون الثاني وحتى نهاية يوليو/تموز والثانية من مطلع أغسطس/آب وحتى نهاية العام.

وتبين المصادر المسؤولة في دولة الامارات العربية المتحدة أن سوق الأسهم ازدهرت في المرحلة الأولى امتدادا للانتعاش الذي تحقق في العام الماضي، واستقطبت الأسهم حجما لا بأس به من السيولة المحلية، مع أن مستويات العرض تفوقت على الطلب نتيجة بلوغ اسعار الاسهم في عام ١٩٨٩ مستويات عالية جدا، كانت غير واقعية في بعض الحالات. وفي المقابل تميزت المرحلة الثانية بانخفاض حاد في نشاط سوق الأسهم خلال شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول، إذ هبطت الأسعار بمعدل ٢٦ بالمائة منذ بدء الاحتلال العراقي للكويت وحتى منتصف اكتوبر/ تشرين الأول ثم عادت بعد ذلك إلى الاستقرار، واتجه حجم التداول تدريجيا إلى الارتفاع.

– بين تقرير دائرة الأسهم المحلية في بنك ابو ظبي الوطني أن أسعار معظم الأسهم المحلية استقرت في الامارات منذ منتصف شهر اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠، وان حجم الطلب على أسهم البنوك ارتفع بصورة ملحوظة، وانحسرت عروض البيع وبخاصة على الكميات المتوسطة والكبيرة. وارجع التقرير نفسه اسباب الانتعاش المحدود في سوق الأسهم إلى ثقة المستثمرين باقتصاديات الدولة وقناعتهم بأن الانخفاض الكبير الذي طرأ على أسعار الإسهم المحلية خلال شهري أغسطس/ آب، وسبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ يعود بالدرجة الأولى لأسباب نفسية أفرزها الاحتلال العراقي لدولة الكويت وليس لأسباب مادية، بالاضافة إلى ثقتهم بمستوى اداء الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في السوق، وكذلك تأكدهم من أن الأزمة التي تمر بها المنطقة لم تؤثر على الأرباح التشغيلية لهذه الشركات فضلا عن أن المستويات التي وصلت إليها اسعار الأسهم المحلية ادت إلى رفع عوائد الأسهم بصورة عامة حيث تجاوز معدل العوائد بصورة اجمالية ٨ بالمائة، بل أن عائد أسهم بعض الشركات تجاوز ما نسبته ١٠ بالمائة، بحيث اصبحت هذه النسب منافسة بشكل كبير لفوائد الودائع في البنوك.

وفي مجال التجارة:

– قدر تقرير مصرف الامارات المركزي – الذي أصدره بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسه السابق ذكره – اجمالي الواردات حتى نهاية العام بحوالي ٤١ مليار درهم مقابل ٧ر٣٦ مليار درهم في عام ١٩٨٩، كما قدر قيمة الصادرات غير النفطية بنحو ١ر٦ مليار درهم مقابل ٤ر٥ مليار درهم في العام الماضي، في حين تبلغ قيمة البضائع التي سيعاد تصديرها بنحو ٣ر١٠ مليار درهم، مقابل ٩ مليار درهم في العام الماضي.

– يحتل الوقود ومواد التشحيم المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للصادرات حيث بلغ نصيبها حوالي ٦٠ بالمائة من اجمالي الصادرات، ثم السلع المصنعة بنسبة ٢٥ بالمائة.

– تعتبر المملكة العربية السعودية أهم شريك للامارات على صعيدي التصدير وأعادة التصدير، تليها ايران في المرتبة الثانية.

– يشير التقرير السابق ذكره في مجال التوزيع الجغرافي لواردات دولة الامارات العربية المتحدة إلى استقرار مجموعة الدول الأوروبية في المركز الأول تليها مجموعة الدول الآسيوية ثم الدول العربية.

وبالرغم من محافظة الدول الأوروبية على المرتبة الأولى فان الأهمية النسبية للواردات منها انخفضت من ٦ر٧٠ بالمائة في العام الماضي إلى ٥ر٦٠ بالمائة، في حين تحسنت الواردات من الدول الآسيوية بحيث شكلت في عام ١٩٨٩ نحو ٣ر٢٤ بالمائة من الواردات الاجمالية. وساعد على هذا التحسن انخفاض أسعار صرف العملات الآسيوية ازاء العملات الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالواردات من الدول العربية فقد أوضح التقرير نفسه أن اجمالي الواردات من هذه الدول انخفض في عام ١٩٨٩ إلى ٥ر٧ بالمائة وان هذه النسب مرشحة للهبوط خلال عام ١٩٩٠ بسبب استغناء دولة الامارات عن بعض المشتقات البترولية التي كانت تستوردها من الخارج والتي اصبح بالامكان توفيرها محليا، وتقدر قيمتها بحوالي ملياري درهم سنويا.

– أدى احتلال دولة الكويت إلى اعتبار منطقة الخليج العربي منطقة مخاطر عالية، وفرضت عليها معدلات تأمين ضد مخاطر الحرب ارتفعت بالنسبة لأجسام السفن وبالنسبة للبضائع، الأمر الذي انعكس على أسعار الشحن لموانىء المنطقة، فارتفعت بدورها، وأثرت بالتالي بشكل سلبي في الحركة التجارية لكل دول المنطقة بما فيها دولة الامارات العربية.

– زاد مصنعو الملابس الجاهزة في دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام صادراتهم إلى دول أوروبية كألمانيا، وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، بنسبة ٣٠ بالمائة عن العام الماضي.

– أجرى وفد من وزارة الاقتصاد والتجارة مباحثات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٧–١٩/١٢/١٩٩٠، بشأن صادرات الامارات من الملابس للأسواق الأمريكية، تم خلالها التوقيع على مذكرة تفاهم تضمنت تحديد حصص تصديرية لأصناف جديدة من الملابس الجاهزة كانت موضع تفاوضي من قبل، كما نصت على زيادة الحصة التصديرية للأصناف المحددة باتفاقية مارس/آذار ١٩٨٩ بنسبة ٦ بالمائة سنويا حتى عام ١٩٩٣، كما نصت على امكانية تصدير ١١ بالمائة كحد أعلى من حصة أية فئة من الملابس الجاهزة لأي عام في العام الذي يليه اذا لم يتم تصديرها في ذلك العام.

– تخضع سبع فئات من الملابس الجاهزة المصنعة في دولة الامارات العربية المتحدة لتقييدات الحصص للولايات المتحدة الأمريكية بحد أعلى مقداره ١ر٢ مليون درزينة، قابلة للزيادة بنسبة ٦ بالمائة سنويا.

– استمر خلال العام توفيق أوضاع الشركات التجارية حسبما ينص عليه القانون، حيث يلزم القانون الشركات المساهمة العامة على سبيل المثال أن يكون جميع أعضاء مجلس ادارتها من المواطنين، كما يطال شركات

التضامن التي يلزم القانون أن تكون ملكيتها كاملة للمواطنين بعد أن كان القانون يسمح أن تكون الملكية لهذا النوع من الشركات على أساس ٥١ بالمائة للمواطنين و٤٩ بالمائة للوافدين.

وتتناول عمليات توفيق الأوضاع نشر عقود التأسيس والميزانيات في نشرة الشركات التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة وكذلك تعيين مراقبي حسابات خارجيين لعمليات الشركات التي يطالها القانون.

– عقد معرض الشارقة الدولي لعام ١٩٩٠ خلال الفترة ٢٥/١١-٢/١٢/١٩٩٠، وشارك فيه اكثر من ٥٠٠ شركة من ايران والنمسا وألمانيا وكندا والفلبين وتايلاند وبريطانيا وأمريكا والعديد من الدول الآسيوية، عرضت منتجاتها المختلفة، وعينت وكلاء عامين لها بداخل دولة الامارات وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– في خطوة أساسية نحو استكمال هيكلية مجلس ترويج التجارة والسياحة في دبي تم تعيين ممثلين رسميين في سبع دول هي: هونغ كونغ، اليابان، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

– اقيم بمركز دبي التجاري العالمي خلال الفترة ٤/٢٤ – ٤/٥/١٩٩٠، معرض الربيع الوطني بمشاركة ٢٠٠ شركة محلية عرضت منتجاتها في اطار حملة ترويجية، شملت منتجات غذائية، والكترونية، وألبسة وأدوات منزلية وغيرها.

– بدأت دائرة جمارك أبو ظبي منذ بداية شهر ابريل/نيسان منح المستوردين عن طريق موانيء الامارة فترة سماح لدفع الرسوم الجمركية والأجور المترتبة على البضائع المستوردة مدتها ٩٠ يوما، وقد اعدت الدائرة استمارات خاصة بذلك، وتم تفويض احد البنوك لترتيب عملية الدفع إلى دائرة الجمارك عند انقضاء مدة السماح.

وفي مجال النقل:

– احتفلت شركة «طيران الامارات» التي تمتلك ٨ طائرات و٢١ محطة بالذكرى الخامسة لتأسيسها، وقامت خلال سنواتها القصيرة بنقل ٣ ملايين راكب، وما يقرب من ١٠٠ مليون طن من البضائع، وتوجت عامها الخامس بافتتاح خط إلى الشرق الأقصى، وآخر إلى مانشستر، وبلغت الزيادة المحققة في نقل الركاب خلال العام نحو ٣٥ بالمائة، وفي نقل البضائع نحو ٢٠ بالمائة.

– تأثرت حركة الملاحة الجوية في الامارات العربية بسبب أزمة الخليج حيث ألغت بعض الشركات كالخطوط الجوية الماليزية والسنغافورية رحلات الترانزيت التي كانت تقوم بها إلى مطار دبي.

– أثرت أزمة الخليج بشكل ملحوظ في الملاحة البحرية، حيث تشير المصادر المطلعة إلى انخفاض حركة الحاويات في ميناء على منذ أوائل أغسطس/آب بنسبة ٢٠ بالمائة، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع رسم التأمين ضد مخاطر الحرب.

وقائع وأحداث أخرى:

– تقرر وقف أصدار التأشيرات الجماعية للشركات في دولة الامارات العربية الراغبة في احضار عمال وافدين من الخارج وذلك بهدف تنظيم دخول العمالة الوافدة ومكافحة ظاهرة تجارة التأشيرات.

– وضعت امارة أبو ظبي خطة جديدة لانشاء مدن جديدة مرتبطة بالعاصمة أبوظبي تشكل معا نطاق أبو ظبي الكبرى، وانشاء مدينة جديدة اطلق عليها «مدينة خليفة» وتنمية المدن والقرى التابعة لمدينة أبو ظبي.

– زارت دولة الامارات العربية المتحدة عدة وفود سياحية من فرنسا وفنلندا وألمانيا من أجل قضاء عطلة عيد الميلاد ورأس السنة.

– توقع محافظ المصرف المركزي بدولة الامارات العربية المتحدة أن يرتفع متوسط الدخل الفردي بالامارات مع نهاية العام ١٩٩٠ إلى ١٩٣٠٠ دولار أمريكي مقابل ١٧٣٠٠ دولار أمريكي في العام الماضي و ١٦ ألف دولار أمريكي عام ١٩٨٨.

– أعلن رئيس جمعية المقاولات بدولة الامارات العربية أن أزمة الخليج اثرت بصورة سلبية في مشاريع المقاولات والأنشاءات في الامارات وخفضت حجم أعمال الشركات بنحو ٢٠ بالمائة في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار مواد البناء بنسبة ١٥ بالمائة منذ أغسطس/آب ١٩٩٠.

– عقد في أبو ظبي المؤتمر الدولي للأسواق التأمينية المشتركة خلال الفترة ٧–١٠/٣/١٩٩٠ باشراف وتنظيم جمعية الامارات للتأمين، وشارك فيه ٢٥٠ من رؤساء مجالس الادارة والمديرين العاملين والخبراء في ١٨٢ شركة تأمين تنتمي إلى ٤٢ دولة. وقد توصلت الندوة إلى ضرورة قيام سوق خليجية موحدة للتأمين من خلال اصدار الأنظمة واللوائح اللازمة، وتوحيد القوانين على مستوى الدول الخليجية، وتدعيم أوجه التعاون بينها، كما أكدت ضرورة اخراج مشروع تأسيس «الشركة الخليجية لاعادة التأمين» إلى حيز التنفيذ، والتغلب على المصاعب التي تواجه تكوين هذه الشركة.

– أصدرت بلدية دبي تعليمات تنظيم الترخيص لأصحاب المهن الاستشارية حيث حددت المؤهلات المطلوبة، ومدة الخبرة اللازمة. واشترطت أن تكون لدى غير المواطن خبرة عملية سابقة لا تقل عن عشر سنوات في مجال اختصاصه كما يجب أن يكون للمكتب مدير مقيم حائز على مؤهل عال في المجال المطلوب الترخيص فيه وله خبره سابقة لا تقل عن خمس سنوات، ويجب أن يكون للمرخص له كفيل مواطن حاصل على مؤهل متوسط على الأقل، واذا كان الراغب في ممارسة النشاط الاستشاري مواطنا فيجب ان يكون حاصلا على مؤهل عال في مجاله وان تكون له خبره عملية فيه.

– قررت مؤسسة فنادق انتركونتيننتال العالمية نقل مقرها الاقليمي من اثينا إلى دبي لتغطي منه عملياتها في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك المغرب وباكستان.

– عقد لأول مرة بجامعة الامارات اكبر تجمع علمي حضره ١٢٠ عالما ومتخصصا من ٣٥ دولة يمثلون ٥٠ جامعة ومؤسسة علمية في مجال التنمية الزراعية. وتجدر الاشارة إلى أن اجمالي المساحات الزراعية في دولة الامارات العربية المتحدة يبلغ في الوقت الحاضر ٤١٦ ألفا و٢٠٠ دونم.

– عقد في دبي بالتعاون مع الجمعية الدولية للاعلان في دبي بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٢، ندوة تحت عنوان «أزمة الخليج وحقيقة تأثيرها على اقتصاد الامارات»، حضرها ممثلون لعشرات المؤسسات التجارية والصناعية المصرفية والخدمية وأفيف من رجال المال والأعمال في دبي والامارات الأخرى. وتوصلت الندوة إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من الآثار السلبية التي أفرزتها الأزمة، فان فعاليات الامارات في شتى القطاعات استطاعت مواجهة هذه الآثار وتجاوزها خلال فترة قصيرة.

أحداث سياسية:

– شارك رئيس دولة الأمارات العربية المتحدة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في أعمال مؤتمر القمة العربي الطارىء في بغداد، وأعمال مؤتمر القمه العربي الطارىء الذي عقد في القاهرة لمناقشة الاحتلال العراقي لدولة الكويت، كما زار عدة دول منها الصين الشعبية واندونيسيا ودول عربية أخرى.

– وصلت إلى دولة الامارات العربية المتحدة شخصيات كثيرة عربية وغربية، من بينها الرئيس الفرنسي والرئيس التركي، وأجرت مناقشات تناولت التأكيد على ضرورة التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي التي تنص

على انسحاب العراق من الكويت وعودة حكومتها الشرعية.

– أمر رئيس دولة الامارات العربية المتحدة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بتاريخ ١٩٩٠/٨/١١ باستضافة جميع العائلات الكويتية التي وفدت إلى دولة الامارات وتقديم كافة صور الرعاية لهم وتلبية احتياجاتهم من مختلف الخدمات.

– اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٩ موافقتها على استقبال بعض القوات العربية والصديقة إسهاماً منها في الجهود العربية والدولية المبذولة للدفاع عن المنطقة في ضوء تطورات الموقف في منطقة الخليج العربي.

– أعلنت دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٩٠/٩/٤ أنها استقبلت قوات عسكرية من كل من جمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية العربية السورية وذلك استجابة لروح الاخاء والتآزر العربي واسهاما منها في تقوية قدرات الردع الدفاعية لدولة الامارات.

– أكدت دولة الامارات العربية المتحدة في أكثر من مناسبة ضرورة الانسحاب الكامل واللامشروط للقوات العراقية من الارضي الكويتية وعودة السلطة الشرعية تنفيذا للقرارات الصادرة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومؤتمر القمة العربي الطارىء بالقاهرة ومجلس الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومجلس الأمن الدولي.

– أكدت دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٦ ان بعثتها التمثيلية في دولة الكويت ستظل تقوم بأداء المهام المنوطة بها دون أي تغيير وان العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي دولة الامارات ودولة الكويت مستمرة على المستوى الثنائي والدولي.

– نعى ديوان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة في بيان له بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٣، المغفور له نائب رئيس دولة الامارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي سمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم.

– انتخب المجلس الأعلى لاتحاد الامارات العربية المتحدة حاكم دبي سمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم، نائباً لرئيس دولة الامارات لمدة خمس سنوات ابتداء من ١٩٩٠/١٠/٢١، كما وافق المجلس على اقتراح رئيس الدولة بتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء كذلك.

– تم تشكيل حكومة جديدة بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٣، هي الخامسة منذ شهر ديسمبر/كانون أول ١٩٧١، دخل فيها عدد من الوزراء الجدد و٦ وزراء سابقين.

– افتتحت جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية سفارة لها في أبو ظبي وبذلك يكون لها سفارة بدولة الامارات العربية المتحدة لأول مرة منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين في ١٩٨٦/١١/١٥.

القروض:

بلغت جملة القروض والمساعدات التي قدمها صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي منذ تأسيسه في يوليو/تموز ١٩٧١ وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، ٤ر٤ مليار درهم، وبلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها ٩٥ مشروعا، في ٤٢ دولة في مختلف الدول العربية والآسيوية والأفريقية.

٤٠٢ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠٢ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

تتمثل أهم فرص الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة فيما يلي:

– الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على مشتقات الغاز الطبيعي كمصدر للمادة الخام والطاقة.

- الصناعات المكملة للصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي.
- الصناعات الغذائية لامتصاص الفائض من الانتاج النباتي والحيواني والسمكي.
- الصناعات التصديرية في جبل علي.
- شركات خدمات وشركات مالية مكملة للصناعات التصديرية في منطقة جبل علي.

٢٠٤٠٢ المشروعات المعروضة للاستثمار:

هي نفسها التى عرضت في تقرير مناخ الاستثمار في العام الماضي وبيانها كما يلي:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
انتاج الدواجن	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	امارة الفجيرة	دراسة جدوى نهائية	٩٥ر٨ مليون درهم اماراتي.
مشروع مصنع الجلود	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	٢ر١٣ مليون دولار أمريكي
مشروع مصنع للحاويات والقابلات والصهاريج لسيارات الشحن	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	١١ر٥٠ مليون دولار أمريكي
مشروع مصنع طباخات كهربائية	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	١ ر١٥ مليون دولار أمريكي
مشروع مصنع بطاريات «الكالاين» الجافة	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	٣ر٢١ مليون دولار أمريكي
مشروع مصنع مضخات	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	٣ر٢٥ مليون دولار أمريكي
مشروع مصنع بطاريات للآليات	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	١١ر٧٩ مليون دولار أمريكي
مشروع معمل لتوضيب وتعبئة التمور	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	٧ر٢٤ مليون دولار أمريكي
مشروع صناعة أنابيب فولاذ ملحومة	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	٢٣ر٠٠ مليون دولار أمريكي
مشروع مصنع القناني الزجاجية	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	٣ر٣٦ مليون دولار أمريكي
مشروع مصنع للفافات الورق المستخدم في مصانع الورق الصحي	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	٣ر٢٢ مليون دولار أمريكي
مشروع مصنع أغذية حيوانية من نفايات الورق	منظمة اليونيدو	الامارات العربية المتحدة	دراسة جدوى مبدئية	٠ر٦١ مليون دولار أمريكي

٥٠٢ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (درهم اماراتي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (درهم اماراتي)
٢٤١	تجارة، خدمات، مقاولات، وصناعة	١٩٩٠	٤٢٤ر٦٦٠ر٢١٢	كويتيون	٢١ر٩٢٠ر٠٠٠
				عمانيون	١١ر٢٢٢ر٥٠٠
				سعوديون	١١٥ر٣٥٩ر٦٨٠
				فلسطينيون	٢ر١٠٤ر٩٠٠
				بحرينيون	٥ر٨٤٨ر٠٠٠
				يمنيون	٥٥١ر٤٠٠
				قطريون	٢ر٠٥٨ر٠٠٠
				أردنيون	١١ر٨١٨ر٥٠٠
				لبنانيون	١٠ر٤٠٩ر٤٩٩
				سوريون	١ر٣٣٦ر٨٠٠
				مصريون	١ر٤٠٧ر٣٠٠
				عراقيون	٢ر٣٠٢ر٠٠٠
				صوماليون	١ر٠٤٩ر٠٠٠
				سودانيون	٢١٠ر٨٥٢
				مغاربة	٣ر٢٥٠ر٠٠٠

(٣)

تقرير مناخ الاستثمار في

دولة البحرين

لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة البحرين
لعام ١٩٩٠

تحسن النشاط الاقتصادي في الشهور السبعة الأولى من العام، بفضل الميزانية التوسعية التي وضعت قيد التنفيذ، وارتفاع انتاج البتروكيماويات والألمنيوم وحجم الودائع المصرفية ومعدلات الطلب على الائتمان، وتحقيق المصارف التجارية لنتائج نصف سنوية ملحوظة. إلا أن هذا النشاط عاد وتراجع في أعقاب العدوان العراقي على دولة الكويت واحتلالها، وعانى القطاع الخاص فترة من الترقب وأرجأ اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل، ريثما ينجلي الوضع، وظل العديد من النشاطات غير النفطية على حاله أو سجل نموا سلبيا.
وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٣ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد العام صدور عدد من التشريعات والاجراءات الحكومية يمكن تلخيصها فيما يلي:
- على صعيد التجارة صدر المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٠ بشأن الرقابة على تجارة اللؤلؤ والأحجار ذات القيمة متضمنا النص على الأحكام المتعلقة بصناعة وتجارة واستيراد اللؤلؤ والأحجار ذات القيمة على النحو الذي ورد بالقرار. وصدر المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٤ معدلا الفقرة الثانية من المادة (١٠٣) من قانون الشركات التجارية حيث نص التعديل الجديد على تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن مائة فلس ولا تزيد على مائة دينار*.
- وعلى صعيد الرسوم صدر عن وزير الأشغال والكهرباء والماء القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٩، بتخفيض تعرفة الكهرباء للمنشآت الصناعية المرخص بها من ١٦ فلسا إلى ١٢ فلسا للكيلووات/ساعة.
- وفي قطاع التشييد والبناء صدر عن الهيئة البلدية المركزية القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٠ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧. ومن جملة ما نص عليه التعديل الجديد الزام المتقدم بطلب رخصة بناء أن يعهد إلى مهندس أو مكتب هندسي مصرح له بمزاولة الأعمال الهندسية بالاشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها ويكون المهندس أو المكتب الهندسي مسؤولا مسؤولية كاملة عن الإشراف على تنفيذ هذه الأعمال.
- وفي قطاع التأمين صدرت اللائحة التنفيذية المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٧ بشأن الأحكام المتعلقة بتأسيس وترخيص شركات وهيئات التأمين وأموالها والتزاماتها ومسك السجلات اللازمة لكل فرع من فروع التأمين، وتناولت اللائحة ضوابط مزاولة مهنة وسطاء وخبراء واستشاريي التأمين.

٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية:

- تم بتاريخ ١٩٩٠/٤/١ انضمام البحرين لاتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي والرسوم على نشاطات ومعدات

---

* الدينار البحريني يعادل ٢٫٦٥٢ دولار امريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١

ومؤسسات النقل الجوي العربي.

– تمت بتاريخ ١٩٩٠/٤/٧ المصادقة على البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري الموقع من قبل حكومة البحرين في مدينة الكويت بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٩.

– تمت بتاريخ ١٩٩٠/٤/٧ المصادقة على بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناتج من مصادر في البر الموقع من قبل حكومة دولة البحرين في مدينة الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١.

– تم التوقيع على اتفاقية مع دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت حول استخدام الهاتف المتحرك خارج الدولة، تنص على استطاعة مشتركي الهواتف المتحركة في أي من الدول الثلاث استخدام هواتفهم في الدول الأخرى أثناء زيارتهم لها وذلك بعد اجراء الترتيبات الفنية اللازمة من قبل المشترك والادارة التابع لها في بلده.

٢٠٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية:

– تم في المنامة بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والصناعي والفني مع جمهورية تركيا.

– وقعت في لندن بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٤ مذكرة تفاهم مع بريطانيا بشأن تعقب وتجميد ومصادرة الأموال العائدة من تجارة المخدرات.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٤ التوقيع على اتفاقية لمكافحة المخدرات مع بريطانيا.

٣٠٣ وقائع وأحداث:

شهد العام عددا من الوقائع والأحداث فيما يلي أبرزها:

الأداء الاقتصادي:

– تشير تقديرات العديد من المصادر الاقتصادية الموثوقة في منطقة الخليج العربي إلى أن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الشهور السبعة الأولى من العام قد جاء أفضل من العام السابق، كما أن أداء القطاعات غير النفطية كان متميزا، الا أن الوضع كان مختلفا تماما خلال الشهور الخمسة الباقية من العام، حيث ظل العديد من النشاطات غير النفطية على حاله أو سجل نموا سلبيا. غير أن معدلات النمو التي سجلت خلال السبعة الأشهر الأولى من العام تشير إلى أن عام ١٩٩٠ بشكل عام سجل معدلات ايجابية في اجمالي الناتج المحلي.

– بلغت الايرادات العامة الفعلية لدولة البحرين عام ١٩٩٠، حوالي ٤٩٧٫٧ مليون دينار بحريني قدرها ٥٧٫٧ مليون دينار بحريني.

الميزانية العامة للدولة:

– بلغت الايرادات الفعلية بالميزانية العامة للعام ١٩٩٠ – كما بينا سابقا – حوالي ٤٩٧٫٧ مليون دينار بحريني، ساهمت الايرادات النفطية فيها بنسبة ٦١٫٦ بالمائة، كما بلغت المصروفات العامة حوالي ٥٣٦٫٧ مليون دينار بحريني أي بعجز بلغ ٣٩٫٩ مليون دينار بحريني.

– تم خلال النصف الثاني من العام تحديث اجراءات الرقابة على الميزانية بادخال النظام الآلي لحساب الالتزامات والمدفوعات الذي يضبط اليا من اعتمادات الميزانية المخصصة للوزارات دون تجاوزات في الصرف، حيث سيتيح للوزارات مراجعة الاعتمادات للتأكد من كفايتها قبل الدخول في أي نوع من أنواع الالتزامات.

وبالنسبة للطلبات المقبولة سيتم استخراج أوامر الشراء الخاصة بها مطبوعة من النظام وبطريقة آلية.

في القطاع المالي والمصرفي:

– ارتفع اجمالي الموجودات/ المطلوبات لمؤسسة نقد البحرين (حسب نشرتها الاحصائية الصادرة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٠) من ٤٠٥ر٦١ مليون دينار بحريني في الفصل الثالث من عام ١٩٨٩ إلى ٤٢٣ر٢٧ مليون دينار بحريني في الفصل الثالث من عام ١٩٩٠، أما اجمالي الموجودات/ المطلوبات للبنوك التجارية فقد انخفض من ٢٠٥٣ر٩٨ مليون دينار بحريني في الفصل الثالث من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٢٥ر١٥ مليون دينار بحريني في الفصل الثالث من عام ١٩٩٠، وانخفضت خلال الفترة نفسها ودائع القطاع الخاص من ٩٤٠ر٠٠٠ مليون دينار بحريني إلى ٨٢٥ر٥١ مليون دينار بحريني، وارتفعت السلفيات والخصومات من ٥٩٣ر٠٢ مليون دينار بحريني إلى ٦٥٨ر٤٦ مليون دينار بحريني. أما الموجودات الأجنبية فقد انخفضت من ١١٨٩ر٤٦ مليون دينار بحريني. إلى ١٠٣٧ر٧١ مليون دينار بحريني، بينما زادت المطلوبات الأجنبية من ٤٠٧ر٨٦ مليون دينار بحريني إلى ٤١٨ر٢١ مليون دينار بحريني.

– انخفض اجمالي الموجودات/ المطلوبات للوحدات المصرفية الخارجية من ٦٣ر٩ مليار دولار أمريكي في الفصل الثالث من عام ١٩٨٩ إلى ٥٧ر٨ مليار دولار أمريكي بنهاية الفصل الثالث من عام ١٩٩٠.

– بلغ حجم النقد المتداول خارج البنوك في الفصل الثالث من عام ١٩٨٩، ٨١ر٦٠ مليون دينار بحريني، مقابل ١٠٤ر٧٨ مليون دينار بحريني في الفصل الثالث من عام ١٩٩٠، وخلال الفترة نفسها انخفضت الودائع تحت الطلب من ١٥٥ر٥٧ مليون دينار بحريني إلى ١٤٩ر٤٦ مليون دينار بحريني.

– سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية بدولة البحرين بنهاية الفصل الثالث من عام ١٩٩٠ انخفاضا بلغ ١٥٢ر٩٢ مليون دينار بحريني حيث بلغ اجمالي قيمة هذه الميزانية ٢٣٩٤ر٨٥ مليون دينار بحريني، مقابل ٢٥٤٧ر٧٧ مليون دينار بحريني بنهاية الفصل الثالث من عام ١٩٨٩.

– بلغ حجم السيولة المحلية الخاصة (النقد المتداول + ودائع القطاع الخاص) ٩٣٠ر٣ مليون دينار بحريني في شهر سبتمبر/ايلول ١٩٩٠ مقابل ١١١٩ر٢ مليون دينار بحريني في شهر يونيو/ حزيران من نفس العام مسجلة انخفاضا بمبلغ ١٨٨ر٩ مليون دينار بحريني وبنسبة ١٦ر٩ بالمائة.

أما السيولة بمفهومها الواسع (السيولة المحلية الخاصة + ودائع القطاع العام) فقد سجلت انخفاضا بمبلغ ٢٠٤ر٧ مليون دينار بحريني وبنسبة ١٣ر٢ بالمائة حيث تراجعت من ١٥٥٤ر٤ مليون دينار بحريني في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٠ إلى ١٣٤٩ر٧ مليون دينار بحريني في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠.

– سجل مجموع القروض التي قدمتها البنوك التجارية بنهاية سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ ارتفاعا قدره ٥٠ر٨ مليون دينار بحريني أو بنسبة ٨ر٤ بالمائة مقارنة بيونيو/حزيران ١٩٩٠ وقد تركزت الزيادة في القروض المقدمة للمقيمين التي بلغت ٦٥٨ر٥ مليون دينار بحريني، في قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع النقل وقطاع الأشخاص.

– وافق مجلس الوزراء البحريني عام ١٩٩٠ على زيادة رأس المال المصرح به للمؤسسة العربية المصرفية ، التي أنشئت قبل عشر سنوات كوحدة مصرفية خارجية، مملوكة بالكامل لكل من الكويت، والإمارات، وليبيا، من ألف مليون دولار أمريكي إلى ألف وخمسمائة مليون دولار أمريكي، وزيادة رأس المال المدفوع من ٧٥٠ مليون دولار أمريكي إلى مليار دولار أمريكي، وتخصيص نسبة الزيادة وقدرها ٢٥٠ مليون دولار أمريكي للاكتتاب العام والخاص لجميع الراغبين من دول العالم أفراداً كانوا أم مؤسسات.

– أعلنت المؤسسة العربية المصرفية في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٠ أنها أتمت بنجاح عملية طرح ٢٥ مليون سهم على المستوبين العربي والدولي بسعر ١٤ دولاراً أمريكياً للسهم الواحد، عن طريق الاكتتاب العام بالبحرين، والاكتتاب الخاص خارج البحرين. وقد تمت التغطية بنسبة ١١٤ بالمائة من الأسهم المطروحة من قبل ٣٢٦٤ مستثمراً من البلاد العربية والدولية. ويعد هذا الاصدار الأول من نوعه في الدول العربية، لأنه أمكن اصدار وطرح أسهم شركة عربية ومقرها في دولة عربية للاكتتاب الدولي.

– بدأت المؤسسة العربية المصرفية خلال العام باستخدام نظام فيديو خاص بها لربط المقر الرئيسي للمؤسسة في البحرين بمكاتبها في الخارج، بحيث يمكنها عقد اجتماعات بين المكاتب في مختلف البلدان عن طريق الأقمار الصناعية.

– عقد في البحرين بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦ «مؤتمر الشرق الأوسط للأعمال والمصارف والاستثمار» شارك فيه قرابة ٣٠٠ من المسئولين والرسميين في دول مجلس التعاون الخليجي. والاقتصاديين والمصرفيين والمعنيين بشئون الاستثمار من الدول العربية وغيرها، وبحث في أمور التعاون في المجال الاقتصادي، والتطورات في أسواق المال العالمية في التسعينات، وتدفق رؤوس الأموال إلى الدول العربية وفرص الاستثمار المتوفرة حالياً ومستقبلاً في المنطقة، والمناخ الملائم لتشجيع الاستثمار وجذب الأموال العربية.

– عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين الملتقى الاقتصادي الثالث بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ حول «دور البنوك التجارية في تحريك النشاط الاقتصادي» وقد دعا الحضور البنوك التجارية في البحرين إلى إعادة النظر في توجهها وسياستها، وإلى المبادرة بالاضطلاع بدورها الأساسي الرائد وهو المساهمة في تحريك النشاط الاقتصادي بكافة جوانبه وتشجيع ومساندة مبادرات القطاع الخاص، وتغيير نمط الإئتمان المصرفي المتبع حالياً والمهيأ أساساً لتوفير احتياجات تجارة الواردات فقط، وتبني استراتيجيات إئتمانية جديدة تلائم متطلبات الدعوة للقطاع الخاص للإضطلاع بمسئوليات أكبر في عملية التنمية وتأدية الدور المناط به والمتوفر منه، كذلك دعا الملتقى إلى ضرورة انشاء بنك للتنمية الصناعية لتنمية الاستثمار في الأنشطة الصناعية.

– عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٧ الملتقى الاقتصادي الخامس حول المؤسسات المالية الإسلامية، وآفاقها المستقبلية، وقد حضر الملتقى عدد من المختصين ورجال الأعمال وقدمت به عدة أوراق، بحثت إمكانات التعاون بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وضرورة إيجاد أدوات استثمارية جديدة للمؤسسات المالية الاسلامية، ودخولها في الأسواق العالمية.

– أنشأت شركة الخدمات المالية العربية وشركة الخدمات الدولية للسفريات شركة جديدة باسم الشركة العربية للصرافة، تتولى المتاجرة بالعملات الدولية والخليجية، وبيع الشيكات السياحية التي تصدرها شركة الخدمات المالية العربية والحوالات المصرفية والتعامل بالمعادن الثمينة.

– أعلن عدد من البنوك العاملة في البحرين عن اتجاههها نحو زيادة رؤوس أموالها، تدعيماً لمراكزها المالية وتوسيع أنشطتها في الداخل والخارج.

– أدى غزو العراق لدولة الكويت إلى تدفق كبير لرؤوس الأموال إلى خارج البلاد خلال الأسابيع القليلة التي أعقبت الغزو، إلا أن عمليات التحويل هذه عادت واستقرت بعد ذلك من جديد.

– أفادت المصادر المصرفية المسئولة في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ أن حوالي ٦٠ بالمائة من إجمالي الودائع المهاجرة عادت إلى النظام المصرفي في البحرين عندما تبين للعديد من أصحابها أن الأمان متوافر بعد قيام مؤسسة نقد البحرين بضخ السيولة للمصارف المحلية لمواجهة الطلب على العملات الأجنبية وبخاصة الدولار الأمريكي، وعدم السماح بزيادة سعر بيعه للأفراد.

– أدى غزو العراق لدولة الكويت إلى تراجع قيمة القروض المقدمة من المصارف التجارية نتيجة لتركيز هذه المصارف على إدارة أوضاع السيولة لديها، ولأن رجال الأعمال أنفسهم فضلوا الانتظار وتأجيل اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل ريثما ينجلي الوضع ويتم التوصل إلى حل دائم للأزمة.

– بدأت مؤسسات مالية كويتية واقليمية مقرها الكويت تتمركز وتفتح فروع لها بالبحرين على أثر أزمة الخليج، ومن بين هذه المؤسسات شركة الساحل للاستثمار والتنمية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، مؤسسة الخليج للاستثمار.

– دعمت الحكومة الكويتية في المنفى – ابان الازمة التي انتابت الخليج – بنك البحرين للشرق الأوسط بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي حتى يتمكن من الاستمرار في العمل، علماً بأنها تساهم فيه عبر بنك برقان الكويتي، الذي يملك ٥٢ بالمائة من رأس مال البنك البحريني.

سوق الأسهم المحلية :

– بين تقرير أصدره سوق البحرين للأوراق المالية حول حركة الأسهم المتداولة في البحرين خلال العام الجاري، حدوث ارتفاع من حيث قيمة وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المتممة، مقارنة مع عام ١٩٨٩ حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة ٣٣٫٦٧١٫٥٥٦ دينار بحريني مقارنة مع ١٤٫٣٤٢٫١٢٩ دينار بحريني لعام ١٩٨٩ بارتفاع نسبته ١٣٤٫٨ بالمائة، وبلغت كمية الأسهم المتداولة ٩٨٫٤٦٦٫٦٥٣ سهماً مقارنة مع ٦١٫٢٨٦٫٨٨١ سهماً لعام ١٩٨٩ بارتفاع نسبته ٦٠٫٧ بالمائة. أما عدد الصفقات المتممة فقد بلغ ٣٢٥٨ صفقة مقارنة مع ٢٠٧٩ صفقة لعام ١٩٨٩ بارتفاع نسبته ٥٦٫٧ بالمائة.

– وباستعراض نشاط حركة التداول للقطاعات المختلفة يتبين أن قطاع البنوك التجارية والشركات الاستثمارية قد احتل المرتبة الأولى لعام ١٩٩٠ من حيث قيمة الأسهم المتداولة، إذ بلغت قيمة أسهمه المتداولة ١٧٫٩٠٢٫٠٠٠ ديناراً بحرينياً بنسبة مقدارها ٥٣٫٢ بالمائة من اجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وبلغت كمية أسهمه المتداولة ٨٨٫١٨٦٫٠٠٠ سهماً بنسبة مقدارها ٨٩٫٦ بالمائة من اجمالي كمية الأسهم المتداولة. أما عدد صفقاته المتممة فقد بلغت ١١١٦ صفقة بنسبة مقدارها ٣٤٫٢٥ بالمائة من اجمالي عدد الصفقات المتممة.

وجاء قطاع البنوك التجارية في المرتبة الثانية من حيث قيمة الأسهم المتداولة، واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة، وقطاع الفنادق المرتبة الرابعة، وقطاع التأمين المرتبة الخامسة، وقطاع الصناعة المرتبة السادسة والأخيرة.

– بلغ عدد الشركات التي تم التداول بأسهمها خلال عام ١٩٩٠، ٢٨ شركة من مجموع الشركات المسجلة في السوق والبالغ عددها ٣٠ شركة بنسبة تصل ٩٣ بالمائة. وقد شملت خمس شركات من قطاع البنوك التجارية، وسبع شركات من قطاع البنوك والشركات الاستثمارية، وخمس شركات من قطاع التأمين، وسبع شركات من قطاع الخدمات، وثلاث شركات من قطاع الصناعة، وثلاث شركات من قطاع الفنادق.

– أدت عمليات التداول التي تمت خلال الفترة نفسها إلى ارتفاع أسهم أحد عشرة شركة من الشركات التي تم التداول بأسهمها في حين انخفضت أسهم خمس عشرة شركة منها.

– تبين المعدلات اليومية لحركة التداول خلال عام ١٩٩٠ أن المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بلغ ١٤٣٫١٥٠ ديناراً بحرينياً وأن المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة بلغ ٣٩٢٫٢٩٦ سهماً، والمعدل اليومي لعدد الصفقات المتممة بلغ ١٣ صفقة.

– وافق الإتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ على قبول سوق البحرين للأوراق المالية عضواً عاملاً في الإتحاد.

– أقر مجلس الوزراء خطة لتنشيط سوق البحرين للأوراق المالية من المقرر أن يكون لها مردودها على الأسعار والتداول والأوضاع في السوق بشكل عام. وتتضمن الخطة ضرورة دخول المستثمر المؤسسة في التداول بالسوق إلى جانب المستثمر الفرد حيث سيتم تنظيم هذه العملية باستخدام بعض الأساليب الحديثة كالتعامل بالهامش. وتتضمن الخطة كذلك زيادة المعروض من الأسهم ببيع بعض الأسهم الحكومية للشركات الخاصة وتشجيع صناديق التقاعد على الاستثمار في الأسهم عن طريق إنشاء المحافظ الاستثمارية، وإقامة شركات جديدة، وإصدار سندات جديدة، وتشجيع الشركات المقفلة على اصدار الأسهم للتداول في السوق وكذلك تشجيع تداول الأسهم غير البحرينية.

– بدأ سوق البحرين للأوراق المالية اعتباراً من شهر يونيو/حزيران ١٩٩٠ بالسماح للمستثمرين العرب والأجانب بالتداول فيها لأول مرة.. كما تقرر استقبال وتسجيل شركات الوساطة (السمسرة) المالية العالمية الموجودة في البحرين، والسماح بدخول المستثمرين الدوليين هذه الشركات وتقديم الخدمات المتطورة لهم، خاصة وأن اللائحة الداخلية لسوق البحرين للأوراق المالية أخذت في اعتبارها إمكانية تأسيس شركة وساطة بحرينية بمشاركة رؤوس أموال أجنبية للحصول على عضوية السوق أو بدخول فروع الشركات الأجنبية والشركات المعفاة للقيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية ذات الصفة العالمية. كما أن هناك إمكانية لتأسيس شركات مشتركة لصناعة السوق برأسمال ٥١ بالمائة بحريني و٤٩ بالمائة للشريك الأجنبي.

– بدأ سوق البحرين للأوراق المالية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧ التداول بأسهم المؤسسة العربية المصرفية التي كانت قد طرحت أسهمها للاكتتاب في مطلع الشهر نفسه – كما بينا سابقاً – لتغطية زيادة رأسمالها المدفوع من ٧٥٠ مليون دولار أمريكي إلى ١٠٠٠ مليون دولار أمريكي.

– سجلت أسعار الأسهم عقب الغزو العراقي لدولة الكويت انخفاضاً بلغ في المعدل ما بين ١٠ بالمائة و٢٠ بالمائة.

وفي مجال النفط والغاز :

– أعلنت إدارة التجارة وشئون الشركات بوزارة التجارة والزراعة بدولة البحرين عن تأسيس شركة «هاركن بحرين أويل كمباني» برأسمال مدفوع قدره ٤٥ مليون و٧٢٠ ألف دولار أمريكي لممارسة أعمالها في إطار تنمية إنتاج البترول والحفر وتسويق المنتجات. وتقدر حقوق الملكية للمساهمين بسبعين مليون و٩٤٧ ألف دولار أمريكي وتبلغ مصاريف فتح المكتب الإقليمي حوالي ٥٠ ألف دولار أمريكي. ووقعت الشركة الجديدة مع شركة نفط البحرين الوطنية، عقداً تجارياً بشأن حفر الآبار وتنمية إنتاج البترول وذلك على أساس اكتشاف البترول بعمق ١٣ ألف قدم في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤.

وفي مجال الصناعة :

– قام مركز التنمية الصناعية بوزارة التنمية والصناعة بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بعقد ندوة في البحرين حول فرص الاستثمار الصناعي في شهر يناير/كانون الثاني ١٩٩٠ تم خلالها عرض عشرة مشاريع صناعية، وتفيد مصادر المركز إلى أن خطته لعام ١٩٩٠ تتضمن انجاز العديد من دراسات الجدوى لمعرفة حجم السوق ومدى استيعابه لمشاريع صناعية جديدة.

– في إطار مساعي وزارة التنمية والصناعة بدولة البحرين لتقديم التسهيلات والحوافز لرجال الصناعة في البلاد بهدف تشجيعهم على زيادة حجم الصناعة والتقليل من التكاليف العامة لصناعتهم، قررت الوزارة اتباع نظام المصانع الجاهزة وبناء عدد منها في المناطق الصناعية لتكون تحت طلب واستغلال المستثمرين. وتأمل الوزارة التي قطعت شوطاً كبيراً في دراسة هذا النظام أن يظهر المشروع إلى حيز التنفيذ في القريب العاجل، لأن من شأن ذلك تقليل المصاريف العمومية التي تضاف عادة إلى التكلفة العامة للمنتج التي تنعكس بالتالي على زيادة سعره وتقلل من منافسته للمنتجات الأجنبية المماثلة.

– قامت وفود على مستوى رفيع من وزارة التنمية والصناعة بدولة البحرين بجولة في عدد من الدول الأجنبية تشمل اليونان والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الشرق الأقصى، وذلك بهدف التباحث حول تنفيذ مشاريع استثمارية صناعية مشتركة على أرض البحرين تعتمد في الأساس على مواد خام تنتج في البحرين مثل الألمنيوم والبتروكيماويات، وقد حققت جولة الوفود نتائج أولية إيجابية هامة تتضمن موافقات مبدئية على تنفيذ عدد جديد من المصانع المشتركة في البحرين تقوم على نقل التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير.

– وافق مجلس إدارة شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات على إقامة مصنع لليوريا بتكلفة ١٤٠ مليون دولار أمريكي، سيتم إعداد خططه في النصف الأول من العام القادم وسوف يستغرق استكمال المشروع ثلاث سنوات، وسوف يستخدم هذا المصنع النشادر الذي تنتجه الشركة.

– أعلن رئيس مجلس إدارة شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات أن الطاقة الإنتاجية للشركة بلغت ١٢٠٠ طن للأمونيا والميثانول يومياً وأنها تمكنت من كسب أسواق عالمية جديدة لبيع إنتاجها في ظروف تنافسية صعبة.

– أعلنت وزارة التنمية والصناعة خلال العام أن مشروعاً لأنابيب النحاس أصبح جاهزاً للتنفيذ، ويأتي هذا المشروع ضمن مشاريع الحديد والصلب التي قامت مجموعة استثمارية كويتية بشرائها.

– عقدت وزارة التنمية والصناعة خلال العام عدة ندوات لجذب المستثمرين وتشجيعهم وتهيئة المناخ المناسب لخلق صناعات في البحرين.

– عقد في المنامة الاجتماع التأسيسي للشركة الخليجية المتحدة للتصنيع بحضور ٣٠ من رجال الأعمال وممثلي الشركات والهيئات المؤسسة للشركة وممثل عن وزارة التنمية والصناعة. وقررت الجمعية العمومية التأسيسية للشركة أن يكون اسمها القانوني «خليجية للتصنيع» وأن تؤسس كشركة مساهمة عامة، وقام المؤسسون بدفع مبلغ ٩ ملايين دولار أمريكي، وتقرر استمرار المساعي لزيادة قاعدة المساهمين، كما تم التباحث للاستفادة من دراسات الجدوى المتوفرة التي أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مثل مشروع حامض الأسيتيك ومشروع الـ (T.D.I) ومشروع الفيروسيلكون. وشكلت لجنة تأسيسية للشركة ضمت مستثمرين من السعودية، البحرين، الكويت، قطر، والإمارات وعضو مراقب من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

– تسلمت وزارة التجارة البحرينية طلباً لتأسيس شركة مساهمة بحرينية مقفلة تتركز أغراضها في جمع المعلومات العلمية والتقنية الصناعية وتبادلها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقرر أن يكون اسم الشركة المقترحة «دار التقنية» ويبلغ رأسمالها خمسة ملايين دينار بحريني (١٣ مليون دولار أمريكي). وتهدف الشركة إلى تعزيز القدرات الوطنية لاستيعاب وتوطين التقنيات الملائمة لدفع عملية التنمية بدول المجلس وتحقيق الاعتماد على الذات انطلاقاً من تقنيات المياه والطاقة والبيئة، وستقوم الشركة بجمع وتبويب المعلومات العلمية والتقنية والصناعية وتسهيل انسيابها وتبادلها بين مراكز المعلومات الخليجية والجهات التي تحتاجها إضافة إلى تشجيع وتنظيم التنسيق والتعاون في مجالات البحوث التطبيقية وتطوير الكفاءات الإنتاجية لمرافق المياه والطاقة وبرامج حماية البيئة، وإقامة بحوث مشتركة على المستوى المحلي والإقليمي بين الجهات المستفيدة من نتائج البحث

والتطوير، وتقديم المشورة والدعم الفني لتعزيز إمكانات المؤسسات الحكومية والصناعية لبلورة الخطط الاستراتيجية، وتنفيذ برامج تقنية محددة لتطوير ومتابعة عقود وشراء الخدمات الهندسية.

– عقد أصحاب ومسئولو شركات تصنيع أجهزة تكييف الهواء بدول الخليج العربية اجتماعاً بغرفة تجارة وصناعة البحرين، بمشاركة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، تم به اقرار إنشاء جمعية لمصنعي أجهزة تكييف الهواء فى دول الخليج العربية، وتحليل واقع هذه الصناعة والمنافسة غير المتكافئة التي تواجهها من المنتجات المماثلة الأجنبية في الأسواق المحلية.

– أقر مجلس الوزراء في شهر أبريل/نيسان ١٩٩٠ تحويل شركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو) بالكامل إلى القطاع الخاص، ويبلغ رأسمالها الصادر والمصرح به خمسة ملايين سهم بقيمة اسمية قدرها ٢ دينار بحريني للسهم الواحد.

– في إطار تطوير القطاع الصناعي بدأت وزارة التنمية والصناعة خلال العام التركيز على تحسين المناطق الصناعية (ويبلغ عددها ١١ منطقة) والخدمات المقدمة فيها، ودراسة إمكانية اشراك القطاع الخاص المستفيد من هذه المناطق الصناعية في طرح ومعالجة المشاكل الأساسية للمستأجرين عن طريق امكانية تشكيل مجلس إدارة ووضع نظام أساسي وبرنامج عمل له.

– بلغ صافي الإنتاج في شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) خلال العام ٥ر٢١٢ ألف طن متري وهو معدل قياسي متجاوزاً بذلك صافي الإنتاج لعام ١٩٨٩ بـ١ر٢٦ ألف طن متري ومتفوقاً على الخطة الإنتاجية لعام ١٩٩٠ بـ٢ر٣١ ألف طن متري.

– تواصل وزارة التنمية والصناعة سياسة الحكومة في مجال حماية ودعم الصناعات الوطنية حيث وصل عدد المصانع التي حصلت منتجاتها على الحماية الجمركية إلى ٩ مصانع.

– تم خلال هذا العام التوقيع على اتفاقية اعداد مسودة مشروع القانون الموحد لأنظمة البناء بالمناطق الصناعية بين ادارة المناطق الصناعية وشركة كوي المؤيد والذي بموجبه تم توحيد المواصفات لكافة المنشآت والمباني لجميع المناطق الصناعية بالبلاد بحيث تكون مطابقة للمستويات الدولية المتعارف عليها.

– تم الاتفاق على تنظيف المنطقة الصناعية بشمال سترة ووضع العلامات الارشادية بمنطقة شمال سترة توخيا للسلامة.

– تم الانتهاء من المرفأ الجديد بالمنطقة الصناعية بشمال سترة.

– درست وزارة التنمية والصناعة خلال العام مشروع مجمع صناعي في المنطقة الصناعية بشمال سترة تبلغ مساحته ١١٢٠٠٠ متر مربع مكون من ٨٢ قطعة صناعية مع توفير كافة الخدمات اللازمة من طرق، كهرباء، وماء... الخ وذلك تشجيعا للقطاع الصناعي وتطويرا للخدمات المقدمة.

– يجري العمل على قدم وساق في شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» لتوسعة مصهر ألبا للألمنيوم بتكلفة إجمالية تبلغ ملياراً و٤٤٠ مليون دولار أمريكي، ويشتمل برنامج التوسيع على انشاء خط تشغيل رابع ومصنع جديد للطاقة من المقرر انجازه عام ١٩٩٢ بكلفة ٥ر٤٥ مليار دولار أمريكي، وهذا الأمر يسمح للشركة برفع طاقة المصهر إلى ٤٦٠ ألف طن متري سنوياً من الألمنيوم فيصبح بذلك أكبر مصنع ألمنيوم في العالم.

– تم الاتفاق بين وزارة التنمية والصناعة في البحرين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) على الاستعانة بثلاثة خبراء من المنظمة لتقديم المساعدات الفنية لبعض الصناعات المتوسطة والصغيرة وعلى وجه الخصوص صناعات الألمنيوم ومواد البناء والأثاث الخشبي.

– قام مركز التنمية الصناعية بالمساهمة في تكلفة عدة دراسات جدوى لبعض المشاريع الصناعية مثل مشروع اجزاء وقطع غيار من الألمنيوم، ومشروع قوالب الألمنيوم، وذلك بالمشاركة مع شركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو).

– أخذ مركز التنمية الصناعية على عاتقه اصدار نشرة دورية ربع سنوية باسم الصناعة التي تهدف إلى ابراز النشاطات المختلفة للوزارة والاجابة على العديد من الأسئلة التي تراود الصناعيين والقراء والتي تتعلق بالقطاع الصناعي. اضافة إلى الترويج لبعض المشاريع الصناعية وتنمية الادراك الصناعي لدى المستثمرين والصناعيين.

– حرصا من وزارة التنمية والصناعة على تشجيع الصناعات الوطنية والعمل على زيادة الوعي لدى المستثمرين بالاجراءات الخاصة بالصناعة فقد قامت بطباعة القوانين الخاصة بالصناعة باللغتين العربية والانجليزية لتكون في متناول المستثمرين الصناعيين وذلك للتعرف على الجوانب القانونية للاستثمار الصناعي في الدولة وتوفير الحوافز والدعم اللازم له.

وفى مجال التجارة :

– بلغ مجموع التجارة الخارجية غير النفطية للبحرين في عام ١٩٩٠ – حسب البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء – ما قيمته ٨٠١ مليون دينار بحريني بزيادة قدرها ٤٢ مليون دينار بحريني، مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضى حيث بلغت ٧٥٩ مليون دينار بحريني. وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع الحاصل في اجمالي الواردات غير النفطية خلال الفترة نفسها.

– بلغ رصيد العجز في الميزان التجاري في عام ١٩٩٠، ٣ر٣٩٠ مليون دينار بحريني، مقارنة مع ٨ ر٤١١ مليون دينار بحريني في عام ١٩٨٩. ويرجع هذا الانخفاض إلى إرتفاع اجمالي الصادرات من ٦ر١٧٣ مليون دينار بحريني في عام ١٩٨٩ إلى ٦ر٢٠٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٠، أي بمقدار ٣٢ مليون دينار بحريني، في حين ارتفع اجمالي الواردات بقيمة ٩ر٩ مليون دينار بحريني من ٤ر٥٨٥ مليون دينار بحريني، إلى ٣ر٥٩٥ مليون دينار بحريني خلال الفترة نفسها.

– وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية غير النفطية مع الدول العربية يلاحظ أن واردات البحرين قد ارتفعت في عام ١٩٩٠ إلى ٥ر٧٩ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣ر٧٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٨٩ كما ارتفعت صادرات البحرين إلى هذه الدول خلال نفس العام من ٩ر١٢٧ مليون دينار بحريني بما في ذلك صادرات المناطق الصناعية إلى ١ر١٤٢ مليون دينار بحريني.

– أما بالنسبة لتجارة البحرين غير النفطية مع دول العالم فقد ارتفعت أيضاً واردات البحرين من الدول الأوروبية خلال الفترة المذكورة من ٣ر٢٨٥ مليون دينار بحريني إلى ٥ر٢٩٥ مليون دينار بحريني، وارتفعت صادرات البحرين من ٧ر٢٦ مليون دينار بحريني إلى ١ر٣٢ مليون دينار بحريني، وبلغ رصيد العجز التجاري مع هذه الدول ٤ر٢٢٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٠، مقارنة مع ٦ر٢٣١ مليون دينار بحريني في عام ١٩٨٩.

– وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية غير النفطية يلاحظ أن ٥ر٤٣ بالمائة من الصادرات خلال الفترة نفسها قد اتجهت للدول العربية، و٩ر١٠ بالمائة للدول الأوروبية. وعلى صعيد الدول الرئيسية التى تستورد منها البحرين حاجياتها تتصدر الولايات المتحدة هذه القائمة بحصة قدرها ٢ر١٤ بالمائة، تليها في المرتبة الثانية المملكة المتحدة بحصة ٣ر١١ بالمائة، وفي المرتبة الثالثة اليابان بحصة ١٠ بالمائة، والمرتبة الرابعة استراليا بحصة ٦ر٩ بالمائة وفي المرتبة الخامسة ألمانيا الغربية بحصة ٥ر٥ بالمائة، وفي المرتبة السادسة المملكة العربية السعودية بحصة ٣ر٥ بالمائة، وفي المرتبة السابعة بليجيكا بحصة ٣ر٤ بالمائة، وفي المرتبة الثامنة فرنسا بحصة ٨ر٣

بالمائة، وفي المرتبة التاسعة إيطاليا بحصة ٣ر٤ بالمائة، وفي المرتبة العاشرة الهند بحصة ٣ بالمائة، أي أن هذه الدول العشر صدرت للبحرين تقريباً ثلاثة أرباع وارداتها غير النفطية في عام ١٩٩٠.

– جرت ترتيبات خلال العام لإنشاء مركز للتحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البحرين – كما ذكرنا ذلك في الجزء الأول من التقرير – لتسوية المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام الإتفاقية الاقتصادية الموحدة بما في ذلك المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين حكومات المجلس ومؤسساتها الحكومية بعضها البعض، أو بينها وبين الشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد ممن يحملون جنسية إحدى دول المجلس.

– عقد في المنامة خلال الفترة ١٥ – ١٧/ ١ / ١٩٩٠ «مؤتمر التسويق الخليجي الثالث» وقد توصل المشاركون فيه إلى مجموعة من التوصيات تركزت على وضع استراتيجية تعتمد على قيام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ككتلة اقتصادية موحدة، وتوجيه الطاقات الاستثمارية والمالية للدول الخليجية للحصول على حصة أكبر في الأسواق العالمية، مع تطوير الإمكانات الإنتاجية والإرتقاء بمستوى ونوعية السلع الاستهلاكية المنتجة محلياً، والعمل على إنشاء مؤسسات وهيئات تمويلية كضمان الاستثمار في جميع دول المنطقة، والدعوة إلى زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كما أوصى المؤتمر بدعم النشاط التسويقي الجماعي، وإقامة المزيد من المعارض، وتوفير قواعد المعلومات التجارية الأساسية كمصدر مساند وأساسي لإجراء البحوث التسويقية.

– تم إنشاء شركة «مجمع السوق الحرة» كشركة مساهمة بحرينية مقفلة برأسمال مصرح به وصادر قيمته مليونا دينار بحريني، تختص بتشغيل وإدارة محلات السوق الحرة بمنطقة الوصول والمغادرة بمطار البحرين الدولي، وتطوير وإدارة وتسويق أنشطة تجارية بالمطار لضمان البيع بأسعار تنافسية.

– عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين الملتقى الاقتصادي الثاني حول «تطوير البحرين كمركز للمعارض والمؤتمرات : الحوافز والمعوقات» بتاريخ ٢٨/١/١٩٩٠، شارك فيه عدد من المختصين والمسئولين إضافة إلى رجال المال والأعمال ونخبة من مديري البنوك والفنادق وشركات السفر والسياحة والمؤسسات التجارية والجمعيات المهنية. وقد تركزت أعمال الملتقى على بحث الإيجابيات والمزايا التي توفرها البلاد لتشجيع إقامة المعارض والندوات والاجتماعات المتخصصة، والأسباب التي أدت إلى تعثر نمو تطور إقامة مثل هذه الأنشطة والمقترحات التي تساعد على تنشيط وتنمية هذه الفعاليات.

– عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين بتاريخ ٢١/٣/١٩٩٠ الملتقى الاقتصادي الرابع حول تخطيط الإنفاق والاستهلاك في الأسرة البحرينية، وطرح في الملتقى مدير إدارة التموين ومراقبة الأسعار عدة نتائج منها، أن المجتمع البحريني مجتمع استهلاكي يشاركه في ذلك غالبية دول العالم الثالث تقريباً بدرجات متفاوتة حسب تطور المجتمع ونمائه، وبين أيضاً أن تغير الإتجاه الاستهلاكي إلى اتجاه إنتاجي يحتاج إلى جهد كبير وتغير في الأنماط الاستهلاكية والسلوكية، وأوصى الملتقى بتنظيم أسبوع للتوعية بأهمية تخطيط وترشيد الإنفاق والاستهلاك في المجتمع البحريني.

– عقد في البحرين خلال الفترة ١٠ –١١ مارس/آذار ١٩٩٠ المؤتمر الثاني لتسويق المنتجات البتروكيماوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أقر به الحضور مجموعة من التوصيات من أهمها : دراسة إنشاء منظمة للمنتجين والمستهلكين بدول المجلس تعنى بالتنسيق والتعاون فيما بينهم في الأمور ذات العلاقة المشتركة للعمل على توحيد المواقف ووضع السياسات الملائمة للتعامل مع الجهات الأخرى، كما أوصى المؤتمر بضرورة متابعة أعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شركة تسويق مشتركة للبتروكيماويات، وضرورة التنسيق بين معاهد البحوث العلمية المتخصصة والشركات المنتجة للمواد الكيماوية الأساسية والوسيطة والنهائية في دول مجلس التعاون في وضع برامج البحث العلمي والتطوير لمواكبة احتياجات المنطقة في مجال التعاون الصناعي والاستثمارات

والمساعدة على استيعاب وتطوير تقنية صناعة البتروكيماويات.

– ارتفعت معدلات التضخم خلال العام بشكل عام لا نتيجة للتحسن الملحوظ في النشاطات الاقتصادية خلال الشهور السبعة الأولى من السنة فحسب، بل وبسبب الارتفاع العام الذي سجل في أسعار السلع المستوردة والذي يعكس تزايد معدلات التضخم العالمية، ومجموعة أخرى من العوامل، من بينها تراجع أسعار صرف الدينار البحرينى مقابل العملات الأخرى، وارتفاع أسعار التأمين ضد مخاطر الحرب، وأسعار الوقود خلال الفترة من أغسطس/آب التي أعقبت الغزو العراقي للكويت وحتى نهاية العام، إلا أن استمرار الحكومة في توفير الدعم للسلع والخدمات الأساسية كالبنزين، والكهرباء، والماء، والمواد الغذائية، والتعليم، والصحة والخدمات العامة الاخرى من شأنه أن يساعد على لجم الارتفاع فى معدلات التضخم.

– أدى عدم التيقن الذي ساد منطقة الخليج العربي في أعقاب غزو العراق لدولة الكويت إلى زيادة معدلات الاستهلاك المحلي في البحرين وبخاصة الطلب على السلع الاستهلاكية، وتزايدت معدلات التدفق التجاري من وإلى البلاد.

– تم يوم ١٩٩٠/١١/٢٥ اعلان قيام «الشركة الإسلامية للتجارة» برأسمال ١٠٠ مليون دولار أمريكي، والتي يساهم فيها ١١ بنكاً إسلامياً من أكبر البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط من بينها بنك البحرين الإسلامي. وتهدف الشركة إلى تشجيع تبادل التجارة البينية بين الدول الإسلامية وتدعيم العلاقات التجارية والمالية فيما بينها.

– افتتح في البحرين بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٨ معرض الخريف ١٩٩٠ الذي شاركت فيه ٨٠ شركة تمثل كبريات الشركات العالمية في مختلف أنواع المواد والصناعات الاستهلاكية، كما تم تخصيص جناح فيه لدولة الكويت.

وفي مجال السياحة :

– بلغ عدد السياح الذين زاروا البحرين خلال عام ١٩٩٠ حوالي ١ر٢٣ مليون سائح، مقابل نحو ١ر٣٤ مليونا عام ١٩٨٩، أي بتراجع نسبته حوالي ٨ر٢ بالمائة. وهذا يرجع إلى أزمة الخليج فى اعقاب الغزو العراقى لدولة الكويت، مما ادى الى انخفاض السياح من الجنسيات الأخرى، وتدفق الكويتيين على دولة البحرين ابان الازمة مما ادى إلى أرتفاع عدد السياح من دول مجلس التعاون، حيث كان عدد السياح من رعايا هذه الدول حوالي ١ر٢ مليون سائح، مقابل نحو ١ر٠٢ مليون سائح عام ١٩٨٩ أى بزيادة نسبتها حوالي ١٧ر٦ بالمائة. أما السياح من الجنسيات الأخرى فبلغ عددهم نحو ٢٥٧ ألف سائح. مقابل حوالي ٣٢٧ ألف عام ١٩٨٩ أى بتناقص نسبته نحو ٣٩ بالمائة.

– تفيد مصادر السياحة في البحرين أن جسر الملك فهد يعتبر وسيلة مهمة للقادمين إلى البحرين من السعودية والدول الخليجية، والذين يأتون بشكل أساسي لقضاء الأجازات وعطلات نهاية الأسبوع. وللدلالة على أهمية الجسر للسياحة تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد القادمين عبره خلال العام ١٩٨٩ قد بلغوا نحو مليون و٥٣٤ ألفا و٦٨٦ شخصاً، أي مانسبته ٧٣ر٠٨ بالمائة من إجمالي عدد القادمين إلى الجزيرة الذي بلغ خلال العام مليونين و١٠٠ ألف و٢٧ شخصاً. وفي مقابل ذلك، بلغ عدد القادمين جواً ٥٦٢ الفا و٦٥٧ شخصاً أي ما نسبته ٢٦ر٨ بالمائة من إجمالي القادمين مقابل ١٢ر٠ بالمائة (أي ٢٦٨٤ شخصاً) قدموا إلى البحرين عن طريق البحر.

ويحتل جسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالسعودية أهمية مماثلة على صعيد حركة المغادرين، ففي العام نفسه غادر البحرين مليونان و٧٥ ألفا و٣١٧ شخصاً توزعوا وفقاً للمنافذ كالآتي : ٢٦ر٤ بالمائة عن طريق الجو، ٧٣ر٤ بالمائة عن طريق البر و٢ر٠ بالمائة عن طريق البحر.

أما القادمون عبر الجسر من حيث الجنسيات فإن غالبيتهم من رعايا دول مجلس التعاون حيث أشارت أرقام الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن ٥٥ر٤ بالمائة من إجمالي القادمين هم من التابعية السعودية.

– أما في عام ١٩٩٠ فتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد القادمين إلى البحرين في عام ١٩٩٠ بلغ ٢٫٠٥١ر٢١٢ شخصاً، من بينهم ١٫٥٢ر٥٢٢ر١ شخصاً أي أن ٧٤ر٣ بالمائة من حركة القادمين تتم عبر الجسر.

– قرر المجلس النوعي للتدريب في قطاع التموين والفندقة بدولة البحرين توسعة البرامج التدريبية التي يتبناها المجلس لتأهيل وتطوير الكوادر البحرينية العاملة في القطاع الفندقي والسياحة.

– تشير آخر الاحصائيات الرسمية إلى أن نسبة البحرنة فى الفنادق ذوات الخمس نجوم بلغت ١٧ بالمائة من إجمالى العاملين في هذه الفنادق، وفي فنادق الأربع نجوم ٢٥ بالمائة وبلغ متوسط البحرنة في هاتين الفئتين معاً ١٩ بالمائة من العمالة في الفنادق.

– أدت أزمة الخليج فى أعقاب الغزو العراقي للكويت إلى تناقص امتلاء الفنادق منذ أوائل سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠، بسبب تراجع تدفق السياح ورجال الأعمال عما كان عليه في موسم الشتاء الماضي. كما أشارت المصادر الرسمية إلى أن حركة جسر الملك فهد قد انخفضت أيضاً بسبب الظروف السائدة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

وفى مجال الزراعة والثروة السمكية :

– مع محدودية قطاع الزراعة في البحرين حيث يساهم بنسبة ١ر١ بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الحكومة البحرينية تهتم بالتنمية الزراعية كثيراً وتواصل جهودها لتوسيع الرقعة الزراعية بزيادة ماتنفقه عليها من عام إلى آخر، وتقديم القروض للمزارعين لتشجيعهم على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

– يتركز النشاط الزراعي في البحرين في مناطق المنامة والمحرق وستره، وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة ٤٠٤٨ هكتار أي نحو٨ر٥ من مساحة البلاد، إلا أن المساحة المزروعة لا تتعدى٨ر٥ بالمائة من الأراضي التي يمكن استغلالها. ويبلغ عدد القوى العاملة في الزراعة وصيد الأسماك نحو ٣٦٠٠ عامل، يمثلون حوالي ٩ر٠ بالمائة من اجمالي السكان لعام ١٩٨٥ والذي بلغ ٢٨٠ر٤٠٠ نسمة.

– يبلغ عدد الحيازات الزراعية حوالي ٨٥٣ حيازة تتراوح مساحة كل منها بين ٥ر٠ هكتار إلى ٠ر٣ هكتار، وقد ارتفع معدل إنتاج الخضروات ليلبي حاجة ٢٧ بالمائة من الطلب المحلي بعد أن كان يسد حاجة ١٤ بالمائة من الطلب المحلي. وتهدف الخطة الزراعية لعام ١٩٩٠ إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات البيض والدجاج، وإنتاج ٧٥ بالمائة من الطلب على الخضروات، و٥٠ بالمائة من احتياجات الألبان و١٥ بالمائة من احتياجات اللحوم.

– اهتمت الحكومة في السنوات السابقة بمشاريع تحلية المياه لتوفير المياه من الطبقة الصخرية المائية، وتقليل نسبة المياه المستخدمة في الزراعة بادخال أساليب اقتصادية كالري بالتنقيط، وتقديم إعانات مالية للمزارعين تعادل ٤٠ بالمائة من هذه الأساليب، كما اهتمت الحكومة بمد شبكات الإنتاج والتوزيع مما ساعد على استصلاح ما يقارب ٥٠٠ هكتار من الأراضي وتحويلها إلى أراضي زراعية، ويجري حالياً استصلاح ١٧٥٠ هكتار على عدة مراحل باستخدام مياه المجاري المعالجة لأغراض الري.

– أدى إنتاج الخضروات في البيوت المحمية إلى توفير استهلاك المياه حيث كان الطن المنتج من المحصول يحتاج إلى ١١٠٠ جالون، فأصبح يحتاج إلى ٨٥ فقط .

– وعلى صعيد الإنتاج الحيواني يبلغ إنتاج اللحوم الحمراء في البحرين ١٠٧ أطنان تسد ٨ بالمائة من حاجة الاستهلاك المحلي. وتنتج البحرين ٨ر١٦٧٠ طن من الألبان ومشتقاتها وهي تسد ١٥ بالمائة من الاستهلاك،

وتسعى الحكومة لزيادة منتجات الحليب ومشتقاته باستيراد ماشية الفريزيان الأسترالية والجيرسي الإنجليزية، كما تسعى لتطوير الدواجن حيث تمتلك شركة الدواجن العامة التي تشرف الدولة عليها ١٨٠ ألف دجاجة بياضة، تضع ٢٠ مليون بيضة سنوياً. ويلبي هذا الإنتاج أكثر من ٤٠ بالمائة من الطلب المحلي على البيض، بينما يملك القطاع الخاص ٥ وحدات إنتاجية، تقوم بإنتاج ١٥ مليون بيضة و٢٥ر١ مليون طير من طيور المائدة، وتسد لحوم الدواجن ٥١ بالمائة من الطلب المحلي، والبيض ٨٦ بالمائة من الاستهلاك المحلي.

– قامت إدارة البحوث الزراعية* في وزارة التجارة والزراعة البحرينية مؤخراً بزراعة نباتات جديدة لأول مرة في البحرين مثل الكاجنس والججوبا والجوار والكركديه واللوكيديا. وقد ذكر مصدر مسئول بالإدارة أن هذه النباتات تتميز بمقاومتها للملوحة والجفاف، ولها أهميتها الغذائية والعلفية والاقتصادية والطبية، وبين أن «المزرعة الشرقية» تجرى التجارب على خمسة أصناف جديدة من البروكولي، وتهدف هذه التجارب إلى دراسة الأصناف الجديدة من حيث النوعية والجودة ومقاومة الأمراض والآفات ومعرفة مدى ملاءمتها للظروف المحلية ومدى تقبل الذوق المحلي لها.

– حددت ادارة الثروة السمكية بوزارة التجارة والزراعة عدد المتعاملين في تصدير الأسماك والروبيان خلال العام بما يتراوح بين ١٠ و ١٥ شخصا من بينهم خليجيون، كما حددت الادارة يومين في الأسبوع لتصدير الروبيان، بالاضافة إلى أنها حددت خليجيون، كما حددت طلبيات تصدير الروبيان وذلك بأن لا تتجاوز كل طلبية تصدير ٣٥٠ كيلو جرام فقط، وقد بلغ اجمالي الكميات المصدرة من الأغذية البحرية لعام ١٩٩٠، ٢ر١٣٩٢ طن متري.

– تهتم الحكومة البحرينية بتشجيع صيد الأسماك حيث يعمل (حسب احصاءات ١٩٨٨) نحو ٢٠٢٠ قاربا و ٣٦٨٨ شخصا. وبلغ الانتاج السمكي خلال عام ١٩٩٠، ٢ر٩٢٠٨ طن متري يكفي ٧٥ بالمائة من الاستهلاك المحلي.

– أوضحت دراسة أصدرتها وزارة التجارة والزراعة البحرينية حول الأسس الفنية والاقتصادية لإنتاج مستلزمات تربية وصيد الأسماك في دولة البحرين، أن استهلاك الفرد من الأسماك في البحرين يشكل حوالي ٢٧ بالمائة من إجمالي اللحوم البروتينية المستهلكة، وأن القطاع السمكي كان يساهم في مجموع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣ر٠ بالمائة حتى عام ١٩٨٥ ثم حدثت زيادة طفيفة في العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧ لتبلغ النسبة حوالي ٥ر٠ بالمائة، وأوضحت الدراسة أن نسبة المخصصات المالية لقطاع الأسماك في الموازنة العامة للدولة بلغت حوالي ٤ر٠ بالمائة بشكل عام، منها ٥٨ بالمائة مصروفات إنشائية لمشروع رأس حيان وإنشاء الفرض والموانىء وحوالي ٤٢ بالمائة مصروفات تشغيلية أو متكررة.

– صدر في البحرين كتاب الزراعة العربية ١٩٩٠ باللغتين العربية والإنجليزية، وهو يضم مجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات العاملة في مجال توفير واستيراد المعدات والتكنولوجيا الزراعية، ومعلومات متكاملة عن الاستثمارات في المشاريع الجديدة، كما يتناول التوجهات نحو زيادة الإنتاج الزراعي في الدول العربية.

في مجال النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية :

– صدر بيان عن شركة طيران الخليج جاء فيه أن الشركة حققت أرباحاً صافية قدرها ٧ر٢٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ١٩٨٩.

---

* تم إنشاء هذه الإدارة بتاريخ ١٧/٤/١٩٩٠.

– أكد الرئيس التنفيذي لشركة طيران الخليج أن الشركة بتشغيلها للخط الجوي الجديد بين منطقة الخليج وكل من سنغافورة واستراليا مع نهاية العام، أصبحت الشركة الوحيدة التي تربط قارة استراليا بالخليج والشرق الأوسط. وقد اجتهدت شركة طيران الخليج في التوصل إلى تشغيل الخط الجديد من خلال مفاوضات مكثفة دامت أكثر من سنتين مع الحكومات المعنية. وكان من اللازم تشغيل هذا الخط قبل عدة سنوات في ضوء الاقبال الكبير عليه من جانب الجاليات العربية المقيمة في أستراليا بصفة خاصة إضافة إلى مختلف الفئات الأخرى في استراليا وسنغافورة.

– أعلنت شركة طيران الخليج أن أزمة الخليج الراهنة أوجدت كلفة إضافية بلغت نحو خمسة ملايين ونصف مليون دولار أمريكي شهرياً مقابل الأسعار الجديدة للوقود والتأمين مما زاد التكاليف التي تحملتها الشركة خلال الشهور الأربعة الماضية بعد نشوب أزمة الخليج.

– تم التوقيع خلال العام على اتفاقية بين دولة البحرين وشركة طيران الخليج تحصل الشركة بموجبها على قرض تبلغ قيمته ٥ر٥ مليون دينار بحريني لانشاء المبنى الرئيسي للشركة بمدينة المحرق.

– بدأت شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) بتقديم خدمة جديدة للشركات الكبرى والبنوك العاملة في البحرين تسمى خدمة «مؤتمر الفيديو عبر الأقمار الصناعية»، وهذه هي التجربة الأولى في البحرين والخليج العربي، وهي تهدف إلى تقديم خدمات سريعة بأسهل الطرق إلى البنوك والشركات الكبيرة.

– بلغ عدد الشاحنات التي عبرت جسر الملك فهد ، ٤١٣٩٠ شاحنة خلال عام ١٩٨٨ وتراجع العدد إلى ٤٠٤٩٥ شاحنة في العام ١٩٨٩، ثم تراجع قليلا في العام ١٩٩٠ ليبلغ ٤٠٣٣٧ شاحنة.

وفي مجال التأمين:

– تم تسجيل الشركة العالمية للتأمين المحدودة كشركة مساهمة بحرينية مقفلة لدى ادارة التجارة وشؤون الشركات بوزارة التجارة والزراعة برأسمال مصرح به قدره ٣ ملايين دولار أمريكي. وذكر مشرف قسم التأمين بالوزارة أن عمل الشركة سيكون خارج دولة البحرين في التأمين واعادة التأمين بكل انواعه حيث ستتخذ الشركة من البحرين مقرا لنشاطها في الخارج. وقال أن رأسمال الشركة المدفوع يبلغ مليونا ونصف المليون دولار أمريكي وهو مقسم إلى ثلاثة ملايين سهم قيمة كل منها دولار أمريكي واحد، ويساهم في رأس مال الشركة رجال أعمال وشركات تجارية سعودية اضافة إلى شركة لندن انشورانس البريطانية الجنسية وهي من كبريات شركات التأمين في لندن وتساهم بنسبة ٤٢ بالمائة.

– تم في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ تأسيس شركة نوريج ونترتر للتأمين في البحرين وقد بدأت الشركة أعمالها كشركة مساهمة بحرينية برأسمال مصرح به ومدفوع مقداره مليون دينار بحريني يملك الجانب البحريني منه ٥١ بالمائة. وتختص الشركة بتأمينات القطاعين العام والخاص، وسوف يتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات التابعة لشركة نوريج ونترتر للتأمين «الخليج» لهذه الشركة الوطنية.

– أفاد قسم التأمين السابق ذكره بأنه بسبب احتلال العراق للكويت تم تسجيل شركة الخليج للتأمين (شركة مساهمة كويتية تأسست عام ١٩٦٢)، كمكتب تأمين تمثيلي في البحرين. وتعد هذه الشركة من كبريات شركات التأمين في دولة الكويت ويبلغ رأسمالها حوالي ٣١٠ر١١ مليون دولار أمريكي.

– بالرغم من أزمة الخليج، أفادت الجهات المسؤولة في المجموعة العربية للتأمين (أريج) (والتي تمتلكها الكويت والامارات، وليبيا ومركزها البحرين)، أنها تأقلمت مع الأحداث الراهنة في المنطقة، لانها تعتمد سياسة تأمينية محافظة ترتكز على التوازن في التوزيع الجغرافي للأعمال، وكذلك على أعمال متخصصة في العمليات التأمينية،

فمحفظتها التأمينية موزعة على مختلف الأسواق الدولية، ونصيب السوق العربية منها لا يتجاوز ٢٣ بالمائة من اجمالي المحفظة، وحصة السوقين العراقية والكويتية لا تتجاوز ٤ر٥ بالمائة من اجمالي المحفظة التأمينية.

– أثرت أزمة الخليج بشكل عام على انكماش حجم العمل التأميني في البحرين نتيجة لانحسار نشاطات بعض القطاعات الاقتصادية، وارتفاع أسعار مخاطر الحرب، التي يتم تحديدها من قبل سوق لندن وتؤثر بشكل مباشر في أسعار السلع والخدمات المستوردة والمصدرة.

– عقد في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ اجتماع لمسؤولي التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي في المنامة لبحث مشاكل ارتفاع رسوم التأمين ضد مخاطر الحرب من وإلى دول المجلس وسبل معالجة هذا الوضع، كما بحث مسؤولو التأمين آخر المستجدات والتطورات في قطاع التأمين التي طرأت بسبب أزمة الخليج، بالاضافة إلى استعراض السبل والوسائل المناسبة لعلاج الوضع القائم حاليا، وسبل اتقاء المخاطر في سوق التأمين مستقبلا.

وقائع وأحداث أخرى:

– تم التوقيع في البحرين على عقد الأعمال الهندسية لاقامة حوض جاف* جديد، من المتوقع أن يباشر عمله مع احدى الشركات الانجليزية – مالكروبرونز في أغسطس/ آب ١٩٩٢.

– واصلت الحكومة خلال العام اهتمامها بالتخصيص بهدف توسيع وتعميق دور القطاع الخاص في العملية التنموية والاقتصادية في البحرين من خلال تحويل كامل مساهمة الحكومة في بعض الشركات للقطاع الخاص، أو تحويل الجزء الكبير من مساهمة الحكومة للقطاع الخاص والاحتفاظ بجزء بسيط، ومشاركة القطاع الخاص عن طريق الزيادات الجديدة في رأسمال بعض الشركات الحكومية.

– بدأ العمل في البحرين – اعتبارا من اليوم الثالث من فبراير/ شباط ١٩٩٠ – بنظام الاجازة الأسبوعية يومي الخميس والجمعة في جميع وزارات ومؤسسات الدولة، ولفترة تجريبية مدتها ستة أشهر. وجاء تطبيق هذا النظام بعد دراسات أجراها ديوان الموظفين بالتعاون مع خبراء دوليين أثبتت جدوى النظام وأنه لن يؤثر في الانتاجية وكفاءة الخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات الحكومية للمواطنين والمقيمين.

– أدت أزمة الخليج إلى تأجيل العديد من خطط الاستثمار في القطاع الخاص بما في ذلك مشاريع الاسكان، كذلك تراجعت الحركة في قطاعات الخدمات كالسياحة، والشحن البحري، والطيران، والتأمين، والخدمات الاستشارية.

– تشير المعلومات شبه الرسمية إلى أن البحرين استضافت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠ نحو ٧ آلاف عائلة كويتية تم اسكانها بالتعاون بين الحكومة البحرينية والسفارة الكويتية في بعض المجمعات الكبيرة وفي مدينة حمد السكنية التي كانت قد أنجزت خلال العام وهي برسم التسليم للمواطنين البحرينيين.

– فرضت البحرين قيودا على عدد الأجانب الذين يمكن للشركات الخاصة أن توظفهم مستقبلا وقررت زيادة عدد الموظفين فيها من أبناء البلاد بحيث لا يقل عددهم عن ١٥ بالمائة. ويأتي هذا القرار في اطار خطة تهدف إلى زيادة نسبة البحرينيين العاملين في القطاع الخاص، لتصبح ٥٠ بالمائة بحلول منتصف عام ١٩٩٤.

---

* تابع للشركة العربية لبناء واصلاح السفن التي تتخذ من البحرين مقرا لها وتم تأسيسها في عام ١٩٧٤ من قبل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

– بدأت دولة البحرين بتاريخ ١٤/٤/١٩٩٠ بتقديم الخدمات الحكومية إلى الجمهور بواسطة البريد، وذلك لأول مرة في البحرين ومنطقة الخليج العربي. وتشمل هذه الخدمات اصدار وتجديد رخص القيادة بواسطة المرسلات البريدية.

أحداث سياسية:

– شارك أمير دولة البحرين سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في أعمال مؤتمر القمة الطارىء في بغداد، ومؤتمر القمة الطاريء في القاهرة الذي عقد لمناقشة الغزو العراقي واحتلال دولة الكويت.

– زارت البحرين وفود عربية وأجنبية عديدة بحثت مع المسؤولين البحرينيين التطورات الراهنة في منطقة الخليج العربي، وتأكيد ومساندة الخطوات التي اتخذتها الدول الخليجية من أجل الاستقرار في المنطقة.

– أعلن مسؤول بوزارة الخارجية بدولة الكويت بتاريخ ٢٦/٨/١٩٩٠ أن سفارة البحرين بدولة الكويت ستبقى تمارس عملها المعتاد وأن بلاده لا تعترف بأي وضع يترتب على الاحتلال العراقي للكويت.

– أكدت الحكومة البحرينية مرارا ضرورة انسحاب القوات العراقية الكامل وغير المشروط من الأراضي الكويتية وعودة الحكومة الشرعية.

– قررت دولة البحرين وجمهورية هنغاريا بتاريخ ٣/٣/١٩٩٠ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– أعلن بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٠ عن قيام علاقات دبلوماسية بين دولة البحرين والاتحاد السوفييتي وتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء.

– قررت دولة البحرين وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٠ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– قررت تركيا بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٠ فتح سفارة لها في البحرين وتعيين سفير مقيم لها، وكان يمثل تركيا في السابق سفير غير مقيم هو سفيرها في الكويت.

القروض :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٤٠٣ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠٣ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

تتمثل أهم فرص الاستثمار في دولة البحرين فيما يلي:

– اقامة مصانع صهر الألمنيوم.

. صناعة أواني الألمنيوم المنزلية.

– صناعة مسابك الألمنيوم لانتاج عجلات السيارات.

– اقامة صناعة دوائية.

– انتاج الأمصال والمضادات الحيوية.

– انتاج قطع محركات السيارات.

– صناعة تجميع السيارات الرياضية.

- توسيع الصناعات القائمة على البتروكيماويات.
- تصنيع بعض المواد الغذائية مثل البقول.
- اقامة بعض الصناعات المبنية على المواد البلاستيكية.
- الفندقة وخاصة الفنادق والمطاعم الساحلية والبواخر السياحية.

٢٠٤٠٣ المشروعات المعروضة للاستثمار:

وهي نفسها التي قدمت في تقرير العام الماضي:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع لانتاج الأواني المنزلية	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	٣ر٥٥ مليون دولار
مشروع مسبك ألمنيوم	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	٥ر٢٥ مليون دولار
مشروع لتعليب البقول	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	٢ر٥٥ مليون دولار
مشروع لانتاج المعكرونة	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	٨٩ر٠ مليون دولار
مشروع لتجميع السيارات الرياضية الفخمة	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	٢٢ر٠ مليون دولار
مشروع انتاج مراوح الشفط	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	٢ر١٣ مليون دولار
مشروع لانتاج التجهيزات المعدنية لانظمة التخزين	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	١ر٠٨ مليون دولار
مشروع انشاء مركز ورشة للصيانة الصناعية	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	١ر٣٤ مليون دولار
مشروع لانتاج الحقائب البلاستيكية	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	٢٩ر٠ مليون دولار
مشروع لانتاج الشباك البلاستيكية	وزارة التنمية الصناعية	البحرين	دراسة جدوى أولية	٩٨ر٠ مليون دولار

٥٠٣ الاستثمارات الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (دينار - بحريني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (دينار - بحريني)
١٨	تجارة ، خدمات، مالي ومصارف، عقاري، وسياحي	١٩٩٠	٣٠ر٦٥٠ر٦٩١	سعوديون	١١ر٧٢٤ر٠٠٠
				كويتيون	١٥ر٢٦٥ر٧٦٨
				لبنانيون	٨٧ر٢٨٥
				اماراتيون	٣٠٦ر٧٨٧
				مصريون	٣١١ر٣٢١
				أردنيون	١١٣ر٢٠٨
				قطريون	٧٥ر٤٧٢
				ليبيون	٧٠ر٧٥٥
				عمانيون	٤ر٩٠٠

(٤)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية التونسية
لعام ١٩٩٠

شهد العام جملة من الوقائع والأحداث، كان أبرزها على الصعيد المغاربي مواصلة تثبيت دعائم اتحاد المغرب العربي، وعلى الصعيد المحلي استمر العمل في الاصلاح الاقتصادي بهدف تحرير المبادرات والغاء جميع أشكال الوصاية عليها واعتماد النجاعة الاقتصادية كقاعدة لنشاط المؤسسات والهياكل، وابراز القدرة على التفوق والمنافسة، واعطاء القطاع الخاص المكانة التي يستحقها في عملية الاستثمار والانتاج. كما أتخذ أيضا العديد من الاجراءات اللازمة لتقليل الآثار السلبية لأزمة الخليج على الاقتصاد التونسي، خاصة وأن الاداء الاقتصادي في الشهور الخمسة الأخيرة من العام قد تراجع من جراء هذه الأزمة بسبب العلاقات الاقتصادية المتميزة التي تربط تونس بالعراق والكويت، وبخاصة في مجال المبادلات التجارية وتمويل المشاريع الاستثمارية.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٤ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد عام ١٩٩٠ صدور عدد من التشريعات التي اتصلت بالمجالات التالية:

– فعلى صعيد الضرائب والرسوم الجمركية صدر عن رئيس الجمهورية الأمر رقم (١٠٣٤) لسنة ١٩٩٠ مؤرخ في ١٩٩٠/٦/١١ بتخفيض نسبة المعاليم الديوانية الموظفة عند توريد البطاطا المعدة للاستهلاك إلى ١٧ بالمائة حسب أدنى تعريفة وذلك في حدود حصة اجمالية تبلغ ١٥٫١٣٦٫٨٣٠ طنا، ونص الأمر على وقف الأداء على القيمة المضافة الموظف على كميات البطاطا المعدة للاستهلاك الموردة بين أول يناير/ كانون الثاني ١٩٨٩ و ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩. كما صدر عن وزير الاقتصاد والمالية الأوامر المرقمة (١١٤١)، (١١٤٢)، (١١٤٣) بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٩ وتعلقت الأوامر بوقف المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة عند توريد المواد والسلع المدرجة بالقرارات المذكورة. وصدر عن وزير الاقتصاد والمالية الأوامر المرقمة (١١٩٣)، (١١٩٤) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٢ بفرض رسوم جمركية على لحوم البقر وعلى مسحوق الحليب المستوردة.

وتحتسب تلك الرسوم وفقا للكميات المستوردة على النحو الوارد بالقرار. كما صدرت عن وزير الاقتصاد والمالية الأوامر المرقمة (١٢٠٩)، (١٢١٠)، (١٢١١)، (١٢١٢) بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ ونصت تلك الأوامر على وقف العمل بالأداء على القيمة المضافة ووقف العمل بالمعلوم على الاستهلاك وتخفيض المعاليم الديوانية وذلك بالنسبة للسلع المدرجة وعلى النحو الوارد بتلك الأوامر. وصدر عن رئيس الجمهورية الأمر عدد (١٥٣٧) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٧ تعلق بتخفيض المعاليم الديوانية إلى نسبة ١٠ بالمائة وايقاف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك المطبقة عند التوريد للسلع المدرجة بالبند (٣٨٫٠٨) من تعريفة التعاليم الديوانية. وصدر قرار مشترك عن وزيري الاقتصاد والمالية والصحة العمومية مؤرخ في ١٩٩٠/١٢/١٠ يتعلق بضبط قائمة المنتجات والمواد الأولية والأمصال المعدة لصنع الأدوية وكذلك شروط قبولها تحت نظام ايقاف العمل بالمعاليم

الديوانية نص على تمتع المواد الأولية والأمصال المبينة بالقائمة الملحقة بالقرار والمعدة لصنع الأدوية الواردة بالأعداد (٣٠,٠٣) و (٣٠,٠٤) لمدة خمس سنوات بايقاف العمل بالمعاليم الديوانية، عند التوريد شريطة الا يكون لها نظائر مصنوعة محاليا. وحدد القرار الشروط التي يجب توفوها حتى يتمكن صانعي الأدوية من التمتع بايقاف العمل بالمعاليم الديوانية.

– وفي مجال الأحكام المنظمة للاستثمار صدر عن رئيس الجمهورية الأمر عدد (٨٧٨) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ بشأن شروط تمويل المشاريع السياحية، ونص على انه لا يمكن أن تنتفع بالامتيازات والضمانات المنصوص عليها بمجلة الاستثمارات السياحية الا الاستثمارات التي تضمن طريقة تمويلها أموالا ذاتية وتختلف نسبتها حسب نوع الاستثمار وفقا للشرائح المدرجة بالأمر.

– وفي قطاع التعدين صدر عن وزير الاقتصاد والمالية قرارا بتاريخ ٩٩٠/٥/٣١، يتعلق بتنظيم استغلال المقاطع بمختلف أصنافها واشتمل القرار على الاجراءات المتعلقة بالترخيص وقواعد الاستغلال واستخدام المتفجرات ومواصفات الصحة والسلامة في حظائر التشغيل.

٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

واصلت الجمهورية التونسية جهودها الرامية إلى توثيق علاقاتها مع الدول العربية والاسلامية والصديقة في مختلف المجالات، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١٠٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

– تم التوقيع على اتفاقية مع جمهورية مصر العربية لاستيراد ٩٠ ألف طن من فحم الكوك قيمتها حوالي عشرة ملايين دولار أمريكي.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧ على الاتفاقية الخاصة بمرور الغاز الطبيعي الجزائري عبر البلاد التونسية باتجاه يوغسلافيا.

– تم الاتفاق مع الجماهيرية العربية الليبية على تسهيل انتقال المنتجات المحلية بين الدولتين عبر الحدود واطلاق انتقال رأس المال عبر القنوات الشرعية في البلدين، وانتقال المواطنين عبر الحدود بالطاقات الشخصية وحرية مواطني البلدين في تملك الأراض في الدولة الأخرى.

– تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والصناعي مع الجمهورية العربية السورية، نصت على الاستعانة بالخبرة التونسية لانجاز مشروع تطوير مصنع الأسمدة الفوسفاتية بمدينة حمص السورية، كما نصت أيضا على تبادل الخبرات والوفود لتنفيذ مشروعات مشتركة في القطاعات الصناعية وبخاصة الأسمدة الفوسفاتية وصناعة الزجاج والجلود.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ تشكيل لجنة عليا مشتركة مع الجمهورية السورية واتفاق للملاحة والنقل البحري، وبروتوكول تجاري وبرنامج للتعاون السياحي.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ التوقيع على اتفاقية مقايضة مع الجمهورية العربية السورية، يتم بموجبها تصدير

كميات من الأسمدة التونسية مقابل زيت الوقود السوري ومواد أخري بقيمة ٥ر٦ مليون دولار أمريكي.

– عقدت في تونس اجتماعات الدورة السابعة للجنة العراقية التونسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، تم خلالها الاتفاق على ابرام صفقات تجارية متكافئة، واقامة أسابيع تجارية بسقف مالي قدره ٢ مليون دولار أمريكي لكل جانب، وابرام اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وانشاء لجنة عليا مشتركة بين العراق وتونس تضطلع بمهام التشاور والتنسيق في مختلف المجالات السياسة والاقتصادية، وتتكون من رئيسي وزراء الدولتين أو من يقوم مقامهما. وسوف تعقد اللجنة اجتماعها مرة كل سنة، وكلما دعت الحاجة في عاصمة الدولتين بالتناوب.

– عقدت اللجنة السعودية التونسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري اجتماعات دورتها الثالثة، ناقشت فيها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وأكدت على تطويرها واقامة المشروعات المشتركة في شتى القطاعات.

– تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري مع سلطنة عمان.

– تمت المصادقة على الاتفاق المبرم مع الهيئة العربية للطاقة الذرية.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٩ على الاتفاقية المبرمة بين دول اتحاد المغرب العربي الخاص بتفادي الازدواج الضريبي وبارساء قواعد التعاون المتبادل في ميزان الضرائب على الدخل.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ على الاتفاقية المبرمة بين دول اتحاد المغرب العربي الخاصة بالحجر الزراعي.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٩ على الاتفاقية المبرمة بين دول اتحاد المغرب العربي الخاصة بالنقل البحري للمسافرين والبضائع.

– تمت المصادقة على المرسوم رقم ١ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٩٩٠/٩/٢٦ المتعلق بتغطية النفقات الخاصة بالمشاريع الممولة بالقروض المبرمة بين الدولة التونسية وكل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

٢٠٢٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول غير العربية:

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي مع حكومة جمهورية بركينافاسو.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ على اتفاق التعاون المالي المبرم مع حكومة ألمانيا الفيدرالية.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٨ على بروتوكول انضمام الجمهورية التونسية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية.

– تمت المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

– اجتمعت اللجنة الفرنسية التونسية المشتركة في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠، حيث تم التوقيع على اتفاق يقضي باستمرار العمل في البروتوكول الاقتصادي والمالي الذي كان قد أبرم منذ سنة، ونص على مساهمات صناعية، ومعونات للمشاريع الغذائية التي تقدر بنحو ٢٥ ألف طن من الحبوب.

– في اطار نشاط اللجنة الثنائية الدائمة للتعاون الفني بين تونس والاتحاد السوفيتي اجتمع وفد سوفيتي مع عدد كبير من الأجهزة الحكومية بهدف متابعة تنفيذ القرارات المتخذة في الاجتماع الرابع للجنة الثنائية الدائمة التونسية السوفييتية المنعقد في ٤/٥/١٩٩٠.

– تم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي ازدواجية الضرائب ووضع قواعد واضحة في المجال الضريبي بالنسبة للشركات الأمريكية الراغبة في الاستثمار بتونس ومنح نفس الضمانات لرجال الأعمال التونسيين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الولايات المتحدة الامريكية.

٣٠٤ وقائع وأحداث:

سجل العام عددا من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نشير إلى أهمها فيما يلي:

الخطة الاقتصادية لعام ١٩٩٠:

– تتمثل الملامح الرئيسية للخطة الاقتصادية في عام ١٩٩٠ بدعم نمو الانتاج والاستثمار والتصدير وخلق المزيد من فرص العمل، مع تأمين التوازنات المالية الداخلية والخارجية من الضغوط التي واجهتها خلال عام ١٩٨٩. ومن ضمن الأهداف الأساسية التي ترمي إليها الخطة، زيادة نسبة النمو لتبلغ ٥ بالمائة بالأسعار الثابتة، بفضل الزيادة المنتظرة للانتاج في قطاع الصناعات المعملية وقطاع الخدمات، وكذلك زيادة نمو الصادرات بنسبة ٧ر٥ بالمائة امتدادا للنتائج الجيدة التي سجلت خلال السنوات الثلاث الماضية، وتقدر الخطة أن القطاعات التقليدية كالزراعة والنسيج والأسمدة والسياحة سوف تساهم بفاعلية في تحقيق هذه الزيادة إلى جانب تحسين مساهمة قطاعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية ومواد البناء.

الميزانية العامة للدولة:

– بلغ الحجم الاجمالي للموازنة التقديرية لعام ١٩٩٠ ثلاثة مليارات و ٧١٠ مليون دينار تونسي*، أي بزيادة قدرها ٤ر١٠ بالمائة عما كانت عليه في عام ١٩٨٩، وسوف يتم توفير مليارين و ٨٦٠ مليون دينار تونسي من خلال الموارد الذاتية للدولة فيما يتم توفير المبلغ المتبقي وهو ٨٥٠ مليون دينار تونسي عن طريق الاقتراض.

– تهدف الميزانية التونسية بالاضافة إلى ما سبق ذكره إلى تحقيق زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العام ١٩٩٠ بنسبة ٥ بالمائة مقابل زيادة بنسبة ٣ بالمائة خلال عام ١٩٨٩، إلى تحقيق ٤٨ ألف فرصة عمل خلال العام مقابل ٤٢ ألف فرصة عمل في العام الماضي، فيما سيبلغ الحجم الاجمالي للاستثمار ملياري دينار تونسي مقابل مليار و ٦٨٠ مليون دينار تونسي في عام ١٩٨٩.

---

* الدينار التونسي يعادل ٢٢٢ر١ دولار أمريكي كما في ٣١/١٢/١٩٩٠.

الاصلاح الاقتصادي:

– ذكر تقرير لصندوق النقد الدولي في ١٩٩٠/٦/١٩ أن برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل الذي بدأت تونس تطبيقه في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ نجح في احراز تحول واضح في مسار الاقتصاد التونسي.

– قيم وزير التخطيط والتنمية التونسي خلال العام – في بيان تناقلته الصحافة – برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه في تونس في النصف الثاني من عام ١٩٨٦، فأوضح أنه تم حتى الآن تحرير الاستثمار، وتحرير نحو ٧٠ بالمائة من الأسعار عند الانتاج و ٣٠ بالمائة من الأسعار عند التوزيع، ونسبة ٧٠ بالمائة من الاستيراد وبخاصة بالنسبة لمعدات التجهيز والمواد نصف المصنعة، وكذلك بعض المواد الاستهلاكية الأخرى إلى جانب اقرار أداء القيمة المضافة وعدد من الامتيازات لتشجيع الاستثمار في قطاعات السياحة والصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات الأخرى.

وأضاف أنه في اطار هذه الاصلاحات تم أيضا تحويل ٢٠ بالمائة من المؤسسات التي كانت خاضعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص لما أظهره هذا القطاع من قدرة على النجاح في عدد من القطاعات التنافسية كالسياحة والصناعات الخفيفة، مؤكدا أن القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية ستبقى تحت اشراف الدولة وضمن القطاع العام.

– حدد الوزير الأول – في كلمة ألقاها بالمؤتمر الحادي عشر للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة الذي عقد خلال العام – استراتيجية الدولة في مجال الاصلاح الاقتصادي بتحرير المبادرات والغاء جميع أشكال الوصاية عليها، واعتماد النجاعة الاقتصادية كقاعدة لنشاط المؤسسات والهياكل، وابراز القدرة على التفوق والمنافسة واعطاء القطاع الخاص المكانة التي يستحقها في عملية الاستثمار والانتاج. وحدد في هذ السياق، الدور الكبير الذي على القطاع الخاص الاضطلاع به في كسب «معركة التصدير» التي تمثل في السياسة التنموية التونسية المحرك الأساسي، بوصفها رهانا يتحتم كسبه لتجاوز مشكلة ضيق السوق المحلية.

الأداء الاقتصادي:

– حققت تونس في الشهور السبعة الأولى من العام انتعاشا اقتصاديا بالمقارنة مع العام الماضي، طال مختلف القطاعات الاقتصادية. غير أن الأشهر الخمسة الأخيرة من العام جاءت لتعكس تراجعا كان لأزمة الخليج دور بارز فيه لاسيما في قطاع التجارة، والقطاعات الانتاجية والعمالة، وميزان المدفوعات.

– قدر وزير الاقتصاد والمالية في ندوة صحيفة أن العجز في ميزان المدفوعات خلال العام قد بلغ ٤٠٠ مليون دينار تونسي، الأمر الذي أثر سلبا على الحركة الاقتصادية في البلاد بما في ذلك الانتاج والتشغيل.

– تشير المصادر التونسية الرسمية إلى أن تداعيات أزمة الخليجة أثرت في عدم تحقيق نسبة النمو المستهدفة في ميزانية وخطة ١٩٩٠ والبالغة ٥ بالمائة بالأسعار الثابتة، وهناك من يتوقع أن يشهد الانتاج ركودا وربما انخفاضا قد يبلغ نسبة ١ بالمائة. وتعتبر التجارة والصناعة والسياحة الأكثر تأثرا بهذا الانخفاض.

– ازاء هذه المعوقات في أداء الاقتصاد التونسي، اتخذت الحكومة التونسية مجموعة من الاجراءات تستهدف تطويق آثار أزمة الخليج على مجريات الأنشطة الاقتصادية تشتمل على تخفيض النفقات التي تستلزم تحويلات

بالعملة الأجنبية كالمهمات الرسمية بالخارج، وترشيد النفقات العمومية حيث يتعين على مؤسسات الدولة المساهمة في تغطية نسبة من النقص المنتظر في الموارد المالية إلى جانب الاقتصاد في النفقات، وذلك عن طريق مراجعة بعض بنود مصاريف ميزانية هذه الموسسات، وارجاء انجاز بعض المشاريع التي لا تتمتع بأولوية، وتمديد فترات انجاز المشاريع الأخري، كما تشتمل هذه الاجراءات على زيادة أسعار بعض المنتوجات اذ تمت زيادة أسعار المحروقات بنسبة ٧ بالمائة. كما تشتمل على تخفيض الواردات التي ليس لها تأثير مباشر على الانتاج والحركة الاقتصادية.

– نظرا للأسباب السابقة المتعلقة بأزمة الخليج وللعلاقة العضوية ما بين التشغيل والانتاج، لم يتم تحقيق الهدف المستهدف في ميزانية ١٩٩٠ والمتعلق بايجاد ٤٨ ألف فرصة عمل جديدة خلال عام ١٩٩٠، كما تشير المصادر الرسمية إلى أنه من المتوقع في بداية العام القادم الاستغناء عن العديد من العمال وبخاصة في المؤسسات العاملة في مجال التصدير.

الدين الخارجي:

– أشارت الدوائر التونسية المختصة إلى أنه بالرغم من زيادة العجز في الميزان التجاري فان حجم الديون الخارجية لتونس قد تراجع في نهاية العام فبلغ ٥٧٣٠ مليون دينار تونسي، وبينت أن هذا التراجع في حجم الدين الذي يمثل نسبة ٥٠٫١ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي يرافقه انخفاض في نسبة فوائد الدين إلى ١٩٫٨ بالمائة مقابل ٢١٫٨ بالمائة في عام ١٩٨٩، وارجعت الدوائر نفسها سبب التراجع في نسبة الدين الخارجي لتونس بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي إلى الانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي الذي تسدد به تونس نسبة ٣٠ بالمائة من ديونها الخارجية.

– عدلت تونس في شهر مايو/ ايار ١٩٩٠ عن جانب من قروض صندوق النقد الدولي لتمويل برنامج اعادة اصلاح هياكلها الاقتصادية بعد أن تحقق تحسن سريع في أوضاعها الاقتصادية في الشهور السبعة الأولى من العام.

التجارة الخارجية:

– تشير الاحصاءات المنشورة إلى أن الصادرات التونسية من المواد الغذائية ارتفعت خلال العام بنسبة ٢٠ بالمائة، وتقلصت الواردات بنسبة ٢٠٫٩ بالمائة، مما سجل انخفاضا في عجز ميزان هذا التبادل، بلغت قيمته ١٢٣ مليون دينار تونسي مقابل ٢٩٥ مليون دينار تونسي في عام ١٩٨٩، أي ما نسبته ٥٨ بالمائة. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة صادرات الزيتون والتمور، والصيد البحري. وتراجعت قيمة الواردات من الزيوت النباتية بما قيمته ٢٫٣ مليون دينار تونسي، وواردات القمح الصلب بنحو ٧٠ مليون دينار تونسي والشعير بحوالي ٧٫٦ مليون دينار تونسي.

– بلغ حجم المبادلات التجارية بين تونس والعراق حتى يونيو/ حزيران ١٩٩٠ حوالي ٣٣٠ مليون دولار أمريكي، يمثل نسبة ٢٢ بالمائة مبادلات تونس التجارية مع الدول العربية، وحوالي ١٫٨ بالمائة من اجمالي التجارة

الخارجية التونسية. وتشتمل الواردات التونسية من العراق على «البخاره» وهي مادة أولية تدخل ضمن صناعة الأسمدة الفوسفاتية، وتشتمل الصادرات التونسية على الخضروات الطازجة والأنسجة والجلود والأحذية وقطع الغيار، ومعدات صناعية أخرى.

– سجل الميزان التجاري خلال العام عجزا قيمته ١٤٠٠ مليون دينار تونسي بالمقارنة مع ١٣٦٩ مليون دينار تونسي في عام ١٩٨٩، وقد كان للشهور الخمسة الأخيرة من العام أثرها في تراجع الميزان التجاري التونسي بسبب الآثار السلبية التي فرضتها أزمة الخليج على العديد من المؤسسات التونسية المصدرة للسوق العراقية، ويبلغ عددها حوالي ٢٠٠ مؤسسة، عملت كلها خلال العام على تصنيع بضائع ومنتوجات بمواصفات محددة للسوق العراقية، وتحملت عبء توريد المواد الأولية لهذه المنتوجات من الخارج، وتكبدت مشقة الحصول على تمويلات محلية أو بالنقد الأجنبي من أجل انتاجها، ولم تتمكن من تصدير منتوجاتها إلى السوق العراقية بسبب الحظر الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق في شهر أغسطس/ آب ١٩٩٠، وجاء ذكره في الجزء الأول من هذا التقرير، وأجبرت بذلك المؤسسات المعنية على تخزين هذه البضائع لديها، لأنها بمواصفات معينة يصعب ايجاد أسواق جديدة لها، كما يصعب تسويقها في السوق المحلية.

– كذلك سجلت الشهور الخمسة الأخيرة من العام بعد نشوب أزمة الخليج تراجعا بالتبادل التجاري التونسي مع الأسواق التقليدية في أوروبا بنسبة ٩ بالمائة عما كانت عليه سابقا. وترى بعض المصادر التونسية الرسمية أن هذه النسبة ستميل نحو الارتفاع في حالة نشوب حرب في منطقة الخليج العربي، لأسباب كثيرة منها، أن غالبية الزبائن الأجانب يفضلون التريث والانتظار وعدم الدخول في صفقات جديدة ريثما تتضح أبعاد أزمة الخليج ونتائجها، بالاضافة إلى عزوف مصادر التمويل الأجنبية عن منح قروض استيراد وتصدير ريثما تنفرج الأزمة، وكذلك ارتفاع رسوم التأمين البحري والجوي نظرا لزيادة عنصر المخاطرة.

– مع صعوبة ايجاد أسواق بديله للأسواق التقليدية لتصدير المنتوجات التونسية إليها، تمت محاولات كثيرة في نهاية العام للبحث عن أسواق جديدة مثل السوق المغاربية والأسواق الأفريقية.

– عقدت في تونس بتاريخ ١٩٩٠/٢/٩ ندوة نظمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية حول دور التمويل والضمان في النهوض بالصادرات. وتهدف هذه الندوة إلى دراسة الوسائل الكفيلة بتدعيم التعاون والتكامل بين مختلف الهيئات العربية في مجال التمويل وتأمين الصادرات.

– عقدت في تونس خلال شهر مارس/ آذار ١٩٩٠ ندوة حول تنمية المبادلات التجارية بين بلدان اتحاد المغرب العربي، دعت إلى وضع اتفاقية تجارية موحدة متعددة الأطراف للشروع في اقامة منطقة للتبادل الحر، كما دعت إلى تنسيق سياسات الشراء المشتركة وسياسات ترويج المنتوجات الخاصة بدول الاتحاد في الأسواق الخارجية، وانشاء شركة مشتركة لتمويل تنمية المبادلات بين الأقطار المغاربية، وأوصت بازالة القيود غير الجمركية الخاصة بالتراخيص، والسعي إلى تقريب سياسات الحوافز والامتيازات بصفة تدريجية، ووضع قواعد لضبط شروط المنافسة بين المؤسسات المغاربية، وانشاء هيئة خاصة بغض النزاعات حال وجودها. إلى جانب تنسيق مواقف دول الاتحاد في المنظمات والمحافل الدولية ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية والمصرفية.

– عقد خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٠ في مدينة صفاقس المعرض الدولي الرابع والعشرون بمشاركة سبع دول هي ليبيا، باكستان، الاتحاد السوفيتي، رومانيا، النمسا، الصين، والمجر بالاضافة إلى المؤسسات التونسية، وقد استهدف المعرض تطوير العلاقات التجارية التونسية مع العالم، وازالة العراقيل التي تعترض المبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية والآسيوية.

– اتفقت تونس وتركيا خلال العام على انشاء شركة مشتركة بينهما للتجارة الدولية تعمل في قطاعات الزراعة والصناعات الغذائية.

القطاع السياحي:

– بينت مصادر في وزارة السياحة التونسية أن الموسم السياحي في الشهور السبعة الأولى من العام كان جيدا، وأن ٢ر٣٧٠ مليون سائح زاروا تونس منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي وقضوا ٢٠ مليون ليلة في فنادقها، مقابل ٢ر٤١٢ مليون سائح و١٧ مليون ليلة في الفترة ذاتها من العام الماضي، ويعكس هذا انخفاضا في اقبال السياح بنسبة ١ر٧ بالمائة وارتفاعا في مدة الاقامة.

– لم تقتصر الآثار السلبية لأزمة الخليج على القطاع السياحي في انخفاض العوائد المالية فحسب، بل امتدت لتشمل استغناء بعض المؤسسات السياحية عن العديد من العمال والمهنيين العاملين فيها، الأمر الذي يساعد على تفاقم حدة البطالة في البلاد.

– في نهاية العام شرعت وزارة السياحة بالتعاون مع الجامعة الوطنية للسياحة في دراسة الوسائل الكفيلة بتطويق الأزمة التي تطغى على القطاع السياحي، وشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض من مهامها التحرك بفعالية على مستوى السفارات والقنصليات التونسية بالخارج لاعطاء صورة صحيحة عن الأوضاع التونسية، وازالة آثار الدعاية المغرضة التي تبثها وسائل الاعلام الغربية عن تونس.

القطاع الزراعي:

– أعلنت هيئة التسويق الحكومية في تونس أنها تتوقع أن يصل حجم محصول زيت الزيتون في الموسم الزراعي ١٩٩٠/٩١ إلى ١٦٥ر٠٠٠ طن بزيادة مقدارها ٥٠ بالمائة عن محصول العام السابق، كما تتوقع أن يصدر للخارج نحو ٧٠ر٠٠٠ طن من زيت الزيتون بالمقارنة بنحو ٥٠ر٠٠٠ طن في الموسم السابق.

– قدر انتاج تونس من التمور في موسم ١٩٩٠ بنحو ٧٥ ألف طن، منها ٥٠ ألف طن من الأنواع الممتازة، ويمثل هذا المحصول زيادة نسبتها حوالي ٨ بالمائة عن محصول الموسم الماضي. ويتوقع أن تبلغ صادرات تونس من التمور خلال العام ما يتراوح بين ١٨ر٢٠ ألف طن، مقابل أقل من ١٣ ألف طن في العام الماضي. وكانت عائدات تونس من تصدير التمور بالعام الماضي قد بلغت حوالي ٦ر٢٩ مليون دينار تونسي، مقابل نحو ٦ر٢٥ مليونا عام ١٩٨٨.

– سجل انتاج الحبوب زيادة في نسق النمو للانتاج الزراعي خلال العام حيث بلغ ٣ر١٦ مليون قنطار، أي بزيادة مقدارها ١٥ بالمائة بالمقارنة مع العام الماضي ١٩٨٩.

– يتوقع أن يكون للتراجع في السوق السياحي آثاره الايجابية في الاستهلاك الغذائي الداخلي، حيث ستتوفر كميات اضافية من المنتوجات الزراعية المخصصة عادة للسوق السياحية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تراجع الأسعار المحلية.

– تجنبا لأية آثار سلبية قد تفرزها أزمة الخليج على القطاع الزراعي، تم في نهاية العام تشكيل لجنة متابعة يشارك فيها ممثلون عن وزراتي الاقتصاد والفلاحة واتحاد الفلاحين، عقدت عدة جلسات تم خلالها دراسة مختلف السبل والوسائل الكفيلة بتجنيب هذا القطاع أية انعكاسات سلبية وذلك من خلال عدة وسائل أساسية تشتمل على ما يلي:

- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية، حيث تضطلع الدولة في الوقت الحاضر بالدور الأكبر في هذل المجال، وتبلغ نسبة مساهمتها ٦٣ بالمائة من مجموع الاستثمارات الزراعية.
- دعوة الدول الخليجية للمساهمة في تمويل عشرة مشاريع زراعية في مجال الري، والأراضي المروية.
- توفير الدولة لجميع مستلزمات الانتاج والمعدات الفلاحية تحسبا لأي طارىء في المدى البعيد.
- المحافظة في مجال الصادرات الزراعية على نسق التصدير الحالي، وعلى الأسواق الخارجية، وبالذات الأوروبية التي تستحوذ على ٦٥ – ٨٠ بالمائة من الصادرات الزراعية التونسية.

– اتفقت تونس وتركيا على انشاء شركة مشتركة بينهما لزراعة القطن بمنطقة زغوان الواقعة على بعد نحو ٦٥ كيلو مترا في شمال غرب تونس العاصمة في مساحة من الأراضي تبلغ ١٥٠٠ هكتار.

قطاع الطاقة والثروة المعدنية:

– تشير الاحصاءات الأولية في مجال الطاقة إلى أن ميزان التبادل حقق تراجعا خلال العام بنسبة ٤٧ بالمائة مقارنة بعام ١٩٨٩، اذ بلغت قيمة الفائض ١٠٤ ملايين دينار تونسي مقابل ١٩٥ مليون دينار تونسي في العاملين المذكورين على التوالي، ويرجع السبب في هذا إلى نقص في الصادرات بنسبة ٤ر٣ بالمائة، وارتفاع في الواردات بنسبة ١٨ر٦ بالمائة، حيث بلغت كمية النفط الخام المصدر ٣٢٥٧ ألف طن مقابل ٤٢٦١ ألف طن خلال عام ١٩٨٩.

– جرت خلال العام مفاوضات مكثفة مع شركة بريتش جاز البريطانية لتطوير حقل مصفار للغاز الطبيعي الواقع في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل تونس، والذي يقدر الاحتياطي فيه بحوالي ٣٤ مليار متر مكعب، بهدف تغذية السوق التونسية المحلية بالغاز الطبيعي وخفض فاتورة استيراد النفط التي تدفعها تونس، والمساهمة في تلبية الطلب المتزايد على استهلاك الطاقة في السوق المحلية.

– واصلت الحكومة خلال العام تنفيذ خطتها التي سبق ذكرها في تقرير عام ١٩٨٩ في تطوير بدائل الطاقة الجديدة منها والمتجددة واستخدام الأجهزة العاملة بالطاقة الشمسية وتوفير الحوافز للمؤسسات المتخصصة في انتاجها.

– واصلت ٢٣ شركة اجنبية البحث عن النفط في تونس خلال العام، كما أسندت رخص أخرى للبحث عن النفط للشركتين اللتين اكتشفتا حقل جرجيس وهما شركة ماراثون الأمريكية والف اكيتان الفرنسية.

– بدأت تونس خلال العام باستغلال حقل بترولي جديد هو حقل «الزاوية» الواقع في الجنوب الشرقي التونسي والذي يعتبر ثالث حقل من حيث الانتاج بعد حقلي «البرمة» و «عشتروت» وكلاهما بالجنوب التونسي أيضا. ويقدر انتاج الحقل الجديد بـ ٢٢ ألف برميل يوميا فيما يقدر انتاج حقل «البرمة» بـ ٦٠ ألف برميل وحقل «عشتروت» بـ ٣٠ ألف برميل، ويتوقع الخبراء ان يتواصل استخراج البترول من الحقل الجديد الذي يضم خمس آبار يتراوح عمقها بين ٩٠٠ و ٢٠٠٠ متر لمدة تمتد إلى سبع أو ثماني سنوات.

– قامت شركة البترول الكويتية العالمية بأعمال الحفر في حقل سيدي كيلاني رقم ٢ في اطار عقد الامتياز الخاص بها في هذه المنطقة، كما قامت أيضا بمتابعة أعمال تطوير حقل سيدي كيلاني رقم ١ الذي حفر في عام ١٩٨٩ بموجب عقد امتياز جنوب القيروان.

– واصلت «وكالة التحكم في الطاقة» أعمالها خلال العام بتقنين عمليات استهلاك الطاقة وترشيدها، من خلال حث المؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع على الاقتصاد وترشيد الاستعمال، وكذلك توعية المواطن في هذا الشأن.

القطاع الصناعي:

– أجريت خلال العام مفاوضات مع أطراف ايطالية لاقامة ثلاثة مشاريع نسيج بكلفة استثمارية تبلغ ٥٥ مليون دولار أمريكي، ينتج الأول منها ٢٠ ألف بنطلون جينز يوميا للتصدير لأوروبا وتبلغ تكاليفه ٢٠ مليون دولار أمريكي، ساهم فيها الجانب التونسي بنسبة ٤٥ بالمائة، وينتج المصنع الثاني خيوط التيل للتصدير لليابان، وتقدر تكاليفه بـ ٢٠ مليون دولار أمريكي، يساهم فيها الجانب التونسي بنسبة ٣٦ بالمائة، أما بالنسبة للمصنع الثالث فهو مختص بالملابس الرياضية، وتبلغ تكاليفه الاستثمارية ١٥ مليون دولار، يساهم فيها الجانب التونسي بنسبة ٤٥ بالمائة.

– عقدت في تونس خلال الفترة ٢٨ – ١٩٩٠/٥/٣٠، الندوة الثانية لتكامل الصناعة البتروكيماوية في الأقطار العربية، باشراف كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بالاضافة إلى الشركة التونسية لصناعات التكرير (ستير)، وقد استعرضت الندوة تجارب بعض الشركات العربية في مجال الصناعة البتروكيماوية، والمشاكل التي تواجه الدول العربية في تسويق منتجاتها.

قطاع النقل:

– شهد قطاع النقل البحري في تونس ركودا ادى إلى ضعف ادائه وتراجع اقبال المستثمرين عليه، وتوقعت مصادر في وزارة النقل أن يستمر الركود إلى نهاية عام ١٩٩١، فيما ذكر مسؤول في الشركة الوطنية للنقل البحري (وهي شركة حكومية) ان حجم الاستثمارات في قطاع النقل قد انخفض خلال العام من ٧٧ مليون دينار تونسي إلى ٥٧ مليون دينار تونسي.

– سجلت شركة الطيران التونسية نموا بنسبة ٢ر٦ بالمائة في نشاطها خلال العام، وبين ناطق باسم الشركة أن الشركة التونسية نقلت خلال العام ٤ر٩١١ مليون راكب، سافر ٣٧ بالمائة منهم في رحلات جماعية (شارتر) و ٥٥

بالمائة في رحلات دولية عادية، والنسبة الباقية تعلقت برحلات داخلية.

– اتفقت تونس وتركيا على انشاء شركة مشتركة بينهما في مجال النقل البحري.

في مجال العمالة:

– أدت أزمة الخليج إلى عودة كل التونسيين العاملين في الكويت تقريبا، والبالغ عددهم حوالي ٤٠٠ تونسي كانوا يعملون في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات، كما عاد أيضا جزء من التونسيين العاملين في العراق والبالغ عددهم حوالي ١٥٠٠ تونسي. وقد أثر هذا على تلاشي تحويلات هؤلاء إلى ذويهم في تونس، كما أدى إلى تضررهم بشكل مباشر في ممتلكاتهم وايداعاتهم المصرفية.

– شكلت الحكومة التونسية لجنة فنية بهدف مساعدة العائدين، وايجاد فرص عمل لهم، وتعويضهم عن جزء من خسائرهم الناتجة عن ترك مدخراتهم وأملاكهم في الكويت والعراق.

وفي مجال التخصيص (الخوصصة) :

– يقدر عدد المؤسسات التي شملها التخصيص بـ ٢٠ بالمائة من مؤسسات القطاع العام في تونس يعمل فيها ٢٥ بالمائة من موظفي وعمال الدولة.

– لا يشمل التخصيص بيع المؤسسات العامة للقطاع الخاص وانما بيع حصة الدولة وهي حصة تفوق ٦٥ بالمائة من رأس المال الاجمالي للمؤسسات العامة موضوع البحث.

– تقدر اجراءات التخصيص التي تمت حتى نهاية عام ١٩٩٠ بـ ٣٨ عملية، بما فيها الوحدات الفندقية التابعة للشركة التونسية للفنادق والسياحة التي تم بيعها بالمفرق، وبعض المؤسسات الصناعية العاملة في مجال المنسوجات والصناعات الغذائية ومواد البناء والصناعات الميكانيكية.

– تشير احصاءات وزارة الاقتصاد إلى أن عمليات التخصيص اتاحت للدولة كسب مبلغ ٩٠ مليون دينار تونسي استخدم القسم الأكبر منها لاصلاح أوضاع مؤسسات حكومية أخري تعاني من صعوبات.

– تشير دراسة أعدتها الحكومة عن أوضاع مؤسسات القطاع العام، واستغرق انجازها عامين، أن خسائر هذه المؤسسات تقدر بـ ٥٠٠ مليون دينار تونسي، وأن المؤسسات التي تعاني من صعوبات والتي بيعت للقطاع الخاص تمتص سنويا ١٠ بالمائة من موازنة الدولة في مجالي التسيير والاستثمار.

– أفادت مصادر وزارة الاقتصاد أن نتائج عمليات التخصيص التي تمت حتى الآن ايجابية لأن أوضاع المؤسسات التي بيعت تحسنت بشكل واضح وحقق بعضها مضاعفة انتاجه من دون زيادة في عدد العمال أو اقتناء تجهيزات جديدة فيما تمكنت بعض المؤسسات الأخرى من جلب استثمارات جديدة.

وقائع وأحداث أخرى:

– قررت الحكومة التونسية زيادة رواتب موظفي القطاع العام بمبالغ تتراوح بين ٤٠ر١٠٥ دنانير خلال السنوات المقبلة، وزيادة ١٠ دنانير في قطاعات الصناعة والفلاحة.

– بين وزير التخطيط أمام مجلس النواب أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قد وقع خلال السنوات السابقة ٢٦ اتفاقية مع تونس لتمويل مشاريع تنموية تبلغ قيمتها ٣٨٠ مليون دينار بشروط ميسرة. وفي عام ١٩٩٠ اكتمل تنفيذ ١٧ مشروعا بـ ٢٢٠ مليون دينار تونسي، وكان يفترض أن تسحب تونس مبلغ ١٦٠ مليون دينار تونسي خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣ لاكمال تنفيذ المشاريع الباقية.

– تحت شعار «من أجل رفع مردودية العمل» عقد الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة مؤتمره الحادي عشر الذي شارك فيه أكثر من ١٢٠٠ رجل أعمال تونسي تركزت مناقشاتهم على العوائق التي تواجه الاقتصاد التونسي، وانعكاسات أزمة الخليج، وأوروبا الموحدة.

– اتفقت تونس وايطاليا على انشاء شركات مشتركة بينهما للصيد البحري تكون خاضعة للقوانين التونسية، وحددت مساهمة الجانب التونسي في رأس مال هذه الشركات بنسبة ٥١ بالمائة فيما تكون مساهمة الجانب الايطالي بنسبة ٤٩ بالمائة، على أن تحمل سفن الصيد التابعة لهذه الشركة العلم التونسي وأن يكون مجال نشاطها في منطقة من المياه التونسية، من قليبية بالشمال الشرقي التونسي إلى الحدود التونسية الجزائرية شمالا، وقد اتفق الجانبان على أن تتولى هذه الشركات تصدير انتاجها من الأسماك من الموانيء التونسية إلى سوق ايطاليا، على أن تعامل سلطات ايطاليا هذه المنتجات السمكية كما لو كانت منتجات ايطالية من حيث الرقابة الصحية وتوظيف الرسوم الجبائية والجمركية.

أحداث سياسية:

شهد العام عددا من الأحداث كان أبرزها:

– استجاب حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠ لمطالب المعارضة الخاصة بدعم التجربة الديمقراطية ووافق على تعديل قانون الانتخابات ومنح الفرصة للمعارضة للتعبير عن نفسها في وسائل الاعلام الحكومية.

– منحت الحكومة التونسية بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦ حزب العمال غير الرسمي تصريحا باصدار صحيفة أسبوعية اسمها «البديل».

– أصدر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي قراراً بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٨ بتعيين وزير جديد للخارجية.

– فاز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في ١٩٩٠/٦/١١ بالأغلبية الساحقة لقوائم المرشحين في الانتخابات البلدية.

– ساهم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بأعمال الدورتين الثانية والثالثة لقادة اتحاد المغرب العربي المنعقدتين في تونس والجزائر.

– استأنفت تونس وايران العلاقات الدبلوماسية بينهما بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٤ بعد قطيعة استمرت ثلاث سنوات.

– طالبت الحكومة التونسية في أكثر من مناسبة بحل أزمة الخليج بالطرق السلمية، واسترجاع الكويت لسيادتها، وانسحاب القوات العراقية منها.

القروض:

وفي مجال القروض حصلت الجمهورية التونسية خلال العام على القروض والتسهيلات المبينة في الجدول التالي:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠	٥مليون	دينار كويتي	تمويل صيانة الطرقات المتضررة
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٠/٦/٢٦	١٠مليون	دينار كويتي	تمويل طريق الحمامات – مساكن السريع
ثانياً: جهات التمويل الأخرى:				
البنك الأفريقي للتنمية	١٩٩٠	٦٠مليون	وحدةحسابية	للبنك القومي للتنمية السياحية
البنك الأوروبي للاستثمار	١٩٩٠	٢٥مليون	وحدة حسابية أوربية	حماية البيئة في خليج قابس
البنك الأوروبي للاستثمار	١٩٩٠	١٢مليون	وحدة حسابية أوربية	غير محدد
البنك الأوروبي للاستثمار	١٩٩٠	٣مليون	وحدة حسابية أوربية	غير محدد
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	١٠٠مليون	فرنك فرنسي	تمويل مشاريع استثمارية
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	٢٩٠مليون	فرنك فرنسي	دعم برنامج استيراد السلع الاستهلاكية
البنك الألماني للإنشاء والتنمية	١٩٩٠	٥٠مليون	مارك ألماني	تمويل سد العجز في مياه الري
حكومة ألمانيا الإتحادية	١٩٩٠	٢٠مليون	مارك ألماني	تمويل عدد من المشاريع التنموية
حكومة ألمانيا الإتحادية	١٩٩٠	٣٥مليون	مارك ألماني	هبه لصيانة بحيرة بمنطقة مسجنان

٤٠٤ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٤ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

أبرز المخطط السابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٧ – ١٩٩١) أهم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى بأولوية من قبل الدولة ونشير فيما يلي – كما بينا في التقرير السابق – إلى مجموعة من فرص الاستثمار المتاحة في عدد من القطاعات الاقتصادية :

القطاع الصناعي :

- الصناعات التصديرية
- الصناعات التي يحل منتجها محل الواردات .
- الصناعات التي تنقل التكنولوجيا الحديثة إلى البلاد.
- الصناعات الزراعية (تصنيع التمور – الحليب ومشتقاته – الزيوت النباتية)
- إنتاج الالات والمعدات الزراعية وورش صيانتها .
- صناعة الأسمدة والمواد الكيماوية الأخرى.
- صناعة المواد الإنشائية.

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :

- توسيع وتطوير الأراضي الزراعية.
- تطوير زراعة الحبوب.
- إنتاج الخضر والفاكهة للتصدير.
- زراعة الأشجار المثمرة (التفاح - الأجاص - اللوز)
- تربية الماشية والدواجن.
- تربية الأسماك.

القطاع السياحي :

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية التونسية نظراً لدوره في توفير العملة الأجنبية. وقد عمدت الحكومة التونسية إلى تكثيف برامج للتعريف بالسياحة التونسية وتطورها وبخاصة لدى البلاد العربية وأمريكا، كما تقوم بإنجاز العديد من مشروعات البنية الأساسية بهدف تطوير السياحة في مناطق جديدة في البلاد وكذلك زيادة إمكانات المؤسسات السياحية القائمة حالياً وإنشاء مؤسسات سياحية جديدة.

٢٠٤٠٤ المشروعات المعروضة للإستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (مليون دينار تونسي)
وحدة التبريد وتجميد الخضار والفواكه وتعبئتها	الإتحاد العربي للصناعات الغذائية	تونس	دراسة جدوى أولية	٠ر٩١٦
إنتاج الأسماك والخضروات	الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك	ولاية توزر	دراسة جدوى أولية	١ر٨٠٠*
إنتاج مجمع صناعي لتعليب وتحويل السمك الأزرق	الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك	ميناء بنزرت	دراسة جدوى	١٢ر٠٠٠*
غراسة الأشجار وتربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	القيروان	دراسة جدوى	٦ر١٠٠
شركة التنمية الفلاحية رأس الغزال	البنك القومي الفلاحي	سيدي بوزيد	دراسة جدوى	٢ر٢٠٠
زراعة الحبوب والفت وتربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	تستور	دراسة جدوى	٥ر٠٠٠
زراعة الحبوب وتربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	سليانة	دراسة جدوى	٣ر٢٠٠
شركة التنمية الفلاحية	البنك القومي الفلاحي	بوسالم	دراسة جدوى	٢ر٨٤٠
شركة تربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	بنزرت	دراسة جدوى	٧ر٥٠٠
المركز الترفيهي الدولي	البنك القومي للتنمية السياحية	الحمامات	دراسة جدوى	٣ر٠٠٠
الشركة التونسية للموانىء	البنك القومي للتنمية السياحية	سيدي أبوسعيد	دراسة جدوى	٣ر٤٢٠
نزل تونس	البنك القومي للتنمية السياحية	برج السدرية	دراسة جدوى	٣ر٢٠٠
تنس البحر الأبيض المتوسط	البنك القومي للتنمية السياحية	شط مريم	دراسة جدوى	٥ر٠٠٠
الشركة السياحية عين دراهم	البنك القومي للتنمية السياحية	عين دراهم	دراسة جدوى	٧ر٢٠٠
الشركة التونسية الكويتية للنسيج	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي	تونس	دراسة جدوى	١٣ر٧٠٠
المشاتل التونسية	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي	تونس النهرين	دراسة جدوى	٢ر٠٠٠
المدبغة المثالية	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي	بو عرقوب	دراسة جدوى	٢ر٠٠٠
محاور محولات	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي	تونس	دراسة جدوى	٤ر٠٠٠
مدى بلاستيك	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي	تونس	دراسة أولية	٥ر٤٠٠
صناعة المعدات الحديدية والآلية	بنك تونس والإمارات للاستثمار	قابس	دراسة جدوى	٢ر٥٠٠
صناعة أنابيب الإنارة	بنك تونس والإمارات للاستثمار	تونس	دراسة أولية	٣ر٠٠٠
وحدة تحويل المواد الزفتية	بنك تونس والأمارات للاستثمار	بنزرت	دراسة جدوى	٢ر٠٠٠
إنتاج الزرابي (السجاد)	بنك تونس والأمارات للاستثمار	تونس	دراسة أولية	٣ر٢٠٠
إنتاج المواد العامة والخزف	بنك تونس والأمارات للاستثمار	بنزرت	دراسة جدوى	١ر٥٠٠
مربعات الخزف	بنك تونس والأمارات للاستثمار	مدنين	دراسة جدوى	١٢ر٠٠٠
مصنع الحدادة الشاملة	البنك التونسي الكويتي للتنمية	غير محدد	دراسة أولية	١٧ر٠٠٠
نسيج وصقل البوبلين	البنك التونسي الكويتي للتنمية	تونس	دراسة أولية	١٥ر٠٠٠
صقل البلاستيك	البنك التونسي الكويتي للتنمية	غير محدد	دراسة أولية	٧ر٥٠٠
مركزية الحليب	البنك التونسي الكويتي للتنمية	مجاز الباب	دراسة جدوى	١٠ر٨٠٠
تربية الجمبري والمحار	البنك التونسي الكويتي للتنمية	الساحل	دراسة جدوى	٣ر٠٠٠
تربية الأسماك	البنك التونسي الكويتي للتنمية	الجنوب	دراسة جدوى	١ر٥٠٠

* مليون دولار امريكي

٥٠٤ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (دينار تونسي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (دينار تونسي)
٤٩	زراعة، صناعة تجارة، سياحة	١٩٩٠	٨٩ر٨٩٣ر٢٠٠	سوريون	٥٤ر٠٠٠
				ليبيون	١ر٩٧٩ر٢٠٠
				سعوديون	٤٨٤ر٠٠٠
				جزائريون	٤٨ر٠٠٠
				أردنيون	٧٤٢ر٠٠٠
				فلسطينيون	٦٦ر٠٠٠
				مغاربة	١ر٩٦٧ر٠٠٠
				مشروعات عربية مشتركة	١٣ر٧٢٨ر٨٧٠

(٥)

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٠

استمرت الجهود المكثفة التي تبذلها الجمهورية الجزائرية على طريق الإصلاح، بعدة اتجاهات، من أجل تحقيق الديمقراطية وتفعيل كل القطاعات المختلفة، العامة والخاصة، واصلاح أجهزة الدولة، وفتح الأبواب للاستثمارات الوافدة من الدول العربية والأجنبية.

وفي المجال العربي، بذلت الحكومة الجزائرية خلال الشهور الأخيرة من العام جهوداً مميزة لإيجاد مخرج سلمي لأزمة الخليج. وفي إطار اتحاد المغرب العربي استمرت سياسة تعزيز العلاقات وتكثيف الزيارات المتبادلة مع الدول الأعضاء في الإتحاد.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها هذا العام :

١٠٥ تشريعات واجراءات حكومية :

شهدت الجزائر في عام ١٩٩٠ اجراء تغييرات وتعديلات في تشريعاتها الاقتصادية خصوصاً تلك التشريعات المتصلة بالنظام المصرفي والمالي والتجاري وبنظام العمل والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

– على صعيد النظام المصرفي والمالي الجزائري صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٤ «قانون النظام الجديد لمالية الجزائر» ومن أبرز ملامحه استعادة البنك المركزي الجزائري ميزته وسلطته التقليدية كبنك البنوك. ووفقاً للأحكام الجديدة فسوف يأخذ البنك المركزي على عاتقه مسئولية التنظيم والمراقبة والتوجيه للأسواق النقدية والمالية، وتحويل وتسيير الدين الخارجي. وفيما يتعلق بالبنوك الأخرى وعددها خمسة فإنها ستتحول إلى مؤسسات تجارية مستقلة ومن ثم لم يعد هناك تخصص جامد للبنوك حيث أن البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعب الجزائري هي اليوم ذات اختصاص عام وشامل وعليها بموجب الأحكام الجديدة أن تنمي نشاطاتها في مجال القرض وأن تقوم بالتجديد في مجال الموارد المالية. وعلى البنك الفلاحي للتنمية الريفية أن يتحول إلى نظام قرض فلاحي. وينطبق الشيء نفسه على بنوك التنمية المحلية التي يجب أن تتحول إلى صناديق قرض محلية حتى تتكفل بحاجيات التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة. وعلى شركات التأمين أن تعيد النظر في طريقة سير أجهزتها خاصة. وقد ألغى القانون الجديد مبدأ التخصص الذي كانت تقوم عليه هذه الشركات، كما أن على صناديق التضامن الاجتماعي أن تقوم بالتسيير المالي لفوائضها على غرار شركات التأمين.

– وعلى صعيد الأحكام المنظمة للاستثمار أقرت الجمعية الوطنية الجزائرية في ١٩٩٠/٣/٢٦ مشروع القانون الخاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي ويتضمن القانون السماح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بأن تفتح فروعاً لها في الجزائر. ويكلف القانون الجديد مجلساً للشئون المالية والإئتمان بالمسئولية عن تحركات رأس المال الأجنبي، ويسمح بالاستثمارات المباشرة التي توفر فرص عمل وتنقل التكنولوجيا في قطاعات ليست قاصرة على الدولة. ونص القانون الجديد على أنه يمكن إعادة تحويل رؤوس الأموال والنواتج والمداخيل والفوائد وسواها من الأموال المتصلة بالاستثمار الذي تم تحويله من الخارج، ويحدد مجلس النقد والقرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التحويلات. ولقد صدرت المراسيم التالية بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٧ لتحديد المعايير وغيرها من وثائق العمل

المتعلقة بشكليات الاستثمار :

١. المرسوم ١٠١ لسنة ١٩٩٠ المتعلق بتحويل وتدعيم ديون الخزينة على المؤسسات العمومية إلى قيم منقولة.

٢. المرسوم ١٠٢ لسنة ١٩٩٠ يحدد أشكال شهادات الأسهم التي يمكن أن تصدر من المؤسسات العمومية الاقتصادية لفائدة مؤسسات اقتصادية أخرى وكذلك شروط صفقاتها.

٣. المرسوم ١٠٣ لسنة ١٩٩٠ يحدد شروط إعادة تقييم القيم الثابتة القابلة للاستهلاك الموجودة في الحساب الختامي للمؤسسات الاقتصادية.

٤. المرسوم ١٠٤ لسنة ١٩٩٠ المتعلق بعمليات على الحساب لمساعدة المؤسسات التي تعاني من عجز مالي حتى تتمكن من الحصول على صافي أصول إيجابي كرصيد لإعادة الاستقلالية.

٥. المرسوم ١٠٥ لسنة ١٩٩٠ يحدد شروط وأشكال سير الحساب (اسهام الشركاء) في إطار تطبيق مبدأ استقلالية المؤسسات.

– وعلى صعيد تنظيم التجارة حدد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ «قانون مالية الجزائر» الجديد البضائع التي يمكن دخولها إلى الجزائر بالإضافة إلى تحديد الرسوم التي يجب دفعها فيما يخص المواد الغذائية كما حصر عمليات استيراد البضائع بجهة واحدة هي «الترابندو».

– وعلى صعيد أنظمة العمل والتأمين الاجتماعي تم الغاء القانون العام للعامل الصادر بأمر رقم (١٢–٧٨) في ١٩٧٨/٨/٥ واستبداله بالقوانين التالية :

– قانون (٩٠–٠٢) المؤرخ ١٩٩٠/٢/٦ المتعلق بالرقابة وفض منازعات العمل الجماعية وممارسة حق الإضراب.

– قانون (٩٠–٠٣) المؤرخ ١٩٩٠/٢/٦ المتعلق بمفتشية العمل.

– قانون (٩٠–٠٤) المؤرخ ١٩٩٠/٢/٦ المتعلق بغض النزاعات الفردية للعمل.

– قانون (٩٠–١١) المؤرخ ١٩٩٠/٤/٢١ المتعلق بعلاقات العمل.

– قانون (٩٠–١٤) المؤرخ ١٩٩٠/٦/٢١ المتعلق بالحق النقابي وقد تم رفع الحد الأدنى للأجرة المترتبة على النشاط من ١٥٠٠ دينار جزائري* إلى ٢١٠٠ دينار جزائري ابتداء من ١٩٩٠/١١/١ وإلى ٢٣٠٠ دينار جزائري ابتداء من ١٩٩٠/١/١ وإلى ٢٥٠٠ دينار جزائري ابتداء من ١٩٩١/٧/١.

٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية :

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري مع عدد من الدول العربية في مجالات مختلفة وفيما يلي بيان تلك الاتفاقيات :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٠/١/٦ على اتفاق مع الحكومة القطرية في مجال التعاون الاقتصادي.

– عقدت اللجنة المشتركة الجزائرية المغربية اجتماعاً لها في الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٥ تم خلاله التوقيع على ثلاثة اتفاقيات للتعاون منها اتفاقية حول تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين وأخرى حول العلاقات التجارية والجمركية، وثالثة لإنشاء شركة مختلطة لإنجاز أنبوب الغاز الذي يربط بين الجزائر وأوروبا مروراً بالمغرب.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٩ على قراري مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي المتعلقين بتعديل المادتين ١٢،١١ (الفقرة الأولى) من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي الموافق عليهما في تونس بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٣.

---

* الدولار الأمريكي يعادل ١٠٫٥٢٠ دينار جزائري كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٣ على بروتوكول الاتفاق الخاص بإنشاء شركة جزائرية مغربية لدراسة أنبوب الغاز الطبيعي المغاربي الأوروبي مع حكومة المملكة المغربية الموقع عليه في فاس بتاريخ ١٩٩٠/٢/٨.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣٠ على الاتفاق الخاص بإنشاء لجنة مشتركة كبرى جزائرية موريتانية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني الموقع في نواكشوط بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٣ على الاتفاقية المبرمة مع المملكة المغربية بقصد تجنب الازدواج الضريبي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة، الموقعة في مدينة الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٥.

٢٠٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

عقدت الحكومة الجزائرية خلال العام العديد من الاتفاقيات للتعاون في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري، وفيما يلي أبرز هذه الاتفاقيات :

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ المصادقة على اتفاقية عقدتها الحكومة الجزائرية مع الوكالة الدولية للطاقة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧ المصادقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني الموقع بالجزائر مع الحكومة الصينية بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٦.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٣ المصادقة على اتفاق تجاري موقع مع أندونيسيا بتاريخ ١٩٨٧/١١/٩.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٦/٩ المصادقة على الاتفاق التجاري المبرم مع جمهورية تشاد الموقع في بنجامينا في ١٩٨٨/١٠/٨.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٦ المصادقة على اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان الذي حرر ببلغراد في ١٩٨٨/٤/١٣.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٢ توقيع اتفاقية في واشنطن مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات.

٣٠٥ وقائع وأحداث :

شهدت البلاد خلال العام عدداً من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية الهامة وفيما يلي أهم هذه الوقائع والأحداث :

الميزانية العامة للدولة :

– قدرت الإيرادات بالميزانية العامة لعام ١٩٩٠ بحوالي ١٣٦ر٥ مليار دينار جزائري والنفقات العامة بحوالي ١٤٠ مليار دينار جزائري أى بزيادة في الإيرادات نسبتها ١٩ بالمائة وفي الانفاق ١٥ر٧ بالمائة بالمقارنة مع ميزانية عام ١٩٨٩. وتشير تقديرات الميزانية إلى عجز يبلغ ٣ر٥ مليار دينار جزائري، وذلك مقابل عجز بلغ ٦ر٧ مليار دينار جزائري في عام ١٩٨٩.

– بلغت مخصصات الاستثمار في الميزانية العامة نحو ٥٧ مليار دينار جزائري، خصص منها ١١ر٤ مليار دينار للبنية التحتية الاقتصادية والإدارية، ٩ مليار دينار للزراعة والمياه، ٨ر٣ مليار دينار للتصنيع.

– أشارت المصادر الجزائرية المسئولة في نهاية العام، إلى تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات العامة بفضل زيادة أسعار النفط خلال الشهور الخمسة الأخيرة من العام التي أعقبت أزمة الخليج.

وفي مجال الاستثمار والانفتاح الاقتصادي :

– أصدرت الحكومة الجزائرية خلال العام عدداً من الإجراءات والتدابير التي من شأنها اصلاح الأوضاع الاقتصادية وإقامة اقتصاد حر في البلاد من أهمها اعطاء الشركات الحكومية الاستقلال والسيطرة الذاتية على ميزانياتها وأنشطتها الإنتاجية بعيداً عن الدولة، ورفع الدعم الذي تقدمه الدولة للمؤسسات الوطنية، وحل المؤسسات الخاسرة التي لا جدوى اقتصادية منها، وفتح مجال التجارة أمام الشركات الأجنبية والسماح لها بالعمل مباشرة في السوق الجزائرية عبر فروع وشركات مملوكة من قبلها بالكامل أو بمشاركة شركات واطراف محلية، وذلك بهدف خلق عامل منافسة للمؤسسات الوطنية، ورفع كفاءتها الانتاجية والتنافسية وكذلك تحرير قسم كبير من واردات الجزائر من قيود الصرف، والسماح للشركات والمواطنين الجزائريين باستيراد عدد كبير من السلع من الأسواق الدولية مباشرة، وتسديد اثمانها مباشرة بالعملات الصعبة.

– بدأت أنظار الشركات الدولية تتجه نحو الجزائر للبحث عن فرص استثمار جديدة في حقلي الغاز والنفط وغيرهما، ومن بين المشاريع التي أعلن عنها خلال العام مصنع سيارات بالمشاركة مع شركة فيات الايطالية، ومصنع لتجديد المحركات بالمشاركة مع شركة فرنسية ومصنع لانتاج ٣٠ ألف سيارة مع شركة بيجو الفرنسية ومصنع للأدوية مع مستثمرين فرنسيين، ومصنع للسكر في ميناء الجزائر مشاركة بالنصف مع بعض الشركات البريطانية وشركة تجارية يشارك فيها البنك الخارجي (الجزائري) والبنك الوطني الجزائري، ومصرفان مغربيان، وشركة لانتاج المضخات تشارك فيها فعاليات خاصة مغربية وجزائرية، ومصرف مشترك مع مجموعة بركة السعودية، يعتبر أول مصرف خاص مشترك بمساهمة أجنبية في الجزائر.

– قام مصرفيو الجزائر وسلطاتها النقدية خلال العام باجراء مباحثات مع شركاء أوروبيين لانشاء مشروع باسم «اوروما غ» يعنى بهدفين مباشرين أولهما: الترويج لمشاريع استثمار في الجزائر والبحث عن شركاء أوروبيين لها، وثانيهما: المساهمة المالية في المشاريع إلى جانب الصناعيين الاوروبيين الذين يفضلون سداد حصتهم على شكل آلات وتقنيات انتاجية.

– أنشأت الحكومة الجزائرية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٩ شركة تتولى اقامة أول سوق للأوراق المالية، كخطوة رئيسية باتجاه تحقيق اقتصاد يعتمد على قوى السوق، بعد تخطيط مركزي اشتراكي دام عقدين.

وأشارت المصادر الرسمية أن هذه السوق سوف تبدأ أعمالها في بداية عام ١٩٩١ وسوف تقتصر الاعمال التجارية فيها في البداية على شركات الدولة، كما سيسمح لها بالتعامل في أذون خزانة تعتزم الحكومة اصدارها لتمويل دين تقدر قيمته بنحو ٦٠ مليار دينار جزائري يدين بها القطاع العام للخزانة.

القطاع المالي والمصرفي:

– تقدر الجهات الجزائرية المسؤولة أن عائدات الحكومة الجزائرية من تصدير النفط خلال العام قد بلغت ١٢٫٣ مليار دولار أمريكي بزيادة ٣٥٫٦ بالمائة عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٩ وذلك بسبب زيادة أسعار النفط نتيجة لأزمة الخليج. وحيث أن مداخيل النفط والغاز تعطي الجزائر أكثر من ٩٠ بالمائة من مداخيلها، فقد انعكست الزيادة في هذه المداخيل بشكل مباشر وفوري في نهاية العام على وضع الخزينة الجزائرية، وعززت من قدرة الحكومة على الانفاق وخدمة الدين الخارجي.

– اتخذ المصرف المركزي الجزائري اجراءات تستهدف جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل بشكل كامل مع نهاية عام ١٩٩٢ أو مطلع عام ١٩٩٣، وذلك بافتتاح سوق حرة لصرف العملات في الجزائر، يعوم فيها الدينار الجزائري الذي سيتحدد سعر صرفه تجاه بقية العملات حسب قوانين العرض والطلب.

- بين محافظ المصرف المركزي الجزائري أن الحكومة الجزائرية أعطت خلال العام أولوية متقدمة لتسوية الأمور المالية والتجارية العالقة بالمدفوعات المتأخرة لعدد من الشركات الدولية المصدرة للجزائر والتي تقدر بحوالي ٧٠٠ مليون دولار أمريكي، كما ركزت كثيرا على اعادة بناء احتياطي المصرف المركزي من العملات الصعبة الذي هبط إلى مستوي متدن في أوائل عام ١٩٩٠.

- بلغت ديون الجزائر الخارجية نحو ٢٥ مليار دولار أمريكي - حسب احصاءات المصرف المركزي الجزائري - يضاف إليها ١ر٧ مليار دولار أمريكي من القروض قصيرة الأمد - مهلها أقل من ١٢ شهرا - المرتبطة بتمويل التجارة الخارجية.

- أعلن خلال العام أن بعض المصارف الفرنسية تحاول ترتيب قرض لصالح الجزائر تبلغ قيمته ملياري دولار أمريكي لمدة عشر سنوات، يستعمل مليار دولار أمريكي منه لشراء سندات من دون قسيمة فائدة.

- أشار ت المصادر المالية المسؤولة في الجزائر أن هناك تصميما جزائريا على تفادي إحتمال اعادة جدولة الديون، لأن اعادة الجدولة تقلل من فرص الحصول على قروض جديدة من السوق لمدة طويلة من الزمن، كذلك هناك رغبة لتفادي وسائل تمويل أخرى مثل تبادل الدين بالملكية، واعادة شراء الدين، ورهن موجودات مقابل القروض مثل الذهب أو مداخيل النفط.

وفي مجال النفط والغاز:

- شهدت الصادرات الجزائرية من النفط تطورا ملحوظا بسبب زيادة أسعار النفط نتيجة لأزمة الخليج كما بينا ذلك من قبل.

- بلغ انتاج الغاز الطبيعي خلال العام ٢٥ مليار متر مكعب، وأعلنت الجهات المسؤولة في ١٩٩٠/٩/٢٣ بأن انتاج الغاز الطبيعي سيتم رفعه إلى ٣٣ مليار متر مكعب سنويا في عام ١٩٩٢، وذلك بعد إنجاز أنبوب الغاز المتجه إلى اسبانيا.

- وقعت الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناتراك) وشركة توتال الفرنسية اتفاقية للتعاون الفني فيما بينهما، تهدف إلى خدمة منشآت صناعة النفط والمساعدة في رفع انتاج مختلف المنتجات النفطية إلى أقصى درجة ممكنة.

- تعهدت الجزائر بزيادة كميات الغاز الطبيعي التي تزود بها تونس إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا، وذلك ابتداء من عام ١٩٩٠ ولمدة ثلاثة أعوام. وتأتي هذه الزيادة في اطار تصاعد اعتماد تونس على الغاز بعد تراجع انتاجها النفطي.

- وقعت الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناتراك) مع شركة (اينيل) الايطالية للكهرباء اتفاقاً مبدئيا لتسليمها ٤ مليار متر مكعب من الغاز عبر الأنبوب العابر للمتوسط من الجزائر إلى تونس فايطاليا.

- أجرت الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناتراك) خلال العام مفاوضات مع ايطاليا، لانشاء محطة لزيادة الضغط عبر الأنبوب العابر للمتوسط وزيادة طاقته من ١٢ إلى ١٦ مليار متر مكعب سنويا، ومن المقرر الانتهاء من أعمال هذه التوسعة في عام ١٩٩٣.

- وقعت الشركة الوطنية الجزائرية للمنتجات النفطية (سوناتراك) بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٣ اتفاقية للتنقيب عن النفط مع شركة (وست أويل).

- أجرت الشركة الوطنية للمنتجات النفطية (سوناتراك) مفاوضات مع مجموعة من الشركات النفطية العالمية للتنقيب عن النفط في الجزائر.

– تم انشاء شركة جزائرية مغربية للدراسات خاصة بانجاز أنبوب الغاز الجزائري في اتجاه اسبانيا عبر شمال المغرب الموقع عليه بفاس بتاريخ ١٩٨٩/١/٨، ويتوقع أن يتم انجاز هذا الأنبوب في فترة لا تتعدى ثلاث إلى خمس سنوات سيضخ ما بين ١٦ و ١٧ مليار متر مكعب سنويا إلى أوروبا، وسوف يحصل المغرب من حيث المبدأ على ٢ إلى ٣ مليار متر مكعب سنويا لغاية سنة ٢٠٠٠ بأسعار تفضيلية.

– اتفقت الجزائر وفرنسا على انشاء شركة مشتركة بينهما سيعهد إليها القيام بأعمال هندسية واقامة منشآت للبترول والغاز في الجزائر وفي الخارج. وستحمل الشركة اسم «الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والانجازات» وستكون خاضعة للقوانين الجزائرية وتتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها. وستقوم هذه الشركة بخدمات في قطاعي الدراسات والهندسة خاصة في مجالات الانشطة التي تهم الشركات المساهمة كتسييل الغاز الطبيعي وانتاج ومعالجة المحروقات وتسويقها ونقل وتوزيع الغاز الطبيعي.

– في اطار خطة ضريبية لخفض العجز في الميزانية، وافق البرلمان الجزائري بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ على زيادة أسعار الوقود، بمقدار عشرة سنتيمات لكل لتر (أربعة سنتات للجالون للنوعين المتوسط والعالي الجودة) وخمسة سنتيمات للتر (نحو سنتين) للجالون من الديزل.

وفي القطاع الصناعي:

– انخفض الانتاج الصناعي في الثلث الثاني لعام ١٩٩٠، بالمقارنة مع الثلث الثاني لعام ١٩٨٩، وقد سجل الانخفاض في كافة الأنشطة الصناعية باستثناء الصناعات الكيماوية، وصناعة المواد الغذائية.

– تشير احصاءات الديوان الوطني للاحصائيات إلى انخفاض معدل استغلال القدرات الانتاجية في المؤسسات الصناعية المختلفة، وبينت احصاءاته للثلث الثاني لعام ١٩٩٠ وجود عدد كبير من المؤسسات التي تستغل ٥٠ بالمائة فقط من قدراتها الانتاجية، وتبين المصادر المطلعة أن انخفاض استغلال القدرات الانتاجية مرده صعوبة تجهيز بعض الصناعات بالمواد الأولية والمواد نصف المصنعة وقطع الغيار، حيث تشير الاحصاءات الرسمية للثلث الثاني من عام ١٩٩٠ أن ٣ر٧٣ بالمائة فقط من المؤسسات الصناعية عرفت نوعا من الاكتفاء فيما يخص مستلزماتها من المواد الأولية، وهو معدل منخفض بالمقارنة مع الاكتفاء المتحقق في الثلث الأول من العام نفسه.

– تم في ٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ التوقيع على عقود مع شركتين احداهما ألمانية والأخرى فرنسية لبناء وتحديث ٨ مصانع لانتاج البوليفنيل كلورايد (بي. في. سي)، وتبلغ قيمة العقد مع الشركة الألمانية ٣٩٠ مليون دينار جزائري كما تبلغ قيمة العقد مع الشركة الفرنسية ٣٠٠ مليون دينار جزائري.

– تم انشاء شركة جزائرية، أمريكية، فرنسية مشتركة لانجاز واستغلال مصنع لانتاج الهيليوم السائل والأزوت في منطقة وهران الواقعة بغرب الجزائر، يقدر انتاجه السنوي بـ ١٦ مليون متر مكعب من الهيليوم السائل و ٣٣ ألف طن من الأزوت السائل والغازي. ومن المقرر أن يبدأ بناء المصنع في مطلع العام المقبل على أن يبدأ الانتاج في منتصف عام ١٩٩٢.

– وضعت غرفة تجارة وهران خلال العام الخطط اللازمة لتأسيس شركة بغرض تمويل اقامة خمسة مصانع اسمنت، سيبلغ حجم الاستثمار فيها ٣ر٠٠٠ مليون دينار جزائري، وقد خصصت مواقع المصانع الخمسة في وهران، تيريت بني صاف، رليزان. وسيكون رأس مال الشركة ٤٠٠ مليون دينار جزائري مقسما على ٨٠ر٠٠٠ سهم بواقع ٥٠٠٠ دينار جزائري للسهم الواحد.

– تقرر خلال العام اقامة مصنع للألمنيوم بكلفة تزيد على المليار دولار على أن تبلغ طاقته الانتاجية ٢٢٠ ألف طن سنويا، يمكن زيادتها إلى ٣٣٠ ألف طن سنويا، وهو أول مشروع للألمنيوم في المغرب العربي.

وفي القطاع الزراعي:

– تراجع المحصول الزراعي عن مستوى التقديرات المستهدفة في المخطط السنوي لعام ١٩٩٠، وذلك بسبب الجفاف ونقص المياه، والعديد من المشاكل الأخرى التي يعاني منها قطاع الزراعة، والمتمثلة بنقص المدخلات، التمويل، سوء التنظيم، وعدم استقرار تعاونيات الاستغلال الجماعي والفردي.

– تشير الاحصاءات الأولية للمجلس الوطني للتخطيط لعام ١٩٩٠ إلى أن النمو كان سالبا بالنسبة للحبوب والبقوليات والطماطم المصنعة، وزراعة الأشجار، وأن العلف بقى على ما كان عليه في العام الماضي. وحققت زراعة الكروم نسبة نمو بلغت ١ر٧ بالمائة والحبوب الجافة ١ر٤ بالمائة، عما كانت عليه في العام الماضي.

– منحت الحكومة الجزائرية مساعدات للفلاحين المتضررين خلال العام، اشتملت على تقديم تعويضات مالية لهم، واعفاءات جبائية، واعادة جدولة تسديد ديونهم. وتعد هذه المساعدات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالمزارعين الخواص.

– وضعت الحكومة الجزائرية خطة لبناء ٦ سدود خلال العام واستصلاح ٣٣٥٠٠ هكتار من الأراضي لريها من هذه السدود فضلا عن اجراء دراسة لانجاز ٢٠ سدا لري ٦٠٠٠٠ هكتار. وقد شكلت لجنة وطنية للموارد المائية ستتولى تنفيذ هذه الخطة.

– عقد في الجزائر في الفترة من ٢٨ – ١٩٩٠/٥/٣١ ملتقى «تسيير الموارد المائية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط» تم في ختامه تبني واعتماد استراتيجية عامة لتسيير المياه في بلدان المتوسط حتى عام ٢٠١٠، كما صدر عنه بيان ختامي تطرق إلى تدهور أوضاع المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحدد المساعدة التقنية اللازمة في هذا المجال.

– أقر المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في جلسته الحادية والأربعين التي اختتمت في روما بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦ مشروعا نموذجيا لتطوير مصائد الأسماك الحرفية في الجزائر. ويستهدف المشروع تمكين صغار صيادي الأسماك الحرفيين من القيام بدور أكبر في الاستغلال الأمثل للامكانيات الموجودة في المياه الاقليمية الجزائرية، وهي الموارد التي تقدر بـ ١٦٠ ألف طن سنويا قابلة للتجديد. ويجري الآن استغلال حوالي ٨٠ ألف طن فقط مما يعني أن الأساس المنطقي للمشروع مبني على قواعد سليمة من حيث تواجد الثروة السمكية القابلة للاستغلال بدون افراط. وتبلغ التكاليف الاجمالية لهذا المشروع ١٧ مليون دولار امريكي يمول الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منها ٥ر١١ مليون دولار امريكي أي ما نسبته ٦٠ بالمائة من التكاليف.

وسوف يبلغ الانتاج الاضافي الجزائري للأسماك بفضل هذا المشروع حوالي ٢٤٠٠ طن في السنة تمثل أكثر من ٥ر٣ بالمائة تقريبا من الانتاج على الصعيد الوطني، وفضلا عن هذا الانتاج الاضافي للأسماك ستتاح ١١٥٥ فرصة عمل جديدة للشبان العاطلين، وسيرتفع متوسط الدخل للمستفيدين بنسب تتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ بالمائة. كذلك من المنتظر أن تكون للمشروع آثاره المباشرة على تنمية قطاع مصايد الأسماك اذ أنه يعد قابلا للتكرار في السواحل الجزائرية في نطاق مشاريع مستقبلية أخرى*.

– هناك مشروعان آخران للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الجزائر يجري تنفيذهما، وهما مشروع تنمية انتاج الحبوب والانتاج الحيواني لاصحاب الحيازات الصغيرة في ولاية تيارات، والمشروع النموذجي للتنمية الريفية

---

* الجدير بالذكر أنه بعد أن بادر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بهذا المشروع، فقد تبعه. قبل أن يصل هذا المشروع إلى مرحلة التنفيذ، مشروع مماثل تزمع المجموعة الاقتصادية الأوروبية تمويله في منطقة السواحل الغربية في الجزائر.

المتكاملة في منطقة وادي ملاق، وهو المشروع الجزائري التونسي المشترك الممتد من ولاية تبسة في الجزائر إلى ولاية القصرين في تونس.

وفي المجال التجاري:

- أشارت احصاءات المديرية العامة للجمارك أن الميزان التجاري أظهر تحسنا ملحوظا حتى نهاية الشهر التاسع من عام ١٩٩٠، وساهم في هذا التحسن ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية لتصل إلى ٦١٣٤٦ر٨ مليون دينار جزائري، أي بزيادة نسبتها ٢٧ر١ بالمائة بالمقارنة مع الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٨٩. ويرجع الفضل في ذلك إلى زيادة اسعار النفط نتيجة لأزمة الخليج كما بينا ذلك من قبل، أما المستوردات فقد ارتفعت أيضا خلال نفس الفترة من العام إلى ٦٠٨٤٨ر٦ مليون دينار جزائري، اي ما نسبته ٢٣ بالمائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ١٩٨٨.

ويلاحظ من الاحصاءات نفسها أن المستوردات لم ترتفع بالنسبة نفسها لكل السلع، حيث سجلت المواد الغذائية تراجعا بنسبة ١٥ر٩ بالمائة للفترة نفسها، والمواد الخام بنسبة ٤ر٢ بالمائة، وذلك بسبب ترشيد الاستيراد، واعتماد مبدأ الأولويات التي حددتها الحكومة الجزائرية بالنسبة لاستغلال الفائض المالي في عائدات النفط، حيث ركزت على تسديد متأخرات القروض، ورفع موارد البنك الجزائري كما بينا ذلك من قبل.

- سجلت أسعار المواد الاستهلاكية في الشهور التسعة الأولى من العام نموا بنسبة ١٤ر٨ بالمائة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٨٨، وزادت الأسعار بشكل ملحوظ بالنسبة للمشروبات، الأثاث، الآليات والمواد الغذائية بنسبة ٢٠ر٥ بالمائة، ٢٠ر٣ بالمائة، ١٧ر١ بالمائة، ١٤ر٢ بالمائة على التوالي.
- زادت قيمة المبالغ التي خصصتها الحكومة الجزائرية لدعم أسعار المواد الاستهلاكية من ١٣ مليار دينار جزائري في عام ١٩٨٩ إلى ١٧ مليار دينار جزائري في عام ١٩٩٠.
- أعلنت الجهات الرسمية أنه سيتم مضاعفة صادرات الغاز الجزائرية خلال الأعوام العشرة القادمة لتبلغ ٥٠ أو ٦٠ مليار متر مكعب ابتداء من مطلع عام ٢٠٠٠.
- وقعت الحكومة التركية اتفاقية مع الجزائر لشراء مليون طن من النفط الخام، يبدأ تصديره في عام ١٩٩١.
- تم توقيع اتفاقية يقوم بموجبها البنك الاسلامي للتنمية بتمويل تجارة خارجية لشراء كمية من الخشب من ماليزيا واندونيسيا لصالح المؤسسة الوطنية الجزائرية للخشب ومشتقاته بمبلغ ٧ ملايين دولار أمريكي.
- قدمت شركة البركة السعودية للمنشآت والشركات الحكومية الجزائرية تمويل قيمته ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (نو شقين، ٣٠٠ مليون دولار ملتزم بها، ٢٠٠ مليون دولار غير ملتزم بها وتقوم مجموعة البركة بالبحث عن مشاركين لتغطيتها) لتمويل حاجات الجزائر المستوردة وهو يحمل شروطا تفضيلية للواردات من المغرب العربي، ثم من الدول الاسلامية، ثم من باقي دول العالم الأخرى.

وتشتمل أطراف اتفاقية التمويل على البنك الخارجي الجزائري، والبنك الوطني الجزائري، وشركة دلة البركة القابضة، وتتمثل صيغ التمويل باستئجار أصول واعادة تأجيرها، والشراء بالاستصناع أو بالسلم ثم البيع بعد المواعدة.

وفي مجال التشغيل:

- عقد في الجزائر العاصمة معرض «الشاب المقاول» خلال الفترة من ١١-١٢/١١/١٩٩٠، نظمته وزارة الاقتصاد، ووزارة العمل، وساهم فيه ٢٠٠ مؤسسة، عرضت تجهيزاتها المتوفرة، بهدف تمكين تعاونيات تشغيل

الشباب من الحصول على ما تحتاجه من أدوات وتجهيزات. وقد قدم للمعرض آلاف الطلبات من قبل هذه التعاونيات.

– دخل حيز التنفيذ خلال الشهر السادس من العام القانون الجديد للتشغيل الذي يقضي بتحديد الأجور بين المعنيين عن طريق المفاوضات بين العمال والادارة داخل المؤسسات.

– انخفضت منازعات العمل خلال العام بالمقارنة مع عام ١٩٨٩، وتشير المراجع المعنية إلى أن ٦١ر٤ بالمائة من المنازعات تطالب بزيادة الأجور، ١٢ر٣ بالمائة منها هي عبارة عن احتياجات ضد الأجهزة الادارية، ١٠ر٦ بالمائة عبارة عن انتقادات لظروف العمل.

– تشير احصاءات الديوان الوطني للاحصاءات إلى أن القطاع العام لم يسجل في الثلث الثاني من العام أي تطور فيما يخص عملية التشغيل.

– سجلت الوكالة المكلفة بالتشغيل (الديوان الوطني لليد العاملة) نقصا في فرص العمل المتوفرة بنسبة ٨ر٩ بالمائة حيث بلغت ١٣٣٣٩ فرصة عمل فقط.

– قررت الحكومة الجزائرية رفع الحد الأدنى لأجور العمال وفئات الدخل المحدود بنسب تتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ بالمائة. وبين وزير الشوون الاجتماعية الجزائرية في هذا الشأن أن الحكومة واتحاد العمال قد اتفقا على رفع الحد الأدنى للأجور في هذه القطاعات إلى ٢١٠٠ دينار جزائري اعتبارا من ١٩٩٠/١١/١ و ٢٢٠٠ دينار جزائري اعتبارا من ١٩٩٢/١/١ ثم إلى ٢٥٠٠ دينار جزائري ابتداء من يوليو/ تموز ١٩٩٢.

وأوضح الوزير الجزائري أن عدد المستفدين من هذه الزيادة في القطاع العام وحده يصل إلى مليوني شخص من أصل ٤ ملايين من كافة القطاعات منهم نحو ٦٠٠ ألف من القطاع الخاص.

أحداث ووقائع أخرى:

– وافقت الحكومة الجزائرية على تعديل مواد قانون التأمين الصادر عام ١٩٨٠، وسينهي هذا التعديل احتكار الحكومة لقطاع التأمين مفسحا المجال امام الوسطاء والقطاع الخاص لدخول هذا المجال، وسيقوم المجلس الوطني للتأمين بتنسيق النشاط في هذا القطاع.

– وافق البرلمان على قرار يلزم المهاجرين الجزائريين عند عودتهم إلى بلدهم بتحويل ٣٥٠٠ دينار جزائري مرة كل عام بالسعر الرسمي للبنوك.

– انعقدت بالجزائر بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣ الدورة الرابعة عشرة لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية، تم خلالها مناقشة التقارير الخاصة بالبيانات الختامية للبنك، كما تم على هامش أعمال الندوة عقد ندوة حول التبادلات التعويضية.

– تخطط الجزائر لبناء أضخم ميناء عربي، بكلفة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سيختص بتفريغ الحبوب واستقبال بواخر سعتها ١٢٠ ألف طن في مقابل ٢٠ ألف طن حاليا، مما سيخفض من كلفة نقل طن القمح من ١٩ – ٢٠ دولارا إلى ١٠ دولارات.

أحداث سياسية:

شهد العام عددا من الأحداث السياسية كان أبرزها ما يلي:

– انعقدت في الجزائر قمة اتحاد المغرب العربي بحضور قادة المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا والجزائر.

– أعلن بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٠ عن نتائج الانتخابات البلدية في الجزائر والتي أسفرت عن تفوق «الجبهة الاسلامية للانقاذ»، وفتح الباب أمام التعددية الحزبية.

– فازت الحكومة الجزائرية بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٠ بثقة البرلمان بأغلبية ساحقة، في تصويت حول السير قدما في تنفيذ برنامجها للاصلاح الاقتصادي.

– ساهم الرئيس الجزائرى الشاذلي بن جديد بأعمال مؤتمر القمة الطارىء في بغداد ومؤتمر القمة الطارىء في القاهرة، وقام بمهمة وساطة من أجل حل أزمة الخليج زار خلالها مجموعة كبيرة من الدول العربية والأوروبية وتبادل الآراء مع قادتها بشأن تطورات الأحداث في منطقة الخليج، وتقريب وجهات النظر بين الجهات المعنية والمساهمة في تهدئة الأجواء والتوصل إلى مخرج سلمي للأزمة الخليجية وتجنب كارثة حرب مدمرة.

– قام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بزيارة قصيرة مفاجئة إلى بيروت وهي الزيارة الأولى لرئيس عربي للبنان منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥.

– أصدر الرئيس الجزائري قرارا بالعفو عن آلاف المعتقلين السياسيين ومن بينهم المعتقلون في أحداث الشغب في أكتور/ تشرين الأول ١٩٨٨.

– أعلن خلال العام عن اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين الجزائر وكوريا الجنوبية.

– تم الاعلان عن تشكيل أحزاب سياسية جديدة كثيرة كما أعلن اتحاد عمال الجزائر استقلاله عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم.

– انتخبت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر مكتبا سياسيا جديدا للحزب.

القروض:

حصلت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال العام على القروض التالية:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:				
صندوق النقد العربي	١٩٩٠*	٨ر٣٢٨مليون	دينار عربي حسابي	ـــــ
ثانياً: جهات التمويل الأخرى:				
الحكومة الهندية	مارس/آذار ١٩٩٠	٥٠مليون	دولار أمريكي	تمويل التجارة الخارجية
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	مارس/آذار ١٩٩٠	٢مليون	دولار أمريكي	انشاء مركز التنمية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	يونيو/حزيران ١٩٩٠	٣٢مليون	دولار أمريكي	تدعيم خدمات البحث في الزراعة
البنك الأفريقي للتنمية	يونيو/حزيران ١٩٩٠	١٩٥مليون	دولار أمريكي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الأوروبي للاستثمار	يونيو/حزيران ١٩٩٠	٨ر٤٨مليون	دولار أمريكي	تمويل بناء الطرق الكبري

* دفعة أخيرة من القرض العادي المقدم للجزائر في عام ١٩٨٩ بمبلغ ٦٤٠ر٤١ مليون دينار عربي حسابي.

٤٠٥ فرص الاستثمار :

١٠٤٠٥ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تولي الحكومة الجزائرية اهتماما خاصا بتطوير الصناعات الثقيلة وبخاصة الصناعات التعدينية، والفولاذية والصناعات الكهربائية والمعدنية والمناجم، بالاضافة إلى اهتمامها بتطوير الزراعة والسياحة.

وفيما يلي مجمل فرص الاستثمار المتاحة في كل هذه القطاعات:

القطاع الصناعي :

- صناعة البتروكيماويات.
- صناعة الالكترونيات.
- إنتاج الالات والعدد اللازمة لاقامة وحدات صناعية متكاملة.
- انتاج الآلات والمعدات الزراعية.
- صناعة النسيج.

القطاع الزراعي :

- زراعة الحبوب والخضر والفاكهة.
- تربية الدواجن.
- إنتاج الخضر والفاكهة للتصدير.
- تربية وتسمين الماشية.

القطاع السياحي :

- اقامة مرافق سياحية كالفنادق، والقرى السياحية، والمنتزهات... الخ.

٢٠٤٠٥ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٥٠٥ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص للمشروع التالي:

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال المصرح به	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
بنك البركة الاسلامي الجزائري	الاستثمار وقبول الودائع	١٩٩٠	٥٠٠ مليون* دينار جزائري	سعودي ٥٠٪

* يدفع منه ٧٥ بالمائة عند التأسيس.

(٦)

تقرير مناخ الاستثمار في

جمهورية جيبوتي

لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٩٠

واصلت الحكومة سياسة التقشف لمواجهة انخفاض عائدات الدولة وتراجع المساعدات الخارجية، فضلا عن الخسائر التي سببتها أزمة الخليج في الشهور الخمسة الأخيرة من العام، وفيما يلي أهم ما سجله العام من مستجدات:

١٠٦ تشريعات واجراءات حكومية:

صدر خلال عام ١٩٩٠ عدد من التشريعات المتصلة بالنشاط الاقتصادي في البلاد والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

– على صعيد التخطيط الاقتصادي وافق مجلس الوزراء في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ على مشروع قانون خاص بالسياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للتنمية الاقتصادية والاستراتيجية في مختلف القطاعات بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠.

– وعلى الصعيد المالي أجرت الدولة تعديلات في القانون العام للضرائب غير المباشرة من أجل تسهيل بعض الاجراءات وتخفيض بعض النسب الضرائبية. ومن ضمن هذه التعديلات خفضت النسب المفروضة على الرخص لممارسة التجارة كما خفضت النسب التي تدفع على عدد العمال للحد من زيادة البطالة وخفضت ايضاً النسب على مرتبات تدفعها المؤسسات الجيبوتية لغير المقيمين من ٢٠ بالمائة إلى ١٠ بالمائة، كما منحت اعفاءات للمؤسسات التي تعمل في مجال التجارة الدولية. وتشمل هذه الاعفاءات العمليات التي تحقق أرباحا من خلال التعامل مع الخارج وكذلك منحت الشركات المقيمة في المنطقة الحرة اعفاءات على العمليات المالية مع خارج المنطقة الحرة. وأسست الدولة صندوقا لضمان الأعمال الحرفية برأسمال يبلغ عشرين مليون فرنك جيبوتي* وذلك عن طريق منح القروض للمبادرات الخاصة للأشخاص في المجال الحرفي، كما وافق مجلس الوزراء في ١٩٩٠/١٠/٢٣ على مشروع قانون تقدمت به وزارة المالية والاقتصاد الوطني أوجب على الهيئات والمؤسسات الحكومية أن تستثمر هذا العام ربع أرباحها في شراء شهادات الايداع التي تصدرها الخزينة الوطنية.

٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية و جماعية:

١٠٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية و جماعية مع جهات عربية:

– تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال الاتصالات مع الجمهورية اليمنية نصت على تقديم عدد من المنح الدراسية لجيبوتي في مجال الاتصالات، والاستمرار في تطوير التعاون من خلال التشغيل الأمثل لشبكة الميكروويف، وتنشيط حركة عبور الاتصالات وتكوين فريق مشترك لادارة الاتصالات بين البلدين.

– تم التوقيع على اتفاقية تأسيس لجنة مشتركة مع الجمهورية اليمنية واتفاقيات تعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

---

* الدولار الأمريكي يعادل ١٧٥٫١٣ فرنك جيبوتي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

– تم التوقيع على محضر مشترك مع الجمهورية العراقية بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٦ للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، نص على وضع برنامج خاص بلقاءات وفود القطرين لزيادة التبادل السلعي فيما بينهما، وتوسيع قاعدة المشاركة في المعارض الدولية التي تقام فيهما وخاصة معرض بغداد الدولي، كما نص المحضر على اعفاء العينات والنماذج التجارية من الرسوم الجمركية وشهادات المنشأ، اضافة إلى توسيع مجالات التعاون في الاتصالات السلكية، والطيران المدني والتدريب الصناعي، والزراعي، وامكانية مشاركة الشركات العراقية بتنفيذ مشاريع حفر الآبار الارتوازية في جيبوتي. ونص المحضر كذلك على قيام العراق بدراسة امكانية تنفيذ مشاريع تنموية في جيبوتي ومنها تنمية زراعة النخيل وبناء مدينة عراقية تحمل اسم «الاخاء الجيبوتي» اضافة إلى دراسة تزويد جيبوتي بالنفط الخام والاسفلت.

٢٠٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية و جماعية مع دول وجهات غير عربية:

– تم التوقيع في ١٩٩٠/١/١ على اتفاقيتين مع جمهورية أوغندا نصت الاتفاقية الأولى على فتح خط جوي منتظم بين جيبوتي وكمبالا، في حين نصت الثانية على السماح بتنقل الأفراد والسلع بين البلدين.

– تم التوقيع خلال العام على اتفاقية للتعاون مع فرنسا لمدة عشر سنوات في كافة النواحي الاقتصادية.

٣٠٦ وقائع وأحداث:

شهد العام عددا من الوقائع والأحداث فيما يلي أبرزها:

اعادة هيكلة الاقتصاد:

– واصلت الحكومة الجيبوتية خلال العام مساعيها السابقة في اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني باتجاه إرساء التوازن في ميزان المدفوعات والحد من عجز الميزانية، غير أن أزمة الخليج ألحقت بالاقتصاد الجيبوتي خسائر كبيرة في الشهور الخمسة الأخيرة من العام – كما سنبين فيما بعد – وأثرت سلبا على ميزان المدفوعات. يضاف إلى هذا أن النزاع بين الصومال وأثيوبيا المتاخمتين لجيبوتي والوضع المتأزم في كل من هذين البلدين قد حد من المبادلات التجارية الطبيعية بين جيبوتي وهذين البلدين، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

– في اطار اعادة هيكلة الاقتصاد تعطي الحكومة الجيبوتية اهتماما خاصا لعملية نقل ملكية بعض الشركات إلى المستثمرين الخاصين، وتوسيع امكانات القطاع الخاص.

– تنال خطوات الحكومة التي تتخذها على صعيد هيكلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات اهتمام صندوق النقد الدولي وتشجيعه.

اجراءات تشجيع الاستثمار:

– واصلت الحكومة الجيبوتية عبر الأجهزة الاعلامية التعريف بامكانات الاستثمار المتوفرة في البلاد والمتمثلة بتوفر اقتصاد حر، لا توجد فيه أية عوائق مالية أو قانونية تحد من تنقل الأموال وصرفها وتوظيفها في أي قطاع، بالاضافة إلى توفر مزايا ضرائبية مشجعة حيث لا تتجاوز ضرائب الدخل ٢٠ بالمائة من اجمالي الأرباح.

– تم التركيز خلال العام على تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة، وصيد الأسماك، وتنمية وسائل النقل.

الميزانية العامة:

- اعتمد مجلس الوزراء ميزانية الدولة لعام ١٩٩٠ والتي بلغت ٠٠٠ر٣١٢ر٩٤٨ر٢٤ فرنك جيبوتي بزيادة ٣ر٤ بالمائة عن الميزانية عام ١٩٨٩، وبلغت قيمة الجزء الخاص بالاستثمار في الميزانية ٠٠٠ر٩١٧ر٢٢٠ر١ فرنك جيبوتي أي بزيادة نسبتها ٥ر٢ بالمائة عن مخصصات الاستثمار في عام ١٩٨٩.
- تفيد المصادر الرسمية أن فرنسا تدعم ميزانية الدولة بحوالي مئة مليون فرنك فرنسي.

السيولة الدولية:

- بلغت السيولة الدولية لجيبوتي - وفقا لمعلومات صندوق النقد الدولي - من احتياطيات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، والعملات الصعبة لدى البنوك المحلية في البلاد نحو ٩٣ر٥٩ مليون دولار أمريكي بنهاية شهر يوليو/ تموز ١٩٩٠، بالمقارنة مع ١٥ر٥٩ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ١٩٨٩، أي بزيادة مقدارها ٣ر١ بالمائة.

قطاع المصارف:

- يبلغ عدد المصارف في جيبوتي ستة مصارف تعمل في حرية تامة، منها فروع لمصارف أجنبية كمصرف باريس الوطني (BNP) وأخرى عربية - أمريكية.
- هناك مجال مفتوح لاقامة مصارف أخرى في البلاد شرط تأمين الحد الأدنى من الضمانات المالية. وتشجيع الحكومة الجيبوتية المستثمرين العرب على الاستثمار في هذا القطاع.

المديونية الخارجية:

- بلغ الدين الخارجي - حسب ما أعلنه وزير مالية جيبوتي في مجلة الاقتصاد والأعمال البيروتية - ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، ٧٠ بالمائة منها مخصصة لقطاعات انتاجية كالطاقة والماء والمرافئ.
- ألغت حكومة فرنسا بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٥ جميع القروض التي كانت قد منحتها لتمويل المشاريع في جمهورية جيبوتي، وبلغت قيمتها ٢٠٩ مليون فرنك فرنسي.

وفي مجال الطاقة:

- أقيم احتفال ضخم بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ في منطقة دوراني في ضاحية العاصمة جيبوتي حضره رئيس الجمهورية بمناسبة وضع حجر الأساس لبناء مصفاة للنفط يقيمها رجل أعمال سعودي بتكاليف اجمالية تبلغ ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذه المصفاة ١٠٠ ألف برميل في اليوم، وسوف تباشر انتاجها في عام ١٩٩٣، ومن المتوقع أن تشمل منتجاتها البنزين والكيروسين والغاز المسيل للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى الدول المجاورة في القرن الأفريقي.
- اشتملت الخطط التنموية خلال العام على برامج لتنويع مصادر الطاقة الحرارية.

وفي مجال النقل:

- سلطت الأضواء خلال العام على تطوير ميناء جيبوتي الذي له دوره الحيوي في حركة التجارة الاقليمية بالنسبة لدول القرن الأفريقي، والعديد من الدول الافريقية الأخرى. وقد زارت البلاد في اطار هذا التوجه بعثة من

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية، بهدف متابعة المرحلة الثانية من مشروع تطوير ميناء جيبوتي، وتم عقد عدة اجتماعات مع ادارة الميناء حضرها، اضافة إلى الوفدين السابقين، ممثلو الشركة الاستشارية المعنية بالتطوير، وجرى خلال هذه الاجتماعات العديد من الأمور المتعلقة بتطوير أعمال الميناء.

وفي مجال مكافحة التصحر:

– عقدت في جيبوتي بتاريخ ١٩٩٠/١/١٥ أعمال مؤتمر القمة الثالثة لرؤساء دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر والتي حضرها رؤساء جيبوتي والسودان والصومال وأثيوبيا وكينيا وأوغندا، وتم بها الاتفاق على تنسيق الجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة التصحر في الدول الأعضاء في الهيئة.

وفي مجال الضمان:

– أسست الحكومة خلال العام صندوق لضمان الأعمال الحرفية برأسمال يبلغ ٢٠ مليون فرنك جيبوتي، حددت أهدافه بتقديم القروض للعاملين في المجالات الحرفية.

انعكاسات أزمة الخليج:

– عكست أزمة الخليج في المدى القصير آثارها السلبية على اقتصاد جيبوتي جراء ما يلي:

• زيادة أسعار النفط في أعقاب نشوء الأزمة، وقد قدر وزير مالية جيبوتي في مجلة الاقتصاد والأعمال البيروتية، أن يؤثر هذا الأمر على زيادة قيمة الواردات النفطية للبلاد بحوالي ٣٠ مليون دولار أمريكي، مما سيلحق الخسائر بالصندوق النفطي الذي تموله الدولة، ويؤثر سلبا على القدرة الشرائية لدى المواطنين.

• خسارة اليد العاملة الجيبوتية في دول الخليج العربي، والتي تقدر بخمسة آلاف عامل منتشرين في السعودية والكويت والامارات والعراق لعملها وموارداها المالية بالاضافة إلى الخسارة المالية الأهم الناتجة عن العمال الصوماليين (من شمال الصومال) العاملين في منطقة الخليج العربي، حيث كانت تحويلاتهم المالية تحول إلى مصارف جيبوتي، ويتم بالتالي تحويل هذه الأموال إلى بضائع من السوق المحلية تنقل بدورها إلى شمال الصومال. وتشكل الخسائر الناجمة عن هذه التحويلات حسب تقديرات وزير مالية جيبوتي نسبة ٩٠ بالمائة من الخسارة الكلية المرتبطة باليد العاملة.

• خسارة العديد من الشركات التجارية المعنية بالعلاقات التجارية مع دبي وجده، بسبب انحسار هذه التجارة في أعقاب أزمة الخليج، بالاضافة إلى خسائر أخرى لحقت بنشاطات اقتصادية مرتبطة بالتجارة، كالشحن البحري، وميناء جيبوتي، نتيجة انخفاض عدد البواخر التي تتوقف في البلاد، بسبب تصنيف شركات التأمين للبحر الأحمر منطقة خطر، مما أدى إلى رفع تكاليف التأمين وحد من حركة الشحن البحري في المنطقة بشكل عام، ورفع في الوقت نفسه من أسعار المواد والبضائع، وتكاليف النقل البحري والجوي.

• توقف مشاريع المساعدات والاعانة التي كانت عدة بلدان خليجية قد وعدت حكومة جيبوتي بها ومنها العراق كما بينا في الجانب الخاص بالاتفاقيات.

• وبشكل عام تقدر الحكومة الجيبوتية أن خسائرها خلال العام قد تبلغ ٢١٨ مليون دولار أمريكي جراء أزمة الخليج.

أحداث سياسية:

- تم بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٦ اجراء تعديل وزاري شمل وزارات المالية والصحة والتجارة، والميناء الدولي.
- استمرت جيبوتي في سياستها المحايدة في الصراع الدائر في الصومال بين الحكومة الصومالية والجهات المعارضة في مناطق مختلفة من البلاد.
- أصدرت الحكومة الجيبوتية قرارا يصر على حق الشعب الكويتي بأرضه وسيادته، وطالبت بانسحاب القوات العراقية من الكويت.
- زار وزير الدفاع الفرنسي جيبوتي بتاريخ ١٩٩٠/١/٣.

القروض:

وفي مجال القروض حصلت جمهورية جيبوتي خلال العام على القروض المبينة في الجدول التالي:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:				
صندوق التنمية السعودي	١٩٩٠/٣/٣١	٨ر٥ مليون	ريال سعودي	سوق رياض المركزي في مدينة جيبوتي
ثانياً: جهات التمويل الأخرى:				
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٩٠/٣/٢٦	٢٢٣ مليون	فرنك جيبوتي	مشروع التنمية الزراعية واستصلاح الأراض في حوض جوبعر
صندوق التنمية الأفريقي	١٩٩٠/٣/٢٦	١ر٥ مليون	فرنك جيبوتي	ميناء للصيد البحري بجيبوتي
صندوق التنمية الأفريقي	١٩٩٠/٣/٢٦	١١ر٧ مليون	فرنك جيبوتي	ثانوية الصناعة والتجارة
منظمة التنمية الدولية	١٩٩٠/٤/١٠	٨٢ر٥ مليون	دولار امريكي	ثانوية الصناعة والتجارة ومشروع اعداد وتأهيل العمال.

٤٠٦ فرص الاستثمار :

١٠٤٠٦ فرص الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتوفر فرص الاستثمار في جمهورية جيبوتي في القطاع الصناعي ونورد فيما يلي أهم هذه الفرص:

- انتاج المعجنات.
- انتاج الزيوت النباتية.
- انتاج مغلفات بلاستيكية.
- صناعة دباغة الجلود.
- تكرير الملح.
- صناعة المواد الانشائية (الاسمنت والطابوق).
- صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية.

- صناعة الصابون ومساحيق الغسيل.
- صناعة السجائر.
- صناعة الأخشاب.
- صناعة تجميع الثلاجات والمعدات الكهربائية.
- تصنيع الأسماك.
- صناعة الملابس والأحذية.
- صناعة المبردات لانتاج الآيس كريم.
- صناعة الأبواب والشبابيك الخشبية.
- انتاج المناشف الورقية.
- انتاج الحفاظات القطنية للنساء والأطفال.
- صناعة الثلج.
- صناعة الثلاجات والمكيفات.

٢٠٤٠٦ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٥٠٦ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها خلال العام.

(٧)

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٩٠

اتسم العام بجملة من الوقائع والأحداث العامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كان أهمها على المستوى الخليجي غزو القوات العراقية لدولة الكويت، واستجابة قمة القاهرة الطارئة لطلب المملكة العربية السعودية بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة السعودية دفاعا عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان خارجي.
وعلى الصعيد الاقتصادي، استمر الانتعاش الاقتصادي في مختلف القطاعات، وبقيت معدلات التضخم عند معدلات متدنية، وتم اكتشاف ستة حقول نفط جديدة في جنوب الرياض، كما واصلت الحكومة السعودية عقد الاتفاقيات مع العديد من الدول العربية والصديقة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية معها، وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٧ تشريعات واجراءات حكومية:

لم تصدر تشريعات خلال العام.

٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

- عقدت اللجنة السعودية المصرية اجتماعات دورتها الثانية في الرياض خلال الفترة ١٢-١٤/٣/١٩٩٠، تم فيها التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، والاتفاق على انشاء مجلس أعمال مصري - سعودي، ودعوة رجال الأعمال في البلدين للمشاركة بفعالية اللجنة المشتركة بصورة دائمة.
- تمت المصادقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني مع جمهورية مصر العربية بالمرسوم الملكي رقم م/٤ بتاريخ ١٤١١/٤/٩هـ ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٨.
- تمت الموافقة على تجديد الاتفاق التجاري والاقتصادي المبرم مع حكومة الجمهورية اللبنانية عام ١٣٩١ هـ لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ ١٤١١/١/٢٦ هـ، الموافق ١٩٩٠/٨/١٧.
- تمت الموافقة على تجديد الاتفاق الاقتصادي والتجاري مع الحكومة العراقية لمدة سنتين آخريين ابتداء من ١٤١٠/٨/٢٢هـ.
- عقدت اللجنة السعودية العراقية اجتماعات دورتها الخامسة في الرياض بتاريخ ١٩٩٠/٥/١، وناقشت فيها العلاقات الاقتصادية والتجارية والمشاريع المشتركة بين البلدين، وتم التأكيد على أهمية الاستمرار في اقامة المعارض المؤقتة والمتخصصة والمشاركة في المعارض الاقليمية والدولية المقامة في كل بلد من البلدين. كما تم الترحيب باقامة أسبوع تجاري سعودي في العراق، وأسبوع تجاري عراقي في المملكة وضرورة تطبيق نموذج شهادة المنشأ العربية الموحدة على جميع السلع المتبادلة بين البلدين، والغاء الشهادة الصحية المطلوبة للاستيرادات العراقية من المواد البلاستيكية السعودية.
- تم التوقيع بتاريخ ١٤١١/٥/١٨ هـ الموافق ١٩٩٠/١٢/٥ على اتفاقيتين مع جمهورية مصر العربية، أولاهما لتنظيم النقل البري على الطرق للركاب والبضائع، والثانية للنقل البحري.

– عقدت اللجنة السعودية التونسية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري اجتماعات دورتها الثالثة، وناقشت فيها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وأكدت تطويرها وإقامة المشروعات المشتركة في شتى القطاعات.

– تمت مصادقة رئاسة مجلس الوزراء في جلسة بتاريخ ١٤١٠/٧/٧هـ على اتفاقية إنشاء الشركة السعودية المغربية للاستثمار الإنمائي بين كل من حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المغربية بعد أن تم التوقيع عليها من قبل ممثلي الحكومتين. كما صدر مرسوم ملكي برقم م/٢٢ بتاريخ ١٤١٠/٧/١٥هـ بالموافقة على إنشاء الشركة.

– عقدت اللجنة السعودية المصرية المشتركة اجتماعات دورتها الثالثة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥، وناقشت فيها مختلف جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيزها، والتوقيع على اتفاقيتين تنفيذيتين لتنظيم عملية النقل البري على الطرق للشركات والبضائع والنقل البحري، والاتفاق على مسودات نهائية لاتفاقيتين تنفيذيتين للتعاون في مجال الثروة الحيوانية، وبروتوكول بشأن التعاون العلمي والتكنولوجي.

٢٠٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

– تم في الرياض بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ التوقيع اتفاقية لتبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط مؤسسات النقل الجوي التابعة لكل من حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ١٤٧ وتاريخ ١٤١٠/٨/٢٢ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/٥.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ على مذكرة تفاهم بين مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية في الرياض، واتحاد الصناعات الإيطالية، نصت على زيادة التبادل التجاري واقامة الصناعات الاستثمارية المشتركة بين البلدين ونقل التقنية.

– عقدت اللجنة السعودية الألمانية المشتركة اجتماعا لها في بون خلال الفترة من ١٧ – ١٩/١/١٩٩٠، وتمت خلالها مناقشة موضوعات تتعلق بالبحوث العلمية المشتركة والتدريب والتجارة والمشروعات وتوفير الخدمات في عدة مجالات.

– عقدت اللجنة السعودية – السويسرية اجتماعا لها في الرياض خلال الفترة من ٣ – ١٩٩٠/١١/٤، تم فيها مناقشة المواضيع المتعلقة بتطوير وتنمية أوجه التعاون الاقتصادي القائم بين البلدين وتعزيز التبادل التجاري بين السعودية وسويسرا بالإضافة إلى تطوير مجالات التعاون في القطاع الصناعي بينهما.

– تم خلال شهر مايو/ آيار ١٩٩٠ التوقيع على بروتوكول للتعاون مع الجمهورية الفرنسية، تم فيه الاتفاق على تولي شركة (بيشينيه) الفرنسية مهمة الشريك الرئيسي الذي سيقوم بنقل التكنولوجيا إلى مشروع مجمع الألمنيوم بالمملكة.

– تم في جدة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢ التوقيع على اتفاقية التحقق من الإتجار بالمخدرات ومصادرة عائدات الإتجار بها بين حكومتي المملكة العربية السعودية وحكومة بريطانيا وشمال إيرلندا.

– تم في واشنطن بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٦ تجديد اتفاقية التعاون الفني مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٠٧ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث الهامة في مختلف المجالات على النحو التالي :

الموازنة العامة :

– صدر مرسوم اقرار الميزانية العامة للسنة المالية ١٤١٠/١٤١١هـ، وبدأ العمل بها اعتباراً من ٣ جمادي الآخرة ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/١٢/٣١، وقدرت الإيرادات الاجمالية للدولة خلال السنة المالية ١٤١٠/١٤١١هـ بمبلغ ١١٨ ألف مليار ريال* سعودي.

– واستمراراً لنفس السياسة المالية والنقدية التي طبقتها الدولة خلال العام المنتهي والعام الذي سبقه الهادفة إلى تعزيز موارد الميزانية العامة وإيجاد منافذ استثمارية لرؤوس الأموال الوطنية فقد قررت الحكومة طرح سندات خزينة بقيمة ٢٥ ألف مليون ريال سعودي يتم طرحها للاكتتاب تدريجياً خلال السنة المالية الجديدة وبذلك تبلغ الموارد التي ستوجه للانفاق خلال السنة المالية الجديدة ١٤١٠/١٤١١هـ ١٤٣ ألف مليون ريال سعودي.

– تبين خلاصة الاعتمادات الرئيسية لبعض قطاعات الأجهزة الحكومية في الميزانية الجديدة أنه خصص لقطاع تنمية القوى البشرية مبلغ ٢٦ر١٩١ مليون ريال سعودي، وقطاع الزراعة والمياه ٦ر٨٩٠ مليون ريال سعودي، وقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية ١١ر٧٩١ مليون ريال سعودي، وقطاع النقل والمواصلات والسكة الحديدية والمؤسسة العامة للموانىء، ووزارة البرق والبريد والهاتف والطيران المدني ٩ر٢٢٨ مليون ريال سعودي، وقطاع الخدمات البلدية ومصالح المياه ٦ر٨٩٠ مليون ريال سعودي، وقطاع الصناعة والكهرباء والإسكان ٤ر٧٩٥ مليون ريال سعودي، والقطاعات العسكرية والأمنية ٥١ر٨٩٨ مليون ريال سعودي، والإعانات المحلية المخصصة لدعم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ٧ر١٨٣ مليون ريال سعودي.

– إلى جانب النفقات الحكومية المباشرة تقوم صناديق التنمية الحكومية بتوفير التمويل اللازم لبعض مشاريع القطاع الأهلي. ويبلغ مقدار ما سوف يتم صرفه من قبل صناديق التنمية العقارية والصناعية والبنك الزراعي وبنك التسليف وصندوق الاستثمارات العامة حوالي ٦ آلاف مليون ريال سعودي.

– وبذلك يبلغ اجمالي الإنفاق الحكومي خلال السنة المالية ١٤١٠/١٤١١هـ ما قيمته ١٤٩ ألف مليون ريال سعودي.

– تشتمل الميزانية على عدد كبير من المشاريع الهامة التي سوف يتم استكمال المراحل الأخيرة منها خلال العام المالي الجديد بالإضافة إلى البدء بتنفيذ مشاريع سوف تتم ترسيتها خلال العام. ويبلغ اجمالي ماسوف يتم انفاقه على المشاريع والبرامج حوالي ٤٠٠ر٤٩ ألف مليون ريال سعودي، ومن أهم هذه المشروعات، مشاريع التطوير والتحسين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتوسعة طاقة مياه التحلية المخصصة للمدينة المنورة، والطريق المزدوج السريع بين مكة المكرمة والرياض، واستكمال مراحل جديدة من مشروع مطار الملك فهد الدولي بالمنطقة الشرقية، وتوسعة شبكة الهاتف، واستكمال المرحلة الأولى لمباني ومرافق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، والبدء بتنفيذ المرحلة الأولى لمباني جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ومباني فروع جامعة الملك سعود بعسير والقصيم، واستكمال المرافق النهائية لمباني ومرافق مدينة الملك فهد الطبية بالرياض، والمراحل الأخيرة لمستشفى الخليج بالدمام، وتشغيل ثلاثة مستشفيات رئيسية في كل من جدة وعنبرة وبيشة.

---

* الريال السعودي يعادل ٢٦٧ر٠ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١

في قطاع الصناعة :

- أصدرت وزارة الصناعة والكهرباء خلال العام ٢٥٣ ترخيصاً صناعياً جديداً تقدر الأموال المستثمرة فيها بنحو ٦ر٣ مليار ريال سعودي، وتمثل المشروعات الصناعية الوطنية ٨٩ بالمائة منها، والمشتركة ١١ بالمائة. وتشمل المنتجات التي تم الترخيص لها العديد من الصناعات الكيماوية، والمعدنية، والصناعات النسيجية، والمواد الغذائية. ومن أهم المنتجات الصناعية التي تم الترخيص بإنتاجها مادة (الروتيل) الصناعية التي تدخل في صناعة ثاني أكسيد التيتانيوم المستخدمة في صناعة الدهانات ومادة (الأيزوسيانات) التي تعتبر المادة الأساسية في صناعة الأسفنج، ومادة (الايكايل بنزين) الخطر الذي يدخل في صناعة المنظفات الصناعية ومشروع تجديد محركات الطائرات وإنتاج قطع الغيار اللازمة لها.

- بلغ اجمالي الاستثمارات في المجال الصناعي للمشاريع القائمة أو التي تحت التنفيذ بمدينة الجبيل الصناعية ما يعادل ٥٥ مليار ريال سعودي، وذلك في مجال الصناعات الأساسية فقط. وبلغ اجمالي الاستثمارات التي أنفقتها الدولة في بناء التجهيزات الأساسية في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ٦٥ مليار ريال سعودي.

- بلغ عدد المصانع بمدينة الرياض ٦٨٦ مصنعاً تبلغ الأموال المستثمرة فيها ٢ر١٢ مليار ريال سعودي، وبهذا العدد تعد الرياض أكبر المدن السعودية من حيث عدد المصانع، حيث تبلغ نسبتها ٣٣ بالمائة من عدد المصانع بالمملكة، تليها منطقة مكة المكرمة التي يبلغ عدد المصانع فيها ٥٥٥ مصنعاً، تمثل ٢٧ بالمائة من عدد المصانع في المملكة، ثم المنطقة الشرقية التي يبلغ عدد المصانع فيها ٤٧٤ مصنعاً بنسبة ٢٣ بالمائة من اجمالي المصانع بالمملكة، وتعد الصناعات المعدنية أهم الصناعات في الرياض إذ يبلغ عدد المصانع في هذا النشاط ٢٢٢ مصنعاً، تليها مصانع مواد البناء فالصناعات الغذائية ثم مصانع المشروبات.

- حققت شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو) - طبقاً لتقريرها السنوي لعام ١٩٨٩ - أرباحاً وصلت إلى ١٦١ مليون ريال سعودي، كما بلغ الرصيد النقدي للشركة ٧٧١ مليونا و٣٩١ ألفا و١٠٣ ريال سعودي، وبلغت مبيعاتها من مادة اليوريا خلال العام نفسه ٩٢٩ر٨٠٢ طناً، من مصنع سماد الجبيل، والباقي من مصنع سافكو في الدمام، كما بلغت مبيعات الشركة من مادة الأمونيا فى الأسواق العالمية في العام نفسه ٧٦٩ر٣٨٤ طناً.

- بلغت الأرباح المحققة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) - حسب تقريرها السنوي الثالث عشر لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ - نحو ٣ر٣٧ مليار ريال سعودي (منها ٥٠٠ مليون ريال سعودي على شكل توزيع نقدي، و٢٥٠٠ مليون ريال سعودي توزيع عيني يتمثل في قيام الشركة بسداد القسط الأخير من قيمة الأسهم) أي أن نسبة الأرباح الموزعة تبلغ ٤٠ بالمائة من القيمة المدفوعة للسهم. وبلغ اجمالي إنتاج مصانع شركة (سابك) خلال العام نفسه حوالي ٥ر١١ مليون طن ، بلغ إنتاج الكيماويات منها ٤٧ بالمائة، والمواد البلاستيكية والمعادن ٢٠ بالمائة، والأسمدة ١٥ بالمائة، والغازات ٥ بالمائة بما في ذلك المنتجات المستخدمة داخلياً في المصانع. ومن جانب آخر ففي العام نفسه بلغ سعر سهم شركة (سابك) في سوق الأسهم المحلية نحو ٢٥٠ ريالاً في حين أن المدفوع من قيمة السهم لا يزيد على ٧٥ ريالاً فقط.

- ارتفع مجموع السعوديين العاملين في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) خلال عام ١٩٨٩ إلى ٥٢٣٠ موظفاً من إجمالي القوى العاملة البالغ ٨٩٣٨ موظفاً، أي أكثر من ٥ ر٥٨ بالمائة من مجموع العاملين.

- وقعت الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية الواقعة بالقصيم اتفاقية ترخيص واتفاقيات تجارية مع شركتين أمريكيتين تتيح للشركة تصنيع مستحضرات لمعالجة الالتهابات الجلدية وأمراض السل والفطريات، وتصنيع مستحضرات لمعالجة أمراض السعال.

– قدرت النتائج المالية الأولية لشركة التصنيع الوطنية السعودية لعام ١٩٩٠ أن تبلغ قيمة صافي أرباحها المحققة حوالي ٢٠ مليون ريال سعودي، بالمقارنة مع حوالي ١٦ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٩، بنسبة زيادة مقدارها ٢٦ بالمائة، كما قدرت أن تبلغ حقوق المساهمين خلال العام نفسه ٣٥٠ مليون ريال سعودي، واجمالي الاستثمارات الصناعية حوالي ٣٤٤ مليون ريال سعودي بالمقارنة مع ٣٢٣ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٩، تم استثمارها في ٣٣ مشروعاً صناعياً، دخل ٢١ منها مرحلة الإنتاج ولايزال ١٢ مشروعاً في مرحلة الإنشاء والتنفيذ ويزيد اجمالي الاستثمارات الكلية لهذه المشاريع على ١٣ مليار ريال سعودي.

وقد أعلنت شركة التصنيع الوطنية السعودية خلال العام ١٩٩٠، أنها بصدد اعداد دراسة وتطوير أكثر من ٢٠ مشروعاً صناعياً لغرض التعرف على جدواها الاقتصادية، يزيد اجمالي استثماراتها على المليارين ونصف المليار ريال سعودي، وهي تضم مشروعاً لتصنيع الزجاج المسطح، ومشروعاً لتصنيع ورق الصحف والمجلات، ومشروعاً للطوب الحراري، وآخر للملابس والتجهيزات العسكرية، بالإضافة إلى مشروع لحامض الفوسفوريك، وتم مؤخراً تأسيس الشركة الوطنية لأفلام التصوير «أشعة» بعد حصولها على الترخيص الصناعي وهي إحدى الشركات التي قامت شركة التصنيع الوطنية بتطويرها، كما تم خلال العام مواصلة مراحل التنفيذ الفعلى لكل من مشروع « كريستال» الذي سوف ينتج مادة ثاني أكسيد التيتانيوم، ومشروع سحب الأسلاك المنتج للأسلاك بكافة أنواعها والبراغي والمسامير.

– بدأت شركة المنتجات الغذائية خلال العام، بإعداد المخططات الهندسية التفصيلية لمشروعي مصنع تعبئة للتمور ومشتقاته بطاقة إنتاجية تبلغ ٢٥٠٠ طن تمر معبأة، و١٥٠٠ طن خل، و١٦٠٠ طن أعلاف، و١٥٠ طن دبس تمر، ومصنع للأعلاف تبلغ طاقته الإنتاجية ٢٠٠ ألف طن سنوياً من الأعلاف المتنوعة.

– حققت الشركة السعودية الكويتية لصناعة الأسمنت أول ربح صاف منذ بداية التشغيل التجاري لمصانعها في العام ١٩٨٥، وأظهرت الميزانية العمومية للشركة عن العام المنتهي في ١٩٨٩/١٢/٣١، وكذلك البيانات المالية لنتائج الربع الأول من العام ١٩٩٠ نتائج جيدة سواء فى الربحية أو التدفق النقدي.

ويظهر من الميزانية أن الربح الصافي بلغ ١٦ر٤ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٩، مقارنة بخسارة بلغت ٢٩ر٠٥ مليون ريال سعودي في العام ١٩٨٨ أي أن نسبة التحسن المحققة هي ١٥٧ بالمائة.

– بدأت شركة أسمنت المنطقة الجنوبية بتوزيع الأرباح عن عام ١٩٨٩ وهذه الأرباح تتناسب مع حجم الاستثمار الأمر الذي ساهم في رفع قيمة سهم الشركة إلى ثلاثمائة ريال سعودي رغم أن قيمته الإسمية مائة ريال سعودي. وقد عملت الشركة على زيادة طاقتها الإنتاجية إلى مليوني طن في السنة بزيادة نسبتها ٣٣ بالمائة عن السنوات السابقة، حيث تم تحسين طاقة الأفران وتزويد المصنع بأجهزة متطورة وهو ما ساهم في تحقيق هذه الزيادة. وتقوم الشركة بتصدير فائض الإنتاج إلى ١٦ دولة في أنحاء العالم. وتسعى الشركة إلى زيادة الإنتاج، وتخفيض التكلفة، والعناية بتدريب الأيدي العاملة السعودية من خلال مركز التدريب الذي تخرج منه أكثر من مائة وخمسين متدرباً.

– اتخذت خلال العام الإجراءات النهائية اللازمة لتأسيس الشركة العربية للتنمية الصناعية، كشركة مساهمة سعودية، برأسمال ٢٠٠ مليون ريال سعودي. ويقف وراء فكرة قيام هذه الشركة مجموعة من رجال الأعمال والصناعة السعوديين، والغرفة التجارية في المنطقة الشرقية، وتشارك فيها الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، وسوف تتبع هذه الشركة أسلوب المشاركة مع أطراف أخرى محلية أو أجنبية في تمويل الاستثمارات بالمشاريع الصناعية التي ستقيمها أو يقيمها الآخرون، أي أنها ستكون شركة قابضة تساهم في عدة مشاريع وهذا يمنعها من التملك الكامل لبعض المشاريع.

– تم خلال العام البدء بالمرحلة الثالثة من مشروع تحلية المياه المالحة في المنطقة الشرقية بطاقة إنتاجية تبلغ ٦٠ مليون جالون.

– تم خلال العام إنشاء مصهر للألمنيوم في مدينة ينبع بتكلفة ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢١٤ ألف طن سنوياً.

– أعلنت شركة الكاربونات السعودية بأنها ستبدأ إنتاجها التجريبي خلال شهر سبتمبر/أيلول على أن يبدأ الإنتاج الفعلي قبل نهاية العام. ويبلغ رأس مال هذه الشركة ٣٠ مليون ريال سعودي، والطاقة الإنتاجية المقررة لمصانعها مائة ألف طن سنوياً، ومن المتوقع أن تنتج عدة أنواع من الكربونات لتلبية حاجة السوق المحلي وتصدير باقي الإنتاج للخارج.

– اعتمد صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال العام المالي ١٤٠٩/١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩، ٥٥ قرضا بلغت قيمتها ٦٤٢ مليون ريال قدمت للمساهمة في اقامة ٣٩ مشروعا صناعيا جديدا وتوسعة ١٦ مشروعا قائما. وقد حصل قطاع المنتجات الهندسية على النصيب الأكبر من قروض الصندوق لهذا العام اذ بلغت القروض الممنوحة له حوالي ٣٤٤ مليون ريال اي ما يمثل ٥٣٪ من مجموع القروض الممنوحة خلال العام، يليه قطاع المنتجات الكيماوية الذى بلغت قروضه ١٣٤ مليون ريال، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع المنتجات الاستهلاكية الذي حصل على ١٣٠ مليون ريال.

– نظم في مركز المعارض الدولية بالرياض المعرض السادس للصناعات الوطنية الذي تنظمه الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، وشارك في المعرض الذي استمر عشرة أيام ١٨٠ مصنعاً وشركة ومؤسسة أهلية وحكومية.

– خصصت وزارة الصناعة الأرض اللازمة والخرائط والتصاميم الخاصة بمشروع المنطقة الصناعية في عسير.

– تتوفر في منطقة ينبع الصناعية فرص صناعية للعديد من الصناعات الخفيفة منها تصنيع أنابيب كلوريد الوبليفنيل والمباني الحديدية والمنتجات الجبسية وتصنيع المبيدات الحشرية.

– ظهرت تفاصيل عن وجود عدة مشروعات مشتركة سعودية – غربية من قبل وزارة الصناعة والكهرباء تهدف إلى تصنيع السلع الاستهلاكية ومنتجات الزيوت ومواد البناء، وفي هذا الإطار تعتزم شركة «متيتو» البريطانية لما وراء البحار توسيع أنشطتها في المملكة من خلال إقامة مشروع مشترك لصناعة كيماويات معالجة المياه، ويتضمن اقتراح الشركة إقامة مشروع مشترك مع إحدى الشركات السعودية لإنشاء مصنع في الرياض. وهناك مشروع سعودي – سويسري مشترك حصل على الموافقة الرسمية يخطط لإقامة مصنع لمنتجات الزيت في مدينة ينبع. وسينتج هذا المصنع زيوت التشحيم والتزييت وزيوت الفرامل وزيوت مضادة للتجمد. كما حصلت إحدى الشركات الأسترالية على موافقة لإقامة مشروع مشترك لإنتاج مادة البيتومين المطورة والبولي ايثلين لاستخدامها في إقامة الطرق، كما صدر ترخيص آخر لشركة أمريكية لإنتاج مجموعة من السلع الاستهلاكية من بينها المنظفات السائلة والشامبووالصابون.

– تم توقيع عقد تنفيذ مشروع مرافق شركة السلام للطائرات لصيانة وإعادة بناء الطائرات السعودية مع إحدى كبريات شركات المقاولات السعودية وذلك بقيمة ٢٦٠ مليون ريال سعودي. ويتضمن المشروع بناء ثلاث حظائر و١٨ ورشة لهذه الشركة في المنطقة الصناعية التابعة لحرم مطار الملك خالد في الرياض.

– حصل ٣٣ مصنعاً سعودياً على ترخيص الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس باستعمال علامة الجودة النوعية، فيما ينتظر ٤٣ مصنعاً آخر الحصول على علامة الجودة اللازمة.

في قطاع النفط والثروة المعدنية :

– تمتلك المملكة – حسب التقرير السنوي لشركة الزيت العربية السعودية «آرامكو السعودية» – حوالي ربع احتياطي العالم من النفط أو ما يزيد على ٣٥٧ر٥ مليار برميل، كما تقدر احتياطيات المملكة من الغاز الطبيعي – حسب التقرير نفسه – بـ ١٨٠ر٣٥٥ تريليون قدم مكعب.

– زاد إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام والمكثف بنسبة ٣٠ بالمائة في الفترة من تموز/ يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٠ ليبلغ ٧ر٣ مليون برميل يومياً في المتوسط بالمقارنة مع الإنتاج في الفترة نفسها من عام ١٩٨٩، كما زاد في نهاية العام عن ٨ مليون برميل يومياً، وذلك نتيجة تعهد المملكة أثناء مؤتمر أوبك الذي عقد في أغسطس/آب ١٩٩٠ بتعويض الأسواق العالمية عن النفط الكويتي والعراقي الذي انقطع عنها نتيجة للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، كما بينا ذلك في الجزء الأول من هذا التقرير.

– تم خلال العام اكتشاف ستة حقول نفط جديدة في جنوب الرياض تحتوي على خام خفيف عالي الجودة، ذي كثافة أخف بما يراوح ١٠ و٢٠ نقطة من كثافة النفط السعودي الخفيف عالي الجودة، ويتوقع أن تحتوي هذه الحقول على كميات كبيرة من النفط من شأنها أن تزيد الاحتياطي السعودي الثابت السابق ذكره.

– قامت شركة الزيت العربية السعودية «آرامكو السعودية» باكتشاف حقل غاز جديد في «الحلوة» الواقعة جنوب مدينة الرياض وشمال بئر «الحوطة» رقم واحد، وقد جرى تدفق الغاز من البئر بمعدل ١٤ر٤ مليون قدم مكعب في اليوم، كما تدفقت المكثفات بمعدل ٤٢٩ برميلاً في اليوم. والغاز المتدفق هو من النوع الحلو وخال من كبريتيد الهيدروجين، أما المكثفات التي تم استخلاصها دون أن يكون فيها أثر للماء فقد بلغت كثافتها ٦٦ر٢ درجة بمقياس معهد البترول الأمريكي، كما تبين أن سمك الطبقة الحاملة للغاز والمكثفات يزيد على مائتين وعشرين قدماً.

– تصل الطاقة الإنتاجية للشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير «سمارك» إلى أكثر من مليون برميل يومياً، وتصدر حوالي ٤٠٠ ألف برميل يومياً من المنتجات المكررة، تتألف من حوالي ٣٠ بالمائة من المنتجات الخفيفة و٢٠ بالمائة من المواد المقطرة و٥٠ بالمائة من زيت الوقود. ويتم توفير ٦٠ بالمائة من هذه المواد المصدرة من المصافي الواقعة على الخليج العربي، بينما يتم توفير ٤٠ بالمائة منها من المنشآت المقامة على البحر الأحمر، أما ما يخص الغاز الطبيعي فإن «سمارك» تقوم بتصدير ٤٠٠ ألف برميل يومياً.

– أنجزت مصفاه ينبع دراسة أوضحت فيها حوافز هامة لشركة سمارك باستيرادها «النفثا» من مصفاه جدة ومعالجتها، وهذه الحوافز تتغير مع حجم النفثا المستوردة، فعلى سبيل المثال فإن ٨٠٠٠ برميل يومياً من النفثا المستورة تكون حافزاً لحوالي ٤ر٣ مليون دولار سنوياً. وبعد إجراء التجارب بدأت مصفاة ينبع بمعالجة النفثا من مصفاة جدة اعتباراً من أبريل/نيسان ١٩٩٠ بمعدل ٧٠٠٠ برميل يومياً.

– تم تنفيذ عدد من التعديلات في مصفاة الرياض سواء التشغيلية منها أو التصميمية بهدف خفض فترات توقف اللوحات الإنتاجية، وزيادة كفاءتها مما يؤدي إلى زيادة العائد الاقتصادي من عمليات التكرير. كما تمت المحافظة على نسبة إنتاج البنزين بالرغم من انخفاض نسبة الرصاص من ٨ر٠ جم/لتر إلى ٤ر٠ جم/لتر لمطابقة المواصفات الجديدة وتشترك جميع مصافي شركة سمارك في خفض نسبة الرصاص.

– تحتل مصفاة بترومين بترولا/ رابغ الترتيب الرابع بين أكبر المشروعات المماثلة في العالم وتبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى ٣٢٥ر٠٠٠ برميل يومياً من الزيت العربي الخفيف والمتوسط، بينما تبلغ طاقتها التشغيلية ٦٠ بالمائة. ويصل ما يتم تكريره من الزيت الخام في المصفاة يومياً حوالي ٢٧ر٣٠٠ طن متري، وتضم المصفاة أكبر وحدة لتقطير الزيت الخام عند مستوى الضغط الجوي باستخدام جميع منتجات التكسير والتحطيم والتحليل

النفطي والعمل بنظام التحكم الآلي في إدارة ومراقبة عمليات التشغيل.

– أعيد تشغيل مصفاة رأس تنورة بعد أن أغلقت لإجراء اصلاحات فيها وهي تعتبر أكبر مصفاة في العالم بطاقة تصميمية تبلغ ٥٣٠ ألف برميل يومياً.

– وقعت شركة الزيت العربية السعودية «آرامكو السعودية» خطاب نوايا مع شركة «سانق يونغ أويل» الكورية لإنشاء مشروع مشترك في كوريا سيمتلك ويشغل مرافق تكرير في مدينة «أونسان» كما سيتولى المشروع تزويد كوريا وأسواق الشرق الأقصى بالمنتجات البترولية.

– فى إطار توسعة خط الأنابيب السعودي للبترول (بترولاين) تقدمت عدة شركات عالمية بعروض لتنفيذ التوسعة اللازمة، التي تقدر تكلفتها بنحو ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، ويتضمن عقد التوسعة بناء مضخات وتوربينات ومحركات جديدة.

– منذ اصدار مجلس الأمن قراره رقم ٦٦١ بفرض الحظر الاقتصادي على العراق، بادرت المملكة العربية السعودية إلى ايقاف ضخ النفط العراقي الذي كان يصب في مدينة ينبع الواقعة على الساحل الغربي السعودي، كما بادرت المملكة إلى مساعدة الدول التي تجاوبت مع هذا القرار فقدمت لها المساعدات المادية ثم اتخذت السعودية – كما بينا ذلك من قبل – قراراً برفع طاقتها الإنتاجية النفطية لسد العجز الذى أحدثه في العالم إيقاف تصدير النفط العراقي والكويتي.

– تشير الدراسات الاقتصادية التي قامت بها وزارة البترول والثروة المعدنية ضمن برنامج سعودي للتنقيب عن المعادن إلى وجود ٤٢ مكمناً للمعادن الثمينة، كالذهب والفضة وغيرهما في القويعية وبيشة والقصيم ونجران وطريف ومهد الذهب، تم التأكد من جدواها الاقتصادية وبوشر العمل في استغلال البعض منها ولا يزال البعض الآخر قيد الدراسة لاستغلاله تجارياً من قبل القطاع الخاص المحلي.

– ذكرت الإدارة العامةلمصادر المعادن بأنه يوجد أكثر من ٨٠٠ موقع تحتوي على ترسبات الذهب في المملكة العربية السعودية. وحدد بيان أصدرته الإدارة أن ستة مواقع من أهم مناطق المعدن الثمين تشمل «مهد الذهب» ويحتوي على ١ر١ مليون طن بنسبة تركيز تبلغ ٢٧ غراماً للطن و٧٣ غراماً للطن من الفضة، وهناك أيضاً «هجمة العمار» ويحتوي على ترسبات قدرها ١ر٠٧ مليون طن بنسبة تركيز ٢٠ – ٣٠ غراماً للطن، فيما تبلغ الاحتياطيات من منجم «الصخيبرات» ٨ر٤ مليون طن بنسبة تركيز ٥ر٢ غرام للطن، وعلى بعد ٨٠ كم إلى الغرب من مدينة بيشة توجد ترسبات الحجار التي تقدر بحوالى ستة ملايين طن بتركيز ٣ – ٤ غرام للطن.

– أعلنت الجهات المختصة عن اكتشاف كميات من خام البوكسيت الذي يستخرج منه الألمنيوم، وهو الاكتشاف الذي سيؤدي إلى النهوض بصناعة الألمنيوم في المنطقة العربية.

– تم اكتشاف الفوسفات في منطقة الجلاميد بالقرب من مدينة عرعر، على عمق ١٥ متراً فى طبقتين، متوسط سمك الأولى ٤ – ٦ أمتار بدرجة تركيز ٢١ بالمائة خامس أكسيد الفوسفور، وقد تم تقدير احتياطي هذا الاكتشاف بحوالي ٤٤٧٠ مليون طن. وكانت الدراسة قد أجريت على مساحة ٣ر٨ كم^{2} من هذه المنطقة، وكان الفوسفات قد تم اكتشافه في المملكةعام ١٩٦٥ شمال غربي المملكة في أم الوعال على بعد ٧٠كم من مدينة طريف. وتحتوي هذه المنطقة على احتياطي يقدر بحوالي ٥٣٥٢ مليون طن، كما يوجد الفوسفات في منطقة العامود جنوب مدينة طريف أيضاً ويقدر الاحتياطي بحوالي ٧٨٤ مليون طن. وهناك مناطق تحت الدراسة وعلى الأخص شمال تبوك وغرب الجوف وشمال عرعر، ويمكن قيام صناعة أسمدة نيتروجينية فوسفاتية تعتمد على المركزات المنتجة بتكاليف تقل عن الدول الأخرى، وأن قيام هذه الصناعة في المملكة سيجعلها أقرب المواقع الصناعية للسوق الآسيوية الذى يتوقع أن يكون أكثر الأسواق العالمية استهلاكاً.

في قطاع الزراعة :

- صدر الأمر السامي الكريم رقم ١٦٦٤ تاريخ ١٤١٠/٨/١٣هـ بالموافقة على استمرار استيراد مشتقات القمح من الجريش والسميد والبرغل لكثرة الطلب عليها وعدم منافستها للقمح المحلي.

- تقدر مساحة الأراضي الزراعية (المزارع) في عام ١٩٩٠، ٨ر٣٤ مليون دونم (٣ر٤٨ مليون هكتار) كما تقدر المساحة المحصولية في ذلك العام بحوالي ٥ر١٣ مليون دونم، بينما كانت في عام ١٩٨٤، حوالي ٨ر٧ مليون دونم فقط اي بزيادة ٥ر٧ مليون دونم تمثل ٧٣٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٤، هذا وقد بلغت مساحة الأراضي الموزعة مجانا على المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي من افراد وشركات زراعية منذ بدء برنامج توزيع الأراضي البور الصادر من مقام مجلس الوزراء رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٨٨/٧/٦ هـ وحتى نهاية عام ١٤١٠ هـ حوالي ٤ر٧٥ مليون دونما مما اعطى اضافات جديدة للمساحة المزروعة واحدثت توسعا افقيا في الزراعة.

- وتشير الاحصاءات الزراعية إلى أن انتاج الحبوب بالمملكة في عام ١٩٩٠ يقدر بأكثر من ٤ مليون طن، وبلغ انتاج محصول القمح ٥ر٣ مليون طن من مساحة قدرها ٧ر٩ مليون دونم، وبذا تعدت المملكة مرحلة الاكتفاء الذاتي وقامت بتصدير الفائض للدول الأخرى فاحتلت المملكة المرتبة السادسة بين دول العالم المصدرة للقمح.

- اهتمت المملكة بتنمية زراعة الخضروات مما ادى إلى اضطراد نمو انتاجها في السنوات القليلة الماضية ليصبح ٢ر٣ مليون طن تقريبا عام ١٩٩٠ مزروعة على مساحة تزيد عن مليون دونم، ومن أهم محاصيل الخضروات التي تنتج بالمملكة الطماطم، البطيخ، الشمام، الخيار، البطاطس.

- بلغ انتاج الفواكه في عام ١٩٩٠، ٨٩٤ الف طن يمثل محصول التمور المرتبة الأولى من بين محاصيل الفاكهة، بانتاج قدره ٥٢٠ ألف طن لتصبح المملكة بذلك أكبر دولة منتجة للتمور في العالم.

- بلغت في عام ١٩٩٠ اعداد الابل بالمزارع المستقره ٤١٥ ألف رأس، بينما بلغت اعداد الابقار في تلك المزارع ١٦٢ ألف رأس، كما بلغت اعداد الضأن ٩ر٥ مليون رأس، وعدد الماعز ٧ر٣ مليون رأس، وفي المقابل بلغت المساحة المزروعة بالاعلاف الخضراء ٨ر١ مليون دونم تفي باحتياجات الثروة الحيوانية.

- ارتفع انتاج المملكة من الحليب الخام في عام ١٩٩٠، ليصل إلى ٥٤٤ ألف طن (يشكل إنتاج المشاريع المتخصصة في انتاج الالبان عام ١٩٩٠، منها ٢٨٤ الف طن) مقابل ٩٧ ألف طن عام ١٩٨٤.

- كما ارتفع انتاج الدجاج اللاحم ليبلغ ٢٠٨ مليون فروج عام ١٩٩٠، مقابل ١٣٨ مليون فروج في عام ١٩٨٤ اي بنسبة زيادة قدرها ٥١٪ هذا وقد تعدى انتاج بيض المائدة ما يزيد عن الفي مليون بيضه عام ١٩٩٠، مقابل ١٨٥٢ مليون بيضه عام ١٩٨٤، بنسبة زيادة تقدر بحوالي ١١٪ هذا ويتم تصدير أكثر من ٢٠٠ مليون بيضه سنويا للدول الأخرى.

- تفيد المصادر المطلعة في وزارة الزراعة بنجاح تجارب زراعة الزيتون في محطات الأبحاث الزراعية في سبع مناطق زراعية في المملكة هي : حائل، الخرج، بلجرشي، عنيزة، أبها، الطائف، بشية، وتفيد نفس المصادر أنه يوجد في حائل ٨٠٠٠ شجرة زيتون موزعة على مساحة تقدر بـ ٢٢٨ دونما وموزعة على ٤٠ مزرعة، وأن نسبة الزيت المستخرج من الزيتون المنتج تصل إلى ٢٨ بالمائة.

- رخصت وزارة الزراعة والمياه السعودية لخمسة مشاريع زراعية بإنتاج الشعير والأعلاف والفاكهة والتمور، بلغت تكلفة اقامتها ١٦ر٨٧٣ر٤٦٢ ريالاً سعودياً. وتوزعت المشاريع الخمسة كالآتي : المشروع الأول في المنطقة الشرقية بطاقة إنتاجية ٦١٦ طن شعير، ٧٧٠ طن أعلاف، ١٥٠ طن فاكهة، ٨٥ طن تمور بكلفة إجمالية ٣ر٥٤٦ر٢١٦ ريالاً سعودياً. المشروع الثاني في منطقة الوشم بطاقة إنتاجية ١٣٣ طن شعير، ٩٩٦ طن أعلاف، ١٨٧ طن فاكهة، ٧٨ طن تمور بكلفة ٣ر١٩٩ر٣٣٣ ريالاً سعودياً، والمشروع الثالث في منطقة الخرج بطاقة

إنتاجية ٢٤٥ طن شعير، ٢٣٦٢ طن أعلاف، ٤٥ طن فاكهة، ٢٦ طن تمور بكلفة ٣ر٤٧٨ر٩٧٣ ريالا سعوديا، والمشروع الرابع بمنطقة الاحساء بطاقة إنتاجية ٦١٦ طن شعير، ٧٧٠ طن أعلاف، ١٥٠ طن فاكهة، ٨٥ طن تمور بكلفة ٣ر٥٤١ر٢١٦ ريالاً سعودياً، والمشروع الخامس في منطقة وادي الدواسر بطاقة إنتاجية مقدارها ٣٠١٦ طن أعلاف، ١٤ طن فاكهة، ١٢ طن تمور بكلفة ٣ر١٦٧ر٧٢٧ ريالاً سعودياً.

– بلغ عدد القروض التي قدمها البنك الزراعي العربي السعودي للمزارعين والمستثمرين في السعودية ٤١٤٢ قرضاً خلال العام المالي ١٩٨٩.

– تم خلال العام إنشاء ١٨٠ سداً تبلغ طاقتها التخزينية الإجمالية ٤٧٥ مليون متر مكعب، ويجري أيضاً تنفيذ ٤ سدود طاقتها التخزينية الإجمالية ٣٣٥ مليون متر مكعب.

– سجلت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية زيادات قياسية فى إنتاج واستهلاك الأسمدة النيتروجينية بالتزامن مع الطفرة الزراعية التي شهدتها مختلف أنحاء المملكة. وتشير احصاءات رسمية إلى أن إنتاج الأسمدة النيتروجينية يزيد حالياً على مليون طن سنوياً مقابل أقل من ١٥٠ ألف طن فى مطلع السبعينات. وأرجعت اتساع نطاق استخدام الأسمدة إلى التوسع الأفقي الكبير في زراعة المحاصيل النباتية وما صاحبه من وعى لدى المزارعين بأهمية تكثيف استخدامات مستلزمات الإنتاج بغية زيادة الإنتاج الرأسى لوحدة المساحة من المحاصيل المختلفة، وتحسين نوعية هذا الإنتاج للحصول على عائد مجز. وأدى ازدياد الإقبال على استخدام الأسمدة بصفة عامة والأسمدة النيتروجينية بصفة خاصة إلى تطور صناعة وإنتاج الأسمدة النيتروجينية في المملكة لتغطى الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض إلى الخارج.

– بلغ الإنتاج السمكي في المملكة عام ١٩٨٩، ٤٧ ألف طن بقيمة ٥٠٠ مليون ريال سعودي تقريباً، وقد لوحظ وجود زيادة مضطردة في عدد الطلبات المقدمة إلى وزارة الزراعة من المواطنين الراغبين باقتناء سفن صيد حديثة وهو ما سيؤدى حتماً إلى ارتفاع الإنتاج السمكي وزيادة تشغيل الأيدي العاملة والدخول الفردية، وتلبية جزء أكبر من الطلب المحلي على الأسماك، وبالتالي تقليص الاستيراد منها. وتقوم الوزارة بتشجيع إنشاء مزارع تربية أسماك المياه العذبة داخل المملكة في المناطق التي تتوفر فيهامياه عذبة صالحة لتربية الأسماك، مثل القصيم والأفلاج والإحساء، وكذلك مياه السدود الفائضة عن الحاجة، وقد أقيم العديد من هذه المشاريع الخاصة فعلاً وبدأ بعضها بتسويق منتجاته من الأسماك. كما أن المؤسسة العامة للموانىء السعودية تقوم بإنشاء وتخصيص مرافق خاصة للصيادين ليتسنى لهم إرساء سفن ومراكب الصيد فى أمن وسلام، وكذلك الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية كالكهرباء والماء العذب والوقود، ونقل محصول الصيد من الأسماك والروبيان وخلافها إلى مراكز التسويق. وتقوم مراكز أبحاث الثروات المائية الحية وفروعها على ساحل المملكة من البحر الأحمر والخليج العربي بتقديم المساعدة والعون والدعم لكل من يعمل في قطاع صيد الأسماك ونقله وتسويقه والعمل على تنميته. كما يقوم البنك الزراعي السعودي بتقديم القروض المختلفة بدون فوائد لجميع الصيادين الحرفيين وكذلك المستثمرين من القطاع الخاص لاقتناء وامتلاك وسائل صيد تقليدية وحديثة وأدوات الصيد.

وفي قطاع النقل والمواصلات :

– تستهدف خطة التنمية الخامسة انشاء حوالي ٤٣٠ كم من الطرق الرئيسية و٢٥٧٢ كم من الطرق الثانوية والفرعية و٢٥٠٠ كم من الطرق الزراعية المسفلتة بالإضافة إلى صيانة ٣٢٤٠٠ كم من الطرق.

– بلغ عدد المسافرين الذين أقلتهم الخطوط السعودية على شبكة رحلاتها الداخلية والدولية منذ أوائل العام الحالي وحتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٩ر٥٣٧ مليون مسافر، منهم ٦ر٣٢٨ مليون مسافر على شبكة الرحلات

الداخلية، و٢٠٨ر٣ مليون على الرحلات الدولية. وقد سجلت المحطات الرئيسية الثلاث : جدة، الرياض والظهران أعلى نسبة في عدد المسافرين، بالمقارنة مع بقية المدن السعودية الأخرى حيث بلغ اجمالي عدد الركاب الذين أقلتهم الخطوط السعودية من وإلى هذه المدن الثلاث، ٥٨٧ر٢ مليون مسافر مقارنة مع ٩٨٢ر١ مليون مسافر في قطاع المنطقة الشمالية و٧٥٨ر١ مليون مسافر من قطاع المنطقة الجنوبية.

– تم افتتاح مطار وادي الدواسر الجديد الذي بلغت تكاليفه حوالي ١٨٦ مليون دولار أمريكي. ويضم المطار الجديد مدرجات صممت للاستخدام المتكرر لطائرات ترايستار أو ما يعادلها مع إمكانية هبوط طائرات البوينغ العملاقة ٧٤٧، ومرافق للطائرات الكبيرة وصالة للقدوم والمغادرة ذات قدرة استيعابية كبيرة.

– تم خلال العام تشكيل مجلس ادارة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٤١٠/٩/١١ هـ برئاسة وزير المواصلات.

– أكملت وزارة المواصلات ربط جميع مناطق المملكة بشبكة حديثة من الطرق والجسور والانفاق والتقاطعات، بالاضافة إلى انشاء العديد من الطرق الدائرية حول المدن. ويبلغ اجمالي أطوال تلك الطرق ٩ر٩١٤ر١٠٠ر٢ كم بتكاليف اجمالية بلغت ١١٠ مليار ريال سعودي.

– زادت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ناقلاتها بهدف التوسع في نقل البتروكيماويات ورفعت طاقة السفن لنقل البضائع باضافة سفينتين هما «سعودي قصيم» و«سعودي حائل»، وتم توقيع عقود لبناء ٧ آلاف حاوية نفطية سيتم استلامها خلال العام حيث سيرتفع عدد الحاويات المملوكة بنسبة ٦٠ بالمائة. كما قامت الشركة وشركة سابك للتسويق بشراء أسطول من ناقلات البتروكيماويات من شركة «ستورلي» النرويجية تبلغ حمولته الاجمالية ٢٥٠ ألف طن ساكن وهو يتكون من ٩ ناقلات تتراوح حمولتها بين ٢٣-٢٨ ألف طن ساكن وهي ذات خصائص تمكنها من نقل جميع أنواع المنتجات البتروكيماوية والزيوت النباتية، وتبلغ قيمة هذه السفن حوالي ٢١٥ مليون دولار أمريكي، وتملك الشركة الوطنية للنقل البحري ما يعادل ٨٠ بالمائة من هذه الصفقة.

– أثرت أزمة الخليج على صناعة النقل البحري كثيرا بسبب ارتفاع كلفة أحواض بناء السفن وارتفاع مصاريف تشغيل السفن بسبب التغير الكبير في أسعار النفط والعملات، بالاضافة إلى ارتفاع أسعار التأمين. وبينت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري أن التأثير شمل بالدرجة الأولى ناقلات النفط ومن ثم سفن نقل البضائع، غير أن ادارة هذه الشركة بينت أن لديها ميزة لكونها الناقل الوطني الوحيد، وأنها استطاعت التعايش مع الظروف الحالية دون المساس بالتزاماتها التجارية تجاه عُملائها، واستمرارها في تنفيذ عقودها طويلة الأجل مع شركة سابك ومع بقية الزبائن السعوديين.

في القطاع المالي والمصرفي:

– يبلغ عدد المصارف السعودية ١٢ مصرفا باجمالي مطلوبات وموجودات، بلغت ٨ر١١٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٩ منها ٣ر٥٠ مليار دولار حسابات نظامية وهي تعتبر من أكبر المصارف في العالم، وتحتل مركزا بارزا في قائمة أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم. وحسب تصنيف مجلة «بانكر» اللندنية لعام ١٩٩٠ احتل بنك الرياض، والبنك الأهلي التجاري المرتبة الـ ١٥٨ والـ ٢٢١ من بين أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم.

– في مجال ترتيب أول ١٠٠ مصرف عربي للعام ١٩٨٩ الذي أجرته مجلة «الاقتصاد والأعمال» البيروتية، احتلت المصارف السعودية المركز الأول من حيث حجم الموجودات، وحجم حقوق المساهمين، واحتل بنك الرياض المركز الثاني من حيث حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المدورة)، واحتل البنك الأهلي التجاري السعودي المرتبة الثالثة من حيث الموجودات.

– حققت شركة الشيكات السياحية السعودية قفزة كبيرة فى أرباحها التي وصلت ٦ر٥ مليون ريال سعودي عام ١٩٨٩ بينما لم تتجاوز أرباحها ٢٣٥ ألف ريال سعودي في عام ١٩٨٧، كما استطاعت الارتقاء بدخلها الاجمالي من خمسة ملايين ريال سعودي في عام ١٩٨٧ إلى نحو عشرة ملايين ريال سعودي في عام ١٩٨٩، وتنتشر خدمات هذه الشركة في ٥٢ دولة اسلامية وآسيوية وأفريقية وخمس دول أوروبية على الرغم من أنها أنشئت في العام ١٩٨٥ لاسداء الخدمات المالية إلى الحجاج بالدرجة الأولى.

وفي قطاع التجارة:

– بينت نشرة احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن مصلحة الاحصاءات العامة، في أواسط العام، أنه تحقق للمملكة فائض في الميزان التجاري للسلع المنظورة بلغت قيمته ٢٤٦٧٣ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٩، حيث بلغت قيمة صادرات المملكة الوطنية ١٠٣٨٩٢ مليون ريال سعودي، بينما بلغت قيمة الواردات ٧٩٢١٩ مليون ريال سعودي، مقابل فائض قدره ٧٣١٤ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٨.

وأشارت النشرة إلى انخفاض عام في قيمة واردات المملكة بنسبة ٩ر٢ بالمائة، وشمل هذا الانخفاض جميع أصناف السلع عدا الآلات ومعدات النقل التي زادت قيمة الاستيراد منها بنسبة ٢ر٦ بالمائة. وبالمقابل زادت قيم الصادرات الوطنية بنسبة ١٧ بالمائة أو بما قيمته ١٤٩٩٦ مليون ريال سعودي.

– صنفت النشرة السابقة أهم عشرة شركاء تجاريين للمملكة على النحو التالي: الولايات المتحدة، اليابان، انجلترا، المانيا الاتحادية، ايطاليا، سويسرا، فرنسا، كوريا الجنوبية، الصين الوطنية وهولندا. وقالت النشرة أن هذه الدول العشر استأثرت بما نسبته ٩ر٧٢ بالمائة من اجمالي قيمة واردات المملكة لعام ١٩٨٩.

– زادت قيم الصادرات الوطنية خلال عام ١٩٨٩ – حسب النشرة نفسها – بنسبة ١٧ بالمائة أو بما قيمته ١٤٩٩٦ مليون ريال سعودي عما كانت عليه في عام ١٩٨٨، حيث كانت ٨٨٨٩٦ مليون ريال سعودي، لتصبح ١٠٣٨٩٢ مليون ريال في عام ١٩٨٩، منها ما قيمته ٩٠٢٣٦ مليون ريال سعودي صادرات بترولية، شكلت قيمة صادراتها ما يقرب من ٨٧ بالمائة من إجمالي قيمة صادرات المملكة الوطنية.

– حسب المصدر نفسه سجلت قيمة صادرات البتروكيماويات والبلاستيك انخفاضا بلغت نسبته ٧ ر٣ بالمائة حيث انخفضت من ١٠١٤٠ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٨ إلى ٩٧٦٨ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٩، سجلت بقية الصادرات زيادة حيث ارتفعت من ٣ر٨٨ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٨ إلى ٣٨٨٨ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٩. وقد تم استبعاد قيم اعادة التصدير من تقديرات الصادرات والتي بلغت ٢٣٩٢ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٩، مقابل ٢٣٩٢ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٨.

– أكدت مصادر مطلعة في وزارة التجارة السعودية ثبات أسعار معظم السلع التموينية الرئيسية، ولكن طرأ ارتفاع طفيف على أسعار اللحوم في منطقة تبوك، وبخاصة اللحوم المجمدة المستوردة، وأسعار الأخشاب القادمة من رومانيا.

– لوحظ من مصادر وزارة التجارة زيادة الاقبال للحصول على السجلات التجارية بعموم المناطق، وهو مؤشر لإزدهار الحركة التجارية من خلال ما تقدمه الهياكل الجديدة أو القائمة للمشروعات والمتاجر التي تعمل في تجارة الجملة والتجزئة والقيام بدور أوضح في خدمة المستهلكين.

– أعفت وزارة التجارة في المملكة السلع المصنعة في دولة الامارات العربية المتحدة والمصدرة إلى المملكة العربية السعودية من شهادة المطابقة والجودة. وسوف تساهم هذه الخطوة في تسهيل تدفق السلع بين البلدين مما ينشط التبادل التجاري ويزيل واحدة من الخطوات التي كانت مصدرا لعرقلة هذا التدفق.

– تدرس وزارة التجارة مشاريع لتعديل بعض قوانين الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة، وتقضي بعض هذه المشاريع بأنه إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع رأس المال فيجب دعوة الشركاء للنظر في حل الشركة أو دعمها من التزام الشركة بسداد الديون التي عليها، وإذا لم يحدث هذا فيكون الشركاء مسؤولين بالتضامن عن الوفاء بديون الشركة كلها ولا تكون مسؤوليتهم محدودة بمقدار مساهمتهم في رأس المال فقط.

– في اطار تشجيع الصادرات السعودية واصلت الحكومة خلال العام سياستها في تشجيع الصادرات التي تشمل عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية، ووضع برامج فاعلة لتمويل الصادرات.

– تم خلال العام تصدير ١٧ ألف طن من الأسمنت السائب من انتاج شركة الأسمنت السعودي البحريني إلى سنغافورة، كما صدرت ٣٦ ألف طن من أسمنت الكلينكر إلى أستراليا، و٤٠ ألف طن من الأسمنت نفسه إلى كوريا، وذلك ضمن اتفاقيات أبرمتها مع أستراليا وعدد من دول شرق آسيا.

– بدأت الشركة السعودية للصادرات الصناعية بممارسة أعمالها في تسويق المنتجات الصناعية السعودية واجراء البحوث والدراسات التسويقية للمنتجات السعودية محليا وخارجيا، والدخول في عمليات الصفقات المتكافئة والمبادلات الثنائية والاشتراك في المناقصات والمفاوضات التجارية، وتبني الاستراتيجيات التسويقية اللازمة لزيادة الصادرات السعودية، وتقديم التمويل اللازم للمنتجين خاصة تمويل ما قبل الشحن، وتطوير جودة المنتجات الوطنية من واقع متطلبات الأسواق الدولية، وتحديد المنتجات التي يمكن تصنيعها محليا بغرض التصدير، وقد قامت الشركة في نهاية العام بتوقيع عقد مع الشركة السعودية الكويتية للأسمنت لتسويق ما مجموعه ٥٠٠ ألف طن أسمنت من انتاج الشركة.

– دعت وزارة التجارة جميع التجار السعوديين ممن تزيد رؤوس أموال شركاتهم على ١٠٠ ألف ريال سعودي إلى سرعة اقتناء الدفاتر التجارية والتصديق عليها من قبل الغرف التجارية السعودية واستكمال اجراءات الحصول عليها وتعبئة بياناتها. وتتكون هذه الدفاتر من دفتر اليومية الأصلي، ودفتر الجرد، ودفتر الأستاذ العام.

– تتوقع الأوساط الاقتصادية السعودية تطورا في العلاقات التجارية مع جمهورية الصين الشعبية بعد الاعلان عن قيام التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء بين البلدين. وكان التبادل التجاري بين السعودية والصين قد بلغ ٨٣١ مليون ريال سعودي عام ١٩٨٦، ثم ارتفع عام ١٩٨٨ ليصل إلى ١٥ر١ مليار ريال سعودي أي بزيادة قدرها ٧٤ بالمائة. وتمثل المنتجات البتروكيماوية، ومشتقات النفط الأخرى أهم الصدرات السعودية للصين.

– شاركت المملكة خلال العام في عدد من المعارض التجارية العالمية.

– زارت وفود تجارية عديدة الرياض وأجرت مباحثات مع الغرف التجارية بالرياض ورجال الأعمال السعوديين لتطوير التبادل التجاري. ومن هذه الوفود وفد اتحاد الصناعات العراقية، ووفد تجاري تركي، ووفد نمساوي، ووفد ألماني، ووفد مصري، ووفد كندي، وغيرها.

– أفادت المصادر المسؤولة في وزارة التجارة أنه تم تأسيس عدد من الشركات المساهمة الجديدة في عام ١٩٩٠ اشتملت على شركة المنتجات الغذائية برأسمال ٢٠٠ مليون ريال سعودي، والشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن (معدنية) برأسمال ١٠٠ مليون ريال سعودي، وشركة بيشة للتنمية الزراعية برأسمال ٥٠ مليون ريال سعودي، وشركة الصناعات الزجاجية الوطنية برأسمال ١٠٠ مليون ريال سعودي، ومركز مكة الطبي برأسمال ٧٢ مليون ريال سعودي، والشركة السعودية للصادرات الصناعية برأسمال ٧٢ مليون ريال سعودي.

– تم افتتاح مكتب للشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير (سمارك) في سنغافورة، وأكدت ادارة الشركة في هذه المناسبة أن منطقة آسيا/ الباسيفيكي سوق رئيسية لمنتجات الشركة، حيث تشكل هذه المنطقة حاليا سوقا لحوالي ٤٥ بالمائة من اجمالي صادرات (سمارك) من المنتجات المكررة. ويبلغ نصيب السوق اليابانية وحدها

حوالي الثلث. أما منتجات الغاز الطبيعي السائل فان النسبة أعلى حيث تشكل المنطقة حوالي ٨٠ بالمائة، وتبلغ حصة اليابان وحدها ٧٠ بالمائة.

– عقد في لندن في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٠ مؤتمر تجاري عن الاقتصاد السعودي تحت شعار «المملكة من قوة إلى قوة»، أكد المؤتمرون في نهايته أن الأسواق السعودية تتميز بفرص ممتازة لتسويق السلع والخدمات المتنوعة.

– بلغ عدد السيارات المستوردة في عام ١٩٨٨، ١٦٠ ألف سيارة وفي عام ١٩٨٩، ١٧٨ ألف سيارة، وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع عدد السيارات في عام ١٩٩٠، بنسبة تصل إلى ٤ بالمائة.

– تشترك المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ببرامج توازن اقتصادية، تشترك كلها في خاصية هامة تجمع بينها وهي تطبيقها لمفهوم الصفقات المتكافئة خارج الاطار الكلاسيكي الذي تأخذ به بعض الدول، وهو المقايضة المباشرة، أي شراء السلع أو مواد من قبل الطرف الثاني مقابل الدفع بسلع يحتاج إليها الطرف الأول. وهكذا تتجاوز برامج التوازن الاقتصادي السعودي هذا الأسلوب بابرازها مفهوم الاستثمار المشترك لتطوير الموارد الاقتصادية المحلية بدلا من الاقتصار على الاستيراد، وبهذا تشتمل على:

• تحويل مفهوم تسوية الالتزامات المالية الدولية من موضوع مدفوعات إلى اطار مشاركة تنموية.

• ضمانها تدفقا مستمرا للتقنية والخبرات طالما أن مصلحة الطرفين ارتبطت بعلاقة عمل دائمة وليست بصفقات مؤقتة متقلبة.

• الاستفادة من قنوات التسويق الدولية التي يوفرها وجود الشركاء في المشاريع الصناعية لايصال المنتجات السعودية إلى أسواق جديدة.

• اكتساب المنتجات السعودية المتولدة عن برامج التوازن السعودية صفة المنتج المشترك، الأمر الذي يعطيها مرونة أكبر في تخطي الحواجز الجمركية الحمائية وتحاشي المعوقات الاجرائية التي تفرض في بعض الأحيان على المنتجات ذات المنشأ الوطني.

– أسست غرف تجارة وصناعة الرياض مركزا لترويج المنتجات الوطنية بهدف توفير المكان الدائم والمناسب للمنتجين المحليين لعرض وترويج السلع والمنتجات الوطنية والتعريف بها وبيعها للجمهور والمهتمين ويدير المركز ادارة مستقلة ومجلس ادارة مكون من عدد من رجال الأعمال. والمركز لا يهدف إلى الربح وأنما يعمل على تسويق المنتج الوطني وتنشيط العلاقة بين المستهلك والمنتج المحلي، ومن مهامه خدمة تجار الجملة والتجزئة بتوفير المعلومات والعينات من المنتجات السعودية.

– قررت وزارة الزراعة منع استيراد الأبقار من بريطانيا إلى المملكة كاجراء وقائي بعد أن تفشت في بريطانيا اصابة البقر بما يسمى «جنون الأبقار» الذي يحتمل أن ينتقل إلى الإنسان الذي يستهلك لحم الأبقار المصابة، وجرثومة هذا المرض تستعصي على درجات الحرارة العالية.

سوق الأسهم المحلية:

– تشير احصاءات التداول في السوق السعودية للأسهم خلال العام، إلى أن عدد الأسهم المتداولة بلغ ١٧ مليون سهم بقيمة ٤٤٠٣ مليون ريال سعودي، وتركز التداول خلال الشهور الخمسة الأولى من العام، حيث بلغ اجمالي قيمة الأسهم المتداولة ما يقارب ٦٠ بالمائة من حجم التداول في عام ١٩٩٠، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة ٥٥ بالمائة من اجمالي عدد الأسهم المتداولة، واحتل شهر مايو/ ايار مركز الصدارة في حجم كمية الأسهم المتداولة، حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة ٢ر٢ مليون سهم، في حين احتل شهر مارس/اذار مركز الصدارة في قيمة الاسهم

المتداولة حيث بلغت ٦٤٤ مليون ريال سعودي، أما الشهور السبعة الأخيرة من العام فقد تميزت بانخفاض في مؤشرات التداول، ويرجع ذلك إلى سببين، أحدهما موسمي اذ أن النصف الثاني من العام تتخلله الاجازات السنوية، أما الاخر فيرتبط بأزمة الخليج التي بدأت فصولها في ١٩٩٠/٨/٢ مما جعل التداول يتراجع بشكل ملحوظ بعد ذلك، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة الأسهم المتداولة في شهر أغسطس/ آب ١٧٧ مليون ريال سعودي أي أقل بنسبة ٥ر٧٢ بالمائة مما تم تداوله في شهر مارس/ آذار من العام.

– تراجعت بنهاية العام أسهم جميع البنوك مقارنة ببداية العام فيما بين ٥ر٠ بالمائة و ٤٣ بالمائة باستثناء البنك السعودي الهولندي والبنك السعودي التجاري المتحد حيث أقفل عند مستويات أكبر من بداية العام بنسبة ٢ر٣٠ بالمائة.

– أقفلت أغلب أسهم الشركات الصناعية بانخفاض يتراوح فيما بين ٦ بالمائة و٢٤ بالمائة مقارنة ببداية العام، ويستثنى من ذلك شركة صافولا والخزف، والاسمنت السعودي الكويتي، واسمنت القصيم، والاسمنت السعودي البحريني، والاسمنت السعودي. وقد بلغ متوسط الانخفاض في أسعار أسهم القطاع الصناعي بشكل عام ٦ر٦ بالمائة.

– أقفلت أسعار أسهم الشركات الزراعية في نهاية العام عند مستويات أقل من بداية العام بنسب تتراوح فيما بين ٩ر١ بالمائة و ٣ر٣٣ بالمائة.

– أقفلت أسعار أسهم شركات الكهرباء في نهاية العام بانخفاض يتراوح بين صفر و ٨ر١٤ بالمائة.

– بلغ عدد الشركات المساهمة التي تم تداول أسهمها في سوق الأسهم المحلية خلال العام ٥٦ شركة.

وقائع وأحداث أخرى:

– وقع كونسورتيوم يضم شركات سعودية وايطالية عقد صفقة هامة قيمتها ٢٢٤ مليون دولار أمريكي لاقامة وتشغيل محطة تعمل بتكنولوجيا متطورة لتوليد الطاقة الكهربائية الحرارية على ساحل البحر الأحمر، وستغذي المحطة التي ستصل قدرتها إلى ١٦٠ ميجا واط محطة أخرى لتحلية مياه البحر.

– افتتح بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨ في مركز معارض منهاتن بنيويورك معرض «المملكة بين الأمس واليوم» بحضور الأمين العام للأمم المتحدة.

– استقبلت مدينة جدة اجازة نصف السنة باستعدادات جديدة، وذلك بانشاء شاليهات على البحر ومطاعم تحت الماء وملاعب ومراكز سياحية. ويعد كورنيش جدة أطول كورنيش في العالم حيث تبلغ مساحته الاجمالية أكثر من ١٠٠ كيلو متر، وبلغت كلفته ما يزيد على ٧٠٠ مليون ريال سعودي، واستغرق تنفيذه حوالي خمس سنوات.

– بدأت خلال العام نشاطات الشركة السياحية بمنطقة جيزان.

– بلغ اجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٩ ، ٥٩ر٤٧ مليار دولار أمريكي لمساعدة الدول النامية العربية وغير العربية منها ٣٨ بلدا أفريقيا، و٢٥ بلدا آسيويا، و ٧ بلدان تقع في قارات أخرى من العالم.

– أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أمره الكريم باعفاء حكومة جمهورية مصر العربية من ديونها لحكومة المملكة العربية السعودية.

– غادر نحو ٦٠٠ ألف عامل يمني المملكة عائدين إلى بلادهم بعد صدور قرار وزارة الداخلية السعودية بوقف الامتيازات الممنوحة لهم فيما يتعلق بحرية الاقامة ومزاولة الأعمال التجارية الحرة. وقد صرح مصدر مسؤول في وزارة العمل والشئون الاجتماعية بأن رحيل أفراد الجاليات التي تعمل في بعض المهن الحرة لم يؤثر على الاطلاق

على الحرف المهنية، وأوضح المصدر أن الشباب السعودي مؤهل وقادر على العمل وسد الثغرات المهنية.

– تم خلال العام دراسة انشاء هيئة عليا للسياحة في المملكة تكون من مهامها تنمية وتطوير وتشجيع السياحة في الداخل وجذب المواطنين وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي للسياحة في المملكة والحد من السفر للخارج.

– تجاوز اجمالي ما أنفق على المشروعات الانشائية التابعة لوزارة الصحة خلال الخطة الخمسية الرابعة ٤ مليارات و٢٣٥ مليون ريال سعودي بما في ذلك بعض المشاريع تحت التنفيذ. وسيتم التركيز خلال الخطة الخمسية الجديدة للوزارة على الارتقاء بالخدمات الصحية وتقديمها بمستوى عال من الكفاءة وتوفيرها لجميع المواطنين والمقيمين في المملكة وذلك من خلال الاستمرار في تطبيق الرعاية الصحية الأولية وخاصة فيما يتعلق برعاية الأطفال والحوامل، وانشاء وافتتاح مزيد من المراكز الصحية في القرى وأحياء المدن، ووضع وتنفيذ برامج وطنية للوقاية من الأمراض الخطيرة كالأيدز والسرطان وأمراض القلب، ورفع كفاءة العاملين في القطاع الصحي من خلال البرامج التدريبية، وزيادة نسبة القوى العاملة السعودية إلى اجمالي القوى العاملة الصحية.

– ترتبط المملكة بالدول العربية والخليجية بشبكة من الاتصالات الأرضية والفضائية أصبح عددها سبع محطات تبلغ طاقاتها ١٠ آلاف دائرة، اضافة إلى الكابل البحري الممتد من فرنسا إلى سنغافورة مارا بايطاليا ومصر والمملكة وجيبوتي وسريلانكا وأندونيسيا ويبلغ طوله ١٣٢٠٠ كم. وتعتبر المملكة من أهم المستثمرين في هذا الكابل حيث تمتلك ١٨٠٠ دائرة يعمل منها آلان ٩١٦ دائرة موزعة بينها وبين ٢٣ دولة. وبهذا حققت المملكة اتصالا مباشرا مع ١٨٣ دولة في مختلف أنحاء العالم.

– عقدت اللجنة التأسيسية لشركة الرياض للتطوير العقاري اجتماعا مع رجال الأعمال الراغبين في المساهمة في الشركة وذلك بمقر غرفة تجارة وصناعة الرياض، وقد أعلن في هذا الاجتماع عن تأسيس شركة الرياض للتطوير العقاري وتقدم ٣٣ من رجال الأعمال بطلبات عضوية التأسيس.

– عقد مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية دورته الثانية والعشرين، في المدينة المنورة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥، حيث تم بحث الوسائل الكفيلة بالتعريف بمجالات وفرص الاستثمار المتاحة بالمملكة، كما تمت مناقشة امكانية وضع برنامج منظم لاستقطاب المستثمرين الأجانب في ظل توفر التجهيزات الأساسية الضرورية للاستثمار.

أحداث سياسية:

– شارك خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في مؤتمر القمة العربي الطارىء ببغداد، واجتماع مؤتمر القمة العربي الطارىء بالقاهرة الذي ناقش موضوع الاحتلال العراقي لدولة الكويت.

– قررت المملكة العربية السعودية والصين الشعبية بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– عقدت الكويت والعراق في جدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١ اجتماعا مشتركا استضافته المملكة العربية السعودية لحل الخلاف بين البلدين، واستهل الاجتماع بجلسة حضرها ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ثم عقدت جلسة مغلقة اقتصرت على اعضاء الوفدين.

– اتفقت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان على رسم الحدود بينهما وانهاء الخلافات حول هذه القضية.

– إستأنفت المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفيتي العلاقات الدبلوماسية بينهما بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٧ وقررا تبادل البعثات بعد انقطاع استمر أكثر من نصف قرن.

– شجب مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي عقد بالقاهرة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٠ التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكر حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية، وتم تأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، وتأييد الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، إعمالا لحق الدفاع الشرعي وفقا لاحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٨/١٩٩٠، على أن يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من دولة الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت.

– استجاب موتمر القمة العربي الطارىء لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعا عن أرضيها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان خارجي.

– أعلن في جدة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٠ أن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز قد وافق على أن تقوم حكومة المملكة عن طريق سفاراتها في الخارج بتقديم العون والمساعدة للمواطنين الكويتيين الموجودين خارج دولة الكويت والوقوف إلى جانبهم.

– صرحت وزارة الخارجية السعودية بتاريخ ٢٣/٨/١٩٩٠، أن جميع الاجراءات والتدابير والتصرفات المترتبة على الاحتلال العراقي لدولة الكويت والمستمدة منه باطلة مثله.

– استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز خلال النصف الثاني من العام عددا كبيرا من الرؤساء والوزراء والوفود السياسية منهم: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس جمهورية فرنسا، ورئيس جمهورية تركيا، ورئيس وزراء اليابان، ورئيس وزراء بريطانيا، ومبعوث خاص للرئيس السوفيتي وقد تم خلال مقابلته لهم استعراض تطورات الوضع في الخليج في ضوء الاحتلال العراقي لدولة الكويت.

– بدأت بمكة المكرمة بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠ أعمال المؤتمر الاسلامي العالمي لمناقشة أوضاع الخليج العربي، وقد أدان المؤتمر العدوان العراقي على الكويت ونهب الأموال والممتلكات وتدمير المؤسسات واستباحة الحرمات كما أدان حشد القوات العسكرية العراقية على حدود المملكة العربية السعودية تهديدا لاستقرار وأمن دول الخليج.

– قررت المملكة العربية السعودية ايقاف منح تأشيرات الدخول التي كانت تعطى في منافذ المملكة البرية لبعض الجاليات التي كانت تتمتع باستثناء من شرط الحصول على تأشيرة من قبل سفارات المملكة.

– أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في كلمة وجهها بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩٠ بمناسبة اليوم الوطني للسعودية من جديد موقف بلاده الرافض للاحتلال العراقي للكويت ولكل ما ترتب عليه ونشأ عنه من أمور، وطالب بضرورة انسحاب القوات العراقية فورا من أراضي الكويت دون قيد أو شرط وعودة حكومتها الشرعية اليها وسحب الحشود العراقية من الحدود مع السعودية. وقد قررت المملكة الغاء الاحتفالات التي تقام بهذه المناسبة وذلك تضامنا مع دولة الكويت في المأساة التي تعرضت لها.

القروض :

– بلغ اجمالي ما التزم به الصندوق السعودي للتنمية من قروض في عام ١٩٩٠، مبلغ ٥٩٧ مليون ريال سعودي، منها ٣٢ مليون ريال سعودي خاصة بمشروع تطوير المطار الدولي بعاصمة المالديف، و٢٠٠ مليون ريال سعودي لمشروع تحلية المياه في البحرين، و٩٤ مليون ريال سعودي لمشروع قناة السويس في مصر، و٢٠٧ مليون ريال سعودي لمشروع سكر البنجر بمصر، و٦٤ مليون ريال سعودي لمشروع طريق القاهرة – أسيوط بمصر.

٤٠٧ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠٧ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

وفيما يلي أهمها:

الصناعات الغذائية:

- تحضير وتعبئة الشاي.
- تحضير وتعبئة البن.
- حفظ وتعليب الخضراوات.
- صناعة الوجبات الغذائية الخفيفة.
- صناعة المكرونة والشعيرية.
- صناعة مشتقات الطماطم.
- صناعة الكيك.
- صناعة الأسماك.
- صناعة تغليف وتبريد وتجميد الدواجن.
- صناعة الشوكولاته.
- صناعة المخللات.
- صناعة الخضراوات المحفوظة.
- صناعة أغذية الحيوان والطيور.

الصناعات البلاستيكية:

- صناعة الأحذية.
- صناعة الحقائب البلاستيكية.
- صناعة الأكياس والصناديق البلاستيكية.
- صناعة الزهور والنباتات الصناعية.
- صناعة الأزرار والأمشاط.

الصناعات الكيماوية:

- صناعة ورق التغليف.
- صناعة الورنيش والمواد اللاصقة.
- صناعة الشامبو.
- صناعة الأدوية.
- صناعة مستحضرات التجميل والعطور.
- صناعة ورق الحائط.
- صناعة الشريط اللاصق.
- صناعة مستحضرات تلميع الأحذية والأثاث.

- صناعة أفلام وألواح حساسة للتصوير.
- صناعة السجاد.
- صناعة الاطارات والأطواق من جميع الأنواع.
- صناعة الورق والورق المقوى.
- صناعة القفازات المطاطية ومصاصات الأطفال.

الصناعات المعدنية:

- صناعة المراوح الكهربائية.
- صناعة مكيفات الفريون.
- صناعة سخانات المياه.
- صناعة الثلاجات.
- صناعة أشرطة الكاسيت.
- صناعة أشرطة الفيديو.
- صناعة الجرارات.
- صناعة قطع غيار السيارات والجرارات.
- صناعة مصابيح وأنابيب كهربائية.
- صناعة مكائن وشفرات حلاقة.
- صناعة أدوات منزلية ومطبخية.
- صناعة مسامير عادية ولولبية متنوعة.

الصناعات النسيجية:

- صناعة المناديل وأغطية الرأس والشالات.
- صناعة الألبسة الخارجية.
- صناعة الألبسة الداخلية.
- صناعة الجوارب.
- صناعة النسيج من ألياف نسيجية تركيبية واصطناعية.

المجالات السياحية:

- انشاء قرى سياحية على شاطىء البحر الأحمر.
- انشاء موتيلات.
- انشاء مدن ملاهي.
- انشاء مرافىء لتأجير اللنشات البحرية.
- بناء بواخر متوسطة وصغيرة الحجم للنزهات البحرية.
- انشاء خط بحري سياحي بين جدة وميناء سفاجة بمصر.

الصناعات القائمة على النخيل والتمور:

- **النخيل:**

– تصنيع الاثاث المنزلي من السعف مثل الكراسي والمناضد.
– تصنيع أوعية نقل التمور من السعف مثل المراحل.
– صناعة ألواح الخشب.
– استخدام ليف النخيل في انتاج الحبال.
– استخدام السعف الأخضر في انتاج حشو الأثاث.
– استخدام الخوص في صناعة الحصير.
– استخدام السعف في صناعة الورق.
– استخدام المتبقي من السعف والليف من الصناعات السابقة في تغذية الحيوانات وكسماد عضوي أو خلطها مع التربة.

- **التمور:**

– صناعة الدبس.
– استخدام الدبس في صناعة الخمائر.
– تصنيع السكر المحلول من الدبس.
– تجفيف الدبس لاستخدامه للتحلية.
– تصنيع مشروبات غازية من الدبس.
– انتاج مربى التمر.

فرص أخرى مختلفة:

– انشاء مؤسسات لصيانة المصانع.
– انشاء شركات لصيانة الأجهزة الطبية.
– استثمارات مختلفة قائمة على النفايات.

فرص معتمدة على منتجات شركة سابك:

- **البولي اثيلين:**

– الأكياس البلاستيكية بمختلف أنواعها.
– مواد تغطية قنوات الري لمنع تسرب المياه.
– لعب الأطفال.
– القوارير بأنواعها.
– القوارب.
– البراميل والحاويات.
– الأنابيب المرنة المقاومة للتآكل
– صناديق النقل والتعبئة وأغطيتها.

- المفروشات المحشوة.
- المواد العازلة للكابلات والتوصيلات الكهربائية.

• **الأمونيا:**
- صناعة المطاط.
- صناعة المواد الكيماوية.
- صناعة الورق.
- صناعة الجلود.
- صناعة المبردات.
- صناعة المنظفات.

• **جلايكول الاثيلين:**
- مواد التنظيف.
- مستحضرات التجميل ومساحيق الزينة.
- العقاقير.
- الدهانات.

• **الميثانول:**
- مواد دباغة الجلود.
- صناعة المواد العازلة.
- صناعة المواد اللاصقة المقاومة للماء.
- صناعة الخشب الرقائقي والليفي.
- صناعة الاسفنج.
- مواد معالجة وصقل الورق والنسيج.
- صناعة الأدوات المنزلية وبخاصة أطباق الطعام.

• **الستايرين:**
- صناعة الأثاث.
- صناعة القطع الكهربائية والالكترونية.
- لعب الأطفال.
- صناعة الأجهزة المنزلية.
- الأدوات الرياضية.
- تركيبات الاضاءة.
- السجاد.
- السيور.

- عدسات النظارات.
- حقائب السفر.
- الاطارات.

• **ثاني كلوريد الاثيلين:**
- المفروشات.
- الأسلاك والكابلات.
- الأنابيب.
- اسطوانات التسجيل.
- القوارير والجالونات.

• **البروبين ومشتقاته:**
- صناعة الحبال.
- صناعة الألياف.
- صناعة الرقائق.
- صناعة أغطية الأرضيات.
- صناعة العوازل الانشائية.
- صناعة تجهيزات الأنابيب.
- صناعة المعدات الترفيهية.
- صناعة السجاد ومواد التنجيد.
- صناعة المواد اللاصقة للأخشاب والأثاث.
- صناعة المذيبات القوية.
- صناعة النايلون والألياف الأخرى.
- صناعة الراتينج والألياف الزجاجية.

فرص يتيحها برنامج التوازن الاقتصادي:
- مركز الدفع التقني السعودي.
- مركز تطوير الطائرات.
- مركز الالكترونيات الحديثة.
- مركز المعدات المكملة للطائرات.
- أجهزة الاتصالات الرقمية (٣٦٠).
- مركز التقنية التطبيقية.
- هندسة القوى.
- التقنية الحيوية.
- برامج الحاسب الآلي.

- أنابيب الصلب ذوات الأقطار الكبيرة.
- المعدات الطبية المتداولة.

فرص استثمارية تحت الاعداد* :

قطاع نقل وتوزيع وتوليد الكهرباء :

- مولدات التيار المتناوب.
- قواطع الدائرة الكهربائية.
- مفاتيح العزل.
- محولات التوزيع.

قطاع الصناعات المعدنية :

- أنابيب حديد الزهر.
- سحب وتغطيس الأسلاك المعدنية.
- كرات الطحن.
- الابر والدبابيس.

قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية :

- حامض الفوسفوريك.
- سليكان الصوديوم.
- نترات الأمونيوم.
- حامض النتريك.
- حامض الخليك.
- تيومين.
- أسود الكربون.
- حامض الملئيك اللامائي.
- مواد التشحيم التركيبية (SYNTHETIC LUBRICANTS).

قطاع الصناعات التعدينية :

- ألواح الجرانيت.

قطاع الصناعات الزراعية :

- مربى البلح.
- الدبس من عصير التمر

---

* قامت باعدادها في عام ١٩٩٠ الدار السعودية للخدمات الاستشارية.

٢٠٤٠٧ المشروعات المعروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع لإنتاج المحركات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى نهائية	٣٨ مليون دولار أمريكي
إنشاء مزرعة لتربية جدات وأمهات سلالات	الشركة العربية لتنمية الثروة			
دجاج البيض	الحيوانية	غير محدد	دراسة جدوى نهائية	٧٩ مليون ريال سعودي
مشروع صهر وسبك الرصاص	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٤ ملايين ريال سعودي
مشروع إنتاج مستحضرات التجميل والنظافة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٨ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج المطاط الصناعي	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج المواد اللاصقة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٣ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الزهور والفواكه الاصطناعية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٥ ملايين ريال سعودي
مشروع إنتاج مشمع الأرضيات والأنسجة المغطاه بمواد كيماوية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٥ ملايين ريال سعودي
مشروع إنتاج أفلام التصوير الحساسة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٢٥ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الأقمشة التركيبية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٩٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الخيوط التركيبية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٤٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج منتجات الكساء (صناعة الملابس)	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج أجزاء قوارير البولي استر النصف مصنعة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٥ ملايين ريال سعودي
مشروع إنتاج أسياخ اللحم المعدنية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٩ر٥ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الأدوات الصحية الخزفية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٢٠٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الثلاجات الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٩٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الجرارات الزراعية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الغسالات والنشافات الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الأثاث الخشبي عالي الجودة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج البطاريات السائلة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٦٠ مليون ريال سعودي
مشروع مجمع الميكانيكا	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٨٠ مليون ريال سعودي
مشروع أنتاج العدد اليدوية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٢٠ مليون ريال سعودي
مشروع المجمع الكهروميكانيكي (إنتاج المحركات الكهربائية ومولدات التيار الكهربائي المتناوب)	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع فلاتر الهواء والوقود والزيوت	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	غير محدد
مشروع إنتاج أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع لعب الأطفال	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٨ ملايين ريال سعودي
مشروع إنتاج البطانيات	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٢٥ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج السجاد والموكيت	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٢٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج عازلات الكهرباء من البورسلين	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	غير محدد
مشروع إنتاج المحابس الصحية وملحقاتها	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٢٥ مليون ريال سعودي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع إنتاج صلصة الطماطم	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٥ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج المكرونة والشعيرية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٤ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الخضروات المعلبة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٣ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج المصبرات	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٤ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الشوكولاتة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٧ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج مادة البولي بول	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الألواح الخشبية المضغوطة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١١ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج أشرطة الفيديو والأشرطة السمعية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١١٠ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع المساعد الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٤٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج حبال الصلب	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	١٢ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج المواقد غير الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٢٧ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج قطع غيار السيارات	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة أولية	٦٣ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج رقاق من دقيق القمح	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٢٢ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج ألواح الخشب المضغوط من التبن	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٧ر١١ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الأسمدة العضوية المعبئة في أكياس	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٥ر٩ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج ديوك رومية ولحوم الديوك	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١ر٦ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج كربونات الكالسيوم المطحونة	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٩ر٢٦ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج صناديق كرتونية فاخرة للتعبئة والتغليف	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٧ر١٣٣ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج حقائب بلاستيكية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٩ر٩ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع ماصات الصدمات (المساعدات) للسيارات	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١ر٧ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع بطانات الكوابح وفواصل الحركة للسيارات	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٧ر١١ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج صمامات لمحركات الديزل	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٤ر٣١ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج عوازل مسطحه لمحركات الديزل	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٣ر٣١ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج مضخات وقود لمحركات الاحتراق الداخلي	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٨ر١٠٦ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الشباك البلاستيكية (بطريق الدق)	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٣ر١٥ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج مراوح الشفط	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٨ر٣٠ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج طباخات الغاز المنزلية	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٩ر٣٠ مليون ريال سعودي
مشروع تعليب الفول المدمس	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١ر٤٦ مليون ريال سعودي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع حفظ وتعليب الخضروات	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٥-٦ مليون ريال سعودي
مشروع تعبئة وتجميد لحوم الدواجن	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	غير محدد
مشروع حفظ وتعليب الأسماك	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	غير محدد
مشروع تصنيع مشتقات الطماطم	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	٦-٧ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع منتجات الكيك	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	٥ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع الشوكولاتة	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	٢٢-٢٨ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع المعكرونة والشعيرية	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	٥ر٤ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع الوجبات الغذائية الخفيفة	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٤ ملايين ريال سعودي
مشروع تصنيع المخللات	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	١٥-١٦ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع السجق والبسطرمة	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	غير محدد
مشروع تصنيع مستحضرات تغذية الأطفال	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	٢٥-٣٠ مليون ريال سعودي
مشروع تحضير وتعبئة البن	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	غير محدد
مشروع تعبئة الشاي	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٧ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة الحقائب البلاستيكية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٣-٧ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة الأحذية البلاستيكية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٤-٦ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة المماسح والفراجين والمكانس	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٤-٦ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة الأزرار والأمشاط	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٥-٧ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة الزهور والنباتات الصناعية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٦-٨ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الشامبو	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	غير محدد
مشروع صناعة الورنيش والمواد اللاصقة	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٧-٩ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة ورق التغليف	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٤-٦ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة ورق الجدران	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٧ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة الأشرطة اللاصقة	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٨-١١ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع مكيفات الفريون	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	٦٠-٦٨ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع المراوح الكهربائية	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	غير محدد
مشروع تصنيع سخانات المياه	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	٧ مليون ريال سعودي
مشروع تصنيع أشرطة الفيديو	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	غير محدد
مشروع تصنيع أشرطة الكاسيت	غرفة تجارة وصناعة جدة	مدينة جدة	دراسة أولية	٢١ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة الألبسة الداخلية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٣-٥ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة الألبسة الخارجية	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٨-١٠ مليون ريال سعودي
مشروع صناعة الشالات والمناديل وأغطية الرأس	غرفة تجارة وصناعة جدة	غير محدد	دراسة أولية	٥-٧ مليون ريال سعودي
مشروع تعليب الخضروات	شركة التصنيع الوطنية	مدينة جدة	دراسة جدوى	٨ر١٩ مليون ريال سعودي
مشروع أفلام الأشعة السينية	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	١٤ مليون ريال سعودي
مشروع منتجات الأسلاك (أسلاك)	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الجبيل الصناعية	دراسة جدوى	٢٠٠ مليون ريال سعودي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع صهر الرصاص	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٤٦ مليون ريال سعودي
مشروع المسبك	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الدمام	دراسة جدوى	٩٠ مليون ريال سعودي
مشروع الخلاطات ومستلزمات الحمام	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الرياض	دراسة جدوى	٦٤ مليون ريال سعودي
مشروع مجمع أوراق الصحف	شركة التصنيع الوطنية	مدينة ينبع	تحت الدراسة	١٢٠٠ مليون ريال سعودي
مشروع شركة القلويات السعودية المحدودة	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الجبيل الصناعية	تحت الدراسة	٧٥ مليون ريال سعودي
مشروع إنتاج الرمل الصناعي	شركة التصنيع الوطنية	مدينة الدمام	تحت الدراسة	٦ ملايين ريال سعودي

٥٠٧ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (ألف ريال سعودي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف ريال سعودي)
٤٠	صناعي	١٩٩٠	٧٠٧ر٧٦٠	لبنانيون	٧٩ر١٠٧
				فلسطينيون	١٩ر٨٤٦
				أردنيون	٣٧ر٤٠٥
				سوريون	١٤٢ر٩٢٥
				كويتيون	٢٣ر٧٧٦

(٨)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان
لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان
لعام ١٩٩٠

ركزت الحكومة السودانية جهودها خلال العام على إعادة صياغة السياسات الاقتصادية، واعداد «البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي» الذي حدد الفترة من ١٩٩٠/٩١ – ١٩٩٢/١٩٩٣ للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة الجمود التي ظل يعاني منها خلال السنوات الأخيرة، كما أعلنت الحكومة أيضاً عن تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المعاملات الاقتصادية.

وعلى الصعيد السياسي والإداري واصلت الحكومة مساعيها للوصول إلى حل سلمي لمشكلة الجنوب، وانتهجت نظام المؤتمرات كإطار للمشاركة الشعبية، ووضعت تصوراً لتقسيم البلاد إدارياً إلى ولايات ضمن نظام فيدرالي بديلاً عن نظام الأقاليم في الحكم المركزي السابق.

كما شهد العام عدة تطورات في العلاقات الخارجية بين جمهورية السودان وكل من الجماهيرية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية.

١٠٨ تشريعات وإجراءات حكومية :

– تمت اجازة قانون الاستثمار لعام ١٩٩٠ كبديل لقانون الاستثمار لعام ١٩٨١ وقد حافظ القانون الجديد على المزايا الواردة في القانون السابق، واستحدث تسهيلات وضمانات جديدة، منها النص على عدم التمييز بين المستثمرين بسبب الجنسية، والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لفترة خمس سنوات، وتحويل الأرباح بنفس العملة التي دخل بها الاستثمار، مع ضمان عدم التأميم أو المصادرة أو الحراسة، وفي حالة نزع الملكية للمصلحة العامة يتم التعويض العادل بسعر السوق. كما ضم القانون مواد لإنشاء مناطق استثمارية حرة داخل البلاد وفي المناطق الساحلية.

– أصدر بنك السودان (المصرف المركزي) عدة منشورات سمح بموجبها بتغذية الحسابات الحرة بالنقد الأجنبي من أي رصيد آخر كما سمح بتجنيب ٢٥٪ من حصيلة الصادر للسلع التقليدية فيما عدا القطن والصمغ، ٦٠٪ للسلع التقليدية.

– تبنت الدولة سياسة السماح بالاستيراد وفقاً لنظام الاستثمار التجاري للأرصدة بالنقد الأجنبي الذي يسمح بتسعير السلع المستوردة بأسعار تعكس سعر التداول الحر من العملات الأجنبية مع الالتزام بتثبيت اسعار السلع الاستراتيجية لفترة معقولة يتم خلالها ازالة الدعم عنها.

٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت حكومة السودان خلال العام عدداً من الاتفاقيات مع بعض الدول العربية وغير العربية تفصيلها فيما يلي :

١٠٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية:

– تم التوقيع على أربع اتفاقيات مع الجماهيرية الليبية شملت اتفاقيات للتأمين وإعادة التأمين واتفاقية تجارية تسمح بتبادل السلع ونقلها بين البلدين دون قيود واتفاقية للاستثمار تسمح للمستثمرين من البلدين بالاستثمار في

البلد الآخر، واتفاقية لتفادى الازدواج الضريبى، كما تم الاتفاق على تنفيذ اتفاق سابق بانشاء مصرف مشترك برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي مساهمة بين بنك السودان والمصرف العربي الليبي الخارجي بحيث يقوم الأخير بأداء الأعمال المصرفية المتعلقة بتمويل المشروعات المشتركة واصدار السندات وتسهيل المعاملات المصرفية بين البلدين. كما تم الاتفاق على إنشاء شركات مشتركة للملاحة والزراعة والبيطرة والنفط وإنشاء أمانة للتكامل السوداني الليبي مقرها في ليبيا.

– تم التوقيع على اتفاقيات خاصة بمتابعة تنفيذ البروتوكول التجاري مع جمهورية مصر العربية نصت على توفير بذور القمح والتحويلات غير المنظورة وتجارة الجمال.

٢٠٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع الحكومة الأثيوبية تتعلق بتنفيذ مشروع طريق بين البلدين ضمن الطريق القاري لأفريقيا، ومشروع لوصل شبكة المايكروويف لتسهيل الاتصالات بين البلدين.

– تم الاتفاق مع جمهورية إيران الإسلامية على وثيقة تشمل التعاون والتبادل التجاري في مجالات الزراعة والصحة والنقل وصيد الأسماك والطرق والتشييد والتجارة وتبادل الكفاءات الفنية والعلمية.

– تم الاتفاق مع حكومة اليابان على عدة مشروعات تضم إعادة تعمير شبكة الاتصالات الهاتفية ومحطات المياه وشبكات المجاري ويبلغ حجم المساعدات لتنفيذ هذه المشروعات ٥ر٢٩ مليون دولار أمريكي.

– تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع الحكومة الفرنسية لإنشاء شركة سودانية فرنسية لاستغلال الذهب في منطقة شرق السودان، حيث يبلغ المكتشف منه في هذه المنطقة ٢٢ طناً مع استمرار التنقيب.

٣٠٨ وقائع وأحداث

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان بأهمها :

الاصلاحات الاقتصادية :

– أجازت الحكومة «البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي» الذي يهدف إلى تكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتغيير التركيب الهيكلي للاقتصاد من خلال اجراء تعديلات واسعة فى اسس وهياكل النظام المصرفي واستخدام الموارد، وتشجيع مساهمات القطاع الخاص، والغاء احتكار الدولة لكافة مجالات الاستثمار من الإنتاج إلى التسويق الداخلي، والتخلص من بعض المؤسسات والشركات العامة، كما تضمن البرنامج إطاراً للانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسعار، وارساء القواعد العامة لاقتصاد السوق، وتحرير الصادرات وتقديم الدعم اللازم لها، وإزالة كل العقبات الادارية والقانونية التي تعيق نشاط المستثمرين ورجال الأعمال والعاملين فى المجال الاقتصادى، بعد أن وفرت الدولة لهم الجو المناسب للعمل باتخاذ العديد من السياسات والاجراءات التحفيزية.

في مجال تنظيم الشئون الاقتصادية :

– قام عدد من الخبراء والمستثمرين من إيطاليا وفرنسا وتونس بزيارة للسودان وقفوا خلالها على إمكانيات إقامة مصانع للسكر والزيوت والجلود.

- تم تكوين مجلس استشاري اقتصادي لتقديم النصح والمشورة للجنة الاقتصادية بشأن الاتجاهات العامة للتنمية الاقتصادية وسياسات واهداف البرنامج الاقتصادي، وشملت عضوية المجلس بعض العاملين في الجهاز الحكومي وعدداً كبيراً من ممثلي القطاع الخاص والعاملين فيه.

- الميزانية العامة :

- تمت اجازة الميزانية العامة للعام ١٩٩٠/١٩٩١ التي وضعت على ضوء توجهات البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي. وقد قدرت الإيرادات فيها بنحو ١٥ر٥ مليار جنيه* منها ٨ر٨ مليار جنيه إيرادات ضريبية، بينما قدر اجمالي النفقات العامة بـ٢٢ر٧ مليار جنيه أي بعجز اجمالي قدره ٧ر٢ مليار جنيه.

هذا وقد تم في اطار الميزانية تخصيص مبلغ ٦ر٥ مليار جنيه للتنمية.

- في مجال السياسة المالية والنقدية :

- أعلن وزير المالية أن السودان على استعداد لاتخاذ قرار بتعويم كامل للجنيه السوداني إذا وافق صندوق النقد الدولي على دعم الاقتصاد السوداني بمبلغ ١ر٥ مليار دولار أمريكي.

وفي أواخر سبتمبر/ أيلول من العام أعلن الصندوق أن السودان دولة غير متعاونة تجاه الوفاء بتسديد المتأخرات التي تبلغ ٩٤٢ر٦ مليون وحدة سحب خاصة (تعادل ٥٥٥ر٤ من حصة السودان). وجاء في الإعلان أن السودان تتجاهل قاعدة أولوية سداد مديونية الصندوق في تعامله مع دائنيه.

- تقرر تحويل تمويل المؤسسات الزراعية العامة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية حيث تم تكوين محفظة ساهمت فيها كل البنوك التجارية بنسب متفاوتة أخذت في الاعتبار السقوف المحددة لكل منها لتمويل رأس المال لهذه المؤسسات على أساس إسلامي.

- تقرر في مجال الإئتمان الغاء السقوف الإئتمانية في تمويل الإنتاج الزراعي والحيواني والغاء نظام العائد التعويضي واستبداله بنظام المرابحة والمشاركة والمضاربة في السياسة الإئتمانية.

- اتجهت الحكومة نحو ترشيد الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص من خلال تطبيق نظام السعرين لسلعتي النفط والخبز وذلك لتقليل الدعم المقدم إلى هاتين السلعتين، كما تقرر ترشيد الصرف على الفصل الأول الذي يتضمن مخصصات العاملين في الحكومة المركزية، والسلطات الإقليمية والمؤسسات والشركات الحكومية وذلك عن طريق تجميد الوظائف الشاغرة وتشجيع المعاش الاختياري والاجازات بدون مرتب، وتخفيض الدعم المالي الذي يقدم للسلطات الإقليمية بحيث يتم التخلص منه نهائياً في آخر سنوات البرنامج.

- تقرر من أجل زيادة ايرادات الدولة توسع قاعدة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورفع رسوم الخدمات الحكومية وذلك حتى تصل الإيرادات إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي بنهاية البرنامج، كما تقرر رفع أسعار منتجات المؤسسات والشركات العامة بما يضمن استرداد تكلفتها وتحقيق ربح مناسب. كما تقرر بيع البترول للمنظمات الدولية والإقليمية والبعثات الدبلوماسية بالعملات الأجنبية.

في حقل التجارة الخارجية :

- تقرر تحويل الواردات (عدا البترول ومنتجاته، والقمح والدقيق، والأسمدة والمبيدات والخيش، وخميرة الخبز،

---

* الدولار الأمريكي يعادل ٢ ر١٢ جنيه سوداني كما في ١٩٩٠/١٢/٣١

والأدوية المستوردة لوزارة الصحة) إلى السوق الحرة.

– تقرر تطبيق سياسة التجنيب في مجال الصادرات بحيث يخصص ٢٥٪ من عائد صادرات الحبوب الزيتية، والجلود والذره، والزيوت للمصدرين و٢٥٪ للبنوك التجارية التي تنفذ العملية، على أن تخصص الـ ٥٠ ٪ المتبقية لوارد السوق الحره، على أن يقوم المصدرون بالاستفادة من الموارد المجنبه لهم من استيراد سلع محددة.

وبالنسبة لسلع الصادر غير المذكورة آنفا* فان ما يجنب للمصدرين يبلغ ٦٠٪، على أن تذهب ٢٥٪ للسوق الحره، و١٥٪ للبنوك التجارية

– تقرر السماح باستغلال الحسابات الحرة والاستثنائية بالعملات الأجنبية في تمويل عمليات الاستيراد، والسماح بتغذية هذه الحسابات بالعملات الأجنبية من الحسابات الداخلية والخارجية.

– تم تطبيق نظام الاستثمار التجاري لموارد السودانيين بالعملات الأجنبية، وهو نظام يهدف إلى استحداث تنظيم جديد لتمويل الواردات وتغطية العجز من موارد النقد الأجنبي، ويقوم على الاستفادة من مدخرات السودانيين بالعملات الأجنبية في البنوك التجارية والسماح بتغذيتها من الحسابات المحلية أو الموارد الخارجية** من استيراد سلع ظل عددها يتزايد باستمرار حتى وصل إلى أكثر من ١٠٠ سلعة تغطي تقريبا كل المجالات – عدا السلع التي تقوم الحكومة باستيرادها – وقد طبقت اجراءات تتسم بالبساطة والمرونة للحصول على الرخصة التجارية اللازمة لتقنين عملية الاستيراد من وزارة التجارة، كما تقرر السماح بدرجة عالية من المرونة فى تسعير السلع التي تستورد في ظل هذا النظام.

تشجيع الاستثمار:

– في اطار جهود الدولة الرامية إلى تشجيع الاستثمار عقدت ندوة «ترقية الاستثمار في السودان حضرها عدد من المستثمرين العرب والاجانب وأبدوا استعدادهم للاستثمار فى السودان، وتم تكوين مجموعة عمل لمتابعة استعدادهم للاستثمار في السودان، وتم تكوين مجموعة عمل لمتابعة وتنفيذ توصيات هذه الندوة التى ضمت عددا من المؤسسات الاستثمارية العربية من بينها البنك الاسلامي وبيت التمويل الكويتي ودار المال الاسلامي.

– وافق المجلس الوزاري للهيئة العامة للاستثمار في السودان في اجتماع عقده خلال العام برئاسة الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء على لائحة الاستثمار في مجال النشاط الصناعي والزراعي والثروة الحيوانية.

وحددت اللائحة أربعة مستويات بالنسبة للاستثمار المحلي والخارجي في المجال الصناعي، حدد الأول حجم استثماره بمبلغ عشرة ملايين جنيه سوداني تدفع نقدا أو عينا ويتمتع بكل مميزات وتيسيرات قانون الاستثمار. ويبلغ حجم استثمار المستوى الثاني ٥ ملايين جنيه سوداني، ويرخص بواسطة حاكم الاقليم، أو معتمد العاصمة الخرطوم وتمنح له ميزة الأرض بسعر تشجيعي فقط.

أما المشروعات التي يبلغ حجم الاستثمار فيها ما بين نصف مليون جنيه سوداني و٥ ملايين جنيه سوداني، فتفتح تحت سلطات الحكام ومعتمد العاصمة، وما دون ذلك يعتبر نشاطا عاديا ترخصه السلطات المحلية.

---

* السلع التي تستورد من تجنيب المصدرين هي: مدخلات صناعة النسيج، مدخلات انتاج الخضروات والفواكه والأدوية والصناعات الهندسية، ومدخلات الزراعة المطرية، ومدخلات قطاع النقل، ومواد البناء.

** رفع التحويل الالزامي للمغتربين بنسبة ٥٠٪ من النسب السابق اقرارها.

وأكد في هذا الشأن رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن اللائحة حددت معايير للاستثمار الزراعي والحيواني على أساس مساحة الأرض أو حجم القطيع، وتم تقسيمها إلى أربعة مستويات، الأول لمساحة ٢٠ ألف فدان، و٥ آلاف فدان، وما دون ذلك تعتبر ضمن أنشطة التنمية الريفية والمحلية حيث تعمل الدولة على تشجيعها والمساعدة في تمويلها.

– أعلن وزير المالية أن الحكومة السودانية بصدد انشاء منطقة حرة للاستثمار في منطقة بورسودان، وأنه تم اعداد دراسات تفصيلية لهذا الغرض، كما أن الحكومة تنوي اجراء كل التغييرات السياسية والقانونية التي يتطلبها قيام المنطقة الحرة.

القطاع الزراعي:

– قررت الحكومة السودانية اقامة مزرعة مساحتها ٣٠٠ ألف فدان لزراعة الأرز.

– رصدت الحكومة السودانية مبلغ ستة مليارات ومائتي مليون جنيه سوداني للزراعة، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والتوسع في زراعة قصب السكر والعدس. وقد تم خلال العام زراعة ٦٠٠ ألف فدان من القمح محققا بذلك اكتفاء بنسبة ٤٠ بالمائة. وذلك في اطار مشروع يهدف إلى زراعة القمح في أكثر من مليون فدان عام ١٩٩٠/١٩٩١ لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسودان.

– بلغت تقديرات انتاج محصول القطن بالسودان من مختلف الأصناف لموسم ١٩٩٠، ٥٦٢ر٥٠٠ بالة من اجمالي المساحات التي تمت زراعتها وهي ٤٣٥ر١١٢ فدانا.

– وافق عدد من المستثمرين المغاربة خلال العام على المشاركة في زراعة ٣٣ ألف فدان بالذرة الشامية في السودان، يخصص انتاجها للتصدير. ويعطي السودان للذرة الشامية أهمية كبيرة باعتبارها من المحاصيل الاستراتيجية في العالم.

– تلقى السودان قرضا ليبيا قيمته ١٠ مليون دولار أمريكي لتمويل مدخلات الانتاج الزراعي على أن يمد السودان الجماهيرية بعدد من الصادرات كالسمسم والأعلاف واللحوم والسكر والفاكهة والماشية.

– تم الاتفاق مع الشركة العربية للثروة الحيوانية على انشاء شركة مساهمة في مجال الانتاج الحيواني برأسمال يبلغ ٤ ملايين دينار كويتي.

قطاع الطاقة والثروة المعدنية:

– قدر حجم البترول المكتشف بالسودان خلال العام بنحو ١ر٥ مليار برميل، وتقدر النسبة التي يمكن انتاجها منها بحوالي ٣٠ بالمائة، وذلك وفق الاحصائيات والدراسات التي تم اعدادها وأعلن عنها المشرف العام لمشروعات استخراج واستغلال البترول بالسودان، والذي بين أن وفودا عربية واسلامية شقيقة وأخرى من دول شرق آسيا وبلغاريا ستصل الخرطوم في العام القادم للتباحث مع المسؤولين في الدولة حول امكانية الدخول في مجالات الاستثمار والاستغلال التجاري للبترول السوداني المكتشف في مختلف مناطق التنقيب الآمنة بالبلاد.

– تم اتخاذ الخطوات التنفيذية لاستغلال البترول السوداني والخطوات الأولية لتنفيذ مشروع تعلية خزان الروصيرص والترويج لمشروع خزان الحمداب.

– يبلغ عدد حقول النفط المكتشفة في السودان خمسة عشر حقلا، ما بين صغير ومتوسط الحجم موزعة على ثلاث مديريات، هي أعالي النيل، وكردفان، ودار فور. ويمتاز الخام السوداني بجودته وخلوه تقريبا من المواد الضارة مثل الكبريت، كما أن كثافته جيدة، الا أنه قاري الأصل مما جعله من النوع الشمعي ذي درجة انسيابية

عالية نسبيا، مما يخلق بعض الصعوبات عند نقله، ويحتاج إلى بعض المعالجات الكيميائية.

– في شهر يوليو/ تموز ١٩٩٠ تخلت الشركة الأجنبية التي عملت على أكتشاف النفط في أواسط وجنوب البلاد عن حقول تحتوي على احتياطي يقدر بحوالي ٣٢ مليون برميل، واتخذت الحكومة السودانية الاجراءات اللازمة للاستفادة من هذه الحقول.

– تفقد رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية العمل في التنقيب عن البترول بمنطقة أبوجابرة «المجلد» وافتتح مشروع استخراج النفط في بئر «أبو جابرة ٣» وأعلن بهذه المناسبة أن الوقت قد حان لأن يعتمد السودان على جهود أبنائه في استغلال موارده النفطية بدلا من الاعتماد على الخبراء الأجانب.

– وكان مهندسون وفنيون سودانيون قد تولوا أعمال التنقيب والانتاج من البئر المذكورة بعدما هجرها خبراء شركة «شيفرون» الاميركية للتنقيب عن النفط، عقب هجوم قام به المتمردون في جنوب السودان على أحد مواقع الشركة واختطاف عدد من العمال. وكانت شركة «شيفرون» تتولى التنقيب عن النفط في أبو جابرة ومناطق عدة أخرى بجنوب كردفان والجزء الشمالي من اقليم أعالي النيل في الجنوب، بموجب امتياز نفطي ضخم منحته في منتصف السبعينات. وتجدر الاشارة إلى أن عدد الآبار التي حفرتها الشركة الأميركية حتى انتهاء عملها عام ١٩٨٤ بلغ ٧٠ بئرا.

– أوضحت الجهات السودانية المسؤولة أنه جري خلال العام اعتماد خطة تشمل ثلاث مراحل لاستغلال البترول السوداني المكتشف بحقلي جابرة ٣ وأبو خابرة وحقل شارف باقليم كردفان، تهدف المرحلة الأولي منها إلى تكرير ٥٠٠ برميل يوميا، ستصل إلى ١٥٠٠ برميل يوميا في المرحلة الثانية، بينما تزداد إلى ٣ آلاف برميل يوميا في المرحلة الثالثة.

– عقد بالخرطوم خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ مؤتمر الطاقة القومية: الأزمة والبدائل، وقدمت به أوراق وأبحاث حول التنقيب عن النفط في السودان واستثمار النفط ومصادر الطاقة وموازينها، والتوليد المائي، والاستثمار في مجال الكهرباء، وترشيد استهلاك الطاقة والطاقات الجديدة والمتجددة، وطاقة الكتلة الحية، وطاقة الرياح وتكنولوجيا البيوغاز، كما قدم مجلس أبحاث الطاقة تجربته في تطوير ونشر تطبيقات البدائل. وقد أصدر المؤتمر عدة توصيات منها: الاسراع باستغلال النفط السوداني المكتشف، وتكثيف البحث وتشجيع التنقيب والاستثمار الفوري للغاز الطبيعي في «سواكن»، وفتح المجال أمام شركات التنقيب، وتوحيد الجهود مع دول منظمة الأوبيك، وفتح مجالات التدريب للكوادر البشرية وفق خطة تضمن الاكتفاء الذاتي من جميع التخصصات.

– وفي مجال قطاع الكهرباء أوصى المؤتمر بتوجيه ما هو متاح من امدادات الكهرباء للانتاج كأولوية متقدمة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في توليد الكهرباء، والتنسيق بين قطاع توليد الكهرباء والري والزراعة لتفادي ما قد ينجم عن نقل المياه، والتعاون مع أثيوبيا للاستفادة من طاقة الكهرباء الفائضة لديها.

– تقرر خلال العام أن يبدأ العمل الميداني للتنقيب عن الذهب بعد أن نجحت المباحثات بين الحكومة السودانية ومجموعة فرنسية لتكوين شركة أطلق عليها «الأرباب» وتقدر الأوساط المسئولة أن يكون حجم الانتاج نصف طن ذهب خلال العام الأول، ليرتفع إلى ٣ أطنان في العام الخامس من بدء الانتاج. وأشارت دراسات الجدوى إلى وجود حوالي ٢٢ طنا من الذهب الخالص، كما تشير الظواهر الأرضية إلى وجود مخزون يصل إلى ٣٠ طنا من الذهب.

النقل والمواصلات:

– قامت شركة سعودية متخصصة خلال العام بتشييد مطار جديد فى بورسودان لاستقبال الطائرات الكبيرة

الحجم، بتمويل من المملكة العربية السعودية، والصندوق السعودي للتنمية، والبنك الاسلامي للتنمية في جدة، وتبلغ قيمة التمويل ٤٠ مليون جنيه سوداني.

– استلمت لجنة البرنامج الاسعافي ٤٠ فنطاز «تانكر» لنقل المياه من آبار الخور والبان جديد، وفي مجال نقل المياه وصل أيضا قطار المياه النقية المنقولة من ترعة الرهد وهو يسحب ٤٠ فنطازا سعتها ٧ آلاف متر مكعب وسيقوم القطار بثلاث رحلات يوميا بين الرهد والأبيض.

– في اطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للاستقلال، تم افتتاح ميناء السواكن ثاني أكبر الموانيء البحرية في البلاد، وهو يقع على البحر الأحمر على بعد ٦٥ كيلو مترا جنوب بورسودان، ويشتمل على أربعة أرصفة قادرة على استقبال سفن يبلغ طولها ٤٠٠ متر وعرضها ١٠٢ متر، وبامكانه شحن وتفريغ بضائع يصل حجمها إلى ٥ر١ مليون طن سنويا.

– وافقت حكومة المملكة العربية السعودية على استخدام مبلغ ٧ر٢ مليون ريال سعودي لتشييد طريق الخرطوم – عطبره – بورتسودان، وهو المبلغ الذي تبرعت به المملكة لاغاثة منكوبي الفيضانات في السودان.

وفي مجال التخصيص:

– خطت الدولة خطوات عملية خلال العام في تنفيذ اجراءات بيع أو تصفية أو تحويل المؤسسات العامة التالية إلى القطاع الخاص:

- مؤسسات زراعية تشتمل على مؤسسات النيل الأبيض والنيل الأزرق والشمالية وطوكر وجبال النوبه الزراعية.
- مصانع الصناعات الغذائية والمدابغ.
- شركة الخطوط البحرية وشركة الخطوط الجوية.
- الفنادق الحكومية.

– وضعت الدولة ترتيبات خاصة لتخصيص مؤسستي البريد والاتصالات الهاتفية والغاء احتكار الدولة لتوريد الطاقة.

انعكاسات أزمة الخليج:

– بين وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في ندوة صحفية عقدها في نهاية العام أن أزمة الخليج أثرت على الوضع الاقتصادي في السودان، وألحقت به خسائر تقدر قيمتها بـ ٧ر١ مليار دولار أمريكي، نظرا لانخفاض تحويلات المغتربين، وزيادة سعر النفط، وتوقف تمويل الصناديق العربية، اضافة إلى التكاليف التي تحملتها الحكومة مباشرة نتيجة ترحيل العمالة السودانية العائدة من الكويت والعراق.

– أعلن رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس قيادة الثورة في نهاية العام أن الحكومة السودانية قد أخطرت المنظمات الدولية بخسائر السودان جراء أزمة الخليج ورفعت إليها احصائية كاملة بالخسائر وطالب بأن يعامل السودان كما تعامل الدول الأخرى المتأثرة بأزمة الخليج اقتصاديا والتي تلقت العون من الأسرة الدولية.

أحداث ووقائع أخرى:

– قرر السودان بتاريخ ١٩٩٠/١/٥ السماح للمواطنين من الجماهيرية الليبية بدخول البلاد دون الحصول على تأشيره دخول.

– أصدر رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس قيادة الثورة في أبريل / نيسان ١٩٩٠ قرارا يخول الوزراء المعنيين في الدولة حل وتصفية جميع المؤسسات الاقتصادية التي تسجل خسائر متتالية على مدى بضع سنوات متعاقبة، ويقوم الوزراء بموجب هذا القرار بتصفية جميع الوحدات الاقتصادية غير الحيوية وتحديد ما إذا كانت تلك الوحدات مؤسسات تجارية أو شركات، وكذلك بيان امكانية مساهمة القطاع الخاص السوداني أو رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار فيها.

– أبدت الحكومة الصينية – أثناء زيارة الرئيس السوداني لها – استعدادها للدخول في استثمارات مشتركة مع السودان في مجالات النسيج والمدابغ والحبوب.

– قررت الحكومة اليابانية استعدادها – أثناء زيارة الرئيس السوداني لها – لتشييد مخازن للصمغ العربي في ربك والأبيض وكوستي.

– أبدت الحكومة الفرنسية الغاء ديونها على السودان والتي تبلغ ٢٨٧ مليون فرنك فرنسي بفوائد قدرها ٩١ مليون فرنك على أن يسري هذا القرار اعتبارا من يناير ١٩٩٠.

– خصصت الحكومة السودانية أراضي للمغتربين السودانيين في مناطق مختلفة من البلاد مخصصة للبناء، واقامة المشاريع الاستثمارية، وبين وزير الدولة لشوون السودانيين العاملين بالخارج أن مساحات الأراضي الاستثمارية التي ستسلم للمغتربين ستقسم على شكل حيازات فردية وسوف يتم توزيعها بناء على قواعد خاصة تحدد طريقة التقديم ودراسة المشروعات المختلفة.

– أعلن وزير العمل والتأمينات الاجتماعية أن الصندوق القومي للتأمين قد درس خلال العام مشروع قانون للتأمين الاجتماعي خاص بالسودانيين العاملين بالخارج.

– وافقت الهيئات الثلاث الممولة لبرنامج اعادة تعمير مصانع السكر في السودان على استمرار تمويلهم لها لمدة عامين آخرين حيث رصدت نحو ١٨٠ مليون دولار أمريكي. ويهدف البرنامج إلى تحسين أربعة مصانع للسكر لرفع انتاجها بنسبة ٢٥ بالمائة، والهيئات الثلاث الممولة هي: هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، والصندوق السعودي للتنمية، وبنك التسليف الألماني.

– بلغ ايراد مزاد الأراضي الاستثمارية خارج نطاق الخطة الاسكانية بالخرطوم ١٧ مليون جنيه سوداني، وصرح مدير عام الأراضي أنه تم بيع قطعة مساحتها ٢٢٥ مترا مربعا بسوق السجانة بمبلغ ٣٫٩ مليون جنيه سوداني، وفي مدينة النيل بأم درمان تم بيع قطعة مساحتها ٣٦٨ مترا مربعا بمبلغ ٤١٠ الاف جنيه سوداني.

أحداث سياسية:

– شارك الفريق عمر حسن البشير، رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية في أعمال مؤتمر قمة بغداد الطارىء، ومؤتمر قمة القاهرة الطارىء الذي انعقد لبحث أزمة الخليج.

– شارك الفريق عمر حسن البشير، رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية، في أعمال قمة رباعية عقدت في مصراته بالجماهيرية الليبية في نهاية العام ضمت مصر وسوريا وليبيا والسودان، وتم بها التباحث حول أزمة الخليج.

– زار الفريق عمر حسن البشير، رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية، خلال العام عدة دول عربية وأجنبية من بينها الصين، اليابان وباكستان.

– رحبت الحكومة السودانية بمشروع خطة أمريكية لإحلال السلام في جنوب السودان ولكنها تحفظت على نقطة الاستعانة بقوات أجنبية للفصل بين قوات الحكومة والمتمردين. كما قام مجلس الكنائس الأفريقي وزعماء مصر

دول أفريقية أخرى بعدة محاولات لبلورة اتفاق بين الحكومة وحركة المتمردين.

- تبنت الحكومة السودانية موقفا يغلب الحل العربي لشكلة الخليج ودعت لسحب القوات الأجنبية من المنطقة وأكدت على ضرورة دعم العراق في مواجهة خطر الحرب المدمرة التي يواجهها. كما أعلنت الحكومة عن سعيها للعمل على التوصل لحل عربي وسلمي لمشكلة احتلال العراق لدولة الكويت.

- أعلنت الحكومة أن مؤتمر الحوار السياسي الذي عقد في مطلع العام قد أقر الحكم الرئاسي والنظام الفيدرالي بجانب اعتماد الشريعة الاسلامية كمصدر أساسي للتشريع القانوني في السودان.

- أجرت الحكومة أول تعديل وزاري منذ توليها السلطة في يونيو ١٩٨٩ حيث تم تغيير وزراء المالية، والتربية والتعليم، والاعلام، كما تم اشراك اثنين من الوزراء السابقين من العهد البرلماني وتعيين اثنين من أعضاء مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني (وهو أعلى سلطة في البلاد) كحكام لبعض الأقاليم.

٣٠٨ القروض:

حصلت جمهورية السودان خلال العام على القروض التالية:

الجهات المقرضة	تاريخ العقد	قيمة العقد	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:				
ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
ثانياً: جهات التمويل الأخرى:				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/١/٢٢	١ر٧مليون	دولارأمريكي	مطاربورسودان
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/٤/٧	١٢مليون	دولارأمريكي	تمويل عمليات تجارة خارجية
بنك التنمية الأفريقي/ صندوق التنمية الأفريقي	١٩٩٠/٢/٢١	٥٨ر٣٥مليون	دولارأمريكي	برنامج اعادة اعمار مناطق الفيضانات
بنك التنمية الأفريقي/ صندوق التنمية الأفريقي	١٩٩٠/٢/٢١	٨٣ر٠مليون	دولارأمريكي	عون فني برنامج اعادة اعمار مناطق الفيضانات
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢٩	١٢ر١مليون	دولارأمريكي	عون فني لسكة حديد السودان
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/١٢/١٤	١مليون	دولارأمريكي	عون فني لطريق خرطوم - بورسودان
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٩٠/١١/١٩	٣٣ر١٠مليون	دولارأمريكي	مشروع تنمية ريفية في الجنوب
صندوق الأوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٠/٦/٢٠	٧مليون	دولارأمريكي	برنامج استيراد سلع
اليابان	١٩٩٠/٣/٨	١٠مليون	دولارأمريكي	زيادة الانتاج الغذائي ٨٩/٩٠
اليابان	١٩٩٠/١٠/١٥	٢ر٧مليون	دولارأمريكي	زيادة الانتاج الغذائي ٩٠/٩١
اليابان	١٩٩٠/٧/٩	١٠مليون	دولارأمريكي	شبكة تليفونات الخرطوم
اليابان	١٩٩٠/٧/٩	٥ر١٠مليون	دولارأمريكي	تأهيل مجاري الخرطوم
اليابان	١٩٩٠/٧/٩	٩مليون	دولارأمريكي	امداد المياه الريفية
اليابان	١٩٩٠/١٢/٣١	٦ر٤مليون	دولارأمريكي	معونات غذائية

الجهات المقرضة	تاريخ العقد	قيمة العقد	عملة القرض	المشروع المستفيد
اليابان	١٩٩٠/٥/٢٤	٢ر٣مليون	دولار أمريكي	برنامج طوارىء لتأهيل المدارس
الصين	١٩٩٠/١١/١٠	١٣مليون	دولار أمريكي	معدات مستشفى
هولندا	١٩٩٠/١٠/١٦	٧ر٤٢مليون	دولار أمريكي	تعاون ثنائي لعام ١٩٩٠
ألمانيا الاتحادية	١٩٩٠/٣/١٠	٧ر١٨مليون	دولار أمريكي	طريق ميناء بورسودان
الدنمارك	١٩٩٠/٤/٤	٥ر٧مليون	دولار أمريكي	تحسين مشروعات مائية
تركيا	١٩٩٠	١ر١مليون	دولار أمريكي	اقامة مصنع طلمبات

٤٠٨ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠٨ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

وفيما يلي مجمل هذه الفرص:

القطاع الزراعي:

وتتمثل فرص الاستثمار فيه فيما يلي:

في مجال القطاع النباتي:

- الزراعة الآلية المطرية والمروية وتشمل:
- المحاصيل الزيتية
- الحبوب والغلال
- القطن
- الأعلاف
- الخُضر والفاكهة والمنتجات البستانية الأخرى
- البقوليات
- التوابل
- الألياف
- الغابات ومنتجاتها
- الشاي والبن
- التبغ
- النباتات الطبية والعطرية
- انتاج تقاوي البذور المحسنة
- أي محصولات زراعية أخرى

في مجال القطاع الحيواني:

- تربية وتسمين الحيوان
- تربية الحيوان لانتاج الألبان
- تربية وزراعة وصيد الأسماك والأحياء المائية
- تربية الحيوانات الداجنة للحوم والبيض
- انتاج الكتاكيت
- انتاج الأرانب والحيوانات الشبيهة
- تربية النحل واقامة المناحل

القطاع الصناعي:

وفيما يلي عرض أهم فرص الاستثمار في هذا القطاع:

في مجال الصناعات الزراعية والغذائية:

- تعليب الخضر والفاكهة
- صناعة تجفيف ومعالجة الخضر والفاكهة
- صناعة الصلصة
- العصائر المجففة
- صناعات غذائية للأطفال
- صناعة السمن النباتي
- صناعة النشا والجلكوز
- عسل البلح والقصب
- صناعة السكر
- صناعة الخل
- صناعة اللبن المجفف
- تجهيز وتصنيع اللحوم
- صناعة الحلويات
- صناعة مشتقات الألبان
- تعليب الأسماك
- تصنيع الأسماك وتجهيزها
- صناعة الكسرة والخبز
- صناعة الخميرة
- مطاحن الغلال
- المربات والعصائر
- صناعة المرق بأنواعه
- صناعة الثلج

– معالجة وتعبئة الشاي والبن والكركدي والعرديب
– معالجة وتصنيع المخلفات الزراعية والحيوانية

في مجال الصناعات الزراعية الأخرى:
– تصنيع ومعالجة الصمغ العربي
– تصنيع التبغ
– تصنيع الجوالات
– تصنيع منتجات الألياف
– تصنيع الفحم والمخلفات الزراعية
– تصنيع الخشب المضغوط
– تصنيع القوارب الخشبية
– تصنيع نشر الأخشاب
– تصنيع الأثاثات الخشبية الفاخرة

في مجال صناعة الغزل والنسيج:
– الغزل
– صناعة النسيج (الأقمشة المختلفة)
– تبييض وطباعة وتلوين
– صناعة التريكو
– قطن طبي وشاش
– السجاد واللباد
– البشاكير والأغطية
– الملابس الجاهزة
– تطريز
– البطاطين
– الحبال والشباك من الخيط
– تصنيع ومعالجة مخلفات صناعة النسيج
– المحالج
– أي صناعات أخرى مشابهة

في مجال صناعة الورق:
– ورق الطباعة والكتابة والتصوير
– الورق المقوى والمموج
– صناعة لب الورق (الخام)
– تصنيع ورق السجائر
– تصنيع الورق المدهون

- ورق المناديل والحفاظات
- صناعة الأطباق والأوعية والمنتجات الورقية الأخرى
- صناعة ورق الصنفرة
- صناعة ورق التعبئة والتغليف
- أي صناعات أخرى مشابهة

في مجال الصناعات الجلدية:

- دباغة الجلود
- الأحذية الجلدية
- المنتجات الجلدية الأخرى
- الصناعات المكملة لصناعة الأحذية
- أي صناعات أخرى مشابهة

في مجال الصناعات البلاستيكية:

- الحقن البلاستيكية الطبية
- الأوعية البلاستيكية
- العوازل الكهربائية
- فرش الأسنان
- صناعة ألواح السفنجة وسيور الأحذية
- مشمعات أرضية
- خيوط وشباك من البلاستيك
- تصنيع المواد البلاستيكية
- المواسير والخراطيش
- المنتجات البلاستيكية الأخرى

في مجال الصناعات الدوائية والتجميلية:

- الأدوية البشرية المختلفة
- المحاليل الوريدية والمحقونات
- الأدوية البيطرية واللقاحات
- المراهم والدهانات الطبية
- الصابون الطبي
- معجون الأسنان
- صناعة الكحول الصناعي والطبي
- تصنيع مستلزمات التجميل
- الروائح والعطور

في مجال مواد البناء:

- صناعة الرخام والقرنيت
- صناعة الاسمنت
- المنتجات الاسمنتية
- صناعة المنتجات الاسمنتية
- صناعة الاسبيستوس
- صناعة الطوب الجيري الرملي وسقوفات المرسيليا
- صناعة الطوب الرملي الجيري
- صناعة الجير ومنتجاته
- صناعة الجبص ومنتجاته
- صناعة الخرسانة الجاهزة
- صناعة الطوب الأحمر
- صناعة الازبداج
- صناعة المرايات
- صناعة المنتجات الحرفية

في مجال صناعة الزجاج الخزف:

- صناعة الواح الزجاج
- صناعة قوارير الزجاج
- صناعة العدسات الطبية
- صناعة الأدوات الصحية من الطين المطبوخ
- صناعة المنتجات الزجاجية المختلفة
- صناعة أدوات من الطين المطبوخ
- العوازل الكهربائية الخزفية
- الألياف الزجاجية
- منتجات الاسبيتسوس
- أي صناعات مشابهة

في مجال الصناعات التجميعية:

- تجميع المعدات الزراعية
- تجميع الجرارات
- صناعة تجميع اللواري والعربات
- صناعة تجميع البوتغازات والثلاجات
- صناعة تجميع الدراجات والدراجات البخارية
- صناعة القوارب الحديدية

- صناعة تجميع الموازين
- تصنيع وتجميع الماكنات والمعدات
- تصنيع المعدات والأدوات الزراعية
- تصنيع المعدات والأدوات الحرفية
- أي صناعات مشابهة

في مجال صناعات متنوعة أخرى:

- مركزات الأعلاف
- الغاز من المخلفات الزراعية
- الصودا الكاوية

قطاع التعدين:

وتتمثل فرصه فيما يلي:

- الذهب
- النحاس
- الزنك
- الكرومايت
- الكوبلت
- الرصاص
- الفوسفات
- البوكايت
- الاسمنت
- التنجستن
- الجبص
- المانجنيز
- الماجترايت
- الجرانيت
- الكاولين
- المعادن المشابهة
- الحديد
- الألمنيوم
- الأسبيتسوس
- التيتانيوم
- المايكا
- الكبانايت

- اليورانيوم
- الرخام
- الكوارتز

قطاع الخدمات الاقتصادية:

وفيما يلي فرصه الاستثمارية:

قطاع النقل:

- النقل البري للمواد والركاب
- النقل الجوي
- النقل البحري
- النقل النهري
- الورش الكبيرة لصيانة وسائل النقل المختلفة

قطاع السياحة:

- الفنادق والمرافق السياحية
- تأجير السيارات والقوارب النيلية
- أي أنشطة سياحية أخرى

قطاع التخزين:

- الصوامع والغرابيل
- تخزين مبرد
- تخزين عادي

قطاع الاسكان:

- تشييد المباني السكنية والخدمية والتجارية

٢٠٤٠٨ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع تجفيف البصل	الهيئة العامة للاستثمار	مدينة كسلا	دراسة جدوي	٤٦٣ر٧١٨ دولار أمريكي
مصنع تعبئة الشاي	الهيئة العامة للاستثمار	الجديد الثورة	دراسة جدوي	١ر٣٧٠ر٠٠٠ دولارأمريكي
صناعة الورق	الهيئة العامة للاستثمار	حلفا الجديدة	دراسة جدوي	٥ر٦٠٥ر٠٠٠ دولار أمريكي
مصنع للغزل والنسيج	الهيئة العامة للاستثمار	سنار المدينة	دراسة جدوي	٢ر٥٣٠ر٠٠٠ دولار أمريكي
انتاج خضر وفواكه	الهيئة العامة للاستثمار	منطقة الجزيرة	دراسة جدوي	٢٥٢ر٠٠٠ دولار أمريكي
تصنيع سكر القصب والعسل	الهيئة العامة للاستثمار	حلفا الجديدة	دراسة جدوي	٣٥٥ر٠٠٠ دولار أمريكي
تصنيع الجلود والمنتجات الجلدية	الهيئة العامة للاستثمار	أمدرمان	دراسة جدوي	٢ر٦٧٤ر٣٧٥ دولار أمريكي
مشروع استزراع أسماك	الهيئة العامة للاستثمار	منطقة جبل أولياء	دراسة جدوي	٦٣ر٠٠٠ دولار أمريكي
مصنع لانتاج ملابس الأطفال	الهيئة العامة للاستثمار	الجديد الثورة	دراسة جدوي	٤٨٥ر٠٠٠ دولار أمريكي
تصنيع حاويات وصناديق	الهيئة العامة للاستثمار	الخرطوم	دراسة جدوي	٥ر٧٩٦ر٤٨٤ دولار أمريكي
مصنع نسيج	الهيئة العامة للاستثمار	الخرطوم	دراسة جدوي	٩ر٨٦٠ر٠٠٠ دولار أمريكي
مصنع لانتاج المنتجات الغذائية من اللحوم	الهيئة العامة للاستثمار	ضواحي الخرطوم	دراسة جدوي	٢٦٥ر٠٠٠ دولار أمريكي

٥٠٨ الاستثمارات العربية الوافدة

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في جمهورية السودان.

(٩)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٩٠

شهد العام مواصلة الدولة لسياستها السابقة في خلق مناخ استثماري ملائم في البلاد لتشجيع الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما حقق العام - بالرغم من الانعكاسات السلبية لأزمة الخليج - نتائج مميزة في الآداء الاقتصادي تجلت بزيادة الصادرات، وتسجيل فائض في الميزان التجاري.
وعلى الصعيد السياسي، اهتمت الحكومة السورية بتعزيز التعاون العربي، والدعوة المستمرة طيلة الشهور الخمسة الأخيرة من العام لايجاد حل سلمي لأزمة الخليج، وابعاد شبح الحرب عن المنطقة.
وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٩ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد عام ١٩٩٠ صدور عدد من التشريعات والأجراءات الحكومية التي تناولت بالتنظيم النشاطات الاقتصادية التالية:

- في مجال تنظيم التجارة الخارجية وتسهيل اجراءات استيراد المواد الأولية والمستلزمات الزراعية والصناعية، أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرارات والتعليمات التي تناولت السماح باستيراد بعض السلع ومنح تسهيلات متعلقة بالاستيراد والجهة المستوردة، وسداد قيمتها بالقطع الأجنبي وأرقام وتواريخ هذه الأوامر والتعليمات هي كما يلي:

- القرار رقم (٢٧٣) بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ الذي سمحت بموجبه لمختلف المستوردين من القطاع الخاص باستيراد الزيوت النباتية استثناء من أحكام منع الاستيراد ويتم تسديد قيمتها من قطع التصدير. وأصدرت الوزارة أيضا القرار رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٧ ويقضي بالسماح بتسديد قيم المواد الأولية ومستلزمات الانتاج المستوردة واللازمة لصناعة المنتجات المشمولة بالبند الجمركي ٦/٣٣ (عطورات وشامبو، معاجين أسنان، صابون حلاقة) من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير. كما سمح قرار الوزارة رقم (٥٩٠) بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٢ بتسديد قيمة جميع المواد والمنتجات المسموح باستيرادها بموجب تسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوما من قطع التصدير وبموجب قرارها رقم (٦٣٦) بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٤ تم السماح باستيراد مواد السكر، الرز، الشاي، البن، عن طريق مؤسسة غذائية ولحساب أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية وغيرهم. ويتم تسديد قيمة المواد المذكورة من حصيلة قطع التصدير أو من حصيلة القطع المحول من الخارج بشكل أصولي وفق أحكام القرار (٦٥٢) لسنة ١٩٨٧. وأصدرت الوزارة التعليمات التنفيذية رقم ٩/٤/٢٣٣٥ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢ إلى المصرف التجاري السوري بكيفية تسديد قيمة هذه المستوردات. كما صدر عن وزارة الاقتصاد التعليمات المرقمة (٩/٤/٣٢) بتاريخ ١٩٩٠/١/٣ و (٦٨٢) بتاريخ ١٩٩٠/٢/١، و (٩٠١) بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ والتي سمحت بموجبها للقطاع الخاص باستيراد المواد التي تضمنتها تلك التعليمات ودفع قيمتها من قطع التصدير، كما منحت التعليمات رقم (٩/٤/٢٥٩٩) بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨ الصادرة عن وزارة الاقتصاد تسهيلات كبيرة لاستيراد التجهيزات والآليات الزراعية مثل الجرارات والحصادات وغيرها مع قطعها التبديلية سواء أكانت جديدة أم مستعملة وسواء أكانت من بلد المنشأ أم من غير بلد المنشأ ودون الحاجة إلى تحويل القيمة إلى الخارج وبدون اجازة استيراد، كما أصدرت القرار رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ الذي تم بموجبه الترخيص بزراعة التبغ

والتنباك في القطر خلال عام ١٩٩٠ وفقا للأصناف والمساحات المحددة في كل منطقة.
وفي مجال الجهود المبذولة لتشجيع الصادرات، صدر عن رئاسة مجلس الوزراء الكتاب رقم (١/١٠٣٦) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ بالسماح للشركات الزراعية المشتركة المشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ بتصدير جميع أنواع الخضار والفواكه والمنتجات الزراعية الأخرى المتاح تصديرها للقطاع الخاص ووفق الأنظمة النافذة ذاتها. واشترطت تعليمات وزارة الاقتصاد رقم (٩/٤/١٤٩٢) بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ على جميع المصدرين من القطاع الخاص أو المشترك ومن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أن يكونوا مسجلين في احدى غرف التجارة والصناعة في القطر باعتبار أن عمليات التصدير هي من الأعمال التجارية الرئيسية.
وأصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٩٧٣) بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ بالسماح بتصدير جميع المنتجات النباتية والبيض والفروج والألبان ومشتقاتها (سمن، جبن .... الخ) ومنتجات الصناعات الغذائية ومنحت مصدري هذه المنتجات الحق في الاحتفاظ بنسبة ٧٥ بالمائة من حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن تصديرها لدى المصرف التجاري السوري، أو بيعها للمصرف المذكور بسعر الصرف في البلدان المجاورة، كما نصت على أن تباع نسبة الـ ٢٥ بالمائة الباقية من حصيلة هذا التصدير إلى المصرف التجاري السوري بسعر الصرف في البلدان المجاورة.
كما سمح للمصدرين باستخدام حصيلة القطع المحتفظ به لدى المصرف التجاري السوري باستيراد سيارات بيك أب زراعية وشاحنات وسيارات مبردة وآليات وتجهيزات وأدوات ومستلزمات تصدير أو تصنيع المنتجات الزراعية والنباتية. وبتاريخ ١٩٩٠/١١/١٩ صدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٢٣١٥) بالسماح بتصدير سائر المنتجات الزراعية بما فيها جميع أنواع الفواكه الطازجة والمجففة وجميع أنواع الخضار إلى مختلف البلدان بما فيها دول اتفاق المدفوعات وبدون اجازة تصدير.
– وعلى صعيد الأنظمة النقدية والمصرفية قضت التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي برقم (٣٠٠) بتاريخ ١٩٩٠/١/١٧ بالسماح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من رعايا القطر أو من رعايا الدول العربية والأجنبية بفتح حسابات بالعملات الأجنبية دون موافقة مسبقة وتغذيتها من وسائل الدفع الناجمة عن نشاطاتهم بالخارج أو بالبنكنوت أو الشيكات السياحية شريطة التصريح عنها عند الدخول إلى القطر.
– وعلى صعيد الضرائب والرسوم الجمركية صدر عن وزارة المالية القرار رقم (٢٩٣٠ – ١/٢٥) بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨ الذي أوجب على الدوائر المالية عند تدقيق قيود المؤسسات الصناعية المشمولة بالاعفاء الصناعي وفي معرض أعفاء تلك المؤسسات من ضريبة الدخل التأكد من توفر الموجبات القانونية للأعفاء ومن أن البضاعة المصدرة هي من انتاج المؤسسة المشمولة بالاعفاء وأنها ضمن الطاقة الانتاجية للمؤسسة. وأكدت وزارة المالية في تعليمات لها على مديرياتها في المحافظات على أعفاء عقود التصدير من رسم الطابع. وصدر عن رئاسة الجمهورية القانون رقم (١٩) بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣ الذي تم بموجبه تحديد الرسوم السنوية الواجب تسديدها من قبل المواطنين العاملين في الخارج وحقهم بالمقابل بالاستفادة من مزايا استيرادية لبعض المنتجات والسلع، وصدرت بهذا الشأن التعليمات المنفذة له بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢/م و) بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٠. وتتراوح تلك الرسوم ما بين ٥٠ و٧٠٠ دولار عن كل سنة إقامة في الخارج.

٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– عقدت اللجنة العليا السورية الأردنية المشتركة اجتماعين الأول في عمان خلال الفترة ٢٩–١٩٩٠/١/٣٠

والثاني في دمشق خلال الفترة ٦-١٩٩٠/٨/٨، جرى خلالهما استعراض أعمال اللجان الفرعية، والتأكيد على ضرورة تعميق التعاون والتنسيق في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والخدمية، وتطوير أعمال الشركات السورية الأردنية المشتركة، بالإضافة إلى زيادة حجم التبادل بين البلدين، وإقامة مراكز تجارية ومعارض وأسواق الإنتاج.

- تم بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٧ التوقيع على اتفاق مع جمهورية مصر العربية للتبادل السلعي، يقوم الجانب السوري بموجبه باستيراد مواد النشاء والجلوكوز والمولاس والذرة الرفيعة اللازمة للمؤسسات الصناعية السورية من مصر، لقاء تصدير سوريا عدداً من السلع من أهمها رب البندورة.

- تم في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١ التوقيع على اتفاق برنامج تنفيذي مع المملكة المغربية لاتفاق التعاون السياحي الموقع معها.

- تم في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٢ التوقيع على اتفاقية صفقة متكافئة مع جهورية مصر العربية بقيمة ١٥٠ مليون دولار أمريكي، مناصفة بين البلدين، وتشتمل السلع السورية المتعلقة بهذه الاتفاقية على العدس، الجلود، التبغ، والتنباك، رب البندورة، الصوف الخام، الزجاج، عصير الفواكه، ومنتجات أخرى، وتشتمل السلع المصرية على الأرز، الأدوية، الكيماويات، الألمونيوم، الإطارات، السيارات، الأوتوبيسات، الشاحنات، الغزول القطنية الرفيعة، الآلات والتجهيزات الصناعية.

- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٧ على اتفاق مصرفي بين المصرف التجاري السوري وبنك القاهرة يضمن الترتيبات المصرفية الخاصة بتنفيذ الصفقة السابقة.

- عقدت لجنة التنسيق الصناعي المتفرعة عن اللجنة العليا السورية الأردنية، اجتماعاً في عمان بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢، بحث خلاله الأسلوب العملي لتنفيذ مقررات اللجنة العليا، وتم الاتفاق على تبادل المعلومات حول الصناعات القائمة فى البلدين واستغلال الطاقات الصناعية في مصانعهما، وتبادل المنتجات نصف المصنعة، وتحديد بعض الصناعات التي يحتاج إليها البلدان ولم يسبق أن أقيمت فى أي منهما من قبل.

- تم بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥ التوقيع بين ممثلي وزارة السياحة في كل من سوريا ولبنان على برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون السياحي الموقعة بين البلدين في عام ١٩٧١.

- تم التوقيع على اتفاق مع الجمهورية اللبنانية لصفقة متكافئة بين البلدين تبلغ قيمتها ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

- تم في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٦ التوقيع على بروتوكول للتعاون السياحي مع المملكة الأردنية الهاشمية، نص على تنسيق التعاون بين شركات القطاع المشترك والخاص في مجالات السياحة، بما في ذلك تنظيم برامج سياحية للمواطنين والسياح العرب والأجانب لزيارة المنتجعات الصيفية والشتوية والأماكن الأثرية في البلدين.

- تم بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ المصادقة على اتفاق مع دولة الامارات العربية المتحدة موقع في أبوظبي بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧ في مجال تنظيم الخطوط الجوية المنتظمة بين اقليميهما وما وراءهما.

- تم بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ المصادقة على إنشاء لجنة عليا مشتركة مع الجمهورية التونسية، واتفاق للملاحة والنقل البحري، وبروتوكول تجاري، وبرنامج للتعاون السياحي.

- تم بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ التوقيع على اتفاقية مقايضة مع الجمهورية التونسية، تم بموجبها تصدير كميات من الأسمدة التونسية مقابل زيت الوقود السوري ومواد أخرى بقيمة ٦ر٥ مليون دولار أمريكي.

- تم بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ المصادقة على الاتفاق الخاص بتنظيم النقل الجوي مع دولة الامارات العربية المتحدة الموقع فى أبو ظبي بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧.

– عقدت اللجنة العليا السورية الجزائرية المشتركة دور اجتماعاتها الثالث في دمشق خلال الفترة ١٠-١٥/٦/١٩٩٠، جرى فيها استعراض الخطوات التنفيذية للاتفاقات المعقودة بين البلدين، والاتفاق على زيادة التبادل التجاري بين البلدين إلى مئة مليون دولار سنوياً بدلاً من ٥٠ مليون دولار، مع العمل على تبسيط الاجراءات الادارية والجمركية، وزيادة التعاون في مختلف المجالات الزراعية، والمقاولات وزيادة امكانيات التصدير المتاحة.

– تم بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٠ المصادقة على اتفاقية إنشاء لجنة عليا سورية مصرية مشتركة.

– تم في دمشق بتاريخ ٣/٩/١٩٩٠ التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع دولة الامارات العربية المتحدة بهدف زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين ومنح بعض التسهيلات لإقامة شركات ومنشآت استثمارية مشتركة.

– تم في دمشق بتاريخ ٢٦/١١/١٩٩٠ التوقيع على محضر مع المملكة المغربية، نص على دراسة امكانية عقد اتفاق تجاري جديد بين البلدين داخل السوقين السوري والمغربي وخارجهما.

– تم في دمشق بتاريخ ٢/١٢/١٩٩٠ التوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع دولة قطر بهدف تعزيز وتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتم بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٠ المصادقة على هذا الاتفاق.

– تم بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٠ المصادقة على الاتفاقيات الموقعة مع جمهورية مصر العربية خلال عام ١٩٩٠، والمتمثلة باتفاقيات لنقل الركاب والبضائع، واتفاقية للنقل البحري، وأخرى في مجال السكك الحديدية، واتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني، واتفاقية للتعاون السياحي، وكتابين متبادلين حول تجديد العمل باتفاق التبادل التجاري لعام ١٩٦٩.

٢٠٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

– تم في دمشق بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠ التوقيع على بروتوكول الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة السورية السوفياتية للتعاون الاقتصادي بهدف تطوير وتعزيز العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي والعلمي بين البلدين.

– تم في دمشق بتاريخ ٦/٥/١٩٩٠ التوقيع على مشروع بروتوكول اللجنة الفرعية السورية السوفيتية المشتركة والمتعلقة بشئون النفط والغاز.

– تم في موسكو بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٠ التوقيع على اتفاقيتين مع مؤسسة اكسبورتليس المتخصصة بتجارة الأخشاب وذلك لتوريد ٤٩ ألف م^3 من خشب السويد والشوح إضافة إلى ٢٥٠ ألف طن من خشب المازونيت.

– تم بتاريخ ٢٤/٥/١٩٩٠ المصادقة على الانفاق التجاري الموقع فى دمشق مع جمهورية تشيلي.

– تم بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٠ التوقيع على أربع اتفاقيات للتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة منها اتفاقية تتعلق بتقديم المساعدات الفنية لتطوير الطاقات المتجددة في الجمهورية العربية السورية ولاسيما الطاقة الشمسية والرياح.

– تم في طهران بتاريخ ٢٤/٩/١٩٩٠ أثناء زيارة رئيس الجمهورية العربية السورية لايران التوقيع على خمس اتفاقيات مع جمهورية ايران الاسلامية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري طويل الأجل، وعمل شركات المقاولات السورية والايرانية في كلا البلدين، وانشاء شركات مشتركة للاستثمارات والمقاولات، والتعاون العلمي والفني، والتخطيط الاقتصادي.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨ المصادقة على الاتفاقيات السابقة المبرمة مع جمهورية ايران الاسلامية.
– تم في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٩ التوقيع على بروتوكول بالمبادلات التجارية لعام ١٩٩١ بين سورية والاتحاد السوفياتي، كما تم التوقيع على محضر الدورة الثالثة للجنة الفرعية للتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والفني، وعلى مشروع تبادل البضائع بين البلدين من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٥.

٣٠٩ وقائع وأحداث :

سجل العام عدداً من الوقائع والأحداث الاقتصادية سنشير إلى أهمها فيما يلي :

الأداء الاقتصادي :

– بدأ النشاط الاقتصادي بالانتعاش خلال العام نتيجة زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي، وتشجيع الصادرات، مما أثر في زيادة وتأثر نمو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ويتوقع نتيجة ذلك تحقيق معدلات مقبولة في اجمالي الناتج المحلي، لم يعلن عنها بعد.
– حققت الاصلاحات الاقتصادية التي جرت في سوريا تنفيذ برنامج للاستثمار الزراعي وتوفير جميع مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي، ورفع أسعار المحاصيل الزراعية بنسبة ٤٠٠–٦٠٠ بالمائة، وذلك لتوفير دخول جديدة للفلاحين وتعزيز عوامل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الريف السوري.
– زاد خلال العام نشاط الاكتشافات النفطية وأعمال الحفر والتنقيب، ويتوقع أن تؤثر نتائجها في زيادة عائدات النفط والغاز في السنوات القادمة وأن تلعب دوراً هاماً في دعم الاقتصاد الوطني السوري، وتوسيع امكانات القطاعات الإنتاجية.
– حققت احصاءات التجارة الخارجية والمدفوعات قفزة نوعية في الميزان التجاري مع العالم الخارجي حيث انقلب من عجز في عام ١٩٨٨ إلى فائض بلغ ١٠ر٢ مليار ليرة سورية في عام ١٩٨٩، ١٨ر٩ مليار ليرة سورية* في ١٩٩٠/١١/٣٠.

الموازنة العامة :

– صدر بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ القانون رقم ٦ المتضمن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠، وهي المرة الأولى التي يجرى فيها اقرار الموازنة في مثل هذا الوقت المبكر من السنة، ويبلغ اجمالي الموازنة ٦١٨٧٥ مليون ليرة سورية، منها مبلغ ٣٧٥٧٥ مليون ليرة سورية للانفاق الجاري، ومبلغ ٢٤٣٠٠ مليون ليرة سورية للانفاق الاستثماري.
– عكس قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ الإنجازات الاقتصادية التي حققها القطر العربي السوري في الفترة الأخيرة، وخصوصاً في مجال زيادة الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري السوري لأول مرة منذ سنوات عديدة، كما عكس ظاهرة التحول إلى الاعتماد على الذات حيث بلغ الفائض في الميزان التجاري حوالي ١٠ر٢ مليار ليرة سورية.

---

* الدولار الامريكي يعادل ١٥ر٢٥ ليره سوريه كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

– وفي معرض نقاش السيد رئيس مجلس الوزراء للوضع الاقتصادي العام أوضح بأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعت في عام ١٩٨٩ أدت إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية المقررة، وإلى تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، والاحتياجات الأخرى بالاعتماد اعتماداً كاملاً على الامكانات الذاتية، والموارد المحلية المتنامية. وأضاف بأن موازنة عام ١٩٩٠ تميزت باستيعاب النتائج الإيجابية التي حققتها موازنة عام ١٩٨٩، وأدت إلى تحقيق توازن بين الإيرادات المحلية والنفقات الاستثمارية والجارية.

في مجال تنظيم وتشجيع الاستثمار :

– يعتبر عام ١٩٩٠ عاماً مميزاً لنشاط تشجيع الاستثمار في سوريا، حيث سجل العام انجاز السلطات العليا كل المناقشات اللازمة لمشروع قانون الاستثمار* الجديد الذي أعدته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وذلك بعد اجتماعات عديدة ومطولة.

ويهدف القانون الجديد إلى تشجيع استثمار أموال المواطنين السوريين والمغتربين ورعايا الدول العربية والأجنبية في إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للدولة، ويتضمن في أحكامه مايلي :

- أحداث مجلس أعلى للاستثمار برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، يكون المرجع الرئيسي للمستثمرين وقضاياهم.
- أحداث مكتب للاستثمار يكون أمانة سر للمجلس.
- اعفاء الآلات والآليات والأجهزة والتجهيزات وسيارات العمل، وجميع مستلزمات إقامة المشاريع من الضرائب والرسوم الجمركية واستثناءها – وكذلك مستلزمات التشغيل – من أحكام التجارة الخارجية ومن نظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أنظمة القطع.
- منح المشروع اعفاء من ضريبة الدخل لمدة سبع سنوات إذا كان المرخص له شركة مساهمة أو شركة محدودة المسئولية تساهم في رأسمالها الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥ بالمائة، ولمدة خمس سنوات إذا كان المرخص له شخصاً طبيعياً أو شركة مساهمة عادية أو محددة المسئولية.
- منح المشروع حق فتح حساب خاص بالقطع الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري يقيد في الجانب الدائن منه ١٠٠ بالمائة من المساهمة برأس المال بالقطع الأجنبي والقروض الخارجية و٧٥ بالمائة من حصيلة التصدير ويقيد في الجانب المدين منه جميع أعباء المشروع بالقطع الأجنبي بما في ذلك تسديد القروض الخارجية وتحويل رأس المال والعائدات وأرباح الأسهم إلى المستثمرين من المغتربين السوريين، وإلى رعايا الدول العربية والأجنبية المدفوعة مساهمتهم أصلاً بالقطع، وكذلك تحويل أجور الخبراء والعمال والفنيين من غير السوريين ومن في حكمهم.
- منح المساهمين من رعايا الدول العربية حق التأمين على أموالهم واستثماراتهم لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومنح المستثمرين الأجانب التأمين لدى مؤسسات التأمين المختصة في العالم شريطة حصول المؤمن على ترخيص من وزارة الاقتصاد بذلك.
- ضمان مصرف سورية المركزي تحويل المال الأجنبي والأرباح والفوائد إلى الخارج.

---

* يتوقع أن يتم احالة مشروع هذا القانون إلى الجهات الدستورية لاقراره في بداية عام ١٩٩١.

– تمت الموافقة خلال العام على انضمام سورية إلى اتفاقية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار*، لكون نشاطها متمماً لعمل ونشاط المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، حيث لها الحق في تأمين الأموال والاستثمارات العائدة لرعايا الدول العربية والأجنبية في سوريا.

– وفي مجال الضرائب تم خلال العام اعداد مشروع قانون لتعديل النسب والشرائح الضريبية المرعية في الحدود المعقولة التي تدعم توجهات الدولة في تشجيع الاستثمار.

– عكفت لجنة مختصة** على دراسة مشروع قرار أعدته وزارة الاقتصاد لاحداث مكتب لتداول أسهم الشركات المساهمة في ضوء النصوص والتشريعات القائمة، يلحق باتحاد غرف التجارة السورية، وتكون مهمته تسهيل ومتابعة عمليات تداول أسهم الشركات المساهمة بالتعاون مع هذه الشركات ومع الجهات المختصة، بحيث يقوم بإجراء عمليات تداول أسهم هذه الشركات نيابة عنها وبتفويض منها، كما يقوم بعمليات بيع وشراء هذه الأسهم لصاح الراغبين بذلك بناء على تفويض منهم، إضافة إلى اصدار نشرات دورية والاعلان عن أوضاع وأسعار أسهم الشركات، واقتراح الوسائل والسبل المؤدية إلى تشجيع المواطنين على استثمار مدخراتهم في شراء أسهم الشركات، ومن المنتظر أن ترفع اللجنة نتيجة ما تتوصل إليه إلى المراجع العليا لمناقشته واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

– وفي مجال تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة، أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٩ القرار رقم ٤٦٨، الذي تم بموجبه تعديل البدلات الواردة في ملحق نظام الاستثمار الخاص بالتعريفات بحيث أصبحت كما يلي:

• حدد بدل التصدير بنسبة واحد في الألف من قيمة البضائع الخارجة من المناطق الحرة و٥ر٠ بالمائة من قيمة البضائع المنتجة الخارجة من المنشأة الصناعية عند اخراجها من المناطق الحرة.

• حدد بدل الإيداع عن البضائع المودعة في المستودعات العامة في المناطق الحرة بـ٤ دولارات أمريكية للطن الواحد عن الأيام العشرة الأولى، و٢دولار للطن الواحد عن الأيام العشرة الثانية، ويرتفع هذا البدل بالنسبة للبضائع الخطيرة ويضاف إليه أيضاً أربعة أضعاف قيمته إذا كانت كبيرة الحجم وخفيفة الوزن، كما حدد بدل الإيداع عن المركبات (سيارات وشاحنات وآليات وحصادات..)، التي لا يزيد وزنها على ٣٠٠٠٠ كغ في الأيام العشرة الأولى بـ٨ دولارات أمريكية والتي يزيد وزنها على ٣٠٠٠٠ كغ، ١٢ دولاراً أمريكياً وعن الأيام العشرة الثانية بـ٦ دولارات أمريكية.

• حدد بدل التنازل عن عقود الأشغال التجاري والصناعي بمعدل ٥ر١ بالمائة عن كل سنة، ويضاف إلى المبلغ ٣ بالمائة من قيمة الآلات والتجهيزات.

• حدد بدل تأجير الرافعات بـ ١ دولار أمريكي عن كل طن.

• حدد بدل تصديق الشهادات واستخراج الوثائق وقيمة المطبوعات بـ ٥ دولارات أمريكية.

• حدد بدل تسجيل في سجل التجارة بالنسبة للمؤسسة بـ١٠٠ دولار أمريكي لأول مرة، وبدل تأسيس بـ ٢٠٠ دولار أمريكي وبدل تسجيل علامة فارقة وحماية ملكية بـ ٥٠ دولاراً أمريكياً، وبدل تجديد العلامة الفارقة سنوياً بـ ٢٥ دولاراً أمريكياً، و١٠٠ دولار أمريكي بدل تسجيل كل تعديل يطرأ على الشركة.

---

* أحيل قانون مشروع الإضمام للوكالة إلى الجهات الدستورية لاقراره.

** من المنتظر أن ترفع اللجنة نتيجة ما تتوصل إليه إلى المراجع العليا لمناقشته واتخاذ القرار المناسب بشأنه

• حدد بدل مساهمة المستثمر في شبكة المياه والكهرباء بـ ١٥٠ دولاراً أمريكياً لكل منهما.

– ومن أجل تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة تقوم الحكومة السورية بدعم الإنتاج الزراعي وبخاصة إنتاج السلع الغذائية الأساسية، وذلك عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور ومواد مكافحة الآفات الزراعية وأسمدة كيميائية، وقروض مالية، وتطوير ودعم عمليات التسويق، وزيادة أسعار استلام المحاصيل الاستراتيجية، وزيادة أسعار أهم المحاصيل بواقع ٤٨ بالمائة للقمح القاسي، و٤٧ بالمائة للقمح الطري و٦٣ بالمائة للعدس الأبيض و٥٠ بالمائة للعدس الأحمر و٣٦ بالمائة للقطن، بالإضافة لاستصدار العديد من القرارات والأنظمة التي تسهل عمليات تصدير المنتجات الزراعية، وزيادة مساحة رقعة الأراضي السورية، وذلك بتنفيذ المزيد من مشاريع الري على الأنهار، ومجاري السيول، إضافة لحفر وتجهيز الآبار على الأحواض المائية الجوفية المأمولة في مواقع مختلفة من القطر وسوف يأتي ذكرها لاحقاً.

– وضمن إطار سياسة الدولة في تشجيع الاستثمار السياحي ومنحه جميع التسهيلات اللازمة لنشاطه واعطاء دور كبير للقطاعين المشترك والخاص للمساهمة في هذا النشاط، تم خلال العام تأسيس عدد من الشركات السياحية المشتركة التي ساهمت الدولة بجزء من رأسمالها إلى جانب مساهمة المستثمرين من القطاع الخاص.

في المجالات المالية والنقدية :

– أدت سياسات الحكومة المستمرة في المجالات النقدية إلى استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية في وقت تعرض فيه هذا السعر عام ١٩٨٧ لاختلال كبير وخطير. ويذكر أن سعر صرف الليرة السورية منذ نحو ثلاث سنوات يتراوح بين ٤٥ ليرة و٤٧ ليرة للدولار الواحد بعد ما انخفض بشكل سريع في بداية الثمانينات. واعتمدت الدولة في هذا الشأن على إسعار الصرف السائدة فى الأسواق المجاورة في مختلف تعاملها ومعاملاتها مع الخارج، (باستثناء بعض الحالات حيث لا يزال السعر الرسمي مطبقاً على بعض المواد التموينية وفي فرض الرسوم الجمركية)، وقد أدى هذا الأمر إلى تحول المواطنين تدريجياً نحو اقتناء العملة المحلية والاستغناء عن اقتناء العملات الأجنبية.

– أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً حول الاجراءات التي ينبغي اتخاذها مع المسافرين الذين يحملون معهم أموالاً أكثر من المسموح به لدى مغادرتهم سورية، وسيجري وفق القرار تخيير المسافر بين ايداع المبالغ الزائدة لقاء ايصال خاص لاستردادها بعد عودته وبين إعادتها إلى داخل سورية بنفسه وتفويض غيره بذلك حتى يمكنه متابعة سفره.

في القطاع الصناعي :

– ازدادت قيمة إنتاج المصانع التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية من ٤٩٦٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٨ إلى ٦١١٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩.

– نشر خلال العام أن إنتاج المصانع التابعة للمؤسسة العامة الغذائية ازدادت قيمته من ١٧٥٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٨ إلى ٢٤٦٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩، والمؤسسة العامة للسكر من ٤١٧ مليون ليرة سورية إلى ١١٧٨ والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية من ٦٩٠ مليون إلى ١٥٤٧ مليون ليرة سورية، والمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية من ٢٢١٨ مليون ليرة سورية، إلى ٣٠١٥ مليون ليرة سورية، وذلك للعامين السابقين على التوالي.

- نشر خلال العام أن عدد المشاريع الصناعية التي منحت تراخيص في عام ١٩٨٩ في اطار تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الصناعة قد بلغ ٦٠٨٦ مشروعاً صناعياً، تبلغ رؤوس أموالها ١٠ مليار ليرة سورية، نفذ منها في العام نفسه ما قيمته ١ر٢ مليار ليرة سورية، ويلغ عدد التراخيص التي منحت في عام ١٩٩٠ حوالي ٤٣٤٥ ترخيصاً لمشاريع صناعية نفذ منها ١٦٨٢ مشروعاً.

- تقرر في اجتماع عقده وزير الصناعة بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٠ الزام الصناعيين بتحديد مواصفة معترف بها محلياً ودولياً وارفاق صورة عنها مع الطلب المقدم للحصول على الترخيص، وتقرر عدم منح أى سجل صناعي قبل تقديم عينة من الإنتاج لهيئة المواصفات لتحليلها ومعرفة مدى مطابقتها للمواصفة المعتمدة مسبقاً.

- أصدرت وزارة الصناعة القرار ١٨٤٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ بأحداث بيت تجاري مركزي لدى الاتحاد العام للجمعيات الحرفية تتبع له مراكز تجارية في سائر المحافظات تحدث وفق أحكام النظام الداخلي.

- جرت مفاوضات بين وزارة الصناعة وعدد من المستثمرين السوريين، ومن رعايا الدول العربية لإقامة شركتين مشتركتين رأسمال كل منهما ٢٠٠ مليون ليرة سورية تساهم الدولة بنسبة ٢٥ بالمائة من رأسمالها. وتهدف الشركة الأولى إلى إنتاج الخيوط الجراحية والمحاقن الطبية، وتهدف الثانية إلى تصنيع وإنتاج الكيماويات الصناعية، وقد أعدت وزارة الاقتصاد مشروع عقد تأسيس كل من الشركتين بالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة.

- تم التوقيع في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٧ على اتفاقية تأسيس الشركة العربية للصناعات الصيدلانية (فاركو) في سورية والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما) برأسمال مقداره ٢٣ مليون دولار أمريكي تساهم شركة فاركو بنسبة ٦٥ بالمائة من رأس المال، وشركة أكديما بـ ٣٥ بالمائة. وتهدف الشركة إلى إقامة مشاريع للتصنيع الدوائي بما فيه تصنيع المواد الأولية، ومختلف المواد الصيدلانية ومستلزماتها، وقد أحيلت الاتفاقية إلى لجنة متخصصة لدراسة أحكامها وبيان الرأى فيها تمهيداً لرفعها إلى الجهات العليا المختصة لاستصدارها وفق الأصول الدستورية باعتبار أن الاتفاقية تمنح الشركة اعفاءات ومزايا وتسهيلات يقتضى صدور الاتفاقية معها بموجب قانون.

- وافق مجلس إدارة شركة المنطقة الحرة الصناعية السورية - الأردنية المشتركة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٩ على عقد استثمار صناعي في المنطقة لإقامة مصنع لصناعة الصابون وآخر لصناعة الموزاييك.

- أصدرت وزارة الصناعة بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٠ قراراً يقضي بالزام الحرفيين بوضع علامة فارقة تجارية على منتجاتهم والتقيد بالمواصفات القياسية الوطنية أو المعتمدة من قبل هيئة المواصفات والمقاييس السورية، وبيان المكونات الأساسية للمنتج مع الالتزام بالمواصفة المقدمة، وقد الزم القرار أصحاب المنشآت الصناعية أو الحرفية الالتزام بتطبيق شروط الأمن الصناعي والسلامة في منشآتهم.

- صدر القرار رقم ١٩/ت بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٦ وهو يتضمن الشروط الفنية والصحية المطلوبة لإقامة معامل الأدوية.

- وافقت رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢ على السماح بالترخيص لمن يرغب فى إنتاج زيوت النسيج، زيوت قوالب البيتون، الزيوت البحرية، زيوت التبريد، الزيوت العازلة، الزيوت المانعة للصدأ، زيوت قطاع المعادن، زيت فرام (سائل مكابح) زيت مانع للتجمع، زيت نزع القوالب للصناعات المطاطية والبلاستيكية، زيوت ترويض، زيت الغسيل، زيت مانع للصدمات، زيت تزييت رأس الاسطوانات، زيت الضواغط، زيوت التريكو ومصانع الأقمشة وأنواع الجكار.

- طرحت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية عطاء تصميم وبناء مجمع للحديد والصلب بمنطقة الزارا، ومن المخطط أن يصل انتاج هذا المجمع إلى حوالي ٧٠ ألف طن في العام على أن يبدأ الإنشاء خلال عامين.

في القطاع الزراعي :

– أشار السيد رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب إلى أن مساحة الأراضي المروية قد ارتفعت خلال عام ١٩٩٠ بمقدار ٢٥ ألف هكتار، كما تم ترشيد استخدام المياه، وإنشاء شبكات للري وحفر آبار الشرب.

– بين وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية أن قيمة الإنتاج الزراعي السوري زادت بالأسعار الجارية من ١٩,٣ مليار ليرة سورية في سنة الأساس ١٩٨٤ إلى ٦٨,٣ مليار ليرة سورية عام ١٩٨٩، وفي الوقت نفسه ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي السوري بالأسعار الثابتة من ١٦ بالمائة عام ١٩٨٤ إلى ١٩ بالمائة عام ١٩٨٨، وبين أن القطاع الزراعي حقق خلال العام أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية، لتلبية معدلات نمو السكان في سورية. ونتيجة لذلك تم الاكتفاء في محاصيل الخضار، واللحوم وتحقيق فائض للتصدير من البطاطا والبقوليات والحمضيات والتفاح والبيض.

– صدر عن المجلس الزراعي الأعلى القرار رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤ باعتماد الخطة الزراعية الإنتاجية لموسم ١٩٩٠–١٩٩١، وفق ما يلي: استثمار كافة الأراضي التي يمكن زراعتها من الناحية الفنية، اعتماد المقننات المائية المتاحة بالنسبة للمساحات المروية، اعطاء الأولوية للمحاصيل الاستراتيجية، وضع الدورات الزراعية بما يتناسب مع واقع الطلب على المحاصيل، اعتماد الأسس الموضوعية في تقدير المراديد، توفير التكامل والتوازن بين شقي الإنتاج الزراعي والحيواني، توفير مستلزمات الإنتاج وأهمها : أسمدة متنوعة من المواد المتوفرة محلياً أو المستوردة، البذور من إنتاج مؤسسة اكثار البذار التي تؤمن كامل احتياجات المحاصيل الرئيسية (قمح، قطن، شمندر سكري، ذرة صفراء، فول الصويا، كما تؤمن نسباً مختلفة من بذور الشعير والحمص والعدس وعباد الشمس والفول والذرة البيضاء والفول السوداني)، والمبيدات التي تقدر الحاجة التقديرية العامة لها بمبلغ ٥٥ر٣ مليون دولار أمريكي سنوياً، والحاجة الفعلية بحدود ١٥ مليون دولار أمريكي سنوياً.

– تشتمل الخطة السابق ذكرها على تخصيص ٣٠٠ ألف هكتار من الأراضي المروية، ومليون و٢٠٤ آلاف هكتار بعل لزراعة القمح، ويتوقع أن تنتج مليونين و٩٣١ ألف طن، كما خصصت مليونين و٥٢٦ ألف هكتار لزراعة الشعير ويتوقع أن تنتج مليونين و٢٩٣ ألف طن من هذا المحصول و١٥٧ ألف هكتار لزراعة العدس، يتوقع أن تنتج ١٥١ ألف طن، ١٧٩ ألف هكتار لزراعة القطن، يتوقع أن تنتج ٥٤٣ ألف طن، ١٤ ألف هكتار لزراعة فول الصويا، يتوقع أن تنتج ٢٦ ألف طن، ٧١ ألف هكتار لزراعة الذرة الصفراء يتوقع أن تنتج ٢٢٣ ألف طن من هذه المادة.

وتتوقع الخطة أيضاً إنتاج ٥٣١ ألف طن من الزيتون و٢٥٦ ألف طن من التفاح و٣٦٩ ألف طن من الحمضيات، ومليون و٤٢٩ ألف طن من الحليب، و١٥١ ألف طن من اللحوم الحمراء، و٤٦ ألف طن من اللحوم البيضاء والفروج، ومليون و٦٨٩ ألف بيضة و١٣ ألف طن من الأسماك.

– تفيد التقارير الأولية الصادرة عن وزارة الزراعة السورية أن محصول الحبوب لعام ١٩٩٠ سيكون أعلى كثيراً مما كان عليه في العام الماضي، ومع الإنتهاء من موسم الحصاد للعام، فقد تم تسويق ٧٨٧ر٩٠٠ طناً مقابل ٦٦٦ر٢٩٨ طناً تم تسويقها في موسم حصاد ١٩٨٩، وقد تم زراعة ١ر٣ مليون هكتار من الأرض بالقمح خلال عام ١٩٩٠.

وبلغ مجموع الإنتاج حوالي مليوني طن، وكان محصول الشعير جيدا هو الآخر، حيث تم تسويق ١٦٧ر٢١٤ طناً حتى منتصف شهر يوليو/ تموز مقابل ٣٦٢ر٤ طناً خلال الموسم نفسه من العام الماضي، ويقدر اجمالي محصول الشعير بـ ٠٠٠ر٦٢٧ طن. وتعود أسباب هذه الزيادة في الإنتاج إلى الأسعار التشجيعية وهطول الأمطار.

– قامت وزارة الزراعة باعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية اللازمة لستة مشاريع لإنتاج الغذاء في سوريه، تشتمل على مشروع مساحته ١٠ آلاف هكتار للمحاصيل الشتوية على نهر الخابور في محافظة الحسكة، مشروع مجمع زراعي في جوسيه الحزاب، مشروع ري مساحته ١٣ ألف هكتار في منطقة الرحبة في محافظة دير الزور ، مشروع استثمار المياه الجوفية المأمولة في البادية السورية، مشروع تطوير أساليب الري لصغار المزارعين في حوض حلب، مشروع تحسين استثمار مياه الخبرات في مناطق مأمولة من البادية.

– تحقق نتيجة الأبحاث والتجارب العلمية والعملية التي تقوم بها مديرية الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي منذ أكثر من عام ونصف ولادة أول عجلة من نوع الفريزيان بأسلوب زرع الأجنة، بواسطة بقرة محلية من النوع الشامي، ويعتبر هذا إنجازاً علمياً متطوراً.

– قامت الحكومة خلال العام بتنفيذ عدد من المشاريع الزراعية اشتملت على ما يلي:

• ٦٣ بئراً ارتوازية في البادية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨.

• زيادة المساحات المروية في منطقة الحسكة من ٣١٥٠ هكتاراً عام ١٩٨٦، إلى ٤٤٩٢٠ عام ١٩٩٠، وزيادة عدد الآبار من ١٤٠ بئراً إلى ١١١٧ بئراً، كما دشن في شمال القطر برأس العين مشروع آبار ارتوازية لري ١٠٤٠ هكتاراً بكلفة ٣٨ مليون ليرة سورية.

• مشروع ري سبخة في بادية تدمر لإقامة مزرعة نموذجية بمساحة ٣٥–٤٠ ألف هكتار منها ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ هكتار مساحة مروية تزرع محاصيل شتوية، و٢٥٠ إلى ٣٠٠ هكتار تزرع بالأشجار المثمرة ذات المقننات المائية المحدودة وتم حفر ١٤ بئراً في هذا المشروع.

• تم انجاز مشروع بناء سد الطيبة الذي يقع على بعد ٢٢ كم من السويداء (جبل العرب) وسوف يشترك هذا السد مع سد الغيضة المقام على مجرى الوادي بتزويد عدد كبير من القرى بمياه الشرب.

• تم تدشين مشروع مياه شرب غدير البستان في محافظة القنيطرة والذي يروي ٤٢ قرية ومزرعة في محافظة الجولان ويبلغ طول الشبكة ٨٥كم.

– أعلنت الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات (نماء) عن فتح باب الاكتتاب في اصدارها الأول لمدة ١٣ شهراً بعد أن زادت رأس مالها بمبلغ ١٠٠ مليون ليرة سورية موزعة على ٤٠٠ ألف سهم.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠ تدشين مشروع ري الخابور الذي يعد أكبر مشروع مائي زراعي في سورية، والذي يشمل سدي السابع من نيسان والثامن من آذار وسد الخابور. وستروي هذه السدود مساحة ١٥٠ ألف هكتار.

– تم خلال العام تحقيق أهداف الخطة الزراعية في محافظة السويداء (١٩٨٤–١٩٩٢) والتي اشتملت على استصلاح ٣٢ لف هكتار من الأراضي الجبلية البور، وتهيئتها لزراعة التفاحيات والأشجار المثمرة الأخرى.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١/١٤ التوقيع على عقد تنفيذ مشروع سد الأبرش في محافظة طرطوس بارتفاع ٥٠ متراً وطول ٧٧٣ متراً. وتبلغ مساحة بحيرته ٦٠٠ هكتار بطاقة تخزينية تبلغ ١٠٣ مليون متر مكعب يروي ١٠ آلاف هكتار من سهل عكار.

– تم تدشين المزارع الأولى من مشروع ري مسكنه غرب، وبلغت نسبة الانجاز ١٢٠ بالمائة.

– صدرت التعليمات الخاصة بالموافقة على اعفاء بعض مستلزمات الزراعة من دفع المؤونة والسلفة النقدية إلى المصرف التجاري حين استيرادها من قبل القطاع الخاص وهذه المستلزمات هي : البذور الزراعية وجميع مستلزماتها، شتول وأبصال وعقل وأغراس وطعوم، المواد المنشطة لنمو الجذور، صيصان أمهات الفروج وصيصان الدجاج.

– تم السماح للشركات الزراعية المشتركة بإقامة صناعات تحويلية لمنتجاتها حصراً النباتية منها والحيوانية ووفق الأصول المرعية.

– في نهاية العام عممت ادارة تنمية التجارة في البنك الاسلامي للتنمية على غرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي مذكرة بشأن امكانية تسويق بعض الحمضيات والفواكه السورية في السوق الخليجية.

– افتتحت في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/٦/٩ أعمال الندوة الزراعية السورية – المصرية للعناصر الغذائية الصغرى في التربة والنبات وقد نظمتها نقابة المهندسين الزراعيين السوريين بالتعاون مع نقابة المهندسين الزراعيين المصريين، وتم خلالها التأكيد على ضرورة العمل العربي المشترك لتحقيق أفضل النتائج في مختلف الصعد والمجالات الزراعية.

– عقدت في دمشق خلال الفترة ١٤ – ١٩٩٠/٣/٢٢ الندوة القومية للسياسات الزراعية والتخطيط التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، وحضرها ٣٠ مشاركا من ستة عشر قطرا عربيا وتوصلت إلى عدة توصيات منها، زيادة حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي، واعطاء القطاع الزراعي الأولوية في تخصيص القطع الأجنبي من أجل توفير مستلزمات الانتاج.

في قطاع النفط والغاز والثروة المعدنية:

– بين السيد رئيس مجلس الوزراء في بيان ألقاه أمام مجلس الشعب أن قفزة حقيقية تمت في مجال الانتاج النفطي حيث ازدادات منذ عام ١٩٨٧ المساحة التي تجري فيها عمليات التنقيب عن النفط من ٤٧٥٦٧ كيلو مترا مربعا، إلى ٩٢٢٤٥ كيلو مترا مربعا، منها ٧٢٨٦ كيلو مترا مربعا مع شركات عقود الخدمات «الشركات الأجنبية» و ٢١٩٥٦ كيلو مترا مربعا للشركة السورية للنفط. وارتفع عدد عقود الخدمة من خمسة عقود عام ١٩٨٧ إلى ١٣ عقدا في عام ١٩٩٠، من أهمها عقد شركة شل وشركة بريتش بتروليوم، وآخرها عقد شركة أوكسيدنتال الأمريكية في منطقة القلمون شمال دمشق.

– تحولت سوريا إلى الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وذلك ببناء معمل لمعالجة الغاز الطبيعي، وتنفيذ مشاريع لنقله تقوم بمعظمها شركة مارثون الأمريكية.

– أشار السيد رئيس مجلس الوزراء في بيانه السابق ذكره إلى أن انتاج النفط ازداد بمعدل ٧٥ بالمائة منذ عام ١٩٨٧، وأن انتاج الغاز الطبيعي ارتفع بالنسبة نفسها للفترة ذاتها، كما ازداد الاحتياط الجيولوجي النفطي بنسبة ١٠ بالمائة، والاحتياط القابل للانتاج بنسبة ١١ بالمائة. أما الاحتياط الجيولوجي للغاز الطبيعي فازداد بنسبة ٦٢ بالمائة، وازداد الاحتياط القابل للانتاج بنسبة ٢٩ بالمائة.

– يقدر انتاج النفط الخام من مناطق الامتياز في دير الزور وبادية الشام بنحو ٢٥٠ ألف برميل يوميا ينتجها سبعة عشر حقلا للنفط. وتفيد مصادر شركة نفط الفرات بأن انتاج سورية الكلي من النفط يبلغ حوالي ٤٠٠ ألف برميل يوميا، ويعتبر حقل «التيم» أفضل الحقول انتاجا اذ ما زال يحافظ على مستوى انتاجه البالغ ٨٠ ألف برميل يوميا.

– تم في اجتماع عقد بدمشق خلال العام بين وزير النفط وكل من معاوني وزيري التجارة الخارجية ومواد البناء البلغاريين، بحث امكانية التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية وسبل تطويرها، وبخاصة في مجال النفط. وجرى استعراض تسيير المشروع الذي تقوم بتنفيذه شركة جومين لاستكمال استكشاف وتطوير حقول النفط بالجبسة، كما جرى خلال العام بحث التعاون في مجال النفط مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية خلال زيارة معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في ألمانيا لسورية، وكذلك تم بحث التعاون في هذا المجال مع الأرجنتين

خلال لقاء وزير النفط مع أمين الدولة الأرجنتينية للشؤون الخاصة في دمشق خلال شهر يناير/ كانون الثاني من عام ١٩٩٠.

– كثفت الشركة السورية للنفط جهودها التي بدأتها منذ سنوات طويلة في استثمار الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية في المحطات التابعة للشركة والتي ترفد الشبكة الكهربائية العامة بحوالي ٤٢ بالمائة من انتاجها الكهربائي، كما أنشأت المؤسسة العامة للكهرباء حديثا محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في موقع السويدية عن طريق استخدام الغاز بدلا من المحروقات العادية.

– استقبل السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/١/٩ رئيس شركة أوكسيدنتال للنفط والغاز، ونائب رئيس الشركة لشؤون الاستكشافات، ومدير عام الشركة بدمشق، حيث دار البحث حول المسائل المتعلقة بانتاج النفط والغاز وتسويقها في العالم، ومستقبل النفط في سورية في ضوء الاكتشافات النفطية الجديدة في الأراضي السورية، مما يؤدي إلى تعزيز دور الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني.

– أعلنت وزارة النفط عن اكتشاف نفطي جديد في منطقة دير الزور في المساحات المخصصة لشركة ألف أكتان الفرنسية، يقدر انتاجه بحوالي ٨٠٠٠ برميل يوميا من النفط.

– زار سورية بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ وزير النفط العراقي لبحث أزمة الخليج في أول زيارة يقوم بها مسؤول عراقي لسوريه منذ قطع العلاقات بين البلدين في عام ١٩٨٠.

– تشير الأرقام الرسمية إلى أن خطة العام الحالي تقضي بانتاج ٢ر٥ مليون طن من الفوسفات منها ٦٥٠ ألف طن من مناجم خنيفيس وسط سورية، وتأمل الحكومة السورية أن يرتفع اجمالي الانتاج من الفوسفات عام ١٩٩٣ إلى نحو ٤ر٥ ملايين طن وإلى ٦ر٥ ملايين طن في العام ١٩٩٤، على أساس أن العقود الجديدة المبرمة مع مختلف دول العالم لتوريد آلاف الأطنان من الفوسفات السوري إلى أسواقها فرضت هذه الزيادة.

في مجال السياحة:

– أعلن السيد وزير السياحة أن الايرادات السياحية لهذا العام قد تأثرت تأثرا ملحوظا بنتيجة أزمة الخليج حيث توقف إلى حد كبير تدفق السياح العرب والأجانب إلى سورية. وقد بلغت الايرادات السياحية عام ١٩٨٩ حوالي خمسة مليارات ليرة سورية، بينما كانت عام ١٩٨٨ حوالى ثلاثة مليارات ونصف، وحوالي مليارين وثلاثماية مليون ليرة سورية عام ١٩٨٧، وقد بلغ عدد السياح القادمين لسورية عام ١٩٨٩ حوالي ١ر٣٦٣ر٠٠٠ سائح منهم ٢٧٤٦١ سائح أجنبي وصلوا بشكل مجموعات.

– صدرت خلال العام عدة قرارات عن المجلس الأعلى للسياحة، بالموافقة على العقد الموقع بين شركة الكرنك للنقل والسياحة وبين مجلس مدينة الرقة للاستثمارات السياحة، والمصادقة على عقد تأسيس شركة عمريت للادارة الفندقية والخدمات السياحية في سوريا، وتخصيص أرض في اللاذقية للشركة السورية للنفط لاستثمارها في مشروع سياحي.

– جرى خلال العام استكمال انشاءات وتجهيزات كل من فندق قرداحه وفندق بصرى وفندق حماة ومخيم بانياس، والمطبخ العجمي في مدينة حلب.

– كما تم انجاز مراحل هامة لعدد من الدراسات الخاصة ببعض المشاريع السياحية، من أهمها الدراسة التنظيمية لجزيرة ارواد، ودراسة مرافق مشروع عمريت السياحي جنوب طرطوس، ومنتزه مدينة الأزهار بكيوان (دمشق)، والفندق الدولي بدمشق العدوي، والدراسة الفنية للتوظيف السياحي لفندق بارون (حلب)، ومشروع تطوير موتيلات في جديدة الوادي قرب مدينة دمشق.

– كما صدرعن المجلس الأعلى للسياحة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥ القرار رقم ٢٣١ بالترخيص للشركة السورية للنقل والتسويق السياحي (ترانستور) باحداث شركة فرعية تهدف إلى أكمال وتجهيز فندق دولي في مشتى الحلو، وقد اطلق على الشركة الجديدة اسم (شركة مشتى الحلو للمنتجات الزراعية)، ويبلغ رأسمالها ١٥ مليون ليرة سورية ساهمت الدولة منها بنسبة ٣٣ بالمائة، وشركة ترانستور بنسبة ٥٣ بالمائة وطرحت باقي الأسهم في الاكتتاب العام، وقد تمت تغطية كامل الأسهم وأعلن عن تأسيس الشركة أصولا بعد اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية وطرحت أعمال البناء والاشادة بمناقصة عامة للتنفيذ بعد تعيين مديرها وانتخاب مجلس ادارتها. وبتاريخ ١٩٩٠/٣/٤ صدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء – رئيس المجلس الأعلى للسياحة – القرار رقم ٢٢٩ بتصديق عقد تأسيس شركة الشرق للسياحة والنقل برأسمال قيمته ٤٠ مليون ليرة سورية موزعة على ٢٠٠ ألف سهم قيمة السهم الواحد ٢٠٠ ليرة سورية. وقد أكتتب في رأسمال الشركة كمؤسسين: صندوق توفير البريد بنسبة ٢٥ بالمائة، والشرق الأدنى للسياحة والسفر بنسبة ٥ بالمائة، ومجموعة من المؤسسين بالعملة الأجنبية بنسبة ٣٥ بالمائة من رأس المال، وتم طرح ٣٥ بالمائة للاكتتاب العام بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٥، وحتى ١٩٩٠/٤/٥، حيث زادت نسبة الاكتتاب مرات عديدة عن قيمة الأسهم المطروحة. ومن المتوقع وبعد عقد الجمعية العامة لهذه الشركة أن يتخذ قرار بزيادة رأسمالها.

ولقد سمح للمغتربين السوريين ورعايا الدول العربية بالاكتتاب بها بالقطع الحر على أساس الأسعار السائدة في الأسواق المجاورة.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢ تدشين فندق بصرى الشام الذي ينسجم بناؤه مع عناصر وأشكال الموقع المبني عليه والمجاور لقلعة المدينة وكذلك مع الطابع الشرقي الأصيل. وتبلغ مساحة الفندق مع الحدائق المحيطة به ٣٤ ألف متر مربع.

– كما تم تدشين فندق افاميا الشام في محافظة حماة وهو يتألف من أحد عشر طابقا ويقع في قلب مدينه أبي الفداء، ويطل على نهر العاصي، والحديقة العامة في وسط المدينة، وعلى قلعة حماة ونواعيرها الثلاث. وينسجم تصميم الفندق مع عناصر وأشكال الموقع ويحتل مساحة تبلغ ثلاثين ألف متر مربع مع الحدائق الملحقة به.

– ناقش المجلس الأعلى للسياحة اقامة عدة مشاريع سياحية منها انشاء سوق عربية للمعارض مع فندق سياحي في مدينة حلب، واحيل إلى لجنة مشتركة لتقديم دراسة تبين الجدوى الاقتصادية والتكاليف الفعلية لهذا المشروع.

– صدر عن المجلس الأعلى للسياحة القرار رقم ٢٢٨ لعام ١٩٩٠ باعفاء جميع مستوردات شركة الكرنك للنقل السياحي (ماعدا المأكولات والمشروبات)، من جميع الرسوم والضرائب والتكاليف المالية العامة على مختلف أنواعها ومطالبها الجمركية.

– بموجب القرار رقم ٢٤٥ الصادر عن المجلس الأعلى للسياحة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٩ اعتمد سعر الصرف لموجودات الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة من الدولار على أساس سعر الأسواق المجاورة، وسجل الفارق بين السعر الرسمي والسعر المجاور كاحتياطي خاص للشركة.

– أصدرت وزارة السياحة نشرة بعنوان (أطلس سورية السياحي) ضمن النشرات السياحية التي تصدرها الوزارة بهدف التعريف بمعالم القطر السياحية.

وفي مجال التجارة:

– قامت الحكومة السورية بتنفيذ مجموعة من الاجراءات ساهمت في تشجيع الصادرات خصوصا في مجال حرية التعامل بالنقد الأجنبي للمصدرين واجراءات ترشيد الاستيراد، وتم في ضوء هذه السياسة زيادة اجمالي

قيمة الصادرات حيث بلغت ٩ر٤٢ مليار ليرة سورية في ١٩٩٠/١١/٣٠، مقارنة بـ ٧ر٣٣ مليار ليرة سورية في ١٩٨٩/١٢/٣١، وفي المقابل بلغت قيمة الواردات ٩ر٢٣ مليار ليرة سورية، ٥ر٢٣ مليار ليرة سورية للفترتين على التوالي.

– استهدفت الخطة الخمسية الجديدة التي طرحت خلال العام اجراء اصلاحات هامة في الاقتصاد السوري يؤدي إلى قفزة نوعية في الصادرات وتخفيض الواردات إلى أدنى مستوى لها حتى عام ١٩٩٥.

– أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعليمات جديدة للوثائق والأوراق الجديدة المطلوبة من المغتربين السوريين ومن في حكمهم لحصولهم على تصاريح استيراد السيارات للاستفادة من القانون رقم ١٩، وتشتمل على صورة للتصريح المقدم من المغترب الصادر من خارج سوريا، إلى الجهات المعنية، مصدقا من البعثات السورية في الخارج، كما تشتمل أيضا على بطاقة المغترب، وصورة عن جواز سفره، وبيان صادر عن ادارة الهجرة والجوازات يوضح تواريخ خروجه ودخوله إلى سوريا، ووثيقة تثبت انتهاء اقامته في الخارج.

– افتتح بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٨ سوق الانتاج الزراعي والصناعي في دورته الثلاثين في مدينة حلب لمدة شهر، وتم خلاله عرض المنتجات الزراعية والصناعية والحرفية لكل من القطاع العام والخاص والمشترك، وذلك ضمن أجنحة متعددة بهدف تعريف المواطنين على مراحل تطور منتجات القطر. ومن المقرر توسيع هذه التظاهرة الاقتصادية المحلية لتصبح في المستقبل القريب على مستوى سوق لعرض المنتجات العربية، ولقد تم بالفعل استملاك مساحات واسعة من الأراضي قرب مدينة حلب لاقامة السوق العربية عليها بدلا من المكان الحالي الذي أصبح قاصرا عن تحقيق الأغراض التي أحدثت من أجله السوق عام ١٩٦٠ ولقد تم تشكيل لجنة عليا لهذا الغرض برئاسة محافظ حلب وعضوية عدد من كبار المسؤولين في المدينة، بالاضافة إلى رؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة لمتابعة تنفيذ اقامة السوق الجديدة.

– تم في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٧ افتتاح المؤتمر الثاني والستين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل في الوطن العربي، برئاسة المفوض العام لمقاطعة اسرائيل وقد صدر عن المؤتمر العديد من القرارات والتوصيات المتعلقة بـ ٦٥ موضوعا عاما تهدف إلى تطوير أحكام المقاطعة واجراء تطبيقها وفقا لما تقتضيه المصلحة العربية ومن أهمها تعديل صيغة قرارات الحظر.

– افتتحت في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠ اجتماعات الدورة السادسة عشرة للجنة التنفيذية للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع، والتي استغرقت يومين وبمشاركة وفود تمثل اتحادات الغرف في عشرين دولة عربية واسلامية، تم فيها اقرار الموضوعات الاقتصادية والتجارية التي تركز عليها البحث والنقاش، وكذلك اقرار برنامج العمل للجنة التنفيذية لعام ١٩٩٠ – ١٩٩١ والمصادقة على التقرير المالي والميزانية التقديرية المقررة للعام الحالي.

– عقد بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠ مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية دورته الثانية والسبعين بدمشق بحضور مندوبي اتحادات الغرف في البلدان العربية الشقيقة، وقد اتخذ المجلس في ختام أعماله عددا من القرارات والتوصيات منها الاستمرار بتقديم الدعم من كل القطاعات العربية لتحقيق تحرير جميع الأراضي المحتلة، كما وافق على انشاء غرفة عربية أجنبية مشتركة في كل من الاتحاد السوفيتي واسبانيا وهولندا، ودعا إلى ضرورة اقامة المعارض التجارية.

– افتتح في دمشق يوم ١٩٩٠/٣/٣ معرض الزهور الدولي الثامن عشر وسط تظاهرة من الفعاليات والأنشطة، وعقدت محاضرات تعليمية عن انتاج الزهور ونباتات الزينة ومسابقات في تنسيقها. ولوحظ عودة الوردة الشامية من فرنسا إلى دمشق بعد ٨ قرون من خروجها، وتميز المعرض بنشاطات لجمعية فلاحة البساتين المصرية.

– تدرس الجهات المعنية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومن خلال ما تبذله من جهود لتشجيع التصدير، موضوع وسائل تمويل التصدير وضمانه وما إذا كانت الضرورة تقتضي انشاء جهاز جديد لائتمان صادرات القطر العربي السوري أو الاكتفاء بالأجهزة العاملة في القطر (المصارف التجارية القائمة) أخذة بالاعتبار المراحل المتقدمة التي وصلت إليها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في هذا المجال.

– صدرت عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التعليمات رقم ٩/٤/٨٥٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٣، بشأن تنظيم عملية الاستيراد والأدخال المؤقت للبضائع والمواد المخزنة أو المودعة أو المصنعة في المناطق الحرة السورية، حيث اشترطت أن تكون تلك البضائع والمواد مسموحا باستيرادها وفق أحكام التجارة الخارجية، وأن تكون واردة مباشرة من بلد المنشأ وأن يكون تسديد قيمتها عن طريق المصارف السورية. هذا وتطبق الأحكام الجمركية النافذة على عمليات الادخال المؤقت بقصد التصنيع واعادة التصدير.

– بحثت اللجنة الوزارية برئاسة السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الخطوات التنفيذية لدراسة الجدوى الاقتصادية لاقامة مشروع السوق العربية بمدينة حلب والمنشآت الاقتصادية الملحقة بهذا المشروع.

– اختتمت في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٦ ندوة التبادل التجاري للاتحاد العربي للحديد والصلب وهي الندوة الثانية في سورية، وقد تركزت أعمال الندوة حول موضوعين رئيسيين، الوضعية الراهنة للتبادل التجاري في مجال منتجات الحديد والصلب، وهيكل الواردات العربية في منتجات الحديد والصلب، ومستقبل واردات وصادرات الدول العربية من هذه المنتجات. وقد أسفرت اجتماعاتها عن عدد من التوصيات منها تخفيض الرسوم الجمركية، وايجاد فارق بين الرسوم الجمركية على البضائع العربية والأجنبية، والضرائب ذات الأثر المماثل، بهدف ايجاد سوق عربية مشتركة واعطاء المنتجات العربية الأفضلية، في توفير احتياجات الدول العربية والتنسيق بين الشركات العربية في مجال تسويق المنتجات وتأمين المواد الأولية.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٨ افتتاح الدورة السابعة والثلاثين لمعرض دمشق الدولي بمشاركة ٢٥ دولة من بينها ١٢ دولة عربية و١٣ دولة أجنبية، واستمر المعرض حتى ١٩٩٠/٩/١٠، وقد أصدرت مؤسسة البريد مجموعتي طوابع بهذه المناسبة التذكارية، كما وضعت المؤسسة العربية للاعلان دليلا للمعرض، ضمنته معلومات موسعة عن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياحي والصناعي في سورية بالاضافة إلى معلومات احصائية ضرورية لرجال الأعمال.

– أسس اتحاد الغرف التجارية السورية شركة مساهمة مقفلة تحت اسم «شركة المراقبة والفحص السورية»، برأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية كان نصيب اتحاد الغرف السورية ٢٠ بالمائة من مجموع الأسهم، كما اكتتب عدد من غرف التجارة والصناعة السورية بأسهم مجموعها ٣١ بالمائة من عدد الأسهم، واكتتب في باقي الأسهم عدد من رجال الأعمال السوريين.

انعكاسات أزمة الخليج:

– أحدثت أزمة الخليج العربي آثارها السلبية في الاقتصاد السوري، فضلا عن الخسائر التي تعرضت لها الجالية السورية في دولة الكويت، سواء في الممتلكات أو الأعمال أو الأرصدة المصرفية، بحيث أوصلت الكثير منهم إلى حدود الافلاس. وقد أصابت خزينة الدولة وفعاليات عدد كبير من المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية بشكل مباشر، وكان لها انعكاساتها الخاصة على أعداد هامة من العائلات والأفراد الذين كانوا يعتمدون بصورة أو بأخرى على الدخول التي تردهم من أقربائهم السوريين في دولة الكويت، وهكذا أحدثت الأزمة أضرارا عميقة في الاقتصاد السوري يمكن أن يكون لها وعلى المدى المنظور مضاعفات تطال عددا من القطاعات الانتاجية

والخدمية، وتؤثر بشكل مباشر على مستوى الحياة لدى شريحة واسعة من المجتمع. ولقد قدر فريق من منظمة الايسكوا الخسائر الأولية التي لحقت بالجمهورية العربية السورية بحوالي ١٠ مليار دولار أمريكي.

– بهدف التخفيف من ضغط الأزمة على المواطنين السوريين العائدين من دولة الكويت أصدرت الدولة عددا من القرارات والتعليمات الرامية إلى تسهيل اقامتهم في بلدهم سورية سواء من حيث ادخال السيارات، والسماح لأولادهم بالانتساب إلى المدارس والكليات والجامعات، والترخيص للأطباء بممارسة مهنتهم في القطر وإلى غير ذلك من الاجراءات.

وقائع وأحداث أخرى:

– بلغ عدد سكان سورية في منتصف العام الحالي ١٢ر١١٦ مليون نسمة وفق ما بينته المجموعة الاحصائية السنوية للمكتب المركزي للاحصاء منهم ٦ر١٨٩ ذكرا و٩٢٧ر٥ أنثى.

– في اطار تشجيع المغتربين وتمتين صلاتهم بوطنهم الأم صدر القانون رقم ١٩ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣ الذي حدد الرسوم السنوية الواجب تسديدها من قبل المواطنين العاملين في الخارج وحقهم بالمقابل باستيراد مواد وأدوات معفاة من الرسوم الجمركية، كما منحهم الحق، ولقاء تبديل جزء من دخولهم بالقطع الأجنبي إلى العملة المحلية، بادخال مفروشات وأمتعة جديدة وتجهيزات صناعية وزراعية وسيارات عمل في حدود المبالغ المبدلة، وقد صدرت التعليمات التنفيذية لهذا القانون بموجب قرار رئاسة الوزراء رقم ٢ المؤرخ في ١٩٩٠/٧/١٠.

– أصدر وزير الادارة المحلية تعميما على السادة المحافظين بتقديم جميع التسهيلات الممكنة للمغتربين السوريين وزائري القطر في مراكز الحدود المختلفة.

– أصدرت وزارة المالية تعليماتها القاضية بالسماح للمغتربين ورعايا الدول العربية بادخال أجهزة التلفزيون والفيديو والمسجلات الكهربائية وغيرها من التجهيزات الكهربائية بعد تأدية الرسوم المفروضة عليها بالقطع الأجنبي.

– تم اتخاذ مدينة دمشق مقرا مؤقتا للمعهد العربي للتخطيط إلى حين انتهاء أزمة الخليج.

– استؤنفت الرحلات الجوية بين المغرب وسورية بعد انقطاع دام ٤ سنوات وقد قامت طائرة تابعة للخطوط الجوية السورية برحلتها الأولى إلى المغرب بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣ مفتتحة خط دمشق – الدار البيضاء.

– استؤنف خلال العام تشغيل الخط الملاحي الجديد بين مينائي الاسكندرية المصري واللاذقية السوري بعد توقف دام ١٢ سنة.

أحداث سياسية:

– قام السيد رئيس الجمهورية بزيارة عمل للاتحاد السوفيتي في نهاية شهر ابريل/نيسان أجرى خلالها محادثات مطولة مع الرئيس السوفيتي حول الأوضاع السائدة في منطقة الشرق الأوسط، ومنها هجرة اليهود السوفيت إلى فلسطين المحتلة، والوضع في لبنان. وتم خلال الزيارة التوقيع على بروتوكول تشاور بين وزيري خارجية البلدين، يقضي باجراء مباحثات ومشاورات بانتظام حول القضايا الدولية والاقليمية الراهنة.

– عقدت خلال العام سلسلة من اللقاءات والاجتماعات بين السيد رئيس الجمهورية العربية السورية، والسيد رئيس الجمهورية اللبنانية جرى البحث فيها حول الأوضاع اللبنانية، والموقف السوري الداعم للشرعية في لبنان وفق اتفاق الطائف.

- شارك السيد رئيس الجمهورية في احتفالات الذكرى العشرين لجلاء القوات الأجنبية عن قاعدة جمال عبد الناصر في الجماهيرية العربية الليبية.

- أخذ موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيزا هاما وأساسيا من اهتمام المسؤولين وعلى مختلف الأصعدة في القطر العربي السوري، كما تناولت الصحف المحلية والاذاعات والتليفزيون هذا الوضع بالنقد والتحليل وبينت انعكاساته الخطرة على مستقبل الوطن العربي.

- قام السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢ هي الأولى منذ انقطاع العلاقات بين البلدين قبل ١٢ عاما، كما أجري أيضا زيارة خاصة إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ أثناء عودته من مؤتمر القمة العربي الطارىء المنعقد في بغداد، أطلع فيها السيد الرئيس حافظ الأسد على مجريات القمة.

- استقبل السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ السيد وزير العدل العراقي وسلمه دعوة من رئيس الجمهورية العراقية بحضور مؤتمر القمة العربي الطارىء في بغداد.

- قام السيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية بزيارة رسمية إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٦.

- جرى خلال العام انتخاب أعضاء جدد لمجلس الشعب للدور التشريعي الخامس. وقد فاز حزب البعث العربي الاشتراكي بـ ١٣٤ مقعدا.

- أجرى السيد رئيس الجمهورية زيارة رسمية لجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥، وزيارة أخرى لجمهورية ايران الاسلامية بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٣، كما شارك بأعمال مؤتمر القمة العربي الطارىء المنعقد في القاهرة الذي جاء ذكره سابقا.

- استقبل السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٤ مساعد وزير الخارجية الأمريكية وتسلم منه رسالة من الرئيس الأمريكي.

- بدأ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ ارسال الدفعة الأولى من القوات السورية للمشاركة مع القوات العربية الأخرى للدفاع عن المملكة العربية السعودية في حال تعرضها لهجوم مفاجيء.

- استقبل السيد رئيس الجمهورية في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٧ رئيس جمهورية تركيا وبحث معه تطورات أزمة الخليج ومجمل الأوضاع في المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين.

- عقد الرئيسان حافظ الأسد وحسني مبارك اجتماعا في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٤ تناولا خلاله الوضع في المنطقة وتطور الأزمة في الخليج والجهود المبذولة لمعالجتها بالاضافة إلى العلاقات الثنائية.

- وصل إلى دمشق الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٥، حيث جرى بحث مجمل الأوضاع على الساحة العربية ومنها أزمة الخليج والصراع العربي الاسرائيلي.

- جرى خلال العام عقد العديد من اللقاءات والاتصالات على أعلى المستويات بين الجمهورية العربية السورية ومختلف الأقطار العربية والأجنبية لبحث أزمة الخليج بصورة خاصة وأوضاع المنطقة بصورة عامة.

- وافقت سورية وبريطانيا بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما واعادة فتح سفارتي البلدين بعد قطع العلاقات منذ ٤ سنوات.

- قررت المجموعة الأوروبية الاقتصادية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤ الغاء العقوبات الاقتصادية التي كانت قد فرضتها على سورية من قبل.

القروض:

حصلت الجمهورية العربية السورية على القروض المبينة في الجدول التالي:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠/٣/١٢	٩ر٥ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروعي مجاري حمص وحماه
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠/٣/١٥	١٢ر٥ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع مجاري حلب
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠/٣/١٥	١٠ مليون	دينار كويتي	اعادة تأهيل مصنع الأسمدة الفوسفاتية في حمص
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠/١٢/٨	١٥ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع ري الخابور
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٠/١٢/٢٠	٣٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع الصرف الصحي في مدينة دمشق
ثانياً: جهات التمويل الأخرى:				
الجمهورية التركية	١٩٩٠	١٥ مليون	دولار أمريكي	تمويل صادرات تركية إلى سوريا
جمهورية ايطاليا	١٩٩٠	٢٣ر٤ مليون	مارك ألماني	تمويل محطتي تحويل كهرباء بمدرا ومحردة
الاتحاد السوفيتي	١٩٩٠	٩١ مليون	جنيه استرليني	تمويل سد تشرين
الصين الشعبية	١٩٩٠	٥٠ مليون	يوان صيني*	تمويل مشاريع انمائية

٤٠٩ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠٩ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

القطاع الصناعي:

- الصناعات الأساسية.
- الصناعات الهندسية ولاسيما صناعات وسائل الانتاج.
- الصناعات البتروكيميائية والكيمائية.
- الصناعات الزراعية.
- صناعة مواد البناء والتشييد.
- صناعة الأدوية.
- الصناعات الاصلاحية التي تنتج سلعا للاستهلاك المحلي محل السلع الأجنبية أو المتاحة.
- الصناعات الهادفة إلى تطوير الصناعات الوطنية القائمة في القطر
- الصناعات التي تهدف إلى تصنيع المواد الأولية قبل تصديرها.

وهناك مشروعات محددة في هذا الاطار تشتمل على ما يلي:

- مشروع استبدال انوال النسيج الموحد في الشركة الأهلية للغزل والنسيج بحلب.

* بما يعادل ١١ مليون دولار أمريكي

– مشروع استبدال صادلة الأقمشة في شركة حلب للأنسجة الحريرية.
– مشروع اقامة معمل للخميرة العلفية.
– مشروع اقامة معمل لحمض الليمون
– مشروع لتصنيع الأدوية البيطرية.
– مشروعان لانتاج الأسمدة بطاقة انتاجية تقدر بـ ٤٥٠ ألف طن سماد فوسفاتي سنويا، والاخر بـ ٤٥٠ر٥٢٥ ألف طن سماد يوريا سنويا.
– مشروع ألبان حلب والحسكة.
– مشروع صابون التواليت في شركة زيوت دمشق.
– مشروع عصر الزيوت وتحليله في ادلب.
– مشروع الشوربة الجافة.
– وهناك رغبة باضافة ثلاثة مجمعات زراعية صناعية ومجمع آخر في عدرا لم تستكمل بعد دراستها الاقتصادية ويمكن بحثها مع من يرغب من المستثمرين بالمساهمة في اقامتها.
– مشروع تطوير معمل اسمنت الرستن بخط انتاجي واحد يعمل بالطريقة الجافة وبطاقة انتاجية ٣٨٤ ألف طن سنويا. وكذلك تحويل الخط الرطب الحالي إلى خط جاف.
– مشروع تصنيع أنابيب ووصلات الري بالرذاذ المصنوعة من مادة الألنيوم.
– المشاركة في توسيع معمل اطارات السيارات بمدينة حماه.
– المشاركة في توسيع معمل المحركات في اللاذقية.
– اقامة مصنع للحرامات الصوفية.
– تكرير الملح الصخري وتصنيع مشتقاته.
ولمزيد من المعلومات يتم الاتصال بمديرية القطاع الصناعي الخاص والحرفي بوزارة الصناعة بدمشق.

صناعات نفطية:

– توسيع استطاعة معمل جبسة لمعالجة الغاز مع رفع استطاعة الخط لضخه إلى حمص.
– تمويل اقامة تفريعة لخط الغاز من حقل عمر إلى محطة حيدر الحرارية بحمص.
– تجميع واعادة تكرير الزيوت المعدنية المستعملة.
– التكسير الهيدروجيني للمقطرات الثقيلة لانتاج المقطرات الوسطى.
– مشروع انتاج البلاط الاسفلتي واللفائف الاسفلتية في منجم كفرية.
ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بوزارة النفط والثروة المعدنية بدمشق.

فرص الاستثمار في مجال الزراعة:

– يتمتع النشاط الزراعي الفردي (الخاص) بالاعفاء من الضرائب ويمكن للمستثمرين العرب والأجانب استثمار أموالهم في أي مشروع زراعي يرغبون في اقامته في سورية بتشجيع ودعم من الدولة التي يمكن أن تؤجر لهم الأراضي بأجور رمزية، وتوفر لهم المياه اللازمة، وتسمح لهم بتسويق كامل منتجاتهم في الداخل أو في الخارج أو في تصنيعها وتسويقها، والاحتفاظ بجزء كبير من انتاج عملياتهم بالقطع الأجنبي، وكذلك السماح لهم بتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج دون صعوبات، بالاضافة إلى امكانية الحصول على قروض زراعية لكل مشروع

زراعي ووفق الأنظمة المرعية بذلك. ومن أهم المشروعات الزراعية التي ترغب الدولة في تمويلها أو المشاركة في اقامتها والتي يمكن الاطلاع على تفصيلاتها من وزارة الزراعة بدمشق هي:

- مشروع التشجير المثمر الثاني بمحافظة القنيطرة.
- مشروع المراعي بالمياه.
- مشروع اقامة مزرعة متكاملة للانتاج النباتي والحيواني في جورسيه الخراب بحمص.
- مشروع استثمار الخلجان في بحيرة الأسد للتربية المكثفة للأسماك.

كما يمكن اقامة المشروعات الزراعية التالية من قبل المستثمرين سواء أكانوا أفرادا أم شركات ودون ارتباط بأي شكل مع الدولة:

- اقامة محطات لتربية الأبقار وانتاج الحليب واللحوم.
- اقامة محطات لتربية الأغنام وتسمين الخراف في الأراضي الصحراوية المجاورة للأنهار.
- اقامة مزارع لانتاج الأصبعيات وتسمين الأسماك.
- اقامة محطات ساحلية لانتاج الأسماك من مياه البحر.
- تربية النحل وانتاج وتسويق العسل.
- اقامة البيوت البلاستيكية (المحمية).

القطاع السياحي:

- قرية سياحية* في جبل قاسيون المطل على مدينة دمشق.
- تجمعات سياحية شاطئية في منطقة رأس البسيط على البحر الأبيض المتوسط.
- تجمع سياحي في منطقة أم الطيور على ساحل البحر الأبيض المتوسط.
- تجمع سياحي في منطقة وادي قنديل على ساحل البحر الأبيض المتوسط.
- مدينة سياحية، فندق في منطقة خليج ابن هاني على البحر الأبيض المتوسط.
- تجمعات سياحية في منطقة الصنوبر جنوب اللاذقية على شاطيء البحر الأبيض المتوسط.
- تجمع سياحي في منطقة بانياس على ساحل البحر الأبيض المتوسط.
- تجمع سياحي في منطقة عمريت جنوب طرطوس على ساحل البحر الأبيض المتوسط.
- تجمعات سياحية وترفيهية على ضفاف بحيرة الأسد.
- تجمع سياحي وترفيهي بموقع طارق بن زياد – حلب.
- التوظيف السياحي لفندق بارون في مدينة حلب.
- مجمع سياحي في جزيرة أرواد.
- مجمع سياحي في مدينة حمص.
- توظيف سياحي لمباني أثرية.
- تجمعات سياحية في المناطق الجبلية.
- تجمعات سياحية في بادية الشام.
- مشاريع سياحية في منطقة وادي الفرات.

---

* يتوفر لدى وزارة السياحة دراسات أولية لهذه المشاريع، ومعلومات عن الأسس العامة لاستثمار المشاريع السياحية من حيث التزامات الدولة، والتزامات المستثمر والعلاقة التعاقدية.

٢٠٤٠٩ المشروعات المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تربية الأبقار وانتاج الحليب واللحوم	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	دراسة جدوى	١ر٥٠٠ مليون ل. س
تسمين العجول	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	دراسة جدوى	١ مليون ل. س
تربية الأغنام	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	دراسة جدوى	٥١ مليون ل. س
انتاج الفروج والبيض	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	دراسة جدوى	٦٥ مليون ل. س
انتاج الأصبعيات وتسمين الأسماك	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	دراسة جدوى	٢٩ مليون ل. س
انتاج الأسماك في المياه المالحة	وزارة الزراعة	على الساحل السوري	دراسة أولية	غ . م
تربية النحل وانتاج العسل	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	دراسة جدوى	٥ر٤٢ مليون ل. س
انتاج الخضار (البيوت المحمية)	وزارة الزراعة	على الساحل السوري	دراسة جدوى	٧٧ مليون ل. س
زراعة النخيل في البادية	وزارة الزراعة	البادية السورية	دراسة جدوى	٣٩ مليون ل. س
انتاج الحبوب بالري الشتوي	وزارة الزراعة	على ضفاف الأنهار	دراسة جدوى	٣٤ مليون ل. س
استصلاح الأراضي الجبلية وغرسها بالأشجار	وزارة الزراعة	على الجبال المختلفة	دراسة جدوى	٧٦ مليون ل. س
تصنيع مخلفات المذابح والمسالخ	وزارة الزراعة	المدن الرئيسية	دراسة جدوى	٣٠ مليون ل. س
اقامة خمس وحدات كبسولات القش لتربية وتسمين الأغنام	وزارة الزراعة	المدن الرئيسية	دراسة جدوى	٦٥ مليون ل. س
مشروع انتاج المخصبات المركزه للنباتات	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	أفكار أولية	غير متوفر
انتاج مستلزمات الري	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	أفكار أولية	غير متوفر
انتاج متطلبات البيوت المحمية	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	أفكار أولية	غير متوفر
انتاج البذور المحسنة	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	أفكار أولية	غير متوفر
مشروع مستلزمات تربية النحل	وزارة الزراعة	عدة أماكن في القطر	أفكار أولية	غير متوفر
استراحة نبع رأس العين	وزارة السياحة	الحسكة رأس العين	دراسة جدوى	٧ مليون ل. س
استراحة نبع فاسريا	وزارة السياحة	دمشق – الريف	دراسة جدوى	١٤ مليون ل. س
قرية سياحية في جبل قاسيون	وزارة السياحة	دمشق – قاسيون	دراسة جدوى	٢٠٠ مليون ل. س ١٨ مليون دولار أمريكي
قرية سياحية في رأس البسيط	وزارة السياحة	اللاذقية – البسيط	دراسة جدوى	٩٠٠ مليون ل. س ٨٠ مليون دولار أمريكي
قرية سياحية في أم الطيور	وزارة السياحة	اللاذقية – شمالا	دراسة جدوى	٢٨٥ مليون ل. س ٢٥ مليون دولار أمريكي
مدينة سياحية خليج أم هاني	وزارة السياحة	اللاذقية – رأس شمرا	دراسة جدوى	١٧٥ مليون ل. س ١٥ مليون دولار أمريكي

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تجمعات سياحية في منطقة الصنوبر	وزارة السياحة	اللاذقية – جنوبا	دراسة جدوى	١٣٦٠ مليون ل. س ١٢٠ مليون دولار أمريكي
تجمع سياحي في بانياس	وزارة السياحة	بانياس الساحل	دراسة جدوى	٣٥ مليون ل .س ٥ مليون دولار أمريكي
تجمعات سياحية في بحيرة الأسد	وزارة السياحة	سد الفرات بحيرة الأسد	دراسة جدوى	١٠٠٠ مليون ل . س ٩٠ مليون دولار أمريكي
تجمعات سياحية في موقع طارق بن زياد	وزارة السياحة	حلب	دراسة جدوى	٢٥٠ مليون ل .س ٢٢ مليون دولار أمريكي
تجديد فندق بارون حلب	وزارة السياحة	حلب	دراسة أولية	٣٠ مليون ل . س ٢ مليون دولار أمريكي
مجمع سياحي في جزيرة ارواد	وزارة السياحة	جزيرة ارواد	دراسة أولية	٢٥ مليون ل .س ٥ر٢ مليون دولار أمريكي
مجمع سياحي في مدينة حمص	وزارة السياحة	حمص	دراسة أولية	٢٥ مليون ل . س ٥ر١ مليون دولار أمريكي
فندق حماه السياحي	وزارة السياحة	حماه	دراسة أولية	٢٥ مليون ل . س ١ مليون دولار أمريكي
فندق ادلب السياحي	وزارة السياحة	ادلب	دراسة أولية	١٥ مليون ل . س ١ مليون دولا أمريكي
فندق واستراحة مشتى الحلو	وزارة السياحة	مشتى الحلو	دراسة أولية	٢٥ مليون ل .س ٥ر١ مليون دولا ر أمريكي
فندق درعا السياحي	وزارة السياحة	درعا	دراسة أولية	١٥ مليون ل . س ٧ مليون دولار أمريكي
فندق بصرى الشام السياحي	وزارة السياحة	بصرى الشام	دراسة أولية	١٥ مليون ل . س ٢ر٧ مليون دولار امريكي
منتجع السفيح – الحسكة	وزارة السياحة	محافظة الحسكة	دراسة أولية	٤٠ مليون ل . س ٥ر٧ مليون دولار أمريكي
منتجع السفيرة – حلب	وزارة السياحة	حلب – السفيرة	دراسة أولية	٦٠ مليون ل . س ٢ مليون دولار أمريكي
منتجع حمام الشيخ عيسي	وزارة السياحة	جسر الشغور	دراسة أولية	٤٠ مليون ل . س ٥ر٧ مليون دولار أمريكي
منتجع الطمير	وزارة السياحة	دمشق – الريف	دراسة أولية	١٥ مليون ل . س ٢٥ مليون دولار أمريكي

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
منتجع أبو رياح	وزارة السياحة	حمص شرق	دراسة أولية	١٧ مليون ل . س ٣٧ مليون دولار أمريكي
منتجع درعا على بئر البادوية	وزارة السياحة	درعا البادوية	دراسة أولية	٥٠ مليون ل . س ٢ر١ مليون دولار أمريكي
منتجع التسطون – الغاب	وزارة السياحة	حماه الغاب	دراسة أولية	٣٠ مليون ل . س ٢ر١ مليون دولار أمريكي

٥٠٩ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية العربية السورية.

(١٠)

تقرير مناخ الاستثمار فى
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٩٠

استمرت الحكومة الصومالية خلال العام في تطبيق سياستها الهادفة إلى تعزيز دور القطاع الخاص، وتبسيط اجراءات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية.
وعلى الصعيد السياسي، شهد العام اعتماد دستور جديد للبلاد، أطلقت بموجبه كل الحريات العامة بما فيها حرية تكوين الأحزاب السياسية وحرية الصحافة المستقله، كما شهد تنسيقاً أكبر في أعمال فصائل المعارضة الوطنية، وخوض ثلاثة فصائل مسلحة منها حرباً ضارية مع الحكومة الصومالية استهدفت اسقاط النظام، وتمكنت من ذلك بعد انتهاء العام بفترة وجيزة.
وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠١٠ تشريعات واجراءات حكومية :

لم يتيسر الحصول عليها خلال العام.

٢٠١٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

- وقعت سوريا والصومال محضر اجتماعات القرارات التي تتعلق بتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية والنقل والمواصلات والري.

٢٠٢٠١٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٣٠١٠ وقائع وأحداث :

شهد العالم جملة من الوقائع والأحداث فى مختلف المجالات على النحو التالي:

الميزانية العامة للدولة :

- وافق مجلس الوزراء الصومالى على الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٠ والتى تبلغ ٦٨٫٠١٦ مليون شلن* صومالي أى بزيادة ١٠٩٫٧ بالمائة عن العام السابق.
- تمحورت أهداف الميزانية حول السيطرة على التضخم، وزيادة مخصصات الرواتب للموظفين الحكوميين وبخاصة العاملين فى مجال الصحة والتربية والتعليم.

---

* الدولار الأمريكي يعادل ٢٦٢٢٫٠٤ شلن صومالى كما فى ١٩٩٠/١٢/٣١

وفى مجال الزراعة والثروة الحيوانية :

– واصلت الحكومة الصومالية تنفيذ خطة التنمية الزراعية (١٩٨٦ – ١٩٩١) بشقيها الحيواني والنباتي، والتي يتمحور هدفها الاستراتيجي في مجال الإنتاج النباتي حول تحقيق الإكتفاء الكامل من محاصيل الغذاء الرئيسية وبخاصة الذرة – بنوعيها الشامية والرفيعة – والفول السوداني، والسمسم والحبوب . وفي الوقت نفسه زيادة دخل المزارع عن طريق الحفاظ على مستوى أسعار المحاصيل الزراعية عند المستويات التى توفر هوامش مجزية من الأرباح للمنتجين، كذلك تمحور هدفها الإستراتيجي في مجال الإنتاج الحيواني حول تطوير الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها كماً ونوعاً لمواجهة الزيادة في الاستهلاك المحلي وتوفير حصة متزايدة للتصدير.

– توالت خلال العام الأعمال في مشروع تنمية حوض نهر شبيلي بالتعاون مع بعض الأطراف الأجنبية بهدف توفير الدعم الفني في مجال الري بغرض زيادة الإنتاج الزراعي بالوادي عن طريق الري المباشر من النهر. ويتضمن الدعم الفني للمشروع خمسة منطلقات هي : تحسين إدارة المياه والتحكم فيها، وزيادة عمليات الصيانة للمنظمات المائية، وتحديد المحاصيل المناسبة للزراعة في حوض النهر، وتحديد المقننات المائية اللازمة لها، وإيجاد الوسائل اللازمة لصيانة التربة، وتقديم الاستشارات اللازمة لأعمال التحديث والتعمير، ووضع الخطط المناسبة لتنفيذ عمليات التدريب، والعمل على تحسين الإدارة والأداء في حوض النهر.

يعتبر مشروع تنمية حوض نهر شبيلي من المشاريع الرئيسية في خطة التنمية الزراعية ١٩٨٦ – ١٩٩١، لأن حوالي ٥ر٢ مليون نسمة يعيشون في حوض هذا النهر، أي ما يزيد على ربع سكان الصومال، ويضم أكبر مساحة قابلة للزراعة بالري في البلاد، حيث يتم الاعتماد على الزراعة بالري بالراحة من مياه النهر، إضافة إلى استخدام نحو ٣٠٠ رافعة. ويوجد للنهر سبع بوابات ومنظمان، بجانب خزان جوهر والترعة المنظمة لمياه الفيضان. ويزرع بالوادي في الوقت الحاضر نحو ١٣٢ ألف هكتار، تتراوح نسبة استغلالها بين ٥٠ بالمائة و٩٠ بالمائة لأنه يتم زراعتها بالري الإنسيابي والفيضانات. ويجري من خلال الدعم الفني السابق ذكره رفع هذه النسبة لتصبح ٢٠٠ بالمائة في نهاية الخطة أي زراعة محصولين كل عام، حيث تتيح الظروف المناخية في هذه المنطقة استغلال الأرض بهذه النسبة.

– ومن المشاريع الرئيسية الأخرى المهمة في خطة التنمية الزراعية الجارى تنفيذها مشروع وادى نهر جوبا الذى تقدر المساحات الصالحة للزراعة فيه بحوالى ٢٢٠ ألف هكتار لم يزرع منها قبل بداية الخطة سوى ٣٠ ألف هكتار فقط، وتستلزم زيادة المساحة المزروعة في هذه المنطقة إقامة سد على النهر وخزان لينظم استخدام المياه وقت الحاجة.

– وفي إطار تنفيذ أهداف الخطة الخمسية للإنتاج الحيواني استمر العمل خلال العام على تكامل الرعاه مع البرنامج الإنمائي الإقليمي ودعمهم بحيث يكونون أكثر فعالية وإنتاجاً، مع صيانة المراعي وتحسينها من أجل زيادة الإنتاج الحيواني، والعمل على تحسين نوعية الحيوان من أجل المنافسة العالمية للتصدير، وكذلك العمل على تنشيط التجارة الداخلية للماشية، بإقامة الأسواق المحلية وتنشيط منتجات الحيوان من خلال تصنيعها محلياً.

وفي مجال النفط :

– بدأت شركة كونكو الأمريكية خلال العام بأعمال الحفر في منطقة نوجال التى تبعد نحو ٣٣٠ كيلومتراً من ميناء بربره المطلة على خليج عدن عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وفي مجال التجارة :

– قامت وزارة التجارة الصومالية بتطبيق بعض الاجراءات والتدابير التي من شأنها تسهيل وتيسير اجراءات الاستيراد في البلاد. وبموجب هذه الاجراءات تم السماح لرجال الأعمال والتجار باستيراد المواد الغذائية كالطحين، والأرز، والمكرونة، والسكر، والزيت بدون فتح اعتماد مستندي.

– في إجراء يهدف إلى وضع حد لمعدلات التضخم المرتفعة في البلاد، خفضت الحكومة الصومالية الرسوم الجمركية ابتداء من يناير/كانون الثاني ١٩٩٠ على كل السلع والمستلزمات المستوردة من الخارج، وقد حظيت المواد الضرورية المستخدمة في المشروعات التنموية بنصيب كبير في هذه التخفيضات.

وفي مجال العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية :

– أصبحت الصومال من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي المهددة بوقف عضويتها في هذه المؤسسة الدولية بسبب الديون المتأخرة عليها الصندوق.

– وافق البنك الأوروبي للاستثمار على المشاركة في تمويل مصنع لزيت السمسم، أقيم كمشروع مشترك بين الحكومة الصومالية وشركة بلجيكية. وبلغت قيمة مشاركة البنك ٢ر٤ مليون وحدة نقدية أوروبية، أدت إلى زيادة حصة الشركة البلجيكية إلى ٥٤ بالمائة من رأسمال المشروع، وأصبحت بذلك مسئولة عن إدارة المشروع.

انعكاسات أزمة الخليج :

عكست أزمة الخليج آثارها السلبية على الاقتصاد الصومالي جراء زيادة أسعار النفط في إعقاب نشوء الأزمة، وخسارة اليد العاملة الصومالية في دول الخليج العربية لعملها ومواردها المالية، وما نشأ عنها من خسارة الدولة للتحويلات الخارجية التي كانت تصلها من الصوماليين في دول الخليج العربية.

أحداث سياسية :

– تم الاتفاق في بداية العام بين الجهات المعارضة الثلاث في شمال ووسط وجنوب البلاد على تشكيل تحالف ضد النظام وهذه الجبهات هي : الحركة الوطنية الصومالية، الحركة القومية الصومالية، والمؤتمر الصومالي الموحد. وقد خاضت هذه الجبهات الثلاث المسلحة حرباً ضارية مع الحكومة الصومالية استهدفت اسقاط نظام الرئيس محمد سياد بري.

– قامت الحكومة الصومالية ابتداء من ١٩٩٠/٦/٣٠ باصدار جوازات جديدة للمواطنين، تبلغ رسوم اصدار الجواز الواحد ٣٠ ألف شلن صومالي.

– عقد في شهر يوليو/تموز ١٩٩٠ اجتماع في العاصمة الكينية، نيروبي حول المستقبل السياسي في الصومال، حضره رئيس الجمهورية الصومالية/ محمد سياد بري و٤٥ من المعارضين السياسيين البارزين في الصومال من الذين تم الإفراج عنهم سابقاً، وقد تم ابلاغ أعضاء المعارضة بأن الحكومة قامت بتعيين لجنة مكونة من سبعة أعضاء لبدء الحوار مع جماعات المعارضة الصومالية.

– تم في ١٩٩٠/١/٢١ تشكيل حكومة جديدة برئاسة محمد علي سمتر، وقد أقالها الرئيس الصومالي محمد سياد بري بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣ بسبب عجزها عن حل مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية ومواجهة الاضطرابات التي حدثت في مناطق عديدة من البلاد.

– في ١٩٩٠/٩/٣ تم تعيين محمد حواتلي مدر، وهو من أبناء الشمال، رئيساً للوزراء وتم تكليفه بتشكيل وزارة جديدة اعتمدت على الفور دستوراً جديداً، أطلقت بموجبه كل الحريات العامة بما فيها حرية تكوين الأحزاب السياسية وحرية الصحافة المستقلة وإجراء انتخابات حرة تتنافس فيها الأحزاب الوطنية في شهر أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٠، ثم انتخابات رئاسية في شهر ديسمبر/ كانون الأول الذي يليه.

من أجل ضمان التنفيذ العملي لأحكام الدستور الجديد وخطة الحكومة الجديدة في الانفتاح السياسي – أجرى رئيس الوزراء الصومالي الجديد عبر عدة قنوات صومالية وعربية ودولية اتصالات مع مختلف الأطراف والجهات الصومالية من أجل تحقيق مصالحة وطنية في البلاد تنهي الصراعات الداخلية، وتحدد طريق التعاون بين الحكومة والمعارضة سعياً إلى الاستقرار الكامل لجميع الصوماليين.

– من أجل تحقيق المصالحة المنشودة اقترحت الحكومة الجديدة عقد مؤتمر في القاهرة يوم ١٩٩٠/١٢/١١ تشارك فيه كل فصائل المعارضة بما فيها الفصائل المسلحة، غير أن المعارضة عارضت عقد هذا المؤتمر، وأعلنت الفصائل المسلحة عن استمرارها في مقاتلة نظام الرئيس محمد سياد بري حتى اسقاطه.

– تم إجراء تعديل وزاري محدود في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ شمل ثلاثة مناصب وزارية هي وزارة العدل والشئون الإسلامية، ووزارة الأشغال العامة.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٠ الإفراج عن اثنين من قادة المعارضة الصومالية في محاولة تهدف إلى افساح الطريق أمام مؤتمر للمصالحة الوطنية بين الحكومة الصومالية ومنظمات المعارضة لإنهاء الحرب الأهلية في البلاد، وتطبيق نظام التعدد الحزبي، وترسيخ الحريات، واحترام حقوق الإنسان مما يتمشى مع نصوص ومواد الدستور الجديد.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٦ السماح بتأسيس أحزاب سياسية في الصومال للمرة الأولى منذ ١٧ عاماً. وقد اشترط القانون الجديد جمع ٣٠٠ توقيع لتأسيس أي حزب، مع عدم السماح لأفراد القوات المسلحة وسلك القضاء بالإنتماء للأحزاب، وكذلك عدم السماح بتأسيس أحزاب سياسية سرية ذات طابع عسكري تهدف إلى الإستيلاء على السلطة بالقوة أو فرض هيمنة إحدى القبائل على الحكم في البلاد.

– أقدمت السفارات الأجنبية والهيئات الدولية في نهاية العام على تخفيض عدد موظفيها غير الأساسيين بمغادرة البلاد بسبب زحف الفصائل المسلحة على العاصمة مقديشو، وتصعيدها الحرب ضد القوات الحكومية.

– احتلت في نهاية العام الفصائل المسلحة المعارضة للنظام مناطق واسعة في شمال، ووسط وجنوب الصومال.

القروض :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٤٠١٠ فرص الاستثمار:

١٠٤٠١٠ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

أبرزت الخطة الخمسية الجديدة للبلاد ١٩٨٧ – ١٩٩١ أهم القطاعات الاقتصادية التي تتيح فرصاً استثمارية تحظى بأولوية من قبل الدولة، وفيما يلي أهم هذه الفرص :

القطاع الصناعي :

– تعليب الأسماك.

- إنتاج الزيوت النباتية.
- زيادة إنتاج السكر بإقامة مصانع جديدة وتوسعة المصانع القائمة.
- إنتاج الحلويات والشوكولاتة والمربيات.
- إنتاج وتعليب عصير الفاكهة.
- تصنيع مخلفات المجازر.
- إنتاج العلف الحيواني والسمكي.
- صناعة الأكياس الورقية.
- صناعة الملابس للاستهلاك المحلي والتصدير.
- صناعة الأنابيب البلاستيكية.
- صناعة لعب الأطفال والمظلات الشمسية.
- صناعة العطور ومواد التجميل.
- صناعة معجون وفرش الأسنان.
- إعادة تصنيع الأوراق المستعملة.
- صناعة المواد الخشبية اللازمة للبناء.
- صناعة المفاصل والأقفال والبراغي والمسامير.
- إقامة ورش للأعمال الهندسية الخفيفة.
- صناعة المواد الإنشائية مثل الطابوق الجيري والطابوق الأسمنتي .
- صناعة الأنابيب الأسمنتية والجبص.
- صناعة المواد الفخارية.
- صناعة القوارير الزجاجية والمنتجات الزجاجية الأخرى.
- دباغة الجلود.
- إنتاج الأحنية ومنتجاتها.
- إنتاج الآلات والمعدات الزراعية.
- إنتاج المضخات والمولدات الكهربائية.
- إنتاج المعدات اللازمة لحفر الآبار.

القطاع الزراعي :

وتتلخص الفرص الإستثمارية فيه في المجالات التالية :

- إنتاج الخضار والفواكه للتصدير.
- إنتاج البذور الزيتية.
- استصلاح الأراضي وزراعة الحبوب والخضر والفاكهة في مناطق شبيلي السفلى وجنالي وجماما .
- إقامة مزارع خاصة لتربية التماسيح.
- إنتاج الدواجن.
- بناء مستودعات وصوامع لتخزين الحبوب.
- تسمين الأبقار في منطقة موجامبو الزراعية.

– بناء مسالخ وحظائر ومخازن تبريد.

القطاع السياحي :

وتتمثل أهم فرص الاستثمار فيه في المجالات التالية :

– بناء فنادق ومرافق سياحية في العاصمة وفي المدن الرئيسية الأخرى.

– إقامة قرى سياحية في مناطق الجزيرة، ورشيخ وعدلي.

– توفير وسائل النقل اللازمة للسائحين.

٢٠٤٠١٠ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع لدباغة الجلود	قطاع خاص	مقديشو	دراسة أولية	٠٠٠ر١١٦ر١ دولار أمريكي.
مشروع تسمين الأبقار	قطاع خاص	كسمايو	دراسة جدوى	٥ر٦٨ مليون شلن صومالي.

٥٠١٠ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم تصدر تراخيص جديدة لاستثمارات عربية خلال العام .

(١١)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية العراقية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العراقية
لعام ١٩٩٠

واصلت الحكومة العراقية في الشهور السبعة الأولى من العام جهودها الرامية لتعمير ما دمرته الحرب التي دامت ثمانية أعوام، كما واصلت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأت قبل عامين باعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في اقتصاد البلاد، وعلى الصعيد العربي واصلت جهودها لتشجيع الاستثمار العربي المساهمة في جهود التنمية العراقية، كما زادت من دعمها لمجلس التعاون العربي وصادقت على كل الاتفاقيات التى عقدت في اطاره في شتى المجالات.

وفي تطور مفاجيء قام العراق بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ بغزو الكويت واحتلالها وضمها إليه، وجعلها محافظة تحمل الرقم ١٩، وقد تم إدانة الغزو العراقي من قبل المجتمع الدولي، وأصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات – سبق ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير – طالبت بسحب القوات العراقية من الكويت فوراً وبالكامل ودون أية شروط، وعودة الشرعية الكويتية إلى بلادها، كما تم فرض حظر اقتصادي دولي على العراق، أدى إلى توقف صادراته النفطية، وشل نشاطه الاقتصادي بشكل عام.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها هذا العام :

١٠١١ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر خلال العام عدد من التشريعات والاجراءات المتصلة بالمجالات التالية :

– على صعيد تشريعات الاستثمار أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً برقم (١٩٨) بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨ نص على اعفاء الأموال الداخلة بصورة مؤقتة من الرسوم والضرائب عند التنازل عنها أو اهدائها أو بيعها من قبل الشركات الأجنبية العاملة في القطر إلى دوائر الدولة، وأعفى أيضاً تلك الأموال من الرسوم والضرائب عند بيعها من الدوائر التي آلت إليها عن طريق التنازل أو الاهداء أو الشراء إلى دوائر الدولة الأخرى أو القطاع الخاص. كما أعفى الشركات الأجنبية العاملة بالقطر من الرسوم والضرائب التي تترتب على النقص الذي يظهر في أجزاء الأموال الداخلة بصورة مؤقتة والذي يستهلك نتيجة الاستعمال أو يفعل خارج عن إرادة الشركة عند التنازل عنها إلى دوائر الدولة. كذلك أعطى الحق لتلك الشركات ومكاتبها بالاحتفاظ بالماكنات والمعدات في مواقع معينة تخصص لهذا الغرض لقاء أجر من تاريخ الاستلام النهائي للمشروع في حالة رغبتها في الحصول على فرص عمل جديدة وللفترة التي تراها مناسبة. وسمح القرار لأصحاب المشاريع الصناعية والخدمية والزراعية بالتعاقد واستقدام العمالة الأجنبية بشكل مباشر وحسب الحاجة الفعلية لهذه القطاعات للعمالة دون الرجوع إلى وزارة العمل والشئون الاجتماعية، كما حدد مجلس قيادة الثورة مدة إقامة العامل الأجنبي في العراق لغرض العمل في شركات القطاع الخاص بمدة لا تزيد على ست سنوات. وتقرر في اجتماع لمديري فروع الهيئة العامة للضرائب في بغداد والمحافظات منح سماحات ضريبية للأشخاص والشركات الذين يتقدمون بتقديرات أرباحهم في فترة مبكرة من بداية السنة. كما سمح قرار صدر عن مجلس قيادة الثورة للمشروع الصناعي المجاز بأن يستورد بدون تحويل خارجي المواد الأولية للإنتاج ومستلزمات التشغيل والمواد الاحتياطية ذات الصلة بالعملية الإنتاجية للمشروع بما في ذلك مواد التعبئة والتغليف والماكنات والمعدات والأجهزة اللازمة لتجديد وتوسيع الخطوط الإنتاجية.

– وعلى صعيد التجارة أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٩٠ الذي يهدف إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسة الاقتصادية للدولة وتوفير السلع اللازمة وتعزيز النشاط التجاري المختلط والتعاوني والخاص. وبموجب القانون الجديد فإن وزارة التجارة هي الجهة التي تقترح السياسة التجارية في إطار خطة التنمية القومية الهادفة إلى حماية الاقتصاد القومي، والتي تعد وتنفذ خطة التجارة الخارجية للعراق كما تقوم الوزارة بموجب هذا القانون بتسجيل ومراقبة الشركات العراقية وفروع الشركات العراقية وفروع الشركات الأجنبية والوكالات التجارية.

– وعلى صعيد العمل صدر عن مجلس قيادة الثورة القرار رقم (٢٥) بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٢ وسمح فيه للعربي المقيم في العراق بممارسة مهنته مهما كان نوعها أو صنفها وفقاً للأسس والشروط والحقوق التي يمارس بموجبها زميله العراقي المهنة نفسها.

– وفي إطار القطاع الزراعي صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١ الذي تم بموجبه تعديل قانون استغلال الشواطىء المرقم (٥٩) لسنة ١٩٨٧ والذي أجاز إنشاء البساتين والأبنية والمشاريع الأخرى على جانبي النهر أمام السدود النظامية أو خلفها بما لا يؤثر في انسيابية مجرى النهر وتلوثه. وأعطت وزارة الزراعة والري صلاحية تحديد مجرى النهر والأبعاد النهائية اللازمة لانسيابية الماء وامرار التصاريف العالية، وسمح أيضاً بزراعة المحاصيل الزراعية دون التقيد بالأبعاد المحددة لمجرى النهر. وقرر المصرف الزراعي التعاوني تقديم تسهيلات مالية وتخفيض نسب الفوائد للراغبين في تأسيس مشاريع زراعية جديدة، ممن تتوفر فيهم شروط الأقراض، كما أعلن المصرف عن رفع الحدود العليا للأقراض للأفراد إلى ٢٥٠ ألف دينار* بعد أن كانت ١٠٠ ألف دينار و٥٠٠ ألف دينار بالنسبة للشركات.

٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت الحكومة العراقية خلال العام عدداً من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع دول عربية وغير عربية وذلك على النحو التالي :

١٠٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية :

أبرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات والمحاضر المشتركة التالية مع الدول العربية :

– محضر اجتماعات الدورة التاسعة للجنة العراقية اليمنية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١١، تضمن اتفاق القطرين على تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية من خلال اعطاء الأولوية لصادرات القطرين وتكثيف تبادل الوفود التجارية وتنظيم اللقاءات الميدانية والندوات واستمرار المشاركة في المعارض التي تقام في كلا القطرين وتدريب الكوادر.

– محضر مع موريتانيا بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والزراعية.

– محضر اجتماعات الدورة السابعة للجنة العراقية التونسية المشتركة في أوائل شهر أبريل/ نيسان الذي نص على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، وتحديد حجم الصفقة المتكافئة بـ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، والتوقيع على مذكرة تفاهم خاصة بالتسهيلات المالية.

---

* الدينار العراقي يعادل ٣٫٢٠ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١

– محضر مع الأردن بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٥ نص على تجديد العمل باتفاق التعاون الفني بين شركة الاستكشافات النفطية العراقية وسلطة المصادر الطبيعية الأردنية. ويتولى الجانب العراقي بموجب الاتفاق الجديد تقديم المساعدات إلى الجانب الأردني في مجالات المسح الزلزالي والجفر والاستصلاح واكمال وفحص الآبار، والدراسات الجيولوجية والمكمنية الأولية وتوفير الخبراء ومعدات للآبار والتأهيل والتدريب.

– اتفاق مع الجمهورية السورية خاص بتنظيم حصة كل بلد من مياه نهر الفرات، تم ايداع وثائق التصديق عليه لدى الأمانة العامة للجامعة العربية.

– المصادقة على رسالتين متبادلتين بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة المغربية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٥ لمعالجة المستحقات ضمن الاتفاقيات النفطية، واعتبار هاتين الرسالتين جزءاً لا يتجزأ من بروتوكول التجارة والتعاون الاقتصادي الموقع عليه في بغداد بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧، وذلك تعزيزاً للعلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين البلدين.

– اتفاقية مع الجمهورية التونسية بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٤ لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والفني.

– المصادقة من قبل مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٤ على قوانين ١١ اتفاقية تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٢٤–١٩٩٠/٢/٢٥ من قبل قادة مجلس التعاون العربي وسبق ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير.

– محضر اجتماعات لجنة متابعة مقررات الدورة الخامسة للجنة العراقية المصرية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٩ للتعاون التجاري والصناعي بين القطرين. نص المحضر على تعزيز التعاون التجاري والصناعي، ومتابعة تنفيذ خطوات الصفقة المتكافئة المتفق عليها في اجتماعات اللجنة الوزارية التي عقدت بالقاهرة، وكذلك تنشيط عمل المركزين التجاريين في كلا البلدين، وتنظيم الأسابيع التجارية، إضافة إلى متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين البلدين.

– محضر مشترك مع جمهورية جيبوتي بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٦ للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، نص على وضع برنامج خاص بلقاءات وفود القطرين لتحديد امكاناتهما للتبادل السلعي وتوسيع قاعدة المشاركة في المعارض الدولية التي تقام فيهما وبخاصة معرض بغداد الدولي، كما نص المحضر على اعفاء العينات والنماذج التجارية من الرسوم الجمركية وشهادات المنشأ إضافة إلى توسيع مجالات التعاون في الاتصالات السلكية والطيران المدني والتدريب الصناعي والزراعي وامكانية مشاركة الشركات العراقية بتنفيذ مشاريع حفر الآبار الارتوازية في جيبوتي. كذلك نص المحضر على قيام العراق بدراسة إمكانية تنفيذ مشاريع تنموية في جيبوتي ومنها تنمية زراعة النخيل وبناء مدينة عراقية تحمل اسم «الاخاء الجيبوتي» إضافة إلى دراسة تزويد جيبوتي بالنفط الخام والأسفلت.

– محضر لجنة المتابعة للدورة العاشرة للجنة العراقية الأردنية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥–٢٣ وقد تم فيه استعراض مجالات التعاون المختلفة بين البلدين ومتابعة ما ورد في محضر اجتماع الدورة العاشرة للجنة الوزارية الأردنية العراقية في مجالات التعاون التجاري، والمالي، والصناعي، والزراعي، والطاقة، والمقاولات، والنقل والمواصلات.

٢٠٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

أبرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات والمحاضر المشتركة التالية فى مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع بعض الدول والهيئات غير العربية:

– بروتوكول للتعاون المالي مع حكومة المملكة المتحدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ يقضي بتعزيز وتطوير علاقات التعاون

الاقتصادي والفني.

– محضر مشترك للتعاون المالي مع تركيا بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ لتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية.

– اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع البرتغال بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٢ لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والتعاون العلمي والفني.

– محضر مشترك لاجتماعات اللجنة العراقية – البنغلاديشية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٥، نص على تطوير التعاون الاقتصادي وزيادة حجم المبادلات التجارية وسبل تعزيز التعاون الثقافي والعلمي والفني بين البلدين، إضافة إلى توقيع اتفاقية تنظيم شئون العمالة البنغلاديشية في العراق.

– مذكرة للتعاون المشترك مع حكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ في مجال النقل والمواصلات.

– محضر اجتماعات الدورة السابعة للجنة العراقية الصينية المشتركة في منتصف أبريل/نيسان ١٩٩٠ للتعاون الاقتصادي والتجاري الفني، وتضمن المحضر زيادة حجم المبادلات التجارية، والاسهام في تنفيذ بعض المشاريع التنموية، والمشاركة في المعارض الدولية التي تقام في كلا البلدين، والسعي لتطوير وتوسيع أنشطة التعاون الفني والزراعي والنقل والمواصلات، واستمرار العمل بالتسهيلات الإئتمانية التي يوفرها الجانب الصيني لتغطية التوريدات السلعية وتنفيذ المشاريع التنموية.

– اتفاقية مع جمهورية فيتنام الإشتراكية بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢١ لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي.

– مشروع مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢١ تضمن الاتفاق على قيام المنظمة بتقديم الخبرة للعراق في مجال وضع خطط زراعية تنبع من واقع العراق واحتياجاته الآنية وبعيدة المدى، والتطورات الجديدة في السياسات الزراعية. وقد خصصت المنظمة للمشروع مبلغ ٢٦٠ ألف دولار أمريكي.

– محضر مشترك مع يوغسلافيا للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٦، واتفاقية للتعاون طويل الأمد في كافة المجالات، وقد أكد المحضر على زيادة وتنويع حجم المبادلات التجارية بين البلدين، وقيام الجانب اليوغسلافي بتقديم تسهيلات إئتمانية لأغراض تمويل المشاريع والخدمات والصادات إلى العراق، كما نص على جملة الوسائل والإجراءات التي تهدف إلى تنمية آفاق التعاون في مجالات النفط والإسكان والصناعات المختلفة، والتأكيد على دور اتحادات الغرف التجارية والصناعية في كلا البلدين في تعزيز دور النشاط الخاص في العملية الاقتصادية وأهمية استمرار المشاركة في المعارض الدولية والمتخصصة التي تقام في كلا البلدين.

– محضر مشترك لاجتماعات اللجنة العليا العراقية التركية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٧ للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني.

– اتفاقية للتعاون في مجال النقل والمواصلات مع الجمهورية التركية، نصت على توسيع التعاون بين البلدين في مجالات النقل البري والجوي والسكك الحديدية والموانىء والاتصالات، ومد خط سكك حديدية بين البلدين.

– اتفاق عقد بين شركة الخطوط الجوية العراقية وشركة ايرباص الفرنسية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٤ لشراء خمس طائرات من نوع ايرباص ٣٠/٣١٠ بكلفة ٥٠٠ مليون دولار.

– اتفاق مع الهند لتزويدها بـ ٢٫٥ مليون طن من النفط خلال عام ١٩٩٠/١٩٩١ تبلغ قيمتها ٨٥ مليون دولار أمريكي، سيكون ٣٠٪ منها بمثابة تسديد ديون متوجبة على العراق لمختلف الولايات الهندية وشركات القطاع الخاص.

٢٠١١ وقائع وأحداث :

سجل العام عدداً من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية يتلخص أهمها فيما يلي:

الميزانية العامة :

- أقرت الحكومة العراقية الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٠، وقد بلغت نفقات الموازنة الموحدة للدولة ٢٤ر٤ مليار دينار عراقي منها ٨ر١ مليار دينار عراقي موازنة القطاع الاشتراكي.
- تهدف الميزانية إلى تحقيق مجموعة أهداف تشتمل على الحد من التضخم، وتخفيض الديون الخارجية، وتسريع عملية التنمية، وتوفير الأساسيات الإنتاجية والاستهلاكية، والمحافظة على القدرة القتالية للقوات المسلحة العراقية وتنشيط الإنتاج المحلي بعد التقشف الذي فرضته الحرب مع إيران لمدة ٨ سنوات.

الانفتاح الاقتصادي :

- واصلت الحكومة العراقية خلال العام سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأتها قبل عامين، باعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في اقتصاد البلاد.
- واصلت الحكومة العراقية عرض مزيد من المرافق السياحية للبيع إلى شركات أنشئت لهذا الغرض تساهم فيها الدولة بنسبة ٤٩٪ من رأس المال مع عدم المشاركة في إدارتها تنفيذاً لقرار تصفية المؤسسة العامة للسياحة.
- أعلن وزير البترول العراقي بدء تطبيق حوافز جديدة لتشجيع القطاع الخاص على إدارة بيع البترول ومراكز توزيع الغاز، مؤكداً أن الوزارة ستبيع شاحنات البترول والغاز لموزعي محطات البترول والغاز، وأن جزءاً من ثمن الشاحنات ومنتجات البترول وإيجار المحطات يمكن دفعه على أقساط. وكانت وزارة البترول حتى عامين مضيا تملك وتدير جميع محطات البنزين والغاز ثم بدأت في تأجير بعض هذه المنشآت للقطاع الخاص، وستسمح الحكومة للقطاع الخاص ببناء محطات بنزين جديدة ستوفر لها وزارة البترول معونات فنية مجانية.
- تشير البيانات الرسمية إلى أن القطاع الخاص العراقي قد توسع كثيراً في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والمقاولات وبلغت استثماراته في الشركات التي تم تسجيلها في وزارة التجارة العراقية خلال الشهور السبعة الأولى من العام نحو ٣٥٥ مليون دينار عراقي.
- في إطار الانفتاح الاقتصادي زاد أيضاً عدد الوكالات التجارية حيث تم خلال الشهور السبعة الأولى من العام منح ألفي وكالة إلى ٥٢١ وكيلاً تجارياً سمح لهم باستيراد ماكنات ومعدات إنتاجية وسلعية من الخارج.

جهود تشجيع الاستثمار :

- فتح المجال أمام الشركات العربية للمساهمة في المشروعات العراقية، خاصة بعد ادخال تيسيرات كبيرة في مجال الاستثمار لرؤوس الأموال العربية، وتنازل الدولة عن القطاع الزراعي وقطاع الخدمات للقطاع الخاص، واعفاء الشركات التي تقوم بتنفيذ مشروعات في العراق من الرسوم الجمركية، وبخاصة المشروعات الإنتاجية التي تقلل من الاعتماد على الاستيراد، وتعمل على توفير العملات الصعبة، وزيادة الصادرات العراقية، وسد احتياجات المواطنين العراقيين من السلع الرأسمالية والاستهلاكية.
- عرضت الحكومة العراقية منح المستثمرين ورجال الأعمال العرب قطع أراض مجانية وتسهيلات عديدة إذا ما رغبوا في إقامة فنادق من الدرجة الأولى في مختلف المدن العراقية.

وبين رئيس لجنة السياحة في اعلان نشر بالصحف العراقية أن الدولة مستعدة لابرام عقود مع الشركات العربية لمدة ١٠ إلى ١٥ عاماً لإقامة فنادق ذات خمس نجوم، واعطائها حق تحويل العملة الأجنبية التي تحصل عليها من إدارة الفندق إلى الخارج، وحرية اختيار مكان إقامة الفندق وإدارته طيلة مدة العقد، على أن يؤول الفندق بجميع منشآته بانتهاء مدة العقد إلى الحكومة العراقية.

– أعدت وزارة التخطيط العراقية مسودة اتفاق ثنائي لتشجيع الاستثمار العربي وحمايته في العراق تتضمن بعض الضوابط والحوافز التي تحدد الاتجاهات المطلوبة للاستثمارات العربية ومساراتها المستقبلية في البلاد.

وتقرر تشكيل لجنة لمتابعة الاستثمار العربي سيكون من مهامها وضع المؤشرات المستهدفة للاستثمار العربي والإعلان عن فرص الاستثمار وتهيئة قوائم بالمشاريع المتاحة للمستثمر العربي.

– بلغ عدد المشاريع العربية العاملة في العراق* خلال الشهور السبعة الأولى من العام حوالى عشرين مشروعاً، بينها مشروع واحد زراعي و١٦ مشروعاً صناعياً، ومشروع خدمي واحد، ومشروعان في قطاع النقل والمواصلات، وبلغ اجمالي رؤوس الأموال الاسمية لهذه المشاريع ١ر١٩٣ مليون دينار عراقي.

– سمحت السلطات العراقية للشركات الأجنبية المنفذة للمشاريع العراقية بافتتاح فروع لها في العراق ضمن شروط وضوابط محددة. ومن هذه الشروط ألا تقل مدة عقد الشركة عن تسعين يوماً باستثناء فترة الصيانة وألا تقل قيمة عقودها عن ٨٠ ألف دينار عراقي، وعدد العاملين فيها عن اثنين أحدهما عراقي. كما أنه لابد من تغطية نفقات التأسيس وإدارة الفروع بتحويلات من خارج العراق وبالعملة الأجنبية، أو من نسبة من الدينار المتحقق لها رسمياً نتيجة عقودها مع الجهات العراقية.

الحظر الاقتصادي على العراق :

– أقر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ فرض حصار اقتصادي وعسكري على العراق بسبب اجتياحه لدولة الكويت طالباً من أعضاء الأمم المتحدة الـ ١٥٩ وقف كل عمليات استيراد النفط من العراق أو الكويت، وجميع عمليات التصدير إليهما وغيرها من أشكال التعامل التجاري. وهذه هي المرة الأولى التي يفرض المجتمع الدولي عقوبات شاملة، بالقوة وبالحصار البحري، منذ تأسيس الأمم المتحدة، مع أنها فرضت عقوبات اقتصادية شاملة على روديسيا في عام ١٩٦٧، وجنوب أفريقيا في العام ١٩٧٧، لكن من دون فرض أي حصار بالقوة.

– وقد جاء هذا القرار بعد مقاطعة اقتصادية شاملة فرضتها الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، في مقدمتها تجميد كافة الموجودات الرسمية للعراق والكويت لدى هذه الدول، لمنع العراق من الاستيلاء على ممتلكات الكويت واستثماراتها الأخرى، كما حظرت الولايات المتحدة استيراد النفط العراقي الذي يشكل نحو ٣٪ إلى ٤٪ من مجموع احتياجاتها النفطية، وحظرت التصدير إلى العراق، بما في ذلك الحبوب والمواد الغذائية.

– أكدت المجموعة الأوروبية التي تتأثر أكثر من غيرها بأزمة الخليج مساندتها لتنفيذ قرار مجلس الأمن وتبنت فرض حظر على استيراد النفط من الكويت والعراق، وتجميد الموجودات العراقية لدى الدول الأعضاء في المجموعة، وفرض حظر على عمليات بيع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى العراق، وتعليق أي تعاون معه في المجال العسكري، وكذلك وقف عقد الاتفاقات العلمية والتقنية، ووقف تطبيق نظام الأفضلية التي اتبعتها المجموعة مع العراق من قبل.

---

* استثنى منها المشروعات العربية المشتركة والتي منها الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، والشركة العربية المشتركة للكيماويات والمنظفات..

– أدى الحظر الاقتصادي على العراق إلى نتائج وانعكاسات اقتصادية على مختلف القطاعات سيجيء ذكرها في هذا التقرير.

القطاع المالي:

– بدأ الدينار العراقي عام ١٩٩٠ في الاسواق العربية بسعر صرف قدره ٣٨ سنتا أمريكيا بعد أن كان قد هبط دون مستوى ٢٠ سنتا في عام ١٩٨٩، وتراوح خلال الشهور السبعة الأولى من العام ما بين ٥ر٢٦ سنتا و ٥ر٢٩ سنتا أمريكيا.

– تعرض الدينار العراقي لانخفاض نتيجة احتلال الكويت والكلفة السياسية والاقتصادية للاحتلال حيث تدهور في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر/ كانون أول إلى مستوى ٢١ سنتا أمريكيا.

– تقدر الديون الخارجية للعراق بنحو ٧٠ مليار دولار أمريكي، موزعة ما بين الدول الغربية واليابان، وبعض الدول العربية، منها الكويت والمملكة العربية السعودية. وتشير بعض المصادر المطلعة إلى أن فرنسا تعد من الدول الأجنبية التي لها أكبر ديون على العراق، حيث تبلغ ديون وكالة تمويل الصادرات الفرنسية المعروفة بإسم كوفاس ما قيمته ٢ر٣ مليار دولار أمريكي، ووكالة سيس الايطالية ٣ مليار دولار أمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لليابان. ولوكالة هيرميز الألمانية ما يزيد على ٢ مليار دولار أمريكي، كما بلغت ديون دائرة ضمان قروض الصادرات البريطانية التي تغطي ٨٠٪ من التجارة المضمونة مع العراق، حوالي ٧ر١ مليار دولار أمريكي.

– ألغى العراق بتاريخ ٩/٨/١٩٩٠ كل ديونه التي كانت عليه للكويت وأعلن التزامه بكل التزامات الكويت المالية.

القطاع الصناعي:

– قامت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري بتنفيذ أضخم مصهر للألمنيوم في العراق، تبلغ طاقته ٢١٥ الف طن سنويا من كتل معدن الألمنيوم الذي يغذي الصناعات المحلية في مجالات صناعة السيارات والأجهزة المنزلية وقطاع الانشاءات وصناعة التعبئة والتغليف وتلبية احتياجات شبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، اضافة إلى استخدامات أخرى، وسوف يتم تصدير الفائض إلى الأسواق العالمية.

– أكد مسؤول في وزارة الصناعة والتصنيع العسكري العراقية بأنه تقرر اقامة مصانع عراقية للسيارات ستبدأ انتاجها خلال الربع الأول من عام ١٩٩١، بناء على اتفاق مع شركة جنرال موتورز لتصنيع سيارات بيوك وبونتياك واولدزموبيل وشفرليت وبيك آب، والسيارات الحقلية بلايزر، وسيكون الانتاج بحدود ٩٠ ألف سيارة صالون، و٣٠ ألف بيك آب، و ١٠ آلاف بلايزر، وذلك عن طريق التصنيع وليس التجميع، وان نسبة التصنيع المحلي للسنوات الثلاث الأولى من الانتاج ستصل إلى ٨٥٪، ومن ضمن الأجزاء التي ستصنع جهاز نقل الحركة والمحرك، ومستلزمات أخرى، وستكون مواصفات الانتاج هي نفس مواصفات السيارات المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية.

– قررت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري العراقية زيادة انتاج ١٤ نوعا من السلع المعمرة التي تنتجها منشآت وشركات الوزارة خلال هذا العام، والتي تشتمل على انتاج التلفزيونات بمختلف أحجامها والثلاجات والفريزيرات والطباخات ومبردات الهواء والمدافىء النفطية والزيتية والكهربائية وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة. وسوف تؤدي هذه الاجراءات إلى زيادة الطاقات الانتاجية لبعض الشركات الصناعية إلى نحو ثلاثة أضعاف طاقتها خلال عام ١٩٨٩.

– حصل العراق خلال انعقاد المؤتمر الثاني لتصنيع الحبوب في القاهرة على شهادة تقدير باسم «صناع الغذاء العرب» وذلك لجهوده المتميزة على المستوى العربي في صناعة الحبوب وتأمين الخبز.

– وقعت الشركة العربية المشتركة للكيماويات والمنظفات عقدا مع مجموعة من الشركات الأجنبية لانشاء مشروع ثلاثي متعدد فوسفات الصوديوم، بكلفة ٧٥ مليون دولار أمريكي. وتبلغ طاقة المشروع ١٥ ألف طن سنويا من فوسفات الصوديوم، ومن المؤمل أن يغطي المشروع حاجة العراق من مادة فوسفات الصوديوم التي تدخل في صناعة المنظفات، ويصدر الفائض منه إلى الخارج ويحقق وفورات مالية تقدر بـ ١٣ مليون دولار أمريكي.

– نفذت المنشأة العامة للصناعات القطنية توسعات كبيرة شملت استبدال وتطوير وتحديث وسائل الانتاج بمعدات تكنولوجية متقدمة. وبلغت الكلفة الاجمالية لهذه التوسعات ٨٩ مليون دينار عراقي.

– قرر المصرف الصناعي العراقي تقديم تسهيلات مالية للصناعيين العراقيين المستوردين للماكنات والآلات بدون تحويل عملات أجنبية إلى الخارج. وتشتمل هذه التسهيلات على تقديم سلف بنسبة ٤٠٪ من قيمة الماكنات والمعدات حسبما جاء في اجازة الاستيراد، أو القيمة المقدرة من قبل اللجنة الفنية للراغبين في تأسيس أو توسيع أو تطوير المشاريع الصناعية.

– اجريت خلال العام مباحثات مع عدة شركات أجنبية لانشاء مصنع للزجاج المسطح بمنطقة الرمادي، تبلغ تكلفته الاجمالية ما بين ١٠٠ و ١٥٠ مليون دولار أمريكي.

– تضرر القطاع الصناعي جراء تشديد الحظر والحصار الاقتصادي على العراق بسبب احتلاله لدولة الكويت، وذلك من شح المواد الخام وقطع الغيار، كما أوقف انتاج الاسمنت، والاطارات، والسجائر، والاسمدة وبعض المنتجات الأخرى.

– أعلن وزير التجارة خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ ان الانتاج الصناعي العراقي قد انخفض بنسبة ٦٠ ٪ عما كان عليه قبل احتلال دولة الكويت.

القطاع الزراعي والري:

– أنجزت الهيئة العامة لوقاية المزروعات التابعة لوزارة الزراعة والري أعمال مكافحة مساحات زراعية تقدر بـ ٧ر٧ مليون دونم.

– نجح فريق بحثي من مركز البحوث الزراعية والموارد المائية بمجلس البحث العلمي العراقي في استغلال سعف النخيل لتغذية الحيوانات المجتره، نظرا لاحتوائه على نسب عالية من البروتين اضافة إلى السليلوز والهميسليلوز اللذين يعدان مصدرين جيدين للطاقة، ولاستخدامه كبديل عن الموارد العلفية الدولية المستوردة الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تسمين الحملان، وتحسين نوعية اللحم المنتج، وكفاءة التحويل الغذائي، وتقليل كميات الدهن تحت الجلد وبين طبقات الجلد. وقد تعاقد مركز البحوث الزراعية المذكور مع أحدى الشركات العراقية لتصنيع العلائق الجديدة الحاوية على السعف.

– تم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع سد بخمة الأروائي لتحويل مجرى نهر الزاب الكبير بمحافظة أربيل. ويعد هذا السد من أكبر السدود من حيث كمية خزن المياه وتطور المنشآت التابعة له والخدمات التي يقدمها سواء ما يتعلق بالسيطرة على مياه الفيضانات أو توليد الطاقة الكهربائية.

– أنجزت شركة فلسطين لصيانة الأنهر التابعة لوزارة الزراعة والري نسبة ٩٠٪ من أعمال توسيع وتطهير نهر دجلة من الترسبات في المواقع المتبقية ضمن حدود أمانة بغداد.

– أنجز فرع زراعة وري محافظة كربلاء مجموعة من مشاريع الري والبزل بكلفة ٣٥ر١ مليون دينار عراقي.

– بدأ العراق بتنفيذ مشروع لتوسيع شاطيء الحلة والدنمارة على نهر الفرات بهدف تغذية جميع مشاريع الري في المنطقة وزيادة الرقعة الزراعية في وسط العراق. وتقدر تكاليف هذا المشروع بنحو ٧٦ر٥ مليون دولار، وسوف يتم انجازه خلال ثلاث سنوات.

– تم انجاز مشروع للري في منطقة شط العرب يهدف إلى اعادة الحياة إلى البساتين والمزارع التي تضررت جراء الحرب العراقية الايرانية واشتمل المشروع على تنظيف وتعميق قنوات بلغ مجموع أطوالها مائتي كيلو متر ممتدة من شط العرب إلى الطريق العام بصرة – فاو بأطوال تراوحت ما بين اثنين وأربعة كيلو مترات.

القطاع التجاري:

– بلغت الصادرات الفعلية للشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية للفترة من ١٩٩٠/١/١ ولغاية منتصف مايو/ آيار حوالي ٢٠ مليون دينار عراقي، وبلغت الاجازات الممنوحة في المجال التصديري أكثر من ٧٠ مليون دينار عراقي، وهي تغطي صادرات السلع غير النفطية. وغطت هذه الصادرات نشاط الشركة مباشرة ودوائر الدولة والقطاعين المختلط والخاص، كما تقدر قيمة المشتريات المحلية التي قامت الشركة بتنفيذها خلال الفترة نفسها بنحو ١٨٨ر١ مليون دينار عراقي.

– تم خلال العام تخفيض أسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية شملت المنسوجات ومواد البناء واطارات السيارات والعاب الأطفال، وزادت الحكومة العراقية الدعم على المواد الغذائية كالسكر والحبوب والشاي والزيت النباتي وكذلك على المنظفات.

– بدأ العراق بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ اعفاء السلع والمنتجات المستوردة من دول مجلس التعاون العربي من الرسوم والضرائب الجمركية تنفيذا لاتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بين دول المجلس.

– سمح خلال العام للمصدرين العراقيين بفتح حسابات بالعملة الصعبة داخل العراق لايداع مبالغ العملة الأجنبية المسموح لهم باستخدامها في استيراد السلع على أساس المقايضة، مع منحهم فوائد مجزية على هذه المبالغ، والسماح لهم بالاستفادة من هذه الفوائد لأغراض الاستيراد اضافة إلى المبالغ المودعة.

– أكدت الحكومة العراقية خلال العام أن بامكان القطاع الخاص الاستيراد من الأقطار التي ترتبط بالعراق باتفاقيات تسهيلات ائتمانية. وتشمل السلع المسموح استيرادها الادوات الاحتياطية للسيارات والكهربائيات والماكنات والمعدات الزراعية والمواد الانشائية والكيماوية والغذائية والأدوات المنزلية والصيدلانية والعدد اليدوية والقرطاسية. هذا ويبلغ عدد الدول التي ترتبط بالعراق باتفاقيات تسهيلات ائتمانية ١٤ دولة من بينها الأردن والمغرب.

– سمح خلال العام بفتح مكاتب تصدير للسلع العراقية في الخارج بشرط عدم تحويل أي مبالغ بالعملة الصعبة إلى هذه المكاتب من داخل العراق، وعدم السماح باستخدام حصيلة الصادرات للانفاق على هذه المكاتب.

– شكلت في وزارة التجارة لجنة لتحديد السلع الواجب فحصها لمعرفة أثرها في الصحة والسلامة والتي يستوردها القطاع الخاص بدون تحويل خارجي.

– شارك العراق خلال النصف الأول من العام بأعمال ١٢ معرضا دوليا.

– منحت وزارة التجارة خلال العام ٤٦ وكالة جديدة لبيع الطحين لمواكبة التوسع العمراني الكبير الذي يشهده العراق.

– حددت وزارة التجارة أهم السلع المتاحة للتصدير لعام ١٩٩٠ بالأسمنت بأنواعه، حجر حلان، كاشي موزائيك، ألواح زجاجية، أرز عنبر، ماء مقطر، حامض الهيدروكلوريك، حامض الكبريتيك، أنابيب مطاطية مستهلكة، أنابيب

بلاستيكية، بطاريات سائلة، بطانيات، سجاد ميكانيكي، أقمشة حريرية، وأقمشة متنوعة.

– خصصت وزارة التجارة، ضمن خطتها الخارجية لعام ١٩٩٠، مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي خارج تخصيصات الخطة لتلبية استيرادات الصناعيين من السلع والمستلزمات الانتاجية التي تستخدم في الصناعات التصديرية.

– أعلن وزير التجارة، وزير المالية وكالة، عن تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي لاستيراد النشاط الصناعي الخاص بالدفع النقدي وايقاف العمل بالاستيراد بالدفع الاجل لمدة سنتين فما دون، وايقاف استيراد ٧٨ سلعة مدرجة في قوائم السلع غير الضرورية المسموح استيرادها بدون تحويل خارجي في ضوء التأثيرات الايجابية لقرار الاستيراد بالنقدي للقطاعات الانتاجية، وبهدف زيادة انتاجها من المعروض السلعي لتلبية الطلب المحلي.

– نتيجة للحظر التجاري على العراق بدأ بتاريخ ١٩٩٠/٩/١ نظام توزيع الأغذية بنظام الحصص، وذلك لانقطاع امداداته الغذائية حيث يعتمد العراق بنسبة عالية على استيراد المواد الغذائية من الخارج (وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والأرجنتين). وتقدر قيمة فاتورته من المواد الغذائية بحوالي ٢ر٥ مليار دولار أمريكي، أي حوالي ٣٠٪ من اجمالي قيمة مستورداته من الخارج.

– في أطار تنفيذ حظر اقتصادي محكم على العراق، بينت مصادر الدول المتحالفة ضد العراق، أن مجموع ما اعترض من سفن حتى ١٩٩٠/١١/١٣ بلغ ٣٦٣٠ سفينة تجارية، منها ٤١٧ سفينة تعرضت للتفتيش، و١٦ اخرى اجبرت على تغيير مسارها.

– صدر قرار في ١٩٩٠/١١/١٨ بتنفيذ عقوبة الاعدام في كل من يخزن القمح أو الأرز أو الشعير أو الذرة، وقررت الحكومة احتكار بيع هذه السلع الرئيسية.

– ارتفعت أسعار السوق السوداء للسلع الغذائية في الأسواق العراقية منذ تطبيق العقوبات التجارية بنسبة ١٠٠٪، كما ساد الركود نشاط أسواق الملابس والسلع المنزلية وغير الضرورية.

– مع أن الحظر التجاري على العراق سرى مفعوله جوا وبرا وبحرا ومن ميناء العقبة إلا أن طرقا كثيرة فتحت لتخفيف حدته، تمثلت بالحصول على امدادات غذائية وأدوية من الدول المجاورة عبر الحدود مع تركيا وايران، ومن كثير من الدول الأخرى من خلال الشحن الجوي، اضافة إلى دول أخرى استمرت في امداد العراق بالمواد الغذائية والأدوية لاعتبارها أن هذه المواد غير مشمولة بالحظر.

قطاع النفط:

– بلغ انتاج العراق من النفط الخام قبل اجتياحه لدولة الكويت نحو ٣ر١٤ مليون برميل يوميا، مصدرها احتياطات طائلة تبلغ نحو ١٠٠ مليار برميل. وتوفر الصناعة النفطية بشكل عام ثلاثة ارباع الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة ٩٠ بالمائة من مجمل العائدات بالعملة الأجنبية. وقد بلغت العائدات النفطية العراقية في عام ١٩٨٩ نحو ١٤ مليار دولار أمريكي، مقابل ٢٦ مليارا قبل الحرب مع ايران.

– شهد القطاع النفطي تطورا ملحوظا خلال النصف الأول من هذا العام حيث تمت زيادة حصة العراق من الانتاج بموجب اتفاقيات منظمة الأوبك من ٢ر٦٤ مليون برميل للنصف الأول من عام ١٩٨٩ إلى ٣ر١٤ مليون برميل يوميا للنصف الأول من عام ١٩٩٠.

– تم تشغيل المرحلة الثانية من مشروع أنبوب النفط العراقي الخام عبر الأراضي السعودية بطاقة ١ر٦٥ مليون برميل يوميا، واعادة مشروع التصدير من موانىء الخليج العربي، وذلك من خلال تشغيل الجزء البري من المشروع في الفاو وانجاز وتأهيل ثلاثة ارصفة من ميناء البكر، وتحميل ٤٠ ناقلة نفط من الميناء المذكور خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، وتشغيل الأنابيب البحرية لميناء البكر.

– تم انجاز وتشغيل منظومة الميكروويف بين ميناء البكر والفاو وتأهيل وتشغيل خط أنبوب ٤٨ عقدة بين حقول الرميلة والفاو والمباشرة بتأهيل بقية الأنابيب البحرية بين الزبير والفاو.

– بدأت شركة المشاريع النفطية العراقية بتنفيذ ثاني مشروع أنبوب نفطي عراقي يربط شمال البلاد بجنوبها بطول ٥٧٠ كيلو مترا. ويتألف المشروع من ٣٢ تقاطعا رئيسيا يجري تنفيذها بواسطة الثقب الدوار للأنبوب الحامل للنفط، وشبكة كبيرة من الأنابيب ذات الأقطار والاحجام الكبيرة التي تعمل باتجاهين متعاكسين شمالا وجنوبا.

– حل العراق في بداية شهر أغسطس/ آب ١٩٩٠ في المرتبة الثالثة بين مصدري النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فيما جاءت السعودية في المرتبة الأولى، وفنزويلا في المرتبة الثانية.

– انخفض انتاج العراق بفعل حظر الأمم المتحدة الاقتصادي ضد العراق إلى ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف برميل يوميا أي ما يكفي لتغطية احتياجاته المحلية، وتوقف بذلك تصديره للنفط بطرق مختلفة، من حظر استقبال الناقلات، إلى منع تقدمها نحو أرصفة البيع بالقوة، وكذلك اغلاق أنابيب التصدير المارة بالسعودية وتركيا، وكذلك بفضل التزام الدول المستوردة النفط العراقي بالحظر، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل التي تعتبر احدى أكبر مستوردي النفط العراقي تليها تركيا، ثم الهند، التي تستورد من خام العراق سنويا ٤ر٥ مليون طن، ثم اليمن الذي كان يحصل على ٣٠ ألف برميل يوميا من النفط المكرر من خلال اتفاق خاص مع العراق.

– حاول العراق مرتين أن يخرق الحظر على مبيعات النفط الذي ينتجه باغراء البلدان النامية التي تأثرت جدا بارتفاع أسعار النفط الخام بعرض النفط عليها مجانا، ثم بعرضه بمبلغ ٢١ دولارا للبرميل مع تأجيل الدفع.

– كان الخرق الوحيد للحظر قد وقع في ١٩٩٠/٨/٢١، وذلك عندما أفرغت ناقلة نفط عراقية بعضا من حمولتها التي حملت إليها قبل بدء الحظر عند مصفاة عدن في اليمن، الا أن اليمن أعلن منذ ذلك الحين أنه ملتزم بالعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق.

– شمل الحصار ضد العراق في المجال النفطي منع استيراده للمواد الكيماوية، والمواد الحفازة التي يحتاجها لخلطها مع الزيوت والمنتجات النفطية المكررة.

– بدأ العراق في نهاية العام بتطبيق نظام الحصص لتوزيع البنزين وزيوت التشحيم لضمان توفرها لأطول فترة ممكنة.

النقل والمواصلات:

– تم افتتاح مشروع الأرصفة العشرة في ميناء أم قصر، بكلفة قدرها ٩٥ مليون دينار عراقي. وتقدر طاقة هذا الميناء بنحو ٢ر٥ مليون طن سنويا على أساس العمل بوجبتين يوميا. ويبلغ طول الأرصفة الكلي ٢ر١ كم وتكون مع بعضها واجهة مائية واحدة لتسهيل رسو البواخر ذوات الأطوال المختلفة عليها.

– باشرت الفرق الفنية العراقية في مطلع مارس/ آذار بتنفيذ المرحلة الثانية لأعمال حفر وتوسيع القنوات الملاحية في خور عبدالله، وقناة خور الزبير، ونهر أم قصر لزيادة طاقتها لاستيراد البضائع وتصدير النفط ومشتقاته، وتتضمن هذه المرحلة تعميق الغاطس في قنوات خور عبدالله وخور الزبير ونهر أم قصر، فيما يبدأ تنفيذ المرحلة الثالثة في مطلع شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٠.

– تم افتتاح طريق فلوجة – الثرثار الممر الثاني بطول ٣٠ كم بكلفة ٤ر٨٥ مليون دينار عراقي. كما تم افتتاح الجزء الأخير من طريق بغداد – الرمادي – المفرق – هيت للمرور السريع بطول ٤ كم وتبلغ كلفة المشروع الكلية ١١٠ مليون دينار عراقي.

– نفذت شركة التحرير للمقاولات – احدى شركات وزارة الاسكان والتعمير – شبكة من الطرق والجسور في عدد من المحافظات بكلفة ٨٥٠ مليون دينار عراقي.

– وضعت الهيئة العامة للطرق والجسور التابعة لوزارة الاسكان والتعمير بتاريخ ١٩٩٠/١/٧ الحجر الأساسي لطريق المحمودية – الصويرة بكلفة ٢ر٦٣٠ مليون دينار عراقي.

– احتفلت وزارة النقل والمواصلات العراقية بوضع حجر الأساس لمشروع للسكك الحديدية يبلغ طوله ٦٣٥ كم ويربط بغداد والبصرة عبر الكوت والناصرية. ويعد هذا المشروع من المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية اذ أنه سيساهم في تنشيط عملية التنمية ونقل المواطنين والبضائع.

– تبنت المنظمة الدولية للنقل الجوي (أياتا) بتاريخ ١٩٩٠/١١/١ قرارا يدين انتهاك العراق لسيادة أجواء الكويت ومطار الكويت الدولي، ويدعو القرار الدولي الحكومة العراقية إلى الافراج فورا عن جميع الركاب بمن فيهم ركاب الترانزيت والعاملون في مطار الكويت وطائرات الخطوط الجوية الكويتية التي استولت عليها العراق من الكويت في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠.

قطاع الانشاءات:

– انجزت الملاكات الهندسية في وزارة الحكم المحلي ٢٩ تصميما أساسيا للقرى والبلديات في عدد من المحافظات.

– تم الانتهاء خلال العام من اعداد خطة شاملة لتعمير مدينة البصرة بتكلفة قدرت بنحو ٤ مليار دينار عراقي، واعتمدت في اطار هذه الخطة مشروعات للتنمية الاقتصادية تبلغ جملة استثماراتها مليارا و٤٠٠ مليون دولار أمريكي.

وقائع وأحداث أخرى:

– عقد الاجتماع السادس عشر لمجلس اتحاد الغرف الخليجية بمدينة بغداد بتاريخ ١١ مارس/ آذار ١٩٩٠، وجرت فيه المناقشات حول أهمية تنمية التجارة البينية الخليجية وتبادل الخبرات في مجالات وأنشطة الغرف وتوسيع دائرة خدماتها والعمل على مواجهة المشكلات الخارجية وبصفة خاصة سياسات الاغراق المتعمدة وما تفرزه من سلبيات على السياسة الاقتصادية الخليجية. وقد أصدر المجتمعون بعض القرارات والتوصيات من أهمها، تشكيل لجنة من المستثمرين في الغرف الأعضاء لدراسة مشروع تأسيس شركة للاستثمارات الصناعية، والتأكيد على أهمية الاستفادة من الاهتمام الأوربي بالنشاطات الاقتصادية الخليجية بغرض تنشيط الاستثمارات المشتركة والتطورات التقنية بها، بالاضافة إلى تسهيل زيارات رجال الأعمال للدول العربية الخليجية.

– جرت مباحثات رسميه بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٤ بين العراق والكويت استهدفت التحضير للخطوات الخاصة بتنفيذ تزويد الكويت بمياه الشرب من الأنهر العراقية، في ضوء الاتفاقية الموقعة بين البلدين في عام ١٩٨٩.

– تم خلال الفترة ٧–١٩٩٠/٣/١٤ تنظيم المعرض النوعي لمستلزمات ومعدات المنازل وتشغيل الفنادق في معرض بغداد الدولي.

– تمت الموافقة على تخفيض سعر عطاء المقاول العراقي عند منافسته المقاول غير العراقي في تنفيذ عقود مقاولات مشاريع خطة التنمية القومية، وذلك بما يعادل قيمة الضريبة المطلوب فرضها عليه عند مقارنة سعر عطائه مع أسعار عطاءات المقاولين غير العراقيين، لأن سعر عطاء المقاول غير العراقي خال من الضريبة في العراق، اذ ان الشركات غير العراقية معفاة من الضرائب والرسوم، على أن يكون هذا التخفيض لغرض المقارنة

بين العروض العراقية وغير العراقية فقط.

– تم اسقاط عضوية العراق من اتحاد الغرف العربية الخليجية وتعديل اسم الاتحاد ليصبح اتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد صدر هذا القرار عن الاجتماع غير العادي الثالث لمجلس اتحاد الغرف العربية الخليجية الذي عقد في القاهرة في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠، وتم تعديل بنود ومواد النظام الأساسي للاتحاد بما يتماشى مع هذا الاجراء.

– قرر الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب تجميد عضوية نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين في الاتحاد، ونقل مقر الاتحاد وجميع الهيئات التابعة له من بغداد إلى القاهرة.

– ذكر مسؤولون في البنك الدولي أن الغزو العراقي للكويت قد أدى إلى تشريد نحو ١ر٥ مليون شخص من العراق والكويت، من بينهم ٣٨٠ ألف مصري و٢٢٠ ألف أردني.

– أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي بتاريخ ١٩٩٠/١١/٣ التزام بلاده بالوفاء بالتزاماتها القانونية ازاء العمال العرب العاملين بالعراق والذين غادروه بسبب ظروف أزمة الخليج.

– حصل مجلس الأمن على طلبات من ١٩ دولة للحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت باقتصادياتها لتجميد علاقاتها التجارية مع العراق والكويت وارتفاع أسعار النفط.

أحداث سياسية:

– أعلن الرئيس العراقي بتاريخ ١٩٩٠/١/٥ مبادرة جديدة للسلام مع ايران دعا فيها إلى اجتماعات دورية لقيادتي البلدين في بغداد وطهران من أجل فهم مشترك لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨.

– جدد الرئيس العراقي بتاريخ ١٩٩٠/١/٢١ دعوته إلى انسحاب القوات السورية من لبنان كشرط من شروط المصالحة العراقية مع سوريا.

– أعلن الرئيس العراقي بتاريخ ١٩٩٠/٣/٨ عفوا عاما عن الأكراد.

– حذر الرئيس العراقي اسرائيل بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢ من أنها ستتعرض لعواقب وخيمة اذا شنت أي هجوم على العراق تحت أي ذريعة، وبين أن العراق يملك أسلحة كيماوية متقدمة جدا، وهدد بحرق نصف اسرائيل اذا اعتدت على العراق.

– أبلغ الرئيس العراقي بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٢ وفد مجلس الشيوخ الأمريكي أن العراق مستعد لازالة ما تمتلكه من أسلحة الدمار الشامل اذا فعلت اسرائيل الشيء نفسه وأن الدول العربية لها استعداد العراق نفسه.

– أكد الاتحاد البرلماني العربي بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٩ وقوفه بكل قوة وعزم وتصميم إلى جانب العراق في وقفته دفاعا عن حقوقه وعن الكرامة العربية، ودعا جميع القوى العربية إلى اتخاذ موقف موحد لتأييد ومساندة العراق في مواجهته لتلك الهجمة الشرسة.

– عقدت في بغداد خلال الفترة ٢٨ – ١٩٩٠/٥/٣٠ أعمال مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي جاء ذكره في الجزء الأول من هذا التقرير.

– حملت العراق العناد التركي بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٨ مسؤولية فشل التوصل إلى اتفاقية حول اقتسام مياه نهر الفرات.

– أجرى وزير خارجية العراق مع نظيره الايراني محادثات مباشرة في جنيف بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، وهي الأولى بين العراق وايران منذ اعلان وقف النار بين البلدين في أغسطس/اب عام ١٩٨٨.

– بدأت بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٨ بوادر أزمة سياسية بين العراق والكويت سبق ذكر تفاصيلها في الجزء الأول من

هذا التقرير.

– اجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢، وضمتها للعراق، وجعلتها محافظة تحمل الرقم ١٩، وتواصلت منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية العام تداعيات أزمة الخليج، كما بينا ذلك في الجزء الأول من هذا التقرير.

– وافقت الحكومة العراقية في أواسط شهر أغسطس/ آب ١٩٩٠ على اجراء مصالحة مع ايران، بالموافقة على تطبيق اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥* وسحب القوات العراقية من الأراضي الايرانية، وتبادل اسرى الحرب، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما بينا ذلك في الجزء الأول من هذا التقرير.

– وصل وزير الخارجية العراقي في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ إلى طهران في خطوه لا سابق لها منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، سعيا إلى تكريس السلام بين البلدين بعد عشرة أعوام من بداية الحرب العراقية – الايرانية، وفي ظل الأزمة الجديدة في الخليج الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، والانتشار العسكري للحلفاء في المنطقة، وقد استقبله نظيره الايراني، وعقدا جولة من المحادثات أكدا خلالها مواصلة عملية السلام التي بدأت في شهر أغسطس/ آب من العام بين البلدين، كما أكدا مواصلة عملية تبادل الأسرى حتى آخر أسير، وصدر بيان رسمي في طهران عن هذه المحادثات أعلن اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأكد ضرورة الاسراع في الخطوات اللازمة لترسيم الحدود، ومواصلة اطلاق الأسرى تحقيقا للسلام الدائم بين البلدين.

– أدان مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٩٠/٨/٤ العدوان العراقي على الكويت، ورفض اية آثار مترتبة عليه، كما رفض مجلس الأمن بالاجماع بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ قرار العراق بضم الكويت، وأصدر عدة قرارات ضد العدوان العراقي كما بينا في الجزء الأول من هذا التقرير.

– أعلن العراق بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٨ احتجاز جميع رعايا الدول الغربية في المنشآت والقواعد العسكرية الاستراتيجية في مختلف أنحاء العراق حتى يزول شبح الحرب تماما.

– أصدر مجلس قيادة الثورة عفوا عاما عن جميع العراقيين بالخارج بمن فيهم الهاربون من الخدمة العسكرية.

– توافدت على بغداد شخصيات عالمية بارزة للتوصل إلى اطلاق سراح الرهائن الغربيين الذين بلغ عددهم ٨ آلاف رهينة احتجزهم العراق في اطار سياسة الدروع البشرية.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٢ اصدار قرار يقضي بتعيين وزير جديد للدفاع.

– قامت عدة دول كالاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية، والعديد من الدول العربية بالتوسط لايجاد حل سلمي لأزمة الخليج.

– افرج العراق في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ عن الرهائن الأجانب المحتجزين في العراق والكويت منذ احتلال العراق لدولة الكويت، وبدء تشغيل جسر جوي لنقلهم إلى بلادهم.

– اصدر مجلس الأمن بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧ قراره رقم ٦٧٨ الذي يجيز استخدام القوة العسكرية اذا لم تنسحب القوات العسكرية العراقية من الكويت مع حلول يوم ١٩٩١/١/١٥.

– رفض العراق القرار السابق ذكره وأكد رفضه الانذار والتهديد.

– بعد يوم من اصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ قدم الرئيس الأمريكي اقتراحا طالب فيه باجراء حوار

_* التي ترسم الحدود بين العراق وإيران عند اعمق نقطة في شط العرب.

واتصالات مباشرة مع العراق، وذلك بايفاد وزير خارجيته إلى بغداد ودعوة وزير خارجية العراق إلى واشنطن في محاولة أخيرة لانهاء الاحتلال العراقي للكويت وما ترتب عليه سلمياً.

– وافقت الحكومة العراقية على دعوة الرئيس الأمريكي غير أنه لم يتم الاتفاق على مواعيد للقاء مباشر في واشنطن وبغداد، وتم بدلا من هذا عقد لقاء مشترك ضم وزيري خارجية العراق والولايات المتحدة الأمريكية في جنيف لم تسفر عنه أية نتائج ايجابية.

القروض:

الجهات المقرضة	تاريخ القرض	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠	٧ر١٢مليون	دينار كويتي	تطوير منظومة كهرباء البصرة، وانشاء مسلخ ومعمل لتصنيع اللحوم في البصرة.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٠/٥/١٩	٥ر٨مليون	دينار كويتي	تطوير منظومة كهرباء البصرة
المملكة العربية السعودية	١٩٩٠	٤٠مليون	دولار أمريكي	مستشفى في ميناء البصرة الجنوبي.
المملكة العربية السعودية	١٩٩٠	٥٣مليون	دولار أمريكي	بناء محطة توليد طاقة في البصرة.
ثانيا : جهات التمويل الأخرى:				
الحكومة البريطانية	١٩٩٠	٢٥٠ مليون	جنيه استرليني	مشتريات عراقية من بريطانيا

٤٠١١ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠١١ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

بموجب الخطة الاسترشادية للاستثمار العربي في الجمهورية العراقية وبموجب قانون الاستثمارات العربية رقم (٤٦) الصادر في عام ١٩٨٨ تتوفر فرص الاستثمار في القطاع الصناعي في المجالات التالية:

في مجال الصناعات الانشائية:

– صناعة أحجار الحلى
– صناعة الرخام
– صناعة الطابوق الناري
– صناعة الزجاج الكريستال
– صناعة عوازل شمعات القدح
– صناعة أواني منزلية فرفوري

في مجال الصناعات الكيماوية:

- انتاج الاطارات الزراعية
- انتاج أسمدة في خور الزبير
- انتاج المواد السليكونية
- انتاج الكراتين الورقية
- انتاج ثاني أكسيد الكربون
- انتاج الأسمدة الفوسفاتية

في مجال الصناعات الهندسية:

- انتاج وحدات تصفية المياه
- اقامة غرف مبردة
- اقامة وحدة «الديسكات»
- اقامة مصهر للألنيوم
- انتاج الكابلات
- انتاج الأنابيب

في مجال الصناعات الغذائية:

- مركزات محلية
- انتاج زيت الزيتون
- انتاج الأعلاف المركزة
- انتاج المياه المعدنية

في مجال الصناعات الجلدية:

- انتاج الأحذية الجلدية

في مجال الصناعات النسيجية:

- تصنيع الغزول القطنية والصوفية
- تصنيع الغزول التركيبية
- تصنيع الغزول القطنية المسرحة
- تصنيع الغزول القطنية والمخلوطة الممشطة
- تصنيع أبازيم وبوكات ولوازم السراجة

في مجال الصناعات المعدنية:

- تصنيع ملحقات الهياكل والأبواب والشبابيك (الألمنيوم والحديد) وتتضمن اجزاء لربط الزمادات، يدات، كايسات، معدات، براكيتات وغيرها .
- علب معدنية
- انتاج المكثفات الكهربائية (Condensers)
- أدوات احتياطية متنوعة للسيارات والماكنات
- تصنيع العدد اليدوية الزراعية
- تصنيع الماكنات الانتاجية
- انتاج الأقفال والكوالين المنزلية
- تصنيع منتجات امنية وفولاذية وحديدية للتأسيسات الصحية (منهولات، عكوس، تقاسيم، صمامات) وغيرها
- أنتاج حنفيات المياه ولوازمها
- مستلزمات المائدة، المطبخ (الملاعق، الشوكات، السكاكين)
- تراكيب انارة الشوارع
- مضخات المياه
- ماكنات قص الثيل
- ساحبات ونافخات الهواء الكهربائية
- منظمات ومشاعل للسخانات
- صناعة الأنابيب الحديدية الهندسية ومكملاتها (الفلنجات الحديدية، والتقاسيم، والصمامات)
- انتاج العدد والقوالب والتراكيب

في مجال الصناعات المغذية لصناعة السيارات:

- صناعة النوابض الحلزونية
- صناعة النوابض الورقية
- صناعة احزمة نقل القدرة بمختلف انواعها
- صناعة كراسي الركاب
- صناعة مكابس المحركات
- صناعة بطانات اسطوانات المكابس
- صناعة الصمامات
- صناعة المسننات
- صناعة المولدات والمحركات
- صناعة مقابض اقفال ابواب المركبات

- صناعة اجزاء منظمة الموقف الفاصل الميكانيكية
- صناعة الدواليب
- صناعة الكاردن
- صناعة التسليك الكهربائي والموصلات الكهربائية
- صناعة الراديترات
- صناعة المنقيات
- صناعة بطانات الموقفات للمركبات
- صناعة الكاتم (الصلنصات)
- صناعة الرافعات الهيدروليكية وملحقاتها

في مجال الصناعات الأخرى:

- صناعة انتاج الزوارق
- صناعة الرابط القيدي

٢٠٤٠١١ المشروعات المعروضة للاستثمار:

وهي نفسها التي عرضت في تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٩

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
منتجات الألبان	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٢٠٫٩١ مليون دولار
جوارب للرجال والأطفال	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٥٫٠٢ مليون دولار
الأحذية الرجالية عالية الجودة	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	١١٫٣٤ مليون دولار
المنظفات المنزلية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٥٫١٧ مليون دولار
المستحضرات المطهرة	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٣٫٦٦ مليون دولار
أغطية المانهولات (فتحات المجاري)	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	١١٫٤٩ مليون دولار
الرقائق البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	١٦٫٥٥ مليون دولار
الصناديق الكرتونية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	١٤٫٨٢ مليون دولار
القوارير والأوعية البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٢٦٫٣٣ مليون دولار
السقائف البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٧٫٣١ مليون دولار
مستحلب استيتات البولي فينيل لصناعة الأصباغ	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٧٫٧٠ مليون دولار
مشروع صناعة مقابض وأقفال أبواب المركبات	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة أولية	٩٦٠٫٥ مليون دولار
مشروع مكننة عمليات التجميع في انتاج التلفزيون	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة أولية	٢٫٦٩ مليون دولار
مشروع انتاج السلال والمشبكات	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة أولية	٨٫١ مليون دولار
مشروع انتاج الحبيبات p.v.c. للأغراض الغذائية	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة أولية	١٠٫١ مليون دولار
مشروع انتاج الأصباغ المتخصصة للسيارات	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسة أولية	٣٦٫٧١ مليون دولار
مصنع لمعالجة وتخزين التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة جدوى نهائية	١٫٥ مليون دولار
مصنع لتعبئة وتغليف أنواع اللحوم المنتجة من الدجاج المسن	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة جدوى نهائية	٢٫٥ مليون دولار
مصنع لانتاج المنظفات ومساحيق الغسيل	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	بيجي بالعراق	دراسة جدوى نهائية	١٦ مليون دينار عراقي
اقامة محطات لانتاج الأغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	العراق	دراسة جدوى أولية	١٥٫٨ مليون دولار

٥٠١١ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية العراقية.

(١٢)

تقرير مناخ الاستثمار

في سلطنة عمان

لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار
في سلطنة عمان
لعام ١٩٩٠

شهدت سلطنة عمان منذ مطلع عام ١٩٩٠ نشاطاً مكثفاً في شتى المجالات السياسية والاقتصادية، استهدفت تدعيم القطاع الخاص واعفاءه من ضرائب الأرباح التجارية لمدة عام، وتنظيم التجارة، ووضع اللمسات النهائية على الخطة الاقتصادية ١٩٩١-١٩٩٥.

ويمثل العام نقطة تحول تاريخية في مسيرة النهضة الاقتصادية بالسلطنة، ففيه تكمل المسيرة عقدها الثاني، ويستكمل التخطيط الاقتصادي ١٥ سنة من مسيرته، وتنتهي فيه الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، التي ساعدت الاقتصاد العماني في آخر سنواتها على استعادة قدرته على تحقيق انتعاش واستقرار ملحوظين نتيجة التحسن النسبي الذي طرأ على أسعار النفط، ونتيجة للسياسات التي اتبعتها الحكومة في إدارة الاقتصاد الوطني للتكيف مع المتغيرات الخارجية ولتطوير الأدوات والآليات الاقتصادية لضمان استمرارية المسيرة الاقتصادية وتنويع الدخل.

١٠١٢ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام صدور عدد من التشريعات والاجراءات الحكومية المتصلة بأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة يمكن ايجازها فيما يلي :

- صدر خلال العام عدد من التشريعات المتصلة بالمجالات الاقتصادية والمالية شملت المرسوم السلطاني رقم (٩٠/٤٩) بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧ القاضي بإنشاء لجنة باسم «لجنة التنسيق التجاري والصناعي» يكون اختصاصها النظر في الأمور التي تكفل تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص بما يؤدي إلى تنشيط المجالين التجاري والصناعي والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد. وصدر عن نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية القرار رقم (٩٠/٣٣) بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ ناصا على السماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الطبيعيين والاعتباريين بممارسة أنشطة التعهد بالتزويد وخدمات التسويق للآخرين وخدمات الوزن والكيل وخدمات النظافة وذلك وفقاً للضوابط المقررة بمقتضى القرار الوزاري رقم (٨٨/٢٩).

- وعلى صعيد تنظيم التجارة صدر المرسوم السلطاني رقم (٩٠/٥٥) بتاريخ ١٩٩٠/٧/١١ باصدار قانون التجارة الذي نص على العمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقد نشر في العدد (٤٣٥) بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥.

- وعلى صعيد الضرائب والرسوم الجمركية صدر المرسوم السلطاني رقم (٩٠/٢٩) بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ باعفاء المؤسسات التجارية والصناعية التي يملكها أو يستغلها شخص طبيعي عماني بمفرده، والشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين من ضريبة الأرباح على المؤسسات التجارية والصناعية وضريبة الدخل على الشركات المستحقة عن السنتين الضريبيتين ١٩٨٩، ١٩٩٠. وصدر عن وزير البلديات الإقليمية القرار رقم (٩٠/١٢) بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٣ بفرض رسوم بلدية بنسبة ٥ بالمائة من قيمة فواتير الخدمات التي تقدم بالفنادق والاستراحات الكائنة بالولايات خارج مسقط والتابعة للبلديات الإقليمية كما فرض القرار رسوماً بلدية بنسبة ٣ بالمائة من قيمة

تذاكر دخول دور السينما، ويتم تحصيل رسوم مقابل خدمات المباني والشئون الصحية وتسجيل عقود الإيجار وثمن نسخ عقود الإيجار وخدمات الحدائق وذلك وفقاً للفئات الموضحة على النحو الوارد بالقرار.

– وفي إطار قطاع التأمين صدر عن وزير التجارة والصناعة القرار رقم (٩٠/٥٦) بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٣ باصدار لائحة استثمار أصول شركات التأمين الذي نص على العمل بأحكام اللائحة المرفقة بالقرار في استثمار أصول شركات التأمين العاملة في السلطنة، واستثنى من ذلك الاستثمارات القائمة بتاريخ العمل بهذه اللائحة والتي تزيد في قيمتها على الحدود الموضحة فيها أو تختلف في طبيعتها عما هو مسموح به بموجب أحكامها، فتستمر قيمتها دون زيادة ما لم تكن الزيادة ناتجة عن ارباح موزعه على شكل حصص أو أسهم مجانية، وإذا خفضت لأي سبب فلا يجوز تعديلها بالزيادة الا في الحدود الموضحة بهذه اللائحة، كما يمكن الاحتفاظ بتلك الاستثمارات المغايرة في طبيعتها عما هو محدد في اللائحة إلا إذا تم التصرف فيها أو في اي جزء منها فلا يجوز العودة لزيادتها مرة أخرى. وقضى على شركات التأمين أن تقدم كل سنة بياناً مصدقاً عليه من مدقق حساباتها بمجموع استثماراتها الفعلية وفقاً للموعد المقرر لذلك.

٢٠١٢ اتفاقيات و ترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت حكومة سلطنة عمان خلال العام عدداً من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع بعض الدول العربية تفصيلها فيما يلي :

١٠٢٠١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع الدول العربية :

– تم توقيع اتفاقية مع المملكة العربية السعودية حول الحدود بين البلدين التي تعتبر ترجمة عملية لإعلان مسقط السياسي الذي دعا إلى اعتماد الحوار والتفاوض كوسيلة فعالة لفض النزاعات بين الدول.

– تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري مع حكومة الجمهورية العربية السورية.

– تم التوقيع على اتفاقية مع الجمهورية الجزائرية خاصة بتشكيل لجنة عمانية – جزائرية مشتركة.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ على اتفاقية التعاون في مجال الخدمة المدنية الموقعة مع الجمهورية التونسية في مسقط بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٠.

٢٠٢٠١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع دول وهيئات غير عربية :

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ على تعديل الاتفاق التجاري مع حكومة جمهورية الصين الشعبية الموقع بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٤.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٥ على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع حكومة الجمهورية الفرنسية الموقعة في مدينة باريس بتاريخ ١٩٨٩/٦/١.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٩ على اتفاقية خاصة بالخدمات الجوية مع جمهورية تركيا.

– تم التوقيع على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الناشىء عن مباشرة النقل الجوي الدولي مع المملكة الهولندية.

– تمت المصادقة على تعديلات ميثاق المنظمة البحرية الدولية للأقمار الصناعية (انماراسات) واتفاقية التشغيل الخاصة بها.

٣٠١٢ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية فيما يلى بيان بأهمها :

الأداء الاقتصادي :

- بدأ النشاط الاقتصادي بالانتعاش خلال العام نتيجة لزيادة أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى إلى زيادة اجمالي العائدات النفطية بمعدلات ملحوظة، وبالتالي زيادة وتائر نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق معدلات عالية في الناتج المحلي الاجمالي.
- تشير التقديرات الأولية للنشرة الاحصائية الصادرة عن مجلس التنمية العماني إلى أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للقطاعات النفطية وغير النفطية قد بلغ ٣٥٩١ر٤ مليون ريال عماني* في عام ١٩٩٠ مقابل ٣٢٨٢ر٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٩ بنسبة نمو قدرها ٤٢ر٩ بالمائة.
- وتوضح الاحصاءات نفسها أن الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات النفطية بمفردها قد بلغ خلال الفترة نفسها ١٥٨٧ر١ مليون ريال عماني مقابل ١٤٦٢ مليون ريال عماني، بزيادة قدرها ١٢٥ر١ مليون ريال، أي بنسبة ٨ر٥٦ بالمائة، منها ١٥٤٠ر٨ مليون ريال عماني لقطاع النفط الخام و ٤٦ر٣ مليون ريال عماني لقطاع الغاز الطبيعي.
- وسجل الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية خلال العام ما قيمته ٢٠٠٤ر٣ مليون ريال عماني مقابل ١٨٢٠ر٢ مليون ريال في عام ١٩٨٩ بزيادة قدرها ١٨٤ر١ مليون ريال عماني أي بمعدل نمو قدره ١١ر١٠ بالمائة.
- ومما يلفت النظر أن قطاع التشييد الذي شهد تراجعا مضطرداً منذ عام ١٩٨٦ عاود نشاطه لأول مرة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٠ وسجل نسبة نمو بلغت ٢١ر٥١ بالمائة في الناتج المحلي الاجمالي.
- وتوضح الأرقام نفسها تراجع الناتج المحلي الاجمالي في قطاع تكرير النفط بنسبة ٦ر٧٢ بالمائة عما كان عليه في عام ١٩٨٩، وتراجع التعدين في الفترة نفسها بنسبة ٤٢ر٥٥ بالمائة، بينما سجل ارتفاعا في قطاع الكهرباء والمياه، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع خلال العام ٥١ر٥ مليون ريال عماني مقابل ٤٨ر٨ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٩، في حين سجل قطاع تجارة الجملة والتجزئة ٤٠٢ر١ مليون ريال عماني عام ١٩٩٠ مقابل ٣٧٣ر١ مليون ريال عماني عام ١٩٨٩ بنسبة زيادة قدرها ٧٧ر٧٪ ، وسجل منتجو الخدمات الحكومية ٦٢٤ر٧ مليون ريال عماني عام ١٩٩٠، مقابل ٥٤٨ر٧ مليون ريال عماني عام ١٩٨٩ بنسبة زيادة مقدارها ١٣ر٨٥ بالمائة.

الموازنة العامة:

- بين الحساب الختامي للدولة - المنشور في الجريدة الرسمية - عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١ أن الايرادات الفعلية لعام ١٩٩٠ قد بلغت ١٨٧٦ر٣ مليون ريال عماني، كما بلغت المصروفات الفعلية ١٨٨٧ر٤ مليون ريال عماني، وبذلك بلغ صافي العجز في الموازنة ١١ر١ مليون ريال عماني، ويرجع السبب في انخفاض العجز إلى الارتفاع الكبير في اسعار النفط عقب الغزو العراقي لدولة الكويت حيث ساعد على زيادة الايرادات النفطية بنسبة ٣٥ر٥ بالمائة لتبلغ ١٥٣٨ر٠ مليون ريال عماني، بجانب زيادة سلطنة عمان لانتاجها النفطي كما سيجيء

---

* الريال العماني يعادل ٢ر٥٩٧ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

ذكره في هذا التقرير.

الخطة الاقتصادية:

– انتهى خلال العام العمل بخطة التنمية الثالثة التي بدأت في عام ١٩٨٦، والتي حققت نتائج بارزة في مجال انشاء البنية الأساسية واستكمالها، والتوسع في ايجاد بدائل للنفط من خلال التوسع في المجال الزراعي وقطاع الأسماك والتعدين والصناعات الخفيفة، وبخاصة في قطاع الزراعة الذي شهد اقامة مشاريع هامة من بينها تحسين نظام الري وانشاء سدود التغذية الجوفية، وادخال اساليب زراعية جديدة، وتوسيع رقعة الأرض الزراعية، واقامة محطات البحوث والحقول الارشادية، وتوفير الأدوات الزراعية الحديثة.

– في اطار التخطيط المستقبلي للتطوير والتحديث في مختلف القطاعات تم خلال العام اعداد الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩١ – ١٩٩٥ التي تكتسب أهمية خاصة باعتبارها تمثل حلقة ضمن سلسلة متتابعة من الخطط الخمسية بدأت عام ١٩٧٦ والتي التزمت في جوهرها بالاستراتيجية التنموية الوطنية للسلطنة وأهدافها المحددة كما أنها تأتي في مرحلة ما بعد استكمال الجانب الأكبر من الهياكل والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق نمو مضطرد في مختلف القطاعات وبخاصة القطاعات غير النفطية وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليؤدي دوره المرتقب في التنمية.

– ترتكز الخطة الخمسية الرابعة للتنمية في محوريها على الدراسات القطاعية والتفصيلية من ناحية، وعلى المخططات الاقليمية من ناحية أخرى، وذلك في اطار الاهتمام الذي توليه الحكومة لكل من التنمية القطاعية والتنمية الاقليمية المتوازنة في ذات الوقت في مناطق السلطنة المختلفة. كما تركز الخطة على تعديل تركيبة الاقتصاد العماني وذلك بالاستثمار بشكل اكبر في القطاعات الأخرى غير النفطية لرفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بهدف تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وتنمية الموارد البشرية، وتخطيط القوى العاملة الوطنية.

تنشيط الاقتصاد العماني

– تم خلال العام تنفيذ العديد من التوصيات التي تقدمت بها لجنة تنشيط الاقتصاد العماني حيث تم إتخاذ الاجراءات اللازمة للبدء في تنفيذ برنامج التحسينات الخاصة بتطوير ميناء قابوس من جوانبه المختلفة (التوسعات، والطاقة الاستيعابية والتخزينية، وخدمات المناولة، والتسهيلات الادارية الأخرى، وجميع الخدمات المتصلة بالميناء التى تؤدي إلى التسهيل على المتعاملين مع الميناء)، هذا بالاضافة إلى تنفيذ توصيات أخرى لتنشيط الاقتصاد العماني في كل من قطاع البناء والتشييد، وقطاع الصناعة، وقطاع الزراعة والاسماك، وقطاع العقارات، وقطاع العمل والعمال، وقطاع السياحة والفنادق، حيث تم إتخاذ العديد من الاجراءات التنفيذية للتسهيل والتبسيط على القطاع الخاص، ولتذليل الصعوبات التى تواجهه. وعلى سبيل المثال لا الحصر ثم تبسيط وتسهيل اجراءات منح تأشيرات الدخول للبلاد بغرض العمل والزيارة والسياحة، وتشجيع شركات الطيران العالمية لاستخدام مطارات السلطنة، واجراء بعض التخفيضات في أسعار وقود الطائرات، وأسعار استهلاك الكهرباء، وخدمات الهاتف والتلكس، وكذلك تسهيل وتبسيط الاجراءات الخاصة بالمعاملات المتعلقة بالعمل والعمال، والجمارك.

وتجدر الاشارة أن هناك توصيات أخرى بشأن التنشيط الاقتصادي قد تم تحويلها إلى لجنة وزارية قامت بدراستها، ووضع الاجراءات، والبرنامج الزمني، وأسلوب التنفيذ المقترح لها. وقد تم رفع هذه التوصيات للجهات

المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، ومن المتوقع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها في القريب العاجل.

في القطاع المصرفي:

- يتكون النظام المصرفي في السلطنة من البنك المركزي العماني واثنين وعشرين مصرفا تجاريا وثلاثة مصارف متخصصة وعدد من دور الصرافة. وجنبا إلى جنب مع هذه المؤسسات العاملة في القطاع المالي تقوم شركات من نوعية اخرى هي شركات تأجير الأصول وشركات الشراء الايجاري والتمويل وشركات التأمين وصناديق التعاقد وكذلك سوق مسقط للأوراق المالية.
- قام البنك المركزي العماني خلال العام بطرح دولارات أمريكية «بنك نوت» نقدا للبنوك التجارية العاملة في السلطنة لتقوم بدورها ببيعها لأكبر عدد ممكن من المواطنين ومحلات الصرف. وحدد البنك المركزي سعر البيع للبنوك التجارية بـ ٣٧٨ بيسه للدولار على أن تبيعها بسعر لا يتجاوز ٣٨٩ر٥ بيسه للدولار للجمهور وبما لا يتجاوز ٣٨٨ بيسه للدولار للصيارفة على أن يكون هذا السعر شاملا العمولات والتكاليف الأخرى.
- قرر البنك المركزي العماني عدم السماح للبنوك التجارية بأن تباشر أنشطة بنوك الاستثمار كاملة وحدد لها أن تعمل في مجالات السمسرة بالعمولة والتوسط في تسويق الاوراق المالية وتسويق الأموال الصادرة في الخارج.
- تبين تقارير البنك المركزي العماني بأن ٧٣ بالمائة من قيمة القروض المقدمة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية في السلطنة خلال العامين السابقين قد اتجهت إلى تجارة الاستيراد والتشييد والقروض الشخصية.
- تم بتاريخ ١٩٩٠/٧/١ تأسيس مصرف جديد هو البنك العماني الأوروبي، وهو شركة مساهمة عمانية مقفلة تم انشاؤها بموجب القوانين السارية في السلطنة. ويبلغ رأسمال هذه الشركة المدفوع بالكامل خمسة ملايين ريال عماني اكتتب المؤسسون فيها بسبعين في المائة واكتتب بنك اندو - سويز بالثلاثين بالمائة المتبقية. وقد قامت الشركة بشراء بنك الإتحاد العماني، واطلق على البنك الجديد اسم «البنك العماني الأوروبي».
- تم خلال العام فتح باب الاكتتاب في مؤسسة المصرف العماني لزيادة رأس المال بواقع ٢ر٨ مليون سهم يتم طرحها للعمانيين ومواطني دول مجلس التعاون.
- قدم بنك عمان للزراعة والأسماك قروضا قيمتها اكثر من ٣٠ مليون ريال عماني وذلك منذ بداية تأسيسه في ابريل/ نيسان ١٩٨٠ وقد توزعت هذه المبالغ على حوالي ٩١٦٠ قرضا بمتوسط بلغ قيمته ٣٣٠٠ ريال عماني.
- افتتح بنك عمان الدولي فرعه الجديد مسجلا بذلك الرقم (٤٣) لفروع البنك العاملة بالسلطنة.

السوق المالي:

- شهدت حركة التداول في سوق مسقط للأوراق المالية - حسب الاحصاءات الصادرة عن دائرة الدراسات والبحوث والاعلام في السوق - نشاطا مرتفعا خلال العام، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة في السوق النظامية والسوق الموازية والسوق الثالثة للفترة من ١٩٩٠/١/١ ولغاية ١٩٩٠/١٢/٣٠، ٢٥ مليونا و٨٢ الفا و٨٤٦ سهما، وحجم التداول ٤٥ مليونا و ٩٦٠ الفا و١٠٤ ريالا عمانيا، وعدد العقود المنفذة ١٣ر٠٧٤ عقدا.
- كان حجم التداول في السوق النظامية ٤١ مليونا و٨٥١ الفا و٢٤٥ ريالا عمانيا، وعدد الأسهم المتداولة ٢٢ مليونا و٣٢٨ الفا و٩٩١ سهما، وعدد العقود المنفذة ١١ر٠٤٠ عقدا.
- وبلغ حجم التداول في السوق الموازية ٤ ملايين و٣٨ الفا و٧٥٩ ريالا، وبلغ عدد الأسهم المتداولة ٢ مليون و٦١٣ ألفا و ٧٥٥ سهما، وعدد العقود المنفذة ٢ر٠٣٢ عقدا.
- وبلغ عدد الأسهم المتداولة في السوق الثالثة ١٤٠ر١٠٠ سهم وحجم التداول ٧٠ر١٠٠ ريال عماني وذلك نتيجة

لابرام عقدين فقط.

– أظهرت الاحصائيات نفسها أنه جرى التداول بأسهم ٤٠ شركة في السوق النظامية، وأن أكبر حجم تداول حصل يوم ١٩٩٠/٩/٥ قيمته ١ر٦٢٣ر٦٩٢ ريالا عمانيا، وأكبر عدد للأسهم المتداولة وهو ١ر١٠٩ر٨٣٠ سهما سجل يوم ١٩٩٠/٩/٤، وأكبر عدد للعقود وهو ٢٥٢ عقدا سجل في ١٩٩٠/٦/١٨.

– وبالنسبة للتوزيع القطاعي من حيث عدد الأسهم فقد احتل قطاع البنوك وشركات الاستثمار المرتبة الأولى من المجموع الكلي لعدد الأسهم المتداولة في السوق خلال العام، تلاه قطاع التأمين، ثم قطاعا الصناعة والخدمات. وفيما يتعلق بحجم التداول فقد شغل قطاع البنوك وشركات الاستثمار المرتبة الأولى أيضا، تلاه قطاع التأمين ثم الخدمات وأخيرا قطاع الصناعة. أما من حيث عدد العقود المنفذة في القاعة فقد جاء قطاع البنوك وشركات الاستثمار في الصدارة تلاه كل من قطاع الخدمات، وقطاع الصناعة، ثم قطاع التأمين.

– إنضم سوق مسقط للاوراق المالية لعضوية المنظمة الدولية لهيئات اسواق المال وذلك بعد أن تمت الموافقة على ذلك في المؤتمر الأخير الذي عقدته المنظمة في مدينة سانتياجو في شيلي.

– وافقت سلطات سوق مسقط للأوراق المالية، لأول مرة، على السماح للمقيمين من غير العمانيين في سلطنة عمان باستثمار اموالهم ومدخراتهم في السوق من خلال حسابات خاصة للاستثمار المشترك تشرف عليها وتديرها شركات الوساطة العاملة في السوق. وتستهدف الصناديق الجديدة – التي أطلق عليها اسم وحدات الاستثمار المشترك – تجميع الأموال والمدخرات من المواطنين وصغار المستثمرين والمقيمين واستثمارها في مجال الأسهم في السوق لحساب المكتتبين في الحساب المشترك. وينص التنظيم الجديد على اشتراط تحقيق نسبة ٥١ بالمائة للمستثمرين العمانيين من قيمة الحساب الذي قدر بمبلغ مليون ريال عماني مقابل ٤٩ بالمائة للمقيمين من الوافدين على السلطنة. وسيكون للحساب جمعية عمومية تحاسب الشركة التي تتولى ادارة الموجودات.

– اصدرت سوق مسقط للأوراق المالية العدد الأول من كتاب دليل الشركات المساهمة العمانية والذي يعتبر أول دليل من نوعه يتم اصداره في السلطنة. ويشكل الدليل مرجعا لأهم المعلومات والبيانات والمؤشرات المالية والتحليلات الخاصة بالشركات المساهمة العمانية والتي من شأنها أن تفيد المستثمر وتمكنه من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب في ضوئها.

وفي مجال النفط والغاز:

– بلغ الانتاج النفطي خلال النصف الأول من العام – حسب احصاءات مجلس التنمية العماني – ٦٦٢ ألف برميل يوميا. وتشير بعض المصادر المطلعة إلى زيادة في الانتاج في النصف الثاني من العام، رافقتها زيادة في أسعار النفط في اعقاب الغزو العراقي للكويت، مما أدى إلى زيادة الايرادات النفطية وانخفاض العجز في موازنة عام ١٩٩٠ كما بينا ذلك من قبل. وتبين الاحصاءات نفسها أن الايرادات النفطية في أشهر يونيو/ حزيران، ويوليو/ تموز، وأغسطس/ آب قد زادت من ٩ر٩٢ مليون ريال عماني إلى ١١٦ مليون ريال عماني، وإلى ٦ر٢١٠ مليون ريال عماني على التوالي.

– رحبت الحكومة العمانية بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٨ بالاتفاقية الجديدة لمنظمة اوبيك والتي تم بموجبها بقاء سقف الانتاج عند مستوى ٤٩١ر٢٢ مليون برميل يوميا.

– ارتفع عدد حقول النفط المنتجة من ٣ حقول عام ١٩٧٠ ليصل إلى ١٤ حقلا في عام ١٩٨٠ ثم إلى ٦٧ حقلا في عام ١٩٩٠، وبلغ عدد الآبار المنتجة ١٢٠ بئرا.

– ارتفع انتاج النفط من معدل ٢٩٤ الف برميل في اليوم عام ١٩٧١ إلى ٧٠٠ آلف برميل في اليوم عام ١٩٩٠.

– بينت وزارة النفط العمانية أن مجموع النفط بمكامنه في السلطنة يقدر بحوالي ٥٠ مليار برميل. ويبلغ الاحتياطي الحالي حوالي ٤ر٢ مليار برميل، ويؤمل بأن تتوصل التكنولوجيا النفطية إلى وسائل أكثر تطورا بحيث يرتفع عامل الإستخلاص ويصبح الإنتاج أقل كلفة. ويمكن عندئذ زيادة الإحتياطي في مختلف الحقول.

– تم بمناسبة العيد الوطني العشرين بدء الانتاج بحقلين جديدين للنفط هما حقل (صفا) وحقل (دليل) ويتوقع أن تبلغ طاقتهما الانتاجية ٥٠ ألف برميل يوميا.

– أعلنت وزارة النفط العمانية أن الجهود المبذولة خلال عام ١٩٩٠ قد اسفرت عن زيادة الاحتياطي النفطي بحوالى ٣٢٧ مليون برميل نتيجة لاعمال الاستكشاف والهندسة البترولية الناجحة .

– تشير التقديرات الرسمية إلى أن احتياطي الغاز الطبيعي في السلطنة بلغ في ١٩٩٠/١/١ حوالي ٩ر٩ ترليون قدم مكعب، ويشمل ذلك ٢ر٨ تريليون قدم مكعب من الغاز المصاحب وحوالي ٧ تريليون قدم مكعب من الغاز الحر غير المصاحب.

– وقع وزير النفط والمعادن اتفاقية لتطوير حقل الخوير* البترولي ليرتفع انتاجه إلى معدل ١٥٠ الف برميل يوميا. وتبلغ تكاليف الاعمال التي تشملها الاتفاقية ٢٠٠ مليون دولار امريكي. ويستغرق العمل بهذه الاتفاقية ١٨ شهرا. وتتضمن الأعمال المتعلقة بالاتفاقية شراء المعدات اللازمة لتجميع النفط والغاز، والقيام بالاعمال الهندسية الانشائية الخاصة بتطوير الحقل.

– بدأت خلال العام عمليات انتاج النفط في حقل دليل بوادي اسود وذلك بمعدل ٨٥٠٠ برميل يوميا بعد أن اظهرت عمليات التنقيب عن النفط في هذه المنطقة التي تبعد نحو ٣٠٠ كم جنوب غرب مسقط أن مستويات النفط في هذا الحقل البترولي تغطي مساحة ٢٨ كيلو مترا مربعا الأمر الذي دفع بالشركة صاحبة الامتياز إلى الدخول في مرحلة الانتاج التجاري للنفط في هذه المنطقة.

– وقعت شركة تنمية نفط عمان اتفاقية مدتها ثلاث سنوات مع الشركة العمانية العالمية القابضة لصالح مقاولها الفرعي وهو شركة بلاد للصناعات الحديدية وذلك لانتاج نحو ٧٠ وحدة من المضخات التأرجحية كل عام. ويذكر أن هذه المضخات هي التي تستخدمها شركة تنمية نفط عمان لاستخراج النفط من كثير من حقولها البالغ عددها ٦١ حقلا. وفضلا عن تصنيع المضخات محليا فان هذه الاتفاقية توفر نحو ثلاثين فرصة عمل جديدة للمواطنين.

– وقعت سلطنة عمان اتفاقية لتوسيع محطة معالجة الغاز في يبال والتي تبلغ تكلفتها أكثر من ٧٤ مليون دولار وتهدف إلى اضافة وحدات جديدة وتركيب ضاغطات في المحطة لرفع كفاءة الانتاج فيها لتصل إلى ٥ر١٦ مليون متر مكعب يوميا.

– وقعت شركة تنمية نفط عمان عقدا مع شركة المانية ينص على تزويد الأولى بأنابيب لاستخدامها في مشاريع خطوط الأنابيب التي تقوم بها يتعلق أحدها بمد خط انابيب للغاز بطول ١٠٨ كم، وهو يربط حقل نفط الخوير بمصنع يبال للغاز والآخر خط لأنابيب النفط يربط حقل الخوير بحقل مرمول في جنوب البلاد. ويعتبر خط انابيب الخوير جزءا من مشروع تطوير الحقل السابق ذكره وسوف يزود مصنع الغاز باللقائم الضرورية.

– قامت وزارة النفط والمعادن في خلال شهر مارس/ اذار ١٩٩٠ بتنظيم اجتماع مشترك لخبراء النفط من دول الأوبيك ومن الدول الأخرى المستقلة المنتجة للنفط، وذلك مواصلة للمشاورات التي بدأت في مارس/ آذار ١٩٨٦

---

* تم اكتشاف حقل الخوير في عام ١٩٦٨ وقدر مخزونه بـ ١ر٤ مليار برميل من النفط الخفيف، وعند تدفق النفط في عام ١٩٧٦ اتضح أن استعمال الوسائل التقليدية سيؤدي إلى استخراج ١٠ بالمائة فقط من النفط، كما اوضحت الدراسات أنه باستخدام طرق اضافية اخرى كحقن الماء لتوليد الضغط يمكن من رفع نسبة عامل استخلاص النفط إلى ٣٣ بالمائة.

لوضع اطر عامة تستهدف استقرار سوق النفط بما يخدم مصالح المنتجين والمستوردين معا ويحمي الاقتصاد العالمي من الهزات المفاجئة كتلك التي تضرر منها في بداية عام ١٩٨٦.

وفي مجال التعدين:

- بالإضافة إلى خامات النحاس والعناصر المرافقة لها كالذهب والفضه التي يتم إستخراجها حاليا من مناجم الأصيل، عرجاء، وبيضاء في صحار ويتم تصفيتها وإنتاجها في صورة نحاس بنقاوه ٩ر٩٩ بالمائة وبمعدل ١٥ إلى ١٨ ألف طن متري سنويا، بينت دراسات الجدوى الإقتصادية التى أجريت على موقعي جبل السافل والراكي أن المخزون من خامات النحاس يقدر بحوالي ٨ر٤٠ ملايين طن ويشكل النحاس ١ر٢٦ في المائة و٦ر٠ غرام من الذهب لكل طن، تشير نتائج المسح الجيولوجي والتنقيب المعدني إلى وجود عدة خامات أخرى كخام الكروم الذى سيتم إستخراجه في المستقبل القريب بواسطة شركة الكروم العمانية حيث تم وضع خطه خاصة لتطوير وتنمية وتعدين خام الكروم من جميع المواقع ليصل الإنتاج إلى أكثر من ١٥ ألف طن متري سنويا من النوع الحراري، ويقدر الإحتياطي العام للكروم ب ٢ مليون طن متري بينما يقدر إحتياطي السلطنه من النحاس بما يقارب ٢٠ مليون طن متري.
- إلى جانب خامات النحاس والكروم هناك شواهد معدنية لخامات المنجنيز، اللتريت (حديد)، الرصاص، الزنك، ومعادن الطاقة مثل الفحم ومعادن الخامات الصناعية مثل الرخام والجبس والإسبستوس.
- في إطار جهود السلطنه لإكتشاف وإستغلال ثرواتها المعدنية، هناك برامج لإجراء مسوحات جيوفيزيائية في الأراضي العمانية حيث تم التوقيع على إتفاقية مع شركة استرالية لتنفيذ مشروع للمسح الجيوفيزيائي بتكلفة قدرها ٦٠٠ ألف ريال عماني، ويعد هذا المشروع الأول من نوعه في السلطنه حيث يتم به مسح جيوفيزيائي يستخدم الوسائل المغناطيسيه والإشعاعيه بهدف معرفة أنواع وطبيعة الصخور والرواسب في باطن الأرض للوقوف على النواحي التعدينية والمعادن المخزونه في الأرض ويغطي هذا المشروع ٨ الآف كيلو متر مربع من سهل الباطنه و٤٠٠ كيلو متر مربع في منطقة الظاهرة.
- عقدت في مسقط في ١٩٩٠/١/١٩ ندوة دولية حول صخور الأوفيوليت الشهيرة بالتركيزات المعدنية نظمتها وزارة النفط والمعادن العمانية بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس ومنظمة اليونيسكو، وناقشت الندوة ١٢٦ بحثا خلال أربعة ايام عن عمليات تكون صخور الاوفيوليت في قيعان المحيطات والغلاف الأرضي والينابيع الساخنه وما تضم من رواسب معدنيه هامه، وكيفية انزلاق صخور اوفيوليت عمان من المحيطات فوق اليابسة، وقد شارك في الندوة ٢٨٤ عالما وجيولوجيا من ٢٧ دولة عربية واجنبية.

وفي مجال الصناعة:

- بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣ في السلطنة ٣٤١٣ منشأة صناعية بلغت جملة تكاليفها الاستثمارية ٩٩ ر٣٧٧ مليون ريال عماني، وبلغ عدد العاملين فيها ٢٤٦٨٠ عاملا في حين بلغت الأجور السنوية لهم حوالي ٣٣ مليون ريال عماني.
- ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من ٢٧ مليون ريال عماني في عام ١٩٨١ إلى نحو ١ر١٣٧ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٩.
- سجل القطاع الصناعي نموا بالنسبة إلى القيمة المضافة بالأسعار الجارية بلغت نسبته ١ر١٠ بالمائة خلال عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٧ر١٢٣ مليون ريال عماني مقابل ٤ر١١٢ مليون ريال عماني سجل في عام ١٩٨٨.

– تم بمناسبة احتفالات السلطنة بالعيد الوطني العشرين افتتاح مصانع بهيئة منطقة الرسيل الصناعية خاصة بانتاج الأثاث المعدني، والملابس الجاهزة، والمنظفات الصناعية، والزيوت النباتية، والصناعات المعدنية.
ويذكر أنه قد تم افتتاح هيئة منطقة الرسيل الصناعية رسميا في ١٩٨٥/١٢/٤ بهدف النهوض بالصناعة وحفز المواطنين العمانيين على المشاركة في حركة التصنيع في السلطنة. والهيئة مزودة بكل التسهيلات الفنية والادارية والخدمية وتقوم سلطاتها بتأجير الأراضي الصناعية والمصانع الجاهزة للمستثمرين العمانيين والأجانب بجانب قيامها بتوفير جميع أمدادات المياه والغاز الطبيعي وتوفير شبكة الاتصالات السلكية والاسلكية والخدمات الضرورية الأخرى.
– أكدت احصائيات المديرية العامة للصناعة بوزارة التجارة والصناعة العمانية خلال الفترة ١٩٩٠/١/١ – ١٩٩٠/١٢/٣١ ان عدد المنشآت الصناعية المسجلة بلغ ١٤٢ منشأة اجمالي تكاليفها الاستثمارية ٦٫٤٥٢٫٤٠٠ ريالا عمانيا.
– بدأت سلطنة عمان خلال العام الاعداد لاقامة مشروع صناعي ضخم في سهل صلالة في المنطقة الجنوبية من السلطنة للاستفادة من ٣٧٥ هكتارا مزروعة بالنارجيل (جوز الهند) تنتج حوالي خمسة ملايين حبة من النارجيل أو ما يقدر بنحو ٤٥٠٠ طن سنويا، ومن المقرر أن ينتج المصنع عددا من المنتجات يدخل النارجيل في تركيبها كالآيس كريم والفحم النباتي. وتقدر طاقة المشروع بثلاثة الاف طن اي ما يعادل ثلاثة ملايين حبة نارجيل.
– أصدر جلالة السلطان خلال العام أمرا بتخصيص جائزة سنوية تحمل اسمه لأفضل خمسة مصانع بالسلطنة.
– أصدرت غرفة التجارة والصناعة دليل عمان الصناعي ١٩٩٠/٨٩ باللغتين العربية والانجليزية، ويتضمن الدليل كل ما يتعلق بالصناعة الوطنية واقعها ومسارها واحصاءات ورسوما بيانية حول التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية المسجلة منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ وعدد المنشآت الصناعية حسب الأنشطة خلال الفترة نفسها. كما يحتوي الدليل على جميع القوانين والقرارت المتعلقة بالصناعة وتعديلاتها ونظام الدعم المالي للقطاع الخاص والحوافز الصناعية التي تقدمها الدولة لتشجيع الصناعة الوطنية، وكيفية انشاء الشركات الصناعية والاجراءات الواجب اتباعها للحصول على التراخيص الصناعية. ويتضمن الدليل كذلك بيانات ورسوما عن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي منذ عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٨٨.

وفي مجال الزراعة والثروة السمكية:

– تأتي سلطنه عمان في المرتبة الثانية خليجياً من حيث المساحة والأرض القابلة للزراعة وحجم الانتاج الزراعي بعد المملكة العربية السعودية. وتأتي السلطنة في المرتبة الأولى في انتاج الأسماك بين دول المجلس والثانية في الانتاج النباتي، والثانية في انتاج الألبان ومشتقاته، ولكنها الخامسة بالنسبة لانتاج اللحوم الحمراء.
– نجحت السلطنه خلال فترة قياسية في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل الزراعية كالتمور والليمون وبعض محاصيل الخضر.
– بلغت مساحة الأراضي الزراعية في السلطنة، حسب معلومات وزارة الزراعة والأسماك، ٥٦ الف هكتار*

---

* تشير أحدث الاحصاءات غير المنشورة التي أظهرتها المسوحات الاستكشافية اعتمادا على الصور الجوية الحديثة والتى نفذت في عام ١٩٩٠ ضمن أنشطة مشروع التربة أن مساحة الأراضي الزراعية تفوق بكثير الرقم المشار إليه أعلاه اذ وجد أن مساحة الأراضي الزراعية القائمة حاليا ابتداء من صلالة والباطنة وبعض مناطق عمان الداخل تتجاوز ٨٠ ألف هكتار، وسوف يتم نشر وتحديث بيانات مساحات الأراضي الزراعية في جميع مناطق السلطنة حال الانتهاء من الدراسة التفصيلية التي تجري ضمن مشروع مسح التربة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو».

بالاضافة إلى ٤٠ الف هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، وبلغ الدعم الذي قدمته الحكومة للمشروعات الزراعية خلال الخطة الخمسية التي انتهت خلال العام ٤٦ر٧٨٣ مليون ريال عماني.

– أظهرت المسوحات الاستكشافية – حسب معلومات وزارة الزراعة والأسماك – أن مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة بصنفيها عالي ومتوسط الصلاحية قد بلغ ٢ر٢٢٣ر٠٥٧ هكتار.

– ارتفعت قيمة الانتاج الزراعي – حسب كتاب الاحصاء السنوي ١٩٨٩ – من ٦٧ر٥ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٥ إلى ٨٣ر٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٩.

– ارتفع مجمل الناتج المحلي الزراعي والسمكي من ٩٣ر٧ مليون ريال عماني عام ١٩٨٥ إلى ١١٧ر١ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٩، أي قدر معدل النمو السنوي بقيمة الانتاج الزراعي والسمكي ٦ر٥٪ خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٨٩، كما زادت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والأسماك من ٢ر٥٪ في مجمل الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في عام ١٩٨٥ إلى ٤ر٦٪ عام ١٩٨٩، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة باضطراد في المستقبل نتيجة الجهود التي تبذلها الحكومة واقبال القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية.

– تم ادخال نظم الري الحديثة في مزارع ومشاتل وزارة الزراعة والأسماك في المناطق المختلفة وفي كثير من مزارع المواطنين ويجري حاليا من خلال برامج موسعة تنفيذ هذه النظم في مزارع المواطنين الذين يعتمدون على مياه الري من الآبار الجوفية وذلك بهدف التوسع الرأسي في القطاع الزراعي واستخدام مياه الري بكفاءة عالية وتحقيق انتاجية زراعية مرتفعة في ظل ترشيد مستلزمات الانتاج وتركيب محصولي ملائم، كما يتم المحافظة على مصادر المياه وصيانة الآبار الزراعية وحفر الابار المساعدة للافلاج وذلك بهدف تحسين كفاءة نقل وتوزيع مياه الري إلى المزارع.

– تم خلال العام تنفيذ ثمانية سدود في كل من السيب وصحار وبهلا وصور والحمراء ونزوي وسد عبري الذي اقيم على المجرى الرئيسي للوادي الكبير بالولاية. وهناك عدد من السدود التي مازالت تحت التنفيذ حتى الآن منها سد وادي المعاول بولاية بركاء والذي ينتهي العمل به عام ١٩٩١، وسد صحنوت بالمنطقة الجنوبية، وسد وادي الفليج في ولاية صور وسينتهي العمل في هذين السدين في العام المقبل ايضاً.

وهناك سدان تم طرحهما في مناقصات عامة وهما سد وادي الطوي وسد وادي الريخة بولاية بركاء ومن المنتظر خلال الخطة الرابعة المقبلة، انشاء (١٢) سدا اثبتت الدراسات جدواها موزعة على معظم اودية السلطنة.

– أعدت غرفة تجارة وصناعة عمان دراسة خاصة حول مشروعات الاستثمار الزراعي، وقدمتها للقطاع الخاص. واقترحت الدراسة انشاء بعض مزارع الدواجن لصغار المستثمرين لسد ثلث احتياجات العجز من احتياجات البيض في عام ١٩٩٣ ونصفه في عام ٢٠٠٠ وانشاء بعض المزارع لانتاج لحوم الدواجن لسد ٢١ بالمائة من الاحتياجات عام ١٩٩٣ و ٢٩ر٩ بالمائة عام ٢٠٠٠. واقترحت الدراسة نوعين من المزارع يتم توزيعها حسب التوزيع السكاني والظروف المناخية، الأولى لانتاج ٧٥ الف بيضة سنويا بالاضافة إلى ٥٠٠ دجاجة والثانية لانتاج ٤٥ ألف بيضة سنويا بالاضافة إلى ٣٠٠ دجاجة. كما اقترحت الدراسة اقامة مزارع تجارية ذات انتاجية عالية باستعمال احدث اساليب الانتاج الأولي تنتج ٢٠٠ الف دجاجة بياضة والثانية ١٠٠ الف دجاجة والثالثة ٥٠ ألف دجاجة، واقترحت انشاء مزارع خاصة لدواجن اللحوم الأولى تنتج ٥ ملايين دجاجة والثانية ٣ ملايين دجاجة والثالثة مليون دجاجة سنويا.

– وقع وزير الزراعة والأسماك على اتفاقية انشاء مختبر الزراعة النسيجية ومختبر مخلفات التمور في جماخ بالمنطقة الداخلية. وتبلغ التكلفة الاجمالية للمشروعين اكثر من ٥٠٠ الف ريال، وسوف يوفر المشروع الواحد ٢٥ الف فسيلة نخيل للمزارعين سنويا، وقد اخذ بعين الاعتبار التوسع المستقبلي وذلك بامكانية ادخال اضافات

بسيطة لتصل الطاقة الانتاجية لهذا المختبر إلى ١٠٠ ألف فسيلة نخيل وذلك حسب المتطلبات المستقبلية.

– قدم بنك عمان للزراعة والأسماك منذ بدء نشاطه في ابريل/ نيسان ١٩٨٢ وحتى نهاية أغسطس/ آب ١٩٩٠ ما يزيد على سبعة آلاف قرض لاقامة مشاريع زراعية بلغت قيمتها ٢٤٫٦٧٠ مليون ريال عماني، وبما يعادل ٨١٫٧ بالمائة من اجمالي القروض التي وافق البنك على منحها خلال تلك الفترة. وتوزعت هذه القروض على مختلف مناطق السلطنة من شمالها إلى جنوبها بما يتفق وحاجة أهالي هذه المناطق، وبما يتفق وخطط وبرامج وزارة الزراعة والأسماك.

– نجحت زراعة البن في جبال ظفار حيث تتوفر اشعة الشمس والرطوبة والأمطار.

– أصدرت وزارة الزراعة والأسماك خلال العام «مفكرة المرشد الزراعي» وهو كتاب خاص عن الارشادات الزراعية بهدف توعية المزراعين.

– شاركت الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية في معرض الأسبوع الأخضر في برلين، وهي تواظب على هذه المشاركة منذ أربعة أعوام. ومن بين المنتجات العمانية التي قدمت خلال العام في جناحها الكحل العماني الذي لاقي اقبالا من قبل الزوار، كذلك شاركت الهيئة أيضاً في المعرض الملكي ببرمنجهام بالمملكة المتحدة ولاقت المنتجات العمانية وبخاصة منتجات اللبان، والخيران، وصحاري والسدر اقبالا كبيرا.

– تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر في عام ١٩٨٨ أنجزت وزارة الزراعة والأسماك خلال عام ١٩٩٠ أعداد الخطة العشرية لقطاع الزراعة والأسماك (١٩٩١ – ٢٠٠٠) والتي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تضيق الفجوة الغذائية والسعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي.
- تنمية الموارد البشرية وخلق فرص للعمل وتحسين دخل ومستوى معيشة المزراعين والصيادين.
- رفع الانتاجية الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للمياه وتحقيق متوسط معدل لنمو سنوي للقطاع الزراعي ٣٫٦٪ وتنشيط المناطق الريفية عن طريق تطوير الزراعة والصناعات الزراعية.

– كما أعدت الوزارة خلال العام الخطة الخمسية لتنمية القطاع الزراعي والحيواني والسمكي (١٩٩١ – ١٩٩٥) وتشرع الوزارة ابتداء من العام القادم ١٩٩١ في تنفيذ البرنامج الاستثماري حسب الجدول الزمني المحدد.

وفي مجال التجارة:

– بلغت قيمة الواردات العمانية – في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٠ – حسب احصاءات مجلس التنمية – ما قيمته ٤٧٠٫٩ مليون ريال عماني، وبلغت في نهاية عام ١٩٨٩ ما قيمته ٨٦٧٫٩٥ مليون ريال عماني بالمقارنة بما قيمته ٨٤٦٫٤٣ مليون ريال عماني خلال عام ١٩٨٨ بزيادة تبلغ ٢١٫٥٢ مليون ريال عماني. وكان ترتيب الدول العشر الأولى التي تستورد منها السلطنة كما يلي: الامارات العربية المتحدة، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا الغربية، فرنسا، هولندا، استراليا، الهند، سويسرا.

– بلغت قيمة الصادرات العمانية – حسب المصدر السابق ذكره – في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٠، ما قيمته ٧٣٫٦٥ مليون ريال عماني شكلت الصادرات النفطية منها ٨٨٫٧ بالمائة، وبلغت في نهاية عام ١٩٨٩ ما قيمته ١٥١٢٫٢ مليون ريال عماني، شكلت الصادرات النفطية منها ٨٨٫٩ بالمائة، وفي نهاية عام ١٩٨٨، ما قيمته ١٢٥٦٫٧ مليون ريال عماني، شكلت الصادرات النفطية منها ٨٧٫٧ بالمائة.

– تشير احصاءات التجارة الخارجية إلى أن حجم التجارة الخارجية لسلطنة عمان مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغ خلال عام ١٩٨٩ ما قيمته حوالي ٣٤٦ مليون ريال عماني، وكان اجمالي قيمة الواردات العمانية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام نفسه حوالي ٢٤٠ مليون ريال عماني، اي ما يساوي ٢٧٫٧

بالمائة من قيمة الواردات الكلية للسلطنة في حين بلغ اجمالي قيمة الصادرات العمانية إلى دول المجلس خلال الفترة نفسها حوالي ١٠٦ ملايين ريال عماني بنسبة ٥ر٦٢ بالمائة من قيمة الصادرات الكلية للسلطنة. هذا وقد بلغت قيمة الواردات العمانية من دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام الماضي حوالي ٢١٠ ملايين ريال عماني في حين بلغت قيمة الصادرات العمانية اليها خلال الفترة نفسها حوالي ٨٢ مليون ريال عماني.

أما الواردات العمانية من المملكة العربية السعودية فقد بلغت خلال العام الماضي حوالي ٥ر١٧ مليون ريال عماني في حين بلغت قيمة الصادرات العمانية اليها خلال الفترة نفسها حوالي ٣ر١٥ مليون ريال وقد بلغت النسبة ٥ر٩ بالمائة من التجارة الخارجية للسلطنة مع دول المجلس.

وفيما يتعلق بالبحرين والكويت وقطر فقد بلغت قيمة الواردات العمانية من الدول الثلاث خلال العام الماضي حوالي ٧ر١٢ مليون ريال، في حين بلغت قيمة الصادرات العمانية إلى الدول الثلاث خلال الفترة نفسها حوالي ٧٥٠ ر٧ مليون ريال.

– ارتفعت قيمة الصادرات السمكية – حسب التقرير السنوي للمديرية العامة للأسماك في عام ١٩٩٠ – من ٦٥ر٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٨١ إلى ٩٢ر١٤ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٩ ثم ارتفعت بشكل متميز في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٣٣ مليون ريال عماني.

– أصدرت الادارة العامة للجمارك العمانية احصائية بينت أن عدد الدول المستوردة للأسماك العمانية قد بلغت خلال العام ٢٦ دولة على رأسها كوريا الجنوبية تليها دولة الامارات العربية المتحدة ثم المملكة العربية السعودية ثم ايطاليا. هذا وتصدرت الأسماك المجمدة قائمة الصادرات السمكية تلتها عقارب البحر واصناف أخرى منها الطازجة ومنها المملحة والمبردة والجافة.

– بلغ عدد المنشآت والشركات المسجلة بالسجل التجاري في نهاية عام ١٩٨٩ – حسب احصاءات مجلس التنمية – ٣٩٣٩٧ مؤسسة، بلغت رؤوس أموالها ٣ر١٥١ مليون ريال عماني، يحظى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بالمرتبة الأولى حيث يبلغ عدد مؤسساته ٢٥٨٤٠ مؤسسة، يليه قطاع التشييد والبناء ٥٢٥٩ مؤسسة ومن ثم الصناعات التحويلية ٤٢٩٩ مؤسسة، ثم خدمات المجتمع العامة ٢٦٨٧ مؤسسة.

– بلغ عدد المنشآت والشركات المسجلة بالسجل التجاري المملوكة بالكامل للعمانيين ٩٠٨ر٣٧ مؤسسة في نهاية عام ١٩٨٩.

– بلغ عدد الشركات المساهمة المملوكة بالكامل للعمانيين ٦٠ شركة مساهمة. مجموع رؤوس اموالها اكثر من ١٩٤ مليون ريال منها ٢٤ شركة صناعية و٦ شركات تجارية و٣ شركات سياحية وفندقية في حين توزع باقي الشركات على القطاعات الأخرى فكان نصيب القطاع الزراعي ٦ شركات، والقطاع المالي ١٦ شركة وقطاع النقل والمقاولات ٥ شركات.

– بلغ عدد الشركات التي يشترك فيها رأس المال العماني مع الأجنبي ٢٧٩ شركة منها ١١٣ شركة توصية و١٤٠ شركة محدودة المسؤولية و١٥ شركة مساهمة و ٩ شركات تضامنية، بلغ مجموع رؤوس اموالها حوالي ١٧٩ مليون ريال عماني. وقد تركز معظم رؤوس اموال هذه الشركات في القطاع المالي بنسبة ٥٩ بالمائة يليه القطاع الصناعي بنسبة ١٣ بالمائة.

– صادقت وزارة التجارة والصناعة على التقرير الخاص بتغيير المسميات الأجنبية للمحلات التجارية في مسقط والولايات وتأتي هذه الاجراءات تنفيذا للأوامر السامية بالحفاظ على الطابع العربي الأصيل خاصة وأن اللوحات التجارية تعطي دلالة وتعد من السمات الأساسية للمظهر العام للمدينة.

– أقيم في مسقط المعرض المشترك السادس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ٢٧

ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩ حتى ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠، وشاركت فيه العديد من الشركات الخليجية، واتسم بازدياد ملحوظ في حجم مشاركة الأعضاء.

– عقدت بمقر غرفة تجارة وصناعة عمان ندوة «تجربة الادارة الصناعية في اليابان» التي نظمتها وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة عمان ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، بالتعاون مع المركز الياباني للتعاون مع الشرق الأوسط، وشارك في هذه الندوة أصحاب العلاقة والاهتمام من العاملين في مجال الصناعة من القطاعين الحكومي والخاص.

– عقدت ندوة في مسقط بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧ لشرح قانون التجارة العماني الجديد الذي ينظم الوكالات وعمليات البنوك واجراءات الافلاس، والذي سوف يبدأ تطبيقه يوم ١٩٩١/١/١٥ المقبل، ويتوقع أن يعيد تنظيم حركة التجارة تنظيماً كاملاً.

– تم خلال العام عقد مباحثات هامة في مسقط بين وفد تجاري فرنسي برئاسة وزير التجارة الخارجية الفرنسي وبين مسئولين عمانيين برئاسة وزير التجارة والصناعة العماني لتطوير وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين وكذلك لمناقشة بعض المشاريع السياحية التي طرحها الوفد الفرنسي لتنفيذها في السلطنة.

وجدير بالذكر أن فرنسا احتلت المركز الثامن في قائمة الدول المصدرة لسلطنة عمان خلال ١٩٨٩/٨٨ والبالغ عددها ١٠٩ دولة.

– تم خلال العام زيارة وفد تجاري مكسيكي للبلاد لتطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين السلطنة والمكسيك.

وقائع وأحداث وأخرى :

– قررت الحكومة العمانية انفاق مبلغ ٢٥ مليون ريال عماني لتمويل المشروعات التي تستهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء قابوس بما يسمح باستقبال ثلاث سفن في وقت واحد على أن تنتهي الأعمال الخاصة بتوسعة الميناء مع نهاية عام ١٩٩١.

– تقرر خلال العام الزام المقاولين في سلطنة عمان بتأمين ٢٠ بالمائة من احتياجاتهم محليا بهدف تشجيع الصناعة العمانية.

– وقع وزير المواصلات بسلطنة عمان على اتفاقية تنفيذ اعمال المرحلة الأولى من مشروع تحسين مطار صلالة العماني.

– شاركت ٢٤ شركة ومؤسسة عمانية في فعاليات معرض طهران الدولي الذي تم تنظيمه خلال الفترة ١–١٠/١٠/١٩٩٠.

– تم خلال العام البدء بتوسيع محطة تحلية المياه. ويتكون المشروع من تشييد وحدة انتاج بطاقة إنتاجية قدرها ستة ملايين جالون مياه في اليوم وتركيب مولدات كهربائية قوة ٣٠ ميجاواط. وبانتهاء تنفيذ هذا المشروع تصل القدرة الإنتاجية للمحطة إلى اربعة وعشرين مليون جالون في اليوم.

– تم وضع التصاميم اللازمة لتنفيذ مشروع لتوفير مصادر المياه لمدينة مسقط بكلفة تبلغ ١٥ مليون ريال عماني، ويمول من قبل الحكومة بالاشتراك مع وكالة دولية.

– تقرر خلال العام أن يتم إنشاء منطقة صناعية جديدة بجوار ولاية السويق.

– هناك اتجاه لدى الحكومة لنقل ملكية بعض الأسهم التي تملكها في عدد من الشركات إلى شركات القطاع الخاص. وتم تحديد هذه الشركات بتلك التي تستوفي شروط التمتع بالإدارة الجيدة، وتحقق أرباحاً مناسبة وتكون مسجلة بسوق مسقط للأوراق المالية حيث سيتم التحويل عن طريق هذا السوق مما سيعمل على دعمها وتنشيطها.

أحداث سياسية :

– تم اختيار السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان واحداً من أفضل عشرة زعماء على مستوى العالم ممن لهم دور بارز في مجال الإنماء السياسي والاجتماعي.

– في إطار التحرك السياسي للسلطنة ساهم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بأعمال مؤتمر القمة رقم (١١) لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما قام بعدة زيارات رسمية شملت عدداً من الدول العربية، من بينها المملكة العربية السعودية حيث وقع خلال زيارته لها مع الملك فهد بن عبد العزيز على اتفاقية الحدود بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

– زار عدد من الزعماء والسياسيين العرب والأجانب عمان حيث أجروا مباحثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان تناولت مستجدات أزمة الخليج.

– تلقى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان رسالة من الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على وصول السفينة « سلطانة» إلى الولايات المتحدة.

– أجري تعديل وزاري محدود على الحكومة العمانية حيث أنشئت وزارة جديدة هي وزارة العمل والتدريب المهني وعدل اسم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ليصبح «وزارة الشئون الاجتماعية».

– افتتحت في مسقط أول سفارة لدولة البحرين في سلطنة عمان.

– قررت حكومة السلطان قابوس بن سعيد الموافقة على فتح سفارة لدولة فلسطين في السلطنة.

– قررت سلطنة عمان وجمهورية بولندا بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٤ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– شهدت مسقط اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظرائهم وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في اجتماعهم المشترك الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٧ واستعرض الوضع الحالي للتبادل التجاري بين المجموعة الأوروبية ودول مجلس التعاون.

– اعترفت سلطنة عمان بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ رسمياً وقانونياً بجمهورية ناميبيا.

– قررت سلطنة عمان وجمهورية بلغاريا الشعبية بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٧ إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– قررت سلطنة عمان وجمهورية هنغاريا بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٩ إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– احتفلت سلطنة عمان بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٣ بالذكرى العشرين للنهضة العمانية المباركة التي قادها جلالة السلطان قابوس بن سعيد.

– أعلنت سلطنة عمان بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٥ ابقاء سفارتها في دولة الكويت مفتوحة، وعدم الاعتراف بأي وضع يترتب على الاحتلال العراقي للكويت.

– قرر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إنشاء مجلس للشورى، تمثل فيه جميع ولايات السلطنة دون أن يكون فيه ممثلون للحكومة، وقد تم تكليف جهات الاختصاص في الدولة باتخاذ الاجراءات اللازمة ليباشر المجلس مهامه مع احتفالات العيد الوطني الحادي والعشرين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١.

القروض :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٤٠١٢ فرص الاستثمار المتاحة.

١٠٤٠١٢ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

وفقاً للمصادر الرسمية في السلطنة تتوفر فرص الاستثمار التالية :

القطاع الصناعي :

- صناعة ودباغة الجلود.
- صناعة خامات المغنيسيوم وسبائك الكروم.
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية.
- صناعة بتروكيماوية.
- صناعة مواد البناء
- صناعات هندسية ومعدنية مختلفة لإنتاج قضبان النحاس وكوابل التلفونات.
- إنتاج الأسمدة والمبيدات الحشرية.
- زوارق لأغراض الصيد والترفيه.
- صناعات غذائية في مجال تجهيز الأسماك والفواكه والخضروات والتمور والليمون.
- قطع الغيار والآلات والمعدات.

القطاع الزراعي والثروة السمكية:

- انتاج اللحوم الحمراء
- انتاج الالبان
- إنتاج أعلاف الحيوانات.
- زراعة القمح والفواكه والنخيل.
- استصلاح الأراضى الزراعية.
- تربية الدواجن.
- تربية الماشية وتسمينها .
- صيد وتصنيع الأسماك.
- إنشاء مراكز تبريد خاصة للأسماك

قطاع المعادن والمحاجر :

- التنقيب عن المعادن.
- إنتاج الرخام.

قطاع السياحة :

- إقامة فنادق ومرافق سياحية في المنطقة الجنوبية بالسلطنة لما تتميز به من اعتدال في مناخها وخضرة في جبالها وما تنعم به من معالم سياحية أخرى مثل الآثار التاريخية .. الخ.
- مراكز تخييم بالمناطق الوعرة.

- مرسى للقوارب.
- فنادق ريفية.

٢٠٤٠١٢ المشروعات المعروضة للاستثمار.

وهي نفسها التى عرضت في تقرير مناخ الاستثمار في العام الماضي:

المشـــــــروع	الجهـــة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع* (ألف ريال عماني)
أنابيب الصلب الملحومة	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٤٦٨٠
العناصر الأساسية لأجهزة التسخين	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٢٠٠
عدادات الكهرباء والماء	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٣٥٠
العدد اليدوية	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٣١٠
المقابض واللوحات النحاسية للأبواب	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٤٥٠
تصنيع العدد	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٩٩٠
الأقفال والمفصلات	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٣١٠
تجهيزات معدنية لأجهزة التسخين	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٧٧٠
المواد المانعة للتسرب في المباني	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٢٤٠
الجبس الأبيض	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	١٢٠
البطاريات الجافة	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	١٩٧٠
زجاج السيارات	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٥٠٠
وصلات أنابيب الـ بي . في . سي	وزارة التجارة والصناعة	غ . م	دراسة جدوى اقتصادية	٣٥٠

٥٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في سلطنة عمان.

* بدون قيمة الأرض.

(١٣)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة فلسطين
لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة فلسطين
لعام ١٩٩٠

واصلت إسرائيل خلال العام ممارستها المتمثلة بمصادرة الأراضي وتجريفها وقلع الأشجار وحرث المحاصيل الزراعية وفرض الحصار التجويعي على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، واحكام القيود والرقابة على التجارة الداخلية والخارجية وادخال الأموال من الخارج، إضافة إلى ارغام الفلسطينيين على دفع الضرائب الباهظة.
وفي الوقت نفسه واصل الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة للعام الثالث على التوالي انتفاضته المباركة التي استمرت ابداعاتها الاقتصادية وتأثيراتها تتفاعل وتتطور وتتراكم في ترسيخ مقومات نمط من الاقتصاد المعتمد قدر الإمكان على الذات.
وفيما يلي تفصيل لأهم الأحداث التي شهدها هذا العام :

١٠١٣ تشريعات واجراءات حكومية :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٢٠٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع هيئات ودول غير عربية :-

– تم في طوكيو بتاريخ ٢١ – ١٩٩٠/٤/٢٦ عقد الاجتماع الأول للجنة الثنائية الفلسطينية اليابانية، حيث وافقت اليابان على التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، كما نظرت اللجنة في تنفيذ عدد من المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منها إقامة مركز للتأهيل المهني. كما أعرب الجانب الياباني عن استعداده لمناقشة امكانات إقامة معرض فلسطيني ياباني للتنمية، وتقديم مساعدات يابانية مباشرة تضاف إلى المساعدات عن طريق الأونروا وبقية منظمات الأمم المتحدة، ودراسة اعتماد المعاملة التفضيلية للصادرات الفلسطينية لليابان أسوة بما فعلته السوق المشتركة لصالح الصادرات الفلسطينية.
– قام وفد من منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة إلى جمهورية فيتنام خلال الفترة ٤/٢٨ – ١٩٩٠/٥/٢ جرى خلالها توقيع اتفاقية في هانوي للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي بين دولة فلسطين وجمهورية فيتنام الاشتراكية.
– تم في دار السلام بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ تجديد اتفاقية الأسواق الحرة فى تنزانيا الموقعة مع دولة فلسطين واتفق في اطار هذا التجديد على أن تبقى الإدارة ومديرها من طرف مؤسسة صامد الفلسطينية لمدة أربع سنوات أخرى.
– قام وفد من منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة حكومة تايلاند خلال الفترة ٢ – ١٩٩٠/٥/٥ جرى خلالها اجراء محادثات غطت مختلف النواحى السياسية والاقتصادية للتعاون بين دولة فلسطين وتايلاند.
– تم في هراري بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٣ توقيع اتفاقية للتعاون المشترك بين دولة فلسطين وزيمبابوي في المجالات

الصناعية والعلمية والتقنية.

٣٠١٣ وقائع وأحداث :

شهد العام عدداً من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية نشير إلى أهمها فيما يلي :

الاقتصاد المنزلي :

واصلت الإنتفاضة في عامها الثالث تطوير الاقتصاد المنزلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمواجهة سياسة التجويع والحصار الاقتصادي التي تنتهجها سلطات الاحتلال، والبدء بتصحيح التشوهات الهيكلية من خلال العودة إلى الإنتاج السلعي وبخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي.

وتكتسب تجربة الاقتصاد المنزلي أهمية متميزة باعتباره نمطاً اقتصادياً يمتلك قدرة وفاعلية على مواجهة السياسات والممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال لتضييق فرص بقاء الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، وتمكن الفلسطينيون من الصمود وبخاصة في فترات العزل والحصار الاقتصادي الذي تمارسه قوات الاحتلال بكثافة للضغط عليهم لوقف الانتفاضة. كما يتيح هذا النمط استغلالاً أكفأ للموارد، وزيادة في الإنتاج والدخل، ويعزز القدرة على مقاطعة أكبر لمنتجات العدو، ويسهم في تقليص التبعية الاقتصادية له، ذلك فضلاً عما يمتلكه من مغزى تربوي ومعنوي كبير حيث يعمق الارتباط بالأرض، ويطور المهارات، ويزيد من امكانات وفرص التكافل الأسري والاجتماعي، ويعزز الإنتماء والثقة بالنفس، ويقوي العزيمة والاصرار على الصمود ومواصلة النضال.

الصناعة :

– استطاعت الانتفاضة في عام ١٩٩٠ أن تزيد من تعزيز الصناعة الفلسطينية من خلال الاستمرار بمقاطعة شراء السلع والمنتجات الإسرائيلية وتوفير الحماية الشعبية للمنتجات الفلسطينية مما أدى – حسبما جاءت به دراسة ميدانية أعدت في الأراضي المحتلة – إلى :

- تحول النشاط الاقتصادي من التركيز على الاستهلاك إلى التركيز على الإنتاج المحلي للسوق المحلي. وتشكل هذه بداية للتصنيع في إطار استراتيجية الإحلال محل الواردات.
- زيادة عدد المؤسسات الصناعية التي تشغل ٨ عمال فأكثر بحوالي ١٥ مؤسسة، وزيادة التشغيل بنسبة ٥ر٨٪، وهذه الزيادة كانت في عدد محدود من الصناعات وهي الصناعات الغذائية، والنسيج، والبلاستيك، والكيماويات.
- إزدياد عدد ونسبة المؤسسات الصناعية التي تعتمد بصورة تامة على التسويق في سوق الضفة الغربية.

– تضمن برنامج عمل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين مشروعاً لدعم الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خصص له في موازنة المنظمة مبلغ ٩٠ ألف دولار أمريكي لتغطية تكاليف الفعاليات التالية :

- تنفيذ دراستي جدوى أولية بمجموع كلفة ٣٥٠٠٠ دولار أمريكي.
- معونة فنية للمنشآت الصناعية القائمة بمجموع كلفة ٢٥٠٠٠ دولار أمريكي.
- إقامة دورة تدريبية بمجموع كلفة ١٨٠٠٠ دولار أمريكي.
- تدريب صناعي نوعي لخمسة متدربين بمجموع كلفة ١٢٠٠٠ دولار.

– أعدت خلال العام دراسة ميدانية حول التصنيع في الضفة الغربية بتمويل من مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية توصلت إلى نتائج عديدة حول واقع الصناعة الفلسطينية ومستقبلها، وطالبت بضرورة تحديث الصناعات الاستهلاكية القائمة وتوسيعها، وإقامة المزيد من المصانع الموجهة للسوق المحلي والتي تقع ضمن اطار

استراتيجية الإحلال محل الواردات. كما بينت إمكانية إقامة الصناعات ذات قوى الدفع الأمامية والخلفية مثل صناعة الأسمنت، وتطوير الصناعات الموجهة للتصدير، وبالذات تلك الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية والتي يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يتمتع فيها بأفضلية نسبية بسبب توفر الخبرات والكفاءات العلمية.

- شاركت دولة فلسطين في أعمال الدورة السابعة لمجلس اليونيدو في فيينا خلال الفترة ٥ - ١٩٩٠/١١/٩، وأصدر المجلس قراراً خاصاً بتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، وطالب اليونيدو بأن تتعاون مع هيئات الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى إنشاء مركز تسويق للمنتجات الفلسطينية، ودعا إلى دراسة موضوع إنشاء وحدة اقتصادية لمراقبة وتعزيز تطور القطاع الصناعي الفلسطيني بهدف تخصيص الموازنة الملائمة لهذا الغرض في برنامج وميزانية ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

الزراعة :

- واصلت الانتفاضة خلال العام تحقيق مكاسب مميزة في مجال الزراعة من خلال اهتمامها بالأرض وتطوير الاقتصاد المنزلي الذي يشمل زراعة الأرض والحدائق، وإقامة المداجن والمناحل، وتربية الأبقار، والاعتماد على استهلاك المنتجات الوطنية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية المثيلة. وتشير الدراسات الفلسطينية التي وضعت خلال العام إلى ضرورة تطوير الزراعة الفلسطينية، من خلال استصلاح الأراضي وتوسيع نطاق الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتنويعه قدر الإمكان وتكثيفه وتحسين وترشيد استخدام المياه، وبالتالي ايجاد منافذ تسويقية للمنتوجات الزراعية في الخارج، ودعم وتطوير الإطار الزراعي المؤسسي، والجمعيات التعاونية، وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي والتدريب ورفع مستوى المعرفة والإدارة في القطاع الزراعي.

- استمرت السلطات الإسرائيلية خلال العام في فرض سياستها التعسفية المعروفة والمتعلقة بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، والتحكم والسيطرة على الموارد المائية، وسن القوانين والأنظمة والأوامر العسكرية المقيدة والمعيقة للتنمية الزراعية، ومصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات الإستيطانية وتوسيع وتكثيف المستعمرات المقامة، وبهذا شكلت الأراضي المصادرة خلال الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى بداية عام ١٩٩٠ ما نسبته ٥٢٪ من اجمالي مساحة الضفة الغربية، ٣ر٤٢٪ من مساحة قطاع غزة كما بلغ عدد المستعمرات الإستيطانية المقامة في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها ٢١٢ مستوطنة وفي قطاع غزة ٣٥ مستوطنة.

- استمرت السلطات الإسرائيلية في اعتداءاتها على مصادر المياه العربية بهدف التأثير في القطاع الزراعي، والضغط الاقتصادي على المواطنين العرب. وتتمثل هذه الممارسات في سحب المياه من الآبار العربية إلى الآبار والمستعمرات الإسرائيلية، وعدم السماح للمواطنين العرب بحفر آبار جديدة إلا بتصريح من السلطات العسكرية على أن لا يتم الحفر لأكثر من عمق ٦٠ متراً في حين يسمح للمستوطنين بالحفر إلى عمق ٥٠٠ متر.

- أصدر مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته العادية رقم (٢٠) التي انعقدت في عمان يومي ٢٩ و١٩٩٠/٧/٣٠ قراراً خاصاً بشأن دعم التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقضي بتخصيص برنامج مستقل ودائم ضمن برامج المنظمة لدعم التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورصد مبلغ ١٥٠ ألف دولار سنوياً لهذا البرنامج على أن يتم الاتفاق على مكونات البرنامج وأسلوب تنفيذه بالتنسيق والتعاون مع دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط بدولة فلسطين.

- بلغ فائض الإنتاج الزراعي في قطاع غزة خلال موسم ١٩٩٠/٨٩ حوالي ٢١٥ ألف طن من مختلف المحاصيل واجه تسويقها مشاكل حادة.

– شاركت دولة فلسطين في أعمال المؤتمر الإقليمي رقم (٢٠) لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية في الشرق الأدنى الذي تم عقده في تونس خلال الفترة ١٢ – ١٩٩٠/٣/١٦، وطالب المؤتمر أن تسارع منظمة الفاو إلى تقديم المساعدة الفنية للشعب الفلسطيني وإدراج الأراضي الفلسطينية المحتلة في برامج ونشاطات المنظمة الإقليمية في المستقبل.

التجارة:

وتتلخص أهم وقائعها واحداثها خلال العام بالتالي:

– ازدادت خلال النصف الثاني من العام شدة التدابير الاسرائيلية المراد بها الحد من صادرات الأرض المحتلة المتجهة عبر الأردن. والحجة التي تتعلل بها اسرائيل لذلك هي أن بعض هذه الصادرات موجهه إلى العراق الذي تطبق ضده الجزاءات الاقتصادية المفروضة من قبل مجلس الأمن، وحسب تقديرات منظمة التحرير الفلسطينية تكبدت الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء هذه التدابير خسائر تبلغ ٤٠ – ٤٥ مليون دولار أمريكي.

– شاركت دولة فلسطين في أعمال الاجتماع السادس للجنة المتابعة التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة المؤتمر الاسلامي، المنعقد في اسطنبول خلال الفترة ٢٠ – ١٩٩٠/٣/٢٢، وأعربت اللجنة عن مساندتها لانتفاضة الشعب الفلسطيني، وناشدت الدول الأعضاء تنفيذ ما قررته هيئات منظمة المؤتمر الاسلامي من تدابير تجارية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

– شاركت دولة فلسطين في أعمال الاجتماع السادس للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة الموتمر الاسلامي المنعقد في اسطنبول خلال الفترة ٧ – ١٩٩٠/١٠/١٠ وتبنت اللجنة في ختام اجتماعها توصية خاصة بمتابعة تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة المالية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

– شاركت دولة فلسطين في اجتماع اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي تم عقده في عمان خلال الفترة ١٥ – ١٩٩٠/٤/٢٠ وناقشت اللجنة المرحلة التي وصل اليها تنفيذ قرار المجلس رقم (٩٣٤/ د ٥٢) بشأن منح الأفضلية التجارية للمنتجات الفلسطينية، حيث اطلعت اللجنة على مذكرة دولة فلسطين المتضمنة الآلية المناسبة لتنفيذ القرار والخطوات المتخذة من قبل دولتي فلسطين والأردن لترجمة هذه الآلية. كما أطلعت اللجنة على الخطوات العملية التي اتخذتها دولة الامارات العربية المتحدة في اطار تطبيق القرار المذكور، وكذلك الاجراءات المتخذة من قبل ليبيا لمنح الأفضلية التجارية للمنتجات الفلسطينية.

– شاركت دولة فلسطين في اجتماع اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذي تم عقده في عمان خلال الفترة ١ – ١٩٩٠/١٠/٥، وجرى به اعتماد قوائم الصادرات المقدمة من الدول الأعضاء في نطاق البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري، حيث قدم وفد فلسطين قائمة بالسلع الفلسطينية.

– قامت مؤسسة صامد بافتتاح مكتب جديد لها في جمهورية الصين الشعبية لمزاولة الأعمال التجارية.

– أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة في دورة انعقاده العادية بجنيف ما بين ٤ – ١٩٩٠/٧/٢٨* قرارا يعترف بشهادة المنشأ الفلسطينية ويدعو إلى معاملة الصادرات والواردات العابرة بالبلدان المجاورة معاملة الترانزيت، كما يدعو لمنح الأفضلية للصادرات والواردات الفلسطينية على أساس شهادة المنشأ

---

* والتي شارك فيها وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية.

الفلسطينية.

– تم خلال العام بيع ٦٠٠٠ طن من زيت الزيتون الفلسطيني من قبل مصدرين فلسطينيين مباشرة لعدد من الشركات الايطالية، كما تم بيع خضار وحمضيات لبعض الشركات التجارية في هولندا وألمانيا وفرنسا. ويذكر أن البرلمان الأوروبي أقر في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٨ اتفاقا مع السلطات الاسرائيلية تعهدت فيه بالسماح بالتصدير المباشر من الأراضي المحتلة والتسويق في بلدان السوق الأوروبية المشتركة، كما قرر مجلس الوزراء الأوروبي رفع الاستيراد من الأراضي الفلسطينية المحتلة من ٢٥٠٠ طن إلى ٥ آلاف طن من الحمضيات ومن ٨٩ طنا إلى ٥٠٠ طن من الخضار.

– شاركت مؤسسة صامد ممثلة لدولة فلسطين في معرض الجزائر الدولي السادس والعشرين الذي تم افتتاحه بتاريخ ١٩٩٠/٦/٦، وضم الجناح الفلسطيني عرضا لمنتجات مؤسسات وشركات فلسطينية من داخل الوطن المحتل وخارجه. وقد اشتملت هذه المعروضات على منتجات للصناعات المعدنية، والكهربائية، وأدوية، وكيماويات، وملابس ومواد غذائية اضافة إلى قسم الصناعات التقليدية.

– شاركت مؤسسة صامد ممثلة لدولة فلسطين في معرض بلوفديف الدولي الذي اقيم في بلغاريا خلال الفترة ٧ – ١٩٩٠/٥/١٣ وحازت للسنة الثانية على التوالي على الميدالية الذهبية تثمنيا لدقة وجودة المنتجات الفلسطينية المعروضة في مجال الصناعات الصدفية والمنتوجات الخشبية الفلسطينية.

– شاركت مؤسسة صامد ممثلة لدولة فلسطين في معرض قبرص الدولي الخامس عشر الذي أقيم في الفترة ما بين ٢٥/٥ و ١٩٩٠/٦/٥، وقد ضم جناح فلسطين عرضا لمنتجات ٥٢ مؤسسة وشركة صناعية فلسطينية من داخل الأرض المحتلة وخارجها. وقد شملت هذه المعروضات الصناعات المعدنية، ومنتوجات بلاستيكية، وأدوية، ومستحضرات طبية، وصناعات كيماوية، ومنظفات ومواد تجميل اضافة إلى القسم الخاص بالصناعات التقليدية.

– نظمت مؤسسة صامد خلال العام ثلاثة معارض للمنتوجات الفلسطينية في تونس، والجزائر، وقبرص اشتملت على محاريث، وأدوات حادة، وصابون شامبو، وأحذية، وملابس، وتحف، ومفارش، ومواد غذائية ومعلبات، وأسلاك لحام، وسمن، وصفائح فارغة. ومن أهم المصانع التي عرضت منتوجاتها مصنع الآلات الزراعية (جنين)، ومصنع حنانيا للمنتوجات، ومصنع الأدوات الحادة المساهمة (رام الله) وعدد من مصانع الأدوية.

– اشتركت جمعية أريحا التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية في المعرض الدولي للمنتوجات الغذائية – الزراعية الذي أقيم في الفترة ٢٢ – ١٩٩٠/١٠/٢٦ في صالة المعارض في الضاحية الشمالية لباريس.

– شاركت مؤسسة صامد ممثلة لدولة فلسطين في المعرض الاسلامي التجاري الرابع الذي أقيم في تونس خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠، وقد ضم جناح دولة فلسطين معروضات من انتاج الأراضي الفلسطينية المحتلة كالمواد الغذائية، والمنظفات، والمطرزات، والملابس، والبلاستيك، والصدفيات.

– قدمت دائرة الشوون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية قائمة بالمنتجات الفلسطينية الزراعية والصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة المعدة للتصدير، بقصد توزيعها على البلدان العربية، بهدف تنشيط تسويق هذه المنتجات في المنطقة العربية.

وتشمل هذه القائمة على:

المنتجات الزراعية:

– الزيتون المكبوس.

– الخضروات وأهمها: البطاطا، البندورة، البطيخ والشمام، الباذنجان، البصل، الخيار والفقوس... الخ.

- الفواكه وأهمها: الحمضيات (ليمون، برتقال، كريب فروت، كلمنتينا)، الخوخ، العنب.... الخ.
- السمن النباتي.

المنتجات الصناعية:

- زيت الزيتون.
- عصير العنب وعصير البرتقال.
- الصابون ومشتقاته.
- مشروبات غازية.
- الصناعات الجلدية : الأحذية، الشنط، الملابس الجلدية.
- الملابس.
- السجائر والتبغ.
- الأدوات الزراعية.
- الموازين والقبانات.
- الشوكلاته والحلويات والبسكويت.
- الأثاث.
- تعليب الخضروات والفواكه (بندوره معلبه، مربيات).
- الصناعات الدوائية البشرية والبيطرية والزراعية.
- العدسات الطبية والنظارات.
- الصناعات البلاستيكية.
- مواد البناء مثل احجار البناء والبلاط وأحجار الجلخ.
- الصناعات الزجاجية.
- الآلات والمعدات الزراعية والهندسية والميكانيكية.
- الالكترود.

- يبين الجدول التالي الصادر من الجهات الفلسطينية المعنية نوع الصناعة الفلسطينية وطاقتها الانتاجية القادرة على التصدير للخارج:

نوع الصناعة	عدد المصانع	كمية الانتاج السنوي المتوقع	قيمة الانتاج بالدولار الأمريكي
مصانع الرخام	١٥	٥ مليون م طولي	١٠٠ مليون
حجر البناء	٣٠٠	١٥ مليون م طولي	٧٠ مليون
صابون نابلسي	٣٨	٥ر٦ ألف طن	٥ مليون
الخزف والزجاج الخليلي	١٠	حسب الطلب	٧ – ١٥ مليون
مصنع كوميت للبراغي	١	٣٥٠ طن	٥ر٠ مليون
مصنع الالكترود – قضبان اللحام	١	٥ر١ ألف طن	١ مليون

نوع الصناعة	عدد المصانع	كمية الانتاج السنوي المتوقع	قيمة الانتاج بالدولار الأمريكي
الشوكولاته والويفرز والبسكويت	١٥	٥ آلاف طن	٥ر٧ مليون
مصانع الأعلاف	٩	٣٠ ألف طن	٥ر٧ مليون
مصنع احجار الجلخ	١	١ مليون قطعة	٢ مليون
النظارات الطبية	١	٥ر٠ مليون قطعة	١ مليون
الأفران والخلاطات والمكائن	٥	٢٥ ألف قطعة	١٠ مليون
صدف وخشب زيتون	١٥٠	حسب الطلب	٢ مليون
سمن نباتي	١	٥ر٠ مليون طن	٣ مليون
مصنع القبانات والموازين	٣	٧٠٠ ألف طن	٥ مليون
مصانع البلاستيك والنايلون	١٠	٥ آلاف طن	٧ر٣ مليون
مصانع الأحذية	٥٠	٥ مليون جوز	١٥ مليون
مصانع مواسير	٣	٥ر١ مليون م طولي	٥ر٣ مليون
مصانع الألوية	٩	٥ مليون قطعة	٥ر٣ مليون
مصانع المعكرونة والطحينة	٥	٧٠٠ ألف طن	٢ مليون
ألبسة جاهزة	١٠٠	٥ مليون قطعة	١٥ مليون
مصنع مرتديلا سنيورة	١	٣ر١ ألف طن	٥ مليون
مصنع رب البندورة	١	١٠٠ طن	١٠٠ ألف
مصنع النصر للعصير والشراب	١	٥٠ طن فائض الحمضيات	٢ مليون
مصنع تكرير ملح الطعام	١	١٠ الاف طن	٢٠٠ ألف
شركة مصنع الأدوات الحادة	١	١ مليون قطعة	١٠ مليون
مصانع التنك	٢	١ مليون تنكة	٢ مليون

ضرائب :

– ازدادت خلال العام اجراءات العنف التي تنتهجها اجهزة الضريبة الاسرائيلية من خلال اضفاء الصبغة العسكرية على موظفي الضريبة والجمارك ومنحهم الحق في التفتيش ووضع اليد والمصادرة والاستيلاء على الممتلكات والاستعانة بالجيش لغايات اجبار المواطنين على دفع الضرائب المفروضة عليهم.

– شاركت دولة فلسطين في اجتماع اللجنة المالية والنقدية لمديري الأجهزة الضريبية التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي تم عقده في عمان خلال الفترة ٢١ – ١٩٩٠/٣/٢٢، وأقرت اللجنة على الصعيد الفلسطيني توصية عامة تتعلق بالسياسة الضريبية التعسفية التي تفرضها سلطات الاحتلال الصهيوني على الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أكدت اللجنة أهمية دراسة هذا الموضوع وتضمين برنامج عمل الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اعداد دراسة شاملة حول تلك السياسة الضريبية والاجراءات والمقترحات اللازم اتخاذها لمواجهة الآثار السلبية لهذه السياسة.

عمالة :

– يترك نظام الاحتلال العسكري الذي تفاقمت وطأته منذ بدء الانتفاضة عام ١٩٨٧ اثارا خطيرة ومقلقة على أوضاع العمال الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة. وتقدر اوساط مكتب العمل الدولي أن ثلثي العمال الفلسطينيين العاملين في الكيان الاسرائيلي يعملون بشكل غير نظامي وبالتالي فانهم لا يتمتعون بأية حماية اجتماعية أو قانونية. أما الثلث الآخر من العاملين في سوق الاستخدام النظامي فانهم يدفعون مبالغ طائلة لحماية منقوصة بسبب قوانين الاقامة المفروضة عليهم.

– تم خلال العام فصل ٤٠ ألف عامل فلسطيني من العاملين في داخل الكيان الاسرائيلي.

– واصلت السلطات الاسرائيلية ممارسة اجراءاتها القمعية بحق التنظيمات النقابية العمالية والمهنيةالفلسطينية، من خلال اعتقال النقابيين، واغلاق مقار النقابات واقتحامها واتلاف موجوداتها وعرقلة تنقل أعضائها ومنعهم من السفر متجاهلة بذلك جميع القرارات الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية.

– واصلت السلطات الاسرائيلية تغيير حركة التنقل والسفر واغلاق كثير من المناطق عسكريا وفرض سياسة حظر التجول مما ادى إلى اعاقة حركة المواطنين والقوى العاملة من وإلى أماكن العمل وعرقلة انسياب حركة المنتوجات والبضائع إلى اسواقها الأمر الذي ادى إلى ارتفاع موسمية العمل للقوى العاملة الفلسطينية وازدياد معدلات البطالة بين صفوفها والتي تقدر بحوالي ٣٠٪ من اجمالي القوى العاملة.

المصارف :

– أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة في دورة انعقاده العادية بجنيف ما بين ٤ و ١٩٩٠/٧/٢٨ قرارا يدعو إلى تقديم التسهيلات اللازمة لتأسيس بنك التنمية الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

– تحت ضغط الانتفاضة الشعبية، وافقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على انشاء بنك فلسطيني في الضفة الغربية. ويذكر أن عددا من المستثمرين الفلسطينيين كانوا قد تقدموا أول مرة بطلب لانشاء هذا البنك عام ١٩٨٤ الا أن السلطات الاسرائيلية لم تستجب لطلبهم في حينه وتشير المصادر المعنية أن رأس ماله المبدئي سيكون ١٠ ملايين دينار أردني، وسوف يشارك فيه مستثمرون فلسطينيون ويقدم خدماته كبنك تجاري. وتجدر الاشارة إلى أن هذه الموافقة لم يتبعها حتى نهاية العام أية اجراءات تنفيذية لانشاء البنك.

انعكاسات أزمة الخليج :

– قدمت منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٠* مذكرة إلى مجلس الأمن بعنوان (الخسائر الاقتصادية المباشرة التي تكبدها الفلسطينيون نتيجة لأزمة الخليج) بينت أن الخسائر الفلسطينية بلغت ٥ر١٣٠٩ مليون دولار أمريكي، منها ١٢٤٧ مليون دولار ضرر مباشر على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومبلغ ٥ر٦٢ مليون دولار أمريكي تبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية «ضريبة التحرير» كانت تقدم من الجالية الفلسطينية في الكويت وتوقفت.

---

* والتي تم توزيعها تحت رقم ٦٣٩ / ٤٥ / A و S ٢١٨٨٢

ولا تشمل هذه الخسائر حقوق* المواطنين الفلسطينين وتعويضاتهم وممتلكاتهم وودائعهم في البنوك الكويتية، ومداخراتهم النقدية.

وبشكل تفصيلي أشارت هذه المذكرة إلى:

• انقطاع الحوالات الخارجية عن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من الكويت والدول الخليجية والتي كانت تعتبر أهم مصدر رزق لهما أن لم يكن المصدر الوحيد، حيث يبلغ عدد الفلسطينيين في الكويت فقط نحو ٤٠٠ ألف نسمة من بينهم قوة عاملة قوامها نحو ١٥٠ ألف نسمة.

• توقف المساعدات المالية من الحكومة الكويتية والرابطات الخاصة الكويتية وهي مساعدات للبرامج والمشاريع الخيرية والتعليمية والصحية والاقتصادية في الأراض المحتلة.

• التوقف التام عن دفع الفلسطينين المقيمين في الكويت (لضريبة التحرير) – السابق ذكرها – والتي تبلغ نسبتها ٥٪ من دخل العاملين الفلسطينيين.

– أكدت الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئيين الفلسطينيين (اونروا) أن أزمة الخليج انعكست سلبا على الفلسطينيين الذين يعتمد عدد كبير منهم على التحويلات المالية من ذويهم العاملين في الكويت ودول الخليج العربية، وبينت في تقرير لها أنها سوف تضطر إلى قطع برنامجها الاعتيادي للانفاق على برنامج الطوارىء وتخفيض التزاماتها العادية في الأراضي المحتلة.

– بينت دراسة قام بها اقتصاديون عرب في الأراضي المحتلة أن خسائر باهظة لحقت بالاقتصاد الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وذلك بسبب انقطاع العائدات من الفلسطينيين العاملين في الكويت والمساعدات الواردة من الكويت ومن مؤسسات عربية مركزها الكويت بالاضافة إلى خسائر باهظة لمزارعي الزيتون والعنب والخضروات الذين لم يتمكنوا من تصدير منتجاتهم إلى أسواقها التقليدية جراء الحظر الدولي المفروض على العراق.

– رفضت مجموعة التنسيق المالي الأوروبية الأمريكية في اجتماعها المنعقد في روما يوم ١٩٩٠/١١/٥ الموافقة على تعويض الشعب الفلسطيني عن خسائره المادية جراء أزمة الخليج.

وقائع وأحداث أخرى :

– عقد في تونس خلال الفترة ١٢ – ١٩٩٠/٤/١٤ الاجتماع التحضيري للفعاليات الاقتصادية والعلمية الفلسطينية الموجودة في مختلف اقطار العالم وحضر الاجتماع أكثر من ١٥٥ من رجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية والعسكرية الفلسطينية والخبراء المتخصصين في مختلف القطاعات الاقتصادية والعسكرية الفلسطينية. وقد أكد الاجتماع أمورا كثيرة منها تثبيت الالتزام الشعبي الفلسطيني بدفع ضريبة التحرير للصندوق القومي الفلسطيني، والتأكيد على مبدأ التنمية الذاتية والاعتماد على النفس وتنمية الانتاج الوطني الفلسطيني كمدخل رئيسي لدعم الانتفاضة وبناء اقتصاد دولة المستقبل المستقلة، والاستمرار في انشاء صناديق التنمية المتخصصة، وانشاء صندوق الصناعات الحرفية وتطوير قنوات التسويق لمنتجات الأرض الفلسطينية، وانشاء مؤسسة التنمية والاقراض الفلسطينية التي تكون مهمتها تطوير وتمويل المشروعات الاقتصادية المجدية

---

* أعلن الصندوق القومي الفلسطيني في نهاية شهر ديسمبر/ كانون أول أن الفلسطينين المقيمين في الكويت قد خسروا نتيجة أزمة الخليج حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي، وقد أخذ بتقديراته هذه كل هذه البنود، الأمر الذي كان له انعكاساته على صعيد الدعم المالي للانتفاضة.

في المناطق المحتلة.

– شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال اجتماعات مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) التي عقدت بمدينة الدار البيضاء خلال الفترة ٢٠ – ١٩٩٠/٢/٢٩.

– شاركت دولة فلسطين في أعمال الدورة رقم (١٥) للجنة الاسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تم عقدها في جدة خلال الفترة ما بين ٢٤ و ١٩٩٠/٢/٢٨، والتي أعربت عن ادانتها وشجبها للسياسات الاسرائيلية اللاانسانية باستعمالها المواد الكيماوية والغازات السامة، ومصادرة الأراضي الفلسطينية واحراق المزروعات واقتلاع الأشجار والاستيلاء على مصادر المياه، كما حثت الدول الاسلامية على تقديم العون والمساعدات إلى منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تنفيذ مشروعاتها الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

– نظمت منظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك مع جمعية الاقتصاديين التونسيين ندوة علمية في ١٩٩٠/٥/٢ حول الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تم فيها مناقشة شتى المجالات والقطاعات الاقتصادية المنتجة والاستهلاكية والخدماتية في الوطن المحتل.

– شاركت دولة فلسطين في أعمال الدورة ٥٣ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة ٦ – ١٩٩٠/٦/٧.

– شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال ملتقى «تسيير الموارد المائية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط» الذي عقد في الجزائر خلال الفترة ٢٨ – ١٩٩٠/٥/٣١، وقدمت تقريرا مفصلا حول أوضاع تسيير الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما تتعرض له هذه الموارد من نهب واستيلاء على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وكيفية قيام هذه السلطات بسحب ونقل المياه السطحية والجوفية الفلسطينية إلى المستوطنات الاسرائيلية. وتطرق البيان الختامي الصادر عن الملتقى إلى التقرير الفلسطيني حول تدهور أوضاع المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمساعدة التقنية اللازمة في هذا المجال.

– شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال الدورة رقم (٢٩) للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها (برنامج الغذاء العالمي) التي عقدت في روما خلال الفترة ٤ – ١٩٩٠/٦/٨ وشرح الوفد الفلسطيني للجنة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، موضحا ممارسات سلطات الاحتلال القمعية ضد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وخاصة في ظل الانتفاضة، كما أبدى الوفد الفلسطيني أهمية تقديم المساعدات الانسانية للشعب الفلسطيني من خلال برنامج الغذاء العالمي وبخاصة المتعلق منها بالمشاريع الانمائية والمعونة المدرسية وبرامج الأمومة والطفولة.

– وصل إلى فلسطين المحتلة خلال العام ٢٠٠ ألف مهاجر يهودي منهم ١٨٤ الفا من الاتحاد السوفيتي مقابل ٢٤٫٦٥٦ مهاجرا وصلوا اليها عام ١٩٨٩ كان منهم ١٢٫٨٦٠ من الاتحاد السوفيتي.

أحداث سياسة :

شهدت دولة فلسطين عددا من الأحداث السياسة خلال العام من أبرزها:

– زار السيد ياسر عرفات مجموعة كبيرة من الدول العربية والأجنبية كما شارك في أعمال قمة بغداد وقمة القاهرة الطارئة.

– جرى لقاء في باريس في أوائل شهر ابريل/ نيسان ١٩٩٠ بين السيد ياسر عرفات والرئيس الأمريكي الأسبق كارتر.

– أفاد تقرير أن السلطات الاسرائيلية اعتقلت حوالي ٥٠ ألف فلسطيني منذ انطلاق الانتفاضة وحتى يناير ١٩٩٠.

– علقت الادارة الأمريكية في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٠ الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، الذي بدأ في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٨.

– ارتكب العدو الصهيوني مجزرة بشعة في المسجد الأقصى ضد المواطنين الفلسطينين أسفرت عن مصرع ٢٢ واصابة نحو ألف آخرين.

– وافقت «الاشتراكية الدولية» في بيانها الختامي أواخر مايو/ أيار ١٩٩٠ صراحة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختيار الشكل الدستوري الذي يريده بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة.

– قرر المجلس الأعلى للاشتراكية الدولية بالاجماع قبول عضوية منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الحركة، وقد تم ذلك في الاجتماع الذي حضره حزبا العمل والمابام الاسرائيليان.

– مع دخول الانتفاضة عامها الرابع في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خمسة قرارات بشأن القضية الفلسطينية، دعت فيها إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الجمعية العامة، وتصفية المستوطنات الاسرائيلية، وضمان الوصول إلى الأراضي المقدسة، كما أدانت الجمعية العامة في هذه القرارات ما تنتهجه اسرائيل من سياسات وممارسات تنتهك فيها حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وأيدت في الوقت نفسه توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتفاوض.

– أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٨١، الذي أعرب فيه عن استيائه من عمليات ابعاد المدنيين الفلسطينيين عن الأراضي المحتلة، وحض حكومة اسرائيل على أن تقبل سريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ قانونا على جميع الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأقر اجراءات تهدف إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

– قررت اللجنة الدولية لحقوق الانسان منح جائزة ١٩٩٠ لأطفال الانتفاضة الفلسطينية تجسيدا لتضامن شعوب العالم مع حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير.

القروض :

وفي مجال القروض حصلت دولة فلسطين على المنح التالية :

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة المنحة	عملة المنحة	المشروع المستفيد
أولا : جهات التمويل العربية :	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
ثانيا : جهات التمويل الأخرى :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/٢/٢٨*	١٠ ملايين	دولار أمريكي	مشاريع زراعية، وصناعية وخدمات صحية وتوريد سلع غذائية ومواد تموينية.
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	١٩٩٠	١ مليون	دولار أمريكي	مشاريع صحية وانتاجية
الحكومة الايطالية	١٩٩٠	١٦ مليون	دولار أمريكي	مصنع للحمضيات في غزة.

* تاريخ قرار مجلس المحافظين.

٤٠١٣ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٣ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تعمل منظمة التحرير الفلسطينية على توسيع امكانات الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية ومتطلبات دعم الانتفاضة وتعزيز الاعتماد على الذات.

ويمكن تلخيص امكانات الاستثمار المتاحة بشكل بارز في القطاعات التالية :

القطاع الزراعي :

– وتتعلق فرصه الاستثمارية باستصلاح الأراضي المروية وبخاصة في منطقة الأغوار، والتوسع في زراعة المحاصيل الحقلية، والخضروات، والأعشاب الطبية والنباتات العلفية، والأشجار المثمرة وبخاصة الحمضيات والزيتون والعنب، وانشاء المراعي وتربية المواشي والدواجن والأرانب، وتطوير صيد الأسماك وزيادة انتاج الحليب والبيض واللحوم البيضاء والحمراء.

القطاع الصناعي :

وتتمثل أهم الفرص الاستثمارية فيه بالآتي :

– الصناعات التي تهدف إلى استغلال الفائض من المنتجات الزراعية وتعليب السردين.

– الصناعات التي تساهم فيها الخامات المحلية.

- الصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والاسكان
- الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تعزز التكامل الاقتصادي على المستويين المحلي والعربي مع الدول المجاورة، وتعمل على فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي.
- الصناعات التي تؤدي إلى الاستعاضة عن الاستيراد وتنمية القدرة على التصدير.
- الحرف التقليدية التي تعتمد على الصدف وخشب الزيتون، وترتبط بالأماكن المقدسة.

قطاع السياحة :

وتتمثل فرصه الاستثمارية بالآتي :

- تطوير الأنشطة السياحية المرتبطة بمواسم الحج لدى الطوائف المسيحية.
- استثمار شواطىء البحر الميت بهدف تطوير السياحة الشتوية.

قطاع التجارة

وتتمثل فرصه الاستثمارية بما يلي :

- انشاء المرافق الخاصة بالخدمات السابقة للتسويق كالتدريج والتشميع والتعليب.
- انشاء شركات وطنية مختصة بالتجارة المحلية والخارجية بما يساعد على فك الارتباط من الوكلاء الاسرائيليين وشركة«اغريسكو»الاحتكارية.

٤٠١٣ المشروعات المعروضة للاستثمار :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تصنيع الجفت وتطوير صناعة الصابون	———	نابلس	دراسةجدوى	١ر٥٨٨ مليون دينار أردني
صناعة الكبيس	———	رام الله	دراسةجدوى	١ر١٣٣ مليون دينار أردني
صناعة مربيات الفواكه	———	الخليل	دراسةجدوى	٤٢٦ ألف دينار أردني
صناعة الألبان والأجبان	———	أريحا / الخليل	دراسةأولية	٢ر٩٣٥ مليون دينار أردني
صناعة تجميد الخضروات	———	أريحا	دراسةأولية	١ر٦٩٥ مليون دينار أردني
مصنع دهان	———	نابلس أو غزة أو الخليل	دراسةجدوى	٥٠٠ ألف دينار أردني
صناعة قطع غيار الآلات الزراعية	———	بيت ساحور	دراسةجدوى	٩٧٢ ألف دينار أردني
الصناديق الموجة	———	غزة	دراسةأولية	٥ر٨٥٠ مليون دينار أردني
مصنع الملابس الجاهزة	———	القدس أو غزة أو نابلس	دراسةجدوى	٣٥٤ ألف دينار أردني
صناعة الحرامات الصوفية	———	القدس أو غزة	دراسةجدوى	٤٦٦ ألف دينار أردني

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع للعجائن الغذائية (معكرونة)		غزة	دراسة أولية	٩ر٧٦ مليون مارك ألماني
تطوير ورشة صناعية	———	غزة	دراسة أولية	٣٠ ألف دولار أمريكي
مستودع تبريد	———	غزة	دراسة أولية	٣٠ ألف دولار أمريكي
مصنع للطوب الأسمنتي	———	غزة	دراسة أولية	٣٠ ألف دولار أمريكي
تطوير ورشة ميكانيك وكهرباء سيارات	———	غزة	دراسة أولية	٩ر٢٥٠ ألف دولار أمريكي
مصنع لانتاج المرتديلا وتصنيع اللحوم	———	غزة	دراسة أولية	٣٢٩ ألف دولار أمريكي
مزرعة دجاج بياض	———	غزة	دراسة أولية	٤٢ ألف دولار أمريكي
مصنع لصناعة الكرتون للصناديق والطب	———	غزة	دراسة أولية	١ر٤ مليون دولار أمريكي
وحدة صناعية أتوماتيكية للكرتون	———	غزة	دراسة أولية	٤٠ ألف دولار أمريكي
طباعة وتجهيز الملصقات الصغيرة	———	غزة	دراسة أولية	٩٠ ألف دولار أمريكي
مزرعة تسمين خراف	———	غزة	دراسة أولية	٢٧ر٣ ألف دولار أمريكي
تطوير مصنع شركة بلسم للأدوية	———	رام الله	دراسة أولية	٥٥٠ ألف دولار أمريكي
مزرعة دجاج وأبقار	———	بيت صفافا	دراسة أولية	٤٠ ألف دولار أمريكي
تطوير ورشة ميكانيكية متخصصة	———	غزة	دراسة أولية	٨٧٦ ألف دولار أمريكي
مصنع لانتاج لوحات توزيع كهرباء	———	غزة	دراسة أولية	٨٠ ألف دولار أمريكي
تطوير مصنع شركة الهلال للسمنة	———	غزة	دراسة أولية	٤٥٤ ألف دولار أمريكي
مطحنة	———	رام الله	دراسة أولية	٥٠٠ ألف دولار أمريكي
مصنع جوارب	———	غزة	دراسة أولية	٣١ر٥ ألف دولار أمريكي
ورشة الكترونية وكهربائية	———	غزة	معلومات أولية	٣٢ر٦ ألف دولار أمريكي
مصنع لانتاج بطاطا تشبس	———	رام الله	دراسة أولية	٣٥٠ ألف دولار أمريكي
مصنع نسيج	———	بيت ساحور	دراسة أولية	٢٠٩ ألف دولار أمريكي
مواد بناء	———	غزة	دراسة أولية	٦٠ ألف دولار أمريكي
تطوير مسبكة	———	غزة	دراسة أولية	٥٠ ألف دولار أمريكي
مزرعة أبقار	———	غزة	دراسة أولية	٤٣ ألف دولار أمريكي

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع أعلاف	———	رام الله	دراسة أولية	٥٠ ألف دولار أمريكي
مصنع لرب البندوره	———	رام الله	دراسة أولية	٢٧٢ ألف دولار أمريكي
معمل بلاط	———	البيرة	دراسة أولية	١٤٠ ألف دولار أمريكي
مصنع ألبان	———	الخليل	دراسة أولية	٥١٤ ألف دولار أمريكي
مصنع دهانات	———	نابلس	دراسة جدوى	١ مليون دينار أردني
مصنع أعلاف	———	غزة	دراسة أولية	١٠٠ ألف دولار أمريكي
ورشة تسنين قطع مواسير/ حديد	———	غزة	دراسة أولية	٩٠ ألف دولار أمريكي
مزرعة ألبان	———	الخليل	دراسة أولية	٧٨ر٧ ألف دينار أردني
مزرعة دجاج	———	رام الله	دراسة أولية	٨٠ر٨ ألف دولار أمريكي
مطحنة حبوب	———	غزة	دراسة أولية	١٠٠ ألف دولار أمريكي
مصنع تطوير أعلاف	———	غزة	دراسة أولية	١١٥ ألف دينار أردني
مصنع أعلاف	———	غزة	دراسة أولية	١٤٢ر١ مليون دينار أردني
تطوير شركة الغزال	———	بيت ساحور	دراسة جدوى	١١٨ر٢ مليون دينار أردني
مصنع لوحات كهربائية	———	رام الله	دراسة أولية	١٦٤ ألف دينار أردني
كوابل وأسلاك كهربائية	———	نابلس	دراسة أولية	٢٥٧ ألف دينار أردني
تطوير مصنع فرشات	———	القدس	دراسة أولية	١٠٠ ألف دينار أردني
تطوير شركة حجار جلخ	———	بيت لحم	دراسة أولية	٢٩٠ ألف دينار أردني
تطوير منتجات كيماوية	———	بيت ساحور	دراسة أولية	٢٦٣ ألف دينار أردني
مصنع للمحاليل الطبية	———	القدس	دراسة أولية	٤٦ ٠ر٢ مليون دولار أمريكي
مصنع كرتون بيض	———	رام الله	دراسة أولية	٣٩٠ ألف دينار أردني
ثلاجة خضار	———	نابلس	دراسة أولية	٢٣٦ ألف دينار أردني
مواد تنظيف كيماوية	———	رام الله	دراسة أولية	١٣٧ ألف دينار أردني
مصنع الخشب الأسمنتي	———	القدس	دراسة جدوى	٥ر٣ مليون دولار أمريكي

٥٠١٣ الاستثمارات العربية الوافدة* :

لا توجد استثمارات عربية مباشرة في فلسطين المحتلة.

* تم خلال العام موافقة السلطات الاسرائيلية على انشاء مصنع للحمضيات في غزة سيتم تمويله من قبل الحكومة الايطالية.

(١٤)

تقرير مناخ الاستثمار

في دولة قطر

لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار
في دولة قطر
لعام ١٩٩٠

واصلت الحكومة القطرية جهودها في ترشيد الانفاق، وتخفيض العجز في الميزانية، وواصل الأداء الاقتصادي نموه الإيجابي في الشهور السبعة الأولى من العام، وبدأ حقل غاز الشمال مرحلة انتاجه الأولي، كما تم انشاء غرفة تجارة وصناعة قطر.

وبالرغم من أن أزمة الخليج قد أثرت سلباً على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، إلا أن مجهودات واجراءات الحكومة الفعالة ساعدت على استقرار الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز المصارف التجارية، ومعالجة الأوضاع المستجدة.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها هذا العام :

١٠١٤ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر خلال العام عدد من التشريعات والإجراءات الحكومية التي تتصل بالأوضاع الاقتصادية شملت :

- على صعيد التجارة صدور القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ في ١٩٩٠/٢/٤ الذي قضى بتعديل أحكام القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ تمشياً مع أحكام النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصدور القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٠ بشأن نظام المواصفات والمقاييس الذي تناول تحديد الخصائص الفنية والعناصر ومعايير الجودة وطرق التشغيل والأداء التي يلزم توافرها في السلع والمواد والخامات والمنتجات والآلات والأدوات، وتبسيط وتوحيد أنواعها وأجزائها بقدر الإمكان وفق احتياجات المستهلكين وكذلك توحيد الوسائل والأساليب التي تتبع عند الفحص والاختبار للتحقق من مطابقة الأشياء المشار إليها للمواصفات الوطنية المعتمدة، وتوحيد أسس التصميم وشروط التنفيذ الفنية بالنسبة للمباني والمنشآت المختلفة ومستلزماتها. ويحظر القانون استيراد السلع والمواد والخامات والمنتجات والآلات والأدوات الخاضعة لأحكامه أو إنتاجها أو تصديرها أو بيعها أو عرضها للبيع أو تداولها بمقابل أو حيازتها بقصد البيع ما لم تتوافر فيها المواصفات القياسية المعتمدة طبقاً لأحكامه. وأصدر وزير الاقتصاد والتجارة القرار رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٥ باعتماد شعار للمواصفات القياسية القطرية واستخدامه للدلالة على مستوى الجودة في حالة وضعه على السلع والمنتجات القطرية المطابقة للمواصفات القياسية القطرية.

- وفى ١٩٩٠/٥/٢٤ صدر القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ بتنظيم مهنة الصرافة، وبمقتضى القانون الجديد أصبح اعتبار الرخصة الممنوحة بفتح محل للصرافة رخصة خاصة بمالك المحل، فإذا تغير المالك لأي سبب وجب على المالك الجديد طلب رخصة جديدة. وصدر في ١٩٩٠/٦/٦ القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٠ بإنشاء غرفة تجارة وصناعة قطر التي تهدف إلى تنظيم المصالح التجارية والصناعية والزراعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، ودعم وتطوير الفاعليات الاقتصادية والإنتاجية لخير البلاد بصفة عامة ولصالح أعضائها بصفة خاصة، وصدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٠ الذي وضع نظاماً متكاملاً لتسعير الأدوية الطبية والمستحضرات الصيدلية ومراقبة أسعارها، وتختص وزارة الصحة العامة دون غيرها بتحديد الأسعار ومراقبتها، وتشكل بالوزارة لجنة دائمة لتحديد أسعار الأدوية والمستحضرات الصيدلية المسموح بتداولها.

– وفي اطار السياسة النقدية أصدرت مؤسسة النقد القطري في شهر مارس/آذار ١٩٩٠، قراراً لجميع المصارف التجارية العاملة يقضي بالزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة سيولة عامة لديها لا تقل عن ٣٥ بالمائة اعتباراً من مطلع مايو/ آيار ١٩٩٠، ويهدف هذا القرار إلى توفير وتنظيم السيولة النقدية لدى جميع البنوك في قطر وذلك للمحافظة على سلامة ومتانة الجهاز المصرفي العامل بشكل يجنبه مخاطر السحوبات الطارئة والفورية على ودائع مؤسساته كما أوجب القرار على البنوك التي تقل النسبة لديها عن ٣٥ بالمائة العمل على توفيق أوضاعها حسب متطلبات النسبة حتى نهاية مايو/آيار ١٩٩٠ لتصل النسبة إلى الحد الأدنى المشار إليه.

– وعلى صعيد الضرائب والرسوم صدر القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٤ بشأن قواعد الاستثناء من الإعفاء من الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني تطبيقاً للمادة (٢٤) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ويتعين بموجب هذا القانون أن تتوافر صفة المنتج ذي المنشأ الوطني في المنتجات المراد استثناؤها، وأن تكون الطاقة الإنتاجية للصناعه القطرية المطلوب استثناء منتجاتها كفيلة بأن تفي بنسبة لا تقل عن ٤٠ بالمائة من احتياجات السوق المحلية.

– وفي اطار تنظيم الملكية العقارية وتثمين العقارات المنزوعة ملكيتها للمنفعة العامة أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠، وبموجب هذا القرار تشكل في إدارة نزع الملكية لجنتان للتثمين تختص أولاهما بتثمين العقارات الواقعة داخل حدود مدينتي الدوحة والريان، والثانية بتثمين العقارات الواقعة داخل حدود باقي المدن والقرى.

وتتولى لجنتا التثمين ممارسة الاختصاصات والمهام المنصوص عليها فى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨ وبوجه خاص اعداد قوائم أسعار رسمية دورية عامة لأراضي المناطق المختلفة وتقدير قيمة التعويضات المستحقة عن نزع ملكية العقارات أو الاستيلاء المؤقت عليها على أساس قوائم الأسعار الرسمية الدورية المعلنة وغيرها من الأسس الأخرى. وضمن هذا الإطار أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ بشأن تشكيل لجنة مركزية للتظلمات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة تابعة لوزارة الشئون البلدية والزراعة. وتتولى لجنة التظلمات ممارسة الاختصاصات والمهام المنصوص عليها في القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٨.

– وفي نطاق القطاعات النوعية صدر القرار الأميري رقم (١١) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٧، بانشاء اللجنة العليا للسياحة التي تختص بدراسة سبل تطوير وتنشيط السياحة في دولة قطر واقتراح السياسات والأنظمة التي يتعين اتخاذها لهذا الغرض. وفي ١٩٩٠/٩/٣ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ بتحديد الرسوم والأجور بموانئ قطر البحرية وقد حدد القرار قيمة أجور تنزيل وتخزين البضائع المستوردة والمصدرة.

٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية :

– ثلاث اتفاقيات مع جمهورية مصر العربية، تم التوقيع عليها أثناء زيارة أمير دولة قطر للقاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢، نصت الأولى على تشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين، واختصت الثانية بتنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني، واهتمت الثالثة بالتعاون الإعلامي.

– اتفاقيتان مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تم التوقيع عليهما أثناء زيارة أمير دولة قطر للجزائر بتاريخ ١٩٩٠/١/٦، نصت الأولى على تشكيل لجنة عليا مشتركة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني بين البلدين، واختصت الثانية بالتعاون الإعلامي.

– المصادقة على اتفاق إنشاء اللجنة العليا المشتركة لتنمية العلاقات مع جمهورية مصر العربية الموقعة في مدينة القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢.

– المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٢ على اتفاقية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتقني وتشجيع الاستثمار مع جمهورية مصر العربية الموقعة في مدينة القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢.

– المصادقة على اتفاقية إنشاء اللجنة العليا المشتركة مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموقعة في مدينة الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/١/٦.

– اتفاقية مع الجمهورية العربية السورية لتنمية وتعزيز علاقات التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية، وإقامة المشاريع المشتركة واستثمار رؤوس الأموال في البلدين في المجالات الاقتصادية والسياحية والإنشائية، ومنح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع ووسائل النقل، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والمواد الخام التي يكون منشأها أحد البلدين كذلك قضت الاتفاقية بتشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري تكون مهمتها اقتراح الإجراءات الخاصة لتنفيذ الإتفاقية.

٢٠٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

– اتفاقية مع الجمهورية التركية تم التوقيع عليها في الدوحة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢ لتنظيم حركة النقل الجوي بين البلدين، تنص على أن تقوم الناقلتان الوطنيتان في كل من قطر وتركيا بتسيير ثلاث رحلات في الأسبوع لكل من البلدين.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ على مشروع اتفاق تجاري مع جمهورية الصين الشعبية.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٧ توقيع اتفاقية بين المؤسسة القطرية العامة للبترول وشركتي أتوركيم الفرنسية واينيمونت الإيطالية بشأن توسعات في مجمع البتروكيماويات في أم سعيد، تهدف إلى مضاعفة انتاجه من الأثيلين ليصل إلى ٦٠٠ ألف طن في السنة وإضافة وحدة جديدة لإنتاج البولي ايثلين بطاقة ٢٠٠ ألف طن في السنة، وكذلك إنتاج مشتقات بتروكيماوية أخرى.

– اتفاقية مع الإتحاد السوفيتي تم التوقيع عليها في موسكو بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧ بهدف تعزيز أواصر التعاون التجاري والاقتصادي والتقني بين البلدين على أساس من المساواة والمنافع المتبادلة.

– اتفاقية مع الجمهورية الفرنسية لمنع الإزدواج الضريبي تم التوقيع عليها في باريس في أوائل ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠.

٣٠١٤ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث على الصعيد الاقتصادي وفيما يلي بيان بأهم هذه الوقائع والأحداث :

الميزانية العامة للدولة :

– اعتمدت الميزانية العامة للدولة ١٩٩٠/١٩٩٩ * بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨، وقدرت جملة إيراداتها العامة بنحو ٧ر٨ مليار ريال قطري**، مقابل نحو ٥ر٨ مليار ريال قطري في موازنة عام ١٩٩٠/٨٩، أي بزيادة نسبتها ٣٣ر٤

---

* بمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ تبدأ الموازنة من مطلع أبريل/ نيسان من كل عام وتنتهي في آخر شهر مارس/ آذار من العام الذي يليه.

** الريال القطري يعادل ٣٧٤ر٠ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

بالمائة، فيما بلغت المصروفات العامة المقدرة نحو ١١ر٧ مليار ريال قطري مقارنة بنحو ١١ر٥ مليار ريال قطري في موازنة العام الماضي، أي بزيادة ناهزت ٢ بالمائة تقريباً، ونتيجة لذلك، فإن العجز في الموازنة الجديدة يقدر بنحو ٣ر٩ مليار ريال قطري. وبإضافة التزامات أخرى خارج الموازنة فإن إجمالي العجز يرتفع إلى نحو ٤ر٩ مليار ريال قطري، بينما بلغ العجز في العام السابق ٦ر٥ مليار ريال قطري.

– روعي عند تخصيص الاعتمادات للمشروعات الرئيسية العامة إعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات قيد التنفيذ والمشروعات الجديدة المكملة لها للاستفادة من إنتاجيتها. يضاف إلى ذلك تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لصيانة المشروعات العامة القائمة حفاظاً عليها بالإضافة إلى تخصيص مبالغ للمشروعات الجديدة ذات الأهمية والضرورة القصوى كمشروع غاز الشمال، ومشروع زيادة الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، ومشروعات بناء المساكن الشعبية وإسكان كبار الموظفين.

– وقد تركزت القواعد الجوهرية والملامح العامة التي تقوم عليها هذه الموازنة كما أوضحها بيان الحكومة، في الاستمرار في سياسة ترشيد الإنفاق وتنمية موارد الدولة دون الإخلال بمستوى الأداء العام، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وأعمال الصيانة الخاصة بالبنية الأساسية للمحافظة عليها، وإمكانية تحويل بعض مشاريع القطاع الحكومي ذات الطابع الاقتصادي إلى مشاريع مختلطة يشترك فيها القطاعان الحكومي والخاص، بهدف تحسين الأداء ومستوى الخدمة وتقليل التكلفة، بالإضافة إلى إمكانية تكليف بعض شركات القطاع الخاص بأداء بعض الخدمات التي تتولاها الحكومة، وذلك على أساس المفاضلة من حيث الأداء والتكلفة الأقل.

التخطيط الاقتصادي :

بين أمين عام المجلس الأعلى للتخطيط أن المجلس نفذ خلال العام دراسات تفصيلية عن الموارد المتاحة في المجتمع والمشكلات التي تواجه استغلالها، والخطط الإنمائية الواجب اتباعها، وسوف يتم في مرحلة لاحقة في ضوء هذه الدراسات، اعداد خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

الأداء الاقتصادي :

– خطا الاقتصاد القطري عام ١٩٨٩ خطوات راسخة على طريق النمو والتقدم وهو يستعد للدخول في عقد التسعينات، إذ واصل نموه الإيجابي للعام الثالث على التوالي، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ما قيمته ٢٢ مليار ريال قطري تقريباً في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٢ر٢٤ مليار ريال قطري في عام ١٩٨٩، مسجلاً بذلك تقدماً بنسبة ١ر١٠ بالمائة عن عام ١٩٨٨. وعلى غير ما كان عليه الحال في الأعوام الماضية، فقد سجلت جميع قطاعات الاقتصاد الوطني عام ١٩٨٩ نمواً إيجابياً دونما استثناء، وان كانت درجات هذا النمو تتفاوت بين قطاع وآخر.

– ويرجع الفضل في النمو الاقتصادي لعام ١٩٨٩ بصورة أساسية إلى التقدم الملحوظ الذي أحرزه النفط المحلي، حيث كان للإنتعاش في الطلب العالمي على النفط وبالتالي تحسن معدلات أسعاره في السوق الدولية آثار واضحة في تحسن أداء هذا القطاع، الذي سجل نمواً فى عام ١٩٨٩ بنسبة ٢ر٢٧ بالمائة عن عام ١٩٨٨. كما اتسم أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية عموماً عام ١٩٨٩ بالثبات والاستقرار، فبعد النمو الإيجابي الملحوظ الذي سجلته هذه القطاعات في عام ١٩٨٨، مالت وتيرة النمو إلى إظهار درجات متئدة من النمو الإيجابي بلغت نحو ٣ر٤ بالمائة مقابل ٤ر١٧ بالمائة في عام ١٩٨٨.

- انعكس التحسن الذي طرأ على أوضاع النفط في السوق العالمية عام ١٩٨٩ بشكل إيجابي على أرقام الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٨٩/١٩٩٠. فالايرادات العامة قفزت حصيلتها الإجمالية إلى ٩٠٥٧ مليون ريال مسجلة بذلك نمواً بلغ متوسطه الشهري ٥ر٣٧ بالمائة مقارنة بميزانية عام ١٩٨٨. وفي المقابل، هبطت النفقات العامة في عام ١٩٨٩ إلى ١٠٣٧١ مليون ريال، مسجلة بذلك انخفاضاً بلغ متوسطه الشهري ٩ر١٥ بالمائة عن العام السابق. وكنتيجة مباشرة لهذه التطورات الإيجابية أظهرت فجوة العجز المالي في عام ١٩٨٩ ضموراً قياسياً، لتصل إلى ١٣١٤ مليون ريال.

- أسفرت التطورات الإيجابية في أداء الاقتصاد الوطني عام ١٩٨٩ عن حدوث ارتفاع ملحوظ في جملة السيولة المحلية الخاصة بلغ معدله ٩ر١٣ بالمائة قياساً بمستواها في عام ١٩٨٨. وقد تركز الارتفاع بصورة شبه كاملة في شبه النقد الذي سجل ارتفاعاً بنحو ١ر١٩ بالمائة عن مستواه في العام السابق.

- تشير بيانات الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في دولة قطر عام ١٩٨٩ إلى ارتفاع اجمالي الموجودات (المطلوبات) بنسبة ٣ر٨ بالمائة وذلك مقابل هبوط بلغت نسبته ٥ر١٠ بالمائة في عام ١٩٨٨.

- أظهر الميزان التجاري تحسناً ملحوظاً، إذ تجاوز الوفر التجاري المتحقق في عام ١٩٨٩، والبالغ ٤٨٣١ مليون ريال نظيره المسجل في عام ١٩٨٨ بنسبة ٨ر٤٠ بالمائة تقريباً. وقد ساهمت هذه الزيادة في تقليص فجوة العجز في ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩ لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٨٥، إذ لم تتجاوز ما يعادل ٢٣٨ مليون ريال قطري وذلك مقابل عجز قياسي بلغ ٢٢٣٦ مليون ريال في عام ١٩٨٨.

في القطاع المصرفي :

- بينت النشرة الاحصائية الفصلية لمؤسسة النقد القطري التي غطت الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أن مجموع النقد المصدر من المسكوكات في نهاية سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠، كان نحو ٥ ملايين و٤٤٥ ألف ريال قطري، والأوراق النقدية في حدود مليار و٤١٦ مليون ريال قطري من الفئات المختلفة، كما بلغ النقد لدى الجمهور ملياراً و٣١٤ مليونا، كما بلغ عرض النقد ١٣ ملياراً و٧٥٩ مليونا و٨٠٠ ألف ريال قطري.

- بلغت ميزانية البنوك العاملة في دولة قطر - حسب المصدر السابق ذكره - حتى نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، ١٩ ملياراً و٩٧٠ مليون ريال قطري.

- بلغ اجمالي الودائع* في المصارف القطرية - حسب المصدر السابق ذكره - في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ نحو ٩ر١٢ مليار ريال قطري، ٥ر٥٤ بالمائة منها عملات أجنبية، والباقي بالعملة المحلية وهي موزعة على خمسة مصارف، يستأثر بنك قطر الوطني بأكثر من نصفها.

- انخفضت حركة التسليفات المصرفية - حسب المصدر السابق ذكره - إلى ٥ر١٠ مليار ريال قطري في أيلول/ ديسمبر ١٩٩٠، وتظهر تأثيرات الغزو العراقي للكويت جلية في هذا المجال اذ أن التسليفات قد بلغت حتى نهاية يوليو/ تموز ٨ر١١ مليار ريال قطري ثم تراجعت بعد ذلك.

- شهد النشاط المصرفي في قطر خلال العام تراجعا ملموسا يعزى إلى الانعكاسات الناتجة عن الغزو العراقي للكويت، وقد أشار محافظ موسسة النقد القطري في هذا الشأن إلى أن الغزو العراقي للكويت أفرز صعوبات للقطاع المصرفي في قطر نجمت عن ثلاثة عوامل سيئة هي: موجة السحوبات التي تراوحت قيمتها بين ١٠ و ١٥ بالمائة من مجمل الودائع، والطلب الكبير على أوراق الدولار النقدي (بنكنوت) الذي فاق ما كان معروضا في السوق، وكيفية تسعير وتداول العملات فيما بينها. وقد أدى الطلب الكبير والمفاجيء على الدولار الأمريكي النقدي

---

* ودائع القطاع العام والقطاع الخاص معا.

إلى ارتفاع سعر صرفه في السوق القطري من ٣٫٦٥ ريال قطري للدولار الواحد، وهو السعر الرسمي، إلى حدود الأربعة ريالات في بعض الأحيان. كما أدت الأزمة إلى حصول اضطراب في سوق صرف العملات الخليجية الأخرى غير الدينار الكويتي حيث توقفت بعض المصارف عن صرف العملات الخليجية نتيجة هذا الاضطراب وصعوبة التسعير.

– استقر الوضع المالي في قطر بعد ثلاثة أسابيع من بدء أحداث الكويت، بفضل الأجراءات التي قامت بها مؤسسة النقد القطري والمتمثلة بتعزيز سيولة المصارف وتوفير الدولار (البنكنوت) في الأسواق وبكميات كبيرة.

قطاع النفط والغاز الطبيعي:

– بلغ المعدل اليومي لانتاج النفط في قطر خلال العام ٣٧٠ ألف برميل في اليوم مقارنة بـ ٣٢٠ ألف برميل في عام ١٩٨٩. وقد تزامنت هذه الزيادة مع زيادة أسعار النفط في سوق النفط العالمية بسبب أزمة الخليج، مما ساعد على تحقيق زيادة كبيرة في الايرادات النفطية، قدرتها بعض الأوساط المطلعة بنسبة ٥٠ بالمائة لتصل إلى ٣٫٤ مليار دولار أمريكي.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٦/٤ توقيع اتفاقية للاستكشاف والتنقيب عن البترول بين دولة قطر والشركة الفرنسية «ألف اكتان». وتقضي هذه الاتفاقية بحصول الشركة الفرنسية على رخصة تنقيب واستثمار البترول في المنطقة رقم (١) الواقعة في البر والمياه الاقليمية القطرية التي تبلغ مساحتها ٨٣٠٠ كم٢.

– دخلت المؤسسة العامة القطرية للبترول مرحلة المفاوضات النهائية لتوقيع عقد تسليم ٦ ملايين طن (معادل نفط) من الغاز الطبيعي سنويا ولمدة ٢٥ عاما ابتداء من ١٩٩٧ إلى مشترين يابانيين في أول عملية من هذا الحجم منذ أطلاق استراتيجية تطوير صادرات غاز حقل الشمال. وتدور المفاوضات مع الشركات اليابانية حول سعر التسليم الذي يبلغ ٣٫٥ – ٤ دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية، وحول نسبة مساهمة الشركاء اليابانيين في مصنع تسييل الغاز المزمع انشاؤه في منطقة صناعية ثانية يخطط لها على ساحل قطر.

– بدأت في نهاية العام المرحلة الأولى من الانتاج في حقل الشمال الذي يغطي ٦ آلاف كيلو متر مربع على عمق ١٥ – ٧٠ مترا في مياه دولة قطر الأقليمية، بمعدل ٣٥٠ مليون قدم مكعب يوميا. ويتوقع أن يبلغ الانتاج ٨٠٠ مليون قدم مكعب يوميا في نهاية الفصل الأول من العام المقبل.

– تعد الحكومة القطرية مشاريع صناعية لاستيعاب الفائض غير المصدر من انتاج حقل الشمال اضافة إلى مشروع لمد انبوب إلى امارة دبي المجاورة يتوقع أن يبدأ العمل به في مطلع العام القادم.

– توصلت الشركة العامة القطرية للبترول إلى اتفاق مع شركة «انترناشيونال أوكتاين» الكندية لانشاء مصنع تقدر قيمته بحوالي نصف مليار دولار أمريكي مناصفة بين الطرفين، وسيستخدم جزء من الغاز الفائض من حقل الشمال في انتاج الميثانول الكيماوي والاثيلين، ويتوقع أن يتم بدء الانتاج في هذا المصنع في نهاية عام ١٩٩٣.

– قام خلال العام وفد من المؤسسة العامة القطرية للبترول بجولة آسيوية شملت الصين الشعبية وكوريا الجنوبية للبحث في امكانات تسويق غاز حقل الشمال.

قطاع الصناعة :

– بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة بدولة قطر في بداية العام ١٧٢ منشأة صناعية وذلك منذ بدء العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التنظيم الصناعي بدولة قطر.

– تم خلال العام تشكيل لجنة من الوزارات والأجهزة الحكومية المعنية لاعداد مشروع قانون جديد للتنظيم

الصناعي يراعى فيه تقدير الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار.

– أعدت وزارة الصناعة والأشغال العامة القطرية مسودة خطة خمسية للتنمية الصناعية في قطر تترافق مع تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير حقل غاز الشمال الذي يعد أضخم حقول الغاز في العالم. وبينت الجهات المسؤولة في وزارة الصناعة أن البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير حقل غاز الشمال وما سيوفره ذلك من كميات ضخمة من الغاز الطبيعي قد فتح الباب لتحويل الاقتصاد القطري من اقتصاد يعتمد على البترول إلى اقتصاد يعتمد على الغاز. وقال المصدر أن الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، والصناعات العامة الصغيرة والمتوسطة، تشكل القاعدة الأساسية لخطط الدولة المستقبلية.

وأكد المصدر اهتمام الدولة بتقديم المساعدة للقطاع الخاص لا عن طريق النصائح فحسب، بل وبتقديم الآراء الفعالة حول المشاريع وفرص الاستثمار واعداد التقييم الضروري للمشاريع التي تقدم للحصول على ترخيص صناعي لها.

– قامت خلال العام ادارة الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة والاشغال العامة بدراسة ١٥ مشروعا من المشروعات المعدنية كثيفة الاستخدام للطاقة، والمشروعات الصناعية العامة لترويجها في دولة قطر، وذلك لاستغلال مصادر الطاقة من حقل غاز الشمال. وبينت الجهات المسؤولة أن هذه المشاريع يمكن ادراجها في الخطة الثلاثية ١٩٩٢ – ١٩٩٥، كما بينت أن من هذه المشاريع مشروع تصنيع السبائك الحديدية الذي تمت دراسته بعمق لمدة تزيد على العام، وأن منتجاته تستخدم في تصنيع الصلب المنتج بواسطة أفران الصهر الكهربائية.

– تم التوقيع على اتفاق تأسيس شركة قطر لتغليف المعادن مشاركة بين شركة قطر للحديد والصلب والشركة القطرية للصناعات التحويلية، برأسمال قدره ١٥ مليون ريال قطري مناصفة بين الشركتين. وستقوم الشركة بانتاج قضبان الحديد المعالجة بمادة الأوبكس الخاصة للحماية من التآكل والصدأ. وسيتم انشاؤها في منطقة أمسيعيد قرب شركة قطر للحديد والصلب.

– وافق وزير الصناعة والأشغال العامة على اصدار عشرة تراخيص صناعية لاقامة منشآت صناعية في البلاد تبلغ جملة استثماراتها ١٧٫١٢١ مليون ريال قطري.

– تم التوقيع على مذكرات تفاهم بشأن مصهر للألمنيوم، ومصنع السبائك الحديدية باستثمارات أجنبية تقدر بحوالي مليار و ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، في حين يقدر انتاج مصهر الألمنيوم بحوالي ١٩٣ ألف طن في العام، وينتج المصنع الآخر حوالي ٢٣٠ ألف طن من الغير ومنجنيز والسيلكو منجنيز والفيركروم.

– أعلنت الجهات الصناعية المسؤولة أن السلطات القطرية تنوي مضاعفة طاقة مصنع البتروكيماويات القطري إلى ٦٠٠ ألف طن اثيلين وحوالي ٤٠٠ ألف طن من البولي اثيلين قبل نهاية عام ١٩٩٣.

– تم خلال العام تشغيل منشآت توزيع المنتجات البترولية في منطقة أبو هامور، لدعم صناعة التكرير في البلاد وتحقيق مزيد من التكامل، كما تم تشغيل معملي تكرير البترول في أمسيعيد بكامل طاقاتهما البالغة ٦٢ ألف برميل في اليوم، وبذلك ارتفع انتاج المنتجات البترولية المكررة إلى ٢٫٤ مليون طن عن عام ١٩٨٩ بزيادة نسبتها ٣١ بالمائة عن العام الذي سبقه.

– ارتفعت معدلات الانتاج والمبيعات والأرباح في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) خلال العام ١٩٨٩ حيث بلغ انتاج الاثيلين ٢٩٥ ألف طن، بزيادة نسبتها ١٥ بالمائة عن العام الذي سبقه، كما بلغ انتاج البولي ايثلين منخفض الكثافة ١٨ ألف طن بزيادة نسبتها ٦ بالمائة عن عام ١٩٨٨، كما حققت الشركة أرباحا تقدر بحوالي ٤٢٠ مليون ريال قطري.

– تقرر خلال العام مساهمة الجانب الايطالي في شركة قطر للبتروكيماويات بنسبة ١٠ بالمائة، وجاء ذلك للاستفادة من الخبرة الايطالية الطويلة في مجال البتروكيماويات، ومن أجل مضاعفة انتاج الشركة وفتح أسواق جديدة لها.

– أنتجت شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) ٧١٤ ألف طن من الأمونيا و٧٧٩ ألف طن من اليوريا، وقد صرح خلال العام نائب رئيس مجلس ادارة هذه الشركة بأن (قافكو) بصدد انشاء مصنعين اضافيين لليوريا والأمونيا وذلك لاستغلال جزء من غاز حقل الشمال.

– تم بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٠ عقد اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية للشركة القطرية للصناعات التحويلية التي تتلخص أهدافها باستكشاف فرص الاستثمار في قطر ودول الخليج المختلفة، وقد اتفقت خلال العام مع شركة قطر للحديد والصلب على انشاء مشروع مشترك.

– تم اقامة منطقة صناعية في رأس لفان بالقرب من حقل غاز الشمال وذلك لاستيعاب المشاريع الصناعية الجديدة.

– حققت شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو) زيادة في الانتاج خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٠، بلغت حوالي ٦ بالمائة من الخطة المعتمدة بالميزانية لعام ١٩٩٠، وترتب على ذلك زيادة في الربحية بلغت حوالي ٦٣ بالمائة من الخطة المعتمدة.

– زاد انتاج شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت في عام ١٩٨٩ من الأسمنت العادي والأسمنت المقاوم للأملاح بنسبة ٥٢ر١٦ بالمائة عن انتاج عام ١٩٨٨.

قطاع الزراعة :

– واصلت وزارة الشؤون البلدية والزراعة جهودها خلال العام لزيادة المساحات الزراعية في البلاد، وتوفير كميات كبيرة من البذور والشتلات وتوزيعها على المواطنين وتقديم الارشادات الزراعية للمزارعين، وكذلك المبيدات اللازمة لمكافحة الافات ومراقبة الارساليات الزراعية الواردة للبلاد، بالاضافة إلى زراعة خضروات للسوق المحلي.

– واصلت وزارة الشؤون البلدية والزراعة جهودها لزيادة الثروة الحيوانية، التي بلغت ١١ر٢٣٣ رأسا من الأغنام وكذلك التوسع في انتاج الاعلاف الخضراء والاهتمام بالصحة الحيوانية وتقديم الخدمات العلاجية البيطرية.

– يجري العمل على انشاء الشركة العربية القطرية لانتاج الخضروات عن طريق استغلال مزرعة الشحانية بهدف تحقيق الأمن الغذائي في البلاد.

– وقع وزير الشؤون البلدية والزراعة على وثيقة مشروع دراسة ومسح مواقع ينابيع المياه العذبة على السواحل القطرية الذي يتم تنفيذه بالتعاون بين ادارة البحوث الزراعية بالوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

في مجال الكهرباء والماء :

– وقع وزير الشؤون البلدية والزراعة، وزير الكهرباء والماء بالنيابة، على عقد لانشاء وحدتين اضافيتين لتحلية المياه بمحطة رأس أبوفنطاس مع أحدى الشركات الايطالية، وتبلغ قيمة العقد الاجمالية ٣٨٠ مليون ريال قطري، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع في أغسطس/ آب ١٩٩٣، وتبلغ الطاقة الانتاجية المركبة لمحطة رأس أبو فنطاس ٦٠ مليون جالون من المياه الصالحة للشرب يوميا، فيما تعمل المقطرتان الجديدتان على زيادة انتاج المحطة من مياه الشرب بمقدار ١٠ ملايين جالون يوميا تنتجهما المقطرتان بالتساوي.

– افتتح بمناسبة احتفالات البلاد في ذكرى ٢٢/٢/١٩٩٠ مشروعي خزانات المياه بكل من الخليج الغربي

والغرافه بسعة تخزينية تبلغ ٧٨ مليون جالون من مياه الشرب.

– وقع وزير الشؤون البلدية والزراعة، وزير الكهرباء والماء بالنيابة، عقدا مع احدى الشركات الايطالية المتخصصة لانشاء محطات ارسال رئيسية بشبكة الارسال والتحويل القطرية. ويشتمل العقد الذي تبلغ قيمته حوالي ٢١٠ مليون ريال قطري على انشاء سبع محطات رئيسية جديدة، وتمديد شبكة كابلات أرضية بما يزيد على ٨٠ كيلو مترا من كابلات ذات جهد ٦٦ كيلو فولت، واجراء توسعات في حوالي ١٦ محطة قائمة، اضافة إلى اجراء التعديلات اللازمة بمركز التحكم بالنعيجة لاستيعاب المحطات الجديدة. ويتوقع الانتهاء من جميع الأعمال المتعلقة بالعقد في النصف الأول من عام ١٩٩٣.

– تم خلال العام تأسيس شركة الكهرباء والماء القطرية (شركة مساهمة) برأسمال قدره ألف مليون ريال قطري، وسوف تقوم هذه الشركة بانشاء محطة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

وفي مجال التجارة :

– تجاوزت قيمة المنتجات الوطنية غير النفطية التي صدرت خلال عام ١٩٨٩ (حسبما أعلنه مدير عام غرفة تجارة قطر) مليار ريال قطري.

– بلغت صادرات دولة قطر من المنتجات الوطنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨٩، ٨٦٥ مليونا و ٨٧٠ ألفا و ٧٦٨ ريالا قطريا. وجاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الأول، بصادرات قطرية قيمتها ٣٨٦ مليونا و٩٦٤ ألفا و ٧٧٩ ريالا قطريا، في حين جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني، بصادرات قطرية قيمتها ٢٢٦ مليونا و ٤٧٠ ألفا و٤٩ ريالا قطريا، واحتلت الكويت المركز الثالث بالنسبة للصادرات الوطنية بما قيمته ١٦٥ مليونا و١٢١ ألفا و١٠٧ ريالا قطريا، وجاءت بعدها البحرين بالمركز الرابع واحتلت سلطنة عمان المركز الخامس بالنسبة للصادرات الوطنية لدول المجلس.

– انضمت دولة قطر خلال العام لعضوية الاتحاد الدولي للمعارض ومقره في باريس.

– شهدت الأسواق التجارية المحلية – بعد الغزو العراقي للكويت – انكماشا في حركة الشراء، باستثناء بعض المواد الغذائية التي شهدت طلبا ملموسا، غير أن ثبات الأسعار نسبيا حد من التهافت وكبح جماح الطلب.

وفي مجال الشركات المساهمة العامة :

– في اطار النهوض بدور القطاع الخاص للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتجميع مدخراته وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المنتجة من أجل تلبية جانب من احتياجات الاستهلاك المحلي، وتعزيز امكانات التصدير إلى الأسواق الخارجية، شهد العام انشاء عدد من الشركات المساهمة العامة التي تعمل في أنشطة متعددة، كقطاع الصناعة التحويلية وقطاع السياحة الداخلية وقطاع المال وقطاع البنية الأساسية. وينتظر أن يكون لهذه السياسة آثار مواتية على مسيرة الاقتصاد الوطني بحيث تؤدي إلى تقليل درجة الاعتماد على دور الحكومة الذي ظل يعتبر المحرك الأساسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي المحلي، كما ينتظر أن يؤدي انشاء هذه الشركات إلى الاسراع في انشاء سوق للأوراق المالية في البلاد على غرار ما هو قائم في العديد من دول المنطقة، اذ أن انشاء هذه الشركات سيزيد من عدد الشركات المساهمة العامة في البلاد بصورة واضحة. وتشمل الشركات التي تم تأسيسها خلال العام على ما يلي:

• الشركة القطرية للمشاريع السياحية والترفيهية التي تتلخص أهدافها بانشاء مدينة ترفيهية ومشاريع سياحية وترفيهية في مناطق مختلفة، ويبلغ رأسمالها ٤٠ مليون ريال قطري، اكتتب الأعضاء المؤسسون بعدد من أسهمها،

وطرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام.

• بنك قطر الدولي الاسلامي، الذي اشتملت أعماله على جميع أوجه النشاط المصرفي والمالي والاستثماري، على الأسس المقبولة شرعا، وقد حدد رأسماله بمبلغ ١٠٠ مليون ريال قطري، اكتتب الأعضاء المؤسسون بنسبة من أسهمه وطرح باقي الأسهم للاكتتاب في بعض البنوك الوطنية.

• الشركة القطرية للصناعات التحويلية – السابق ذكرها – التي تتمثل أعمالها في اقامة المشاريع الصناعية في دولة قطر وخارجها وفقا للأسس التجارية والمساهمة والمشاركة وامتلاك الشركات والمشروعات الصناعية وكذلك القيام بنشاطات تجارية وتسويقية خاصة بمنتجات الشركة والشركات المساهمة فيها وغيرها، وحدد رأسمال هذه الشركة بمبلغ ٤٠٠ مليون ريال قطري طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام.

وقائع وأحداث أخرى :

– فازت دولة قطر بالجائزة الأولى في المسابقة البيئية التي نظمتها المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية حول الحياة البحرية في منطقة الخليج العربي.

– تحت رعاية وزير الاقتصاد والتجارة عقدت في الدوحة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٢ اجتماعات مجلس الادارة والجمعية العمومية للمجمع العربي لحماية الملكية الصناعية وندوة تشريعات حماية الملكية الصناعية في الدول العربية والتي نظمها المجمع بالتعاون مع غرفة تجارة قطر. وقد شارك في هذه الاجتماعات قادة المهنة ورجال القانون ومسجلو العلامات من الدول العربية ورئيس مكتب البراءات الألماني.

– أنهت وزارة الشؤون البلدية والزراعة المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع رصيف ميناء الصيادين في مدينة الدوحة.

– نظمت المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالتعاون مع المنظمة العالمية للاتصالات البحرية بالأقمار الصناعية (انمارسات) ندوة علمية خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ لبحث آخر التطورات في مجالات الاتصالات بالأقمار الصناعية.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١/١ افتتاح خط ملاحي بين قطر وايران، سيساعد على وصول كميات كبيرة من البضائع الايرانية إلى الدوحة مباشرة بدلا من مرورها بالدول الأخرى، وسوف يخفض الخط تكلفة النقل لتبلغ ٢٥ دولارا للطن الواحد، فضلا عن أن الرحلة لا تزيد على ساعة.

– تم خلال العام انشاء غرفة تجارة وصناعة قطر، وحددت أهدافها بتنظيم المصالح التجارية والصناعية والزراعية، والعمل على ترقيتها، ودعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية والانتاجية.

– تم خلال العام تشغيل برج ميناء الدوحة والمرافق التابعة له بتكلفة ناهزت ٩ ملايين ريال قطري.

أحداث سياسية :

– قام سمو أمير دولة قطر بزيارة جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية فرنسا، والمملكة المتحدة، كما شارك في أعمال مؤتمر القمة العربي الطارىء في بغداد، ومؤتمر القمة العربي الطارىء في القاهرة الذي عقد لبحث التطورات الخطيرة في منطقة الخليج على أثر غزو العراق لدولة الكويت وما ترتب عليه من آثار ومضاعفات خطيرة.

– زار دولة قطر وفود كثيرة عربية وأجنبية لبحث التطورات الخاصة بأزمة الخليج كما زارها الرئيس المصري والرئيس التركي.

– أعلنت دولة قطر بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٦ أن علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الكويت قائمة ومستمرة دون أدنى تغيير

وأن اعترافها بدولة الكويت وحكومتها الشرعية ما زال قائما، وأن قرار العراق بضم الكويت قرار باطل، وهي تتمسك بجميع القرارات العربية والدولية الصادرة بشأن الغزو العراقي للكويت وترفض كل ما ترتب على ذلك الغزو من اجراءات وتدابير.

– أعلن في الدوحة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٧ في اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الشورى القطري أن دولة قطر قررت منح تسهيلات عسكرية لبعض الدول الصديقة لدرء ما قد تتعرض له الدول الخليجية من عدوان.

– أعلنت دولة قطر في كلمتها أمام الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٩٠/١٠/٥، الغاء جميع الديون المستحقة لها على شقيقاتها الدول العربية وغيرها من الدول النامية، وفوائد تلك الديون، وأكدت وزارة الخارجية القطرية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٧ أن هذا القرار يشمل مصر، سوريا، المغرب، تونس، موريتانيا، الصومال، غينيا، أوغندا، الكاميرون ومالي.

– أعلنت دولة قطر رسميا اعترافها بجمهورية ناميبيا.

– قررت دولة قطر والجمهورية التشيكوسلوفاكية الاتحادية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٤ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– قررت دولة قطر وبلغاريا بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٦ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– قررت دولة قطر وهنغاريا بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– قررت دولة قطر ورومانيا بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٢ اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– عقدت في الدوحة القمة الحادية عشرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٩٩٠/١٢/٢٢، وقد سبق الحديث عنها في الجزء الأول من هذا التقرير.

٤٠١٤ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٤ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

– أثبتت الدراسات الجيولوجية المكثفة وجود ١٢ مليون طن من الجبص في قطر تتميز بسهولة استخلاصها مع كميات من الطين الصلصال التي تصلح لصناعة الطوب، اضافة لأنواع عديدة من الأملاح المعدنية التي تصلح لصناعة الأملاح المتكاملة، بالاضافة إلى توفر رسوبيات السلستايت التي تستخدم في صناعة الألكترونيات وتستغل صخورها في صناعة الزجاج بحوالي ٦٤٫٠٠٠ طن.

– بينت دراسة لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة أنه يتوفر في قطر فرص استثمارية تشتمل على ما يلي :

- استخدام غاز الأرفون المتخلف من مصانع الأسمدة في صناعة ورق الكتابة والطباعة والرسم والورق المقوى بواسطة اعادة الاستخدام الجزئي لمخلفات الورق.
- صناعة سلفونات الألكايل بنزني واستخدام خام الكبريت الناتج عن صناعة الصلب.
- صناعة بولي فوسفات الصوديوم.
- صناعة الألنيوم وغاز الفلوروكاربون المبرد.

– هناك دراسات جديدة بينت وجود فرص استثمارية أخرى مثل :

- تحسين صناعة أقطاب الجرانيت الكهربائية.
- صناعة مادة الأكريولونابنرايل البيوتادني.
- صناعة الغازات البترولية السائلة وبودرة الكبريت المستخدمة في المبيدات الحشرية الزراعية.

• صناعة اعادة استخدام زيوت التشحيم.

– أن لهذه الفرص، التي هي قيد البحث، دلالة واضحة على مدى حجم ومقدار المستجدات التي ستطرأ على الساحة الصناعية بدولة قطر.

٢٠٤٠١٤ المشروعات المعروضة للاستثمار :

هناك ١٥ مشروعا مناسبا أجرت ادارة الشؤون الصناعية دراسة مستفيضة في مجالها – كما تم ذكره من قبل – سيتم ادراجها في الخطة الثلاثية للأعوام ١٩٩٢ – ١٩٩٥.

٥٠١٤ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يمثلها ويساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (بالريال القطري)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ريال قطري)
شركة بيلليلي السعودية للصناعات الثقيلة المحدودة لمشروع حقل الشمال	تصنيع تجهيزات بحرية	١٩٩٠/١/٦	٥٠٠ر٠٠٠	١٠٠٪ سعودية	٥٠٠ر٠٠٠
شركة براون اندوروث الخليج	تصنيع التجهيزات البحرية	١٩٩٠/٢/١٥	٥٠٠ر٠٠٠	١٠٠٪ بحرينية	٥٠٠ر٠٠٠
شركة اتحاد المقاولين العالمية	انشائية صناعية	١٩٩٠/٣/١٩	—	١٠٠٪ لبنانية	—

(١٥)

تقرير مناخ الاستثمار

في دولة الكويت

لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار
في دولة الكويت
لعام ١٩٩٠

تميز الاقتصاد الكويتي في الشهور السبعة الأولى من العام بمواصلة السعي لتعزيز النشاط الاقتصادي وانعاشه وتنفيذ برنامج لتحويل مساهمات الحكومة في بعض الشركات إلى القطاع الخاص، والسماح لرعايا دول مجلس التعاون الخليجي بتملك الأسهم الكويتية، وكذلك السماح للوافدين المقيمين في الكويت بالاستثمار في الشركات المساهمة الكويتية من خلال صناديق الاستثمار.

كما شهدت هذه الفترة من العام عدداً من الأحداث والوقائع كان أبرزها اقرار مشروع مجمع البتروكيماويات، والبدء بتشييد محطة للقوى الكهربائية وتقطير المياه.

وأما الشهور الخمسة الأخيرة من العام، فقد بدأت باجتياح القوات العراقية للكويت بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ واحتلالها، وضمها إلى العراق وجعلها محافظة له تحمل الرقم ١٩. وقد أصيب النشاط الاقتصادي جراء ذلك بالشلل التام حيث توقفت عن العمل المصارف والمنشآت النفطية، كما توقفت شركات الاستثمار والشركات المالية وكل النشاطات الصناعية والتجارية.

وبسبب ذلك قامت الحكومة الكويتية الشرعية في المنفى منذ أغسطس/آب ١٩٩٠ بتصريف مهامها وإدارة استثمارات الكويت الخارجية، والاعتناء بالمواطنين الكويتيين الذين اضطرتهم ظروف الاحتلال إلى مغادرة الكويت، كما قام البنك المركزي الكويتي بمتابعة مصالح المواطنين الكويتين المالية، ومصالح الجهاز المصرفي الكويتي، واستمر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم قروضه للدول العربية والنامية من مقره الجديد في لندن، كما استمر مكتب الاستثمار الكويتي في لندن بإدارة الاستثمارات الكويتية العالمية.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠١٥ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام صدور عدد من التشريعات والاجراءات الحكومية المتصلة بالنشاط الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي :

ففي المجال المالي

– صدر عن وزير المالية بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ قرار بغلق برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة ابتداء من تاريخ ١٩٩٠/٢/١ وعدم تطبيق أحكام البرنامج على أي من عملاء البنك اعتباراً من التاريخ المذكور. وصدر عن وزير المالية القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن البيانات والأنظمة الجمركية تضمن الأحكام الخاصة بقوائم الشحن ووسائل نقل وتفريغ البضائع وشحنها كما اشتمل القرار على قواعد الاقرار الجمركي المربوط بتعهد، وقواعد اعفاء الأمتعة الشخصية وعينات العرض التجارية. كما نص على السماح بعبور البضائع العابرة (الترانزيت) وعلى قواعد الإدخال المؤقتة للأجهزة والمواد والآليات والمعدات غير المستوردة للتسويق المحلي وأنظمة إدخال المركبات والتخليص الجمركي والمناطق الجمركية وألحق القرار بمذكرة تفسيرية لإيضاح النقاط التي قد تكون محل تساؤل واستفسار.

كما صدر المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٠/٥/١ بتاريخ ١٩٩٠ بشأن تنظيم وتداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار وتناول عدم جواز طرح أسهم أو سندات شركات المساهمة الكويتية أو غير الكويتية أو حصص في صناديق الاستثمار أو أية أوراق مالية أخرى للاكتتاب العام داخل دولة الكويت إلا بعد الحصول على ترخيص من وزير التجارة والصناعة، وترك للائحة التنفيذية تحديد شروط واجراءات إصدار هذا الترخيص، كما تناول تداول ونقل ملكية الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية طبقاً للإجراءات والقواعد والنظم التي تحددها لجنة السوق ونص على أن يتم ذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية بهذا الشأن. وشمل التناول عدم جواز مزاولة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية غير الكويتية أو شراء صناديق الاستثمار الأجنبية لحساب الغير داخل الكويت إلا بعد الحصول على ترخيص من وزير التجارة وأوجب الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي قبل اصدار الترخيص المذكور آنفاً إذا كانت الشركة التي طلبت هذا الترخيص من الشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي ونص على أن تخضع الشركات التي يرخص لها بمزاولة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية غير الكويتية أو حصص في صناديق استثمار أجنبية لحساب الغير داخل الكويت لاشراف ورقابة وزارة التجارة والصناعة ورقابة بنك الكويت المركزي بالنسبة للشركات الخاضعة لرقابته.

وصدر عن وزير المالية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٦ قرار وزاري بشأن اخضاع شركات الاستثمار المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية لأحكام المادة ٦٨ من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ حيث لا يجوز أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من هذه الشركات أو مديراً لها من سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة أو اشهر افلاسه أو أمتنع عن الدفع. وصدر المرسوم بقانون رقم (٣) لعام ١٩٩٠ المتعلق بقرار حكومة الكويت فرض حمايتها على الأموال المملوكة لمواطنيها أو غيرهم من المقيمين على أرض الكويت ما كان منها داخل الكويت وخارجها وذلك اعتباراً من الثاني من أغسطس لسنة ١٩٩٠ وتشمل الأموال الخاصة الخاضعة للملكية الحمائية طبقاً لهذا القانون جميع الأموال العقارية والمنقولة بما في ذلك النقود بالعملات المختلفة والمعادن الثمينة والمجوهرات والأوراق المالية بما فيها الأسهم والسندات والأذونات المالية وحقوق الأشخاص الثابتة قانوناً لدى الغير والودائع لدى البنوك وما في حكمها وغير ذلك من الأموال والحقوق المملوكة ملكية خاصة أو عامة.

وفي مجال تنظيم التجارة صدر عن وزير التجارة والصناعة بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١ القرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٠ وسمح بموجبه لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن تصل نسبة مساهمتهم في الشركات التي تؤسس في دولة الكويت إلى ١٠٠ بالمائة من رأس المال وصدر عنه القرار رقم (٧) لعام ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ وحظر بموجبه استيراد المركبات المستعملة التي مضى على صنعها سنتان باستثناء سنة الصنع، واستثنى القرار من الحظر المذكور السيارات ذات الطابع الأثري والسيارات المملوكة للأفراد إذا كانوا يمتلكونها خارج البلاد قبل مرور سنتين باستثناء سنة الصنع. وصدر عن الوزير أيضاً القرار رقم (١٨) لسنة ١٩٩٠ الذي قضى بالزام الشركات والمؤسسات اتباع مبادىء المحاسبة الدولية فى اعداد بياناتها المالية.

كما صدر عن وزير التجارة والصناعة القرار رقم (١٠) لعام ١٩٩٠ الذي يسمح بموجبه لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتملك أسهم الشركات المساهمة الكويتية ونقل ملكيتها بما فيها الشركات التي تساهم فيها مؤسسة الخليج للاستثمار كما سمح لهم بتأسيس أو المشاركة فى تأسيس وتملك ونقل ملكية أسهم شركات المساهمة المشتركة وشركات المساهمة الجديدة التي تعمل في مجال الأنشطة الاقتصادية المسموح لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارستها، وأجاز القرار للحكومة الكويتية ومواطنيها تملك ما لا يزيد على نسبة ٥١ بالمائة من أسهم الشركات الجديدة المطروحة للاكتتاب العام وتزداد هذه النسبة بما لا يتم الاكتتاب فيه من قبل مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنه بعد الاكتتاب أوجب ألا تزيد نسبة الملكية الكويتية

على ٥١ بالمائة من أسهم الشركة. وصدر عن وزير التجارة والصناعة القرار رقم (١١) لسنة ١٩٩٠ الذي سمح بموجبه لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الطبيعيين والاعتباريين) بممارسة نشاط تجارة الجملة في دولة الكويت ومساواتهم بمواطنيها في الحقوق والواجبات الخاصة بهذا النشاط.

وفي مجال الزراعة والثروة السمكية :

– صدر عن الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية القرار رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٠ بصرف دعم نقدي لأصحاب طرادات الصيد الحاصلين على تراخيص صيد صادرة من إدارة الثروة السمكية بالهيئة، وحدد القرار مقدار الدعم بواقع خمسمائة دينار* للطراد الواحد وبحد أقصى خمسة طرادات للمالك الواحد. وصدر عن الهيئة المذكورة القرار (٣٧) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ بالحظر المؤقت لحين اشعار آخر على استيراد حيوانات الفصيلة المجترة (أبقار، أغنام، ماعز) ومنتجاتها من سلطنة عمان لثبوت اصابتها بمرض اعتلال المخ الأسفنجي. وصدر أيضاً القرار (٣٨) لسنة ١٩٩٠ الذي يقضي بتعويض أصحاب الأبقار والعجول المصابة بالسل والالتهاب البلوري والاجهاض المعدي وفقاً لنسب التعويض المبينة فى صلب القرار. كما صدر عن الهيئة نفسها القرار (٥٣) لسنة ١٩٩٠ بالمنع منعاً باتاً القيام بعمليات الصيد في المنطقة التي تبدأ بخور عبدالله حتى نهاية المنطقة الواقعة بين جزيرتي وربة وبوبيان واعتبار هذه المنطقة منطقة محمية ويحظر فيها ممارسة أي نشاط لجميع سفن الصيد.

٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

شهد العام التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين دولة الكويت وعدد من الدول العربية بيانها كما يلي :

– اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تم توقيعها بتاريخ ١٩٩٠/١/٣ لتبادل الاعفاء الضريبي والجمركي على نشاط مؤسسات النقل الجوي بين البلدين.

– بروتوكول مع جمهورية مصر العربية تم توقيعه في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠ حول انشاء مركز تجاري لكل دولة لدى الدولة الأخرى.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٥ على اتفاق التعاون التجاري الموقع مع جمهورية مصر العربية في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٩ والذي ينص على منح كل من الطرفين الطرف الآخر في إطار التعاون الإقليمي بينهما، وعلى أساس المعاملة بالمثل، معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق باجراءات الاستيراد والتصدير، والمدفوعات والضرائب، ومنح التراخيص، والتخليص على البضائع، والملاحة البحرية والجوية، واستعمال الموانىء البحرية والجوية والتسهيلات المتعلقة بها، وتموين السفن والطائرات ومعاملة الملاحين.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٦ على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠ مع حكومة جمهورية مصر العربية السابق ذكره.

– اتفاقية مع جمهورية مصر العربية للتعاون الاقتصادي والاستثماري والفني تضمنت اعفاءات جمركية، ومنح تسهيلات لمرور سيارات الشحن والسيارات الخاصة، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع قيام مشروعات مشتركة برؤوس أموال عامة أو خاصة في اطار قوانين الاستثمار فى كلتا الدولتين.

---

* الدينار الكويتي يعادل ٣٫٤٧٢ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١

– اتفاقية مع دولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة حول استخدام الهاتف المتحرك خارج الدولة، تنص على استطاعة مشتركي الهواتف المتحركة في أي دولة من الدول الثلاث استخدام هواتفهم في الدول الأخرى أثناء زيارتهم لها وذلك بعد إجراء الترتيبات الفنية اللازمة من قبل المشترك والإدارة التابع لها في بلده.

٢٠٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

شهد العام توقيع العديد من الاتفاقيات بين دولة الكويت ودول صديقة في المجالات المختلفة :

– اتفاقية مع جمهورية هنغاريا لتشجيع الاستثمارات بين البلدين وبخاصة في مجالات الزراعة والصناعة والنفط.

– اتفاقية مع جمهورية بولندا لتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية.

– اتفاقية مع المملكة البلجيكية بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢ لتجنب الازدواج الضريبي بين البلدين ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال.

– عقد بالكويت الاجتماع السابع للجنة الكويتية الفرنسية المشتركة بتاريخ ٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ وجرى في الاجتماع مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مختلف الميادين المالية والاستثمارية والتعاون الفني والتعاون الثلاثي مع الدول النامية.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢ على الاتفاقية الموقعة في باريس بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٧ للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢ على تعديل الاتفاقية المبرمة بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية الفرنسية لتجنب الازدواج الضريبي بالنسبة لضرائب الدخل وضريبة الأيلولة.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢ على الاتفاقية الموقعة في الكويت بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين دولة الكويت وجمهورية هنغاريا.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢ على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية الصين الشعبية تم توقيعها في الكويت بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥ والتي يتعهد الطرفان المتعاقدان على أساسها بتشجيع التعاون الاقتصادي والفني في مجالات مشاريع البناء والهندسة المعمارية، ومشاريع الصناعات الكيماوية، والاكتشاف والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، ومشاريع الصناعات الخفيفة، والصحة والعلاج، والزراعة، والأشغال العامة، وأية مجالات أخرى للتعاون الاقتصادي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٦ على الاتفاقية الموقعة في الكويت بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥ والمبرمة بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية الصين الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/١١ على الاتفاقية الموقعة في روما بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧ المبرمة بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية إيطاليا لتجنب الأزدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ولمنع التهرب المالي.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/١١ على تعديل اتفاقية النقل الجوي بين دولة الكويت وجمهورية الفلبين المتفق عليها بين الطرفين في مانيلا بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٦.

– عقدت اللجنة الكويتية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والتبادل التجاري دورتها الأولى في الكويت، لمتابعة مختلف جوانب التعاون المشترك بين البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والاستثمارية.

٣٠١٥ وقائع وأحداث :

شهد العام عددا من الوقائع والأحداث نشير إلى أهمها فيما يلي:

الاداء الاقتصادي :

- انتهت الادارة المركزية للاحصاء خلال شهر ابريل/ نيسان ١٩٩٠ من اجراء التقديرات الأولية للمجاميع الاقتصادية الأساسية للحسابات القومية لعام ١٩٨٩، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مبلغ ٦٧٧٩ر٣ مليون دينار مقابل ٥٥٨٦ر٤ مليونا عام ١٩٨٨، بزيادة نسبتها ٢١ر٣٥ بالمائة.
- قدر الناتج المحلي الاجمالي للقطاع النفطي لعام ١٩٨٩ بمبلغ ٢٧٧٢ر٥ مليون دينار مقابل ١٧١٩ر١ مليونا عام ١٩٨٨، بارتفاع نسبته ٦١ر٢٨ بالمائة. أما القطاع غير النفطي فقد سجل ناتجا محليا اجماليا بلغ ٣٢٩٢ مليون دينار مقابل ٣٣٥٨ر٥ مليونا عام ١٩٨٨، كما سجل صافي دخل الاستثمارات الخارجية عام ١٩٨٩ زيادة بلغت نسبتها حوالي ٢٠ر١ بالمائة حيث بلغ ٢٣٧٥ مليون دينار، مقابل نحو ١٩٧٨ مليونا عام ١٩٨٨.

تعزيز النشاط الاقتصادي :

- شكلت خلال العام لجنة متابعة تنشيط الحركة الاقتصادية في ضوء تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة المكونة من القطاعين العام والخاص لانعاش الوضع الاقتصادي في البلاد الصادر في عام ١٩٨٩. وقد نص التقرير على عدة توصيات، منها توسيع دور القطاع الخاص من خلال نقل بعض الأنشطة اليه من القطاع العام، وتنمية القوى العاملة الوطنية ورفع كفاءتها، والتركيز على المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية فى أوجه الانتاج المختلفة، وتطوير الأدارة وتوفير الخبرة والكفاءة اللازمة في القطاعين العام والخاص، ووضع قانون جديد للصناعة يكون أكثر تجاوبا مع متطلبات الاستراتيجية الجديدة، وحث الجهات المحلية التي تقوم بمنح القروض والمعونات على اعطاء أولوية لتفضيل المنتجات الوطنية، وتطوير قطاع التجارة ودراسة مشروع انشاء منطقة حرة.
- تقرر خلال العام أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتنفيذ برنامج لتحويل مساهمات الحكومة في بعض الشركات إلى القطاع الخاص. وتأتي هذه الخطوة في اطار توجه الحكومة لتحويل مساهماتها إلى القطاع الخاص ضمن اطار التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة لتنشيط الحركة الاقتصادية السابق ذكره.

وكان من المقرر أن يبدأ البرنامج ببيع المساهمات في بعض الشركات المقفلة وغير المتداولة بحيث لا تؤثر عملية البيع على مستويات التداول في السوق، كما أن قيم هذه المساهمات محدودة نسبيا بحيث يسهل استيعابها من قبل مستثمري القطاع الخاص.

- من الشركات التي اقترحت للتحويل في هذا الاطار، الشركة الوطنية للوساطة المالية، والشركة الأولى للوساطة المالية، وشركة الوسيط للأعمال المالية، وشركة الخليج للوساطة المالية، وشركة الشرق الأوسط المالية، وشركة السيف للوساطة المالية، والشركة المتحدة للانتاج الزراعي، وشركة المركز المالي، والشركة الأهلية للاستثمار، وشركة تعبئة مياه الروضتين، وشركة تجارة وصناعة الورق، وشركة الصالحية العقارية، وشركة الخليج لصناعة الزجاج. وقد أعلن خلال العام أن بيع هذه الشركات سيتم عن طريق عروض مقدمة بالظرف المغلق من قبل الراغبين في الشراء بعد الاتفاق على تفاصيل ذلك والاعلان عنها بالتعاون مع سوق الكويت للأوراق المالية.
- أدى الاحتلال العراقي للكويت إلى جمود الأوضاع الاقتصادية في البلاد وجعل النشاط الاقتصادي في أدنى مستوياته، مقتصرا على ما يعتبر ضروريا للحياة. فالقطاع النفطي، الذي كان يشكل قسما كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي توقف بالكامل، وأصبحت المصارف مقفلة أو شبه مقفلة ، ومعظم الشركات متوقفة عن العمل،

والدوائر الرسمية خالية من الموظفين. وقد ترتب على الاحتلال العراقي لدولة الكويت خسائر فادحة تقدرها بعض المصادر الكويتية بما يربو على ٦٠ مليار دولار أمريكي تمثلت بصفة أساسية في التدمير الذي تعرضت له الهياكل الأساسية والمنشآت المختلفة والخسائر التي لحقت بمختلف المؤسسات والأنشطة.

الميزانية العامة للدولة :

– اعتمد مجلس الوزراء في بداية شهر يوليو/ تموز من العام الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٠/١٩٩١، وقدرت جملة ايراداتها بمبلغ ٢ر٤ مليار دينار كويتي بزيادة قدرها ١٦٩ر٥ مليون دينار كويتي عن تقديرات ميزانية العام الماضي. وشكلت الايرادات النفطية في الميزانية ما نسبته نحو ٨٨ر١ بالمائة اذ بلغت ٢ر١ مليار دينار كويتي بينما بلغت الايرادات غير النفطية ٣٠٠ مليون دينار كويتي بنسبة ١١ر٩ بالمائة.

وكانت الايرادات النفطية في ميزانية السنة الماضية قد بلغت ١ر٩٤٢ مليار دينار كويتي والايرادات غير النفطية ٢٨٨ر٥ مليون دينار كويتي.

وقدرت جملة المصروفات خلال العام بمبلغ ٣ر٦ مليار دينار كويتي، مما يجعل العجز ١ر٢ مليار دينار كويتي، بالمقارنة مع ١ر٣ مليار دينار كويتي في السنة الماضية.

وحدد المرسوم الأميري الذي رسم الخطوط العريضة للموازنة بأن يزداد الاعتماد في تمويل العجز خلال العام على اصدار السندات والاستدانة من السوق المحلية، بدلا من الاستعانة بصندوق الاحتياطي العام للدولة.

القطاع المالي:

– أعدت لجنة متابعة تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة الاجراءات اللازمة لتنفيذ مضمون برنامج الاصلاح الاقتصادي وبالذات الأمور التي يرتبط التعامل معها بتطوير النظم الحالية مثل اجراءات دمج البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية.

– اتخذ بنك الكويت المركزي اجراءات لها تأثيرها المباشر في أعمال البنوك المحلية، منها ما تعلق بضوابط وأسس معالجة المدينين لأصولهم المرهونة لدى البنوك المحلية، وضوابط وأسس منح حوافز تشجيعية للمدينين. وتأتي هذه الاجراءات في اطار تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة التي اعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥ حول الاجراءات المقترحة لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد وتطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة.

– تم خلال العام تطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة، لاسيما المتعلقة بمعالجة المديونيات لغاية ٢٥٠ ألف دينار كويتي، وفتح باب التسويات الفورية أمام عملاء البرنامج وتحديد تاريخ معين لاغلاق باب الدخول في تلك التسويات، والسماح للمدينين الذين وثقوا تسوياتهم بتداول أصولهم المرهونة لدى البنوك وفقا لضوابط وضعها البنك المركزي ضمانا لحق البنوك في هذه الرهونات كأطراف دائنة وبما يسمح لهؤلاء المدينين بتنمية وتطوير أصولهم المرهونة وتداولها.

كما تم تطوير نظام الحوافز لعملاء البرنامج، وحث البنوك على دراسة موضوع قيام البنوك بشراء المديونيات المشتركة ومنح تسهيلات ائتمانية جديدة للعملاء الذين تمت تسوياتهم استناداً إلى المعايير الائتمانية المتعارف عليها.

– زاد اقبال العملاء الخاضعين لبرنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة ممن لا تتجاوز مديونياتهم ٢٥٠ ألف دينار كويتي على الدخول في التسويات الفورية لهذه الشريحة من المديونيات حيث تقدم بطلب التسوية ٥١١

عميلا أي بنسبة ٧٥ بالمائة من مجموع عدد العملاء الخاضعين للبرنامج ولا تتجاوز مديونيات كل منهم ٢٥٠ ألف دينار كويتي، هذا إضافة إلى ١٦ عميلا ممن تزيد مديونياتهم على ذلك.

– استمر بنك الكويت المركزي خلال النصف الأول من العام في اصدار أدوات للدين العام بلغت قيمتها ٣ر١٦٠ مليار دينار كويتي.

– بلغ اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية شهر مايو/ آيار ١٩٩٠ ما قيمته ١٢٠٣٥ مليون دينار كويتي، وهو ما يزيد بنحو ٤٣٣ مليونا عن مستواها في نهاية الشهر المقابل من عام ١٩٨٩ أي بمعدل نمو بلغ ٣ر٧ بالمائة سنويا.

– وقعت البنوك الكويتية عقد تأسيس شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة، التي تهدف إلى تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في مجال الخدمات المصرفية الآلية، بما في ذلك سهولة اجراء العمليات المصرفية وتلبية احتياجات السوق المصرفي المحلي الذي يتطلب خدمات مصرفية جديدة أهمها نظام نقطة البيع وخدمة ربط المصارف اليا بعضها ببعض.

– شهد سعر صرف الدينار الكويتي خلال شهر مايو/ آيار من عام ١٩٩٠ تحسنا مقابل الدولار الأمريكي بلغت نسبته ٧١ر٠ بالمائة مقارنة بتراجعه بنحو ١٩ر٠ بالمائة خلال شهر أبريل/ نيسان من العام نفسه حيث تراوح سعر صرف الدولار ما بين ٤٣ر٢٩٠ فلسا و ١٠ر٢٩٤ فلسا، بمتوسط شهري بلغ ٧٩ر٢٩١ فلسا.

– سجلت أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال شهر مارس/ آذار ١٩٩٠ ارتفاعات على مختلف آجال الودائع، وبمعدلات تراوحت بين ٣ر٠١ بالمائة على ودائع الأسبوع (من ٥٦ر٨ إلى ٦٥ر٨ بالمائة)، و٣٧ر١ بالمائة على ودائع السنة (من ٦١ر٨ بالمائة إلى ٧٣ر٨ بالمائة).

– بلغت كمية النقد المتداول في نهاية شهر فبراير/ شباط ١٩٩٠ حوالي ٧٨ر٣٥٤ مليون دينار كويتي، مقابل نحو ٩٧ر٣٥١ مليونا في نهاية يناير السابق، أي بزيادة قدرها حوالي ٢ر٨١ مليون دينار كويتي ونسبيتها نحو ٨ر٠ بالمائة.

– بلغ اجمالي الموجودات في المصارف التجارية بنهاية العام ١٩٨٩ نحو ٦ر٤١ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ٧ر٢٩ بالمائة من اجمالي موجودات المصارف الخليجية. وفي ترتيب أول ٥٠ مصرفا خليجيا جاء مصرفان كويتيان في المراتب الخمس الأولى، في حين جاءت أربعة مصارف كويتية ضمن المراتب العشرة الأولى. يضاف إلى هذا موجودات بيت التمويل الكويتي الذي يعمل وفق الشريعة الاسلامية حيث بلغت في نهاية ١٩٨٩ ما مجموعة ٣٨٧١ مليون دولار.

– حتى ساعة الاجتياح العراقي للكويت، صباح الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠ كانت الكويت قوة مالية ونفطية مميزة، وكان الدينار الكويتي بين أقوى العملات العالمية للتغطية التي يتمتع بها ولقوة الكويت المالية. وما أن انتشرت أخبار العملية العسكرية العراقية عربيا وعالميا حتى توقفت جميع أعمال المصارف الكويتية في الداخل وجميع العمليات المصرفية والمالية مع الخارج. وتبع ذلك تجميد الأرصدة والاستثمارات الكويتية في جميع بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وفي بلدان أخرى من العالم لحمايتها.

– اتخذت الحكومة الكويتية المؤقتة التي تمخضت عن الاحتلال العراقي للكويت، قرارا بمساواة سعر الدينار الكويتي بسعر الدينار العراقي وهو الأمر الذي أدى إلى خفض سعره من ١٢ إلى واحد دفعة واحدة خاصة وأن الدينار العراقي كان يساوي في السوق ربع دولار فقط أي أن الدولار يعادل ٤ دنانير عراقية بينما كان سعر الدينار الكويتي قبل الغزو أكثر من ٣ دولارات، ثم أصدرت السلطات العراقية ابان فترة الاحتلال قرارا بالغاء الدينار الكويتي وسحبه من التداول تلا ذلك تأكيد مجلس الوزراء الكويتي بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ أن ما أصدرته

السلطة العراقية المحتلة من قرار بالغاء الدينار الكويتي وسحبه من التداول يعتبر قرارا باطلا بطلانا مطلقاً ومنعدم الأثر، وأكد المجلس أن الدينار الكويتي لا يزال العملة الرسمية لدولة الكويت وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٨.

– استولت القوات العراقية – كما بين محافظ البنك المركزي الكويتي – على كميات من الذهب تقدر قيمتها بنحو ٨٠٠ مليون دينار كويتي اضافة إلى عملات صعبة تقدر بنحو ٣٦٥ مليون دينار كويتي.

– تقدر خسائر البنوك التجارية الكويتية جراء الاحتلال العراقي للكويت بحوالي ٤ إلى ٥ ملايين دينار لأن هذه البنوك تقوم عادة بايداع أرصدتها في خزنة البنك المركزي مساء كل يوم.

– تقدر خسائر شركات الاستثمار الكويتية فيما بين ٤٠ و ٥٠ مليون دولار أمريكي من العملات الأجنبية.

– أصدر سمو أمير دولة الكويت مرسوما بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٧ بشأن عدم الالتزام باعادة قيمة الأوراق النقدية المسروقة من خزائن بنك الكويت المركزي التي استولت عليها سلطات الاحتلال العراقي وقامت بطرحها للتداول. وتنفيذا لهذا المرسوم أصدر وزير المالية بالنيابة قرارا بتحديد فئات وأرقام تلك الأوراق النقدية.

– أصدرت الحكومة الكويتية الشرعية قانونا حول الملكية الحمائية، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء الكويتي عليه. وقد نص القانون – كما بينا من قبل – على خضوع الأموال المملوكة للكويتيين وغيرهم من المقيمين بدولة الكويت للملكية الحمائية، وذلك في حالة فقدان هذه الأموال أو الاعتداء عليها بأية صورة من الصور عن طريق الاحتلال العراقي.

– صرح محافظ البنك المركزي أن ودائع الافراد والشركات الخاصة في البنوك الكويتية هي أرصدة دفترية فقط وبعد تحرير الكويت سيعوض جميع أصحاب هذه الودائع.

– طلب محافظ البنك المركزي الكويتي في الأسبوع الأول للاحتلال العراقي للكويت. من البنوك الكويتية التي كانت لها فروع في بريطانيا، كبنك الكويت الوطني، وبنك الخليج، والبنك التجاري، والبنك الأهلي، وغيرها من البنوك الكويتية، أن تكثف من وجودها وتعمل على جمع بياناتها لمعرفة أوضاعها وعلاقاتها مع البنوك الأجنبية، والبنوك الأخرى، فتأخذ البنوك الكويتية مستحقاتها وودائعها لدى تلك البنوك، وتقوم بدفع ما عليها من ودائع للبنوك الأخرى، وتم في ضوء هذا تشكيل لجنة من جميع البنوك الكويتية لهذا الغرض.

– عقد محافظو البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعا في لندن بعد أيام قليلة من احتلال العراق للكويت، لمناقشة مدى انعكاس الأزمة على أوضاع المصارف فيها بشكل عام، وما يجب أن تكون عليه العلاقات بين المصارف الكويتية ومصارف دول المجلس في هذا الظرف بشكل خاص. وجرى الاتفاق خلال الاجتماع على اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المؤسسات المصرفية الكويتية، وبحثت كيفية صرف الدينار الكويتي في تلك الدول، وجرت الترتيبات اللازمة لتسهيل وتقنين عملية صرف الدينار الكويتي بهدف المحافظة على قيمته، واتاحة الفرصة في الوقت نفسه للمواطنين الكويتيين في الحصول على سعر صرف مناسب من العملات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما يحملونه من مبالغ بالدينار الكويتي، وتم تثبيت سعر صرف ثابت للدينار الكويتي مقابل عملات دول المجلس، وفي هذا الشأن تم الاتفاق على اتاحة الفرصة لكل مواطن كويتي لتصريف ٥٠٠ دينار كويتي شهريا.

– قام بنك الكويت المركزي بتعيين فرع بنك الكويت الوطني في لندن وكيلا لتسوية الالتزامات ما بين المصارف (INTERBANK) المستحقة على المصارف الكويتية للنظام المصرفي الدولي. وأشار محافظ البنك المركزي الكويتي في بيان له من لندن، أن عملية التسوية ستشمل دفع الفوائد المستحقة على ودائع المصارف والمؤسسات المالية الدولية لدى المصارف الكويتية منذ الثاني من أغسطس/ آب الماضي (يوم الاجتياح العراقي للكويت) وحتى

نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠.

– تابع بنك الكويت المركزي بعد الاحتلال مصالح المواطنين الكويتيين المالية، وتم لتسهيل هذه المهمة تعيين ممثلين لمحافظ البنك المركزي الكويتي لدى الهيئات المالية في بعض الدول العربية، تتلخص مهمتهم بالاتصال اليومي مع جميع فروع البنوك التي اتفق معها على صرف الدينار لتذليل أية عقبة قد تعترض سبيل قيام الكويتيين بصرف المبالغ المحددة لهم، اضافة إلى دورهم كمنسقين مع البنوك المركزية الأخرى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– أوجد البنك المركزي الكويتي مكتبا له في القاهرة للقيام بالدراسات والتحاليل اللازمة لأوضاع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابته.

– بدأت أكبر ثلاث مؤسسات مالية كويتية هي الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، والشركة الكويتية للاستثمار، والشركة الكويتية الدولية للاستثمار بمباشرة أعمالها في مقار مؤقتة لها، هي جنيف بالنسبة للشركة الأولى، والبحرين للثانية وأبو ظبي للثالثة.

– انصبت جهود المصارف والمؤسسات المالية الكويتية بعد الاحتلال العراقي للكويت على اعادة ترتيب أوضاعها ضمن الظروف الحالية في لندن حيث تتواجد خمسة مصارف كويتية عبر فروع، وشركات تابعة لها، ومكاتب تمثيل. هذا بالاضافة إلى بنك الكويت المتحد المسجل أساسا في بريطانيا وتمتلكه مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية الكويتية والذي لم يشمله قرار التجميد.

– استطاع بنك الكويت المركزي في نهاية العام اعادة بناء المراكز المالية للبنوك الكويتية مع العالم الخارجي، وعرف بذلك ما للبنوك الكويتية من أموال وودائع وأصول لدى البنوك الأخرى، وما لهذه الأخيرة لدى الجهاز المصرفي الكويتي. ويعد هذا الانجاز من أصعب وأبرز الانجازات التي قام بها البنك المركزي في ظل الاحتلال العراقي للكويت.

– أعلن البنك المركزي في نهاية ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠، أنه سيتم الاتفاق قريبا مع الخزانة الأميركية وبنك انجلترا المركزي، على الأفراج عن أرصدة جميع البنوك الكويتية التي جمدت لمنع العراق من الاستيلاء عليها.

– طلب البنك المركزي من البنوك الكويتية أن تقيم أوضاعها بالدينار الكويتي في حسابات نهاية العام على أساس سعر صرف العملة الكويتية في الأول من أغسطس/ آب ١٩٩٠، والذي كان ٢٨٧,٤٥ فلسا للدولار الأمريكي الواحد وأن تقيم التحركات التالية في سلة العملات التي تستند اليها قيمة الدينار الكويتي وأن تزيد على ذلك أو تنقص كلما تطلبت الضرورة.

– أكد أحد مستشاري مصرف انكلترا المركزي أن أوضاع المؤسسات المالية الكويتية عادت إلى ما كانت عليه قبل الغزو العراقي للكويت وتجاوزت الأزمة التي مرت بها، وأن هذه المؤسسات تقوم بعقد صفقات تجارية واستثمارية بنشاط كبير الأمر الذي دفع العديد من المؤسسات المالية العالمية التي رفضت التعامل مع المؤسسات الكويتية بعد الاحتلال إلى الاعلان عن رغبتها في التعامل معها مرة أخرى.

القطاع التجاري :

– تشير الاحصاءات الرسمية إلى أن قيمة الواردات الكويتية ازدادت من ٧٧٧ مليون دينار كويتي خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٧ إلى ٨٤٥ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٨ وإلى ٩٦٨ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩*

---

* بسبب ظروف الاحتلال العراقي للكويت لم تتوفر معلومات عن قيمة الواردات الكويتية في عام ١٩٩٠.

كما ازدادت حركة الصادرات (بدون النفط) حيث ارتفعت من ٩٩ مليون دينار كويتي بالأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٧ إلى ١١٤ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٨ وإلى ١٤٦ مليون دينار كويتي عام ١٩٨٩ خلال الفترة الزمنية نفسها. وتشكل الصادرات الوطنية المنشأ من الصادرات غير النفطية النسب التالية ٤٣ بالمائة، ٤٢ بالمائة، ٤٥ بالمائة خلال الأعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ في الأشهر الستة الأولى فقط بينما كانت السلع المعاد تصديرها خلال الفترة نفسها في تلك الأعوام ٥٧ بالمائة، ٥٨ بالمائة، ٥٥ بالمائة على التوالي.

– تتصدر مجموعة الدول الآسيوية مناطق العالم الأكثر تجارة مع الكويت فقد استوردت الكويت من الدول الآسيوية عام ١٩٨٩ ما نسبته ٤٦ بالمائة من اجمالي مستورداتها خلال العام، وصدرت إليها ما نسبته ٨٤ بالمائة من اجمالي صادراتها. وأبرز دول هذه المجموعة في مجال التصدير إلى الكويت هي اليابان: ٢٣٨ مليون دينار كويتي وأبرز الدول المستوردة هي العراق : ١٠٢ مليون دينار كويتي.

وتأتي مجموعة الدول الأوروبية في المرتبة الثانية حيث تستورد ٣٤ بالمائة من مجموع مستوردات الكويت و٦ بالمائة من اجمالي صادراتها، وأبرز الدول المصدرة إلى الكويت هي المانيا الغربية ١٤٧ مليون دينار كويتي، وابرز الدول المستوردة من الكويت هي المملكة المتحدة ٧ ملايين دينار كويتي.

– سجل اجمالي قيمة تجارة الكويت مع بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨٩ زيادة نسبتها حوالي ٧ بالمائة وكانت هذه الزيادة هي الثالثة على التوالي حيث سجلت زيادتين متتاليتين خلال العامين السابقين بلغتا على التوالي ٥ر١٣ بالمائة و٨ر٣١ بالمائة. وبالأرقام المطلقة فقد بلغ اجمالي قيمة تجارة الكويت مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٩ حوالي ٢٨٣ مليون دينار كويتي، مقابل نحو ٢٦٤ مليونا عام ١٩٨٨، و٢٠١ مليونا عام ١٩٨٧ و ١٧٧ مليونا عام ١٩٨٦.

– أصدر وزير التجارة والصناعة قرارا يسمح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة نشاط تجارة الجملة في دولة الكويت ومساواتهم بالمواطنين الكويتيين في الحقوق والواجبات الخاصة بهذا النشاط وفق عدد من الضوابط.

– تم في شهر مارس/ آذار توقيع عقد بناء ثلاث مدن جمركية في المراكز الحدودية للكويت تحتوي على منشآت كاملة للتنزيل والتحميل والتخزين، وتبلغ قيمة العقد ثلاثين مليون دينار كويتي، وكان الطرف الثاني في العقد ممثلا بشركتي صناعات التبريد والمخازن العمومية وسوف تتوليان مسؤولية التصميم والاشراف على التنفيذ الذي كان مبرمجا له أن ينتهي في منتصف عام ١٩٩٢.

– بعد الاحتلال العراقي للكويت قدمت للكويتيين تسهيلات خاصة عند استخدامهم للموانىء السعودية بصفة استثنائية باعفائهم من أجور خدمات الميناء على سياراتهم المصاحبة لهم، واعفاء بضائع الترانزيت الكويتية من أجور التخزين لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد، كما منح أصحاب البضائع فرصة بيعها داخل الأسواق السعودية وبخاصة المواد الغذائية.

– تم انقاذ كميات كبيرة من البضائع الكويتية التي كانت متجهة إلى الموانيء الكويتية قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت، وذلك بتحويل مسار السفن وتفريغ الشحنات في الموانيء الخليجية.

– بينت مصادر اللجنة الخاصة بمتابعة مصير البضائع الكويتية التي أفرغت في الموانيء الخليجية والعالمية عقب الاحتلال العراقي للكويت أن الحكومة الكويتية أبلغت الجهات المعنية بأن سياستها الراهنة تقضي بعدم بيع البضائع التي لا تتأثر بمرور الزمن لأن الكويت ستكون بحاجة ماسة إلى الكثير من هذه البضائع بعد التحرير. أما بالنسبة للبضائع القابلة للتلف فسيتم التصرف بها عن طريق الطرف المتعاقد أو عن طريق البنك ذاته في حالة عدم وجود التاجر.

– بدأت غرفة تجارة وصناعة الكويت مباشرة أعمالها ونشاطها في خدمة التجار ورجال الأعمال الكويتيين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية وغير العربية وذلك من خلال مكاتبها في دبي وأبو ظبي. وقد قامت بحصر التجار ورجال الأعمال الكويتيين خارج الكويت وبحث مشكلاتهم وتسجيل بضائعهم وشحناتهم بالموانىء الخليجية.

– أصدر البنك الأهلي الكويتي بدبي خطابات ضمان لتجار الكويت المقيمين بدولة الامارات العربية المتحدة للافراج عن بضائعهم التي وصلت إلى موانىء الامارات عقب الغزو العراقي للكويت تمهيدا لتفريغها محليا لتجنيب التجار تكلفة اعادة تصديرها للمصدر والتي تصل إلى حوالي ٣٠ بالمائة من قيمة البضائع.

– أوضحت غرفة تجارة وصناعة الكويت بدبي في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ أن عدد الارساليات التجارية لصالح التجار الكويتيين في موانىء دولة الامارات العربية المتحدة قد بلغت ٤ الاف ارسالية تزيد قيمتها على ٤٠٠ مليون دينار كويتي. وقد عملت الغرفة بالتعاون مع عدد من البنوك وغرفة تجارة وصناعة دبي على تذليل العقبات التي تواجه التجار الكويتيين وسرعة الافراج عن بضائهم وبيعها لصالحهم مساهمة منها في تجاوز الأزمة الراهنة.

– بدأ مكتب الاستثمار الكويتي نشاطه من فرعه الجديد بدبي، بعقد صفقات تجارية، وتوجيه المستثمرين الكويتيين المقيمين في دولة الامارات العربية المتحدة.

– بدأت شركة نقل وتجارة المواشي الكويتية العمل من دبي واستمرت في أعمالها وأنشطتها التجارية بالرغم من الاحتلال العراقي لدولة الكويت.

القطاع الصناعي :

– أقر المجلس الأعلى للتخطيط في بداية العام مشروع مجمع البتروكيماويات المقترح من قبل مؤسسة البترول الكويتية بكلفة تبلغ نحو ملياري دينار كويتي. وقدمت المؤسسة دعوات مناقصات للشركات المرخصة رسميا في مجال التكنولوجيا من أجل اقامة المجمع في منطقة الشعيبة الصناعية.

– ساعد توفر الغاز الطبيعي لشركة صناعة الكيماويات البترولية على زيادة انتاج مصانع الأسمدة خلال العام المالي ١٩٨٩/٨٨ فبلغ انتاج الأمونيا حوالي ٧٤٦ ألف طن متري وهو ما يمثل ٥ر١٢٩ بالمائة من الميزانية التقديرية للشركة. وبلغ انتاج اليوريا نحو ٨٣٣ ألف طن متري أي بمعدل ١ر١٠٥ بالمائة من الطاقة التصميمية للمصانع و ٩ر١١١ بالمائة من الميزانية التقديرية.

– سوقت شركة صناعة الكيماويات البترولية خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ ٧٨٣ ألف طن متري من سماد اليوريا بزيادة نسبتها ٤٠ بالمائة عن الميزانية التقديرية، كما حققت الشركة زيادة في الأسعار نسبتها ٤ بالمائة عن أسعار السنة السابقة، كما تم تصدير ٥٦٧ ألف طن متري من الأمونيا.

– تم خلال العام توقيع اتفاقية خاصة بالترخيص والهندسة الأساسية لمشروع البولي بروبيلين، وكذلك توقيع عقد توريد العامل المساعد، واتفاقيات المساعدة التسويقية، هذا إلى جانب دراسة امكانية توريد لقيم الاثيلين السائل من المملكة العربية السعودية.

– أصدر وزير التجارة والصناعة الكويتي خلال العام ٤ قرارات تستهدف الحماية الجمركية لعدد من المنتجات الصناعية المحلية تشتمل على العلب المعدنية المصنعة من صفائح الحديد، والأسلاك الشائكة الطولية والحلزونية بجميع أنواعها، وبرادات الماء الكهربائية بمختلف الأحجام، والعلب المعدنية المصنعة من الألمنيوم ذات القطعتين، ومرشحات هواء السيارات – الفلاتر – وجميع أنواع الاسلاك الكهربائية غير المعزولة الخاصة باستعمالات

الخطوط الهوائية المصنوعة من الألمنيوم والنحاس ومن مختلف القياسات.

– أقرت لجنة تنمية الصناعة في شهر ابريل/ نيسان ١٩٩٠، ستة مشاريع صناعية جديدة، كان أهمها مشروع اعادة فاعلية المواد الحفازة الذي يرتبط في انتاجه بالمواد البترولية، ومشروع اخر للمجمدات التجارية وهو عبارة عن تطوير وتوسعة لاحدى الصناعات المحلية الناجحة، ومشروعان أحدهما لانتاج مواد غذائية وآخر لانتاج مواد البناء، هذا فضلا عن مشروع لانتاج الصابون يعتمد في انتاجه على المواد الأولية المحلية.

– احتفلت منطقة الشعبية الصناعية بيوبيلها الفضي وتم بهذه المناسبة عقد ندوتين حول المناطق الصناعية، الأولى عن تنمية المناطق الصناعية تحت شعار «نحو دور أفضل للمناطق الصناعية»، والثانية عن معالجة المخلفات الصناعية.

– تم وضع حجر الأساس لمحطة الصبية للقوى الكهربائية وتقطير المياه وتعد هذه المحطة التي تصل طاقتها الانتاجية إلى نحو ٢٤٠٠ ميغا واط ثالث المحطات الكبرى في الكويت، وكان مبرمجا أن يتم تشغيل الوحدة الأولي للمحطة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ بينما يكتمل تشغيل المحطة بكامل طاقتها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥.

– افتتحت شركة الصناعات الكويتية مكتب ارتباط لها في دبي وتدرس نقل جزء من نشاطاتها إلى جبل علي.

قطاع النفط :

– حددت منظمة أوبك حصة انتاج الكويت بمقدار ١ر٥ مليون برميل يوميا للنصف الأول من العام ١٩٩٠، ووافقت الكويت رسميا على الالتزام بسقف الانتاج المحدد لها.

– بدأت الكويت خلال العام بشحن نفطها الخام الخفيف الجديد إلى مصافيها في أوروبا.

– انتقلت ملكية شركة موبيل أويل الايطالية رسميا إلى مؤسسة البترول الكويتية بكامل موجوداتها ومرافقها وفروعها الرئيسية ومحطاتها بعد شرائها وأصبح اسمها اعتبارا من يوم ١٩٩٠/٦/١ (كويت أويل ايتليانا).

– اشترت الكويت خلال العام ٦ر١٠ بالمائة من أحد المصافي المحلية في سنغافورة وهذه أول صفقة من هذا القبيل للكويت في المنطقة.

– توقف تدفق النفط الكويتي منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت بسبب الحظر الذي طبقته الأمم المتحدة على النفط الكويتي والعراقي، كذلك توقف العمل في مصافي النفط الثلاث في الكويت التي تعتبر من أحدث المصافي النفطية في العالم.

– تفيد مصادر الحكومة الكويتية أن القوات العراقية ألحقت خسائر فادحة بالمنشآت النفطية الكويتية بالاضافة إلى الاستيلاء على الأجهزة والمعدات وتلغيم الآبار.

– قدر وزير النفط الكويتي أن الحكومة الكويتية تفقد ما يعادل ٥٠ – ٦٠ مليون دولار يوميا بالأسعار الحالية بسبب توقف انتاجها النفطي.

– أحدث انقطاع امدادات النفط الخام عن الشركات الكويتية في أوروبا ارتباكا في الأيام الأولى للاحتلال، ثم تم وضع الحلول الناجعة لذلك حيث تولت الشركة الكويتية العالمية للنفط من لندن ادارة كل أعمال مؤسسة النفط الكويتية واستطاعت أن تغطي الخسائر الناتجة عن الحظر بالتوقيع على عقد شراء للبترول من المملكة العربية السعودية، وأكمال أي نقص في الكميات اللازمة لها بالشراء من السوق الفورية في روتردام. ونتيجة لذلك أمكن تشغيل المصافي الكويتية الثلاث في الدانمارك ورتردام وايطاليا بطاقاتها القصوى وتزويد كل محطات الوقود التابعة لها في أوربا والبالغ عددها ست الاف وخمسمائة محطة خدمة تعمل بلا إنقطاع.

– عاودت الشركة الكويتية للتنقيب والحفريات «سانتافي العالمية» نشاطها في الولايات المتحدة بعد رفع قيود التجميد عنها.

السوق المالي :

– تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين صندوق النقد العربي، وسوق الكويت للأوراق المالية، تقضي بقيام سوق الكويت للأوراق المالية – كبقية البورصات العربية الأخرى – بامداد الصندوق بالبيانات اللازمة للاسهام في انشاء قاعدة بيانات للأسواق المالية العربية.

– سجل مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية في نهاية شهر فبراير/ شباط ١٩٩٠، ٩٠٣ نقطة بتراجع قدره ١٥ نقطة عند الاقفال في نهاية شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠، وذلك بسبب تراجع كمية الأسهم المتداولة خلال الشهرين بنسبة ٢ر٢٩ بالمائة لتبلغ حوالي ٩ر٥٨ مليون سهم وانخفاض قيمتها بنسبة ٣ر٦ بالمائة لتبلغ نحو ٣٥ر٢١ مليون دينار كويتي، وتراجع عدد الصفقات التي سجلت خلال الشهر بنسبة ٣ر١٣ بالمائة حيث بلغت ١١٧٤ صفقة.

– بدأ خلال العام تنفيذ قانون تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأسهم الكويتية، ويخولهم هذا القانون تملك أسهم ٣٣ شركة كويتية من اجمالي ٤٤ شركة مدرجة ومسموح بتداول أسهمها في بورصة الكويت، حيث يتم استثناء أسهم البنوك وشركات التأمين الكويتية من التداول. وحدد القانون نسبة تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأسهم بحيث لا تزيد عن الحد الأقصى المسموح به للكويتيين ضمن النظام الاساسي لكل شركة من الشركات المسموح لهم بتملك أسهمها.

– وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يسمح للوافدين المقيمين في الكويت بالاستثمار في الشركات المساهمة الكويتية من خلال صناديق الاستثمار. وكانت لجنة حكومية شكلت لاعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي قد أوصت بانشاء هذه الصناديق بما يسمح للوافدين المقيمين في الكويت بالمتاجرة في الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة».

قطاع النقل :

– استمر العمل خلال النصف الأول من العام في انشاء برج المواصلات الجديد، الذي سيرتفع إلى ٣٧٢ مترا عن مستوى الأرض، وسوف يحتل بذلك المرتبة الرابعة في العالم بعد برج تورنتو وبرج موسكو وبرج ثالث في ألمانيا الغربية.

– وقعت شركة ناقلات النفط الكويتية عقدا لبناء ناقلتي غاز مسيل حمولة ٧٨ ألف متر مكعب أو ٧ر٤٧ ألف طن متري ساكن بقيمة ٩ر٦٩ مليار ين ياباني لكل منهما على أن يتم تسليمهما في أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣، وبذلك يصبح عدد ناقلات الغاز المملوكة للشركة ست ناقلات بحمولة اجمالية تبلغ ٤٥٢ ألف متر مكعب، ويصل أسطولها بما فيه ناقلات النفط الخام والمنتجات البترولية إلى ٣٥ ناقلة ذوات حمولة اجمالية قدرها حوالي ٣ر٨٢ مليون طن متري ساكن.

– حققت الخطوط الجوية الكويتية في ميزانيتها المنتهية في ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٠ أرباحا زادت على ٧ر١٥ مليون دينار كويتي.

– تعاقدت شركة الملاحة العربية المتحدة مع الشركة الكويتية لبناء واصلاح السفن لاصلاح بواخرها من نوع (ك) بحوض الشركة الكويتية لمدة عامين. وتمتلك شركة الملاحة العربية (٣٢) سفينة بضائع عامة من نوع (ك) إلى

جانب (١٥) سفينة لنقل الحاويات. وتقوم هذه السفن برحلات منتظمة من منطقة الخليج العربي إلى معظم موانىء العالم البحرية.

– تمكنت الحكومة الكويتية – عند الغزو العراقي للكويت – من انقاذ أسطول شركة ناقلات النفط الكويتية الذي يضم ٣٥ ناقلة، حيث صدرت تعليمات إلى الناقلات الموجودة في الكويت بأن تغادر مباشرة، وتمت بذلك المحافظة على كامل الأسطول وتشغيله من مكاتب شركة ناقلات النفط الكويتية في لندن.

– وقع نحو ثلثي الأسطول التجاري التابع للخطوط الجوية الكويتية في قبضة القوات العراقية، ونجا من الأسطول ٦ طائرات بدأ تشغيلها من مركز الشركة الجديد في القاهرة.

– نقلت شركة الطيران الكويتية نشاطها إلى القاهرة في أول شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ وبدأت أولى رحلاتها المنتظمة بتاريخ ١٨ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٠ بتسيير رحلاتها من القاهرة إلى عدد من العواصم العربية، وبدأت في شهر ديسمبر/ كانون أول بتسيير رحلاتها من القاهرة إلى لندن ونيويورك.

– أعلن بالقاهرة في ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٠ عن انشاء شركة النقل الخاص والتاكسي الجوي الكويتية المصرية وسوف تبدأ أعمالها في بداية عام ١٩٩١.

– وافقت ثلاث شركات طيران عربية هي شركة طيران الخليج والخطوط الجوية السعودية وشركة طيران الامارات على السماح بالسفر على طائراتها لحاملي التذاكر الصادرة عن الخطوط الجوية الكويتية.

– وافقت المنظمة الدولية للطيران المدني «الأياتا»، بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل صوت واحد على بحث اقتراح كويتي بادانة العراق لاستيلائه على ١٨ طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية اثر غزوه الكويت في الثاني من أغسطس/ آب ١٩٩٠.

وقد تزامن الاقتراح الكويتي الذي عرض على الجمعية العامة للمنظمة التابعة للأمم المتحدة مع محاولة عراقية لاقناع المنظمة بالعمل على انهاء الحصار الجوي الذي فرضته الأمم المتحدة على بغداد في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠.

– أصدرت المنظمة الدولية للطيران المدني قرارا يقضي بحجز أي من الطائرات المدنية الكويتية الـ ١٨ التي استولى عليها العراق في أعقاب غزوه للكويت لدى هبوطها في أي مطار من مطارات العالم.

– وافقت منظمة لويدز في نهاية العام على دفع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي إلى شركة الخطوط الجوية كتعويض نهائي عن ١٥ طائرة فقدتها الشركة بسبب الاجتياح العراقي لدولة الكويت.

– افتتحت شركة الملاحة العربية المتحدة وشركة وكالات الملاحة الكويتية والشركة العربية للنقل (أراترنس) مكاتب لها في دبي.

القطاع الزراعي :

– تبلغ المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة بالكويت مليون دونم تقريبا أي ما يمثل حوالي ٨,٦٤ بالمائة فقط من اجمالي مساحة الدولة. أما المساحة الباقية فرغم أنها غير قابلة للزراعة، إلا أن معظمها قابل للتحريج.

– سجل الانتاج النباتي بالكويت تطورا سريعا خلال السنوات الأخيرة (حسب تقرير للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية صدر في منتصف عام ١٩٩٠) فقد بلغ في موسم ١٩٨٧/٨٦ حوالي ٣٠٩,٢ ألف طن، مقابل نحو ١٤٥,٤ ألف طن في موسم ١٩٨٣/٨٢ أي أنه ارتفع إلى ما يزيد على الضعف خلال أربع سنوات.

وقد كانت أكبر الزيادات خلال تلك الفترة في جانب مجموعة الثمريات التي بلغ انتاجها حوالي ١٠٨ الاف طن، مقابل نحو ٢٣ ألف طن فقط أي بارتفاع يزيد على ٣٨٠ بالمائة ثم تأتي مجموعة الحبوب التي سجل انتاجها

خلال الفترة نفسها ارتفاعا نسبته ٦ر٢٢٠ بالمائة وكذلك ٥ر٢١٧ بالمائة للدرنات، و١٢٦ بالمائة للبقول و١ر٦٢ بالمائة للأعلاف. أما الورقيات فهي المجموعة النباتية الوحيدة التي تراجع فيها محصول ١٩٨٧/٨٦ عن محصول ١٩٨٣/٨٢ وكان التراجع بنسبة ٣ر١٠ بالمائة.

– زادت الثروة الحيوانية في الكويت خلال السنوات السابقة، فقد بلغ عدد الأغنام (حسب التقرير السابق) في الموسم الزراعي ١٩٨٧/٨٦ حوالي ٢٤٠ ألف رأس مقابل نحو ٢٣١ ألفا في الموسم ١٩٨٣/٨٢ وبلغ عدد الماعز حوالي ٢٩ ألف رأس مقابل ١٢ ألفا.

وبالنسبة للأبقار فقد بلغ عددها بالكويت في موسم ١٩٨٧/٨٦، ٠٩٣ر٢٣ رأسا مقابل ١٥٩ر١٦ رأسا في موسم ١٩٨٣/٨٢ وبلغ عدد الدواجن في الموسم نفسه حوالي ١ر٢٧ مليون دجاجة منها حوالي ١ر٢٦ مليونا من الدجاج اللاحم والباقي وقدره نحو مليون دجاجة فقط من الدجاج البياض وذلك مقبل حوالي ١٣,٤ مليون دجاجة في موسم ١٩٨٣/٨٢ أي أن عدد الدجاج بنوعيه قد بلغ ما يزيد على الضعف خلال أربع سنوات.

– أخذ الانتاج السمكي اتجاها عاما متصاعدا منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ وقد بلغ في العام الأخير نحو ٧٦٩٠ طنا مقابل حوالي ٣٤٣١ طنا عام ١٩٧٩ محققا زيادة اجمالية خلال تلك الفترة بلغت حوالي ١٢٤ بالمائة. وقد كان معدل الزيادة في انتاج الروبيان أكثر بكثير من معدل الزيادة في انتاج الأسماك حيث بلغت خلال الفترة السابقة بالكامل نحو ١٩٨ بالمائة مقابل ٧٩ بالمائة فقط بالنسبة للأسماك.

– بلغت جملة المساحات التي زرعت قمحا في الكويت خلال عام ١٩٩٠، ٥٩٥٩ دونما، وبلغ اجمالي الانتاج من الحبوب بالموسم الماضي ١٩٨٩/٨٨ حوالي ٧٧٣ طنا منها ٣٦٣ طنا من الوفرة، و٤٠٩ أطنان من العبدلي، وبلغ عدد المشاركين في تجربة زراعة القمح بالعام الماضي في منطقة العبدلي ٩٦ مزارعا، وفي منطقة الوفرة ١٤٣ مزارعا، وبلغت المساحات الاجمالية في المنطقتين ٢٣٩١ دونما، زادت خلال موسم ١٩٩٠ إلى ما يفوق الضعف. هذا وقد بلغ متوسط انتاج الدونم في العبدلي ١٣٥ كيلو غراما بينما أنتج الدونم في الوفرة ١٧٥ كيلو غراما، علما بأن التجارب المخبرية أثبتت أن القمح المحلي لا يقل جودة عن أي قمح آخر، بل يتفوق على بعض الأنواع الأخرى من ناحية نسبة الرطوبة والبروتين والمواد المعدنية.

– أكد رئيس الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية الكويتية أن الاضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي في الكويت نتيجة الغزو العراقي بلغت أكثر من مليار دولار أمريكي حيث أصاب الدمار الشامل كافة المرافق الزراعية وتشمل مجالات التنمية الزراعية والزراعة التجميلية والحيوانات والصيد.

العصيان المدني :

استجاب الشعب الكويتي لتحديات محنة الاحتلال، بالفعل والسلوك الايجابيين اللذين يفرضهما اختيار العصيان المدني، حيث تواصل وتجذر بكل ما فيه من صبر وصمود ورفض للاحتلال، وعدم التعامل معه والتوقف عن العمل في الوزارات والمنشآت، واغلاق المحال التجارية مع زيادة درجات التعاون والتكافل والتراحم ونبذ حياة الترف، ومساعدة بعضهم بعضا وتوزيع المواد التموينية على المحتاجين والقيام بأعمال النظافة في المناطق السكنية، والاهتمام بالأرض، وتربية المواشي والدواجن.

وقائع وأحداث أخرى :

– بدأ خلال العام المركز المصري للاستشعار عن بعد بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية بتطوير وتحديث أنشطة تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وتطبيقاته لخدمة التنمية في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي في مجالات

رصد ظاهرة التصحر وزحف الرمال، ومتابعة ومراقبة التطور العمراني، والكشف عن وتحديد مواقع التلوث البحري، وبخاصة التلوث الناتج عن بقع الزيت.

– يتخذ عدد كبير من رجال الأعمال الكويتيين من البحرين ودبي قاعدة جديدة لنشاطهم.

– عقد بالقاهرة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٠ المؤتمر العمالي الدولي للتضامن مع شعب وعمال الكويت، شارك فيه ٦٠ منظمة عالمية، وبحث المؤتمر في موضوع الاحتلال العراقي للكويت والآثار السلبية الناجمة عنه خاصة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والانسانية، والخسائر والأضرار بالنسبة للعمالة العربية والأجنبية.

– قررت الحكومة الكويتية صرف بدل اعاشة وبدل نقدي للسكن والتأثيث لرعاياها في الخارج سواء للأسر أو الأفراد غير المرتبطين بأسر، وكذلك أسر العسكرين ممن لا يحملون الجنسية الكويتية بحيث يعاملون معاملة الكويتيين.

– تعهدت دولة الكويت بالتزاماتها بالاتفاقيات الاقتصادية الجارية مع الدول النامية، وبمساعدة الدول المتضررة جراء تطبيقها لقرار مجلس الأمن ٦٦١، وبتخفيف عبء الديون التي تقع عليها والغاء الفوائد على قروضها.

– تبنى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٠ قرارا يحمل العراق المسؤولية عن أية خسائر أو أضرار أو اصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها، نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروع للكويت. ويدعو القرار الدول إلى جمع المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بمتطلباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها فيما يخص ذلك.

أحداث سياسية :

– احتفلت دولة الكويت بتاريخ ٢٥/٢/١٩٩٠ بالذكرى التاسعة والعشرين لعيدها الوطني.

– ساهم سمو أمير دولة الكويت الشيخ/ جابر الأحمد الصباح في أعمال مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في بغداد خلال الفترة ٢٨–٣٠/٥/١٩٩٠، كما ساهم في أعمال مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٩/٨/١٩٩٠ لمناقشة الاحتلال العراقي لدولة الكويت.

– اتفقت دولة الكويت وجمهورية ناميبيا على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة.

– بدأت في الكويت يوم ١٠/٦/١٩٩٠ عملية الاقتراع لانتخاب خمسين عضوا للمجلس الوطني الكويتي لفترة انتقالية لتقييم التجربة الديمقراطية في البلاد.

– قدمت الحكومة الكويتية استقالتها لسمو أمير دولة الكويت بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٠، وتم تشكيل وزارة جديدة برئاسة سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وهي الوزارة الرابعة عشرة منذ استقلال الكويت عام ١٩٦٢.

– أصدر أمير دولة الكويت بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٠ مرسوما بتعيين ٢٥ عضوا في المجلس الوطني الذي تم انتخاب ثلثي أعضائه.

– افتتح أمير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح بتاريخ ٩/٧/١٩٩٠ دور انعقاد المجلس الوطني الأول بحضور جميع أعضائه الـ ٧٥ والحكومة الكويتية.

– أكد وزير خارجية ايران بتاريخ ١١/٧/١٩٩٠ في ختام أول زيارة له للكويت منذ عشر سنوات أنه تم حل المشاكل التي كانت قائمة بين البلدين.

– بدأت بوادر أزمة سياسية ما بين الكويت والعراق بتاريخ ١٨/٧/١٩٩٠ سبق ذكر تفاصيلها في الجزء الأول من هذا التقرير.

– قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي بجولة شملت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم خلالها نقل رسائل من امير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى أصحاب الجلالة والسمو ملوك ورؤساء هذه الدول، وتضمنت هذه الرسائل شرح وجهة نظر الكويت من المذكرة العراقية التي سلمت إلى الجامعة العربية وتتضمن شكوى العراق ضد الكويت، كما قام مبعوثان كويتيان وهما وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ووزير العدل والشؤون القانونية، بجولة مماثلة في عدد من الدول العربية الأخرى.

– وصل الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٠ في زيارة أجرى خلالها محادثات مع كبار المسؤولين الكويتيين تناولت الجهود التي تقوم بها الجامعة لتطويق الأزمة العابرة بين العراق والكويت.

– أكدت الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٢ أنها لم تطلب اتخاذ أي اجراء دولي من قبل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتطور الأخير بينها وبين العراق، وأكد مصدر كويتي مسؤول في تصريح اذاعته وكالة الأنباء الكويتية التزام الكويت بميثاق جامعة الدول العربية وانتماءها العربي وحرصها على أن تتم معالجة جميع القضايا التي تطرأ على العلاقات بين الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية.

– وصل الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٤ قادماً من بغداد في زيارة قصيرة للكويت أجرى خلالها مباحثات مع أمير دولة الكويت تتعلق بالخلاف العراقي الكويتي.

– وصل الملك حسين عاهل الأردن إلى الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ قادما من بغداد في زيارة قصيرة أجرى خلالها مباحثات مع أمير دولة الكويت تناولت آخر التطورات على الساحة العربية فيما يتعلق بالخلاف العراقي الكويتي.

– توجه بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١ ولي العهد الكويتي إلى جدة على رأس وفد الكويت المشارك في اللقاء الذي استضافته المملكة العربية السعودية بين الكويت والعراق لحل الخلاف الطارىء بينهما.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ اجتياح القوات العراقية للكويت وانتقل أمير الكويت وكبار المسؤولين الكويتيين إلى السعودية. كما نزحت أعداد غفيرة من المواطنين إلى دول الخليج العربي، وغادرت أعداد غفيرة من المقيمين دولة الكويت.

– تواصلت أحداث الاحتلال العراقي للكويت، متجاوزة بعدها العربي لتعتبر أهم حدث عالمي في عام ١٩٩٠، وقد تم بيان تفاصيلها في الجزء الأول من هذا التقرير في سياق الحديث عن أزمة الخليج.

– واصلت الحكومة الكويتية الشرعية ممارسة أعمالها من مدينة الطائف بالسعودية، وقامت بوضع يدها على معظم ثروات وممتلكات الدولة في الخارج، واستمرت في ادارة حملتها السياسية ومساعدة العائلات الكويتية التي شردها الاحتلال العراقي.

– أجرى سمو أمير الكويت عدة جولات لعدد من الدول ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن لبحث تطورات أزمة الخليج وسبل انهاء الاحتلال العراقي للكويت، كما زار مقر الأمم المتحدة وألقى خطابا باسم بلاده في الدورة الـ ٤٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

– تحت رعاية سمو أمير دولة الكويت عقد في مدينة جدة خلال الفترة ١٣ – ١٩٩٠/١٠/١٥ المؤتمر الشعبي الكويتي الذي شارك فيه أكثر من ألف شخصية رسمية وسياسية واقتصادية وفكرية وغيرها من ممثلي قطاعات الشعب الكويتي. وقد أكد المؤتمر سيادة دولة الكويت واستقلالها وسلامة أراضيها، والانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من جميع الأراضي الكويتية، ودعم السلطة الشرعية لدولة الكويت، واحتفاظ الكويتيين بحقهم في مطالبة النظام العراقي بالتعويض عن كل ما ألحقه بالكويت وشعبها من أضرار مادية ومعنوية وكل ما سلب من أموال.

– أصدر ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الكويتي بصفته رئيسا للمؤتمر الشعبي الكويتي قرارا بتاريخ ١٩٩٠/١١/٩، بتشكيل الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي وتحديد اختصاصاتها، حيث تتولى متابعة تنفيذ التوصيات التي انتهى اليها المؤتمر الشعبي الكويتي وكذلك المستجدات ذات الصلة بموضوع المؤتمر.

– أصدر ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الكويتي قرارا بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٢ شكل بمقتضاه هيئة استشارية كويتية تضم ٣٥ عضوا يمثلون مختلف قطاعات وفئات الشعب الكويتي مهمتها تقديم المشورة لولي العهد حول مختلف الموضوعات التي يرى عرضها عليها والمتعلقة بشتى مجالات العمل.

– انبثق عن المؤتمر الشعبي الكويتي عدة وفود ضمت عددا من كبار الشخصيات الكويتية في مقدمتها قيادات المعارضة، قامت بجولات واسعة في دول العالم شرحت فيها أبعاد الاحتلال العراقي للكويت.

– تقدمت الحكومة الكويتية بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد العراق لقيام قواته بأعمال سلب ونهب واسعة النطاق في الكويت حيث استولت على الممتلكات العامة والخاصة ونقلت المواد والموجودات من الكويت إلى العراق.

– قدمت منظمة العفو الدولية تقريرا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كشف عن هدم واحراق القوات العراقية بالكويت لمقرات المؤسسات الخاصة والحكومية.

القروض :

– بلغ اجمالي عدد القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ انشائه وحتى عام ١٩٨٩، ٣٦٨ قرضا بقيمة اجمالية بلغت حوالي ١٦٢٠ مليون دينار كويتي توزعت على ٦٥ دولة نامية من بينها ١٦ دولة عربية و ٣٠ دولة أفريقية و١٥ دولة آسيوية بالاضافة إلى ٤ دول أخرى.

– واحتلت تمويلاته بذلك مركزا مرموقا من حيث حصتها في الاجمالي المتراكم للعمليات التمويلية التي منحتها سائر مؤسسات التنمية العربية حيث بلغت ٢٠ر٥ بالمائة* وتبوأت بذلك المركز الثاني بعد البنك الاسلامي للتنمية الذي بلغت حصته ٢٥ بالمائة.

– أما بالنسبة إلى عدد المساعدات الفنية التي قدمتها الصندوق الكويتي خلال سنوات نشاطه فقد بلغت ٩٤ منحة بقيمة اجمالية قدرها حوالي ٢١,٤ مليون دينار كويتي توزعت على ١٠ دول عربية و٢٧ دولة غير عربية و٨ مؤسسات.

– بلغت جملة القروض والمنح التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية** للقطاع الزراعي منذ انشائه وحتى مارس/ آذار ١٩٩٠ حوالي ٣٥٠ مليون دينار كويتي استثمرت في التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي والتوطين في ٧٢ مشروعا في ٣١ دولة منها ١١ دولة عربية، و٧ دول آسيوية، و١١ دولة أفريقية، ودولتان في البحر الأبيض المتوسط.

– وقعت الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية خلال العام على اتفاقية مع بنك الاتحاد السوفياتي للتجارة الخارجية تم بموجبها منح الاتحاد السوفياتي قرضا متوسط الأجل قدره ٣٠٠ مليون دولار

---

* تعتبر الكويت واحدة من كبرى الدول التي تمنح معونات للدول النامية، حيث وصل صافي انفاقها السنوي على المساعدات في بعض السنين إلى ٨ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي للبلاد، وهو يتجاوز كثيرا بصفة عامة النسبة المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة وهي ٠,٧ بالمائة.

** يعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أقدم الصناديق الاقليمية والوطنية والعربية فقد باشر نشاطه الإقراضي منذ مطلع الستينات ١٩٦٠ ويبلغ رأسماله ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي، ورأسماله المدفوع ١٤٧٢ مليون دينار كويتي ومجموع موجوداته ٢٠١٣ مليون دينار كويتي.

أمريكي.

– منحت الكويت الصين قرضا قيمته ٢٨ مليون دولار أمريكي بفائدة تفضيلية، وقد خصص القرض لشراء تجهيزات لمطار يقام في جنوب الصين.

– نتيجة الاحتلال العراقي للكويت، اتخذ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من لندن مقرا مؤقتا له ابتداء من شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠، واستمر في نشاطه من جديد حيث صادق على العديد من القروض الجديدة التي تشمل ٢٠ مليون دينار كويتي لبناء نظام ري في سيناء بجمهورية مصر العربية، و١٤ مليون دينار كمساعدة في تمويل بناء سد المجاعرة في المغرب، وستة ملايين دينار لاجراء تحسينات على نظام شكك الحديد في باكستان، و٣٠ مليون دينار كويتي لتغطية ٤٢ بالمائة من تكاليف المشروع الصحي لمدينة دمشق.

– أبلغ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية جمهورية مصر العربية باستمرار التزاماته في تمويل المشروعات المصرية التي تم توقيع اتفاقيات بشأنها قبل ٢ أغسطس/ آب ١٩٩٠، كما أبلغ الصندوق جميع الدول الموقعه اتفاقيات منح وقروض معه أن سعر الدينار الكويتي الذي يتم التعامل به هو سعر الاقفال للدينار في أول أغسطس/ آب ١٩٩٠ الماضي وهو ما يعادل ٣٫٤ دولار لكل دينار كويتي.

٤٠١٥ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٥ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة والمشروعات المعروضة للاستثمار :

تتوفر في دولة الكويت الكثير من فرص ومشروعات الاستثمار في مختلف القطاعات بدون استثناء بسبب الحاجة إلى اعادة تعمير البلاد، ويشمل ذلك بصفة خاصة قطاع المقاولات والتجهيزات الأساسية، القطاع التجاري، القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

٥٠١٥ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب الا أنه لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها بسبب ظروف الاحتلال العراقي للكويت.

(١٦)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية اللبنانية
لعام ١٩٩٠

تجددت المعارك في عام ١٩٩٠ في المنطقة الشرقية من بيروت، وازدادت بفعلها الأوضاع الأمنية تدهورا. غير أن الأمور تغيرت في النصف الثاني من العام، حيث صادق المجلس النيابي على وثيقة الطائف دستورا جديدا للبلاد، وتم القضاء على التمرد في الجيش، وتوحيد بيروت، وتوحيد السلطة اللبنانية، واستعادة القرار السياسي والاقتصادي من قوى الأمر الواقع التي كانت تتحكم بالمرافق الاقتصادية منذ بداية اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهد الاقتصاد اللبناني خلال العام تدهورا ماليا ونقديا كبيرا، وتصاعدا في الأسعار وتراجعا في القوة الشرائية لمداخيل المواطنين، كما تواصلت ظاهرة الهجرة، وتفاقمت مشكلة البطالة، وتراجع حجم الصادرات. وزادت أزمة الخليج من مشاكل لبنان حيث أثرت سلبا على الاقتصاد اللبناني في كل قطاعاته ونشاطاته نظرا للعلاقة المميزة التي تربط لبنان بالدول الخليجية.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠١٦ تشريعات واجراءات حكومية:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية:

- ترتيبات مصرفية تم الاتفاق عليها بين مصرف سورية المركزي ومصرف لبنان في اطار صفقة متكافئة لزيادة حجم التبادل التجاري بين لبنان وسورية، تسمح بفتح حساب للصفقة بمبلغ ٣ ملايين دولار أمريكي لكل دولة قابلة للزيادة بموافقة الجهات المعنية في كلا البلدين.
- اتفاق مع الجمهورية العربية السورية، يضمن توفير حاجة مصفاة طرابلس لتكرير النفط الخام السوري.
- اتفاقية تم توقيعها مع الحكومة المصرية بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥، لتحديد العلاقات التجارية للعامين ١٩٩٠، ١٩٩١، وقد نصت الاتفاقية على صفقة متكافئة قيمتها ١٢ مليون دولار أمريكي توزع مناصفة بين البلدين.
- اتفاق مع الجماهيرية الليبية ينص على تقديم مساعدات ليبية إلى لبنان بقيمة ١٦ مليون دولار أمريكي، وشراء ٢٥ ألف طن من التفاح اللبناني بسعر ٦٠٠ دولار أمريكي للطن وشراء ١٥٠ ألف «نصية» زيتون بسعر ثلاثة دولارات «للنصية»، كما ينص على أن تقدم ليبيا جرارات زراعية وأسمدة كيماوية كهدية للبنان.

٢٠٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية:

لم يتم خلال العام الاعلان بشكل رسمي عن توقيع اتفاقيات ثنائية أو جماعية مع دول وهيئات غير عربية.

٣٠١٦ وقائع وأحداث:

الاعمار:

– قرر مؤتمر القمة العربي الاستثنائي المنعقد ببغداد خلال الفترة ٢٨–١٩٩٠/٥/٣٠ – كما بينا في الجزء الأول من هذا التقرير – انشاء «الصندوق الدولي لمساعدة لبنان» برأس مال قدره مليار دولار أمريكي يتم الاكتتاب فيه من قبل الدول والهيئات الدولية لتمكين لبنان من احياء مؤسساته، وتشكيل مرافقه العامة واعادة بناء هياكله الأساسية ومساندته في جهوده لاعادة الاعمار والبناء واستعادة «العافية» للهياكل الاقتصادية، كما كلف المؤتمر اللجنة الثلاثية العربية العليا المعنية بمعالجة الأزمة اللبنانية بدعوة المجتمع الدولي إلى المساهمة في هذا الصندوق لدعم وحدة لبنان واستقلاله وسيادته.

– أعد مشروع نظام أساسي للصندوق، حدد في مادته الثانية أهداف انشائه التي اشتملت على جمع المعونات، واستقطاب المساعدات الدولية من الدول والمنظمات الدولية والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وتوظيفها لاعادة اعمار لبنان، وتقديم المساعدات والقروض للمشاريع الانمائية اللبنانية، كمشاريع البنية التحتية، والمرافق العامة والخدمات «مشاريع المياه والكهرباء والمواصلات، الاسكان والتعليم والصحة» والتعاون مع الحكومة اللبنانية من أجل اختيار المشاريع الانمائية التي سيمولها الصندوق، وإعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية والدراسات التحليلية للمشاريع التي تعرض عليه بهدف تقييم جدواها الاقتصادية والفنية، والتنسيق مع الحكومة اللبنانية في مجال متابعة تنفيذ المشاريع التي يتم اعتماد تمويلها، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى التي ترغب في تقديم مساعدة لتنفيذ مشاريع في لبنان أو تقديم معونات. ويجوز للصندوق قبول المساهمات والهبات النقدية والعينية من المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية والأفراد، ويقوم بتنسيق الأنشطة الخاصة بجمع وتخصيص المساعدات الانسانية العاجلة.

وحددت المادة الثالثة مصادر تمويل الصندوق التي تتشكل من رأس ماله ومن المعونات والهبات النقدية والعينية، التي يستقطبها من الدول والجهات والمؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية والأفراد الطبيعيين والاعتباريين، وبينت أنه يمكنه أن يتعاون مع الجهات المحلية والدولية في عملية التمويل المشترك أو التمويل الموازي، كما يمكنه الاقتراض من الجهات الرسمية والخاصة والمصارف التجارية، ومصارف التنمية الدولية وفق ضوابط معينة.

– ولأن الحكومة اللبنانية تحرص على أن يكون تنظيم الصندوق ملائما للمصالح الحيوية المشتركة بينها وبين الدول المرشحة للمساهمة الأكبر في رأس ماله، فإنها ترى حسب مصادرها المسؤولة، ضرورة اجراء بعض التعديلات على نظامه الأساسي، لضمان الحد الأقصى من فعاليته وتأمين حقوق الدولة اللبنانية. ومن هذه التعديلات: ايجاد صلة معينة بين الصندوق والمصرف المركزي اللبناني عبر تمثيلة في مجلس المحافظين، وتوفير شروط أكثر ملاءمة للمشاركة الحكومية اللبنانية في صلاحيات مجلس المحافظين ومجلس الادارة التنفيذية، بما يتناسب مع القوانين اللبنانية المرعية، وافساح المجال أمام القطاع المصرفي اللبناني للمساهمة في رأس مال الصندوق من جهة، والانخراط في مسؤولياته الادارية والتنفيذية من جهة ثانية، لما لهذا القطاع من خبرة طويلة في إدارة الاستثمارات، وتوظيف الأموال.

– كان من المقرر أن يعقد الاجتماع التأسيسي «للصندوق الدولي لمساعدة لبنان»، في ١٩٩٠/٩/١٠، غير أن نشوب أزمة الخليج العربي جعل اللجنة الثلاثية العربية العليا تعلن في بيان أصدرته خصيصا عن تأجيل موعد الاجتماع. وتشير المصادر اللبنانية المسؤولة إلى أن هذا التأجيل لا يعني الغاء الصندوق، وأن ولادته ستكون في مطلع عام ١٩٩١.

– استأنفت خلال العام اللجنة الثلاثية العربية العليا المعنية بمعالجة الأزمة اللبنانية نشاطها في متابعة المسألة

اللبنانية، من أجل تسريع تنفيذ المراحل المتبقية من اتفاقية الطائف، ووضع الأسس الكفيلة ببدء اعادة البناء والاعمار في لبنان – وبخاصة في قطاعات الماء والكهرباء والمدارس والمستشفيات – والغاء مظاهر الدمار التي يعيش فيها لبنان منذ خمسة عشر عاما.

الموازنة العامة:

– أقر المجلس النيابي اللبناني خلال العام للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٦ موازنة الدولة اللبنانية، حيث كان يجري العرف خلال الفترة السابقة وفق القاعدة الاثني عشرية.

– بلغ مجموع الموازنة لعام ١٩٩٠، ٥٩٧ مليار ليرة لبنانية* للجزئين الأول والثاني، ومبلغ ٥ر١٨٣ مليار ليرة لبنانية للديون المستحقة، و٣ر٨٩ مليار ليرة لبنانية اعتمادات للموازنة والموازنات الملحقة. وقد قدرت الواردات بنحو ٢١٠ مليار ليرة لبنانية وبذلك يكون العجز المقدر نحو ٣٨٧ مليار ليرة لبنانية مقارنة بـ٤٩٠ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٨٩، وذلك دون حساب قيمة الدين العام. وقد استأثرت وزارة الدفاع بأعلى نسبة من الاعتمادات اذ بلغت أكثر من ٩٧ مليار ليرة لبنانية، أو مانسبته ٣٣ر١٦ بالمائة، تليها وزارة التربية بما نسبته ٣٣ر١١ بالمائة، ثم وزارة الداخلية بنسبة ١١ر٦ بالمائة.

– منح قانون الموازنة الحكومة حق التشريع الجمركي لمدة ثلاث سنوات، واصدار سندات خزينة بقيمة عجز الموازنة، كما تضمن تعديلات على معدلات ضريبة الدخل على المهن التجارية والصناعية، وأعفى المكلفين الذين يسددون أي تكليف بضريبة أو رسم مالي أو بلدي من غرامات التأخير، وبحسم نسبة ١٥ بالمائة من قيمة الضرائب والرسوم والعلاوات وسائر الغرامات الأخرى غير غرامة التأخير عن الدفع.

– تضمن قانون الموازنة أحكاما جديدة لبيع أموال الدولة، معدلا بعض أحكام قانون المحاسبة العمومية.

الدين العام:

– بلغت قيمة الدين العام الداخلي حتى منتصف حزيران ١٩٩٠ حوالي ١٥٢١ مليار ليرة لبنانية، بعد أن كان حوالي ٩٨١ مليار ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٨٩، بزيادة مقدارها ٥٥ بالمائة، إلا أن حجم الدين الخارجي تراجع إلى حوالي ٢٥٠ مليار دولار خلال العام، بعد أن كان قد بلغ ٤٢٢ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩.

القطاع المالي والمصرفي:

– بلغ حجم الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في نهاية عام ١٩٩٠ حوالي ٤٢٠٠ مليار ليرة لبنانية، في مقابل ٣١٢٤ مليار ليرة لبنانية في نهاية ١٩٨٩، وبلغت ودائع القطاع الخاص في نهاية العام ٣٠٠٠ مليار ليرة لبنانية في مقابل ٥ر٢٢٧٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية ١٩٨٩، في حين بلغت ودائع القطاع العام حوالي ٢٥ مليار ليرة لبنانية، بالمقارنة مع ٣ر١١ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٨٩، كما بلغت الأموال الخاصة خلال العام حوالي ٣٠ مليار ليرة لبنانية في حين بلغت المؤونات حوالي ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية. وبلغت الودائع. بالعملات الأجنبية ٣٠٠٠ مليون دولار أمريكي، مشكلة نسبة بلغت حوالي ٦٨ بالمائة من مجمل الودائع وقد تراجع معدل الودائع بالعملات الأجنبية بسبب التحويلات إلى الخارج التي حصلت في عام ١٩٩٠ بسبب الأحداث الدامية التي شهدتها المنطقة الشرقية من بيروت، وبسبب غزو العراق للكويت، والتراجع الكبير في التحويلات المالية من الخارج نتيجة عودة

---

* الدولار الأمريكي يعادل ٨٤٣ ليرة لبنانية كما في ١٩٩٠/١٢/٣١

أعداد كبيرة من اللبنانيين من الكويت والعراق.

– يظهر من باب الموجودات في الميزانية المجمعة للمصارف التجارية أن الديون على القطاع الخاص بلغت حوالي ١٤٠٠ مليار ليرة لبنانية، أما قيمة الديون على القطاع العام فبلغت حوالي ٦٩٠ مليار ليرة لبنانية بما فيها سندات الخزينة التي تشكل حوالي ٩٩ بالمائة من الديون الاجمالية للمصارف على القطاع العام.

– بقيت سندات الخزينة أبرز الأدوات النقدية لتمويل الدين العام وأن كانت تراجعت قياسا الى العام الماضي، بسبب التدهور الذي شهده سعر صرف الليرة اللبنانية، واحجام المصارف والجمهور عن التوظيف بالليرة، وقد بلغت قيمة السندات في نهاية العام ١٠٢٢ مليارا و٨٩٩ مليونا، في مقابل ٧٨٦ مليارا و٤١٦ مليونا في نهاية ١٩٨٩، أي بزيادة تراكمية مقدارها ٢٣٦ مليارا و٤٨٣ مليون ليرة ونسبتها ٣٠ر٠٧ بالمائة، وبلغت السندات المتداولة للمصارف ٧٦٠ مليارا و٩٢٣ مليون ليرة في مقابل ٦٠٩ مليارات و٧٧٩ مليونا في نهاية العام ١٩٨٩. أما محفظة الجمهور فبلغت ١٧٦ مليارا و٦٤٤ مليون ليرة في مقابل ١٤٥ مليارا و٢٩٧ مليونا في نهاية ١٩٨٩.

– بلغت الالتزامات الخارجية ٥٢٧ر٦ مليار ليرة لبنانية في نهاية يونيو/حزيران ١٩٩٠، في مقابل ٤٤٨ر٢ مليار ليرة لبنانية في نهاية ١٩٨٩ أي بزيادة قدرها ١٧ر٧ بالمائة، وقد توزعت بين التزامات تجاه المصارف غير المقيمة بلغت ٢٧٣ر٢ مليار ليرة لبنانية، وودائع غير المقيمين ٢١٢ مليار ليرة لبنانية، وقروض مشروطة ٤٢ر٤ مليار ليرة لبنانية.

– تراجع احتياطي المصارف اللبنانية المصارف من العملات الأجنبية في نهاية العام – حسب معلومات مصرف لبنان – الى أقل من ٢ر٨ مليار دولار أمريكي، بعد أن كان أكثر من ٣ مليارات دولار أمريكي في نهاية يونيو/حزيران ١٩٩٠. ويرجع السبب في ذلك إلى عودة العاملين في الكويت والعراق وبعض دول الخليج العربي إلى لبنان والتي ترتب عليها أثران سلبيان هما: تحويلهم لكميات كبيرة من أموالهم بالليرة اللبنانية الى عملات صعبة، وسحبهم لمدخراتهم بالعملات الأجنبية من المصارف الأجنبية.

– سعت السلطات النقدية الى تشجيع المصارف على زيادة رساميلها لدعم ملاءتها وتعزيزا لثقة المودعين، ومواجهة انعكاسات المرحلة الحالية، وفيما يلي حصر بالمصارف التي زادت رساميلها:

اسم المصرف	الرأسمال القديم مليون ل.ل	الرأسمال الجديد مليون ل.ل	قيمة الزيادة مليون ل.ل
البنك اللبناني السويسري	١٥	٤٠٠	٣٨٥
البنك التجاري السوري اللبناني	٣٠٠	٧٠٠	٤٠٠
البنك السعودي اللبناني	٥٠	٥٠٠	٤٥٠
الشركة المصرفية اللبنانية	٣٠	٢٠٠	١٧٠
بنك يوسف اللاتي	٣٠	٩٠	٦٠
جمال ترست بنك	٣٠	١٢٠	٩٠
بنك جعجع	٥٠	٢٠٠	١٥٠
بنك الاعتماد اللبناني	٦٠	١٠٠٠	٩٤٠
بنك لبنان والمهجر	١٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠

اسم المصرف	الرأسمال القديم مليون ل.ل	الرأسمال الجديد مليون ل.ل	قيمة الزيادة مليون ل.ل
بنك بيروت للتجارة	١٢٠٠	٢٤٠٠	١٢٠٠
بنك المغترب (هندلوفي)	١٥	٦٠٠	٥٨٥
المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي	٦٦	١٥١٨	١٤٥٢
بنك أوف بيروت	٥٠	٢٥٠	٢٠٠
بنك عودة	١٥٠	١٥٠٠	١٣٥٠

– تراجع احتياطي مصرف لبنان المركزي من العملات الأجنبية – حسب احصاءاته المعلنة – إلى حوالي ٦٨٨ مليون دولار أمركي في نهاية أغسطس/ آب ١٩٩٠ (٥٨٨ مليون دولار احتياطي بالاضافة إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي قيمة هبة سعودية) بعد أن كان حوالي ٨٠٠ مليون دولار أمريكي في نهاية مارس/ آذار من العام نفسه.

– تراجعت الكتلة النقدية التي بلغت ٤ر٩ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٩ إلى نحو ٤ر٥ مليار دولار أمريكي في نهاية أبريل/ نيسان ١٩٩٠، ويعود معظم هذا التراجع الى تشدد مصرف لبنان في ضخ السيولة بدليل تراجع نسبة مساهمته في تمويل العجز المالي، اذ بعدما كانت أكثر من ٦٠ بالمائة في عام ١٩٨٧ أصبحت نحو ٢٠ بالمائة في أواسط عام ١٩٩٠.

– بدأ سعر الدولار الأمريكي بالارتفاع خلال شهري يناير/ كانون الثاني، وفبراير/ شباط ١٩٩٠، حتى وصل في شهر مارس/ آذار من العام نفسه إلى ٥٦٦ ليرة لبنانية، وحافظ على هذا المعدل خلال فصل الربيع، لكنه أخذ بالارتفاع مجددا مع بداية الصيف حتى وصل في شهر أغسطس/ آب ١٩٩٠ إلى ٧١٩ ليرة لبنانية، وارتفع بشكل جنوني بسبب أزمة الخليج حتى وصل إلى ١٢٠٠ ليرة لبنانية، وفي شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ بلغ ١١٨٥ ليرة لبنانية، ثم أخذ بالتراجع تدريجيا حتى تاريخ ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠ حين أكملت السلطة الشرعية سيطرتها على البلاد. وسجل أول افتتاح لسعر الدولار الأمريكي اثر ذلك تراجعا كبيرا للدولار حيث سجل ٧٩٠ ليرة لبنانية، وحافظ الدولار الأمريكي على معدله هذا مع الحكومة السابقة التي باشرت بتنفيذ بنود اتفاق الطائف بدأً باقرار الاصلاحات الدستورية وحتى تنفيذ خطة بيروت الكبرى، ثم سجل ارتفاعا في النصف الثاني من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ مع استقالة الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة.

– سجل سعر صرف الدولار الأمريكي في آخر اقفال رسمي له في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، ٨٤٢ ليرة لبنانية للشراء و٨٤٤ ليرة لبنانية للبيع، فيما أقفل سعر الدولار الأمريكي في آخر يوم من عام ١٩٨٩ بسعر وسطي بلغ ٥٠٥ ليرات. وبذلك يكون سعر صرف الدولار الأمريكي قد ارتفع حسب اقفال عام ١٩٩٠ بمقدار ٣٣٧ ليرة لبنانية عن اقفال العام السابق ١٩٨٩.

– عزت غرفة التجارة والصناعة في بيروت العوامل الرئيسية للتدهور الكبير لسعر صرف الليرة خلال العام الى توقف التحويلات التي كانت ترسل من اللبنانيين العاملين في الكويت والعراق والتي تقدر بحوالي ٤٠ مليون دولار أمريكي، وتراجعها من باقي دول الخليج العربي الأخرى، والى عودة العاملين في الكويت والعراق، وتراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية كما بينا ذلك من قبل.

– لعب مصرف لبنان دورا كبيرا في ظل الأوضاع التي سادت البلاد في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ لايقاف نمو الكتلة

النقدية، وتثبيت سعر صرف العملة والتشدد في الانفاق العام. وقد اتخذ المصرف اجراءات نقدية عدة في هذا الشأن منها:

• رفع معدلات الفوائد على الودائع لأجل بأكثر منها على سندات الخزينة، حيث وصلت الى ٢١ بالمائة لفترة ٣ أيام، و٢٢٫٦ بالمائة لسبعة ايام و ٢٣ بالمائة لفترة شهر و٢٤ بالمائة لفترة ٦٠ يوما، و٢٥ بالمائة لفترة ٩١ يوما، وقد ترتب على هذا الاجراء ارتفاع ودائع المصارف لأجل لدى مصرف لبنان من ٩ مليارات ليرة لبنانية الى ٢٣ مليار ليرة لبنانية.

• التدخل شبه إليومي في سوق القطع لتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية حيث باع المصرف المركزي منذ بداية العام ولغاية ١٥ يونيو/حزيران ١٩٩٠، نحو ١٥١ مليون دولار أمريكي، وقد تدنى الاحتياط النقدي لديه من ٧٧٩ مليون دولار أمريكي الى ٦٤٨ مليون دولار أمريكي.

• اصدار التعميم رقم ٩٥١ الذي فرض على المصارف رفع الاكتتاب الالزامي في سندات الخزينة من ٦٠ إلى ٦٥ بالمائة على نحو مبرمج خلال فترة خمسة أشهر، والزامها بالاكتتاب في السندات بالمؤونات المكونة لديها بالليرة اللبنانية بنسبة عالية تصل الى ١٠٠ بالمائة.

في اطار سياسة المصرف المركزي الهادفة إلى الحد من انعكاسات الأزمة التي مرت بها بعض المصارف اللبنانية في بيروت وباريس، عمد إلى دراسة وضع كل مصرف على حدة، بعد أن أقدم على امداد المصارف المتعثرة بحوالي ٥٤ مليون دولار أمريكي حتى ابريل/ نيسان ١٩٩٠ بعدما كان قد أمدها بأكثر من ٢٥ مليون دولار أمريكي في العام ١٩٨٩.

وقد أدى الواقع المصرفي المحلي، وسياسة المصرف المركزي نحو المصارف المتعثرة، إلى وضع القطاع المصرفي برمته على بساط البحث من أجل اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحصينه وتطوير أدائه.

ميزان المدفوعات:

أفادت المصادر المسؤولة أن ميزان المدفوعات قد سجل خلال العام عجزا* يفوق العجز الذي سجله في عام ١٩٨٩ والبالغ – حسب احصاءات مصرف لبنان – حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب تراجع الصادرات اللبنانية نتيجة أزمة الخليج وما ترتب على ذلك من تزايد العجز في الميزان التجاري من ناحية، وتراجع التحويلات الخارجية من الخليج العربي من ناحية أخرى.

القطاع الصناعي:

– بعد أن أدت حرب الـ ٢٠٠ يوم الى تضرر واقفال حوالي ٢٠٠ مصنع، زاد تأثير الحرب بين العماد عون والقوات اللبنانية على المصانع المتمركزة في منطقتي المتن والمكلس في بيروت الشرقية، حيث أشارت تقديرات مكتب منسق الأمم المتحدة «للاغاثة في حالات الكوارث» (الأندرو) الى أن حوالي ٦٠٠ مؤسسة صناعية أصيبت أو تضررت من جراء المعارك.

ـ وضحت بيانات نقابة الصناعيين اللبنانيين بأن خسائر المصانع اللبنانية التي دمرت في بيروت تزيد على ٨٠ مليون دولار أمريكي، وأن أكثر من ٧ آلاف عامل ومهندس معرضون للطرد من أعمالهم لتعذر صرف رواتبهم بعد أن توقف الانتاج تماما، ورفض البنوك تقديم القروض اللازمة لأصحاب المصانع لاعادة تعميرها.

---

* لم يعلن عن ارقامه اثناء اعداد هذا التقرير.

– تراجع الانتاج الصناعي بشكل عام خلال الأشهر الستة الأولى من العام بنحو ٦٠ بالمائة، كما تراجع في مناطق الأحداث بنسبة تقارب ٨٠ بالمائة، وتراجعت تبعا لذلك الصادرات الصناعية بنسبة قاربت ٤٣ بالمائة. ويرجع السبب في هذا إلى الحوادث الأمنية التي جرت في المنطقة الشرقية، وإلى الشلل الذي أصاب الخدمات الأساسية كالكهرباء، والاتصالات، والمواصلات والمياه.

– زادت خلال العام القروض التي يقدمها مصرف الانماء الصناعي للقطاع الصناعي حيث بلغت ٨٨١ مليون ليرة لبنانية (حوالي مليون دولار أمريكي)، وقد بلغت في العام الماضي ١٦٢ مليون ليرة لبنانية (حوالي ٣٢٠ ألف دولار أمريكي).

الزراعة والأمن الغذائي:

– تفيد مصادر وزارة الزراعة أن ثمة امكانية متوفرة لتطوير القطاع الزراعي في لبنان حيث تبلغ المساحة المروية المتوفرة حوالي ٢٠٥ ألف هكتار وهي كافية لسد حاجة لبنان الغذائية لعام ٢٠٠٠ باستثناء مادة القمح. وتبلغ المساحة المستغلة منها ٧٥ ألف هكتار.

– تدنى الانتاج الزراعي في عام ١٩٨٩ وواجه صعوبات التصريف في الداخل والخارج، وصعوبات الانتاج بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وعدم توفر الطاقة الكهربائية، وارتفاع أسعار البذور والأسمدة وانعدام الدعم والتسهيلات المصرفية الميسرة. واستمرت معظم معوقات القطاع الزراعي في النصف الأول من عام ١٩٩٠ بسبب حالة الانقسام، والحصار، والمعابر، ودخول بضائع منافسة مماثلة للانتاج اللبناني.

– اتخذت وزارة الزراعة خلال العام قرارا بمنع استيراد الحمضيات على اختلاف أنواعها، والتفاح، والزيتون، وحب الصنوبر وقلبه، والخرمة والعنب. وأخضعت بعض المنتجات الأخرى لاجازة استيراد، وأصدرت برنامجا يسمح باستيراد بعض المنتجات في أوقات محدده من السنة (روزنامة زراعية).

– ألحقت الأحداث اللبنانية خلال العام أضرارا هائلة في البنية التحتية، والقدرة الانتاجية، وخلقت مشاكل كبيرة في القطاع الزراعي أبرزها هجرة العمالة الزراعية، واتلاف المعدات والتجهيزات، وغياب التدخل الرسمي والارشاد ومساعدة المزارعين.

التجارة:

– جاء في تقرير أعده مركز الدراسات الاقتصادية والتوثيق في غرفة التجارة والصناعة في بيروت، ونشره في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠، أن الصادرات الزراعية التي وافقت غرفة التجارة والصناعة في بيروت على تصديرها، والتي كانت قيمتها أكثر من أربعة ملايين دولار أمريكي شهريا في عام ١٩٨٩، تدنت خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٠ الى أقل من مليون دولار أمريكي شهريا، بينما تراجعت الصادرات الصناعية من أكثر من ١٩ مليون دولار أمريكي شهريا عام ١٩٨٩، إلى أقل من ثمانية ملايين دولار أمريكي شهريا خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٠.

– تفيد المعلومات الرسمية الصادرة عن وزارة الصناعة أن الصناعة اللبنانية خسرت من جراء أحداث الخليج أسواقها التقليدية، وتراجعت قيمة الصادرات اللبنانية خلال العام فبلغت ١٢١ دولار أمريكي. وحاول المصدرون في الشهور الأخيرة من العام التوجه نحو الأسواق الأوربية للتعويض عن خسائرهم في الأسواق العربية.

– جاء في تقرير غرفة التجارة والصناعة في بيروت السابق ذكره أن أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية ارتفعت خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام عما كانت عليه في نهاية العام الماضي بنسبة ١٥٠ بالمائة.

– تم الاتفاق خلال العام على تصدير منتجات زراعية لبنانية إلى الجماهيرية العربية الليبية مقابل مساعدات ليبية إلى لبنان – كما ذكر من قبل – ، وتبلغ قيمة الصفقة ١٦ مليون دولار أمريكي، وتنص على قيام ليبيا بشراء ٢٥ ألف طن من التفاح اللبناني بسعر ٦٠٠ دولار للطن، وشراء ١٥٠ ألف «نصية» زيتون بسعر ثلاثة دولارات «للنصية»، وتقديم الجماهيرية جرارات زراعية وأسمدة كيماوية كهدية للبنان.

– اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قرارا خلال العام برفع الدعم عن مادة الطحين في اطار خطة لزيادة الأجور في القطاعين العام والخاص.

– جرت خلال العام محادثات على مستوى الخبراء والمسؤولين في وزارات الخارجية والاقتصاد والتجارة الخارجية في كل من لبنان وسوريا، وطرح الوفد اللبناني مشروع تعديل الاتفاقيات التجارية القائمة بين البلدين منذ عام ١٩٥٣ يقوم على النقاط التالية:

- اعادة قراءة الاتفاق الاقتصادي المعقود في عام ١٩٥٣ وتعديل لوائح السلع والمنتجات الملحقة به.
- تعديل المادة الخامسة من الاتفاق وهي المادة التي تجيز لكل من البلدين فرض اجازات تصدير على بعض السلع.
- الغاء القرار السوري القاضي بمنع الاستيراد من لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي.
- السعي لانجاز الصفقة المتكافئة بين البلدين وقيمتها ثلاثة ملايين دولار أمريكي لكل طرف.
- درس امكانية مقايضة سلع ومنتجات لبنانية بمنتجات سورية.
- زيادة الحصة المخصصة للجناح اللبناني في معرض دمشق الدولي.

– بالرغم من تراجع حجم المستوردات بسبب الظروف الراهنة والاقتصادية في البلاد، وتبدل نمط الاستهلاك تبعا لهذه الظروف، فانه يتوقع أن يسجل عجز الميزان التجاري ارتفاعا نسبيا خلال العام بسبب تراجع حجم الصادرات نتيجة أزمة الخليج.

الطاقة:

ـ أصيبت منشآت الكهرباء في لبنان بأضرار بالغة، حيث لحق التدمير مراكز انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها وشبكات النقل وخطوط التوتر العالي والمتوسط والمنخفض، فضلا عن المحطات الرئيسية ومراكز التوزيع والتحويل. وقد قدرت مصادر مؤسسة كهرباء لبنان حجم الأضرار المباشرة بـ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في حين أعدت دراسة لإعادة التأهيل بلغت كلفتها التقديرة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي وخطة للتجهيز بـ١ر٢ مليار دولار أمريكي، أي ما مجموعه مليار و٦٥٠ مليون دولار أمريكي، إلا أن المبالغ المطلوبة للتأهيل السريع في مؤسسة كهرباء لبنان تقدر بحوالي ٢١٠ ملايين دولار أمريكي وذلك لتأمين التيار الكهربائي بمعدلات معقولة.

– بهدف تأمين الأموال اللازمة لتأمين التيار الكهربائي بمعدلات معقولة قامت ادراة مؤسسة كهرباء لبنان برفع تعرفة سعر الكيلووات/ ساعة الكهرباء بنسبة عشرة أضعاف بحيث أصبح سعرها ٣٠–٥٥ ليرة لبنانية للكيلوات/ساعة، وذلك لكل المستهلكين من أفراد ومؤسسات عامة ومستشفيات وقطاع زراعي وصناعي. وقدرت المؤسسة أنها ستجني من السعر الجديد ما قيمته ٧٥ مليار ليرة لبنانية، وهي تقل عن المبلغ المطلوب السابق ذكره.

– بالرغم من أن الحكومة اللبنانية قد ألغت في عام ١٩٨٦ الدعم الخاص بالمحروقات، وأن مصرف لبنان المركزي منع فتح اعتماد لاستيراد النفط باستثناء زيت الوقود والغاز المنزلي، فإن العجز في الصندوق المستقل للمحروقات بلغ في نهاية ابريل/ نيسان ١٩٩٠ نحو ١٦١ مليار ليرة لبنانية، في حين بلغ هذا العجز في نهاية العام الماضي ١٩٠ مليار ليرة لبنانية.

– بلغ سعر صفيحة البنزين ثمانية آلاف ليرة لبنانية قبل ١٣/١٠/١٩٩٠، وانخفض بسبب تراجع سعر صرف الدولار في ذلك التاريخ الى أقل من خمسة آلاف ليرة لبنانية.

– تصل الفاتورة النفطية اللبنانية سنويا إلى حدود ٣٠٠ مليون دولار أمريكي.

– توصلت وزارتا النفط في كل من سوريا ولبنان إلى اتفاق يقضي باستيراد لبنان قسما من حاجاته من النفط الخام السوري لتشغيل مصفاة طرابلس في شمال لبنان، التي تؤمن ٢٥ بالمائة من حاجات السوق المحلية، كما تنوي الحكومة تشغيل مصفاة الزهراني للافادة من جميع المشتقات النفطية في السوق المحلية والتخفيف من معدلات الاستيراد من الأسواق الخارجية.

– بغية تأمين التيار الكهربائي بشكل مقنن الى العاصمة والضواحي، قررت وزارة الموارد المائية والكهربائية تنفيذ مد خط ١٥٠ كيلو فولت من الجيه إلى بيروت، بتكاليف مقدارها ١١ مليونا و٢٠٠ ألف دولار أمريكي، وكانت ايطاليا قد رصدت اعتمادا للبنان بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي، أنفق منه ١٥ مليونا وسوف ينفق الباقي على تجهيز واصلاح محطات الكهرباء الرئيسية.

– تقدمت خلال العام مؤسسة كهرباء لبنان بطلب إلى المصرف المركزي للحصول على قروض استثنائية لاعادة ترميم المولدات الحرارية والشبكات الرئيسية.

قطاع النقل والمواصلات:

– تم بعد ولادة بيروت الكبري في ٣/١٢/١٩٩٠ بسط سيطرة الحكومة على كل المرافىء اللبنانية وفي نهاية العام دعا وزير الدولة لشؤون النقل البحري والبري والجوي جميع الشركات ومؤسسات النقل إلى تشغيل مرفأ بيروت بالرغم من الأضرار التي لحقت به نتيجة استيلاء القوات اللبنانية على معداته الأساسية.

– انتهى بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٠ الامتياز الممنوح لشركة وإدارة واستثمار مرفأ بيروت، وأعلنت الحكومة اللبنانية في هذا الشأن بأن لديها ثلاثة خيارات هي التمديد للشركة الحالية، أو تسليم المرفق للدولة، أو طرحه في مناقصة عالمية.

– كانت حركة النقل الجوي خلال العام متميزة مقارنة بالعام الماضي الذي أقفل فيه مطار بيروت حوالي ٢٠٠ يوم، وكي تعوض شركة النقل الوطنية (طيران الشرق الأوسط) بعض خسائرها، أقدمت على تأجير بعض طائرات أسطولها الجوي، كما عقدت اتفاقات مع بعض المطارات الدولية لتسيير خطوط منها الى بعض بلدان التواجد اللبناني، وبخاصة في أفريقيا، كما أقدمت على تسيير خط داخلي بين مطار بيروت ومطار القليعات، قامت منه شركة طيران الشرق الأوسط بـ ١٣٣٤ رحلة ذهابا وايابا ناقلة حوالي ١٠٠ ألف شخص في كلا الاتجاهين.

– لم تستكمل بعد منشآت مطار بيروت الدولي، بالرغم من انجاز القسم الأساسي منها.

– تأثرت حركة النقل البري سلبا بسبب أحداث المنطقة الشرقية، واضطرت سيارات الشحن الكبيرة الى قطع مسافات طويلة جدا بين الشمال والجنوب لنقل بعض المواد بسبب انقطاع المعابر بين المناطق خصوصا الطريق الساحلي بين الشمال وبيروت، مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع تبعا لطول المسافة وارتفاع أسعار المحروقات.

– ارتفعت أجور النقل في سيارات الأجرة، بسبب ارتفاع اسعار المحروقات ومحدودية عددها، وعدم انتظام الموظفين والسائقين في مصلحة النقل العام.

الاتصالات السلكية واللاسلكية:

– دمرت معظم منشآت الاتصالات السلكية واللاسلكية بسبب معارك عام ١٩٨٩ وأحداث المنطقة الشرقية،

وانقطعت بذلك الاتصالات المحلية والدولية مما أدى الى عزل المناطق عن بعضها بعضا، كما تراجعت امكانية الاتصال مع الخارج. وقد قدرت الخسائر الاجمالية في مركز واحد للاتصالات السلكية واللاسلكية بحوالي ١٠ ملايين دولار أمريكي.

– خصص خلال العام برنامج الأمم المتحدة للانماء مبلغ ٦٥٠ ألف وحدة نقدية أوروبية لتقديم بطاريات وتمديداتها لنظام الهاتف في لبنان.

– تمكنت بعض المؤسسات وبعض الأفراد من تأمين اشتراكات في خطوط الهاتف عبر قبرص، ووضعوا أرقامها في متناول الجمهور بأسعار مرتفعة جدا.

المقاولات والاسكان:

– شهدت السوق العقارية نشاطا جزئيا في أعقاب العملية العسكرية التي أنهت حالة التمرد وأدت الى فتح المناطق اللبنانية على بعضها، كما وفرت الحالة الأمنية الجديدة مناخا للطلب المتوسط على العقارات، إلا أن أزمة الخليج أثرت سلبيا على القطاع العقاري في لبنان، وأدت مجددا الى جموده، كما كان هناك تأثير سلبي فيه بسبب حالة الأمن المضطربة وضآلة رساميل المؤسسات المعنية بالاقراض السكني، علما بأن عدد الوحدات السكنية المتضررة في الأحداث اللبنانية بلغ ١٠٠ ألف وحدة سكنية، يستلزم ترميمها حوالي ٨٠٠ مليون ليرة لبنانية.

– تضاءلت نسبة استهلاك اللبنانيين لمواد البناء اذ كان لبنان يستهلك ٤٠٠ ألف طن من الحديد سنويا، لكن الاستهلاك تراجع خلال عامي ١٩٨٩و١٩٩٠، بنسبة ٢٥ بالمائة، وتراجع بعد احتلال الكويت بنسبة ٦٠ بالمائة، كما تراجع استهلاك الأسمنت ومواد البناء الأخرى.

العمالة والضمان الاجتماعي:

– ارتفعت وتيرة البطالة في النصف الثاني من العام ١٩٩٠ وبلغت معدلاتها خلال العام ٢٥ بالمائة من حجم القوى العاملة اللبنانية بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن الأحداث الداخلية، وتراجع الصادرات الصناعية الى الدول الخليجية.

– مع أن الحكومة قامت في مطلع عام ١٩٩٠ بزيادة الرواتب في القطاعين العام والخاص بمعدلات عالية، وحددت الحد الأدنى للأجر بـ ٤٥ ألف ليرة لبنانية شهريا، فإن التضخم الذي تزايد شهريا قضى على مكتسبات العمال، بالرغم من زيادة معدلات الافادة من فرع التعويضات العائلية في صندوق الضمان الاجتماعي حيث بات الحد الأدنى لا يمثل سوى حوالي ٥٥ دولاراً في الاشهر الاخيرة من العام. وقد اوضحت احصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن عدد المؤسسات المسجلة في الصندوق بلغ ٢٣٥٧٧ مؤسسة وعدد العمال ٢٣٦٢٩٥ عاملا، وبلغ عدد العمال المنتسبين الى فرع نهاية الخدمة الزاميا ٢٠٧٠٥٣ عاملا، واختياريا ٤٦٣ عاملا، وغير الخاضعين ٢٨٧٧٩ عاملا. وقد مثلت المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة والشخصية للمؤسسات العدد الأكبر، اذ بلغ عددها ٥٢٣٧ مؤسسة وفيها ٦٦٥٣٤ عاملا، تلاها قطاع المؤسسات التي تتعاطى العمولة والتجارة وعددها ٦٨٣٠، والعمال فيها ٣٥٨٩٣ عاملا ومؤسسات قطاع المصارف والتأمين ٤٨١ مؤسسة والعاملين فيها ٢٢٠٩٨ عاملا. وقد كانت خدمات الصندوق خلال العام موضع اعتراض من أطراف عدة، فالعمال يشكون من تراجع الخدمات، وأصحاب الأعمال اعتبروا أن مجلس الإدارة غير فاعل، وطالبوا باقرار نظام الشيخوخة لتفادي احتساب الزيادات التي تطرأ على الأجور سنويا في حساب نظام تعويض نهاية الخدمة.

– تراجع الصندوق الوطني للضمان عن تقديم التزاماته للمواطنين، كما أنه توقف كليا في بعض الأحيان عن تقديم التزاماته لأسباب أمنية ومالية يعود بعضها الى عدم تسديد الدولة لمساهماتها المالية فيه، والتي بلغت حوالي ١٢ مليار ليرة لبنانية خلال السنوات ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، وعدم تسديد المؤسسات الخاصة لالتزاماتها أيضا حيث تابع الصندوق أعماله بموجب سلفات خزينة.

انعكاسات أزمة الخليج:

– وضع فريق من خبراء المال والاقتصاد دراسة رفعت الى رئيس الحكومة حول آثار أزمة الخليج العربي في الاقتصاد اللبناني، وبينت الدراسة أن أزمة الخليج تركت تأثيرا أساسيا وبالغا في الاقتصاد اللبناني، لما لمنطقة الخليج العربي من قدرة هامة على استيعاب الصادرات اللبنانية، واليد العاملة، وتوفير الموارد المالية لميزان المدفوعات اللبناني. وباختصار بينت الدراسة أن لهذه الأزمة تأثيراتها السلبية في المجالات التالية:

• توقف التحويلات التي كانت ترسل من قبل اللبنانيين العاملين في الكويت والعراق والتي تقدر كما بينا من قبل بحوالي ٤٠ مليون دولار أمريكي، وتراجعها من باقي دول الخليج العربي.

• عودة العاملين في الكويت والعراق وبعض دول الخليج العربي الى لبنان والتي ترتب عليها آثار سلبية في احتياطي المصارف اللبنانية من العملات الصعبة كما بينا ذلك من قبل، وارتفاع نسبة البطالة. وتشير احصاءات الاتحاد العمالي العام اللبناني أن عدد العائدين في بداية شهر ديسمبر/ كانون الأول قد بلغ ٢٠٠ ألف لبناني من أصل حوالي ٣٥٠ ألفا كانوا يعملون في منطقة الخليج العربي.

• تراجع حجم الصادرات الزراعية اللبنانية بشكل كبير، فقد أفادت مصادر وزارة الزراعة ومكتب الفاكهة اللبنانية أن الصادرات الزراعية الى الكويت والعراق توقفت تماما، فيما تراجعت الى بقية دول الخليج العربي الأخرى. ومن المعروف أن الدول العربية الخليجية هي السوق التقليدية للانتاج الزراعي اللبناني ولاسيما الفاكهة اذ تستورد – حسب احصاءات وزارة الزراعة اللبنانية – نحو ٩٥ بالمائة من صادرات لبنان من الفاكهة.

• توقف الصادرات الصناعية اللبنانية الى العراق والكويت، وتراجعها في باقي دول الخليج العربي. ومن المعروف أن الكويت والعراق والسعودية تستأثر بحوالي ٥٠ بالمائة من اجمالي الصادرات اللبنانية حسب احصاءات شهادات المنشأ المصادق عليها لدى غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

• توقف المساعدات والاعانات الحكومية والقروض الانمائية، وكلها عوامل ستؤثر سلبا في عملية اعمار لبنان الذي يعتمد بشكل خاص على الدول العربية كما بينا من قبل.

– أدرج البنك الدولي للانشاء والتعمير اسم لبنان في قائمة الدول المتضررة من أزمة الخليج، وزار لبنان مبعوث خاص من البنك لدراسة الأضرار التي لحقت بلبنان من جراء هذه الأزمة.

وقائع وأحداث أخرى:

– قدمت المملكة العربية السعودية هبة فورية للبنان قيمتها ١٠٠ مليون دولار أمريكي خاصة بمشاريع في مدينة بيروت، ومعدات للجيش وقوى الأمن الداخلي.

– تشير آخر احصائية للمجلس الوطني لإنماء السياحة أن القطاع الفندقي خسر بسبب الحرب حوالي ٣٠ بالمائة من غرف الفنادق ذات ٣و٤ نجوم.

– تصاعدت أزمة الهجرة خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار من العام نظرا لحدة المعارك وانحصارها في مدى جغرافي محدد، وقدرت أوساط دبلوماسية عدد المهاجرين بحوالي ٢٠ بالمائة من عدد السكان.

– بلغت الواردات الجمركية خلال العام حوالي ٢ مليار ليرة لبنانية.

أحداث سياسية:

– صادق المجلس النيابي اللبناني على وثيقة الطائف دستورا جديدا للبلاد.

– قام الرئيس اللبناني الياس الهراوي بزيارة عدد من الدول العربية منها السعودية، والجزائر، والمغرب، وأجرى خلالها مباحثات تناولت سبل تطوير الجهد الذي يبذل لحل الأزمة اللبنانية، والاطلاع على وجهة نظر قادة اللجنة العربية الثلاثية العليا بشأن مستقبل الأوضاع في لبنان ومستقبل اتفاق الطائف للوفاق الوطني.

– باشرت الحكومة اللبنانية بتنفيذ بنود اتفاق الطائف بدأ باقرار الاصلاحات الدستورية وتنفيذ خطة بيروت الكبرى.

– وجه الرئيس اللبناني رسالة الى اللبنانيين بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٢ أعلن فيها صفحة جديدة في تاريخ لبنان الحديث، بعد ما كرست التسوية التاريخية بين الطوائف اللبنانية (اتفاق الطائف) دستورا جديدا، وأعلن قيام الجمهورية الثانية وطالب بحل الميليشيات، وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كل الأرض اللبنانية.

– سقط العماد عون واستسلم للجيش اللبناني الشرعي ولجأ الى السفارة الفرنسية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٣ بعد ٧٥٠ يوما من التمرد، والسيطرة على بيروت الشرقية.

– قرر مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٤ تنفيذ بنود اتفاق الطائف الخاصة بحل الميليشيات المسلحة واعادة الحياة الطبيعية الى جميع المرافق اللبنانية، ودعا الميليشيات المسلحة الى تسليم أسلحتها للحكومة خلال ستة أشهر بدأ سريانها من ١٩٩٠/١٠/١٤.

– أعلنت الحكومة اللبنانية في ١٩٩٠/١٠/٢٤ عن عزمها على تنفيذ بيروت الكبرى وأعلنت الميليشيات أنها ستسحب اسلحتها الواحدة تلو الأخرى.

– احتفل لبنان بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٢ رسميا وشعبيا بعيد الاستقلال السابع والأربعين باحتفال مركزي واحد وليس احتفالين كما كان الحال خلال سنوات الحرب.

– قام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بزيارة قصيرة مفاجئة الى بيروت وهي الزيارة الأولى لرئيس عربي للبنان منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥.

– تمت ولادة بيروت الكبرى في ١٩٩٠/١٢/٣ بعدما فشلت محاولتان سابقتان في تحقيق هذا الهدف، وتم بذلك ازالة الحواجز وازالة الخط الأخضر مابين بيروت الشرقية والغربية، وفتح الطرق بين المناطق اللبنانية، وإعادة تشغيل المرافىء.

– أسس خلال العام ثلاثون اقتصاديا يعيشون في لندن وبيروت وواشنطن والقاهرة جمعية باسم «جمعية الاقتصاديين من أجل لبنان» «اداليب» تهدف الى المساهمة في اعادة اعمار لبنان اقتصاديا عبر عدد من الوسائل أهمها الترويج لهياكل الشراكة بين الشركات والمؤسسات اللبنانية والأجنبية.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٤ تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد عمر كرامي هي أكبر الحكومات عددا في تاريخ لبنان، حيث تألفت من ٣٠ وزيرا، يمثلون الأطراف المتنازعة الرئيسية في لبنان. وقد أعلن مسؤولا التنظيمين المسيحيين الرئيسيين المعينين في الحكومة وهما حزب الكتائب والقوات اللبنانية رفضهما المشاركة فيها في حينه، الا انهما انضما إليها فيما بعد.

٣٠١٦ القروض:

الجهة المقرضة	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:			
المملكة العربية السعودية	١٠٠ مليون	دولار أمريكي	الخزينة اللبنانية
المملكة العربية السعودية	٦٠ مليون	دولار أمريكي	بلدية بيروت
دولة قطر	٣٠ مليون	دولار أمريكي	بلدية بيروت
ثانيا: جهات التمويل الأخرى:			
البنك الاسلامي للتنمية	١٥٠ ألف	دولار أمريكي	تأهيل مصفاة طرابلس
الاندرو	٥ر٤ مليون	دولار أمريكي	كهرباء، اتصالات، أدوية
ايطاليا	١٠٠ مليون	دولار أمريكي	تحسين أوضاع الكهرباء
ايطاليا	٢٥ مليون	دولار أمريكي	تجهيزات مصالح المياه
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣ مليون	دولار أمريكي	غير محدد
المجموعة الأوربية الاقتصادية*	٨ر١ مليون	دولار أمريكي	أجهزة طبية

* قدمت أيضا عدد من شاحنات النظافة وسيارات الاسعاف وصهاريج المياه.

٤٠١٦ فرص الاستثمار المتاحة:

لم تعلن الجهات اللبنانية المسؤولة عن فرص الاستثمار المتاحة في لبنان، كما أنها لم تعلن عن امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة، ولا عن المشروعات المعروضة للاستثمار.

٥٠١٦ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية اللبنانية، علما بإن حوافز الاستثمار في لبنان لغير اللبنانين هي ذاتها التي يتمتع بها اللبنانيون.

(١٧)

تقرير مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لعام ١٩٩٠

استمرت الجماهيرية العربية الليبية على المستوى المغاربي في مواصلة نشاطها في تثبيت دعائم اتحاد المغرب العربي، وعلى الصعيد المحلي واصلت جهودها نحو ترسيخ التحولات الاقتصادية والسياسية التي بدأت خلال العامين السابقين، وعلى المستوى العربي تم خلال العام توقيع عشر اتفاقيات في شتى مجالات التعاون الاقتصادي مع مصر.

ومن أبرز الأحداث الداخلية التي شهدها العام انعقاد مؤتمر الشعب العام في دور انعقادة العادي السادس عشر والذي تم به صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ورسم السياسة العامة للدولة لهذا العام، وقد صاغ المؤتمر القوانين التي ناقشتها ووافقت عليها المؤتمرات الشعبية الأساسية واعتمد الميزانية لعام ١٩٩٠/١٩٩١.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠١٧ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد عام ١٩٩٠ صدور العديد من التشريعات والقرارات التنظيمية التي تتناول مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية في البلاد والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

– في مجال تنظيم الادارة المحلية أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢ ويعالج هذا القرار المسائل المتعلقة بتبسيط الاجراءات في وحدات الادارة الشعبية، بهدف تحسين وتطوير معدلات الأداء وتوحيد المعاملة والمفاهيم، واحترام الوقت، وتحسين دورة المعلومات في الادارة، وترشيد الانفاق الاداري وتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية المتاحة وتخفيض التكلفة المالية والوقت والجهد المستخدمين في العملية الادارية وازالة الغموض من العمل الاداري. واسند القرار الى اللجنة المركزية مهمة اصدار الأدلة الادارية والنشرات اللازمة لاجراءات العمل في اللجان الشعبية والوحدات الادارية، وتم تشكيل اللجنة المركزية وتحديد اختصاصاتها بموجب قرار اللجنة الشعبية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩٠. وبتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٥٦٥) لسنة ١٩٩٠ بانشاء مركز التنمية والتطوير الاداري واصبغت عليه الشخصية الاعتبارية وقررت له اهدافه في رفع كفاءة العاملين في الوحدات الادارية والشركات والمنشآت العامة.

صدر كذلك عن اللجنة القرار رقم (٤٤٢) بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٠ معدلا لائحة نظام البلديات وقاضيا بأن يختص مكتب المتابعة والرقابة الميدانية بجمع المعلومات عن المعاملات التي يجريها الممولون من مختلف الجهات العامة والخاصة بغية إحكام الرقابة على تحصيل حق الخزانه العامة. كما أصدرت اللجنة قرارها رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بلائحة العقود الادارية وشملت احتفاظ اللجنة بالاختصاص باصدار الأذن بمباشرة اجراءات التعاقد واعتمادها بالنسبة للعقود واشتراط اذنها المسبق على تعديل قيمة أي عقد، وعلى التكليف المباشر فيما يجاوز قيمته مائة دينار*، وانشاء لجنة مركزية للعطاءات وتحديد اختصاصاتها.

---

* الدينار الليبي يعادل ٣٫٣٧ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١

– وفي مجال التجارة أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٣٨) بتاريخ ١٩٩٠/١/١٣ بالسماح للشركات الصناعية بممارسة نشاط توزيع منتجاتها بالجملة على أن تحدد أسعار بيع تلك المنتجات بمراكز توزيع الجملة وفقا لقانون الرقابة على الأسعار.

– وأصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٠ بانشاء سجل للمصدرين في اطار مجلس تنمية الصادرات تقيد فيه أسماء المصدرين الذين يزاولون عمليات تصدير المنتجات والسلع الوطنية للخارج وعمليات تجارة العبور واعادة التصدير، واشترط القرار للقيد في هذا السجل حصول المصدر على ترخيص ساري المفعول بممارسة نشاط التصدير وأن يكون المصدر من إحدى الفئات التالية:

- المنشآت والشركات العامة الانتاجية.
- التشاركيات والشركات الشعبية الانتاجية.
- الشركات والمنشآت العامة والتشاركيات والشركات الشعبية المرخص لها بممارسة النشاط التجاري لأغراض التصدير.
- الأفراد المرخص لهم بممارسة النشاط التجاري لأغراض التصدير ويستثنى من ذلك الأفراد الذين يقومون بتصدير السلع للاستعمال الشخصي.

كما حدد القرار الشروط الواجب توافرها في كل فئة من هذه الفئات للقيد في سجل المصدرين، وبين اجراءات طلبات القيد والوثائق والمستندات اللازمة واجراءات ومواعيد البت فيها، كما حدد القرار رسوم القيد وتجديده وادخال أية تعديلات عليه، ومن جهة أخرى حدد القرار صلاحية القيد لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وأوجب على المصدرين المقيدين في السجل ابلاغ مجلس تنمية الصادرات بالتغييرات التي تطرأ على بيانات القيد خلال ثلاثين يوما من حصولها، كما بين حالات رفض القيد والغائه واجراءات التظلم منها. وصدر عن اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (١٩٠) لسنة ١٩٩٠ بالسماح للتشاركيات والحرفيين والموزعين الأفراد الحاصلين على تراخيص سارية المفعول باستيراد البضائع والسلع ذات المنشأ العربي من كافة الأقطار العربية شريطة أن يلتزم المرخص له بمراعاة الضوابط المحددة في القرار.

وبتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (٢٢٣) لسنة ١٩٩٠ بتقرير حكم بلائحة تنظيم ممارسة وترخيص الأعمال والمهن الصناعية والتجارية والحرف ويشترط هذا الحكم لمنح تراخيص لمزاولة أعمال وكلاء الطيران والملاحة والشحن والتفريغ وتوكيلات السفر البرية الحصول على موافقة اللجنة الشعبية للمواصلات والنقل البحري، بالاضافة الى الشروط المقررة في اللائحة نفسها، كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٣٨٠) لسنة ١٩٩٠ والذي يقضي بأن تتولى إدارة مجلس تنمية الصادرات لجنة من مندوبين عن الجهات المحددة في صلب القرار. وصدر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٠ بشأن المواصفات والمعايير القياسية، وقد أنشىء بموجب هذا القانون مركز سمي المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية يختص بكل مايتعلق بضبط الجودة واعداد المواصفات واعتمادها ورقابتها وفقا للأصول العلمية والحضارية، وخول القانون اللجنة الشعبية العامة تحديد السلع المراد اخضاع مواصفاتها ومقاييسها لاختبار المركز، كما يقضي القرار بأن تكون المواصفات والمعايير القياسية الوطنية والعالمية التي يعتمدها المركز ملزمة وواجبة التطبيق في جميع أنحاء الجماهيرية، وقرر العقوبات التي توقع على كل من يخالف تلك المواصفات والمعايير المعتمدة من المركز. وأصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (٤٩٣) لسنة ١٩٩٠ بتقرير بعض الأحكام بشأن السعات التخزينية المبردة من حيث اعادة توزيعها على الجهات المستعملة لها وايلولتها لها. كما أصدرت اللجنة الشعبية القرار رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار الصادر بانشاء الشركة العامة لإدارة صيانة املاك المجلس الوطني للاستثمارات وذلك فيما يتعلق

بالقواعد التي تمارس نشاطها على ضوئها، واغراضها وتحديد رأسمالها والجهات المسموح لها بالمساهمة فيها.

– وفي اطار دخول واقامة المواطنين العرب في الجماهيرية أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٠ الذي يقرر حق المواطنين العرب في الاقامة بالجماهيرية بصورة دائمة أو مؤقتة ويساوي بينهم وبين المواطنين الليبيين في الحقوق والواجبات شريطة أن يوافق العربي على ذلك كتابة.

– وفي مجال الزراعة والثروة الحيوانية، أصدرت اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي القرار رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٠ بتقرير بعض الأحكام بشأن حماية الحيوانات والأشجار، وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٠٩) لسنة ١٩٩٠ بتقرير بعض الأحكام بشأن مشروع زراعة السحب والأمطار الصناعية شملت تنظيم واعداد الدراسات والبحوث ومد المشروع بالمعدات ومستلزمات التشغيل التي يحتاجها. كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (١٢) لسنة ١٩٩٠ بشأن قواعد تحديد مساحة الوحدة الزراعية المنتجة وشمل القرار تصنيف الوحدات والجهات المناط بها اصدار القرار النهائي بتحديد مساحة كل وحدة والمعايير التي يتم بناء عليها التحديد، كما شمل حظر مخالفة التصنيف.

– اما فيما يتعلق بالصيد البحري فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (١٥٢) لسنة ١٩٩٠ بإلحاق تبعية موانىء ومرافىء الصيد البحري لأمانة الثروة البحرية وقد عهد القرار الى شركة الصيانة والتجهيزات البحرية مسؤولية ادارة موانىء ومرافىء الصيد البحري.

– وفي قطاع الصناعة صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٩٠ باقرار بعض الضوابط بشأن تمليك المصانع، وذلك بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٩ ويلزم القرار الشركات والمنشآت الصناعية بتهيئة المصانع التابعة لها لنقل ملكيتها الى ملكية تشاركية أو جماعية وذلك وفقا للأولويات المذكورة في القرار. ونص القرار على مايجب أن تحققه الهيئة من غايات تشمل تحقيق طاقة انتاجية لا تقل عن ٧٠٪ واستغلالية المصانع للاعتماد على نفسها وقفل حساباتها المالية، وتدريب العاملين بها على تصريف شؤونها، كما حدد الواجبات التي على ادارة المصنع القيام بها وذلك فور نقل الملكية.

– وفي مجال النقل والمواصلات أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٨٤) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠ بانشاء الشركة العربية الليبية للشحن الجوي، وقد حدد القرار أغراض الشركة ورأسمالها ومدتها.

– فيما يتعلق بقطاع التجارة أصدرت اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٠ بتنظيم اجراءات تراخيص مزاولة النشاطات البحرية، وقد حدد القرار النشاطات البحرية التي يجوز ممارستها من خلال التشاركيات، كما اشترط القرار مايجب توفرة في التشاركيات المسموح لها بممارسة النشاطات التي حددها القرار وذلك فيما يتعلق بعدد شركائها والشروط التي يجب توافرها فيهم ومقرها، كما نص القرار على اجراءات الترخيص باقامة التشاركيات وعلى اسناد الاشراف عليها لغرف الملاحة البحرية المختصة.

– كما اصدرت االلجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري قرارها رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩٠ بتنظيم اجراءات منح تراخيص تشاركيات اصدار وبيع تذاكر ومستندات السفر. ويحظر هذا القرار ممارسة هذه النشاطات إلا من خلال تشاركيات مرخص لها، كما حدد هذا القرار اعداد الشركاء فيها وما يجب توفره فيهم من شروط، كما نص على الشروط التي يجب توافرها في مقر التشاركيات وعلى اجراءات الترخيص بها، والجهة التي ستولى الاشراف على هذه التشاركيات.

– وفيما يتعلق بمراكز البحوث والدراسات المختصة فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٦٦٧ بانشاء مركز بحوث مواد البناء والتشييد، كما أصدرت القرار رقم ٦٦٨ بانشاء مركز بحوث تحلية ومعالجة المياه.

– وفيما يتعلق بمساهمات الجماهيرية في رؤوس أموال المؤسسات المالية الدولية أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن نقل بعض تلك المساهمات الى مصرف ليبيا المركزي، وحدد القرار المؤسسات المعنية بالنقل، وصلاحيات المصرف بشأن المساهمات المنقولة له.

– وفي اطار تنظيم الاستثمار في البلديات المختلفة في الجماهيرية فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٧١٠ لسنة ١٩٩٠ بانشاء شركة للاستثمارات ببلدية طرابلس لتمارس نشاطها وفقا لأحكام القانون التجاري وقد حدد القرار أغراض الشركة، كما حدد مدتها ورأسمالها ومن يحق له الاكتتاب فيها.

– وفي اطار التنظيم القضائي في الدولة صدر القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٢ بشأن اعادة تنظيم مهنة المحاماة الذي اجاز للأفراد مزاولتها من خلال مكاتب فردية أو تشاركيات وأعطى الحق لكل شخص في الدفاع أمام المحاكم والنيابات بواسطة محام يختاره سواء أكان من بين أعضاء ادارة المحاماة الشعبية أم محاميا خاصا على نفقته، وحظر القانون الجمع بين عضوية ادارة المحاماة الشعبية وممارسة مهنة المحاماة من خلال المكاتب الفردية أو التشاركيات ونظم أتعاب المحاماة كما أحال القانون بلائحة كافة المسائل المتعلقة بشروط مزاولة المهنة وتحديد جداول المحامين وكيفية وشروط قيدهم ونقلهم من جدول الى آخر ورسوم القيد وكيفية تحصيلها ونص اليمين التي يؤدونها والجهة التي يؤدى أمامها، وحقوق المحامين وواجباتهم وأحكام تأديبهم. وبتاريخ ١٠/١٠/ ١٩٩٠ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٨٨٥) لسنة ١٩٩٠ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٠ بشأن اعادة تنظيم مهنة المحاماة.

– وفي مجال التشريعات الضريبية، صدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨ ويقضي القانون بالغاء القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ الذي كان يجيز وبقرارات من اللجنة الشعبية العامة اعفاء الأشخاص الاعتبارية الأجنبية التي تتعاقد مع الأمانات والمصالح والهيئات أو المؤسسات العامة أو البلديات من كل أو بعض الضرائب والرسوم المقررة بقانون الجمارك والضرائب المقررة بقانون ضرائب الدخل وضريبة الرفعة وضريبة الجهاد.

٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية:

– تمت المصادقة على خمس اتفاقيات تم توقيعها خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٨٨ مع الجزائر في المجالات البيطرية، ومكافحة الجراد الصحراوي، والحجر الزراعي، والاعتراف المتبادل بالشهادات والدراسات العلمية، والتعاون الاداري المتبادل، والعمل واستخدام الموارد البشرية.

– تمت المصادقة* على اتفاقيتين مع سورية، الأولى منهما تم توقيعها في دمشق في عام ١٩٨٩ في مجال التعاون الاقتصادي والأخرى تم توقيعها في طرابلس عام ١٩٩٠ في مجال التبادل بالشهادات والدرجات العلمية.

– تمت المصادقة* على أربع اتفاقيات تم توقيعها في عام ١٩٨٩ مع تونس في المجالات البيطرية والحجر الزراعي، والاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية، والأنباء.

– تمت المصادقة* على اتفاقيتين تم توقيعهما في عام ١٩٨٩ مع المغرب، الأولى منهما في المجال الأمني والأخرى في مجال تنفيذ دراسة للتربة والمرعى.

– تم التصديق* على اتفاقية للتعاون الجامعي مع موريتانيا.

---

* تمت المصادقة من قبل مؤتمر الشعب العام بموجب القانون الصادر عنه رقم (٢) ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٠.

– تم التوقيع على عشر اتفاقيات مع جمهورية مصر العربية (لم تنشر بعد ولم يتم التصديق عليها) في مجالات التكامل، والشؤون التجارية والجمركية، والثقافية، والتنقل والاقامة والعمل، وتشجيع وضمان الاستثمار، وعمل الشركات المصرية في ليبيا، والتملك والانتفاع بالعقارات والأراضي الزراعية، ومنع الازدواج الضريبي، والتأمين وإعادة التأمين، ومرور السيارات.

– تم التوقيع على اتفاقيات صفقات تجارية متكافئة مع جمهورية السودان.

– تم التوقيع على اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الاغاثة التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية بموجب قراره رقم ٤٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٢.

– تم التوقيع على اتفاق ثلاثي بين الجماهيرية والجزائر وتونس لانجاز أنبوب للغاز يمر في الدول الثلاث.

٢٠٢٠١٧ اتفاقيات مع دول وهيئات غير عربية:

أبرمت الجماهيرية العربية الليبية الاتفاقيات والترتيبات التالية مع بعض الدول والهيئات غير العربية:

– اتفاقية تأسيس شركة عربية ليبية تركية مشتركة.

– اتفاقية مع باكستان في مجال الضمان الاجتماعي.

– اتفاقية تعديل معاهدة الصداقة والتعاون مع مالطا.

– اتفاقيتان مع أوغندا الأولى تتعلق بجدولة قرض والأخرى تتعلق بقرض جديد.

– اتفاقية انشاء لجنة مشتركة عربية ليبية سنغالية.

– اتفاقية من أجل حل سلمي للخلاف الترابي بين الجماهيرية وتشاد.

– اتفاقية قرض مع بوركينا فاسو.

– اتفاقيتان مع يوغوسلافيا في مجال الضمان الاجتماعي، والنواحي البيطرية.

– اتفاقية تعديل حكم من الأحكام الختامية لاتفاقية الطيران المدني لعام ١٩٤٤.

– اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكمبيالات الدولية والسندات الأذنية الدولية، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨.

٣٠١٧ وقائع وأحداث:

شهدت الجماهيرية العربية الليبية خلال العام العديد من الوقائع والأحداث فيما يلي أبرزها:

تقييم الأداء:

– لاحظ مؤتمر الشعب العام في دور إنعقاده العادي السادس عشر لعام ١٩٩٠ بعض الظواهر السلبية والقصور في الأداء، وتميز تقييمه لها بنقد ذاتي يعد ظاهرة تستحق الاهتمام.

– انصبت انتقاداته في تقييم المجالات الاقتصادية على وجود خلل في التطبيق الاقتصادي وتعثر العديد من المشروعات التي لم تصل إلى مستهدف انتاجها مما أدى الى تنامي ظواهر المجتمع الاستهلاكي غير المنتج، مع ضعف السيطرة على الشركات والمنشآت والأجهزة الخدمية، وعدم التوازن في توطين المشاريع على حساب المناطق النائية، بالاضافة الى ضعف الحوافز وتأخير الرواتب وعدم برمجة فرص العمل، وسوء توزيع الثروة بين الليبيين واثراء البعض على الحساب العام، وكذلك عدم مراعاة توجهات المجتمع الاشتراكي الجديد عند منح التراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية، وعدم مراقبة الأسعار وغياب الدراسات العلمية وعدم حماية المنتجات

الوطنية.

– في ضوء هذا التقييم اتخذ مؤتمر الشعب العام القرارات اللازمة لمعالجة هذه المظاهر، واشتملت القرارات الاقتصادية منها على توجيه المجتمع الى الانتاج والغاء الأنشطة الهامشية، والعمل على تنظيم قنوات التوزيع، واستحداث موارد بديلة عن النفط، وتوفير مستلزمات الانتاج، والتأكيد على حماية الصناعة الوطنية ودعمها وتطبيق مبدأ المقايضة، والعمل على صرف المرتبات في مواعيدها، وإجراء المتابعة الدقيقة لخطط التنمية، وخلق مواقع انتاجية تنموية وصناعية في البلديات، ومنح الأسبقية للأهم منها.

– كذلك أكد مؤتمر الشعب العام في مجال معالجته للمظاهر السلبية في الجماهيرية على اعطاء المزيد من الاهتمام للقطاع الزراعي وذلك بالمحافظة على الأراضي الزراعية وحمايتها والاستفادة القصوى من مياه الأمطار وبناء السدود والصهاريج وانتاج الحد الأقصى من الحبوب والتوسع في زراعة أشجار النخيل، والزيتون، والاهتمام بالثروة الحيوانية وتهيئة أفضل الأساليب لتحقيق ذلك، كما أكد الاهتمام بالثروة البحرية وتشجيع الصناعات القائمة عليها.

إعادة هيكلة الاقتصاد:

– شهد العام مجموعة من القرارات والخطوات المهمة في اتجاه اعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره وتشجيع مشاركة القطاع الخاص سواء الفردي أو التشاركي في شتى القطاعات الاقتصادية بما فيها المصارف التجارية، بالاضافة الى تشجيع المواطنين على ترك الخدمة العامة، وتقديم التسهيلات المالية والاجرائية لهم لممارسة أنشطة كانت مقصورة في الماضي على الدولة وشركات القطاع العام.

– تم تخصيص ٣٠٠ مليون دينار ليبي (حوالي مليار دولار تقريبا) لتنفيذ برنامج اعادة هيكلة الاقتصاد، والتحول نحو الانتاج، وزيادة نشاط القطاع الخاص، يتم منحها من قبل المصارف التجارية والمتخصصة للمعنيين بموجب قروض وتسهيلات إئتمانية، ويتولى مصرف ليبيا المركزي وضع نظام التنفيذ لتمويل البرنامج خصوصا في مجال تحديد شروط الاقراض لكل قطاع، وتحديد أولويات الاقراض وحجومها بالتنسيق مع القطاعات المتخصصة، بحيث تستحوذ الأنشطة الزراعية على ٣٠بالمائة، والصناعات الخفيفة ٢٥ بالمائة، وأنشطة البناء والتشييد ٢٥ بالمائة، والأنشطة الأخرى المكملة ٢٠ بالمائة.

– تقرر أن تقدم الجهات المختصة للموظفين الذين يتركون الخدمة المدنية للقيام بانشاء أو المساهمة في تشاركيات أو شركات أو وحدات انتاجية أو خدمية ما يلزمهم من التراخيص الخاصة لممارسة النشاط، والإذن لهم باستيراد الآلات والمعدات وكل المستلزمات لممارسة النشاط في حدود ٥٠٠٠ دينار ليبي سنويا للفرد الواحد، وفي حدود ١٠ آلاف دينار ليبي سنويا للفرد اذا انخرط في نشاط آخر مع منفكين آخرين من الخدمة العامة. كذلك تقرر أيضا أن تقدم لهم القروض المالية لممارسة النشاط في حدود ٣ آلاف دينار ليبي للفرد الواحد، وفي حدود ٥ آلاف دينار ليبي لكل من يمارس نشاطا مع منفكين آخرين يزيد عددهم على ثلاثة.

– تم تحديد ٦١ نشاطا لمن يتحولون من الموظفين الذين تركوا الخدمة المدنية للانتاج، تتوزع على قطاعات الصناعة، والزراعة، والتسويق وأعمال التوكيل والاستشارات والتعليم والسياحة والاستيراد والتصدير والطباعة والنشر والنقل.

الميزانية العامة للدولة:

صاغ مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده السادس عشر لعام ١٩٩٠ مجموعة من قرارات المؤتمرات الشعبية

الأساسية من بينها اقرار الميزانية العامة لعام ١٩٩٠-١٩٩١ التي بلغت النفقات فيها ٣٢٤٠ مليون دينار ليبي، قسمت الى ثلاثة أقسام هي:

• نفقات التسيير وقيمتها ١٤٧٠ مليون دينار ليبي موزعة على البلديات والأجهزة المركزية.

• نفقات التحول وقيمتها ١١٧٠ مليون دينار ليبي، منها ٣٦٠ مليون دينار ليبي خاصة بالاستصلاح الزراعي، و١٣٩ مليون دينار ليبي للصناعة، و١٠٠ مليون دينار ليبي للمرافق، و٨٠ مليون دينار ليبي للكهرباء، و٧٠ مليون دينار ليبي للنفط، ووزعت المبالغ الأخرى على بقية الأنشطة الخدمية والانتاجية.

• نفقات الدعم وقيمتها ٦٠٠ مليون دينار ليبي.

أما الايرادات فقد قدرت (بدون الأخذ بعين الاعتبار أية زيادة في أسعار النفط خلال العام) بمبلغ ٢٤١٨ مليون دينار ليبي، منها ١٢٥٤ مليونا خاصة بالموارد النفطية، و١٠٧٤ مليونا موارد غير نفطية، و٥٩٠ مليون دينار ليبي موارد اضافية.

الميزانية الاستيرادية:

أقر مؤتمر الشعب العام الموازنة الاستيرادية لعام ١٩٩٠/١٩٩١ بمبلغ اجمالي قدره ١٠٢٥ مليون دينار ليبي مقسمة على البندين التاليين:

• الموازنة الاستيرادية السلعية، وتتكون من خمسة أقسام هي، مجموع المواد الغذائية وقيمتها ٢٠٥ ملايين دينار ليبي، ومجموعة الأدوية والمعدات الطبية وقيمتها ٦٠ مليون دينار ليبي، ومجموعة السلع الأساسية وقيمتها ٦٠ مليون دينار ليبي، ومستلزمات قطاع الزراعة وقيمتها ٩٠ مليون دينار ليبي، والسلع الأخرى وقيمتها ٧٠ مليون دينار ليبي.

• موازنة التشغيل والقطاعات الأخرى والبلديات والتشاركيات وقدرت قيمتها بمبلغ ٥٤٠ مليون دينار ليبي.

وقد تم اعتماد هذه المبالغ مع مجموعة من الملاحظات التي أكدت ضرورة اعتماد مبدأ المقايضة كلما أمكن ذلك واعطاء الأولوية للدول العربية والدول الصديقة عند الاستيراد مع التركيز على الجودة والسعر المناسب، واعطاء الأولوية أيضا للمواد الأساسية والضرورية مع التركيز على مستلزمات الانتاج والتشغيل في قطاعي الزراعة والصناعة والتشاركيات والأدوية، والمعدات الطبية، والتأكيد على المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية.

في القطاع النفطي:

- بلغ معدل انتاج النفط الخام ١ر٢٣ مليون برميل يوميا خلال عام ١٩٩٠ مقابل ١ر١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٩. وتزامنت هذه الزيادة مع زيادة أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة لأزمة الخليج، مما يعني أن زيادة في الايرادات النفطية قد تحققت خلال العام.

وتؤكد التقارير أن احتياط الجماهيرية من النفط يتراوح حاليا مابين ٤٥ و٥٠ مليار برميل فيما بلغ الاحتياطي من الغاز ٤٢ ترليون متر مكعب.

- وافقت اللجنة الشعبية العامة على اتفاقية استكشاف ومقاسمة الانتاج بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة فينا اكسبلوريشن ليبيا.

- تم التوقيع على اتفاقية بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة يترد فينا البلجيكية.

- وافقت اللجنة الشعبية العامة على تخلي شركة إلف اكتان الفرنسية عن الجزء المتبقي من المنطقة رقم ١١ من اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الانتاج في حقل الحديقة النفطي.

- أقدمت ليبيا على رفع الأسعار التعاقدية لنفطها للربع الأخير من العام ١٩٩٠ بما يتراوح بين ٦٥ سنتا و٢٥ر١

دولار للبرميل بالمقارنة مع تلك التي كان معمولا بها في الربع الثالث الماضي من العام. وعليه فإن سعر خام السدره الرئيسي الخفيف أصبح يزيد بمقدار ٢٠ سنتا عن السعر الفوري لخام برنت البريطاني بعدما كان يقل عنه بمقدار ٥٠ سنتا في الربع الثالث. أما خام الزويتينه الخفيف فقد زيد بـ ١ر٢٠ دولار للبرميل وخام البريقة ١ر١٥ دولار واستمر العمل بالصيغ السابقة بالنسبة الى خام البوري الثقيل.

– يقوم كونسورتيوم من شركات بريطانية ومن كوريا الجنوبية باجراء أعمال التنقيب عن النفط في منطقتين بليبيا من المنتظر أن يصل مخزونهما الى ٦٠ مليون برميل مما يتطلب استثمارات قد تصل قيمتها الى ٦٠ مليون دولار أمريكي.

– عقدت المؤسسة الوطنية للنفط بالجماهيرية الليبية الندوة العالمية الأولى عن الاستخلاص البترولي المدعم EOR تحت شعار «الاسترداد الاضافي للنفط وتصورات اليوم وتوجهات الغد»، وقد ركزت هذه الندوة على التعرف على المشاكل التي تعوق تطبيقات الاسترداد الاضافي والحلول التي من شأنها تذليل هذه العقبات. وقد شارك في الندوة عدد كبير من الخبراء والمسؤولين وشركات متخصصة أجنبية من أهمها، جمعية مهندسي البترول الأمريكية (SPE)، وجامعة ألبرتا بكندا، ومكتب توردن تومس الاستشاري لتطبيقات الحاسوب الآلي في هندسة البترول، ومعهد البترول الفرنسي واللجنة العلمية التكنولوجية للبحوث والتطوير بشركة – أجيب – ايطاليا، بالاضافة الى شركات متخصصة في فرنسا، وأسبانيا، والنمسا وانجلترا.

القطاع الزراعي:

– اطلق على عام ١٩٩٠ اسم «عام الزراعة» وتم فيه التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأطعمة، واعطاء القطاع الزراعي أولوية في التنمية الاقتصادية.

– استطاعت الجماهيرية أثناء السنوات العشرين الماضية أن تزيد انتاجها من الحبوب أربعة أضعاف، وان تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج اللحم الأبيض وأكثر الخضار، إلا أنها لم تزل تستورد الكثير من أطعمتها من الخارج.

– يعد مشروع النهر الصناعي العظيم الأساس لتأمين النمو الزراعي في الجماهيرية خلال السنوات القادمة، لأن المعدل المنخفض لهطول المطر الذى لايزيد بشكل عام على ٢٠٠ ملمتر سنويا، والنمو المتزايد في ملوحة مياه الآبار في المناطق الزراعية الشاطئية من البلاد، تجعل هذا النهر الحل الأساسي لمشكلة المياه التي يستهلكها الشعب ولتأمين الأراضي الضرورية لزيادة انتاج الأطعمة.

– تشير الدراسات الى أنه بعد الانتهاء من المرحلة الثانية لمشروع النهر الصناعي العظيم سيكون بالامكان ري ١٨٥ ألف هكتار من الأراضي خلال فصلي الشتاء والربيع، وري ١٠٠ ألف هكتار في فصل الصيف، وتربية مليوني رأس من الغنم، بالاضافة الى تربية مليون رأس من الأبقار، وانتاج ٧٥٠ ألف طن من الحبوب.

– تشير أمانة الزراعة الى أنه بعد الانتهاء من المرحلة الثانية لمشروع النهر الصناعي العظيم سيتم انشاء ٣٧ ألف مزرعة نموذجية، معظمها تابع للقطاع الخاص، كما ستكون المساهمة الخارجية في هذه المزارع مفتوحة أيضا للمواطنين العرب الذين يرغبون في توظيف أموالهم في الزراعة الليبية.

وفي اطار هذا التوجه تم التوقيع خلال العام على ثلاثة عقود لتنفيذ مشاريع زراعية ضمن المرحلة الثانية لمشروع النهر الصناعي العظيم بين هيئته العامة وعدد من الشركات العربية المصرية، ويشمل العقد الأول الذي تم توقيعه مع الشركة العقارية المصرية تنفيذ ٣٠٠ مزرعة مروية بمنطقة بشر خلال ١٨ شهرا، فيما يشمل العقدان الثاني والثالث الموقعان مع الشركة العامة للاستصلاح تنفيذ ٢٠٠ مزرعة مروية بمنطقة النوفليين بالفرع البلدي سرت خلال ١٨ شهرا، وزراعة ٤ ملايين شتله فاكهه وغابات مراعي بمنطقة سرت في مدة ١٨ شهرا.

– صدرت عدة قرارات خلال العام لحماية الأشجار ومنع قطعها، وكذلك حماية الحيوانات بمنع ذبح الأناث منها، والتأكد من سلامة الحيوانات من الأمراض المعدية، ومعالجتها.

– تقوم الجماهيرية بتنفيذ برنامج واسع النطاق لاستئصال الذبابة الحلزونية، واتخاذ تدابير وقائية في الدول المجاورة في حوض البحر الأبيض المتوسط وافريقيا.

– تقوم أمانه الزراعة بحملة كبيرة لمكافحة آفة حفار الساق التي تصيب ساق الأشجار وتقضي عليها.

– صدر القرار رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن انشاء شركة الطيران الزراعي برأس مال قدره مليون دينار ليبي وحددت أهدافها بمكافحة الآفات الزراعية، وبخاصة الجراد الصحراوي، ورش المستنقعات والاماكن التي تتجمع فيها الحشرات والذباب والديدان والقيام بعمليات البذر والتسميد.

النهر الصناعي العظيم:

– انجز في المرحلة الأولى من هذا المشروع الكبير التي انتهت في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٩ حفر ٢٧٠ بئرا انتاجيه للمياه في منطقتي السرير وتازربو لتمر المياه عبر أنابيب خرسانية يبلغ طولها في المرحلة الأولى فقط ألفي كيلو متر بقطر أربعة أمتار لتصل الى الخزان الرئيسي في مدينة اجدابيا الذي تبلغ سعته التخزينية أربعة ملايين متر مكعب، ومنها الى شمال شرق بنغازي وغربا الى سرت.

وسيتم عبر هذا الخط نقل قرابة ثلاثة ملايين متر مكعب من المياه يوميا وتستطيع هذه الأنابيب المصنعة وفق مواصفات خاصة تحمل الظروف الطبيعية لمدة تزيد على مائة سنة.

– بدأت خلال العام المرحلة الثانية من انشاء النهر الصناعي العظيم وحال الانتهاء منها سيتم نقل المياه من شرق جبال الحساونه بجنوب الجماهيرية الى المناطق الشمالية من البلاد.

– تشير الدراسات العلمية التي أجريت على المياه الجوفية انها ستفي باحتياجات الجماهيرية لمئات السنين، وان المياه التي ستنقل بالنهر الصناعي العظيم أقل كلفة بعشرين ضعفا من تحلية مياه البحر.

القطاع الصناعي:

– تم خلال العام اقرار انشاء شركة النقاط الخمس للتنمية الصناعية، كشركة مساهمة برأسمال مليون دينار ليبي تتولى استثمار الخدمات المحلية، وتقديم الخدمات، والتسهيلات المتعلقة بالصناعات الصغرى والأسرية والتشاركيات التي تنشأ في بلدية النقاط الخمس، كما تتولى تقديم المشورة الفنية للراغبين في اقامة الصناعات التشاركية، والأسرية، وتدريبهم عليها واعداد الدراسات في مجال الصناعات الخفيفة.

– سمح خلال العام للشركات الصناعية بممارسة نشاط توزيع منتجاتها بالجملة.

– تم افتتاح مصنعي الصلب والصهر والدرفله على الساخن بمجمع الحديد والصلب بمدينة مصراته. وتبلغ الطاقة التصميمية لمصنع الصلب الثاني ٦٥٠ ألف طن من البلاطات سنويا، ويبلغ عدد الأفران ثلاثة سعة الفرن الواحد ٩٠ طنا.

وينتج المصنع بلاطات بعرض ٦٣٠ الى ١٦٠٠ مليمتر وبسمك ١٥٠ الى ١٩٠ مليمتر وبطول ٦ أمتار، ويبلغ عدد المنتجين (العاملين) ٦٦٠ منتجا، وتبلغ الطاقة التصميمية لمصنع الدرفلة على الساخن ٦٨٠ ألف طن سنويا من اللفات المدرفلة على الساخن ويبلغ عدد الأفران بالمصنع اثنين، ويقوم المصنع بانتاج لفات مدرفلة على الساخن بعرض ٦٠٠ الى ١٥٢٥ مليمترا وبسمك يبلغ ٢ الى ١٢٫٧ مليمتر.

– انتهت الأعمال المدنية لمصنع المحولات الكهربائية، وتم الاتصال بالشركات المتخصصة لتوريد وتركيب المصنع.

– حققت صناعة الثلاجات والأفران نجاحا في تغطية جزء من الاستهلاك المحلي حيث تنتج ٧٥٪ من متطلبات السوق المحلي من الأفران و٣٠٪ من متطلباتها من الثلاجات.

وفى قطاع النقل:

تم انشاء الشركة العربية الليبية للشحن الجوي للقيام بخدمات الشحن الجوي داخل الجماهيرية وخارجها برأسمال ١٠٠ مليون دينار ليبي مملوكة بالكامل للمجتمع، سيدفع جزء منه عينا متمثلا ببعض موجودات شركة الخطوط الجوية العربية الليبية.

وفى قطاع التجارة:

– بلغت قيمة الصادرات الليبية غير النفطية خلال العام (حسب احصاءات مجلس تنمية الصادرات) ما قيمته ٧٧ر٨ ميلون دينار ليبي، قيمة صادرات المنتجات الصناعية منها ٤٤ر١ مليون دينار ليبي، وصادرات المنتجات الزراعية ١٠ر٤ مليون دينار ليبي، وقيمة صادرات الثروة الحيوانية ٧ر٩ مليون دينار ليبي، وصادرات الثروة البحرية ٢ر٩ مليون دينار ليبي، وقيمة صادرات مخلفات المواد الأخرى ١٢ر٥ مليون دينار ليبي.

– تشتمل أهم الصادرات الصناعية الليبية على بي.في.سي. والصودا الكاوية الصلبة، والسائلة، والزجاج المسطح، والأسمنت، والمواسير المعدنية، والبلاستيكية، والصابون، ومنتجات بلاستيكية منزلية، وتشمل أهم الصادرات الزراعية البرتقال والليمون والبطاطس والثوم والبصل والخيار والطماطم والفلفل والكمون والكوسا، والباذنجان والبازلاء والفاصوليا الجافة والفول الأخضر الطازج، والفول السوداني واللوز والبطيخ والتمور وزيت الزيتون والرمان وغيرها، وتشمل صادرات الثروة الحيوانية الصوف والجلود، ولحوم الدواجن المجمدة، ومخلفات المجازر، وتشمل صادرات الثروة السمكية الأسماك.

– تفيد المصادر الرسمية الى أن معظم الصادرات الليبية تتجه الى دول المغرب العربي، ومصر، وغينيا، وبنين، وبوركينا فاسو، وبعض الدول الأوربية وبخاصة المانيا، وايطاليا، وفرنسا، وروسيا، وبلغاريا، وايران، ومالطا.

– تقرر انشاء سجل للمصدرين في مجلس تنمية الصادرات، يتم فيه قيد المصدرين الذين يزاولون عمليات تصدير المنتجات والسلع الوطنية للخارج، وكذلك الذين يزاولون عمليات تجارة العبور. ويشترط للقيد في السجل الحصول على ترخيص ساري المفعول من الجهات المختصة، ولا يجوز لغير المقيدين في السجل مزاولة أية عملية من عمليات التصدير.

– تم خلال العام السماح للتشاركيات والحرفيين والموزعين الأفراد بالاستيراد من جميع الأقطار العربية، وفتح الاعتمادات وتحويل المبالغ المالية بالسعر الرسمي عن طريق المصارف وبشروط محددة.

وفي مجال الثروة السمكية:

– بلغت كمية الأسماك الزرقاء التي تم اصطيادها خلال العام ٩٤٧ر٧٤٢ طنا.

– تم الشروع خلال العام بتنفيذ ميناء سوسة وميناء الخمس للصيد البحري، وتنفيذ خمسة مجمعات تبريد للصيد البحري في زواره، وطرابلس، والخمس، ومصراته، وبنغازي، بسعة اجماليه قدرها ٤٠٠ر٤ طن وكلفه اجمالية ٦ر٩ مليون دينار ليبي.

– تم خلال العام اضافة خط جديد لمصنع السردين بالخمس بطاقة انتاجية حوالي ٨ طن في الوردية الواحدة. وتهدف هذه الاضافة الى الاستفادة من مخلفات الأسماك في علف الحيوانات وتوفير مادة البروتين لمصانع

الأعلاف الليبية.

– تم التعاقد على بناء ٢٥ جرافه لصيد الأسماك و٣ جرافات للصيد في البحر الأبيض المتوسط، و٤ جرافات لصيد التونة في أعالى البحار، وتستهدف الدولة رفع عدد الجرافات الى ١٤٨ جرافة، ورفع عدد قوارب الصيد الى ١٥٠٠ قارب صيد ساحلي.

وقائع وأحداث أخرى:

– أعلن العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢ فتح حدود ليبيا أمام أبناء السودان ومصر ودول المغرب العربي.

– نشب حريق بمصنع الرابطة الليبي للكيماويات بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ واتهمت ليبيا ألمانيا الغربية بالتورط في الحادث.

– بدأت ليبيا بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣ الاتفاق مع عدد من الشركات المصرية في المجالات الزراعية والصناعية للاعداد للبنية الأساسية اللازمة لاستزراع وتصنيع عدة مناطق بجنوب الجماهيرية الليبية وسوف يترتب على ذلك توطين نحو مليون مواطن مصري بها.

– زار طرابلس بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٥ وفد وزاري مصري يضم وزراء الزراعة، والاقتصاد، والتجارة الخارجية، والمالية، ومحافظ البنك المركزي، لبحث سبل دعم العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية بين البلدين.

– منحت الجماهيرية الليبية المصريين حق العمل وتملك الأراضي الليبية مثلهم في ذلك مثل الليبيين دون قيود أو شروط.

– بدأت الاجراءات خلال العام لربط الشبكة الكهربائية مع كل من تونس والجزائر.

– شكلت في الجماهيرية لجنة مركزية لتبسيط الاجراءات الادارية تختص بوضع ومتابعة سياسة تبسيط الاجراءات الادارية.

– قررت اللجنة الشعبية انشاء شركة الاستثمارات ببلدية طرابلس برأسمال مقداره مليون دينار ليبي، وحددت أهدافها باعداد الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، وانشاء وتشغيل وحدات انتاجية لأغراض الاستثمار والقيام بكل الأعمال المتعلقة بنشاطها الاستثماري.

– أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارا باعادة تقسيم الجماهيرية الى ٧ بلديات وفروع بلديات.

– أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارا بتغيير أوقات العمل بحيث تم زيادة عدد الساعات يوميا على أن تكون العطلة يومين في الأسبوع.

– تطبيقا لقانون التسجيل العقاري الجديد تم خلال العام اعادة تسجيل العقارات، ولا يعترف بالملكية لأي عقار لم يتم تسجيله خلال المهلة التي وضعها القانون.

أحداث سياسية:

شهد العام عددا من الأحداث السياسية أهمها:

– أعيد خلال العام تشكيل الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، وأعيد تنظيم بعض اللجان الشعبية العامة النوعية، بحيث أنشئت أربع أمانات (وزارات) هي المراجعة والأشغال العامة والضمان الاجتماعي والكهرباء، والشباب والرياضة، كما تم دمج اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية مع اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

– قدمت الجماهيرية الليبية بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ شكوى للأمم المتحدة تدعو فيها المجتمع الدولي الى رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن ليبيا.

– شارك رؤساء مصر والسودان وسوريا، بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٤ في احتفالات ليبيا بالعيد العشرين لاجلاء القوات البريطانية عن التراب الليبي.
– اتفقت ليبيا والسودان بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨ على ان تكون طرابلس مقرا لاقامة التكامل بينهما على أن يتولى سوداني منصب الأمين العام.
– زار العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية مجموعة من الدول العربية كما شارك في أعمال قمة بغداد الاستثنائية وقمة القاهرة الاستثنائية.
– اقترح العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية مبادرة لحل أزمة الخليج وخروج القوات الأجنبية من المنطقة وايجاد مخرج سلمي لمشكلة الكويت.
– تم خلال العام استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وزائير.
– قررت ليبيا والأردن بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣١ فتح سفارتيهما في كل من عمان وطرابلس.
– عقدت في مصراته في نهاية العام قمة رباعية ضمت قادة مصر وسوريا وليبيا والسودان تم خلالها التباحث حول أزمة الخليج.

القروض:

وفي مجال القروض حصلت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على القروض المبينة في الجدول التالي:

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠	١١مليون	دينار كويتي	تمويل مصنعي تعليب الأسماك في مدينتي مصراته وزليطن
ثانيا: جهات التمويل الأخرى:				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠	٥ مليون	دولار أمريكي	تمويل برنامج استئصال الذبابة الحلزونية

٤٠١٧ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٧ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تمثل فرص الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة – كما بينا في التقرير السابق – أهم فرص الاستثمار في الاقتصاد الليبي، ويلاحظ أن الفرص التي أعلن عنها في العام الماضي مازالت جاهزة للاستثمار وبخاصة في المجالين التاليين:

– مجال الصناعات الجديدة التالية:

– الصناعات الغذائية.

– صناعة الأخشاب والأثاث المنزلي.

– صناعة الورق والطباعة.

– الصناعات الكيماوية.

– صناعة مواد البناء (الأسمنت، والطوب بأنواعه).

– صناعة الأدوات الكهربائية والهندسية (كالثلاجات، الغسالات، الأفران، وأجهزة التدفئة).

وفي مجال الصناعات القائمة:

تتمثل أهم الفرص الاستثمارية في استملاك مصانع قائمة عن طريق شرائها من القطاع العام، وفقا لقرار اللجنة الشعبية القاضي بتحويل قطاع الصناعات المتوسطة والخفيفة الى القطاع الخاص، بهدف تعزيز الانتاج المحلي، وزيادة مساهمة الفعاليات الخاصة العربية والمحلية في مسيرة التنمية. وهناك ٢٠ مؤسسة وشركة مشمولة بهذا القرار تم عرضها على القطاع الخاص في العام الماضي.

٢٠٤٠١٧ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٥٠١٧ الاستثمارات العربية الوافدة:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

(١٨)

تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٠

شهد النصف الأول من عام ١٩٩٠ تحقيق العديد من الانجازات في مختلف المجالات فعلى الصعيد الاقتصادي تم عقد عدة جولات من المباحثات مع صندوق النقد الدولي في محاولة للاتفاق على صيغة مناسبة للاصلاح الاقتصادي حتى تتمكن مصر من بدء جولة جديدة لجدولة ديونها الخارجية، كما تم تحقيق تخفيض عجز الموازنة من ٥ر٢٢ بالمائة الى نحو ٥ر٧ بالمائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي. واستمرت كذلك جهود الحكومة في تشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات الخارجية واصلاح المسار الاقتصادي حيث تضمنت الخطة تخصيص نحو ٤٠ بالمائة من حجم الاستثمارات المخططة للقطاع الخاص.

وخلال النصف الثاني من العام ترك الغزو العراقي لدولة الكويت آثارا سلبية في الاقتصاد المصري، أهمها الانخفاض الحاد في تحويلات العاملين بالخارج، وتدهور الدخل السياحي، وارتفاع أسعار الواردات وانخفاض الدخل من قناة السويس، ولكنه ترك آثارا ايجابية تمثلت بارتفاع أسعار البترول واسقاط بعض ديون مصر الأجنبية والتي بلغت نحو ١٥ مليار دولار.

وفضلا عن ذلك فقد تم خلال النصف الثاني من العام تبني اقتراح السيد/ رئيس الجمهورية لتحرير الاقتصاد المصري خلال ألف يوم، كما تم صدور قانون سرية الحسابات في البنوك.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها هذا العام:

١٠١٨ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد عام ١٩٩٠ صدور عدد من التشريعات والاجراءات الحكومية المتصلة بالمجالات التالية:

- في مجال تنظيم التجارة الخارجية وتنمية الصادرات صدر عن رئيس الجمهورية القرار رقم (٢٠٨) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٣ بانشاء مجلس استشاري لتنمية الصادرات المصرية يتولى اقتراح الخطط والسياسات والبرامج التي تستهدف تنمية وزيادة الصادرات حجما وقيمة، ونص القرار على الأحكام المتعلقة بكيفية عمل المجلس وصدر عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القراران رقم (٢٣٤) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٩ ورقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩٠ ويقضيان برفع السلع التي اشتملت عليها القوائم الملحقة بالقرارين من قوائم السلع المحظور استيرادها والتي كانت محظوره بموجب القرار الوزاري رقم (٣٣٣) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته. وصدر عن وزير الاقتصاد قرار قضى بالسماح باستيراد السلع الانتاجية والاستهلاكية المختلفة من المناطق الحرة دون قيود بحيث تعامل هذه السلع معاملة السلع التي تستورد من الخارج دون تفرقة.

وفي مجال تنظيم التجارة البحرية صدر عن رئيس الجمهورية القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ بشأن التجارة البحرية في ١٩٩٠/٤/٢٢ ملغيا قانون التجارة البحري الصادر في ١٨٨٣/١١/١٣. وعمل القانون الجديد على تيسير شرط اكتساب السفينة للجنسية المصرية مكتفيا بتسجيلها في مصر وأن تعود ملكيتها لشخص طبيعي أو معنوي يتمتع بالجنسية المصرية. وفيما يتعلق بمسؤولية الوكلاء والمقاولين البحريين، فقد أخذ القانون بقاعدة تأسيس المسؤولية على فكرة الخطأ الواجب اثباته على أن تكون المسؤولية كاملة وغير محددة، كما وضع القانون آجالا قصيرة تتراوح بين سنة وسنتين لتقادم الدعاوي الناشئة عن العقود البحرية مع النص على انقطاع التقادم بالنسبة لدعاوي النقل والتأمين البحري بمفاوضات التسوية لتقدير الأضرار حتى لا يتعرض حق المدعي للسقوط

اذا امتدت المفاوضات أو طالت اجراءات الخبرة بما يستغرق مدة التقادم.

– وعلى صعيد الأحكام المنظمة للاستثمار صدر عن رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢ الذي قضى بأن تكون العقود الابتدائية والأنظمة الأساسية للمشروعات التي تنشأ طبقا لأحكام قانون الاستثمار رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ على شكل شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة بما في ذلك المشروعات التي تنشأ في المناطق الحرة وفقا للنماذج الملحقة بالقرار.

– وفي مجال الضرائب والرسوم الجمركية أصدر وزير المالية قرارين أحدهما قضى بالغاء ضريبة الاستهلاك على السلع التي يتم انتاجها محليا بهدف التصدير للخارج، والثاني برد ماسبق تحصيله من هذه الضريبة. ويجري استرداد الضرائب التي دفعت بقيام المصدرين بتقديم طلب للجمارك مرفقا به صورة معتمدة من شهادات اجراءات التصدير، والمستندات الدالة على أداء ضريبة الاستهلاك.

وأصدر وزير الصناعة قرارا بتنظيم استفادة مصانع التجميع التي يدخل في انتاجها مكونات وأجزاء محلية الى جانب ماهو مستورد وقضى القرار بتخفيض الرسوم الجمركية على الأجزاء المستوردة بحيث تحتسب بنسبة موحدة على كل سلعة وبشرط ألا تقل نسبة المكون المحلي عن الحدود الدنيا التي حددها القرار لخطوط تجميع ٢٣ سلعة، وتتراوح تلك النسبة بين ٥ و ١٥ بالمائة. واشتمل القرار على أنواع السلع المستفيدة من أحكامه.

– وفي اطار قطاع النقل والمواصلات صدر عن وزير النقل والمواصلات والنقل البحري القرار رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٠ بشأن تعريفة الرسوم المطبقة على أتعاب الوكالة عن السفن السياحية وعمولة التوكيل عن «النوالين» وأجور السفر وفقا للائحة الأسعار المبينة بالقرار. وأصدر القرار رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٠ بشأن تعريفة الرسوم والخدمات بموانىء منطقة القناة والموانىء المصرية بخليج السويس والبحر الأحمر للتحاسب مع ملاك السفن الأجنبية والسفن المصرية التي تعامل من الناحية النقدية معاملة السفن الأجنبية. كما صدر عن وزير النقل القرار رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٠ الذي يتم بموجبه منح تخفيضات للسفن الناقلة لحاويات الترانزيت وفقا للنسب المقررة.

– وفي مجال تنظيم العمل أصدرت اللجنة العليا للسياسات القواعد الخاصة بسفر العاملين بالخارج والشركات التي تتولى تشغيلهم. وقد تضمنت هذه القواعد النص على أن يتم تشغيل العاملين بالخارج عن طريق شركات تعمل بموجب ترخيص لها من وزارة القوى العاملة مدته سنة قابلة للتجديد، ويلتزم مدير الشركة بأن يقدم للوزارة الطلب الوارد له من الخارج بشأن توفير فرص العمل وشروطها موثقا من الجهة المختصة وترفق بالطلب عقود عمل المرشحين لمراجعتها والتأكد من ملاءمة الأجر وشروط العمل قبل التصريح لهم بالسفر. ويحظر على الشركة النشر عن الوظائف المطلوبة بالصحف إلا بعد اعتماد الاعلان من وزارة القوى العاملة.

٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

وقعت جمهورية مصر العربية خلال العام اتفاقيات مع بعض الدول العربية والأجنبية والهيئات الدولية في مختلف المجالات نشير اليها فيما يلي:

١٠٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

– اتفاقية مع دولة الكويت تقضي بانشاء مركز تجاري لكل دولة لدى الدولة الأخرى يكون له الحق في استيراد السلع والمنتجات الوطنية من الدولة التابع لها وتسويقها في الدولة الأخرى مع مراعاة القوانين الصادرة في كل دولة.

– أقرت اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب البروتوكول السابق ذكره.
– اتفاقية مع دولة الكويت تتضمن منح اعفاء وتحفيضات على الرسوم الجمركية لنحو ٢٠٠ سلعة مصرية يتم تصديرها الى الكويت ونحو ٦٢ سلعة كويتية يتم توريدها الى مصر.
– ثلاث اتفاقيات بين شركة المشاريع النفطية العراقية، وثلاث شركات مصرية (بتروجيت، انبي، غاز مصر) للتعاون في انشاء المشروعات والانشاءات البترولية الجديدة في العراق والاستفادة من الخبرات المصرية المتاحة في هذه الشركات.
– بروتوكول تجاري مع المملكة الأردنية الهاشمية قيمته ٢٥٠ مليون دولار أمريكي يشتمل على تطوير الخط البحري بين نويبع والعقبة وانشاء شركات مشتركة و٦٤ صفقة متكافئة.
– اتفاقية بين اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت والاتحاد التعاوني الاستهلاكي المصري لدعم التعاون بين الجانبين.
– اتفاقية مع دولة الامارات العربية المتحدة لانشاء مركز تجاري لكل دولة لدى الدولة الأخرى.
– اتفاقية صفقة متكافئة قيمتها ١٥٠ مليون دولار مناصفة مع الجمهورية العربية السورية، تصدر مصر بموجبها الى سوريا الأرز، النشا، الألومنيوم، وتصدر سوريا الى مصر العدس، والأسمنت الأبيض.
– اتفاقية مع الجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي بين البلدين.
– اتفاقية مع المملكة العربية السعودية تم توقيعها بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ للتعاون الاقتصادي والفني والاستثماري والتجاري.
– برتوكول مع الجمهورية العراقية في مجال انتاج ونقل واستخدام الطاقة الكهربائية وتبادل المعلومات بشأن الربط الكهربائى للدول العربية.
– عشر اتفاقيات للتكامل مع الجماهيرية الليبية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٤ في مجال النقل والتجارة ومنع الازدواج الضريبي وغيرها من المجالات الحيوية الأخرى. وسوف تفسح هذه الاتفاقيات المجال أمام الشركات المصرية لدخول السوق المحلي الليبي، وربط سيوه بمصر بطريق بري بمنطقة جيربوري، وزيادة العمالة المصرية في ليبيا، وسهولة الانتقال مابين البلدين بالهوية الشخصية فقط، وحرية تملك المصريين للعقار والأراضي الزراعية، وزيادة الاستثمارات الليبية في مصر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من خلال الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية.
– اتفاقية مع الجماهيرية الليبية للتعاون الزراعي تقضي بانشاء شركات مشتركة في مجالات استصلاح الأراضي وصيانة المعدات الزراعية وانتاج البذور لمختلف المحاصيل الى جانب تبادل الخبرات والتعاون في مجال التدريب.
– تم خلال العام التوصل الى اتفاقية بين الجماهيرية الليبية ومصر في مجال تخطيط القوى العاملة وتنميتها وذلك بالموافقة على تبادل الخبرات، والتعاون في مجال التدريب المهني، واعداد نظم معلومات الاستخدام، وتخطيط القوى العاملة لتحقيق الاستخدام الأمثل لها سواء في الداخل أو الخارج لخدمة أهداف التنمية في البلدين.
– أقرت اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب القرار الجمهوري بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بالتملك والانتفاع بالعقارات والأراضي الزراعية الموقعة بين مصر والجماهيرية الليبية.
– أقرت اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني والتجاري والاستثماري بين مصر والمملكة العربية السعودية التي تضمنت قوائم بالسلع المعفاة من الجمارك عند تبادلها بين البلدين.
– اتفاق مع دولة قطر يقضي بتشكيل لجنة عليا مشتركة مصرية قطرية تسمى «اللجنة العليا المشتركة» لتنمية

العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات.

– بروتوكول تعاون مع سلطنة عمان في مجال صناعة وتنفيذ مشروعات الطاقة الكهربائية.

– اتفاق مع الجمهورية العربية السورية يقضي بتشكيل لجنة عليا تختص ببحث شتى مجالات التعاون بين البلدين وبخاصة التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني والاجتماعي والاعلامي والسياحي والطاقة بهدف تحقيق التكامل بين البلدين.

– اتفاقية مع الجمهورية العربية السورية لتنظيم النقل الجوي بين البلدين.

– خمس اتفاقيات تعاون مع سوريا في مجالات الاقتصاد والنقل والسياحة.

– مذكرة تفاهم مع دولة الامارات العربية المتحدة للتعاون في مجال انتاج ونقل واستخدام الطاقة الكهربائية، وتبادل الخبرات الفنية والمعلومات بشأن الربط الكهربائي بين الدول العربية وتصنيع المعدات، وترشيد استخدام الطاقة، واستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتشغيل مختبرات الطاقة الجديدة والمتجددة.

– اتفاقية صفقة متكافئة قيمتها ١٥٠ مليون دولار مع الجمهورية اليمنية.

– اتفاقية مع دولة قطر للنقل الجوي تنظم خمس رحلات جوية بين القاهرة والدوحة لكل شركة من الشركتين الوطنيتين مع امكانية تسيير رحلات اضافية متساوية للشركتين لمواجهة ضغط الحركة عند الضرورة.

٢٠٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:

تم خلال العام ابرام عدة اتفاقيات مع دول وهيئات أجنبية أهمها مايلى:

– اتفاق تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تعفى بمقتضاه جميع المنتجات الصناعية المصرية لدى تصديرها لدول المجموعة من الرسوم الجمركية والقيود الكمية.

– اتفاق تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، يقضي بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على الصادرات الزراعية المصرية للمجموعة الأوروبية بحيث تلغى نهائيا خلال سبعة أعوام.

– بروتوكول مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية للتعاون المالي.

– برنامج للتعاون مع الاتحاد السوفيتي حتى عام ٢٠٠٠ يهدف الى تعميق التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة، والعلوم والتكنولوجيا، ومصادر الطاقة، والتدريب.

– توقيع بروتوكول تجاري جديد مع الاتحاد السوفيتي قيمته ٦٧٥ مليون جنيه استرليني بزيادة ٨٥ مليون جنيه عن عام ١٩٨٩ منها ٦٠ مليون جنيه استرليني زيادة في الصادرات السوفيتية و٢٥ مليون جنيه استرليني زيادة في الصادرات المصرية.

– اتفاق تجاري مع الاتحاد السوفيتي قيمته ١ر٣ مليار جنيه استرليني حسابي مدته خمس سنوات تبدأ في عام ١٩٩١ وتنتهي عام ١٩٩٥، ويضم قائمة من السلع النهائية والمنتجات الصناعية.

– بروتوكول سنوي مع فرنسا يتيح تسهيلات ائتمانية لمصر قدرها ١٠٩٥ مليون فرنك فرنسي لتنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية والتنمية الاقتصادية.

– بروتوكول سنوي مع فرنسا يتيح تسهيلات ائتمانية بضمان هيئة الكوفاس الفرنسية لتمويل واردات مصر من الدقيق والسلع الغذائية وسلع أخرى فرنسية بنحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي.

– اتفاق معونة غذائية مع فرنسا قدرها ٣٩ ألف طن قمح فرنسي في عام ١٩٩٠.

– بروتوكول للتعاون المالي مع فرنسا قيمته ٩٧٠ مليون فرنك فرنسي.

– بروتوكول مع أثيوبيا للتعاون الزراعي، وتنسيق الجهود المشتركة في مجال انتاج فول الصويا.

- اتفاق مع سنغافورة في المجال التجاري وانشاء مجموعة من المشروعات في مصر.
- بروتوكول تعاون اقتصادي مع ألمانيا ستحصل مصر بمقتضاه على ٢٢٥ مليون مارك ألماني تخصص لتمويل برامج الاستيراد السلعي في اطار تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات في مصر.

٣٠١٨ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان أهمها:

الأداء الاقتصادي:

- تضاعف فائض صادرات البترول ثلاث مرات خلال الفترة من يوليو/تموز - حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي وذلك نتيجة لزيادة أسعار النفط العالمية بسبب أزمة الخليج.
- حقق الميزان التجاري للمناطق الحرة في مصر فائضا خلال العام بلغ ٥٧٦ مليون دولار أمريكي.
- زاد عدد شركات القطاع العام الصناعي الرابحة إلى ١٠٨ شركة وانخفض عدد الشركات الخاسرة من ١٧ شركة الى ٧ شركات، كما زاد انتاج القطاع العام الصناعي من ٢ر١٤ مليار جنيه مصري* عام ١٩٨٩/٨٨ الى ٨ر١٥ مليار جنية مصري في عام ١٩٩٠/٨٩ بزيادة ١١ بالمائة.
- تم في مجال الزراعة تعميق وتوسيع المصارف العامة والمكشوفة لخدمة ١٨٩ ألف فدان وانشاء شبكات الصرف المغطى لخدمة ١٤٥ ألف فدان، وانشاء البنية الأساسية لمساحة ١٥٠ ألف فدان باستثمار يبلغ نحو ٩٥١ مليون جنيه مصري.
- حققت شركات النقل البحري المصرية خلال العام ايرادات بلغت مليارا و٢٢٦ مليون جنيه مصري بزيادة عن المستهدف بنسبة ٧ر١٢ بالمائة وعن العام السابق ٦ر٨ بالمائة، كما حققت أرباحا قابلة للتوزيع بلغت ٢٩٦ مليون جنيه مصري بزيادة عن المستهدف بنسبة ٢٠ بالمائة وعن العام السابق بنسبة ٧ر١٦ بالمائة.
- وصل دخل قناة السويس خلال العام الى ١٦٠٠ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٤٠٠ مليون دولار أمريكي عن العام الماضي، وذلك بالرغم من تناقص حركة المرور في القناة نتيجة أزمة الخليج.
- بلغ عدد السياح الذين وصلوا الى مصر في الفترة من أول يناير/كانون الثاني حتى ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠، ٢ر٩٧٢ مليون سائح بزيادة ٧ر٢ بالمائة عن الفترة نفسها من العام السابق.
- تم انشاء ١٧٨ ألف وحدة سكنية منها ١٣٣ ألف وحدة للاسكان الاقتصادي بلغت قيمة استثماراتها ٦ر١ مليار دولار أمريكي.
- حققت أنشطة الاقتصاد القومي بكل من القطاع العام والخاص فرص عمل جديدة بلغت ٣٢١ ألف فرصة عمل بالاضافة الى ١٢٩ ألف فرصة ناتجة عن عمليات الاحلال والتجديد.

التخطيط الاقتصادي:

- اهتمت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩١/٩٠ بالاستثمارات لكل من القطاعين العام والخاص، حيث بلغت قيمة استثماراتها ١ر١٦ مليار جنيه مصري بزيادة ٦ر١ مليار جنيه مصري عن عام ١٩٩٠/٨٩ يخص القطاع العام منها ١٠ مليارات جنيه مصرى، بنسبة ١ر٦١ بالمائة، ويخص القطاع الخاص منها ١ر٦ مليار جنيه

---

* الجنيه المصري يعادل ٣٦٤ر٠ دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

مصري بنسبة ٣٩ر٩ بالمائة.

– اتجه النصيب الأكبر من استثمارات القطاع العام للقطاعات السلعية التي بلغت جملة استثماراتها بالخطة نحو ٣ر٥ مليار جنيه مصري أى حوالي ٥٤ر٢ بالمائة من اجمالي استثمارات القطاع العام.

كما اهتم القطاع الخاص بالقطاعات السلعية حيث بلغت استثماراته فيها ١٠٥ر٣ مليار جنيه مصري أي حوالي ٥٠ر٩ بالمائة من اجمالي استثمارات القطاع الخاص.

– قدرت الخطة أن يبلغ الانتاج المحلي ٩١ر٥ مليار جنية مصري عام ١٩٩١/٩٠، بزيادة ٤ر٦ مليار جنيه مصري، أو مايعادل ٣ر٥ بالمائة عن العام السابق، بأسعار ١٩٨٧/٨٦. كذلك قدرت أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي ٣ر٥ بالمائة بتكلفة عوامل الانتاج.

– استهدفت الخطة أن يبلغ الانتاج الصناعي مقوما بأسعار سنة الأساس ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٧ر٤٦٠ مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها نحو ١ر٨٢٠ مليار جنيه مصري، بمعدل نمو ٧ر١ بالمائة عن الانتاج المتوقع تحقيقه في عام ١٩٩٠/٨٩ والذي يقدر بنحو ٢٥ر٦٤٠ مليار جنيه مصري.

– بلغت استثمارات الخطة في القطاع الصناعي ٤ر٥١٥ مليار جنيه مصري تمثل ٥٣ر٧ بالمائة من جملة استثمارات قطاعات الانتاج السلعي، ونحو ٢٢ر٤ بالمائة من اجمالي الاستثمارات القومية.

– بلغت استثمارات الخطة في القطاع الزراعي نحو ١ر٧٩٨ مليار جنيه مصري.

– استهدفت الخطة في قطاع البترول انتاج ٥٢ر٤ مليون طن من البترول الخام والغازات ومشتقاتها بزيادة ٦ر١ مليون طن عن عام ١٩٩٠/٨٩ وتبلغ الاستثمارات البترولية بالخطة ١٥٣ر٥ مليون جنيه مصري منها ٩٨ر٤ مليون جنيه مصري للبحث والاستكشاف والانتاج والتنمية و٥٥ر١ مليون جنيه مصري للتكرير.

– وفي قطاع الكهرباء تستهدف الخطة زيادة الطاقة المولدة من ٤١ر٩ مليار كيلو واط/ ساعة إلى نحو ٤٤ مليار كيلو واط/ ساعة، منها ٩ر٥ مليار كيلو واط/ ساعة من المحطات المائية، و٣٤ر٥ مليار كيلو واط/ ساعة من المحطات الحرارية. ويبلغ اجمالي الاستثمارات المستهدفة لهذا القطاع ١ر٥٨٢ مليار جنيه مصري.

– وفي قطاع الاسكان والتعمير تستهدف الخطة انشاء ٢٠٧ر٨ ألف وحدة سكنية، ويبلغ اجمالي الاستثمارات المستهدفة لهذا القطاع ٢ر٢٨٤ مليار جنيه مصري بما يعادل ١٤ر٢ بالمائة من اجمالي الاستثمارات القومية.

– وفي قطاع النقل والمواصلات خصصت الخطة استثمارات قدرها ٢ر١٧٤ مليار جنيه مصري.

– وفي قطاع المرافق العامة خصصت استثمارات قدرها ١ر٣٧٦ مليار جنيه مصري تمثل ٢٦ر٨ بالمائة من جمله الاستثمارات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية.

– وفي القطاع السياحي تستهدف الخطة الارتفاع بعدد السائحين الى نحو ٢ر٨ مليون سائح مقابل ٢ر٣ مليون سائح عام ١٩٩٠/٨٩.

– أولت الخطة أهمية كبيرة لقطاع التشييد والبناء وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسمنت، والتوسع في التدريب المهني، وخلق ٥٣١ ألف فرصة عمل خلال عام ١٩٩١/٩٠، كما اهتمت بترشيد الواردات بنحو مليار جنيه (لتصل الى ٢٠ر٣ مليار جنيه مقابل ٢١ر٨ مليار جنيه في عام ١٩٩٠/٨٩ أي بانخفاض يبلغ ٣ر٨ بالمائة) وتحسين العجز في الميزان التجاري بنسبة ١٠ر٨ بالمائة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات (من ٣ر٢ مليار عام ١٩٩٠/٨٩ الى ١ر٥ مليار في عام ١٩٩١/٩٠) والتوسع في تصدير السلع بقدر أكبر من تصدير المواد الخام وانشاء صناعات متخصصة في التصدير، وتشجيع التبادل التجاري في اطار الصفقات المتكافئة، كذلك اهتمت بالعمل على خفض تكلفة القروض الى الحد الأدنى والتركيز على استكمال المشروعات، واستخدام التعريفة الجمركية كوسيلة للحد من الواردات، وتكثيف الرقابة على الأسعار في اطار التنسيق بين السياسات السعرية

والدخول.

الاصلاح الاقتصادي:

- أعد خلال العام برنامج لإصلاح الاقتصاد المصري يتضمن الاجراءات التالية التي تنوي الحكومة المصرية اتخاذها خلال فترة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتي تبلغ ثمانية عشر شهرا:

• خفض العجز الدائم والمزمن في الميزانية المصرية الى نسبة ٤ر٤ بالمائة من قيمة اجمالي الناتج المصري في منتصف العام المقبل والى ٢ر١ بالمائة عام ١٩٩٣.

• اصلاح النظام الجمركي لخفض الاعفاءات الجمركية والضريبية التي تقدر بحوالي ٥ر١ مليار جنيه مصري سنويا، وزيادة حصيلة الموارد العامة بما يساعد في عملية تخفيض عجز الميزانية، والتوسع في اجراءات زيادة الايرادات وضرائب الاستهلاك.

• انشاء سوقين للنقد الأجنبي، تكون الأولى بديلة لمجمع البنك المركزي المصري وتتجمع فيها حصيلة عائد قناة السويس، وتكون الثانية بديلة للسوق المصرفية الحالية وتتجمع فيها حصيلة الصادرات غير الأساسية وغير المنظورة مثل عائدات السياحة. كما تشمل هذه الاجراءات انشاء غرفة خاصة جديدة تابعة للبنك المركزي تكون على اتصال دائم بالبورصات العالمية وتتولى تحديد أسعار العملات الأجنبية في السوق الثانية الثانوية، على أن يسترشد بهذه الأسعار في تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق الأولى بحيث لا تقل عن أسعار الثانية بأكثر من نسبة ١٠ بالمائة، وبمرور الوقت تقل هذه النسبة لتصل إلى ٥ بالمائة في نهاية مدة الاتفاق مع الصندوق.

• تحرير ادارة أسعار شركات القطاع العام وهو ما يقتضي اصدار قانون جديد للقطاع يحرر ادارته من قيود كثيرة تعاني منها وبخاصة القيود السعرية وقيود التشريعات العمالية.

• الاسراع بعملية بيع عدد من مشاريع القطاع العام للمستثمرين وتحديد برنامج زمني لما تم الاستقرار على بيعه من هذه المشاريع، وتخليص شركات القطاع العام من العمالة الزائدة التي تكبل الهياكل المالية فيها.

• زيادة أسعار توريد المنتجات الزراعية الأساسية بما يتناسب مع نفقات زراعتها لتشجيع الفلاحين المصريين على زيادة الانتاج الزراعي.

• خفض معدل اقتراض الحكومة من البنوك وهو ما يسهم في تقليل التمويل بالعجز للسيطرة على معدلات التضخم التي زادت أحيانا على ٢٥ بالمائة.

• اتخاذ مزيد من الاجراءات لتشجيع القطاع الخاص وتخفيف ما يعانيه من الاجراءات البيروقراطية، وزيادة مساهمته في مشاريع التنمية.

• منح البنوك حرية نسبية في تحديد أسعار الفائدة بعد تحديد حد أدنى لهذه الأسعار لا تنخفض عنه وهو ١٢ بالمائة، وسقف أعلى لا يتجاوزه هو ٢٤ بالمائة، وهو ما يمكنها من مراعاة ظروف المشاريع الانتاجية بالنسبة لتكلفة الائتمان.

• خفض العجز في ميزان المدفوعات، وهو ما يقتضي اعطاء أهمية أكبر لتنشيط الصادرات لزيادة موارد الاقتصاد المصري من النقد الاجنبي واعطاء أهمية مماثلة لتنشيط السياحة.

• طرح أذونات خزانة من جانب البنك المركزي لتنشيط سوق المال وامتصاص السيولة لدى البنوك التجارية وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

• انشاء صندوق اجتماعي لرعاية محدودي الدخل سيتم تمويله من مساعدات ومنح الدول العربية والمؤسسات

المالية والدولية، وسوف يعمل هذا الصندوق على انشاء مشروعات صغيرة وحرفية لاستيعاب العمالة المصرية العائدة من الخارج ومواجهة مشكلة البطالة ورفع المعاناة عن محدودي الدخل خلال فترة تطبيق قرارات الاصلاح الاقتصادي التي ستؤدي إلى زيادة الأسعار.

– جرت في نهاية العام جولة محادثات ما بين الحكومة المصرية وممثلي صندوق النقد الدولي تم بها التوصل إلى تحديد حلول للخلافات المتبقية بين الحكومة المصرية والصندوق، وهي الخلافات التي تركزت أساسا في مسألتين هما: اتمام عملية توحيد أسعار صرف الجنيه المصري، ورفع أسعار الفائدة على الودائع والائتمان.

– عكفت المجموعة الوزارية الاقتصادية في مصر على اعداد الصيغة النهائية لخطاب النوايا الذي تزمع الحكومة المصرية تقديمه إلى صندوق النقد الدولي بعد بداية عام ١٩٩١ تمهيدا لعرضه على اجتماع مجلس مديري الصندوق في أواسط شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩١. ومن المتوقع أن يوافق مجلس مديري الصندوق على الخطاب بعد ما تم التوصل إلى حل الخلافات المتبقية السابق ذكرها، وسوف يتضمن خطاب النوايا مجموعة اجراءات الاصلاح الاقتصادي والمالي السابق ذكرها التي تنوي الحكومة المصرية اتخاذها خلال فترة الاتفاق مع الصندوق.

– ستتمكن مصر أثر تصديق مجلس مديري صندوق النقد الدولي على خطاب النوايا من الحصول على قرض من الصندوق تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، كما ستتمكن من انهاء اتفاقها مع البنك الدولي لتحصل على قرض قدره ٩٠٠ مليون دولار أمريكي وذلك اذا نجحت الجهود المبذولة لحل الخلاف المتبقي معه حول المدة اللازمة لرفع أسعار الطاقة في مصر لكي تتساوى مع الأسعار العالمية، اذ يطالب البنك بان لا تتجاوز المدة اللازمة لذلك عامين بينما تريد الحكومة المصرية أن تمتد إلى ثلاثة أعوام.

مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصري :

– دعا الرئيس مبارك في خطاب ألقاه في الدورة التشريعية السادسة خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول إلى استكمال مسيرة التحرر الاقتصادي بسرعة أكبر لزيادة الانتاج وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة البطالة، واتاحة الفرص للاستثمار وازالة العقبات البيروقراطية وتوفير الثقة بين المستثمر وأجهزة الدولة.

وبين في هذا الصدد أن استراتيجية العمل في المرحلة الجديدة لن تكون فيها سياسة وزير فقط بل سياسة وزارة، وأن قرارات الانتاج يجب ان لا تتعارض مع نظم الانتاج والتعليم، وأن القطاعين العام والخاص متساويان في رعاية الدولة لهما، ولابد من توفير فرص عمل لنصف مليون مواطن سنويا، ولابد من تطوير التعليم لمسايرة التنمية وزيادة القدرات التكنولوجية.

– بين رئيس الوزراء خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول أن الحكومة المصرية تقوم بوضع اللمسات الأخيرة لبرنامج تحرير الاقتصاد المصري في ضوء الظروف الدولية والعربية الاقتصادية المحيطة، ليكون البرنامج جاهزا للتنفيذ خلال ألف يوم حسب التكليف الذي أصدره الرئيس للحكومة في هذا الشأن.

وتتلخص ملامح برنامج تحرير الاقتصاد المصري فيما يلي :

- اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية ليحكمها قانون العرض والطلب.
- تحرير قطاعات التجارة الخارجية والاستثمار والصناعة.
- انشاء سوق حرة واحدة للنقد الأجنبي تستوعب مجمع النقد الأجنبي بالبنك المركزي والسوق المصرفية الحرة.
- توحيد التعريفة الجمركية بالنسبة لمستلزمات الانتاج المستوردة بغض النظر عن طبيعة الجهة المستوردة.
- الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج.

• تحرير معاملات قطاع الزراعة والاستصلاح الزراعي واعطاء دور متزايد للقطاع الخاص والتعاونيات.
• تحرير القطاع العام من القيود وادارته بأسلوب القطاع الخاص، ورفع كفاءته، واصلاح الخلل في هياكله التمويلية وتحقيق التكامل والتنسيق في النشاط الانتاجي بشكل يقلل التكاليف ويحقق متطلبات الجودة والمواصفات القياسية اللازمة للتصدير.

الموازنة العامة :

– بلغت قيمة الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ حوالي ٤١ر٢ مليار جنيه مصري، وبلغت قيمة الموارد المتاحة لمواجهة أهداف وسياسات الموازنة ٣٧ر٥ مليار جنيه مصري، بما يترك عجزا كليا قدره حوالي ٣ر٧ مليار جنيه مصري مقارنة بعجز كلي قدره ٤ر٨ مليار جنيه مصري في موازنة ٨٩/١٩٩٠، وسوف يتم تمويل ٥٠٠ مليون جنيه تقريبا من العجز بسندات حكومية تطرح للاكتتاب العام، وتمول من مدخرات حقيقية لامتصاص جزء من القوة الشرائية، ويتم تمويل الباقي وهو ٣ر٢ مليار جنيه مصري من خلال الجهاز المصرفي.

– تضمنت الموازنة ٣ر٥٧٩ مليار جنيه مصري للدعم (الخبز، السكر، الزيت، الدقيق، لبن الأطفال) و٧ر١٤٠ مليار جنيه مصري للأجور (منها ٩٠٠ مليون جنيه مصري للعلاوة الاجتماعية الجديدة بواقع ١٥ بالمائة اعتبارا من يوليو/ تموز ١٩٩٠) كما تضمنت ٢ر٤٢٥ مليار جنيه مصري للمعاشات، و٦ر١٤٠ مليار جنيه مصري فوائد ومصروفات الدين العام المحلي و٢ر٢٢٢ مليار جنيه مصري فوائد ومصروفات الدين العام الخارجي.

– اشتملت سياسات الموازنة على : ترشيد الانفاق الحكومي، وتنمية الموارد العامة للدولة وتوفير مصادر تمويل الاستثمارات العامة ومساندة موازنات الهيئات الخدمية، والوفاء بالتزامات الدين العام والتحويلات الرأسمالية، والوصول بالايرادات السيادية إلى ١٧ر٨٦٢ مليار جنيه مصري، (منها ٦ر٢ مليار جنيه مصري ضرائب على الدخل و٣ر٨٥ مليار جنيه مصري ضرائب على الاستهلاك) ، والوصول بالايرادات الجارية إلى ٩ر٩٨٣ مليار جنيه مصري. كذلك استهدفت الموازنة تنمية نصيب الدولة في أرباح شركات القطاع العام واعادة النظر في رسوم الخدمات بحيث تغطي الجانب الأكبر من تكاليفها بصورة متدرجة.

تطوير الاستثمارات وجهود تشجيع الاستثمار :

شهد العام عددا من التطورات في المجال الاستثماري أهمها ما يلي :

– بلغ اجمالي عدد المشروعات التي تمت الموافقة عليها في نطاق قانون الاستثمار في بداية العام ١٧٠١ مشروعا تبلغ رؤوس أموالها ٩ر٣ مليار جنيه مصري، وتكاليفها الاستثمارية ١٦ر٥ مليار جنيه مصري. وتتضمن هذه المشروعات ١٤٣٩ مشروعا داخل البلاد تبلغ رؤوس أموالها ٨ر١ مليار جنيه مصري، وتكلفتها الاستثمارية ١٥ر٦ مليار جنيه مصري، بالاضافة إلى ٢٦٢ مشروعا بالمناطق الحرة رؤوس أموالها ١ر١٦٢ مليار جنيه مصري، وتكلفتها الاستثمارية ١ر٤٥٢ مليار جنيه مصري.

– ارتفعت نسبة الاستثمارات العربية في مصر خلال عام ١٩٩٠ إلى ١٩ بالمائة من اجمالي الاستثمار، وذلك بعد صدور قانون الاستثمار الجديد والقضاء على معظم مشاكل المستثمرين والسماح للعرب بتملك العقارات داخل مصر. ومن المتوقع أن يزيد حجم هذه الاستثمارات في العام القادم بعد تحول كثير من الاستثمارات العربية إلى مصر بعد أزمة الخليج باعتبارها تتمتع بدرجة كبيرة من الأمن والأستقرار تساعد على نمو هذه الاستثمارات بعيدا عن الفوضى التي سادت البورصات العالمية.

وتمتلك المملكة العربية السعودية والكويت حوالي ٤٥ بالمائة من جملة الاستثمارات العربية في مصر، وقد بلغت الاستثمارات السعودية في ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٠، ٥٥٢ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ١٥٨ مليون جنيه مصري محتلة المركز الأول بينما احتلت الكويت المركز الثاني بجملة استثمارات مقدارها ٥٢٦ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ١٥ مليون جنيه مصري عن عام ١٩٨٩.

– أنشئت خلال العام أول شركة لضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة وهي تعمل بالتعاون بين البنوك وشركات التأمين المصرية ووزارة التعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتهدف هذه الشركة إلى تشجيع البنوك على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة.

– بدأ خلال العام قبول طلبات المستثمرين العرب والأجانب لاقامة مشروعات استثمارية في المنطقة الحرة الجديدة بمحافظة الاسماعيلية والتي تشمل ٢٠٠ فدان وذلك بعد أن تم توفير الأراضي المجهزة بالمرافق الأساسية بسعر تأجير دولار واحد للمتر المربع سنويا. وتتميز هذه المنطقة الجديدة بتوفر الأيدي العاملة المصرية المدربة وكذلك قربها من الموانيء البحرية والجوية كمنافذ تطل على العالم الخارجي وهي موانيء السويس وبورسعيد ومطار القاهرة الجوي.

كما تتولى ادارة المنطقة تقديم كل التسهيلات المطلوبة للمشروعات مثل تصاريح العمل والاقامة للأجانب والتليفونات والتلكس وكذلك تيسير الاتصال بالأجهزة الحكومية.

ولا تخضع هذه المنطقة لأية أجهزة رقابية في الدولة وتتعامل مع الجمارك فقط في حالة قيام المشروع بتصدير منتجاته للسوق المحلية في مصر. وتتمتع تلك المشروعات كذلك بكل مزايا قانون رقم ٢٣٠ للاستثمار ولائحته التنفيذية أسوة بباقي المناطق الحرة بمصر وهي الاعفاء من كل أنواع الضرائب، واعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الانتاج من الرسوم الجمركية، وعدم خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والتصديرية، وحق المشروع في تحويل الأرباح ورأس المال للخارج.

وتتمثل مجالات الاستثمار المتاحة بالمنطقة الجديدة في صناعة الملابس الجاهزة، وتجميع السيارات ، وانتاج الأدوات الكهربائية، وتجميع ماكينات الخياطة والحاسبات الالكترونية.

– بهدف زيادة المساهمات الاستثمارية في شهادات الاستثمار المصرية سمحت الحكومة المصرية للأجانب الحاصلين على اقامة أو المقيمين اقامة متصلة لمدة خمس سنوات ميلادية بشراء شهادات الاستثمار بالجنيه المصري والحصول على عائدها وجوائزها، أما الأجانب غير المقيمين فما زال بامكانهم شراء هذه الشهادات ودفع ثمنها محولا بالعملة الأجنبية، والحصول على عائدها وجوائزها بالجنيه المصري.

– بهدف الترويج للاستثمار عقد بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ مؤتمر عرضت فيه فرص الاستثمار المتاحة في مصر من خلال الخرائط الاستثمارية والمزايا التي يتضمنها قانون الاستثمار الجديد.

– عقدت يومي ٢٩ – ١٩٩٠/٦/٣٠ ندوة في لندن تناولت استثمارات مدخرات المصريين المغتربين في مشروعات التنمية في مصر حضرها نخبة من رجال الأعمال والمصرفيين والأكاديميين المصريين في الخارج وبالذات من أميركا، وأسبانيا، وفرنسا، اضافة إلى عدد من رجال الأعمال والسياسة في مصر، وناقشت المناخ الاستثماري في مصر وكيفية اجتذاب الأموال المصرية من الخارج للاستثمار في مشاريع قائمة أو جديدة.

– أعلن رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الاستثمار أنه تم تخصيص ١٠٠٠ فدان من الأراضي غير القابلة للاستصلاح أو الاستزراع بمرسى مطروح لانشاء منطقة صناعية تقام فيها مصانع لغزل ونسج القطن والملابس الجاهزة والبتروكيماويات، وسوف تعتبر هذه المنطقة منطقة نائية وسوف تتمتع بالأعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات.

وفي القطاع المالي والمصرفي :

– قرر رئيس الوزراء حل مشكلة واجهت ٦٥٠ مستثمرا يملكون ٣٥٠ منشأة حصلوا على قروض قدرها ١٠٥ ملايين دولار في الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٨ (ثم تعثروا في السداد نتيجة للطفرة التي حدثت في سعر الصرف) وذلك بأن يكون سداد قروضهم بسعر ١٧٥ قرشا للدولار، بدلا من ٢٦٠ قرشا.

– تصاعد دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات خلال السنة المالية ٨٩/١٩٩٠ حسب تقرير البنك المركزي حيث زاد رصيد الودائع لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بمقدار ٥ر١٠ مليار جنيه مصري بمعدل ٨ر٢٠ بالمائة ليصل إلى ٨ر٦٠ مليار جنيه مصري في نهاية يونيو/ حزيران ١٩٩٠ مقابل ٨ مليارات جنيه مصري بمعدل ٩ر١٨ بالمائة خلال السنة الماضية.

– خلال العام سجل صافي مبيعات شهادات الاستثمار بمجموعاتها الثلاث زيادة قدرها ٩٢٣ مليون جنيه مصري

– حسب تقرير البنك المركزي – بمعدل ١ر٢٢ بالمائة خلال السنة المالية ٨٩/١٩٩٠ مقابل ٦٧٠ مليون جنيه مصري بمعدل ١ر١٩ بالمائة خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى ١ر٥ مليار جنيه مصري في نهاية يونيو/ حزيران ١٩٩٠.

– في اطار سعي مصر إلى التحول إلى اقتصاد السوق الحرة وجذب مدخرات واستثمارات جديدة بدأت جميع البنوك التجارية والاستثمارية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر العمل بتاريخ ٤/١١/١٩٩٠ بفتح الحسابات السرية الرقمية للأشخاص الطبيعيين من المصريين العاملين في الخارج والأجانب المقيمين في مصر وغير المقيمين والتي أقرها قانون سرية الحسابات بالبنوك رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٩٠، على ألا يقل الحد الأدنى للحساب عن ١٠٠ ألف دولار أو ما يعادلها بالنقد الأجنبي.

– بدأت في أول يوليو/ تموز ١٩٩٠ المرحلة الثانية لتحديد سعر صرف الجنيه المصري في اطار مجمع البنك المركزي حيث تم رفع سعر صرف الدولار من ١١٠ قروش إلى ٢٠٠ قرش وكانت المرحلة الأولى قد بدأت في أغسطس/ آب ١٩٨٩ حيث تم رفع سعر الصرف من ٧٠ قرشا إلى ١١٠ قروش.

– وافق الكونجرس الأمريكي في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠ على اعفاء مصر من ديونها العسكرية وفوائدها التي تبلغ ١ر٧ مليار دولار أمريكي كما أعلنت المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت الغاء ديون مستحقة على مصر بقيمة ٧ مليارات دولار أمريكي أخرى.

– قررت حكومة الدانمارك تحويل كل القروض المقدمة للمشروعات في مصر إلى منح لا ترد.

– بين وزير التعاون الدولي المصري أن الديون التي أسقطت عن مصر توفر سنويا من النقد الأجنبي ما بين ٨٠٠ وألف مليون دولار أمريكي هي قيمة الأقساط والفوائد المستحقة سنويا على هذه الديون.

– تم خلال العام اعداد دراسات جدوى اقتصادية لانشاء سوق مالية مصرية على غرار الأسواق الدولية وذلك بالتعاون بين هيئة سوق المال والبنك المركزي وبتمويل من برنامج المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر.

وتركز هذه الدراسات على امكانية اصدار سندات وأذون خزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة دون تأثر ودائع البنوك من اصدار هذه السندات.

– شهدت بعض فترات العام ثبات واستقرار سعر الجنيه المصري عن طريق ضبط الاستيراد والحد من استيراد السلع غير الضرورية، والسماح للبنوك برفع نسبة استخدام مواردها من النقد الأجنبي بحدود ١٠ بالمائة بدلا من ٦ بالمائة، الأمر الذي ساعد على فتح الاعتمادات الاستيرادية للقطاعين العام والخاص وعدم اللجوء للسوق السوداء للنقد الأجنبي خاصة وأنه قد تم تدعيم موارد البنوك من النقد الأجنبي عن طريق قيام البنك المركزي بتوزيع مبلغ من النقد الأجنبي على البنوك لتلبية طلبات عملائها، وبهذا أصبحت الطلبات المعلقة ٦ر٦٤ مليون

دولار أمريكي فقط أي ما يعادل ١ر٦ بالمائة من اجمالي الاعتمادات المفتوحة للقطاع.

– تقرر اعفاء فوائد السندات التي يصدرها بنك الاستثمار القومي من الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة والتي تبلغ نسبتها ٣٢ بالمائة، كما تقرر اعفاء الفوائد المستحقة على القروض التي يبرمها البنك نفسه (مع الجهات التي ليس الاقراض من وظائفها الأساسية) من الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة.

– تقرر اعفاء عائد صكوك التمويل والاستثمار التي تصدرها الشركات المساهمة من الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وذلك بحدود نسبة الفائدة التي يمنحها البنك المركزي على الودائع لأجل يساوي أجل الصك. واذا زاد العائد عن هذه النسبة فان الضريبة تسري على الزيادة فقط، ويسري هذا الاعفاء بشرطين : أن تكون أسهم الشركة مقيدة بالبورصة، وأن تطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام.

– تقرر أن يكون الحد الأقصى لعائد صكوك التمويل التي تصدرها الشركات المساهمة في القطاعين العام والخاص والاستثماري ٢٥ بالمائة سنويا.

– تقرر زيادة فائدة الودائع بصندوق توفير البريد إلى ٥ر١١ بالمائة بدلا من ١١ بالمائة وذلك اعتبارا من أول يوليو/ تموز ١٩٩٠ بشرط أن تستقر الوديعة لمدة سنة.

– أصدر البنك المركزي تعليمات إلى جميع البنوك تقضي بالغاء هيكل سعر الفائدة على مدخرات الأفراد واعطائها حرية تحديده لمختلف الآجال على أن يكون الحد الأدنى لسعر الفائدة ١٢ بالمائة سنويا، مع منح البنوك حرية التحرك بأسعار الفائدة أكثر من الحد الأدنى طبقا لظروف العرض والطلب في سوق المدخرات، على أن تظل شهادات الاستثمار متمتعة بأعلى سعر للفائدة وأن تكون اسعار الفائدة لأذون الخزانة أعلى من أسعار الفائدة على هذه الشهادات. كما قرر البنك المركزي الغاء هيكل سعر الفائدة على الاقتراض من البنوك، فلم يعد هناك حدود دنيا أو قصوى وانما يتوقف سعر فائدة الاقراض على الاتفاق بين البنك والعميل طالب القرض طبقا للعرف المصرفي ودرجة المخاطرة وادارة العميل لمشروعه.

– بلغ المركز المالي للبنوك المصرية التجارية ٥ر٨٦ مليار جنيه مصري بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣٠، بمعدل نمو ٣ر٢٢ بالمائة مقابل ٣ر١٨ بالمائة خلال العام السابق.

– بلغت حصيلة الودائع في البنوك المصرية التجارية في ١٩٩٠/٦/٣٠ مبلغ ٦ر٥٩ مليار جنيه مصري، نصفها بالعملات الأجنبية.

– بلغت أرصدة الاقراض والخصم في البنوك المصرية التجارية في ١٩٩٠/٦/٣٠، نحو ٩ر٣٣ مليار جنيه مصري تمثل حوالي ٩ر٥٦ بالمائة من جملة الودائع في التاريخ نفسه.

– سجلت القيمة الدفترية للأوراق المالية المملوكة للبنوك حتى نهاية مارس/ آذار ١٩٩٠ زيادة قدرها مليار جنيه مصري فبلغت ٦ر٨ مليار جنيه مصري، منها مساهمات البنوك التجارية في رؤوس أموال المشروعات بمبلغ ٢٧٧ مليون جنيه مصري.

– بلغ المركز المالي لبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية، ٨ر٢٠ مليار جنيه مصري في ١٩٩٠/٦/٣٠.

– بلغ المركز المالي للبنوك المتخصصة ٥ر٨ مليار جنيه مصري في نهاية مارس/ آذار ١٩٩٠.

قطاع الطاقة :

– بلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠، ٨٨٢ر١٨٩ ألف جنيه مصري، منها ٤٣٢ر٥٩ ألف جنيه لقطاع البحث والانتاج، و٣١١ر٤٤ ألف جنيه لقطاع التكرير

والتصنيع و١٣٩ر٨٦ ألف جنيه لقطاع النقل والتوزيع.

- بلغ انتاج مصر من النفط خلال العام ٨٧٠ ألف برميل في اليوم فيما كان ٨٥٤ ألف برميل في اليوم في عام ١٩٨٩ أي بزيادة نسبتها ٨ر١ بالمائة.

- بلغ انتاج مصر من الغاز الطبيعي ٩٥٠ مليون قدم مكعب يوميا منها ٥٥٠ مليون قدم مكعب من حقلي أبو ماضي وأبو قير بشمال الدلتا، و ١٢٠ مليون من حقل الغرادبق، و١٣٠ مليون من خليج السويس، و١٥٠ مليون من حقل بدر الدين ٣.

- ارتفع احتياطي مصر من النفط ليبلغ حوالي ٧ر٥ مليار برميل، وارتفع احتياطي الغاز الطبيعي إلى أعلى معدلاته منذ اكتشافه حيث بلغ ٦ر١١ تريليون قدم مكعب منها ٦ تريليون بشمال الدلتا و٦ر٢ تريليون في أبو الغرادبق و ٨ر١ تريليون في خليج السويس، و٢ر١ تريليون في بدر الدين ٣، كما أعلنت وزارة البترول أن هناك احتمالات تقديرية بأن يصل احتياطي الغاز الطبيعي إلى ٥٠ تريليون قدم مكعب خلال الفترة القادمة، وان كان هذا يستلزم حفر ٤٠٠ بئرًا استكشافية خلال ٢٠ سنة بمعدل ٢٠ بئرا سنويا.

- أعلنت الهيئة المصرية العامة للبترول أن عدد الآبار الانتاجية والاستكشافية التي تم حفرها في مصر خلال العام الحالي بلغ ٤٦ بئرا منها ٣٤ بئرا انتاجية و١٢ بئرا استكشافية. وقد حظي خليج السويس بالنصيب الأوفر في عمليات حفر الابار اذ بلغ مجموع ما تم حفره ٢٠ بئرا منها ١٦ انتاجية حفرتها ست شركات وأربع آبار استكشافية حفرتها أربع شركات مختلفة الجنسية.

وجاءت الصحراء الغربية في المرتبة الثانية اذ بلغ ما تم حفره فيها ١٩ بئرا منها ١٥ بئرا انتاجية وأربع ابار استكشافية. وحفر في الصحراء الشرقية بئران واحدة انتاجية والثانية استشكافية ، وحفر بئران في سيناء وبئران في المناطق البحرية من البحر المتوسط وبئر واحدة في الدلتا.

- قرر وزير البترول المصري خصم ٤٠ بالمائة من فائض شركات القطاع العام للبترول لمواجهة أعباء ارتفاع أسعار الدولار والتي تؤدي إلى زيادة قيمة المديونية في هذه الشركات بسبب شراء واستيراد ما يلزمها من معدات بالدولار.

- تم في نهاية العام تشغيل وضخ الغاز الطبيعي، لأول مرة، عبر الخط الجديد بدر الدين - العامرية، الذي شيدته شركة بتروجيت المصرية، بطاقة تصل في المراحل الأولى إلى أكثر من ٧٠ مليون قدم مكعب.

- بدأت في نهاية العام تجارب تشغيل أكبر مصنع للغاز الطبيعي في الصحراء الغربية لانتاج ١٥٠ مليون قدم مكعب غاز يوميا لتشغيل محطات الكهرباء ومصانع المنطقة الصناعية بالاسكندرية والساحل الشمالي. ويقع المصنع في منطقة بدر الدين التي تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة شل العالمية امتياز العمل فيها.

- بدأت في نهاية العام تجارب انتاج الغاز الطبيعي في حقل أبو سنان بالصحراء الغربية لانتاج ٥٥ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا، وسوف يتم افتتاح الحقل رسميا في أوائل عام ١٩٩٢.

- تم اكتشاف حقل للغاز الطبيعي في منطقة أم بركة في الصحراء الغربية يقع وسط مجموعة من حقول الغاز الطبيعي، أهمها حقول بدر الدين وأبو الغرادبق.

- تم اكتشاف حقل للنفط الخام في منطقة الزعفرانية شمال خليج السويس تقع مكامنه في مياه ضحلة نسبيا، كما تم اكتشاف حقل آخر في منطقة أبو زنيمة في الجانب الشرقي من خليج السويس.

- تم اكتشاف حقل جديد للغاز الطبيعي في منطقة شرق الدلتا يبعد مسافة ٣٠ كيلو مترا عن حقل أبو ماضي، وتقدر طاقته الانتاجية بحوالي ٣ر١٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا بالاضافة إلى ألف ومئة برميل من المكثفات.

– تم اجراء توسع لانتاج الغاز الطبيعي بمنطقة أبو الغراديق بالصحراء الغربية، وذلك بطاقة ١٢٥ مليون قدم مكعب. وقد بلغت تكاليف هذا التوسع ٣٠ مليون دولار أمريكي شملت خمس ضواغط جديدة للغاز الطبيعي.

– بدأ خلال العام تنفيذ توسعات جديدة في أكبر حقل منتج للبترول في مصر وهو حقل أكتوبر ليصل انتاجه إلى ١٤٠ ألف برميل يوميا من البترول الخام.

– تعد شركة بدر الدين للبترول أول شركة في مصر تطبق المسح السيزمي ثلاثي الابعاد في الصحراء الغربية، بل وفي كل مناطق الاستكشاف في مصر، حيث أن هذا النظام يعتبر من أعقد وأحدث الأنظمة المستخدمة في الاستكشاف عالميا وهو يساعد في التعرف على التراكيب الجيولوجية الشديدة التعقيد والحاملة للبترول.

– منعت وزارة النفط المصرية عمليات التنقيب عن النفط والغاز في مناطق بحرية وبرية مختارة ضمن مساحة ٥ آلاف كم ٢ في محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، وذلك بهدف المحافظة على البيئة والأماكن السياحية.

– تم البدء بتنفيذ مشروع يتكلف ٥٠ مليون دولار أمريكي لخفض الطاقة الكهربائية بالمصانع والمنشآت الاقتصادية الكبرى بمعدل يصل إلى ١٠ بالمائة خلال السنوات العشر القادمة.

– عقد في القاهرة خلال الفترة ١٧ – ١٩٩٠/١١/٢٠ مؤتمر البترول العاشر للاستكشاف والانتاج شارك فيه ممثلو شركات البحث والتنقيب عن البترول وانتاجه من مختلف أنحاء العالم، كما شارك في أعماله عدد من المسؤولين والخبراء الباحثين في صناعة البترول والبحث العلمي.

– تم انشاء الوحدة الرابعة (السويس عتاقة) بطاقة ٣٠٠ ميجاوات ووحدتين تجاريتين بمحطة توليد دمياط، ووحدتين غازيتين للتوليد بمحطة جنوب القاهرة، وتدعيم شبكات الكهرباء في ٣٠٠ قرية.

– تقرر انشاء ٣٥ محطة محولات في مختف المحافظات، وتدعيم الطاقة في ٥٠ مدينة، و ٥٦٥ قرية ونجعا، إلى جانب توصيل الكهرباء إلى ٧٥٠ ألف فدان من الأراضي المستصلحة الخاصة بهيئة التنمية الزراعية.

– أعلن عن بدء مد خطوط شبكات خاصة بالشبكات الكهربائية المصرية الموحدة حتى السلوم تمهيدا لبدء تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين مصر وليبيا كمرحلة أولى بين المناطق المتاخمة والمشتركة للحدود المصرية الليبية.

– تركت أزمة الخليج خلال النصف الثاني من العام آثارها في القطاع فارتفعت أسعار النفط في بداية الأزمة كما بينا في الجزء الأول من التقرير. وتشير بعض التقديرات المبدئية إلى أن كل زيادة بمقدار دولار واحد في سعر برميل البترول يحقق زيادة سنوية في حصيلة صادرات البترول بنحو ١٢٦ مليون دولار أمريكي، غير أن استمرار هذا الارتفاع له آثاره السلبية من ناحية أخرى، وهي تتمثل في زيادة أسعار المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية وبالتالي ارتفاع قيمة فاتورة الواردات وارتفاع تكاليف النقل بوسائله المختلفة.

قطاع الزراعة والأمن الغذائي :

– حقق انتاج القمح المصري رقما قياسيا خلال العام بعد استنباط أصناف جديدة عالية الانتاجية تصلح زراعتها في جميع الأجواء والأراضي الزراعية، وبذلك تم رفع انتاجية الفدان من ٩ر٢ اردب عام ١٩٨١ إلى ١٥ر٣٥ اردب عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن تصل انتاجية الفدان في المحصول الجديد إلى نحو ١٧ اردبا.

– قرر وزير الزراعة واستصلاح الأراضي تقديم التكنولوجيا الحديثة لأكثر من ٤٠٠ جمعية تعاونية لاستصلاح ٧٥٠ ألف فدان من الأراضي الجديدة والصحراوية وتقديم المشورة الفنية لهذه الجمعيات بتكلفة اقتصادية.

– تم اكتشاف أكبر خزان جوفي للمياه العذبة بوادي طابا، وجرى خلال العام انشاء ١٦ مزرعة في تلك المنطقة على مساحة ٧٠٠ فدان كمرحلة أولى لزراعة الخضر والفاكهة سيتم توزيعها على الشبان والبدو المقيمين هناك بواقع ١٠ أفدنة لكل منهم.

– وافقت كل من الكويت والسعودية على تمويل استصلاح ٤٠٠ ألف فدان بسيناء، ويتكلف الجانب الكويتي ٢٠٠ مليون دولار أمريكي والسعودية ٩٢ مليون ريال سعودي. والمنطقة التي سيتم استصلاحها تشمل المنطقة الساحلية الممتدة من القنطرة شرقاً وحتى العريش غربا، وهي مناطق : سهل الطينة، جنوب سهل الطينة، البردويل ١ ، ٢ ، وادي العريش.

– في اطار تشجيع الاستثمار العربي في مجالات استصلاح الأراضي الصحراوية وافق مجلس الوزراء المصري على تخصيص وتمليك ٣١٣٠ فدانا من الأراضي الصحراوية لبعض مواطني الدول العربية، وذلك لاستصلاحها وزراعتها، واقامة البنية الأساسية اللازمة لها.

– تقرر تمليك الأراضي الصحراوية على ساحل العريش وسيناء للمواطنين ومنح الشبان تيسيرات خاصة لزراعتها واستغلالها.

– بهدف توفير الري للزراعة تم خلال العام تنفيذ مشروعات ري كثيرة لري ٤٠٠ ألف فدان بغرب الدلتا، و٢١٥ ألف فدان أخرى في مناطق الضبعة والحمام، و٢٢٥ ألف فدان في محافظات أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط، و٥٧٠ ألف فدان إلى جانب ٦٠٠ ألف فدان جديدة شمال شرق الدلتا وسيناء.

كذلك هناك مشروعات تنفذ للاستفادة من الخزان الجوفي في الصحراء الغربية لري ٣٠٠ ألف فدان بالاضافة إلى تنقية مياه الصرف لري نحو ٢٠٠ ألف فدان.

– أعلن وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه أمكن الانتفاع باستخدام مياه الصرف الزراعي من ٤٫٦ مليار إلى ٧ مليار متر مكعب، وتدبير ٢٫٦ مليار متر مكعب إلى ٤٫٩ مليار متر مكعب من الخزان الجوفي بالوادي والدلتا، وتوفير فواقد مائية تزيد على مليار متر مكعب نتيجة لتطوير نظم الري، بالاضافة إلى الاستفادة من ٢٫٣ مليار متر مكعب من مياه السدة الشتوية.

– بدأ في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ تشغيل محطة زنين لتنقية مياه الصرف الصحي وكذا محطتي حلوان والجبل الأخضر بطاقة ٩٨٠ ألف متر مكعب يوميا. وتجدر الاشارة إلى أن خطة الدولة تستهدف الوصول بطاقة تنقية مياه الصرف إلى ١٢ مليون متر مكعب يوميا في عام ٢٠٠٠.

– أعلن وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه جرى خلال العام تنفيذ جميع مشروعات البنية الأساسية لاستصلاح ١٫٧ مليون فدان، وأن المياه سوف تجري في ترعة السلام (المرحلة الثانية) وترعة الشباب وترعة الصالحية خلال العام القادم.

– تقرر وقف انشاء الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضي وحل أي جمعية لا تحقق أهدافها خلال ثلاث سنوات.

– تتضمن خطة شركات وزارة الزراعة لاستصلاح الأراضي تخصيص نسبة من المساحات المستصلحة لتمليكها للراغبين من العاملين والعائدين من الدول العربية وتقديم جميع الخدمات الفنية والارشادية لهم لضمان نجاحهم في ادارة مشروعاتهم.

– نجح معهد البحوث الزراعية في استنباط تقاوي مصرية صالحة لزراعة القصب بدلا من استيرادها من الخارج.

– تأثر قطاع الزراعة أيضا بأزمة الخليج نظرا لعودة جانب كبير من العمال الزراعيين ومواكبة عودتهم موسم جني المحاصيل الزراعية الصيفية، وموسم الاعداد للمحاصيل الشتوية، وما سوف ينشأ عن هذه العودة من تخفيض في أجور العمالة الزراعية، وبالتالي تخفيض في تكاليف الإنتاج، فضلاً عما يمكن أن تساهم فيه هذه العمالة في المقابل من آثار إيجابية تتمثل في زيادة المساحات المستصلحة من الأراضي الزراعية وبالتالي زيادة

الإنتاج الزراعي.

قطع الصناعة :

– وافقت الهيئة العامة للتصنيع على إقامة ٩٣١ مشروعاً صناعياً خلال عام ١٩٨٩، تشتمل على ٢٨٣ مشروعاً بالمدن الجديدة تصل تكلفتها إلى ١ر١٣٦ مليار جنيه مصري، وإنتاجها ٣ مليارات جنيه مصري وتوفر ٢١ ألف فرصة عمل تبلغ أجورها ٦١ مليون جنيه مصري.

– دخل مرحلة الانتاج فى بداية العام ٥٩٥ مشروعاً صناعياً بالمدن الجديدة يبلغ إجمالي استثماراتها ٢ر٥٦٣ مليار جنيه مصرى توفر ٣٨ ألف فرصة عمل.

– نجح خبراء الهيئة العربية للتصنيع بمصر في تصميم وإنتاج أول طائرة مصرية خفيفة للأغراض المدنية والعسكرية.

– بدأت شركة النصر لصناعة السيارات المصرية طرح إنتاجها من السيارة الجديدة ١٢٦ التي تبلغ سعتها اللترية ٦٥٠ سي.سي وذلك بالتعاون مع شركة فيات الإيطالية وشركة بولينيز البولندية.

– تم إعداد دراسات جدوى مبدئية لإقامة عدة مشروعات ضخمة لإنتاج ٢٠٠ ألف طن ورق سنوياً بالصعيد باستخدام القصب، وبتكاليف تبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصري.

– قررت مصر والسعودية إنشاء شركات مشتركة تساهم فيها دول الخليج تقوم بإنتاج خامات دوائية بالاعتماد على الصناعات البتروكيماوية القائمة في هذه الأسواق.

– باشرت كلية هندسة القاهرة بإقامة مركز تكنولوجي لشركات الأسمنت يكون مسؤولاً عن إعداد الرسومات لمكونات خطوط إنتاج الأسمنت.

– وافقت الهيئة العامة للاستثمار على تأسيس الشركة المصرية لتصنيع المعدات الهندسية برأسمال ١٠٠ مليون جنيه مصري.

– وافقت الهيئة العامة للاستثمار على إنشاء الشركة المصرية للتحكم الآلي هدفها تصنيع المعدات التي يتم التحكم فيها آلياً.

– تقرر إنشاء شركة هندسية لتصنيع مكونات محطات الكهرباء.

– أثمر التعاون بين المركز القومي للبحوث وشركة السكر والتقطير المصرية عن إيجاد بدائل محلية لأربع مواد هامة تدخل في صناعة السكر، ويمكن إنتاجها محلياً بالكامل بما يوفر للدولة ٢٥ مليون دولار أمريكي سنوياً.

– أعلن وزير الصحة عن اعتماد خطة تطوير القطاع العام الدوائي التي تتكلف ٢٢ مليون دولار أمريكي وتتضمن إنشاء مشروعين يتكلف أولهما ٢ر١٤ مليون دولار أمريكي لمشروعات الإحلال والتجديد بشركات القطاع العام الدوائي، ويتكلف ثانيهما ٧ر٨ مليون دولار أمريكي، وسوف يحقق زيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري سنوياً في إنتاج شركة النصر لصناعة الخامات الدوائية و٨ ملايين دولار أمريكي في التصدير.

قطاع التجارة الخارجية :

– بينت احصاءات وزارة الاقتصاد أن حصيلة الصادرات السلعية في عام ١٩٨٩/٨٨ قد بلغت ٢ر٨١٩ مليار دولار أمريكي، وبلغت الواردات في السنة نفسها ٨ر٢٣٥ مليار دولار أمريكي.

– بينت الاحصاءات نفسها أن الصادرات إلى دول أوروبا الغربية احتلت المرتبة الأولى في عام ١٩٨٩/١٩٨٨ بقيمة قدرها ٢ر١١٤٦ مليون دولار أمريكي، وبنسبة ٧ر٤٠ بالمائة من اجمالي الصادرات تليها الصادرات إلى

آسيا بقيمة قدرها ٨٩٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ٦ر٣١ بالمائة ثم أوروبا الشرقية بقيمة قدرها ١ر٤٩٦ مليون دولار أمريكي بنسبة ٦ر١٧ بالمائة.

– قدرت بعض المصادر المسئولة أن تصل قيمة الصادرات المصرية خلال عام ١٩٩٠ إلى ٣ مليارات دولار أمريكي وأن تصل قيمة الواردات إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي.

– وافقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على السماح لمراكز الخدمة والصيانة باستيراد احتياجاتها من قطع الغيار المحظور استيرادها أو الموقوف فتح اعتماداتها والتي لا يوجد منها إنتاج محلي، كما وافقت على السماح لشركات الطيران المدني باستيراد جميع المعدات المقيد أو المحظور استيرادها أو الموقوف فتح اعتماداتها.

– قرر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السماح للقطاع الخاص بتصدير جميع المنتجات المصرية (ماعدا النفط ومشتقاته، والقطن الخام وغزل القطن، والبطاطس، والألمنيوم الخام والسلع المحظور تصديرها) وتنفيذ الصفقات المتكافئة مع الدول الأخرى دون الارتباط بالقطاع العام، وانتهى بهذا احتكار شركات القطاع العام التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، والشركات العامة في المناطق الحرة التي كانت مختصة بتنفيذ الصفقات المتكافئة.

– صدرت خلال العام القواعد والترتيبات النقدية والمصرفية لتنفيذ قرار وزير الاقتصاد الخاص بالسماح للقطاع الخاص بعقد صفقات متكافئة. ومن هذه القواعد أن لا يترتب على تنفيذ الصفقة المتكافئة تحويل أية عملات أجنبية إلى الخارج، وأن يتم محاسبة المصدرين والمستوردين المحليين في إطار الصفقة بالجنيه المصري على أساس سعر الصرف المعلن بالسوق المصرفية الحرة في تاريخ إبرام الصفقة، وأن تستوفى عند التصدير الاستمارة (ت.ص)، وأن تسدد هذه الاستمارة بالخصم على الرصيد الدائن لحساب الصفقة بالجنيه المصري لدى البنك المنفذ أو بالتسويات بالعملة الحرة.

– أدى تعديل اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الاستهلاك إلى تبسيط الإجراءات في مجال التصدير بحيث أصبحت مصلحة الجمارك تقوم برد ضريبة الاستهلاك على السلع المصدرة خلال أسبوع واحد على الأكثر، مع اختصار مستندات رد الضريبة من ٦ مستندات إلى مستند واحد وهو مستند الإخراج الصادر من مصلحة الجمارك لرد الضريبة فوراً. أما إذا كان المصدر غير منتج فعليه أن يقدم مستنداً واحداً أيضاً هو فاتورة الشراء من المنتج وعليها إقرار منه بسداد ضريبة الاستهلاك.

– أصدرت وزارة المالية قواعد جديدة لتبسيط اجراءات التصدير بنظام «الدروباك» وشملت الرد المباشر لقيمة الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الخام والسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع المصدرة للخارج بحيث يتم رد القيمة المستحقة خلال ثلاثة أيام من تاريخ التصدير، كما تقرر أن تكتفي مصلحة الجمارك بشهادة الصادر وإذن الاستيراد لدى القيمة المستحقة من الضرائب والرسوم الجمركية .

– قامت مصلحة الجمارك كذلك بتبسيط اجراءات التصدير بنظام «الدروباك» بالاكتفاء بحزم الطرود وختمها بالرصاص الجمركي، أو تأمين وسائل النقل إذا كانت مغلقة بأقفال وأختام دون الحاجة إلى فتح الطرود بالكامل للمعاينة، كما ألغت شهادة إجراءات الترانزيت الجمركية، والاكتفاء بطلب تخزين، وأعفت أيضاً البضائع التي تنقل إلى المستودعات الخاصة من ضمانات النقل.

– وفي إطار تبسيط اجراءات التصدير قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتخفيض اجراءات التصدير بحيث تقتصر على مستندين فقط، هما الشهادة الجمركية واستمارة (ت.ص) مع مد فترة استرداد حصيلة الاستيراد من النقد الأجنبي إلى ١٢ شهراً، واختصار عدد المستندات الخاصة بقيد المصدر في سجل المصدرين من ١٣ مستنداً إلى ٥ مستندات على أن يتم القيد خلال ٢٤ ساعة.

– تجاوباً مع اقتراح لصندوق النقد الدولي، بدأت الحكومة المصرية بمراجعة القوائم الخاصة بالسلع المحظور

استيرادها من الخارج والتي يبلغ عددها ١٨٦ سلعة وذلك لدراسة إمكانية إلغائها خلال المرحلة المقبلة واستبدال هذا النظام بنظام التدرج في الرسوم الجمركية وفقاً لأهمية السلعة بالنسبة للسوق المصرية.

– أنشأ مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي نظامين جديدين لتسوية المنازعات بالإضافة إلى التحكيم وهما نظام «التوفيق» ونظام «الخبرة القضائية»، كما أنشأ معهداً للاستثمار كمنظمة مستقلة لاعداد الندوات وبرامج التدريب للمحكمين.

– تأثر حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية نتيجة لأحداث الغزو العراقي للكويت وكانت صادرات مصر إلى الدول العربية قد بلغت في عام ١٩٨٨/٨٧ نحو ٣٩٠ مليون جنيه مصري بنسبة ١٠ بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية للخارج، وبلغت الصادرات من الخدمات للدول العربية في العام نفسه نحو ٦٤١ مليون جنيه مصري وبلغت المدفوعات المصرية عن الوادرات السلعية العربية نحو ٢١٦ مليون جنيه مصري. أما المدفوعات عن الخدمات فقد بلغت نحو ٥٠٢ مليون جنيه مصري.

وفي مجال النقل والمواصلات :

– عبرت قناة السويس خلال العامين الماضيين ٧٧٨ سفينة حملت ٥٠ مليون طن علاوة على زيادة حجم سفن الحاويات وحاملات السيارات والناقلات.

– احتفلت هيئة قناة السويس خال العام بالعيد العاشر لتطويرها الذي أثمر عن عبور ناقلات البترول العملاقة المحملة مما نتج عنه زيادة معدلات عدد وحمولات السفن.

– يعادل حجم قناة السويس في الوقت الحاضر ١٤ ضعف حجمها عند افتتاحها عام ١٨٦٩، وأربعة أضعاف حجمها عند التأميم، و٢ر٥ حجمها عند إعادة افتتاحها عام ١٩٧٥، وينقل من خلالها في الوقت الحاضر ١٤ بالمائة من حجم التجارة العالمية، و٢٦ بالمائة من صادرات نفط الخليج العربي، و٤١ بالمائة من البضائع المتداولة بموانىء الخليج العربي، و٢٢ بالمائة من البضائع الجافة المنقولة من وإلى البحر الأحمر وموانىء الخليج وشرق أفريقيا.

– تم في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٠ الإنتهاء من تنفيذ إنشاءات الأرصفة العميقة الجديدة بميناء الأدبية، واستمر العمل في إنشاءات الأرصفة العميقة الجديدة لميناء بورسعيد ونويبع، كما تقرر خلال العام اعداد ميناء الدخيلة لاستقبال السفن العملاقة التي لا تستطيع دخول ميناء الاسكندرية وتزويد الميناء بالصوامع لتفريغ القمح الذي تحمله السفن ذوات الغاطس الكبير.

– خفضت شركات النقل البحري المصرية خلال العام أجور الشحن بنسبة ٥٠ بالمائة عن الأسعار المقررة سواء أكان ذلك بالنسبة للبضائع التي يتم شحنها بوسائل الشحن والتفريغ التقليدية أم بمحطات تداول الحاويات.

– وضعت خطة لاستقطاب حاويات الترانزيت الدولية للعمل بالموانىء المصرية عن طريق منحها تخفيضات في التعريفات وتيسير تداولها بالموانىء المصرية ووضع خطة تسويق طويلة الأجل.

– تم خلال العام افتتاح خط ملاحي بين الاسكندرية واللاذقية وهوالجسر البحري الأول الذي يربط بين الميناءين، تنفيذاً للاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين مصر وسوريا.

– تم خلال العام افتتاح خط ملاحي منتظم بين السويس والحديدة في الجمهورية اليمنية.

– تم في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ تشغيل خط بري بين القاهرة ودمشق عبر الأراضي الأردنية، بواقع رحلة واحدة أسبوعياً قابلة للزيادة.

– تقرر إنشاء شركتين مشتركتين للنقل البحري والبري بين مصر والسعودية بهدف تيسير حركة التبادل التجاري

ونقل الركاب بين البلدين.

– تقرر تكوين شركة طيران مصرية كويتية مشتركة برأسمال ١٠٠ مليون دولار أمريكي تتولى التشغيل غير التقليدي في نقل الأفواج السياحية والرحلات العارضة بين مراكز التجمع السياحي في أوروبا ومصر والكويت بالإضافة إلى الشحن الجوي.

– أعلنت الهيئة المصرية العامة للبترول أن طاقة أنبوب السويس/ المتوسط (سوميد) البالغة ١٠٦ ملايين برميل يومياً سوف تزداد بنسبة ٥٠ بالمائة. بزيادة طاقة منشآت التخزين الموجودة في طرف الأنبوب على البحر الأبيض المتوسط وبناء خزانات إضافية في طرف الأنبوب الواقع على خليج السويس والبالغ طوله ٢٢٠كم.

– تأثرت حركة قناة السويس في الشهور الخمسة الأخيرة من العام بأحداث أزمة الخليج، وتكبدت خسائر سوف تتجاوز حسب تقديرات رئيس هيئة قناة السويس – نشرتها مجلة الميدل ايست – ٥٦ مليون دولار أمريكي سنوياً، بالإضافة إلى أن ايرادات شركات الخدمات الملاحية، وإيرادات مؤسسة النقل البحري وشركة القناة للتوكيلات البحرية والتي يرتبط نشاطها جميعاً بحركة السفن العابرة بالقناة سوف يتراجع. غير أنه يصعب قياس هذا النقص في الظروف الحالية، إلا أن تقريراً تقدمت به مصر لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بين أن النقص المنتظر بشكل عام في حركة الملاحة يكلف مصر ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار أمريكي في العام.

القطاع السياحي :

– في إطار تطوير السياحة المصرية تم إعداد خطة جديدة للتنمية السياحية تتكلف ٦٠٠ مليون جنيه مصري لإقامة مشروعات وقرى سياحية بمناطق الجذب السياحي الجديدة في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ٦٠٠ مليون دولار أمريكي ستقدم من البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية والصناديق العربية لتمويل مشروعات البنية الأساسية بهذه المناطق بما يتيح تهيئة مناخ الاستثمار وتزويد الأراضي بالمرافق الأساسية والضرورية لخدمة مشروعات التنمية السياحية.

– تضررت السياحة المصرية بسبب الغزو العراقي للكويت، إذ ألغى الكثير من الوفود السياحية برامجها داخل القاهرة كما قل عدد الليالي السياحية عن الشهور السابقة للغزو بنسبة ٤٣ بالمائة. وتقدر وزارة السياحة في مصر مقدار الانخفاض المتوقع فى إيرادات السياحة بما يتراوح بين ١ و١ر٥ مليار دولار امريكي في العام، وسوف يؤدي هذا الانخفاض إلى آثار سلبية تتمثل في انكماش إيرادات شركة مصر للطيران، وإيرادات الشركات العاملة في مجال السياحة، فضلاً عن الإنكماش في حجم المبيعات من المنتجات المصرية التي تباع للسائحين، بالإضافة إلى انكماش المشروعات السياحية بوجه عام واضطرار المنشآت السياحية إلى الاستغناء عن جانب من العمالة لديها.

– وافق وزير السياحة على تنفيذ مشروع سياحي بشرم الشيخ على مساحة ألف فدان بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي يتضمن إنشاء تجمع عمراني في جنوب سيناء يضم ثلاث قرى سياحية وفندقية طاقتها ٧ آلاف سرير بالإضافة لمساكن ومدارس ومستشفيات وخدمات اجتماعية.

– في إطار تشجيع الاستثمار العربي في إقامة المشاريع السياحية في مصر، وافق مجلس الوزراء المصري على شراء عدد من المواطنين العرب مساحات من أراضي قرية مارينا السياحية في منطقة العلمين شمال مصر لإقامة وحدات سياحية عليها.

– حصلت إحدى شركات الفنادق البريطانية على عقد استثمار فندق هيلتون النيل بالقاهرة لمدة ٢٥ سنة ودفعت الشركة للحكومة المصرية مبلغ ٢٢ مليون دولار أمريكي مقابل حقوق الاستثمار.

– تم توقيع عقد مشروع حماية شاطىء بلطيم وتغذية شواطىء الاسكندرية بالرمال.
– تم اعداد الدراسات اللازمة لإقامة قريتين جديدتين على شاطىء البحر الأبيض المتوسط، الأولى بمنطقة الجزيرة الخضراء شمال مطوبس، والثانية شرق بلطيم بمنطقة الحماد.

وفى مجال القوى العاملة :

– عاد عدد كبير من العمال المصريين الذين كانوا يعملون في الكويت والعراق بسبب الاحتلال العراقي للكويت، وأفادت المصادر المصرية أن نحو نصف مليون عامل عادوا إلى مصر حتى منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠، وسوف يتطلب ذلك من الدولة استثمارات إضافية لتشغيل هؤلاء العائدين.
– سوف ينشأ عن هذه الأعداد الكبيرة للعائدين زيادة في الضغط على استهلاك السلع والخدمات مما يتطلب من الدولة زيادة مخصصات الدعم للسلع التموينية والسلع الأساسية.
– قدمت حكومة الكويت منحة مقدارها ١٢٠٠ جنيه مصري لكل عائد من الكويت بشرط استمرار العلاقة التعاقدية بين العامل وجهة العمل للذين كانوا في أجازات أثناء وقبل وقوع الغزو للكويت، من المتعاقدين أو أصحاب الأعمال، وأن يكون لديهم إقامة سارية المفعول أثناء وقوع الغزو.
– أوصت ندوة «المصريون العائدون من الكويت والعراق» التي نظمتها وزارة الهجرة المصرية باستمرارية الجهود الفاعلة المبذولة لاستقبال العائدين من منطقة الخليج العربي واستيعابهم داخل المجتمع المصري، وضرورة تحديث وتكثيف دراسة أسواق العمل في الخارج للتعرف على المتغيرات الجديدة والمتوقعة للطلب على هذه الأسواق وربطها بسياسة التعليم والتدريب في مصر، مع وضع إطار تنظيمي من خلال الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول المستقبلة للعمالة المصرية أو التي تمثل سوقاً لها بالشكل الذي يكفل وفاء العمالة المصرية باحتياجات تلك الدول.
– تم الاتفاق مع الجماهيرية الليبية على تزويدها بالعمالة الماهرة في مختلف التخصصات لتحل محل العمالة الأجنبية.

وفي مجال البنية الأساسية :

– تقرر الإسراع في تنفيذ عملية ازدواج طريق مرسى مطروح – السلوم الذي يربط مصر وليبيا، وفي توسيع طريق الشط– النخل – رأس النقب ليكون عرضه ١١ر٥ متراً مع تأمين منحنياته لأهميته في ربط مصر بالدول العربية عبر ميناء نويبع.
– تم افتتاح طريق الاسماعيلية – بورسعيد المزدوج بطول ٨٠ كيلو متراً، وبتكاليف بلغت ٥٠ مليون جنيه مصري، كما تم افتتاح الرصيف المتعدد الأغراض بميناء بورسعيد الذي يضم مخزناً لاستيعاب ٦٠ ألف حاوية سنوياً، وبلغت تكلفته ٢٤ مليون جنيه مصري، وتم كذلك افتتاح كوبري الجميل بطريق بورسعيد.
– تم تجديد ٢٥٢ كيلو متر سكك حديد، كما تم ازدواج الخط الحديدي بين أسيوط، سوهاج، نجع حمادي، والأقصر بطول ٣٠٠ كيلو متر.
– بدأ العمل في مد خط سكك حديدية بين السلوم بمصر وطبرق بليبيا لربط مصر بالمغرب العربي.

انعكاسات أزمة الخليج :

بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من آثار على القطاعات الاقتصادية المختلفة فإن أزمة الخليج قد تركت آثاراً

اقتصادية أخرى نوجزها فيما يلي :

– تأثر الدخل الناجم عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج نتيجة لعودة هذا العدد الكبير من العراق والكويت والذين ضاعت أموالهم المدخرة في البلاد التي كانوا يعملون بها نتيجة لعمليات النهب التي تمت في أعقاب الغزو العراقي للكويت، مما يؤثر على الإيرادات الجارية، حيث قدرت تحويلاتهم النقدية والعينية بنحو ٣٢٤٠ مليون دولار أمريكي منها تحويلات نقدية تتم عن طريق السوق المصرفية تقدر بنحو ١١٧٠ مليون دولار أمريكي تمثل ثلث إجمالي الإيرادات الجارية للدولة.

– تأثرت المشروعات المشتركة التي أسفرت عنها محاولات التكامل الاقتصادي العربي وعملية الاستثمارات العربية في مصر نتيجة للظروف الراهنة مما يؤثر على الإنتاج السلعي في مصر. فضلاً عن زيادة الضغط على الاستثمار بالإسكان من شقق وشراء أراض من قبل العرب القاطنين بمصر – وبخاصة مواطني الكويت – مما يرفع أسعار الشقق والأراضي.

– وبالرغم من أن هناك أثراً إيجابياً لأزمة الخليج يتمثل في زيادة عائدات الدولة من تصدير البترول الخام – كما بينا ذلك من قبل – نتيجة لارتفاع أسعار البترول مما يعني إفادة الدولة من زيادة محققة في إيراداتها من العملة الصعبة، فإن النتيجة الصافية للآثار التي سوف تجلبها الأزمة ستكون خسارة محققة حيث يقدر الدخل الناتج عن السياحة والملاحة بقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج الذي ستخسره الدولة بنحو ٥ مليارات دولار أمريكي، فضلاً عن الأعباء الإضافية التي سوف تتكبدها الدولة في سبيل إيجاد فرص عمل للعائدين من الخارج وإعانتهم على أعباء المعيشة بالإضافة إلى إعانة نسبة من مواطني الكويت الوافدين على مصر.

أحداث سياسية :

– زار السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية عدة دول عربية وأجنبية وشارك بمؤتمري قمة بغداد الطارىء، وقمة القاهرة الطارىء، اللذين جاء ذكرهما في الجزء الأول من التقرير.

اللذين جاء ذكرهما في الجزء الأول من التقرير.

– زار القاهرة خلال العام عدد كبير من الرؤساء العرب من بينهم الرئيس السوري حافظ الأسد الذي تعد زيارته بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٧ أول زيارة لرئيس سوري لمصر منذ ما يزيد على ثلاثة عشر عاماً، كما زارها أيضاً الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في ١٩٩٠/٣/٦ وهى أول زيارة لرئيس تونسي لمصر منذ خمسة وعشرين عاماً.

– شارك السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية في أعمال قمة رباعية تم عقدها في مصراته بليبيا ضمت قادة سوريا، ومصر، والسودان، وليبيا، بحثت أزمة الخليج وامكانية ايجاد مخرج سلمي لها.

– قام السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢ هي الأولى منذ انقطاع العلاقات بين البلدين قبل ثلاثة عشر عاما، كما أجرى أيضا زيارة خاصة إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠ أثناء عودته من مؤتمر القمة العربي الطارىء المنعقد في بغداد، أطلع فيها الرئيس حافظ الأسد على مجريات القمة.

– عقد الرئيسان حافظ الأسد ومحمد حسني مبارك اجتماعا في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٤ تناولا خلاله الوضع في المنطقة وتطور الأزمة في الخليج والجهود المبذولة لمعالجتها بالاضافة إلى العلاقات الثنائية.

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا : جهات التمويل العربية :				
حكومة المملكة العربية السعودية	١٩٩٠	٥٠٠ مليون	دولار أمريكي	منحة لمشروعات مختلفة
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٠	٢٠٧ مليون	ريال سعودي	تمويل بناء جزء من مصنع لسكر البنجر في الدلتا
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٠	٩٤ مليون	ريال سعودي	اقامة قناة لنقل مياه النيل لصحراء سيناء
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٠	٦٤ مليون	ريال سعودي	تمويل مشروع طريق القاهرة – أسيوط
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠/٣/٢٢	٧ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع توسعة مصنع رماد الصودا
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠	١٥٠ الف	دينار كويتي	منحة تمويل اعداد خطة للتنمية السياحية بجنوب سيناء
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠	٥٠٠ الف	جنيه مصري	منحة لاستكمال المرحلة الثانية لمشروع بنك المعلومات لقطاع الكهرباء
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠	٣ر٥ مليون	جنيه مصري	منحة لمعالجة مياه المجاري والصرف الصحي
صندوق النقد العربي	١٩٩٠/١/١٨	٦ر٦٢٥ مليون	دينار عربي حسابي	قرض تعويضي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٠	٢٠٠ مليون	دولار أمريكي	مشروع لري ٤٠٠ ألف فدان في سيناء
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٠	١٠ مليون	دينار كويتي	تطوير مصانع الحديد والصلب
ثانيا : جهات التمويل الأخرى :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠	٣٥ مليون	دولار أمريكي	تدعيم الصناعات الكهربائية
بنك التنمية الافريقي	١٩٩٠	٢٠٠ مليون	دولار أمريكي	اصلاح هيكل الاقتصاد المصري
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٠	٧٥ مليون	دولار أمريكي	قرض ميسر لتمويل مشروعات استثمارية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠	٤٠ مليون	دولار أمريكي	مشروع تطوير البنية الأساسية للحاصلات البستانية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠	٣٠٠ مليون	دولار أمريكي	اصلاح هيكل الاقتصاد المصري
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠	١٠٠ مليون	دولار أمريكي	دعم شركات المقاولات والتشييد وتطويرها
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠	٣١ مليون	دولار أمريكي	تجديد واحلال محطات الري والصرف
الحكومة الكندية	١٩٩٠	١٠ مليون	دولار كندي	منحة بسبب أزمة الخليج
الحكومة الكندية	١٩٩٠	١٥ مليون	دولار كندي	منحة لدعم المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة
الحكومة الكندية	١٩٩٠	٥ مليون	دولار كندي	منحة لتمويل مشروع انشاء صومعة للغلال في المنصورة
الحكومة الكندية	١٩٩٠	١٠ مليون	دولار كندي	تطوير مشروعات مجرى النيل
هيئة التنمية الامريكية	١٩٩٠	١ر٥ مليون	دولار أمريكي	تمويل المشروعات الحرفية للصناعات الصغيرة
الحكومة الألمانية	١٩٩٠	٢٦ مليون	مارك ألماني	منحة لتمويل مشاريع في مجالات الكهرباء والزراعة والاتصالات السلكية
الحكومة الالمانية	١٩٩٠	٢ مليون	دولار أمريكي	منحة لدعم أبحاث ٦ معاهد مائية
الحكومة الأمريكية	١٩٩٠	١٥٣ مليون	دولار أمريكي	قرض لشراء قمح من الولايات المتحدة الأمريكية

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الحكومة الأمريكية	١٩٩٠	٢٧٨ مليون	دولار أمريكي	٥ منح لمشاريع الصرف الصحي والري والطاقة وعدد كبير من المشروعات الصغيرة
الحكومة الأمريكية	١٩٩٠	١٥ مليون	دولار أمريكي	اصلاح العجز في ميزان المدفوعات
الحكومة الأمريكية	١٩٩٠	٧٦ مليون	دولار أمريكي	منحة لدعم الاقتصاد القومي
الحكومة الألمانية	١٩٩٠	٢٠٠ مليون	مارك ألماني	منحة للاستيراد السلعي لتخفيف آثار أزمة الخليج
الحكومة الألمانية	١٩٩٠	١٠٠ مليون	مارك ألماني	منحة لتمويل مشروعات الكهرباء والطاقة والسياحة واستصلاح الأراضي
الحكومة الهولندية	١٩٩٠	١٥ مليون	فلورين	منحة سنوية للزراعة
الحكومة الهولندية	١٩٩٠	٥٠ مليون	جنيه مصري	معونات لتطوير مياه الشرب بالاسكندرية
الحكومة الهولندية	١٩٩٠	٤١ مليون	دولار أمريكي	منحة لمواجهة آثار أزمة الخليج
الحكومة الهولندية	١٩٩٠	٩ مليون	فلورين	منحة لتنمية موارد المياه الجوفية
الحكومة الدانماركية	١٩٩٠	١٦٠ مليون	كرونة	منحة لتحسين الحالة الصحية والمعيشية في مدينة ادفو
الحكومة الدانماركية	١٩٩٠	١٨٠ مليون	كرونة	تمويل مشروعات البنية الأساسية بالخطة الخمسية
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	٩٧٠ مليون	فرنك فرنسي	منح لدعم ميزان المدفوعات ومواجهة آثار أزمة الخليج
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٩٩٠	٦٦ مليون	دولار أمريكي	منحة لتوفير المواد الغذائية
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٩٩٠	٣٥ مليون	جنيه استرليني	تنمية الصحراء الغربية بالوادي الجديد
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٩٩٠	٥٠ مليون	دولار أمريكي	قروض ميسرة للفلاحين
الاتحاد المصرفي التجاري النمساوي	١٩٩٠	١٢٠ مليون	دولار أمريكي	ضمانات لصفقات تجارية بين البلدين على أساس المقايضة
الحكومة السويدية	١٩٩٠	١٠ مليون	دولار أمريكي	منحة
الحكومة الايطالية	١٩٩٠	١٥٠ مليون	دولار أمريكي	تمويل استيراد سلع ايطالية
الحكومة الايطالية	١٩٩٠	٣٩ مليون	دولار أمريكي	تمويل مشروع محطة الصرف بالجبل الأخضر
الحكومة اليابانية	١٩٩٠	٣٠٠ مليون	دولار أمريكي	مساعدة بسبب أزمة الخليج
الحكومة اليابانية	١٩٩٠	٣٣٦ مليون	دولار أمريكي	للاستيراد السلعي
الحكومة اليابانية	١٩٩٠	٣٠٠ مليون	دولار أمريكي	للاستيراد السلعي
الحكومة اليابانية	١٩٩٠	٣ مليون	دولار أمريكي	منحة لانشاء وحدة تجارب لصناعة الغزل والنسيج
حكومة كوريا الجنوبية	١٩٩٠	١٥ مليون	دولار أمريكي	منحة

٤٠١٨ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٨ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

– حدد قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ في المادة الأولى منه مجالات الاستثمار المتاحة في اطار السياسة العامة للدولة وأهداف وأولويات الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك على النحو التالي:

(أ) بنظام الاستثمار الداخلي في مجالات استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية والصناعة

والسياحة والاسكان والتعمير*.

(ب) بنظام الاستثمار في المناطق الحرة.

– أضيف بعد ذلك بقرارات وزارية مجالات استثمار أخرى تشتمل على خدمات اصلاح وصيانة السيارات والمعدات الثقيلة ومحطات المياه، والخدمات الفنية المتعلقة بانتاج البترول.

– من أجل تسهيل معرفة امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة، وافق مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار على القائمة السلبية** التى تشتمل على الأنشطة التالية التى تحتاج إلى موافقات مسبقة من الهيئة:

أولا : الأنشطة عالية الاستهلاك للطاقة:

– خام الألمنيوم والسبائك الحديدية.

ثانيا : صناعات التجميع:

تصنف صناعات التجميع طبقا لنسب التصنيع المحلي للمكونات بالنسبة للمنتج النهائي وذلك للفترة حتى نهاية ١٩٩٣، جميع المنتجات الواردة بالآتي لن تعتمد تلقائيا في حالة عدم الوفاء بالحد الأدنى المذكور لمكونات التصنيع المحلي:

١ – منتجات بمكونات تصنيع محلي لا يقل عن ٦٠٪.

– الأجهزة المنزلية.

– اللواري والأتوبيسات الكاملة.

– المعدات الزراعية ومعدات الري والجرارات الزراعية.

– الموتوسيكلات والدراجات.

– محركات الديزل والمحركات الكهربائية.

– عدادات المياه وعدادات الكهرباء.

– آلات الورش.

٢ – منتجات بتصنيع محلي لا يقل عن ٤٠٪.

– أجهزة الفيديو المنزلية.

– سيارات الركوب.

– صناعات المركبات الصيدلية.

---

* يجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار اضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد وأنشطة اقتصادية تتطلب تقنيات حديثة أو تهدف إلى زيادة التصدير أو خفض الاستيراد أو تكثيف استخدام الأيدي العاملة.

** الأنشطة غير الواردة بهذه القائمة تعتبر موافق عليها تلقائيا طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها حاليا وتجدد هذه القائمة سنويا.

ثالثا : كل المنتجات الحربية والصناعات المتصلة بها*.

رابعا : الدخان ومنتجات الدخان (الطباق).

خامسا : الاستثمار في شبه جزيرة سيناء (عدا التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية).

٢٠٤٠١٨ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

٥٠١٨ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (ألف جنيه مصري)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف جنيه مصري)
٤٢	صناعي، زراعي سياحي، تمويل، وخدمات	١٩٩٠	٤٤٣٤٠٩	سعوديون	١٢٧١١٩
				سوريون	١٢٩٢٠
				لبنانيون	٤٤٦٨٢
				اماراتيون	١٣٠٠
				يمنيون	٤٥٢١
				أردنيون	٣٤١٣٥
				عراقيون	٨٢٥
				كويتيون	٢٢٥٣٤
				سودانيون	٢٨٦٠
				مغاربة	٦٧٥
				ليبيون	٥٦٢
				عرب غير محددين	٢٠٧٨٤

* الصناعات المتصلة تشتمل على انتاج المفرقعات ومواد النسف والكيماويات الخاصة بهذه المنتجات أو التى لها استعمالات عسكرية، والمواد المشعة، وأجهزة الاتصال (سلكية ولاسلكية) وذات الاستعمال العسكري.

(١٩)

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة المغربية
لعام ١٩٩٠

شهد العام جملة من الوقائع والأحداث، كان أبرزها على الصعيد المغاربي مواصلة تثبيت دعائم اتحاد المغرب العربي، وعلى الصعيد المحلي أظهرت النتائج الأولية لأداء الاقتصاد المغربي انتعاشا حقيقيا في النشاط الاقتصادي، كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير المهمة في اطار الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة، اشتملت على الغاء ديون نادي لندن، ونادي باريس، وتخفيض قيمة الدرهم، واعداد الاجراءات والترتيبات المالية والفنية اللازمة لبدء تنفيذ عملية التخصيص (الخوصصة). كما شهد العام بعد نشوب أزمة الخليج زيادة في تكاليف استيراد النفط وتحمل أعباء مالية اضافية.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠١٩ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد عام ١٩٩٠ صدور عدد من التشريعات المتصلة بالمجالات التالية :

– في مجال الشؤون المالية صدر الظهير الشريف رقم (٢٣٥ر٨٩ر١) بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣٠ بتنفيذ قانون المالية لسنة ١٩٩٠ رقم (٨٩ر٢١) وصدر عن وزير المالية القرار رقم (٩٠ر٨٩٥) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٧ بتغيير القرار رقم (٩٠ر٤٧٥) الصادر في ١٩٩٠/٣/٢١ حيث أكد التغيير ضرورة ابلاغ المقرضين المقبولين للاكتتاب في أذونات الخزينة عن طريق المنافسة بتاريخ اصدار تلك الأذونات وأجلها وتاريخ الانتفاع بها ومبلغ الاصدار، وقبول العروض التي يتبين أنها أكثر فائدة للخزينة العامة باعتبار أسعار الفائدة والمبالغ التي تقترح الهيئات المقرضة الاكتتاب بها. وصدر أيضا عن وزير المالية القرار رقم (٩٠ر٨٩٧) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بتغيير القرار رقم (٨٢ر٣٧٢) الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣ بشأن تنظيم الفوائد الدائنة التي تدفعها البنوك ومؤسسات القرض الشعبي وأوجب القرار الجديد ألا تقل أسعار المكافأة السنوية على الودائع لأجل وأذون الصندوق لثلاثة أشهر عن نسبة ٨ر٥ بالمائة، ونص على عدم تقييد المكافأة بسعر محدد فيما زاد على ثلاثة أشهر. وصدر عن وزير المالية القرار (٩٠ر٨٩٨) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بشأن تنظيم الفوائد المطبقة على عمليات القرض الذي يمنحه القرض العقاري والفندقي ونص على أنه ابتداء من ١٩٩٠/١٠/١ لا يجوز زيادة أسعار الفائدة المستحقة على القروض التي تتعدى مدتها سنتين والمسموح بها من القرض العقاري والفندقي لعملائه بأكثر من ثلث السعر المتوسط للفوائد المطبقة على أذون الخزينة لمدة سنة الصادرة عن طريق السمسرة خلال الأشهر الثلاثة السابقة لمنح الائتمانات المذكورة حسبما هو صادر عن بنك المغرب، وينسخ هذا القرار قرار وزير المالية رقم (٨٨ر٤٣٢) الصادر بهذا الشأن بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩. وصدر القرار (٩٠ر٩٠٠) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ بتنظيم الفوائد المطبقة على عمليات الائتمان التي يقوم بها البنك الوطني للانماء الاقتصادي على نفس الأسس المذكورة آنفا، وصدر القرار رقم (٩٠ر٩٢٦) بالاذن للبنك الوطني للانماء الاقتصادي ليقوم في نطاق الضمان المخول بمرسوم (٢٧٦ر٨٩ر٢) باصدار مستمر لاذون السنوات الخمس لا يجاوز مبلغه الاسمي مائتي مليون درهم* (٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ويعرض هذا الاصدار للاكتتاب فيه لغاية تاريخ ١٩٩١/٩/١٤ وفقا لاحكامه.

---

* الدرهم المغربي يعادل ١٢٥ر٠ دولار أمريكي كما في ١٩٨٩/١٢/٣١.

وصدر القرار رقم (٩٠ر٦٩٠) بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ بقائمة المؤسسات البنكية والإئتمانية المعتمدة لمنح قروض بقصد مساعدة الراغبين في إنجاز بعض المشاريع، وصدر القرار رقم (٨٩ر١٨٣٩) بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢ باصدار أنون للخزينة أجلها سنتان تخصص للمغاربة المقيمين بالخارج وأوجب أن تكون الأموال المستعملة للاكتتاب متأصلة من تحويلات العملة المنجزة ابتداء من أول يونيو/حزيران ١٩٨٩، وأن يحتفظ بها في الحساب بين تاريخي التحويل والاكتتاب.

– وعلى صعيد الأحكام المنظمة للاستثمار في بعض القطاعات صدر المرسوم رقم (٨٩ر٥٨٧ر٢) بتاريخ ١٩٩٠/١/١٩ الذي نص على أن تتحمل الدولة جزء الفائدة المنصوص عليه بالقانون رقم (٢١ر٢٨) بشأن القروض المالية الممنوحة من قبل مؤسسات الإئتمان التي تكون معتمدة من وزير المالية للاستثمارات البحرية. وصدر المرسوم رقم (٨٩ر٥٨٨ر٢) بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥ بتحديد الوثائق التي يجب ارفاقها بطلبات استرجاع رسوم الاستيراد وطلبات استرجاع الاقتطاع الضريبي في إطار الاستثمارات الصناعية المستفيدة من تطبيق القانون رقم (٨٢ر١٧) المتعلق بالاستثمارات الصناعية.

– وعلى صعيد الضرائب والرسوم الجمركية صدر الظهير الشريف رقم (٨٩ر٢٢٨ر١) بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣٠ بتنفيذ القانون رقم (٨٩ر٣٧) بشأن استحداث ضريبة حضرية تفرض سنوياً على العقارات المبنية والمباني على اختلاف أنواعها التي يتخذ مالكوها منها جميعاً أو من بعضها سكناً رئيسياً أو ثانوياً لهم أو يضعوها كلها أو بعضها مجاناً تحت تصرف أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم ليجعلوا منها سكناً لهم ويدخل في ذلك الأراضي المقامة عليها تلك العقارات والمباني الآنفة الذكر والأراضي المتصلة بها. وتفرض هذه الضريبة على العقارات المبنية التي يخصصها مالكوها لمزاولة نشاط مهني أو أي شكل من أشكال الاستغلال، واشتمل القانون على كيفية احتساب الضريبة والأحكام المتعلقة بتطبيقه. وصدر الظهير الشريف رقم (٨٩ر٢٣٣ر١) بتنفيذ القانون رقم (٨٩ر٢٢) بشأن استحداث ضريبة عامة على الدخل واشتمل الظهير على الأحكام المتعلقة بهوية الخاضع للضريبة والأحكام المتعلقة بالتكاليف غير القابلة للخصم كلياً أو جزئياً.

وصدر الظهير الشريف رقم (٨٩ر٢٣٤ر١) بتنفيذ القانون رقم (٨٩ر٤٠) الذي فرض رسم النظافة سنوياً على العقارات المبنية والمباني على اختلاف أنواعها وعلى المكنات والآلات الموجودة داخل الدوائر التي تفرض فيها الضريبة الحضرية. وصدر المرسوم رقم (٨٩ر٥٩٢ر٢) بفرض رسم على تذاكر السفر بالطائرات من المغرب إلى الخارج التي تسلمها بالمغرب شركات النقل الجوي، ويجري تطبيق الرسم ابتداء من أول يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ وحدد مبلغ الرسم المشار إليه بأربعين درهماً عن كل تذكرة مسلمة لمسافر. وصدر عن وزير المالية القرارات المرفقة (٩٠ر١٣٠)، (٩٠ر٢٠١)، (٩٠ر٤٥٦)، (٩٠ر٤٨١)، (٩٠ر٥٠٤)، (٩٠ر٥١٥)، (٩٠ر٥٢٠)، (٩٠ر٧٧٤)، (٩٠ر٧٧٥)، (٩٠ر٧٧٦) وتعلقت تلك القرارات بتغيير تعريفة الرسوم الجمركية أو وقف استيفاء تلك الرسوم عند استيراد بعض المنتجات وفقاً للبيانات الواردة في الجداول المضافة إلى هذه القرارات.

– وعلى صعيد تنظيم العمل صدر المرسوم رقم (٩٠ر٣٤٩ر٢) بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٥ بتحديد مبلغ خمسة دراهم واثنين وعشرين سنتيما (٢٢ر٥) باعتباره الأجرة الدنيا عن الساعة الممنوحة للعمال والمستخدمين في الصناعة والتجارة والمهن الحرة، كما حدد مبلغ سبعة وعشرين درهماً وثلاثة سنتيمات (٠٣ر٢٧) باعتباره قسط الأجرة اليومية الواجب أداؤها نقداً في الفلاحة.

٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية و جماعية :

١٠٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية :

تم خلال العام التوقيع على الاتفاقيات التالية :

– التوقيع في ختام أعمال اللجنة المشتركة الجزائرية المغربية في الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٥، على ثلاث اتفاقيات للتعاون، منها اتفاقيات حول تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين، وأخرى حول العلاقات التجارية والجمركية، وثالثة لإنشاء شركة مختلطة لإنجاز أنبوب الغاز الذي يربط بين الجزائر وأوروبا مروراً بالمغرب.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٧ على نشر اتفاقية التعاون في مجال اليد العاملة مع دولة قطر.

– المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ على الاتفاق المبرم بالرباط بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٩ مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تعديل المادة السابعة من الاتفاقية المبرمة بين الدولتين في مجال الاستثمار والتنمية يوم ١٩٨٢/٦/١٥.

– المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ على الإتفاق المبرم بمسقط في ١٩٨٥/١/٢٤ مع سلطنة عمان بشأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وما وراءهما.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٧ على مبدأ انضمام المملكة المغربية إلى اتفاقية إنشاء المعهد العربي للتخطيط بالكويت الموقعة بالكويت بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠.

– الموافقة على نشر اتفاقية التعاون في مجال اليد العاملة مع الجمهورية العراقية الموقعة في بغداد بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٠.

– الموافقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٦ على تصديق تعديل المادتين ١١ و١٢ من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بمقتضى القرارين الموقعين بتونس بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٣.

– التوقيع في ختام اللجنة الكبرى المشتركة المغربية الليبية على اتفاقيتين، الأولى حول إنشاء لجنة كبرى مشتركة للتعاون بين البلدين، تكلف بدراسة وإعداد مختلف مجالات التعاون بين البلدين وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وتتعلق الاتفاقية الثانية بإقامة وحدة جمركية بينهما بصفة تدريجية وإعفاء البضائع ذات المنشأ والمصدر المحلي من الرسوم والضرائب المفروضة عند الاستيراد.

٢٠٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات غير عربية :

– الموافقة على الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للسلع بواسطة دفاتر النقل الدولي عبر الطرق وملحقاتها المحررة بجنيف يوم ١٩٧٥/٢/١٤.

– المصادقة في ١٩٩٠/٥/٣ من حيث المبدأ على الملحق الموقع ببروكسيل في ١٩٨٣/٢/١٤ مع المملكة البلجيكية بشأن تنظيم الاتفاقية الهادفة إلى تجنب الإزدواج الضريبي، وإلى تسوية بعض المسائل الأخرى في ميدان الضرائب على الدخل والبروتوكول الختامي المضاف إليها والموقع معها بالرباط في ١٩٧٢/٥/١٤.

– التوقيع على اتفاقية في شهر يوليو/تموز ١٩٩٠ مع جمهورية غينيا في ميدان انعاش وتنمية الصناعة التقليدية بهدف إنجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية وإنشاء هياكل مختلفة لانعاش الصادرات، وتبادل الخبرات والوثائق والمنشورات.

– الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ من حيث المبدأ على انضمام المملكة المغربية إلى الاتفاق المتعلق بتأسيس المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا بدول البحر الأبيض المتوسط وإلى البروتوكولين المضافين إليه والموقعين معه بباريس في ١٩٦٢/٥/٢١.

- المصادقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ على الاتفاق الموقع في الرباط في ١٩٨٢/٥/١٣ بين المملكة المغربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- المصادقة من حيث المبدأ على الاتفاق المبرم بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن إقامة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمدينة الدار البيضاء.
- المصادقة من حيث المبدأ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ على النظام الأساسي للمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الإحيائية الموقع بمدريد في ١٩٨٣/٩/١٣.
- المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ على الاتفاق المبرم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية الموقع بالرباط في يوم ١٩٨٢/٥/٢٥، بشأن التعويض عن الممتلكات الإيطالية المنقولة ملكيتها إلى الدولة المغربية.
- الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣ على نشر اتفاق التعاون الاقتصادي والفني مع جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع ببانغي في ١٩٨٠/١/٢٥.
- المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٦ على الاتفاقية المبرمة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قصد تجنب الضرائب المزدوجة وتلافي التملص الجنائي في مادة الضرائب على الدخل وعلى الأرباح المتأصلة من تفويت الممتلكات.
- الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٦ على الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٣ مع شركة شل قصد التنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها.
- الموافقة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٦ على الاتفاقية المبرمة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١ مع شركة تيكساكو قصد التنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها بالبحر في عرض الدار البيضاء.
- التوقيع بتاريخ ١٩٩٠/١/٩ على مراسيم اتفاق التعاون بين المعهد الدولي للتكوين في ميدان تسيير الطيران المدني بكندا والمكتب الوطني للمطارات.
- التوقيع على اتفاقية مع الحكومة السويدية حول تشجيع وحماية الاستثمار في كلا البلدين.

٣٠١٩ وقائع وأحداث :

سجل العام موضوع التقرير عدداً من الوقائع والأحداث الاقتصادية نشير إلى أهمها فيما يلي :

الأداء الاقتصادي :

- أظهرت النتائج الأولية لأداء الاقتصاد المغربي في عام ١٩٩٠ انتعاشاً حقيقياً في النشاط الاقتصادي رافقه ارتفاع تكاليف المعيشة.
- وفقاً لتقرير صدر عن وزارة المالية المغربية بلغ النمو العام في الناتج المحلي الإجمالي ٦ر٣ بالمائة عام ١٩٩٠ مقابل ٣ر١ بالمائة في عام ١٩٨٩.
- تضافرت عدة عوامل على تحقيق هذا النمو أهمها تسجيل الاستثمارات الصناعية زيادة بنسبة بلغت ٥ر٣٥ بالمائة، والتحسن في الميزان الخارجي، فقد تراجع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى نصف مستواه السابق .إذ لم يعد يمثل سوى ٨ر١ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي.

وفي الوقت ذاته تراجع عجز الميزانية إلى نسبة ٣ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ١٢ بالمائة قبل سبع سنوات. وتقلصت المتأخرات على الخزينة إلى ملياري درهم مغربي.

- القطاع الرئيسي الذي تضرر خلال العام هو الزراعة الذي سجل تراجعاً نسبته ٣ بالمائة مقابل ٩ر١ بالمائة في

عام ١٩٨٩ نتيجة الظروف المناخية في موسم ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وتأثر محصول الحبوب الرئيسية سلباً وتراجع الإنتاج ١٥ر٦ بالمائة في حين انخفض محصول الحمضيات بنسبة ١٨ بالمائة.

- وعلى عكس ذلك تجاوزت الصناعات التحويلية حالة الركود التي عرفتها في عام ١٩٨٩ لتدخل فترة انتعاش نسبي، حيث تكشف مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال النصف الأول من العام أن إنتاج الصناعات الكيميائية سجل معدل نمو بلغ ٥١ بالمائة، ومواد التجهيز بنسبة ٢٠ بالمائة، والصناعات الكهربائية والألكترونية بنسبة ١٠ بالمائة، والنسيج بنسبة ٦ بالمائة.

إلا أن بعض قطاعات الصناعة سجلت تراجعاً تحت وطأة انكماش الطلب الداخلي والخارجي، حيث تدهور إنتاج الخشب بنسبة ٨ بالمائة والتجهيزات المكتبية بنسبة ٢٢ بالمائة والصناعة الغذائية الأساسية وإنتاج الملابس الجاهزة بنسبة ١١ بالمائة.

- ارتفعت القيمة المضافة في قطاع البناء والأشغال العمومية خلال النصف الأول من العام بمعدل ٥ر٣ بالمائة، إذ تزايد استهلاك الأسمنت بنسبة ١٦ بالمائة وعدد رخص البناء بنسبة ٢٠ بالمائة.

- نما إنتاج القطاع المعدني بمعدل ٢٥ بالمائة، متجاوزاً بذلك حالة التدهور الكبير التي عرفها خلال عام ١٩٨٩، نتيجة انخفاض إنتاج الفوسفات الذي استعاد نشاطه حيث بلغ إنتاجه مع نهاية العام ٢٤ مليون طن، أي بزيادة ٢٨ بالمائة.

- أثر انتعاش عدد من القطاعات - ومنها قطاع النقل - على قطاع الطاقة الذي شهد نمواً بمعدل ٥ بالمائة، كما تأثر قطاع الخدمات بمختلف فروعه بنمو القطاعات المنتجة وبتطور المبادلات مع الخارج وتطور التوافد السياحي، وانعكس في شكل نمو عام للخدمات مع نهاية العام بمعدل ٣ر٣ بالمائة.

- يبرز مظهر آخر للنمو الاقتصادي بالمغرب من خلال زيادة الصادرات التي بلغت ٣٠ بالمائة في الشهور التسعة الأولى من السنة و٣١ بالمائة فيما يتعلق بالصادرات الصناعية.

- يضاف إلى ذلك الارتفاع الملحوظ الذي سجلته تحويلات العمال المغاربة في المهجر بمعدل ٤٦ بالمائة بالمقارنة مع عام ١٩٨٩.

- كما تحسن وضع احتياطيات المغرب من العملة الصعبة بحلول شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠، بفضل الارتفاع في تحويلات العمال المغاربة وتحسن المداخيل السياحية.

- تحسن الادخار كذلك بما يناهز ٢ر٨ مليار درهم، وتحسن وضع الاستثمارات، فقد وصل التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى نحو ٥٠ مليار درهم مغربي في عام ١٩٩٠، بارتفاع قدره نحو ٢ر١٥ بالمائة مقارنة بالعام السابق.

- كان من نتيجة هذا التحسن الإيجابي في الاقتصاد المغربي أن انخفض معدل اللجوء إلى الاقتراض من الخارج من ١٢٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥، إلى ٨٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠، وانخفضت خدمة الدين من ٥٨ بالمائة إلى ٤٨ بالمائة من عائدات الصادرات.

الميزانية العامة للدولة :

- صادق البرلمان المغربي على الموازنة العامة للعام ١٩٩٠ التي يبدأ العمل بها في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، وقد قدرت الإيرادات فيها بحوالي ٤ر٧٦ مليار درهم، والمصروفات العامة بحوالي ٣ر٧٧ مليار درهم، أي بزيادة في الإيرادات نسبتها ٤ر١٢ بالمائة وفي الإنفاق ١ر٣ بالمائة، بالمقارنة مع ميزانية عام ١٩٨٩. وتشير تقديرات الميزانية إلى عجز يبلغ ٩٩و٠ مليار درهم بينما بلغ العجز ٩ر٩٦ مليار درهم في عام ١٩٨٩.

- قدرت المصروفات المخصصة لتسديد المديونية الخارجية خلال العام بحوالي ٤ر٢٢ مليار درهم بالمقارنة مع

١٩ر٩ مليار درهم في عام ١٩٨٩ أي بزيادة نسبتها ٢ر١١ بالمائة.

– في أوائل صيف عام ١٩٩٠ أدخلت تعديلات على الميزانية بسبب ضائقة مالية عانت منها البلاد، فقد لجأت السلطات المالية إلى فرض نظام مدفوعات مسبقة لصالح الضرائب، وتنظيم حملة للاكتتاب في سندات خزينة الدولة بفوائد مغرية.

– بسبب أزمة الخليج وارتفاع أسعار النفط، أعلنت وزارة المالية في نهاية العام أن المصروفات زادت عن الأرقام المقدرة، مما أدى بالطبع إلى زيادة العجز في الميزانية.

في القطاع المصرفي والمالي :

– يتبين من خلال تحليل نتائج المصارف السبعة* الأولى في المغرب خلال عام ١٩٨٩ أنها تستأثر بنسبة تفوق ٩٠ بالمائة من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المغربي الذي يتكون من نحو ١٥ مؤسسة مصرفية تجارية غير المؤسسات المالية والمتخصصة، والأمر نفسه بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد حيث تتركز نسبة ٩١ بالمائة منها لدى المصارف السبعة الأولى.

– حققت المصارف التجارية المغربية خلال عام ١٩٨٩ معدلات مرتفعة في العائد على حقوق المساهمين وعلى الموجودات، ففي حين بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين ٣ر١٦ بالمائة للمصارف السبعة الأولى حققت الشركة العامة المغربية للبنك ٢٥ بالمائة، فيما سجل مصرف قرض المغرب وبنك الوفاء والبنك التجاري المغربي ٥ر٢٠ بالمائة، ٩ر١٨ بالمائة، ١٧ بالمائة على التوالي.

وأما بالنسبة لمعدلات العائد على الموجودات فقد سجل مصرف قرض المغرب أعلى نسبة بلغت ٣٣ر١ بالمائة، تبعته الشركة العامة المغربية للبنك ٢٧٧ر١ بالمائة، التجاري المغربي ٢٢٢ر١ بالمائة، وبنك الوفاء ٠٣ر١ بالمائة.

– أبلغ بنك المغرب البنوك التجارية في شهر مايو/ آيار ١٩٩٠ أنه تقرر تخفيض قيمة الدرهم بمتوسط قدره ١٠ بالمائة، وأصبح سعر الصرف الجديد للدرهم مقابل الدولار الأمريكي ٨ر٨٥ دراهم مقابل ٨ر٠٤ دراهم في ٢٥ أبريل/ نيسان ١٩٩٠.

ومما يذكر أن صندوق النقد الدولي كان قد حث السلطات المغربية على تخفيض قيمة الدرهم في إطار برنامج تصحيح المسار المالي للبلاد. وينتظر أن يعزز هذا التخفيض حجم الصادرات المغربية، كما تتوقع المصادر المسؤولة أن يمكن بالتالي من تقليص ارتفاع العجز التجاري بنسبة ٤ر١٣ بالمائة، وتخفيض العجز الجاري لميزان الأداءات إلى النصف.

الدين الخارجي :

– بدأ المغرب منذ عام ١٩٨٣ يواجه ضغوط هذه الديون التي يعود الجزء الأكبر منها إلى عمليات اقتراض أبرمت قبل هذا التاريخ، والتي استخدمت في تمويل برامج استثمار مهمة أصبحت اليوم من المكاسب الاقتصادية للمغرب. وقد ساهمت عمليات إعادة الجدولة الضرورية التي تمت منذ عام ١٩٨٣ بتخفيف الضغوط المالية مؤقتاً ولكنها أدت أيضاً إلى زيادة حجم هذه الديون بتأجيل جزء من استحقاقاتها. وأكد وزير المالية المغربي في نهاية العام أن إعادة الهيكلة الاقتصادية وسياسة الإصلاح خلال السنوات الأخيرة أدت إلى تطوير إيجابي في هذا

---

* تشتمل على القرض الشعبي للمغرب، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، والبنك التجاري المغربي، وبنك الوفاء، والبنك المغربي للتجارة والصناعة، وقرض المغرب، والشركة العامة المغربية للبنك.

المجال حيث أن مستحقات الديون الخارجية بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي التي كانت تمثل أكثر من ١٢٣ بالمائة في عام ١٩٨٥ – كما بينا سابقاً – أصبحت تمثل ٨٢ بالمائة في عام ١٩٩٠، بينما انخفضت خدمة الديون بالقياس إلى عائدات الصادرات والتحويلات من ٥٨ بالمائة إلى ٤٨ بالمائة.

– بلغت ديون المملكة المغربية خلال العام حسب تقرير صندوق النقد الدولي حوالي ٢٢ مليار دولار أمريكي.

– وضعت الحكومة المغربية خلال العام برنامجاً اقتصادياً يستهدف استقرار حجم الديون عام ١٩٩٣ في حدود نسبة ٧٣ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي و٦٧ بالمائة في عام ١٩٩٤.

– وافقت الدول الدائنة في نادي باريس في شهر مارس/آذار من العام على إعادة جدولة مبلغ ١ر٢٧ مليار دولار أمريكي من ديون المغرب، حيث قررت إعادة جدولة الديون الخاصة بالمساعدة العامة للتنمية – وهي تمثل ٢٠ بالمائة من المبلغ الذي أعيد جدولته – على مدى عشرين عاماً، ومع فترة سماح عشر سنوات. أما بالنسبة لبقية المبلغ فقد أوضح مصدر مطلع في باريس أنها أعيدت جدولتها على مدى خمسة عشر عاماً مع فترة سماح ثماني سنوات.

– أبرم المغرب خلال العام اتفاقية مع نادي لندن لجدولة ٣ر٥ مليار دولار أمريكي وهي مجموع القروض التجارية في الدين الخارجي المغربي.

– على الرغم من اتفاقات إعادة الجدولة السابق ذكرها لا تزال خدمة الدين تمتص ٢٤ بالمائة من مجموع دخل الصادرات بالمقارنة مع ٥٨ بالمائة في عام ١٩٨٩.

في قطاع الطاقة والثروة المعدنية :

– يستهلك المغرب سنوياً حوالي ٣٧ر٥ مليون برميل من النفط، ولكنه ينتج كمية قليلة لا تتعدى ٦٠ ألف برميل يومياً. وعلى الرغم من مرور عقد من الزمن على عمليات التنقيب عن النفط بمختلف مناطق المملكة دون جدوى، فإن الحكومة المغربية تتابع بحزم جهودها لتشجيع الشركات والمستثمرين الأجانب على القيام بعمليات استكشافية جديدة.

– أدت أزمة الخليج إلى زيادة تكاليف استيراد النفط، مما يمثل عبئاً مالياً إضافياً على ميزان المدفوعات المغربي، وقبد بينت المصادر المغربية المسؤولة أن قيمة واردات البترول قد قفزت من ٦ مليارات درهم مغربي عام ١٩٨٩، إلى ٥ر٨ مليار درهم مغربي عام ١٩٩٠، مسجلة بذلك ارتفاعاً بمعدل ٤٠ بالمائة تقريباً وتتوقع المصادر المغربية أن تصل قيمة الفاتورة البترولية إلى مليارى دولار في ظل أزمة الخليج الحالية.

– اعتمد المغرب على الكويت والعراق في استيراد ٥٥–٦٢ بالمائة من احتياجاته من النفط قبل نشوب أزمة الخليج بأسعار تفضيلية. وتشير المصادر الرسمية إلى أنه باستثناء الامارات العربية المتحدة التي تستورد منها المغرب كميات مهمة من النفط بأسعار تفضيلية، فإن باقي البلدان العربية تبيع المغرب بأسعار السوق العالمية، وسيكون لهذا تأثيره في الوضع المالي الخارجي والداخلي للمغرب، وبخاصة في حالة زيادة أسعار النفط وتأرجحها بين ثلاثين وأربعين دولاراً للبرميل، حيث أن التكلفة المالية الإضافية نتيجة هذا الارتفاع سوف تمتص نحو ١٠ بالمائة من صادرات المغرب، كما يتوقع حدوث اختلالات في توازن الحساب الجاري مع هذه التكاليف الإضافية المترتبة على الوضع الجديد، مما يعنى أن العجز في الميزان التجاري سيظل مرتفعاً.

– بين وزير الطاقة في نهاية العام أن المغرب عمل بعد اندلاع أزمة الخليج على توسيع سعة الخزانات النفطية المتوفرة من ٥٣ يوماً إلى ما يناهز ثلاثة أشهر، كما نوع مصادر تأمين احتياجاته النفطية، إذ حصل منذ بداية أزمة الخليج على مخزون نفطي من الإمارات، والسعودية، وليبيا، والجابون، ومصر، والكاميرون والإتحاد

السوفيتي.

– بعد نشوب أزمة الخليج قررت الحكومة المغربية زيادة أسعار مواد الوقود في السوق المحلية، واصدار تعليمات مشددة إلى الهيئات والمؤسسات بضرورة ترشيد الاستهلاك، والحد من استخدام السيارات والسخانات توفيراً للطاقة.

– وقعت الحكومة المغربية خلال العام اتفاقيتين منفصلتين مع شركتي شل وتكساكو – كما ذكر سابقاً – بهدف التنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها في البلاد.

– تم إنشاء شركة جزائرية مغربية لمد أنبوب الغاز الجزائري إلى أسبانيا عبر شمال المغرب. ويرى الخبراء الجزائريون أن الدراسات أثبتت بأن هذا الأنبوب الذي سيتم إنجازه في فترة ثلاث إلى خمس سنوات، سيضخ ما بين ١٦ و١٧ مليار متر مكعب سنوياً إلى أوروبا، وسوف يحصل المغرب مبدئياً على ٢ إلى ٣ مليارات متر مكعب سنوياً لغاية عام ٢٠٠٠ باسعار تفضيلية، سوف تغطى أكثر من ٥٠ بالمائة من احتياجات المغرب من الطاقة في المرحلة الأولى من إنجاز المشروع.

– يتوقع القائمون على صناعة الفوسفات في المملكة المغربية أن يشهد هذا القطاع طفرة كبيرة في الإنتاج بتطوير أحد أكبر المناجم في الأراضي المغربية، وهو منجم «سيدي شيتان» المرشح لإنتاج ما يزيد على ٥ ملايين طن من الفوسفات في غضون العامين القادمين. هذا وقدمت عدة شركات أجنبية عروضها الخاصة بتطوير المنطقة التي يقع فيها المنجم الجديد، والتي لا تبعد أكثر من ٢٠ كيلو متراً عن منطقة سيدي الرعوى المنتجة للفوسفات. ومن بين هذه الشركات شركتان أسبانيتان وثالثة فرنسية ورابعة ألمانية.

وفي مجال التجارة :

– بلغ حجم المبادلات التجارية الخارجية للمغرب أكثر من ٩٠ مليار درهم مغربي في عام ١٩٩٠، بارتفاع قدره ٢١ر٣ بالمائة مقارنة بالعام الماضي، ووصلت قيمة الواردات المغربية إلى نحو ٥٦ مليار درهم مغربي بزيادة نسبتها ٢٠ر٢ بالمائة مقارنة بعام ١٩٨٩. وبلغت صادرات المغرب خلال العام ٣٥ر٤ مليار درهم مغربي، بزيادة نسبتها ٢٥ر٢ بالمائة. ويعزى هذا النمو إلى انتعاش صادرات الفوسفات والحامض الفوسفوري بعد استئناف تسويقها إلى الهند.

– بموجب التنظيم الجديد للتجارة الخارجية، تم منذ بداية ١٩٩٠/١/١ ارسال شهادات الاستيراد مباشرة من مديرية التجارة الخارجية إلى المؤسسات والأشخاص المعنيين بدون مرورها على مكتب الصرف.

– قامت الحكومة المغربية خلال العام بتعديل البرنامج العام للواردات بحيث أصبح ٩٠ بالمائة من الاستيردات غير خاضع لنظام الاذن المسبق.

– بلغت قيمة الصادرات المغربية للعراق قبل نشوب أزمة الخليج ١٥٠ مليون دولار أمريكي سنوياً، وتضمنت منتجات صناعية من نسيج وجلد وأدوات ميكانيكية وزراعية.

– مع أن تجارة المغرب مع العراق تمثل ٥ر٢ بالمائة فقط من مجموع التجارة الخارجية المغربية (باستثناء واردات النفط)، إلا أن عدداً لا يستهان به من الشركات المغربية تضررت من أزمة الخليج، وبصورة خاصة شركات إنتاج الملابس الجاهزة والأحذية والمصنوعات الجلدية وبعض الآليات. يضاف إلى هذا أن المغرب توقف عن تصدير سلع نصف مصنعة للعراق تقدر بحوالي ٣٠ مليون دولار أمريكي، وهناك منتجات مغربية بحدود ٧ ملايين دولار أمريكي كانت معدة للتصدير وقت نشوب الأزمة ولم يتم شحنها للعراق.

– تقدر الحكومة المغربية أن ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الخليج سيؤدي إلى امتصاص ١٠ بالمائة من قيمة

الصادرات المغربية، وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة، وأحداث خلل في توازن الحساب الجاري مما يعني أن العجز في الميزان التجاري سيظل مرتفعا.

– ذكرت نشرة خاصة بأرباب العمل المغاربة أن التضخم في المغرب ارتفع بشكل واضح عام ١٩٩٠ ووصل معدله ٥ر٧ بالمائة، بالمقارنة مع ٣ر٢ بالمائة، ١ر٣ بالمائة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على التوالي. وأشارت النشرة إلى أن أرتفاع كلفة المعيشة في الأشهر العشرة الأولى من العام بلغت ٦ر٦ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام، ونتج ذلك أساسا من الزيادات المسجلة في أسعار العديد من المواد الغذائية والمحروقات، وارتفاع تكاليف الخدمات الطبية والمواصلات.

القطاع السياحي :

– يفيد الحساب الجاري للمغرب بان قطاع السياحة قد حقق زيادة في ايراداته خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ بنسبة ٩ر١١ بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث ارتفعت الايرادات من ٩٨٠ر٣ مليون درهم في النصف الأول من عام ١٩٨٩، إلى ٤٥٠ر٤ مليون درهم خلال الفترة نفسها من عام ١٩٩٠.

– تراجعت حركة السياحة بالمغرب اثر ازمة الخليج، فقد أفادت المصادر الرسمية أن السياح الأوروبيين الذين يشكلون في الغالب ٧٥ بالمائة من مجموع سياح المغرب تراجعوا بنسبة ٤ر٤ بالمائة، وفقدت مدينة أغادير ٢٤٠ ألف ليلة سياحة (أي ٧ بالمائة من مجموع السياح) على الرغم من أنها سجلت تقدما في انشاء وحدات فندقية جديدة بانجاز ألف سرير اضافي مصنفة أربع وخمس نجوم.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن التراجع شمل مختلف السياح الأجانب وخصوص الألمان والاسكندنافيين والفرنسيين والايطاليين والبريطانيين الذين يمثلون ٦١ بالمائة من اجمالي زوار المغرب.

– أعلن وزير السياحة المغربي بتاريخ ١٩٩٠/١/٢١ أن الاستثمارات الخليجية في قطاع السياحة تصل إلى نحو مليار دولار أمريكي.

– دشنت مجموعة سفير المغرب فندقا لها في مدينة أغادير، بلغت تكاليفه الاجمالية ٦٥ مليون درهم مغربي.

– قامت شركة سعودية خلال العام بتنفيذ مشروع سياحي في مدينة «طنجة» بالمغرب يشتمل على فندقين سعتهما ٧ آلاف سرير وعشرات الفلل والشقق السياحية ومرافقها الترفيهية. وتبلغ التكلفة المقدرة لهذا المشروع ١٨٠ مليون دولار أمريكي، ومدة انجازه ٣ سنوات، وهو يعتبر من أكبر المشروعات السياحية في المغرب.

– قامت شركة اماراتية سياحية خلال العام بشراء ٥ فنادق في كل من الدار البيضاء، والرباط، ومراكش، وأغادير، بمبلغ ٣٥٥ مليون درهم مغربي.

– أجريت خلال العام مباحثات مع مسؤولي السياحة في اليابان تمحورت حول فرص وآفاق تنمية التعاون السياحي بين البلدين ومضاعفة عدد السياح اليابانيين إلى المغرب.

النقل والمواصلات :

– احتفلت المدرسة الوطنية لطياري الخطوط الملكية المغربية، في أواخر شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠، بالذكرى العشرين لتأسيسها. وتعمل هذه المدرسة على تغطية متطلبات شركة الطيران الوطنية من الملاحين، وقد تم لها الآن تخريج ٢٣٤ طيارا منهم نحو ٥٠ طيارا أجنبيا، حيث تنجز أكثر من ١٠ آلاف ساعة طيران سنويا بواسطة أسطولها المكون من ٢٠ طائرة من قياسات وأنواع مختلفة، كما تملك أجهزة للطيران التشبيهي ووسائل سمعية بصرية متطورة.

– واصلت الخطوط الملكية المغربية خطتها الهادفة إلى تكثيف الرحلات مع بلدان المغرب العربي، حيث ارتفع عدد رحلاتها بنسبة ٨ر٤٣ بالمائة. وتأتي الجزائر في المرتبة الأولى بزيادة في عدد الرحلات فاقت ١٢١ بالمائة تليها تونس وليبيا، كما ارتفع عدد الركاب بمقدار ٩٤٦٦٥ مسافرا. وتم مضاعفة الطاقة الاستيعابية على خط نواكشوط وكذلك باتجاه باماكو وليبرفيل، كما ارتفع عدد الركاب باتجاه مصر بنسبة ٣ر١٩ بالمائة، والامارات العربية بنسبة ٧ر٤٠ بالمائة. وفي المقابل شهدت حركة السفر إلى السعودية انخفاضا طفيفا.

أما بالنسبة إلى شبكة الرحلات بين المغرب وفرنسا فقد تمت هيكلة الخطوط الرابطة بين الدار البيضاء وعدد من المدن الفرنسية وكذلك بين مراكش وباريس، كما أعيد النظر في برنامج الرحلات بين اسبانيا والمغرب، ويتوقع زيادة عدد الرحلات من الدار البيضاء وطنجة إلى المدن الاسبانية.

– وقعت الخطوط الملكية المغربية على عقد شراء ١٠ طائرات بوينغ ٧٣٧ من فئة ٣٠٠، ٤٠٠ و ٥٠٠ بهدف تطوير خطوطها الداخلية لجعلها أكثر ملاءمة لمطالب السوق، وكذلك لتطوير قطاع الشحن الجوي الخاص بنقل الصادرات المغربية.

– استؤنفت الرحلات الجوية بين المغرب وسوريا بعد انقطاع دام نحو ٤ سنوات، وقد هبطت في دمشق في أواخر شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٠ أول طائرة للخطوط الملكية المغربية وعلى متنها عدد من المسافرين، وكانت طائرة تابعة للخطوط الجوية السورية قد قامت برحلتها الأولى إلى المغرب يوم ١٩٩٠/٦/٣٠ معيدة تشغيل خط دمشق – الدار البيضاء.

– وضعت الخطوط الملكية المغربية منذ مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ بتصرف زبائنها خدمة جديدة هي درجة «أطلس» على رحلاتها باتجاه أوروبا. ويتمتع المسافرون في هذه الدرجة بامتيازات خاصة في الأرض والجو حيث يكون لهم مركز تسجيل خاص، وزيادة في الوزن المسموح نقله فضلا عن الخدمة المتميزة داخل الطائرة وتسهيلات الحصول على الأمتعة ساعة الوصول، وهي تعادل درجة رجال الأعمال المعروفة.

– استعادت الخطوط الملكية في أواخر شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ طائرتها من طراز ب ٧٢٧ التي كانت محتجزة في مطار الكويت اثر أزمة الخليج.

– قررت الحكومة المغربية تخفيض أسعار تذاكر السفر للعمال المغاربة القادمين لدول الخليج بنسبة ٥٥ بالمائة لتشجيعهم على السفر واعطاء فرصة تنافسية أفضل للعمالة المغربية مع غيرها في سوق العمل كما قررت المغرب السماح بفتح مكاتب خاصة لاستقدام العمال المغاربة.

– أدت أزمة الخليج إلى تراجع في النشاط الجوي الذي تقوم به شركة الخطوط الملكية المغربية التي تعتمد على السياحة من أوروبا نحو المغرب بنسبة ٥٠ بالمائة.

وفي مجال العمالة :

– تم ابتداء من ١٩٩٠/٥/١ زيادة الحد الأدنى للأجور في قطاعات التجارة والصناعة والمهن الحرة والفلاحة بنسبة ١٠ بالمائة، وزيادة الايرادات الممنوحة للمصابين بحوادث الشغل والأمراض المهنية بنسبة ٢٠ بالمائة.

– أعلنت الحكومة المغربية خلال العام عن زيادة محددة للتأمينات الاجتماعية والطبية في محاولة منها لانهاء الاحتجاجات العمالية.

– تم خلال العام تخفيض الضريبة المترتبة على المعاشات التي تصرف بالمغرب بنسبة ٨٠ بالمائة.

– اتخذت خلال العام تدابير واجراءات في مجال التشغيل، اشتملت على انجاز عدة برامج تستوعب أعداد كبيرة من طالبي العمل، ومساعدة خريجي مؤسسات التكوين والتدريب على القيام بمقاولات صغيرة ومتوسطة خاصة

بهم، بالاضافة إلى قيام الحكومة بدعم التعاون في مجال الأطر واليد العاملة مع الدول الشقيقة والصديقة لزيادة أعداد العمال المغاربة العاملين فيها.

– أكد رئيس الوزراء المغربي مجددا رغبة حكومته في مواصلة الحوار مع جميع الشركاء الاجتماعيين لايجاد حلول لمجمل المواضيع التي تطرحها النقابات.

– شكل مجلس النواب المغربي في نهاية العام لجنة تتكون من ٢٥ نائبا بمشاركة الأحزاب والنقابات المغربية البحث والتقصي في أحداث الاضراب التي شهدها المغرب.

وفي مجال التخصيص (الخوصصة) :

– أشارت دراسة أعدتها وزارة المالية، إلى أن عدد شركات* ومؤسسات الدولة (القطاع العام) بلغ خلال العام ٦٨٨ مؤسسة، من بينها ٦١ شركة مملوكة للدولة بنسبة مائة بالمائة وشركات أخرى مملوكة للدولة بنسب أقل، و٥٠ مؤسسة ضخمة أو ذات طابع استراتيجي، سواء من حيث رقم معاملاتها أو الدور الأقتصادي الذي تقوم به. وتتوزع هذه المؤسسات على قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والطاقة والسياحة والخدمات.

– كان البرلمان المغربي قد وافق في نهاية العام الماضي (كما بينا في التقرير السابق) على مشروع قانون تحويل بعض هذه المنشآت العامة إلى القطاع الخاص بعد جدل سياسي واقتصادي استمر أشهر عدة واضطرت بعده الحكومة إلى تعديل لائحة الشركات المرشحة للتخصيص بازالة أسماء المؤسسات المهمة مثل المكتب الشريف للفوسفات، وشركة الخطوط الملكية المغربية، ومكاتب السكك الحديدية، والبريد والكهرباء والماء.

وتتضمن اللائحة النهائية التي وافق البرلمان عليها ١١٣ شركة من القطاع العام تملك فيها الدولة استثمارات ومساهمات مباشرة من بينها ٣٧ فندقا، وأربعة مصارف تجارية هي البنك المغربي للتجارة الخارجية، والبنك المركزي الشعبي، والقرض العقاري والسياحي، والبنك الوطني للتنمية الاقتصادية. وتنقسم هذه الشركات وفقا لتكوين رأسمالها ووضعها القانوني إلى نوعين : مؤسسات تمتلك فيها الدولة مساهمات مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الخزينة العامة، ومؤسسات تساهم الدولة فيها بنسبة تفوق ٣٣ بالمائة.

– أنهت الحكومة المغربية خلال عام ١٩٩٠ اعداد الترتيبات والاجراءات الادارية والمالية والفنية التي سترافق عملية التخصيص لبيع عشرات من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتشتمل هذه الاجراءات على السبل القانونية التي سيتم اعتمادها في عمليات التخصيص، وطرق شراء الأسهم والحصص، ونوعية المستفيدين، بالاضافة إلى تأليف لجان لتقييم المساهمات وخطوات التنفيذ.

– تفيد مصادر وزارة المالية المغربية بأنه سيسبق عملية التخصيص اعادة هيكلة سوق الأسهم في الدار البيضاء، لأن غالبية «الحصص العمومية» ستطرح في السوق، كما سترافقها اجراءات جديدة تهدف إلى ادخال مزيد من الحرية والمنافسة في الاقتصاد المحلي، مثل تحرير المعاملات المصرفية، وأسعار الفائدة القصيرة الأجل، بالاضافة إلى عصرنة القطاع الضرائبي والمالي، وتشجيع الادخار الفردي.

– وتضيف المصادر نفسها أن عملية التخصيص تستهدف تحريك عجلة الاقتصاد وافساح المجال أمام فئة جديدة من المستثمرين، ودعوة المؤسسات ورؤوس الأموال الأجنبية لشراء أسهم في شركات القطاع العام قيد

---

* ارتبط انشاء هذه المؤسسات تاريخيا بالفترة التي أعقبت حصول المغرب على الاستقلال في عام ١٩٥٦، اذ وجدت الدولة نفسها مجبرة على انشاء عشرات الشركات الوطنية في غياب قطاع خاص محلي قادر على القيام بهذا الدور، وتمحور مجال عمل هذه المؤسسات في البداية في قطاعات الصناعة والنقل والطاقة والهياكل الأساسية المختلفة والخدمات.

التخصيص. كما تستهدف زيادة الانتاجية في هذه المؤسسات وتدعيم سوق العمل بايجاد عشرات الآلاف من الوظائف الجديدة في عمليات التوسيع والاستثمار، بالاضافة إلى حصول الخزينة على موارد اضافية من جراء عملية البيع، وزيادة عائدات الضرائب، وتوفير حوالي بليوني درهم كنفقات كانت موجهة لسد العجز الحاصل في العديد من مؤسسات القطاع العام.

– حسب قانون التخصيص فان عملية البيع ستتم اما وفق الاجراءات المعمول بها في السوق المالية، أو عن طريق الدعوة إلى تقديم عروض (مناقصات) تتعلق بشراء المؤسسات قبل التخصيص، أو الجمع بين العمليتين. ويجوز للوزير المكلف بتنفيذ عمليات التخصيص أن يحصر عدد الأسهم أو الحصص لبعض الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في حدود نسبة معينة، وذلك لحماية المؤسسات المرشحة للبيع من الاحتكار ولتحقيق الفعالية الاقتصادية والانتاجية.

وتبين مصادر وزارة المالية أن تقسيم نسبة الامتلاك في المؤسسات موضوع التخصيص قد حددت بمقدار ١٠ بالمائة للعاملين، و٢٠ بالمائة للمستثمرين الأجانب، و٧٠ بالمائة لرؤوس الأموال المحلية، مع اعطاء أولوية للمهنيين، والسماح باقامة التكتلات الانتاجية لدعم المنافسة الدولية، عن طريق دمج الشركات اذا اقتضت المصلحة ذلك.

– لم تستبعد مصادر وزارة المالية المغربية أن تقوم بنوك أجنبية مقرضة للمغرب بمبادلة قروض في مقابل أسهم في الشركات العمومية، في اطار نظام المقايضة الذي اتفق عليه في أبريل/ نيسان ١٩٩٠ بين البنوك التابعة لنادي لندن عند جدولة ٢ر٣ مليار دولار أمريكي من الديون التجارية كما بينا ذلك سابقا.

– أعلن خلال العام بأن برنامج التخصيص سينفذ على امتداد خمسة أعوام ابتداء من عام ١٩٩١، وأنه سيرافق هذا البرنامج برنامج آخر لترشيد القطاع العام، سيتم تقويمه خلال العام المقبل من قبل الحكومة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير. ويستهدف هذا البرنامج تصفية متأخرات المؤسسات العامة، واعادة هيكلة ادارتها.

– أعلنت مصادر رسمية في وزارة المالية المغربية في نهاية العام (عند اعداد ميزانية عام ١٩٩١)، أنها تتوقع أن تبلغ الموارد المحصلة من عملية التخصيص في العام المقبل نحو ٨٠٠ مليون درهم كقيمة لمبيعات عدد من الشركات إلى القطاع الخاص.

وفي مجال تشجيع الاستثمار :

– قامت الحكومة المغربية في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ بالغاء قانون «المغربه» بحيث اصبح بأمكان المستثمر الأجنبي انشاء شركة دون مشاركة المستثمر المغربي. وكان قانون المغربة قد صدر في أوائل السبعينات وفرض على الاستثمارات الأجنبية مشاركة طرف مغربي كشرط أساسي لاقامة أي مشروع.

– تم خلال العام تبسيط الاجراءات الادارية والتدابير المرتبطة بالاستثمار في القطاعات المختلفة، من خلال :

• اعطاء شهادة الاعفاء الضريبية على القيمة المضافة بالنسبة للمعدات والأدوات والسلع التجهيزية الخاصة بالاستثمارات الصناعية والمعدنية والسياحية، وذلك من لدن المصالح الجهوية المكلفة بالضرائب على قيمة المعاملات بدلا من المصالح المركزية.

• تبسيط اجراءات الاستثمارات المعدنية، من خلال مساهمة الدولة في مصاريف التجهيزات الأساسية الخاصة بالاستغلال، وفي تكلفة الأرض في المنطقة الصناعية، على أن يتم وضع تأشيرة مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحده على هذه اللوائح دون طرحها للموافقة عليها من طرف وزارة الشغل، مع ضرورة تقليص الآجال الضرورية للبحث والموافقة على الملفات المتعلقة بمساهمة الدولة في مصاريف التجهيزات الأساسية من طرف اللجنة الوزارية المتخصصة من ٤ شهور إلى شهرين. كذلك اشتملت هذه الاجراءات على تثبيت الأجل الضروري

في شهر واحد من طرف اللجنة التقنية الوزارية لاستقبال اشغال التجهيزات الأساسية التي تساهم الدولة في تمويلها، وتثبيت الأجل الضروري لتهيئة محضر استقبال أشغال التجهيزات الأساسية وارساله إلى وزارة المالية قصد تهيئة سند الأداء خلال شهر أيضا.

– جعل النظام التعاقدي مع الدولة لمنح مزايا قوانين الاستثمارات اختياريا في كل القطاعات وفي كل المملكة المغربية، مع جعل لجنة التعاقد المقررة في قوانين الاستثمارات، تلعب دور المخاطب الوحيد لأصحاب المشاريع الكبرى وبخاصة الأجانب وذلك فيما يتعلق بالحصول على الشهادات الادارية (الموافقة المبدئية) والتجهيزات الأساسية الخارجية.

– سمحت الحكومة المغربية للبنوك المغربية بتوظيف الأموال المودعة لديها بالعملة الصعبة من طرف الأجانب في الأسواق المالية الدولية، كما تم تحرير عمليات الاستثمار بالعملة الصعبة من كافة القيود، وأعطيت في هذا الصدد جميع الضمانات سواء أتعلق الأمر بالمستثمرين الأجانب أم المغاربة المقيمين بالخارج، وأصبح بامكان الأجانب القاطنين أو غير القاطنين بالمغرب فتح حسابات لدى البنوك المغربية بالعملة الصعبة أو بالدرهم المغربي.

– من الوسائل التي سلطت الحكومة المغربية الضوء عليها خلال العام لاستقطاب الاستثمارات الخارجية العربية والأجنبية، مشروع لاقامة مناطق حرة* في أكثر من موقع في المغرب تختص بالنشاطات الاقتصادية بمختلف أوجهها لا سيما الصناعة، والوحدات المصرفية الخارجية «الأفشور» وتتيح لرأس المال حرية شبه مطلقة في الاستثمار والاقامة والتحويل وغيرها من المزايا. وبين وزير المالية المغربي أن هذا التوجه يرتكز على اثارة اهتمام المستثمرين ورجال الأعمال العرب والأجانب بفرص الاستثمار في المغرب وآفاقها الاقليمية والأوروبية وأوضح أن مشروع المناطق الحرة المقترح يهدف إلى خلق قوانين تجعل المنطقة الحرة غير محدودة بمكان معين، بحيث يكون لممثلي الوحدات المصرفية الخارجية «الأوفشور» الحرية في التحرك والقيام بعمليات مصرفية في مختلف مناطق المملكة المغربية شريطة أن تكون هذه المعاملات بالعملة الصعبة طبقا للشروط والقوانين التي ستضبط هذه العمليات.

– بهدف تسليط الضوء على مشروع المناطق الحرة الذي يحاول المغرب انتهاجه في مسيرته الليبرالية، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، عقدت في مدينة أغادير بالمغرب ندوة عن المناطق الحرة في المغرب بتاريخ ٤–١٩٩٠/٥/٥ نظمتها وزارة المالية المغربية تحت الرعاية الملكية وشارك فيها ٥٠٠ رجل أعمال أجنبي وعربي ومغربي، إلى جانب عدد كبير من أعضاء الحكومة المغربية، تقدمهم الوزير الأول، الذي افتتح الندوة باسم الملك وبين أن الهدف من الندوة هو استمزاج آراء المستثمرين والاطلاع على رغباتهم وحاجاتهم ليصار فيما بعد إلى اصدار القوانين واتخاذ الخطوات اللازمة.

– وقد شاركت معظم الوفود في المناقشات، واهتم الوفد الفرنسي بانتقاد العراقيل الادارية والأساليب البيروقراطية في المغرب، وأبدى اليابانيون عدم ترحيبهم بانشاء المناطق الحرة واقترحوا التركيز على التنمية الشاملة. وفي مقابل هذه المواقف تميزت مداخلات رجال الأعمال العرب بأفكار وطروحات عملية مختلفة، اذ أيد بعضهم انشاء المناطق الحرة، أما رجال الأعمال المغاربة فقد نظروا بحذر إلى مشاريع المناطق الحرة وذلك خوفا من تسرب منتجاتها إلى داخل البلاد مع ما يشكل ذلك من منافسة للصناعات المحلية.

---

* يوجد في المغرب حاليا منطقة حرة واحدة في طنجة أسست عام ١٩٦٢، وبها ٣٤ مؤسسة وشركة يعمل معظمها في مجال الاستيراد والتصدير لمواد أولية وكيميائية، وتنتمي هذه الشركات إلى جنسيات كويتية، وبريطانية، والمانية، وهولندية.

وقائع وأحداث أخرى :

– جرى خلال العام اعداد الترتيبات الفنية والمالية اللازمة لسد المجاعرة الذي سيبدأ تنفيذه في بداية عام ١٩٩١، وسيكون أضخم سد في المغرب والثاني في أفريقيا بعد السد العالي في مصر.

– تم بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٠ افتتاح المعرض الدولي الأول للفلاحة بالدار البيضاء، بمشاركة ١٢٠ شركة تمثل عشر دول عربية وأجنبية.

– عقدت بتاريخ ١٥/١٠/١٩٩٠ ندوة مغاربية، نظمتها وزارة التخطيط بالتعاون مع معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، حول موضوع المتابعة وتقييم المشاريع الانمائية.

– تم خلال العام انشاء المجلس الوطني للشبيبة والمستقبل، ومجلس استشاري لحقوق الانسان.

– نظم في شهر ديسمبر/ كانون الأول اضراب عام رافقه وقوع أحداث عنف وشغب في مدينتي فاس وطنجة وغيرهما من المدن المغربية.

– قدمت النقابات العمالية في المغرب مذكرات خلال العام شملت مطالب تتعلق بتحسين الأوضاع الاجتماعية وزيادة الأجور والتعويضات العائلية.

أحداث سياسية :

شهد العام عددا من الأحداث السياسية كان أبرزها :

– ساهم جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب بأعمال الدورتين الثانية والثالثة لقادة اتحاد المغرب العربي المنعقدتين في تونس والجزائر.

– قدم جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب مبادرة سلمية لحل أزمة الخليج العربي.

– زار المغرب عدة وفود عربية وأجنبية في الشهرين الأخيرين من العام للتباحث مع القيادة المغربية بشأن أزمة الخليج العربي.

– صادق مجلس النواب المغربي على لائحة الشعبة المغربية لتكوين مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، التي أصبحت تضم ٢٠ نائبا برلمانيا بدلا من ١٠ نواب تبعا لتعديل معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي كما بينا في الجزء الأول من هذا التقرير.

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا : جهات التمويل العربية :				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٨/٤/١٩٩٠	١٢ مليون	دينار كويتي	ضمان قرض للصندوق الوطني للقرض الفلاحي
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	٢/٥/١٩٩٠	٢٥ مليون	دينار كويتي	تمويل البنى الأساسية المتضررة من الفيضانات.
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٥/١١/١٩٩٠	١٤ مليون	دينار كويتي	تمويل بناء سد مجاعرة
ثانيا : جهات التمويل الأخرى :				
شركة تنمية الصادرات (كندا)	١٨/٤/١٩٩٠	٦ر٢٨ مليون	دولار كندي	تمويل كل ما يشترى لدى الهيئة التجارية الكندية لمطار محمد الخامس

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
شركة تنمية الصادرات (كندا)	١٩٩٠/٧/١٨	١٠٫٤٤٥مليون	دولار كندي	تمويل ٣٩٥٠ طنا من الخيوط الآلية من الميليكا
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٠/١/١٧	١٥٨٫٧مليون	دولار أمريكي	تمويل الدين العسكري المغربي
بريطانيا	١٩٩٠	٧٫٣مليون	جنيه استرليني	تمويل محطة المحمدية الحرارية
اسبانيا	١٩٩٠	١٥٫٣مليون	بيزيتا اسبانية	تمويل انشاء منشآت فوسفاتية
اسبانيا	١٩٩٠/١/٢٣	١٠٫٦مليون	دولار أمريكي	تمويل شراء سلع مستوردة من اسبانيا
البنك الاسباني الأمريكي	١٩٩٠/٦/١٦	٢٤٠٠مليون	بيزيتا اسبانية	تمويل شراء سلع وخدمات اسبانية
بانكوسانتاندير (اسبانيا)	١٩٩٠/٨/٢٨	٨٥٠مليون	بيزيتا اسبانية	تمويل شراء سلع مستوردة من اسبانيا
بانكوسانتاندير (اسبانيا)	١٩٩٠/١٠/٣	٨٣٥٥مليون	بيزيتا اسبانية	تمويل شراء سبع طائرات وقطع غيار
انستيتوت دي كريديتو أوفيشالي(اسبانيا)	١٩٩٠/١٠/٣	٧٧٫٥مليون	بيزيتا اسبانية	تمويل شراء سبع طائرات وقطع غيار
عدة بنوك فرنسية	١٩٩٠	٢٠٠مليون	دولار أمريكي	انشاء محطة توليد حرارية
صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار (اليابان)	١٩٩٠/٦/٦	١٣مليار	ين ياباني	تمويل ضبط الهياكل
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/١/١٧	٧٧٫٥مليون	دولار أمريكي	تمويل نشاط البنك العقاري والفندقي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠	١٣٢مليون	دولار أمريكي	تحديث وتوسيع الموانىء المغربية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٢/٦	٣مليون	دولار أمريكي	تمويل المشروع الثاني للمساكن
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢	٥٠مليون	دولار أمريكي	ضمان قرض تمويل قطاع الصناعة قدم للبنك الوطني للانماء الاقتصادي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢	٤٠مليون	دولار أمريكي	ضمان قرض تمويل قطاع الصناعة والتصدير قدم للبنك المغربي للتجارة الخارجية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢	٢٥مليون	دولار أمريكي	ضمان قرض تمويل قطاع الصناعة والتصدير قدم للبنك التجاري المغربي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢	١٧مليون	دولار أمريكي	ضمان قرض تمويل قطاع الصناعة والتصدير قدم لبنك الوفاء
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢	١٢مليون	دولار أمريكي	ضمان قرض تمويل قطاع الصناعة والتصدير قدم للبنك المغربي للتجارة والصناعة
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢	١٢مليون	دولار أمريكي	ضمان قرض تمويل قطاع الصناعة والتصدير قدم للبنك المركزي الشعبي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢	٩مليون	دولار أمريكي	ضمان قرض تمويل قطاع الصناعة والتصدير للشركة العامة المغربية للأبناك
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٥/٢	٥مليون	دولار أمريكي	ضمان قرض تمويل قطاع الصناعة والتصدير قدم لمصرف المغرب.
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٦/٦	٧٩مليون	دولار أمريكي	تمويل انشاء طرق سريعة
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٦/١٥	١٠٤مليون	دولار أمريكي	تمويل مشروع في قطاع الصحة
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠/٨/٢٨	٤٩مليون	دولار أمريكي	تمويل المشروع الثاني للتنمية الغابوية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠	١٧٠مليون	دولار أمريكي	تمويل برنامج للتنمية الصناعية والسياحية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٩٠	٨٠٫٥مليون	دولار أمريكي	تمويل مشاريع للتعمير
البنك الأفريقي للتنمية	١٩٩٠/٧/٢٦	٥٦٫٢مليون	وحدة حسابية	الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

٤.١٩ فرص الاستثمار المتاحة :

١.٤.١٩ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتوفر فرص الاستثمار في المملكة المغربية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية.
وفيما يلي تفصيل لفرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة.

القطاع الصناعي :

الصناعات الزراعية والغذائية :

- اقامة مخازن للتبريد.
- صناعة الحلويات.
- اقامة وحدات صناعية لتربية النحل لانتاج العسل.
- اقامة وحدات لتربية الدجاج لانتاج البيض.
- اقامة مجازر الدجاج.
- انتاج اللحوم الحمراء.
- اقامة وحدات لانتاج مركب التبن وتفل السكر.
- بناء مصبرات للخضر المعلبة.
- صناعة تجفيف الفواكه والخضر.
- انتاج الثلج.
- انتاج زيت الزيتون.
- اقامة وحدات لتربية الأرانب.
- بناء وحدات تقسيم فضلات المجازر.
- بناء مصبرات للحوم والتوابل.

الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية :

- انتاج الأنابيب وقضبان الأسلاك النحاسية.
- انتاج الآلات المستخدمة لتغيير أشكال المعادن مثل ملففات، ومحزمات وضاغطات ميكانيكية.
- انتاج صمامات للعربات.
- انتاج محقنات للمحركات ذات الاحتراق الداخلي.
- انتاج مولدات هوائية للكهرباء ذوات قوة ضعيفة.
- انتاج أدوات البناء والنجارة.
- صناعة مضخات وقود وحاقنات.
- صناعة أجهزة الدراجات.
- صناعة الآليات والأجهزة الكهربائية الخاصة بادارة المحركات.
- انتاج قطع مطاطية لتسهيل الحركة مثل الاحزمة المطاطية وغيرها.
- انتاج الآليات الخاصة للف السلع.
- انتاج هياكل مثبتة للحرارة.

- انتاج مخفضات الاهتزازات للدراجات النارية.
- انتاج رافعات هيدروليكية.
- انتاج أجزاء السيارات كواصلات ربط أجزاء السيارات.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية ومواد البناء :

- صناعة نترات الأمونيوم.
- صناعة أسفنج بوليوريتان.
- صناعة الصابون والمنظفات.
- صناعة أقلام الرصاص.
- صناعة انتاج الشموع.
- صناعة نشر الخشب.
- صناعة ورق الكاربون.
- انتاج نعال من البلاستيك.
- صناعة نظارات البلاستيك.
- صناعة لعب الأطفال.

الصناعات النسيجية والجلدية :

- اقامة وحدات لحبك قمصان صوفية ..
- اقامة وحدات لخياطة الملابس الجلدية.
- خياطة ملابس الرياضة.
- خياطة ملبوسات خفيفة (فساتين ، قمصان).
- نسيج وخياطة الملابس الداخلية للأطفال والرجال والنساء.

القطاع الزراعي :

تتلخص أهم فرص الاستثمار فيه فيما يلي :

- تكثيف الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني.
- مصبرات الخضر والفواكه.
- عصير الفواكه والخضر.

قطاع الصيد البحري :

- صيد وتعليب الأسماك.
- بناء أحواض اصلاح وصيانة قوارب الصيد.

قطاع السياحة :

وتتمثل أهم فرص الاستثمار فيه في اقامة الفنادق وغيرها من المنشآت السياحية.

٢٠٤٠١٩ المشروعات المعروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع لانتاج الزجاج المسطح	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	دراسة جدوى نهائية	١٢٩ مليون دولار
مضنع لانتاج السردين	الشركة العربية للاستثمارات السمكية	ميناء طان طان	دراسة جدوى نهائية	١٥٫٧ مليون دولار

٥٠١٩ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (ألف درهم مغربي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف درهم مغربي)
١٠٦	صناعي واستثمارات وزراعة	١٩٩٠	٩١٢٨٧٩	الجزائر	٨٥٤٦٫٩
				سوريا	٤٧٩٤٠٫٧
				السعودية	٢٤٨٫٣٢٤٫٨
				تونس	٤٨٣١٥٫٨
				الامارات	٢٤٥٧٫٦
				العراق	٢٥٥٣٫٤
				الأردن	٨٩١٫٨
				لبنان	١٢٩٧٧٫٩
				الكويت	٢٩٩٤٢٫٨
				السودان	٤٣٢٣٫٤
				مصر	١٣١٣١٫٤
				فلسطين	٧٥٧٫٨
				ليبيا	٢١٣٨٫٢

(٢٠)

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٠

شهد العام على المستوى المغاربي مواصلة تثبيت دعائم اتحاد المغرب العربي، وعلى الصعيد المحلي واصلت الدولة جهودها في تنفيذ برنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي (١٩٨٩ – ١٩٩١) الذي يهدف إلى اجراء اصلاحات اقتصادية، واعادة هيكلة القطاعات المختلفة، وتثبيت التكامل فيما بينها. وفي المجال السياسي تم اجراء انتخابات بلدية، وظهور بوادر انفراج في العلاقات السياسية بين موريتانيا وجمهورية السنغال المجاورة بعد عشرين شهرا من نشوب الأزمة الحدودية بين البلدين.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٢٠ تشريعات واجراءات حكومية:

لم يتيسر الحصول عليها خلال هذا العام.

٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١/٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

– تم في نواكشوط بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧ الاتفاق مع الجمهورية الجزائرية على انشاء لجنة مشتركة كبرى للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني.

– وقعت الحكومة الموريتانية على جميع الاتفاقيات الخاصة باتحاد المغرب العربي والتي جاء ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير.

٢/٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

– تم في نواكشوط توقيع اتفاقية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية حول متابعة التعاون بين البلدين وتنفيذ أهداف مشروع التنمية الشاملة لمنطقة تكانت (اشرام ديوك) وتطبيق اتفاق التعاون الاقتصادي والفني الذي صودق عليه من قبل البلدين بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢.

– تم توقيع اتفاقية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال التعاون المالي والفني ومتابعة النشاطات التنموية الجارية وتنفيذ المشاريع المصادق عليها لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

– تم توقيع اتفاقية مع فرنسا تقضي باعفاء موريتانيا من ديون تبلغ قيمتها حوالي ٥ مليار أوقية موريتانية.

– تم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد مفوضية الأمن الغذائي بعشرين ألف طن من القمح بقيمة ٥٠٠ مليون أوقية موريتانية*.

– تم توقيع اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مجال الصيد البحري.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٧ على اتفاقية لومي ٤ الموقعة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ في لومي بين دول أفريقيا ودول الكاريبي ودول المحيط الهادي ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتنظم هذه الاتفاقية العلاقات

---

* الدولار الأمريكي يعادل ٧٨ر٨٢١١ أوقية موريتانية كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

الاقتصادية بين هذه الدول على مدى عشر سنوات قادمة.

٣٠٢٠ وقائع وأحداث :

شهد العام جملة من الوقائع والأحداث فيما يلي أبرزها :

التخطيط الاقتصادي :

– واصلت الحكومة الموريتانية خلال العام تطبيق برنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي للعام الثاني على التوالي حيث بدأت في عام ١٩٨٩. وسوف ينتهي في العام القادم ١٩٩١. ويهدف البرنامج إلى تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة ٥ر٣ بالمائة بالأسعار الثابتة خلال فترة البرنامج، وتحقيق فائض ادخاري بنسبة ٦ بالمائة من إجمالي الدخل القومي سنوياً، وإنجاز استثمار عمومي سنوي بنسبة ٦ر١٦ بالمائة من اجمالي الدخل القومي، وتخفيض العجز في الميزان التجاري إلى مستوى أقل من نسبة ٦ر٩ بالمائة من إجمالي الدخل القومي، وتخفيض مستوى خدمة الدين الخارجي إلى ما نسبته ٢٠ – ٢٥ بالمائة من اجمالي عائدات الصادرات في نهاية عام ١٩٩١.

– كما يهدف البرنامج إلى تشجيع مبادرات القطاع الخاص عن طريق اتباع سياسات مناسبة ومشجعة، ومرونة في التشريعات والنظم، وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية والجهاز المصرفي، واستخدام أكثر كفاءة للموارد العمومية وتقوية النظام الإنتاجي عن طريق إدخال إصلاحات في القطاعات الرئيسية.

– واصلت الحكومة الموريتانية تنفيذ الاستثمارات العمومية لبرنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي والتي بلغت – كما بينا في التقرير السابق – ٣١٧/٨ر٤٥ مليار أوقية موريتانية، تبلغ حصة التنمية الريفية منها ٤٢ بالمائة، وقطاع التنمية الصناعية ١٢ بالمائة، وقطاع التنمية الإقليمية ٢٤ بالمائة، وقطاع التنمية البشرية ٩ بالمائة، وقطاع شبه العمومي ٣ بالمائة، واسنيم (الحديد) ١٠ بالمائة.

الميزانية العامة للدولة :

– صادق مجلس الوزراء الموريتاني على قانون المالية لعام ١٩٩٠ والميزانية المدعمة للاستثمارات الملحقة به. ويأتي اعتماد هذا القانون في ظرف اقتصادي يتسم بالقيام باجراءات هيكلية تستهدف اصلاح كافة قطاعات الانتاج. وتتسم الخطوط العريضة لميزانية ١٩٩٠ بما يلي:

• ارتفاع الايرادات من ٨ر٢٢ بالمائة من الناتج الداخلي الخام لعام ١٩٨٩ إلى ٢ر٢٣ بالمائة، فيما ستبقى النفقات ثابتة بنسبة ٣٠ بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

• بلغت الميزانية العامة لعام ١٩٩٠ بايراداتها ونفقاتها نحو ٢٢ مليار أوقية، أما الميزانية المدعمة لاستثمارات الدولة فقد بلغت نحو ١٤ مليار أوقية بما في ذلك شركة اسنيم التي يبلغ نصيبها ٣ر١ مليار أوقية.

– تعكس التوزيعات القطاعية الأولويات التي تم الاحتفاظ بها في نطاق برنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي السابق ذكره وذلك على النحو التالي : ١ر٣٠ بالمائة للتنمية الصناعية، ٢ر٢٧ بالمائة للمصادر البشرية، ٧ر١٤ بالمائة للاصلاح الترابي، ٦ر١٤ بالمائة للقطاعات العمومية، ٣ر٩ بالمائة لشركة اسنيم و ٥ر٣ بالمائة للقطاعات المختلفة.

المديونية الخارجية :

– وصلت المديونية الخارجية في مطلع عام ١٩٨٩ إلى ٨ر١ مليار دولار أمريكي، تمثل خدمة الدين/ الصادرات

نسبة ٣٧ بالمائة منها. وتسعى الدولة من خلال تطبيق برنامج الدعم والتعزيز الاقتصادي إلى تخفيض هذه النسبة إلى ٢٠ – ٢٥ بالمائة كما أشرنا سابقا.

– سيتحقق خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩١ دفع مبلغ ٢ر٥ مليار أوقية موريتانية كفوائد و ٤ر٥ مليار أوقية موريتانية كأقساط قروض سنويا، علما بأنه كانت قد تمت اعادة جدولة مبلغ ٦٧٥ر٢١ مليار أوقية موريتانية خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٨٦.

قطاع الصيد والثروة السمكية :

– بلغ النمو في قطاع الصيد خلال العام نسبة ١١ بالمائة وهي نسبة النمو في العام الماضي نفسها، في حين بلغت صادراته حسب التقديرات المنشورة حوالي ٦٨ بالمائة من مجمل صادرات البلاد. وتقوم الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك لوحدها بتصدير حوالي ٦٠٠ ألف طن سنويا من أسماك القاع بمبلغ اجمالي قدره حوالي ٢٠ مليون أوقية موريتانية.

– أخذت موريتانيا ضمن مجموعة من الدول العربية في دراسة «الأسس الفنية والاقتصادية لانتاج مستلزمات تربية وصيد الأسماك في الوطن العربي» التي تقوم باعدادها المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وفي اطار هذه الدراسة تمكنت المنظمة خلال العام من اعداد تقرير عن موريتانيا بالاضافة إلى تقارير عن تسع دول عربية أخرى معنية بهذه الدراسة.

– تم تعيين ادارة جديدة للشركة الجزائرية الموريتانية للصيد البحري (ALMAP) وهي واحدة من أهم شركات الصيد في موريتانيا لما تملكه من تجهيزات حديثة من بواخر ومستودعات للتخزين والتجليد وقطع غيار، ويتوقع أن تشهد الشركة تغييرات ادارية ومالية في المستقبل القريب، وتوسعا في مجال أعمالها.

– قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :

– واصلت الدولة خلال العام تنفيذ مشاريعها في استصلاح الأراضي، وزيادة رقعة مساحة الأراضي الصالحة الزراعة، كما تابعت الشركة الوطنية للتنمية الريفية انجاز عدة مشروعات زراعية كبرى تبلغ مساحتها الاجمالية حوالي ٣٠ ألف هكتار بكلفة اجمالية تزيد على ١٦٠ مليون دولار أمريكي.

– واصلت الدولة خلال العام اهتمامها بالتشجير وتوفير ٤ر١ مليون شتلة لهذا الغرض.

– استمرت الدولة بانجاز مخططها الشامل الخاص بادماج مفهوم حماية الطبيعة في جميع النشاطات التنموية بهدف مكافحة التصحر وزحف الرمال.

– وافقت الحكومة الموريتانية على طلب قدمته الشركة العربية للاستثمارات الزراعية (البحرين) لاقامة مشروع كبير مساحته ١٠ – ١٥ ألف هكتار لزراعة الأرز في جنوب موريتانيا على ضفاف نهر السنغال الفاصل مع السنغال.

– أدخلت موريتانيا ضمن دول المجموعة العربية الأولى المعنية بدراسة الثروة الحراجية في الوطن العربي التي تقوم بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهدف تقييم واقع الثروة الحراجية في الوطن العربي، وطرح الوسائل الكفيلة برفع الانتاجية وخلق تكامل عربي في مجال المنتوجات الغابية. وقد وزعت الأقطار العربية في اطار هذه الدراسة في مجموعات حسب مساحات الغابات ومنتجاتها إلى أربع مجموعات، ضمت المجموعة الأولى كلا من السودان والصومال، إلى جانب موريتانيا.

– حصلت موريتانيا خلال العام على ثلاث معونات فنية من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تمثلت الأولى منها بتغطية نفقات ثلاثة مدرسين بالمدرسة الوطنية للتكوين والارشاد الزراعي بكهيدي التي تتولى المنظمة الاشراف

عليها، وذلك بناء على طلب وزارة الفلاحة الموريتانية. وتعلقت المعونة الثانية بتعيين مهندس ذي خبرة بالري والسدود لمدة عام قابل للتجديد، لمساعدة الحكومة في هذا المجال الحيوي، وتعلقت المعونة الثالثة بتقديم سيارة مجهزة لرش المبيدات بناء على طلب من وزارة التنمية الريفية الموريتانية.

– شارك المكتب الاقليمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومقره نواكشوط بالتعاون مع ادارة حماية الطبيعة بوزارة التنمية الريفية في تحديد المنطقة الغابية التي ستقام فيها حظيرة للتجارب للصمغ العربي، سيتم تمويلها من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. كما شارك المكتب في اجتماعات دعت اليها وزارة الفلاحة لتقييم السياسات الزراعية والمحصول الزراعي السنوي.

– تم خلال العام – كالأعوام السابقة – تغطية احتياجات السكان من اللحوم وتحقيق فائض للتصدير.

– بناء على المعلومات الاحصائية التي نشرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام ١٩٩٠، فان انتاج موريتانيا من الأبقار والأغنام والماعز والأبل قد بلغ، ٩٥٠٣٨ طن من اللحوم وتوابعها في عام ١٩٨٥*، خصص منها للاستهلاك المحلي ٦١٠٨٨ طنا وتم تصدير ٣٣٩٥٠ طنا للخارج كفائض عن الحاجة المحلية.

– أما فيما يتعلق بالألبان ومنتجاتها فان انتاج الحيوانات بمختلف أنواعها (أبقار، أغنام، أبل) والذي تقدره المنظمة العربية للتنمية الزراعية بنحو ٢١٥٤٤٧ طنا يسد احتياجات قطاع السكان الريفيين العاملين في مجال الثروة الحيوانية طوال فترة الانتاج التي تتراوح بين ٦ و ٨ شهور كل عام. ويختلف الأمر بالنسبة للقطاع الحضري حيث تقدر المنظمة نفسها أن انتاجه المحلي من الألبان لا يغطي حاجته الاستهلاكية وذلك لعدم توفر نظام تسويقي وتصنيعي للألبان المنتجة محليا، والتي توفر نحو ٥٠ بالمائة فقط من احتياجات هذا القطاع على مدار السنة. ويسد العجز عن طريق الاستيراد من الخارج.

– استجابة لطلب من الحكومة الموريتانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي**، أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقريرا اضافيا عن امكانية انتاج اللقاحات البيطرية الهامة للثروة الحيوانية في موريتانيا، وقد بين التقرير أهم الأمراض المنتشرة في موريتانيا، وأوضح الاحتياجات الفعلية من اللقاحات والأمصال الهامة المطلوب توفرها لتحصين ٨٠ بالمائة من الثروة الحيوانية الموريتانية ضد الأمراض الهامة كحد أدنى تبلغ ٣٣ر٢٤٨ مليون جرعة فقط في عام ١٩٨٩/٨٨ بينما تبلغ الكميات التي تم استيرادها ١ر٦٦٦ مليون جرعة فقط، أي أن العجز قد بلغ بنحو ٣١ر٥٨٢ مليون جرعة في العام نفسه. وتقدر الدراسة مقدار العجز في عام ١٩٩٠/٨٩ بنحو ٣١ر٦٩٧ مليون جرعة، والاحتياجات المطلوبة من اللقاحات في عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٨ر٥٧٨ مليون جرعة، وعليه أوصى تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية بضرورة انتاج اللقاحات الواقية من الأمراض الفيروسية والأمراض البكتيرية محليا في موريتانيا، لتخفيف عبء الاستيراد من الخارج.

قطاع الصناعة والتعدين :

– مازال قطاع الصناعة والتعدين يشكل المصدر الرئيسي لحصيلة البلاد من العملات الأجنبية بعد قطاع الصيد البحري، وقد تم خلال العام الماضي تصدير ١٢ مليون طن من الحديد مقابل ٧ر٨ مليون طن في عام ١٩٨٨.

---

* تجدر الاشارة إلى أن هذه الأرقام هي أحدث احصاءات في هذا المجال نشرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٩٠.

** تقدمت الحكومة الموريتانية خلال العام بطلب إلى الصندوق العربي لتمويل مشروع لانتاج اللقاح البيطري، بينت أن الحاجة له ملحة بعد القطيعة مع السنغال التي كانت موريتانيا تستورد منها حاجتها من اللقاحات اللازمة.

– حصلت موريتانيا على التمويل اللازم لاستغلال منجم حديد (مهاودات) في شمال البلاد، والذي تبلغ تكاليف استغلاله الاجمالية ١٧٣ مليون دولار أمريكي. وسوف تساهم في تمويل هذ المشروع مؤسسات دولية منها الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي الذي سيقدم ٦٨ مليون دولار أمريكي، والبنك الافريقي للتنمية.

– عرضت خلال العام الشركة الموريتانية لصناعات السكر (سوميس) للبيع مصنعا لانتاج قوالب السكر، لديه ثلاثة خطوط انتاج طاقتها ٥٠ طن يوميا، ومصنعا آخر لتنقية ١٦٠ ألف طن يوميا من السكر، وغيرهما من الممتلكات الأخرى وذلك بسبب تصفية الشركة.

وقد تأسست هذه الشركة برأسمال ٣٠٠ مليون أوقية تساهم الدولة فيها بنسبة ٦٣ بالمائة وشركة سونيميكس ٣٣ بالمائة والنسبة الصغيرة الباقية مملوكة للقطاع الخاص، ويعمل فيها ٤٣٠ عاملا.

الجهاز المصرفي :

– تم خلال العام مضاعفة رأس مال بنك البركة الموريتاني الاسلامي (باميس) من ٥٠٠ مليون إلى مليار أوقية موريتانية، وذلك عملا بتوصيات البنك المركزي الموريتاني الهادفة إلى تدعيم المركز المالي والأموال الذاتية للمصارف الموريتانية.

التجارة الخارجية :

– أعد بنك البركة الموريتاني الاسلامي (باميس) دراسة قدمها إلى ندوة تنشيط المبادلات التجارية المغاربية التي عقدت بالدار البيضاء في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ بمبادرة من المركز الاسلامي لتنمية التجارة وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتطرقت الدراسة إلى التجارة البينية المغاربية، والتجارة الخارجية الموريتانية مع الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة، والصعوبات والمعوقات التي تقف في وجه نموها.

– بينت الدراسة السابق ذكرها أن واردات موريتانيا في عام ١٩٨٧* قد بلغت نحو ٢ر٢٨ مليار أوقية موريتانية، في حين بلغت صادراتها ٦ر٣١ مليار أوقية موريتانية، وهذا يعني أن الميزان التجاري سجل فائضاً بمقدار ٤ر٣ مليار أوقية موريتانية، في حين بلغت نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات ما يقرب من ١٢ر١ بالمائة. كما بينت الدراسة وجود تزايد مضطرد من سنة إلى أخرى في قيمة الواردات بنسبة بلغت نحو ٥ر١١ بالمائة في عام ١٩٨٦ و ٦ر٢٨ بالمائة في عام ١٩٨٧، أما معدل نمو الصادرات فبلغ ٩ر٨ بالمائة خلال عام ١٩٨٦، ٩ر٠ بالمائة خلال العام ١٩٨٧ مما يشير إلى تباطؤ في نمو الصادرات وارتفاع في نمو الواردات.

– بينت الدراسة أن صادرات موريتانيا عام ١٩٨٧ للدول المغاربية قد بلغت ٥ر٦ مليار أوقية موريتانية وبلغت وارداتها ١ . ٤ مليارات أوقية من مجمل تجارتها البالغة عامذاك ٦ر٣١ مليار أوقية صادرات و ٢ر٢٨ مليار أوقية واردات. ويتبين من هذا أن التجارة البينية المغاربية ما تزال ضئيلة بالمقارنة مع حركة التبادل مع التكتلات الأخرى كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة دول الكوميكون. وتشكل المجموعة الاقتصادية الأوروبية المورد الرئيسي لموريتانيا حيث بلغت حصتها ما يقرب من ٦٢ بالمائة من مجموع الواردات في نهاية عام ١٩٨٧، كما تأتي هذه المجموعة في مقدمة زبائن موريتانيا، اذ بلغت الصادرات الموريتانية لها نسبة ٤٤ بالمائة من اجمالي الصادرات الموريتانية في نهاية عام ١٩٨٧، وبلغت حصة اليابان ٢٧ بالمائة ومجموعة دول الكوميكون ١٥ بالمائة.

---

* تجدر الاشارة إلى أن هذه الأرقام هي أحدث احصاءات في هذا المجال نشرتها الدراسة في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠.

انعكاسات أزمة الخليج :

– ترى بعض المصادر المطلعة أن أزمة الخليج عكست آثارها السلبية على الاقتصاد الموريتاني جراء زيادة أسعار النفط في أعقاب نشوب الأزمة، كما أن ثمة توقعات تبين أن انعكاسات حادة مباشرة ستلحق بالاقتصاد الموريتاني على المدى البعيد، نتيجة توقع انخفاض التمويلات العربية الخليجية، وكذلك القروض والمساعدات التي كانت تقدم في الماضي، مما سيؤثر بطبيعة الحال على تراجع المشروعات التنموية، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.

أحداث سياسية :

– تم خلال العام انعقاد جلسة محادثات بين الرئيسين الجزائري والموريتاني حضرها وزيرا خارجية البلدين، وتم بها استعراض نتائج المباحثات التي أجراها الرئيس الجزائري خلال الجولة التي قام بها في عدد من عواصم الوطن العربي وأوروبا بهدف ايجاد حل سلمي لأزمة الخليج.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٨ اجراء تعديل وزاري محدود في موريتانيا شمل سبع وزارات هي الخارجية والتعاون، والعدل، والمعادن والصناعة، والتهذيب الوطني، والصحة، والشؤون الاجتماعية والثقافة والتوجيه الاسلامي.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢١ اجراء تعديل وزاري محدود في موريتانيا شمل أربع وزارات هي المالية والتخطيط والتشغيل، والصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والسياحة، والمياه والطاقة.

– وقع عدد من المثقفين والسياسيين على مذكرة دعوا فيها الحكومة الموريتانية إلى السماح بالتعددية الحزبية في البلاد.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٤ اجراء الجولة الثانية للانتخابات البلدية الموريتانية بعد أسبوع من الغاء نتائج الجولة الأولى وقد جرى التنافس فيها في مدينة نواكشوط بين ثلاث قوائم تظهر عليها بصمات الحركات السياسية.

– حدث خلال العام توتر كبير بين السنغال وموريتانيا بعد تردد انباء عن قصف القوات السنغالية لبلدة موريتانية مدة ١٢ ساعة.

– تم في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ عقد لقاء بين وزيري خارجية موريتانيا والسنغال في عاصمة مالي باماكو بحضور وزير الخارجية المالي، وذلك بهدف ايجاد حل سلمي للخلافات التي نشبت بين البلدين خلال العام، وقد توصل الجانبان إلى قدر من التفاهم بعد عشرين شهرا من اندلاع الأزمة الحدودية بين البلدين وذلك بعد سلسلة من اللقاءات والمفاوضات بينهما مما جدد ثقة الموريتانيين والسنغاليين بجهود الوساطة بين البلدين.

٣٠٢٠ القروض :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا : جهات التمويل العربية :				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٠/١/١٨	٢٥٠ر٤مليون	دينار كويتي	مشروع الثروة السمكية
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٠/٢/١٩	١٢مليون	ريال سعودي	مشروع سنيم
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	١٩٩٠/٧/٦	٥ر٣مليار	أوقية موريتانية	تزويد ١٣ مدينة في الداخل بالكهرباء
ثانيا : جهات التمويل الأخرى :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/٢/٧	٢٧٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل دراسة جدوى للموارد المائية

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/٧/٢	٥٧٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل دراسة جدوى / طريق نواكشوط – شنقيط
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	٥ر٦٨ مليون	أوقية موريتانية	مساعدة غذائية
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	٧٧ مليون	فرنك فرنسي	تعزيز مراقبة صيد الأسماك
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	٥ مليون	فرنك فرنسي	دعم الخلية المكلفة بالدمج في وزارة التخطيط والتشغيل
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	٥ر١٤ مليون	فرنك فرنسي	منحة للتطوير الاداري وتدريب الموظفين
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	٦ مليون	فرنك فرنسي	تمويل مشاريع اصالح المبعدين من السنغال
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	٥ر٣٥ مليون	فرنك فرنسي	مشاريع تنموية
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٢/٦	٥ر٣ مليون	فرنك فرنسي	هبة لدعم مستشفيات نواكشوط
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٢/١٦	٥ر٢ مليون	فرنك فرنسي	هبة لمركز المعلومات الموريتاني للانماء الاقتصادي
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٦/٢٦	٣ر٢ مليون	فرنك فرنسي	هبة لدعم المركز الوطني للبحوث المحيطية والصيد البحري
الحكومة الفرنسية				
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٦/٢٦	٥ر٢ مليون	فرنك فرنسي	هبة للبحث الجيولوجي
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٦/٣٠	٧ر٦ مليون	فرنك فرنسي	هبة للتكوين المهني
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٦/٣٠	٦ مليون	فرنك فرنسي	تطوير ميناء انواديبو
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٦/٣٠	٦٠ مليون	فرنك فرنسي	برنامج الاصلاح الزراعي
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٩/١٧	٢ر٣ مليون	فرنك فرنسي	هبة لبرنامج التوازره
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٩/١٧	٤ر٢ مليون	فرنك فرنسي	هبة لدعم الادارات الاقتصادية والمالية
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٩/١٧	٨ر٧ مليون	فرنك فرنسي	هبة لتحسين تسيير المجموعات الحضرية وتجهيزها
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠/٩/١٧	١ر١ مليون	فرنك فرنسي	هبة لدعم وزارة الداخلية
صندوق أوبك للتنمية الدولية	١٩٩٠	٥ر٢ مليون	دولار أمريكي	هبة لتحسين التربة وادارة المياه
برنامج الأمم المتحدة الانمائي	١٩٩٠	٥ر٢١ مليون	أوقية موريتانية	دعم ادارة الدمج فيما يتعلق بالتنسيق ووضع البرامج والمشاريع
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٠	٧ر٣٠ مليون	حقوق السحب الخاصة	تمويل جزء من برنامج الاصلاح الهيكلي لقطاع المؤسسات العمومية
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٠	٣١ مليون	حقوق السحب الخاصة	اعادة هيكلة المؤسسات العامة
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٠	٨ مليون	حقوق السحب الخاصة	تعويض العمالة المتضررة من اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وتوفير تدريب لهم
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٠/١١/٢١	٩ر٢ مليون	حقوق السحب الخاصة	برنامج تقويم مؤسسات الدولة
البنك الألماني للانماء	١٩٩٠/٥/٩	٢ر١ مليون	مارك ألماني	هبة لصندوق الدراسات والخبراء
البنك الألماني للانماء	١٩٩٠/٥/٩	٢ مليون	مارك ألماني	قرض سلعة رقم ٨
البنك الألماني للانماء	١٩٩٠/٥/٩	٥ر٣ مليون	مارك ألماني	هبة لقطاع الريف
البنك الألماني للانماء	١٩٩٠/٥/٩	٧ر٢ مليون	مارك ألماني	هبة
جمهورية ألمانية الاتحادية	١٩٩٠	٩٠٠ مليون	أوقية موريتانية	هبة لتمويل مشاريع التنمية الريفية ووضع نظام لمراقبة الصيد
جمهورية ألمانية الاتحادية	١٩٩٠/٦/٣٠	١٨ مليون	مارك ألماني	هبة

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
جمهورية ألمانية الاتحادية	١٩٩٠/١٠/١	١ر٨مليون	مارك ألماني	هبة لمراقبة الصيد
جمهورية ألمانية الاتحادية	١٩٩٠/١١/٧	٥مليون	مارك ألماني	هبة لسدود صغيرة في تفانت رقم ٢
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٩٠/٤/١٠	٨ر٧مليون	حقوق السحب الخاصة	تمويل برنامج التقويم الزراعي
الصندوق الأفريقي للتنمية	١٩٩٠	٥ر٧مليون	دولار أمريكي	تمويل مشروع صرف المجاري في العاصمة
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٩٩٠	٣١٠مليون	أوقية موريتانية	تمويل تزويد مدينة العيون بالماء العذب
اليابان	١٩٩٠/٣/٢	١٥٠مليون	ين ياباني	هبة لمساعدة غذائية
اليابان	١٩٩٠/٣/٢	١٥٧مليون	ين ياباني	هبة لتخفيف المديونية
اليابان	١٩٩٠/١٢/١٠	٥٠٠مليون	ين ياباني	هبة لدعم ميزان المدفوعات
اليابان	١٩٩٠/١٢/١٠	٢٠٠مليون	ين ياباني	هبة لتحسين انتاجية اركيز
اليابان	١٩٩٠/١٢/١٠	٨ر١٥٢مليون	ين ياباني	هبة اعفاء ديون

٤٠٢٠ فرص الاستثمار :

١٠٤٠٢٠ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

فيما يلي أهم فرص الاستثمار المتوفرة في مختلف القطاعات :

في القطاع الصناعي :

وتشمل فرص الاستثمار فيه ما يلي :

- صناعة الأدوية
- اعادة تصنيع قضبان السكك الحديدية المستعملة.
- صهر وسبك الفولاذ.
- صناعة الهياكل الحديدية.
- تعليب الأسماك.
- تعليب وتصنيع الخضر والفاكهة.
- انتاج الحليب ومنتجاته.
- انتاج الثلج.

في قطاع التعدين :

وتتوفر فرص الاستثمار فيه في المجالين التاليين :

- استخراج النحاس وخام الحديد.
- تنمية الخامات المساندة للتعدين.

في قطاع الصيد البحري :

وتتمثل أهم فرص الاستثمار فيه في المجالات التالية :

- بناء بواخر صيد كبيرة الأحجام.

- اقامة مراكز وتجهيزات لتفريغ وتخزين الأسماك.
- اقامة ورش لاصلاح السفن وتجهيزات أخرى للصيانة.
- انشاء حوض جاف لاصلاح سفن الصيد البحري.

٢٠٤٠٢٠ المشروعات المعروضة للاستثمار :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تربية الأبقار الفريزيان	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	ولاية امبوريا	دراسة نهائية	٢٠ر٩ مليون دولار أمريكي
توسيع فندق الواحة	القطاع الخاص	نواكشوط	دراسة نهائية	٥٠٠ ألف دولار أمريكي

٥٠٢٠ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية الاسلامية الموريتانية.

(٢١)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية اليمنية
لعام ١٩٩٠

حفل العام بعدة أحداث هامة، فعلى الصعيد السياسي تم توقيع اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن، وقيام الجمهورية اليمنية، وعلى الصعيد الاقتصادي، شهد العام صدور قرارات عدة تتعلق باصلاح المسار الاقتصادي، وتوقيع اتفاقيات خاصة بأعمال الاستكشاف والتنقيب عن النفط في عدة مناطق من البلاد.

اضافة إلى ذلك اصيب الاقتصاد اليمني في النصف الثاني من العام بخسائر فادحة جراء أزمة الخليج، نتيجة فقدانه للمساعدات المالية التي كانت تقدمها له الكويت والدول الخليجية، ولانقطاع تحويلات اليمنيين في الكويت وتضاؤلها من السعودية، وكذلك لعودة آلاف المغتربين اليمنيين من الكويت والسعودية والعراق، وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٢١ تشريعات واجراءات حكومية :

سجل الثلث الأخير من هذا العام صدور عدد من القوانين والقرارات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي ويتلخص أهمها فيما يلي :

- على الصعيد المالي بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٤ القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن تحصيل الأموال العامة، وقد شمل ما تناوله اجراءات التنفيذ المتعلقة بالمستحقات في حالة السداد وفي حالة الامتناع، ووقف التدابير الاجرائية سواء بصورة نهائية أو بصورة مؤقتة، والنص على عدم جواز فرض أي ضريبة أو رسم إلا بقانون.
- وعلى صعيد الضرائب والرسوم الجمركية صدر بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٥ القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٠ بشأن الجمارك شمل بالتناول الأحكام المتعلقة بمجال عمل مصلحة الجمارك ومبادىء تطبيق التعرفة الجمركية وقيود ومنع دخول البضائع إلى الأراضي اليمنية وخروجها منها وتحديد العناصر المميزة للبضائع من حيث المنشأ والمصدر والنوع والقيمة، والقواعد المتعلقة بالاستيراد والتصدير، ومراحل التخليص الجمركي وأوضاع تعليق الرسوم الجمركية وتنظيم الملاحة الساحلية والنقل الداخلي والاعفاءات من الرسوم الجمركية ورسوم الخدمات والمخلصين الجمركيين، وتحديد النطاق الجمركي وقواعد التحري عن التهريب وقواعد بيع البضائع المحجوزة والامتيازات المقررة لمصلحة الجمارك وقواعد التقادم. كما صدر بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٢ القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٠ الخاص بالتعرفة الجمركية التي ستطبق محل التعرفة السابقة. وصدر بتاريخ ١٩٩٠/١١/١ القرار الجمهوري رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٠ الذي قضى بالغاء رسوم الدفاع والاحصاء وكذا الضريبة الاضافية بشأن صندوق موازنة الأسعار على جميع البضائع المستوردة والمصدرة.
- وعلى صعيد تنظيم التجارة الداخلية والخارجية والرقابة عليها، صدر بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٠ الخاص بالتموين وتضمن هذا القانون قواعد تنظيم شؤون التموين واجراءات الرقابة والتفتيش التمويني والمخالفات والعقوبات.
- وفي اطار القطاع الزراعي وزيادة انتاج المحاصيل الغذائية الأساسية اتخذ مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ عددا من القرارات أهمها انشاء صندوق التنمية الزراعية والترويج لاقامة مشاريع زراعية وتطوير التسويق الزراعي ودراسة انشاء صوامع الغلال وتخزين المواد الغذائية.

٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١/٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

وقعت الجمهورية اليمنية خلال العام الاتفاقيات التالية :

- عدد من الاتفاقيات في اطار مجلس التعاون العربي التي سبق ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير.
- محضر اجتماع اللجنة العليا والدورة التاسعة للجنة المشتركة مع العراق بتاريخ ١٩٩٠/٣/١١ وتضمن المحضر متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات للاجتماعات السابقة، والتأكيد على استمرار توسيع مجالات التعاون الصناعي والتجاري والزراعي والثقافي والاعلامي بين البلدين.
- اتفاقية تأسيس لجنة مشتركة مع جيبوتي، واتفاقيات تعاون تشمل المجالين الاقتصادي والتجاري.
- اتفاقية للتعاون في مجال الاتصالات مع جمهورية جيبوتي تضمنت تقديم عدد من المنح الدراسية في مجال الاتصالات لجمهورية جيبوتي والاستمرار في تطوير التعاون من خلال التشغيل الأمثل لشبكة الميكروويف وتنشيط حركة عبور الاتصالات وتكوين فريق مشترك لادارة الاتصالات بين البلدين.
- اتفاقية بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٥ للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني مع دولة الامارات العربية المتحدة.
- محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا اليمنية الأردنية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٨، وتركز المحضر على تطوير التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والتجاري، بهدف زيادة وتنويع حجم وقاعدة التبادل التجاري واعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية للبلدين، وتدريب وتأهيل المختصين اليمنيين في مجال الصناعة وفحص الجودة والمواصفات والمقاييس، بالاضافة إلى تطوير التعاون في مجالي النقل البري والبحري والجوي والكهرباء والتعدين.
- محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا اليمنية المصرية بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٦، وقد تضمن الاتفاق تعميق وتطوير التعاون الثنائي في مجال التبادل التجاري، واقامة مركز تجاري دائم في صنعاء للمنتجات المصرية. واقامة شركات مشتركة في مجال الاستثمار، والنفط، والخدمات النفطية.
- اتفاقية بتاريخ ١٩٩٠/٩/٤ للتعاون بين المؤسسة العامة للنفط والمعادن اليمنية ومؤسسة النفط الوطنية الليبية في مجال الاستكشافات النفطية وتبادل الخبرات والتدريب والاستثمار.
- محضر اجتماع اللجنة الاقتصادية والتجارية اليمنية الأردنية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ وقد أكد المحضر أهمية انشاء مشاريع وشركات مشتركة واستكمال التنسيق بين أجهزة المواصفات والمقاييس في البلدين، وزيادة حجم التبادل التجاري وبخاصة فيما يتعلق باتفاقية التسهيلات المعقودة بين البنكين المركزيين في كلا البلدين، بالاضافة إلى الاتفاق على اقامة مصرف أردني في اليمن.

٢/٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

تم خلال العام ابرام الاتفاقيات التالية:

- اتفاقيتان مع الحكومة اليابانية، تقدم بموجب الأولى منحة بمبلغ ٣١٫٠٠٠ دولار أمريكي لتزويد معهد «سالم الصباح» بعدد من ماكنات الخياطة والنسيج، وتقدم بموجب الثانية جهاز ميكروفيلم لمركز الدراسات والبحوث اليمني.
- مذكرة تفاهم مع اليابان تقدم بموجبها الحكومة اليابانية معونة مالية بما يعادل ١.٧ مليون دولار أمريكي لتمويل مستلزمات زراعية.
- محضر اجتماعات اللجنة المشتركة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في صنعاء بتاريخ ١٩٩٠/١/١٥

تضمن الاتفاق على التعاون المشترك في مجال الزراعة، والسياحة، والنفط والطاقة، والتجارة والاقتصاد، والبحوث،والعلوم.

– اتفاقية مع المملكة الهولندية تتعلق بتشغيل مشروع المسالخ وأسواق اللحوم الذي تقوم بتمويله الحكومة الهولندية.

– محضر أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة التنسيق اليمنية الفرنسية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١ الذي ينص على زيادة التعاون بين البلدين وقيام الحكومة الفرنسية بتقديم عدد من الخبراء لدعم المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية، والمعهد العام للاتصالات والادارة العامة للبريد.

– محضر اجتماعات اللجنة اليمنية السوفيتية المشتركة بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٩، ويتضمن اتفاق الطرفين على مواصلة التعاون لتطوير ميناء الحديدة وتنفيذ الأعمال الجيولوجية للبحث عن الأصناف المعدنية لخام الأسمنت بمصنع باجل وقيام الجانب السوفيتي باعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بسد الخارد واستمرار التعاون في مجال النفط والغاز.

– اتفاقية للتعاون مع الحكومة السويسرية يقدم بموجبها ١٥ مليون ريال يمني* لدعم أعمال المحافظة على مدينة صنعاء القديمة.

– تعديل اتفاقيات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٩٠/٤/١ التي تتعلق بتقديم الحكومة الأمريكية مبلغ ٣٠ر٢ مليون دولار أمريكي لمشاريع التنمية في مجالات الزراعة والتدريب والتربية والتعليم.

– محضر المحادثات نصف السنوية مع حكومة مملكة هولندا في صنعاء بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٦، وتضمن المحضر مراجعة المشاريع المشتركة بين البلدين، ومناقشة المشاريع المخصصة لعام ١٩٩٠، والتي تبلغ تكلفتها ٤٤ر٥ مليون جلدر هولندي.

– اتفاقية مواصلة التعاون في مجال التدريب المهني مع جمهورية ألمانيا الاتحادية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٤ التي تمثل إمتدادا لاتفاقية التعاون الفني لعام ١٩٨٧. وتقدم جمهورية ألمانيا بموجب هذه الاتفاقية أجهزة ومواد ووسائل تعليمية وتجهيزات ادارية لمراكز التدريب المهني، وتقوم بتدريب العاملين واستقدام الخبرات لهذه المراكز.

– مذكرات متبادلة مع الحكومة اليابانية في صنعاء بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٦ تتعلق بمشروع توسعة شبكة اتصالات الريف، والتي ستقدم بموجبها الحكومة اليابانية مبلغ ٦٣ر١ مليون ين ياباني لأغراض تركيب تسهيلات للاتصالات السلكية واللاسلكية.

– اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في صنعاء بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١، تقدم بمقتضاها الحكومة الأمريكية ٥ر١٤ مليون دولار لدعم القطاع الخاص اليمني.

– عقد مع الحكومة الصينية بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٦ لتنفيذ مشروعي طريق حجة – مأرب والمرحلة الاضافية لانشاء سد ريعان بتكلفة اجمالية تقدر بحوالي ٤٢٧ مليون ريال يمني، وسوف يقوم الجانب الصيني بتمويل ٨٠٪ منه عن طريق القرض الحكومي الصيني الميسر ضمن البروتوكول الموقع بين البلدين في ديسمبر ١٩٨٧.

– اتفاقيتان مع حكومة هولندا وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، تقدم بموجبها الحكومة الهولندية منحة بمبلغ ٣ ملايين دولار أمريكي، وصندوق الأمم المتحدة منحة بمبلغ ٢ر٢ مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع وحدة تنمية الصناعات الصغيرة التابع للبنك الصناعي اليمني. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير وتوسيع قاعدة النشاطات الاستثمارية الصغيرة من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والتمويل الميسر للمشاريع الصغيرة.

---

* الريال اليمني يعادل ٢١٦ ر. دولار أمريكي كما في ١٩٩٠/١٢/٣١.

- محضر التعاون الثنائي مع المملكة الهولندية، تضمن مواصلة مساهمة الجانب الهولندي في المشاريع التنموية خلال العام القادم بمبلغ ٤٠ مليون جلدر، كما تضمن استعداد الجانب الهولندي لتقديم مساعدة اضافية في مجال تخفيف أعباء الديون.

- اتفاقية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٦ مع جمهورية ألمانيا الاتحادية لتطوير ووقاية المزروعات، تقوم بموجبها الحكومة الألمانية بتقديم أجهزة ومواد وخبراء وبرامج تدريبية في مجال الأنشطة الوقائية، بكلفة اجمالية تبلغ ١ر٦ مليون مارك ألماني.

- اتفاقية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٠ تقضي باضافة ٣٠ مليون مارك ألماني إلى مساهمة الحكومة الألمانية في مشروع طريق شبام المحويت، بحيث تصبح مساهمتها في المشروع ٦٥ مليون مارك.

- بروتوكول ومحضر للتعاون مع فرنسا بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٢ لتنمية وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

- محضر المحادثات السنوية المشتركة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨، وقد تضمن المحضر تخصيص مبلغ ٤٣ مليون مارك لتمويل عدد من المشاريع التنموية أهمها طريق شبام - المحويت، والمعهد التقني العالي بصنعاء، وتخصيص مبلغ ٥٠ مليون ريال لتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن أزمة الخليج وعودة المغتربين من السعودية.

- مذكرة للتفاهم مع ايران بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٢ حول لجان التعاون المختلفة، وقد تم توقيعها اثر اجتماعات الدورة الأولي للجنة الوزارية المشتركة بين البلدين.

٣٠٢١ وقائع وأحداث :

سجل العام عددا من الوقائع والأحداث السياسية والاقتصادية يتلخص أهمها فيما يلي:

الوحدة اليمنية :

- على اثر اتفاق عدن التاريخي ولقاء صنعاء بين قيادتي الشطرين في أواخر العام المنصرم، تسارعت خطوات العمل الوحدوي وتوسعت لتشمل جميع الجهات الحكومية من وزارات وأجهزة ومصالح حكومية ومؤسسات وشركات عامة، ومختلف القطاعات الشعبية من منظمات نقابية وجمعيات واتحادات مهنية. كما أنها امتدت لتسوعب كامل الهيكل التنظيمي من المستويات الادارية الدنيا والمتوسطة إلى القيادات الادارية العليا والوزارية إلى قمة القيادة في الشطرين.

- أصدر مجلس الوزراء المشترك للشطرين في اجتماعه الأول في صنعاء خلال الفترة ٢٠ - ١٩٩٠/١/٢٢ عدة قرارات تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والمالية والاعلامية والثقافية والتربوية والتشريعية والشؤون الخارجية والائتمانية، وتكليف الأجهزة المختصة في الشطرين باعداد خطة التنمية الانتقالية، وتكليف وزيري المالية في الشطرين باعداد مشروع ميزانية موحدة لدولة الوحدة لعام ١٩٩١، وكذلك التأكيد على استيعاب كل الوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات في دولة الوحدة لكل العاملين في الشطرين والحفاظ على حقوقهم المكتسبة.

- اتخذ مجلس وزراء الشطرين في الاجتماع الثاني المشترك المنعقد في عدن خلال الفترة ٢٠ - ١٩٩٠/٣/٢٢، ٣١ قرارا يتلخص أهمها في اقرار ٤٥ مشروع قانون و١٤ مشروع لائحة تنفيذية و٤٦ مشروع لائحة تنظيمية خاصة بدمج الوزارات والأجهزة والهيئات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة، ومشروع قانون خاص بالبنك المركزي، والعمل بالموازنة المالية لعام ١٩٩٠ المعتمدة في الشطرين.

– توقيع محضر الاجتماع الأول للقيادة السياسية للوطن اليمني الذي عقد في صنعاء، عاصمة دولة الوحدة، خلال الفترة ١٩ – ١٩٩٠/٤/٢٢، وتم فيه استعراض مختلف النشاطات الوحدوية التي جرت منذ اتفاق عدن في ١٩٨٩/١١/٣٠، واتخاذ عدد من القرارات التي من شأنها استكمال الترتيبات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، والزام لجنة التنظيم السياسي لانجاز أعمالها المتعلقة بالعمل السياسي في ظل دولة الوحدة، وبما يكفل مشاركة كل القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية في الحياة الديمقراطية.

– عقدت قيادة الوطن اليمني الواحد اجتماعات عمل في مطلع شهر مايو/ آيار ١٩٩٠ بدأت في مدينة عدن وشملت مختلف المستويات القيادية، وذلك لبحث القضايا المرتبطة بالعمل الوحدوي والخطوات الاجرائية والترتيبات المتعلقة باعلان قيام الجمهورية اليمنية، ثم استكملت هذه الاجتماعات في صنعاء بالتوقيع على محضر اللقاء الثاني لرئيسي الوزراء الذي تضمن الاتفاق على أمور كثيرة منها تنظيم عملة دولة الوحدة بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية، واعتبار الريال والدينار عملة للوطن الواحد قابلة للتداول كوسيلة دفع قانونية وبسعر تبادل يساوي ٢٦ ريالا للدينار، كما تم الاتفاق على اعداد موازنة دولة الوحدة لفترة ما بعد الاعلان وحتى نهاية العام.

– اختتمت لجنة التنظيم السياسي بتاريخ ١٩٩٠/٥/٥ أعمال دورتها الرابعة برفع الوثائق والمشاريع التي أقرتها والخاصة بارساء الأسس اللازمة للعمل السياسي وضمانات ممارسة الديمقراطية الحرة والمسئولة في الجمهورية اليمنية إلى القيادة السياسية.

– عقدت القيادة السياسية لشطري الوطن اليمني اجتماعا مشتركاً خلال الفترة ١٠–١٩٩٠/٥/١٣ تم التشاور خلاله حول الترتيبات الخاصة باعلان الوحدة اليمنية، والتوصل إلى تشكيل لجنة للحوار مع التنظيمات السياسية والقوى الوطنية، واخلاء صنعاء وعدن من القوات المسلحة وسحبها إلى مناطق عسكرية، وحل جهازي الأمن الوطني وأمن الدولة، والتوقيع على اتفاقية العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتركي اليمني.

– أعلن في عدن – العاصمة الاقتصادية – بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٢ قيام الجمهورية اليمنية، وتم التوقيع على اتفاقية اعلان الوحدة، التي تضمنت عددا من المواد يتلخص أهمها في النص على ذوبان دولتي شطري اليمن في وحدة اندماجية وشخص دولي واحد هو الجمهورية اليمنية، وتكوين مجلس رئاسة له رئيس ونائب لمدة الفترة الانتقالية، وتحديد الفترة الانتقالية بمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ الاتفاقية. ويقوم مجلس الرئاسة بتشكيل مجلس استشاري مكون من ٥٤ عضوا وتشكيل حكومة الجمهورية اليمنية، ويكلف فريقا فنيا بتقديم تصور حول اعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية، ويخول باصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلمها ونشيدها الوطني، كما يتولى دعوة مجلس النواب للانعقاد والبت في المصادقة على القرارات التي اصدرها مجلس الرئاسة، ومنح الحكومة الثقة وتكليف مجلس الرئاسة بتقديم الدستور للاستفتاء الشعبي العام والبت في مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها مجلس الرئاسة.

الميزانية العامة :

– صدرت الميزانية العامة* للدولة لعام ١٩٩٠ في شهر مارس/ آذار من العام، وتتلخص الأهداف التي تسعى الميزانية لتحقيقها في التخلص التدريجي من العجز، وتوفير الاعتمادات اللازمة لتوسيع قاعدة الخدمات التعليمية والصحية وتدعيم القدرة الدفاعية للبلاد، وتنفيذ مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوفاء بالتزامات

* خاصة بالجمهورية العربية اليمنية قبل اقامة الوحدة بين شطري اليمن.

الدولة الخارجية. وقد قدرت الايرادات العامة في الميزانية بنحو ٦٨٥ر١٩ مليون ريال يمني مقابل ٠٤٢ر١٦ مليون ريال يمني في العام الماضي، أي بزيادة قدرها ٧ر٣٣٪ كما قدرت المصروفات العامة بنحو ٨٤٩ر٢٤ مليون ريال يمني مقابل ٧٨٩ر٢٠ مليون ريال يمني عام ١٩٨٩، أي بزيادة قدرها ٥ر١٩٪. وبذلك يكون العجز في الميزانية نحو ١٦٤ر٥ مليون ريال يمني مقابل ٧٤٧ر٤ مليون ريال يمني في العام ١٩٨٩.

– وفقا للبيان المالي للحكومة تبلغ نسبة العجز المقدر في الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي المخطط بسعر السوق لعام ١٩٩٠ نحو ٨ر٩٪، وتبلغ نسبة عجز الميزانية إلى اجمالي النفقات لعام ١٩٩٠، ٨ر٢٠٪، مقابل ٨ر٢٢٪ لعام ١٩٨٩. كما أن نسبة نمو الايرادات تزيد على نسبة نمو النفقات، حيث تبلغ نسبة النمو في ايرادات عام ١٩٩٠، ٧ر٢٢٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٩، بينما تبلغ نسبة نمو النفقات ٥ر١٩٪ عن العام المنصرم.

– طبقا لقرارات مجلس الوزراء في شطري اليمن بتاريخ ٢٧/٥/١٩٩٠ طلب من الوحدات الادارية اعداد حسابات ختامية للنصف الأول من العام واعداد موازنة لفترة ما بعد الوحدة الممتدة من يونيو/ حزيران إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠، غير أن هذه التعليمات لم تنفذ، وصدرت تعليمات أخرى بدلا منها في شهر أغسطس/ آب ١٩٩٠ تنص على الاستمرار بالموازنات المعتمدة لعام ١٩٩٠ ومعالجة التغيرات والمستجدات الجديدة عن طريق فتح اعتمادات اضافية.

اصلاح المسار الاقتصادي :

– اتخذ مجلس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية* في أواخر شهر فبراير/ شباط ١٩٩٠ جملة من القرارات تتعلق بمالية الدولة والنقد والبنوك، والتجارة الخارجية والاستيراد والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وشئون المغتربين والمقاولات والشركات الاستثمارية الأجنبية.

وتتلخص أهم تلك القرارات في الآتي :

• وقف التوظيف والتعيينات الجديدة في الجهاز الاداري للدولة ما عدا الخريجين في الاختصاصات الفنية، تحديد عدد المتعاقدين، اختصار العاملين في السفارات، ترشيد استخدام وسائل النقل الحكومي وحصر شراء السيارات والمفروشات والأثاث المكتبي، والتوقف عن شراء الأراضي واقامة المباني خلال عام ١٩٩٠، ترشيد النفقات الادارية، وتكليف وزارة الاقتصاد والمالية باعداد مشروع قانون انشاء مجلس أعلى للمؤسسات لمتابعة أوضاع مؤسسات وشركات القطاع العام والمختلط بشكل شهري واتخاذ الاجراءات المناسبة في ضوء ذلك أما في استمرارها أو دمجها أو تصفيتها، والغاء الدعم المباشر وغير المباشر على السلع المستوردة تدريجيا ودعم الانتاج المحلي للحبوب والمواد الغذائية.

• ترشيد الاعفاءات الجمركية بحيث يوقف منح اعفاء المواد الخام للمشروعات، واعادة النظر في قوانين الاعفاءات لشركات المقاولات وبيوت الخبرة الاستشارية الأجنبية التي تعمل لأغراض تجارية، وتقديم المقترحات إلى مجلس الوزراء بالاعفاءات التي يمكن استمرارها.

• استكمال صدور بعض القوانين الضريبية كمشروع تعديل ضريبة الدمغة، ومشروع قانون فرض ضريبة استهلاك على بعض السلع المصنعة محليا، ومشروع قانون تعديل رسوم البلديات.

• حصول الخبراء والاختصاصيين الأجانب على نسبة من رواتبهم لا تقل عن ٥٠٪ بالريال اليمني.

• الزام جميع الهيئات والمؤسسات العامة بتوريد ٥٠٪ من كل ما يفيض عن حاجتها، وتعديل القوانين السارية

---

* خاصة بالجمهورية العربية اليمنية قبل اقامة الوحدة بين شطري اليمن.

التي تنص على أن هذه الهيئات والمؤسسات ذات مسؤولية مالية مستقلة وذلك حتى لا يستمر فائض الأموال مجمدا وغير مستغل لخدمة الأولويات الوطنية.

• السعي لتوسيع الاتفاقيات التجارية الثنائية والاستفادة القصوى من تسهيلات صندوق النقد العربي والمؤسسات الأخرى لتوسيع التبادل التجاري مع الدول العربية.

• السماح بفتح حساب بالعملة الأجنبية للمغتربين ورجال الأعمال واستخدام أرصدة هذه العملات من قبل أصحابها.

• سداد قيمة خدمات الطيران والفنادق من الأجانب بالعملة الأجنبية.

• عدم فتح اعتمادات استيراد من قبل البنوك التجارية الا بعد موافقة البنك المركزي بعد الأخذ في الاعتبار المتوفر من العملات الأجنبية.

• استمرار اغلاق مكاتب الصرافة وعدم السماح بخروج الريال وعودته أو خروج العملة الأجنبية الا في حدود المبالغ التي يحددها البنك المركزي، وتعديل سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية على أساس أن يكون ١٢ ريالا يمنيا للدولار الواحد.

• استمرار قيام وزارة الاقتصاد والتموين والتجارة باعداد الميزانية السلعية والميزانيات النقدية بحسب الأولويات والقواعد المنفذة للميزانية، واصدار الترخيص طبقا لذلك. وكذا أصدار قائمة للسلع المسموح باستيرادها وقائمة بالسلع غير المسموح باستيرادها تقر من قبل مجلس الوزراء ويتم تعميمها على أن تعاد كل الواردات المخالفة إلى بلد المنشأ. ويتم اخضاع السلع المطلوب استيرادها للمواصفات والمقايس المعتمدة كما تخضع منتجات الصناعة المحلية للاجراءات نفسها.

• اعداد قائمة بالمشاريع الصناعية المرغوب الاستثمار فيها على أن تعطى الأولوية للمشروعات التصديرية التي لا تقل صادراتها عن ٦٠٪ من الانتاج وتعطى الأولوية كذلك للصناعات التي يمولها المغتربون اليمنيون والصناعات التي تتوسع في استخدام الخامات المحلية واقامة مناطق صناعة والاسراع في تنفيذ مشروع الغاز للاستخدام المنزلي.

• زيادة النسبة المخصصة لاستيراد المواد والآلات الزراعية وتكثيف جهود التسويق الزراعي داخليا وخارجيا من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية.

• دعم الاتحاد العام للمغتربين، وتوفير الخدمات المصرفية في المناطق الريفية، وتسهيل اجراءات العودة للزيارة، وحصر المشاكل والصعوبات التي تواجه المغتربين من قبل الاتحاد وعرضها على مجلس الوزراء لمعالجتها. كذلك تعبئة أموال المغتربين وجذبها نحو القنوات المصرفية، ومنح الامتيازات لمن يعود من المغتربين بعملات أجنبية لاستثمارها في الداخل، كتوفير قطع أرض بايجار رمزي في المناطق الصناعية وتوفير دراسات المشاريع والتعريف بها، ومنح الأولوية لمشاريعهم ذات الأفضلية وتشجيع استثماراتهم في الاسكان وانشاء المعاهد الفنية، وتكليف البنك اليمني للانشاء والتعمير بانشاء بنك للمغتربين يساهمون فيه، وتشجيع المغتربين على تكوين شركات مساهمة بما يضمن توفير رؤوس الأموال اللازمة لاقامة المشاريع الكبيرة.

تشجيع الاستثمار :

– عكفت الحكومة من خلال المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية على اعداد ومناقشة مشروع قانون الاستثمار الجديد الذي سيحل مكان القانونين الساريين : القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٥ في ما كان يعرف بالشطر الشمالي والقانوني رقم (٥) لسنة ١٩٩٠ في ما كان يعرف بالشطر الجنوبي من اليمن، وفي تاريخ

١٩٩٠/١٢/٢١ أعلن المجلس عن انتهائه من مناقشة مشروع القانون واحالته إلى الجهات التشريعية والتنفيذية لاستكمال اجراءات اصداره، ويتضمن المشروع انشاء هيئة عليا تناط بها أعمال ترخيص وتسجيل وتشجيع الاستثمار، واعطاء أهمية خاصة للنشاطات الاستثمارية في المنطقة الحرة في عدن.

– شهدت الأشهر الأخيرة من العام العديد من الأنشطة الهادفة إلى تحديد المنطقة الحره في عدن، واجراء الدراسات والمسوحات اللازمة لها، ويتولى تنفيذ هذه الأعمال لجنة حكومية عالية المستوى بمساعدة فريق استشاري متخصص من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (اسكوا).

– نظرا للمزايا التي ستتمتع بها محافظة عدن كعاصمة اقتصادية وتجارية فقد أخذ الكثير من المستثمرين ورجال الأعمال المحليين يسعون لاقامة مشاريع صناعية فيها، وقد صدر خلال العام العديد من الموافقات المبدئية في هذا الخصوص.

– بحكم الجذب السياحي الذي عهدته البلاد خلال السنوات الأخيرة والحاجة إلى مرافق سياحية جديدة، فقد استحوذت المشاريع السياحية على اهتمام كبير من المستثمرين، حيث منحت وزارة السياحة موافقتها المبدئية لنحو ١٠٠ مشروع سياحي، معظمها في المحافظات الجنوبية وبالذات محافظة عدن التي استقطبت قرابة ٧٠ مشروعا، تشتمل على فنادق وقرى سياحية ذات مواصفات عالمية عالية ومتوسطة وعادية ومنتزهات ومطاعم واستراحات سياحية. وتتولى وزارة السياحة بالتنسيق مع وزارة الاسكان والتخطيط الحضري تحديد مواقع تلك المشاريع، التي سيتم على أساسها توقيع العقود مع المستثمرين.

– إلى جانب قطاعي الصناعة التحويلية والسياحة يبرز قطاع استثماري آخر ذو جاذبية يحظى بالدعم والتشجيع، هو قطاع الثروة السمكية الذي امتد مجاله بعد قيام الوحدة إلى حوالي ألفي كيلومتر، أي بطول الشواطيء اليمنية التي لم تستغل بعد بالشكل المناسب. وهناك قطاع الزراعة الذي تعمل الحكومة على معالجة الظروف والاجراءات غير المشجعة التي سادت فيه، بما يكفل تجديد الثقة وجذب الاستثمار نحوه. وترى المصادر المسؤولة أن قانون الاستثمار الجديد السابق ذكره، وما يمكن أن تضطلع به الهيئة العليا للاستثمار من مهام في مجال استكشاف وترويج فرص الاستثمار، سيكون له تأثيره الكبير في بروز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات.

وفي مجال النقد والبنوك :

– أصدر البنك المركزي اليمني المنشور الدوري رقم (١) لسنة ١٩٩٠ الخاص بسعر الصرف والتعامل بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة. وقد نص المنشور على رفع سعر الريال مقابل الدولار الأمريكي من ٩ر٧٥ ريال إلى ١٢ر٠٠ ريالا في حالة الشراء، ومن ٩ر٧٧ ريال إلى ١٢ر٠٢ ريالا في حالة البيع. كما نص المنشور على السماح للبنوك التجارية بشراء العملة الأجنبية من السوق المحلية والخارجية كوكلاء للبنك المركزي والاحتفاظ بنسبة ١٠٪ منها وبيع الباقي إلى البنك المركزي، وكذا فتح حسابات بالعملة الأجنبية يسري عليها سعر الفائدة في السوق العالمية. وفيما يخص هيكل أسعار الفائدة، نص منشور البنك المركزي على رفع سعر الفوائد لدى البنوك التجارية والبنك المركزي سواء الدائنة أو المدينة، ولكل أنواع الودائع أو القروض بنسبة ٣٪ عما هو سار في الوقت الحاضر وذلك ابتداء من تاريخ ١٩٩٠/٢/١٩. وبذلك ارتفع معدل الفائدة السنوي للودائع من ١٣٪ إلى ١٥٪ وارتفع معدل فوائد التوفير والادخار من ٥ر٨٪ إلى ٥ر١٠٪، كما ارتفع الحد الأقصى للفائدة على الحسابات المدينة من ١٥٪ إلى ١٧٪ سنويا.

– تم تنظيم عملة دولة الوحدة – كما بينا من قبل – بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية، واعتبار الريال والدينار عملة للوطن الواحد قابلة للتداول كوسيلة دفع قانونية وبسعر تبادل ٢٦ ريالا للدينار.

– شهدت الشهور الأخيرة من العام افتتاح فروع للبنوك التجارية والمتخصصة في المحافظات الجنوبية الرئيسية، بهدف توفير وتحسين الخدمات المصرفية والتمويل التنموي، ورفد النشاط التجاري والاستثماري الذي ستشهده تلك المحافظات، وبالذات محافظة عدن التي ستقام فيها المنطقة الحره. وقد دشن هذا الاتجاه البنك الزراعي التعاوني، بافتتاح ثلاثة فروع، ثم البنك اليمني للانشاء والتعمير بافتتاح ثلاثة فروع أخرى، ويتوقع أن تفتتح فروع أخرى للبنك الصناعي اليمني، وبنك اليمن الدولي في عام ١٩٩١.

وفي قطاع الطاقة :

– تقدر كميات النفط المنتجة خلال العام بحوالي ٢١٥ ألف برميل في اليوم، ويتوقع أن تبلغ مليون برميل يوميا في نهاية التسعينات.

– تقدر كمية الاحتياطي المكتشف في شمال البلاد بحوالي ٨٠٠ مليون برميل، وفي الجزء الجنوبي ٥٠٠ مليون برميل، و٨ر٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

– تم خلال العام تكييف مصفاة عدن بحيث تكرر خام مأرب المحلي بدلا من الخامات العراقية والكويتية التي انقطعت امداداتها بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والكويت، حيث كانت تعتمد في السابق بشكل رئيسي على خامات كويتية وعراقية، تقدر بنحو ٣٠ ألف برميل يوميا من كل منهما.

– أقر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١ الاتفاقية الخاصة بانشاء الشركة المشتركة لاستغلال الغاز السائل بين المؤسسة العامة للنفط والشركة اليمنية للاستكشافات والانتاج (هنت – اكسون) التي تم توقيعها في العام الماضي، وتمثل هذه الاتفاقية خطوة استثمارية هامة في اتجاه استغلال كميات الغاز الكبيرة المكتشفة في حوض مأرب – الجوف لتلبية الاحتياجات المنزلية والاستخدامات الزراعية والصناعية.

– تم اكتشاف احتياطيات نفطية كبيرة من النوع الجيد في منطقة مديرية حجر بمحافظة حضرموت. وتقوم احدى الشركات بالتنقيب التجريبي والاختبارات اللازمة لمعرفة الاحتياطيات المتوفرة في الحقل.

– يبحث اليمن خططا لمد شبكة من خطوط الأنابيب تتكلف حوالي مليار دولار أمريكي للاستفادة من احتياطيات الغاز الضخمة لديه في توليد الطاقة في مدنه الرئيسية.

– تم تجميد مشروع سوفيتي للتنقيب عن النفط، وقد توقف المشروع بسبب عدم اتفاق موسكو وصنعاء على شروط مواصلة العمل. ومن المحتمل أن تتولى المشروع شركات نفط غربية.

– تم التوقيع رسميا على عقدي تقاسم الانتاج بين شركة نفط الهلال (كريسنت بتروليوم) ووزارة البترول والثروات المعدنية في القطعتين ٢ و ٩ في حوض شبوه في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠. وقد أعلن مصدر مسؤول في الوزارة أن شركة نفط الهلال تسعى لتحقيق استثمارات عديدة أخرى منها تطوير مصافي النفط في اليمن وشراء النفط والغاز المتوافر بكميات كبيرة في منطقة مأرب على بعد ٢٠٠ كم شرق العاصمة صنعاء.

– تم التوقيع على اتفاق بين المؤسسة العامة للنفط ومجموعة شركات يابانية وهولندية حصلت بموجبه على امتياز البحث والتنقيب عن النفط في (بلوك اس ٢) بوادي دمس بمنطقة شبوه وسط البلاد، وهي آخر قطعة تقدر بحوالي ٤٠٠٠ كم مربع في مساحة تقدر بحوالي ٣٦٠٠٠ كم مربع تنازلت عنها شركة (تكنو اكسبورت) السوفياتية التي كانت تنقب عن النفط منذ مطلع الثمانينات.

وتضم مجموعة هذه الشركات شركة (سيكو انسوهاواي) ومؤسسة (رانيرجي) اليابانية بنسبة ٦٠ بالمائة بالاشتراك مع شركة شل الهولندية وشركة شل سوسكي التي تتخذ من طوكيو مقرا لها بنسبة ٤٠ بالمائة ومدة العقد عشرون عاما.

– تم التوقيع خلال الشهرين الأخيرين من العام على ٨ اتفاقيات للتنقيب والمشاركة في الانتاج مع عدد من الشركات ذوات الجنسيات المختلفة، في المناطق التي تخلت عنها شركة تكنو اكسبورت السوفييتية، في محافظتي شبوه وحضرموت. واشتملت الشركات المعنية على شركة اوكسدنتال ، وشركة اتحاد المقاولات العالمية، وشركة بي . بي بتروليوم ديفلوبمنت (ثلاث اتفاقيات) ومجموعة بن جم البترولية من الامارات، وشركة تولو اويل (ايرلنده)، وشركة شفرن الأمريكية وشركة استريك كونسورتيوم الأمريكية.

– تم التوقيع على اتفاق مشاركة لانتاج النفط بين المؤسسة العامة للنفط والشركة الأمريكية (صن أويل) للتنقيب عن النفط في (بلوك واحد) في محافظة شبوه في وسط البلاد.

– تم التوقيع على اتفاق بين المؤسسة العام للنفط وشركة بريتش بتروليوم البريطانية للتنقيب عن النفط في محافظة شبوة في وسط البلاد.

– تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات بين وزارة النفط اليمنية وشركة بي بي ديفلوبمنت المحدودة البريطانية للتنقيب عن النفط في منطقة البرقة ومنطقة عساكر في محافظة شبوة (وسط اليمن) وجزيرة انتوفش على ساحل البحر الأحمر مقابل ميناء اللحية.

– تستعد الحكومة اليمنية لعرض امتيازات جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في جنوب البلاد في وقت مبكر من العام المقبل ١٩٩١ تشمل ست قطع في مناطق حضرموت والمكلا وسوكوترا وبلحاف اضافة إلى مواقع بحرية في البحر الأحمر. وكانت شركة بريتش بتروليوم قد وقعت عقدا بشأن قطعة في البحر الأحمر في أكتوبر/تشرين أول من العام.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١ على محضر اجتماع المؤتمر الفني التحضيري الأول لمشروع الطاقة الخامس الذي يهدف إلى كهربة بعض المناطق الريفية لتلبية استهلاك ١٨٣ ألف مشترك. وتبلغ تكاليفه التقديرية حوالي ٢٧٧ مليون دولار أمريكي، وقد شاركت فيه المؤسسات والبنوك والهيئات العربية والدولية التي ستتولى تمويل المشروع وهي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، والبنك الاسلامي للتنمية، والبنك الدولي للانشاء والتعمير، والحكومة البريطانية.

في مجال التعدين :

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٧ التوقيع مع شركة واتس جريفر الكندية على اتفاقية للقيام بأعمال تقييم المعادن والمسوحات الاستطلاعية، وذلك بتمويل مشترك من قبل الحكومة وهيئة التنمية الدولية. وتقضي الاتفاقية بأن تقوم الشركة بأعمال التقييم لمعادن الزنك والرصاص والفضة في منطقة جبل نهم، وأعمال المسوحات الاستطلاعية والاستكشاف التفصيلي لمعدن الذهب والمعادن الأخرى.

انعكاسات أزمة الخليج :

– شهدت الشهور الخمسة الأخيرة من العام عودة الاف المغتربين من الكويت والمملكة العربية السعودية في ظل الأوضاع المتدهورة في منطقة الخليج العربي، وقد قامت الحكومة اليمنية باستقبال هؤلاء المغتربين وتقديم جميع المساعدات اللازمة من خلال صندوق تم انشاؤه بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٨ لمساعدتهم ومنحهم التسهيلات اللازمة لادخال ممتلكاتهم الشخصية وفتح المجال لاستثمار أموالهم في القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية.

– قدرت الحكومة اليمنية في تقريرها المرفوع إلى الأمم المتحدة حجم الأضرار التي لحقت بالبلاد من جراء أزمة الخليج بحوالي ١٫٦٨٤ مليون دولار أمريكي.

– تم منح الحكومة اليمنية معونة قيمتها ٤٥٠ ألف دولار من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لمتضرري أزمة الخليج وذلك لشراء معدات وأدوية طبية، وخزانات مياه، وخيام، بهدف اقامة مخيمات مؤقتة للعائدين من الخليج.

وقائع وأحداث أخرى :

– تقرر في ١٩٩٠/١/٢٨ منح رعايا مجلس التعاون العربي اقامة مفتوحة والغاء رسوم الاقامة والتأخير عن مواطني دول المجلس.

– ألغت الحكومة الفرنسية ديون خمس من الدول الأقل نموا، من ضمنها الجمهورية اليمنية.

– تم افتتاح «وحدة تنمية المشاريع الصغيرة» التابعة لوزارة الصناعة، وتهدف هذه الوحدة إلى توفير التمويل اللازم لاقامة صناعات صغيرة في البلاد. وسيمنح أصحاب هذه المشاريع العملات الصعبة لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة لاقامة صناعاتهم، كما ستوفر الوحدة الخبرة الفنية اللازمة عند الحاجة. وقد تم اقامة الوحدة بتمويل من هولندا بمبلغ ٢٫٣ مليون دولار أمريكي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بمبلغ ٢٫٢ مليون دولار أمريكي والحكومة اليمنية بمبلغ ٥٨٠ ألف دولار أمريكي.

– تشير التقديرات الأولية إلى منح تراخيص لـ ٤٧ مشروعا خلال العام تبلغ قيمة استثماراتها ٣٫٠٥ مليون ريال، توزعت على قطاع الصناعة التحويلية بواقع ٣٥ مشروعا وقطاع الزراعة ٧ مشاريع، وقطاع السياحة والخدمات الطبية ٥ مشاريع.

– يجري تنفيذ مصنع اسمنت المفرق الذي يعتبر اضافة جديدة وهامة للصناعات الاسمنتية القائمة في اليمن.

– أصبحت جمهورية اليمن عضوا في صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٩، وقررت الحكومة اليمنية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٧ زيادة حصتها في الصندوق.

أحداث سياسية :

– قام الرئيس اليمني بزيارة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في أواخر شهر يناير/ كانون الثاني ومطلع شهر فبراير/ شباط من العام. وتعد زيارة الولايات المتحدة أول زيارة لرئيس يمني لتلك البلاد منذ الاستقلال.

– تم تشكيل مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٣ في أعقاب اعلان قيام الوحدة بين شطري اليمن، وتم انتخاب الفريق/ علي عبدالله صالح رئيسا لمجلس الرئاسة، والسيد/ سالم علي البيض نائبا لرئيس مجلس الرئاسة.

– صدر بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ قرار جمهوري بتشكيل أول حكومة للجمهورية اليمنية برئاسة الدكتور/ حيدر أبو بكر العطاس.

– قرر مجلس التعاون العربي بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٩ اعتبار الجمهورية اليمنية عضوا بالمجلس استمراراً لعضوية الجمهورية العربية اليمنية.

– شارك رئيس الجمهورية اليمنية في أعمال القمة العربية الاستثنائية ببغداد والقمة الاستثنائية بالقاهرة.

– تمثل موقف الجمهورية اليمنية من أزمة الخليج، في رفضه الاحتلال العراقي للكويت، كذلك رفضه التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة، مع ضرورة معالجة الأزمة في اطار الاسرة العربية، والربط بين مشاكل المنطقة بما يكفل حلها جميعا.

– زار صنعاء خلال الثلث الأخير من العام العديد من المسؤولين العرب والأجانب، منهم وزير الخارجية الأمريكي ونائب وزير الخارجية السوفيتي. وقد تمت هذه الزيارات بهدف التباحث مع القيادة اليمنية في أزمة الخليج، ومضاعفاتها.

– تم بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١ تشكيل لجنة عليا تتولى الاعداد والتحضير والاشراف على عملية الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية.

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا : جهات التمويل العربية :				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٩٠/١/٢٠	٥ر٣مليون	دينار كويتي	مشروع وادي حضرموت
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠/٣/٣	٥ر٨مليون	دينار كويتي	للتسليف الزراعي
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٠/٣/٢٦	٥ر٤مليون	دينار كويتي	مشروع الطاقة الرابع
ثانيا : جهات التمويل الأخرى :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/١/٢٨	٤٠ر٤مليون	دينار اسلامي	طريق حجة الخشم
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٠/٥/١٥	١٥مليون	دولار أمريكي	تمويل شراء مشتقات بترولية وأكياس الجوت
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٠	١١مليون	وحدة حقوق سحب خاصة	مشروع حماية مدينة تعز من أخطار السيول وتطوير البلدية
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٠	٣٠مليون	دولار أمريكي	تمويل مشروع طريق حوث – عاهم – حرض
صندوق أوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٠/١/١٥	٥مليون	دولار أمريكي	مشاريع طاقة
صندوق أوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٠/٣/٢٣	٤مليون	دولار أمريكي	طريق حجة الخشم
الحكومة الفرنسية	١٩٩٠	١١٧مليون	فرنك فرنسي	تمويل مشاريع قطاع الاتصالات والكهرباء
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٩٠/٣/٢٢	٧٥ر١١مليون	دولار أمريكي	دعم بنك التسليف التعاوني الزراعي
مؤسسة الاقراض المركزية الايطالية	١٩٩٠	١٦ر٥مليون	دولار أمريكي	تمويل شراء قطع غيار لمحطات الكهرباء
الحكومة اليابانية	١٩٩٠/١٠/٢٧	٧ر٤مليون	دولار أمريكي	برنامج تخفيف أعباء الديون
الحكومة اليابانية	١٩٩٠/١٢/١٨	٨ر٣مليون	دولار أمريكي	منحه لمشروع زيادة انتاج الغذاء

٤٠٢١ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٢١ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تقوم وزارة الصناعة من خلال ادارة الترويج التابعة للادارة العامة للاستثمار باصدار قائمة بالفرص الاستثمارية وتحديثها وفقا للمستجدات والتطورات الاقتصادية التي تمر بها البلاد. وطبقا للقائمة الأخيرة التي أصدرتها الوزارة، فان الفرص المتاحة أمام المستثمرين ورجال الأعمال تتمثل فيما يلي :

القطاع الصناعي :

صناعات غذائية :

– تكرير السكر

- انتاج النشا والجلوكوز من البطاطس
- انتاج المربات

صناعات نسيجية وجلدية :

- انتاج الملابس الجاهزة : رجالي، نسائي، أطفال
- انتاج الملابس الرياضية
- انتاج الأقمشة والملايات والستائر والمناشف
- انتاج الأحذية الجلدية : رجالي، نسائي، أطفال
- منتجات جلدية متنوعة : شنط، حقائب، أحزمة .... الخ

صناعات خشبية وورقية:

- انتاج الأثاث الخشبي الراقي
- انتاج خام الورق
- انتاج ورق الصحف
- اعادة وتصنيع الأوراق المستخدمة

صناعات بلاستيكية وكيماوية وبترولية :

- انتاج أشرطة الفيديو والكاسيت
- انتاج أفلام التصوير بأشعة أكس
- انتاج لعب الأطفال
- انتاج المنظفات الكيماوية للأجهزة الالكترونية
- انتاج بويات الأحذية
- انتاج الأحبار
- اعادة تصنيع الزيوت المستخدمة

مواد البناء والحراريات :

- انتاج الرخام والجرانيت
- انتاج مسطحات الجدران والأسقف
- انتاج العبوات والأواني الزجاجية الملونة

صناعات معدنية وهندسية وأخرى :

- انتاج المعدات والأدوات الزراعية والصناعية
- انتاج قوالب الطوب ومكابس وجلايات البلاط

- انتاج معدات التشييد والبناء
- انتاج المباني الحديدية المسبقة الصنع
- انتاج الأسياخ والقضبان الحديدية
- انتاج معدات وأدوات النجارة والسباكة
- انتاج المسابك الحديدية
- انتاج المغالق والأقفال
- انتاج الوصلات الجانبية للنوافذ والأبواب
- انتاج الأدوات الصحية من خلاطات وحنفيات
- انتاج رفوف المعارض والمحلات التجارية
- انتاج الأدوات الطبية
- تجميع الرافعات الشوكية
- تجميع الدراجات الهوائية
- تجميع الخلاطات والمراوح والمكيفات المنزلية
- تجميع أجهزة التليفونات
- تجميع عدادات المياه والكهرباء
- تجميع المحولات الكهربائية
- انتاج اطارات النظارات والعدسات الطبية
- انتاج أجهزة الوقاية من الحرائق
- انتاج المظلات الشمسية
- انتاج مساحات زجاج السيارات

القطاع الزراعي والثروة السمكية :

صناعات تخدم القطاع الزراعي :

- انشاء صوامع الغلال
- انشاء مراكز تدريب
- انشاء محالب آلية
- انتاج البيوت الخشبية المحددة للأغراض الزراعية وتجهيزاتها
- انتاج مستلزمات الري بالتنقيط والرش
- انتاج شباك وأدوات صيد الأسماك والجمبري

منتجات زراعية وحيوانية :

- استزراع الخضروات والفواكه والحبوب
- انتاج الذره الشامية والذره الرفيعة
- انتاج الفواكه (حمضيات، تفاح، مانجو، باباي، جوافه، .... الخ)
- انتاج الألبان الطازجة ومشتقاتها
- مشروع تربية المواشي (أبقار، أغنام)
- مشروع تربية الأرانب
- مشروع صيد وتسويق وتجميد الأسماك والجمبري
- مشروع انتاج أمهات الدواجن

القطاع السياحي :

- اقامة فنادق
- اقامة قرى سياحية
- اقامة منتزهات
- اقامة منتجعات صحية

٢٠٤٠٢١ المشروعات المعروضة للاستثمار :

وهي نفسها التي نشرت في تقرير العام الماضي، لأن الجهة المسؤولة عنها قد أفادت بأن هذه المشروعات مازالت معروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع اعداد وتجميع الجمبري	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦ر١٠ مليون ريال
مصنع تعبئة العسل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦ر٨ مليون ريال
مصنع الجبن الأبيض	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٥ مليون ريال
مصنع هياكل البناء الخرسانية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣ر٦ مليون ريال
مصنع الأعمدة الخرسانية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥ر٠ مليون ريال
مصنع المحولات الكهربائية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١١ر٠ مليون ريال
مسبك حديد للاغراض الهندسية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٤ر١ مليون ريال
مصنع الأثاث المدرسي	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٩ر٢ مليون ريال
مصنع الآلات الزراعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦ر٧ مليون ريال
مصنع انتاج القوالب للأغراض الصناعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٧ر١ مليون ريال
ورش صيانة مضخات ماكنات الديزل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢ر٠ مليون ريال
مصنع المنتجات الفولاذية المضغوطة	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٩ر٣ مليون ريال
مصنع الأبواب السحاب	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢ر٠ مليون ريال

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع المسامير العمودية اللولبية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣ر٦ مليون ريال
مصنع خلاصة الخرسانة وآلات انتاج السبك	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣ر٠ مليون ريال
مصنع صب وقولبة اللوازم المعدنية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١ر١ مليون ريال
مصنع فرش الاسبرنج	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٤ر٥ مليون ريال
مصنع مبيدات الآفات الزراعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢٥ر٠ مليون ريال
مصنع مواد الحشو للاستخدامات الصناعية	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣٣ر٠ مليون ريال
مصنع البرافين ومشتقاته	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	١٦ر٢ مليون ريال
مصنع أثاث المطبخ	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٥ر٠ مليون ريال
مصنع المكائن وفرش الطلاء	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٣ر٥ مليون ريال
مصنع ظروف الرسائل	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٦ر٥ مليون ريال
ورشة تجديد قطع المعدات	البنك الصناعي اليمني	صنعاء	دراسة جدوى	٢ر٥ مليون ريال
انتاج الحبوب (قمح ، ذرة)	وزارة الاقتصاد والتموين	صنعاء	دراسة جدوى	غير محدد
انتاج الألبان الطازجة ومشتقاتها	وزارة الاقتصاد والتموين	صنعاء	دراسة جدوى	غير محدد
تربية الماشية	وزارة الاقتصاد والتموين	صنعاء	دراسة جدوى	غير محدد
مشروع انتاج الملابس الجاهزة	وزارة الاقتصاد والتموين	صنعاء	دراسة جدوى	٣٧ر٠ مليون ريال
انتاج النشا والجلوكوز	وزارة الاقتصاد والتموين	صنعاء	دراسة جدوى	١٣ر٥ مليون ريال
استصلاح واستزراع أراض زراعية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	محافظة حجه	دراسة جدوى نهائية	٢٥ر١ مليون ريال

٥٠٢١ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لمشروع استثماري واحد يساهم فيه مستثمرون عرب وتفاصيله كالآتي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال (ألف ريال)	جنسيات الشركاء العرب	نسبة مساهماتهم
مشروع بركة للموبيليا الخشبية	صناعي	١٩٩٠/١/٢٩	٢٣ر٣٧١	سوريون	٤٠٪